في أعقاب هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية

ظلم وتعذيب وموت أثناء الاحتجاز في شمال شرق سوريا

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2024
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتزاء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2024
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 24/7752/2024
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: الرسم لكولين فو
© Amnesty International

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

خريطة **5**
ملخص **6**
المنهجية **18**
1. الخلفية والسياق **23**
1.1 خلفية النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية 23
1.2 السياق في شمال شرق سوريا اليوم 29
1.3 منظومة الاحتجاز 33
1.4 من هم المُحتجزون في منظومة الاحتجاز 36
2. دور الحكومة الأمريكية وشركاء التحالف **39**
2.1 التمويل المقدم من الحكومة الأمريكية 41
2.2 دعم قوات سوريا الديمقراطية في إنشاء منظومة الاحتجاز 44
2.3 العمليات المشتركة 46
2.4 عمليات الاستجواب 46
2.5 منشآت الاحتجاز 47
2.6 مُخيَّما الاحتجاز 50
2.7 عمليات النقل إلى دول ثالثة 51
3. المعايير القانونية **53**
3.1 المعايير القانونية المُنطبقة على سلطات الأمر الواقع 53
3.2 تطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على منظومة الاحتجاز 54
3.3 المعايير القانونية المُنطبقة على الدول التي تعمل مع سلطات الأمر الواقع 55
4. التعذيب المُمنهج في حجز قوات الأمن **56**
4.1 منشأة الكامب الصيني 58
4.2 منشأة احتجاز بانوراما 66
4.3 التعذيب في منشآت احتجاز أخرى تابعة لقوات الأمن 69
4.4 عمليات النقل على أيدي التحالف إلى التعذيب، والاستجواب قبل التعذيب وبعده 78
5. الأطفال المحتجزون في منشآت الاحتجاز **82**
5.1 نقل صبية إلى منشآت احتجاز ومراكز "إعادة التأهيل" 84
5.2 ظروف الاحتجاز 90
5.3 تحديات تواجه الصبية الذين يبلغون سن 18 عامًا 96
5.4 العدد المحدود لحالات الإفراج والإعادة إلى البلدان الأصلية 97
6. العنف والطابع غير الإنساني في مُخيَّمَيْ الاحتجاز **99**
6.1 نشأة المخيَّمَين 99
6.2 الاحتجاز التعسفي لأجل غير مُحدَّد 101
6.3 العنف وانعدام الأمن 102
6.4 الظروف غير الإنسانية 104
6.5 العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي 105
6.6 نقل نساء من المُخيَّمَيْن إلى منشآت احتجاز 108
6.7 نساء فُصلن عن أفراد أسرهن أو حُرمن من أي معلومات بشأنهم 111
6.8 حالات الخروج المحدودة 113

7. تجاهل ضحايا الاتجار بالأشخاص **115**
7.1 كثير من النساء والفتيات المحتجزات ضحايا للاتجار بالأشخاص 116
7.2 كثير من الصبية والشبان المحتجزين ضحايا للاتجار 121
7.3 التقاعس عن ضمان حقوق ضحايا الاتجار بالأشخاص 122
7.4 تقاعس دول أخرى عن استعادة ضحايا الاتجار بالأشخاص 123
8. محاكمات جائرة لا تُحقِّق العدالة للضحايا **125**
8.1 قانون فضفاض لمكافحة الإرهاب 127
8.2 استخدام مزاعم الانتماء لتنظيم الدولة الإسلامية كأداة 128
8.3 الافتقار إلى محاكمات لجرائم مُؤثَّمة بموجب القانون الدولي 131
8.4 الآلاف بلا محاكمة في الأفق 132
8.5 الافتقار إلى دعم دولي لإيجاد حلول للعدالة في شمال شرق سوريا 133
8.6 انتهاكات حقوق المحاكمة العادلة 134
8.7 الظلم في محاكمة نساء سوريات 138
8.8 الظلم في محاكمة أطفال سوريين 142
9. عمليات النقل من شمال شرق سوريا إلى حيث التعذيب والموت **144**
9.1 عمليات النقل إلى العراق 145
9.2 عمليات النقل إلى دول أخرى 151
10. تحليل قانوني **152**
10.1 انتهاكات على أيدي سلطات الإدارة الذاتية 152
10.2 انتهاكات على أيدي الولايات المتحدة ودول أخرى من أعضاء التحالف 163
10.3 انتهاكات على أيدي دول أخرى لها مواطنون رهن الاحتجاز 171
11. نتائج وتوصيات **173**
11.1 توصيات 173
11.2 توصيات 175
المرفقات **184**

خريطة

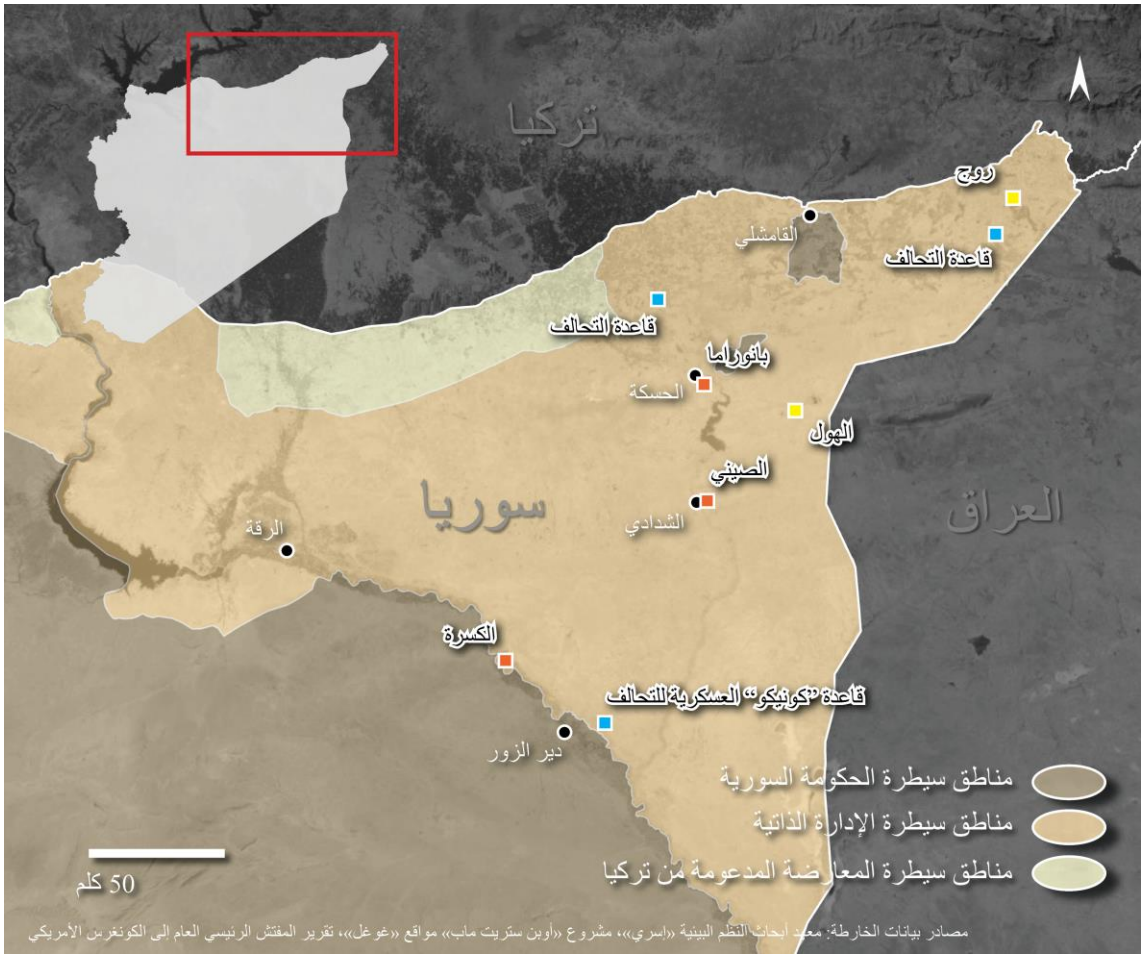

خريطة توضح أبرز مخيمات ومنشآت الاحتجاز وقواعد التحالف بقيادة الواليات المتحدة في شمال شرق سوريا الموثقة في هذا التقرير.

ملخص

إنّ الشريك الأساسي للحكومة الأمريكية في شمال شرق سوريا متورّط في انتهاك ممنهج وواسع النطاق لحقوق ما يزيد على 56,000 شخص احتُجزوا لديه.
ومن بين هؤلاء الذين احتُجزوا سوريون وعراقيون وأجانب آخرون ينتمون إلى ما يُقدَّر بنحو 74 بلدًا. وقد احتُجز أغلبهم لدى قوات سوريا الديمقراطية في أواخر عام 2018 وأوائل عام 2019، خلال المعارك الأخيرة مع تنظيم الدولة الإسلامية. وهم الآن رهن الاحتجاز في منظومة واسعة تضم ما لا يقل عن 27 منشأة احتجاز ومخيَّمَيْ احتجاز.

وتدير هذه المنظومة سلطات الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا (يُشار إليها في هذا التقرير باسم سلطات الإدارة الذاتية)، التي تتألف من قوات سوريا الديمقراطية، وهي قوة مسلحة غير حكومية؛ وقوات أمن أخرى تابعة لقوات سوريا الديمقراطية، من بينها قوى الأمن الداخلي؛ والجناح المدني لقوات سوريا الديمقراطية، وهو الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا.

ويخضع الكثيرون من الرجال والنساء والأطفال المُحتجزين في منشآت الاحتجاز التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها للاحتجاز التعسفي إلى أجل غير مسمى وللاختفاء القسري. ويُحتجز كثيرون منهم في ظروف لاإنسانية ويتعرضون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، مثل الضرب المبرِّح، والإرغام على البقاء في وضعيات مجهدة، والصعق بالصدمات الكهربائية، والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. ويتعرَّض مُحتجزون في إحدى هذه المنشآت، وهو سجن الكامب الصيني، لمعاملة وحشية بلا هوادة تتمثل في الانتهاكات الجسدية التي تُمارس بشكل معتاد، والإذلال، والحرمان من الطعام والماء والرعاية الطبية وغيرها من الحاجات الأساسية. وقد أفضى ذلك إلى وفاة مئات الأشخاص. ويعاني رجال وصبية في منشأة أخرى، وهي منشأة بانوراما، من تفشٍ مُهلك لمرض السل الرئوي الذي لا يُعالَجون منه، وتسبَّب في وفاة مُحتجز أو اثنين على الأقل كمعدل كل أسبوع في عام 2023.

ويتعرَّض مُحتجزون في المخيَّمَيْن اللذين تديرهما سلطات الإدارة الذاتية، وهما مخيَّما الهول وروج، للاحتجاز التعسفي إلى أجل غير مسمى في ظروف غير إنسانية تُعرِّض حياتهم للخطر. ويُفصل عنوة بين نساء وأطفالهن. ويُنقَل صبية أجانب، عندما يبلغون سن المراهقة، من المخيَّمين إلى منشآت احتجاز، بما في ذلك مراكز "إعادة تأهيل" الأحداث، حيث تتضاءل فرص مغادرتهم. وتُرغم نساء يُنقَلن من المخيمَيْن إلى منشآت احتجاز، بسبب مزاعم ارتكاب جرائم أو سوء سلوك، على عدم اصطحاب أطفالهن دون إتاحة وقت لإجراء ترتيبات لهم.

وتمثِّل منظومة الاحتجاز هذه، التي أُنشئت بعد الجرائم المجرّمة بموجب القانون الدولي التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية، انتهاكًا لحقوق عشرات الآلاف من الأشخاص. وهي أيضًا لا تحقق العدالة فيما يتعلق بالفظائع التي ارتكبها ذلك التنظيم. ومن بين المُحتجزين في منظومة الاحتجاز ضحايا لتنظيم الدولة الإسلامية. فمن بين المُحتجزين عشرات، إن لم يكن مئات، الأيزيديين من ضحايا فظائع تنظيم الدولة الإسلامية. كما إن نسبة كبيرة من النساء والفتيات المُحتجزات الأخريات كنّ ضحايا للزواج القسري من أعضاء في ذلك التنظيم، وكان كثير من الصبية والفتيان المُحتجزين ضحايا لتجنيد الأطفال على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية. ولا توفر منظومة الاحتجاز هذه أيضًا تحقيق العدل والمحاسبة لضحايا جرائم تنظيم الدولة الإسلامية والناجين منها، بما في ذلك جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والأفعال المُرتكبة ضد الأيزيديين في العراق، والتي خلصت الأمم المتحدة إلى أنها تُعد إبادة جماعية. فلم يُحاسَب أي فرد يُفترض أن يكون من جناة الدولة الاسلامية المحتجزين في هذه المنظومة عن تلك الجرائم الفظيعة.

ولعبت الحكومة الأمريكية، وحكومات أخرى من أعضاء التحالف العسكري الذي شُكِّل لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، دورًا أساسيًا في إنشاء منظومة الاحتجاز ودعمها، لكنها لم تضمن توافق هذه المنظومة مع معايير حقوق الإنسان المقبولة عالميًا. وتقوم الأمم المتحدة بدور محدود في شمال شرق سوريا، بما في ذلك مخيَّما ومنشآت الاحتجاز، وهو ما يرجع في جانب منه إلى أن وجودها ونشاطها في المنطقة متوقِّف على موافقة الحكومة السورية التي لا تُمنح إلا في نطاق محدود للغاية. ونتيجة لهذا، تقع المسؤولية عن إدارة هذه المنظومة أساسًا على عاتق سلطات الإدارة الذاتية، وهي جهة غير حكومية محدودة الموارد وتعمل في سياق نزاع مستمر.

وعلى مدى الفترة من مارس/آذار 2022 إلى فبراير/شباط 2024، أي ما يقرب من عامَيْن، تقصَّت منظمة العفو الدولية وضع أشخاص يُتصوَّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في منشآت ومخيَّمي الاحتجاز في شمال شرق سوريا. وأجرت المنظمة مقابلات مع 314 شخصًا بالمجمل لغرض إعداد التقرير الحالي. وزار باحثو المنظمة شمال شرق سوريا ثلاث مرات في الفترات ما بين 24 سبتمبر/أيلول و8 أكتوبر/تشرين الأول 2022؛ وما بين 25 فبراير/شباط و11 مارس/آذار 2023؛ وما بين 27 يوليو/تموز و6 أغسطس/آب 2023.
وتعبِّر المنظمة عن تقديرها لتعاون سلطات الإدارة الذاتية في تلبية طلباتها العديدة لإجراء مقابلات على انفراد وتحت جناح من السرية في 10 منشآت احتجاز ومخيَّمي احتجاز، وكذلك استعدادها لإجراء حوار بنَّاء لمعالجة الانتهاكات التي طال أمدها.

وخلال مقابلات شخصية أُجريت في شمال شرق سوريا، وأخرى أُجريت عن بُعد، تحدثت المنظمة مع 126 شخصًا بالمجمل متهمين بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وهم مُحتجزون حاليًا أو كانوا مُحتجزين من قبل في منشآت أو مخيَّمي الاحتجاز. وللحفاظ على سرية هويات هؤلاء الشهود، غيَّرت المنظمة جميع أسمائهم إلى أسماء مستعارة، وحذفت في كثير من الحالات أعمارهم وكذلك جنسياتهم أو بلدانهم الأصلية.

كما أجرت المنظمة مقابلات مع 39 ممثلًا من سلطات الإدارة الذاتية، و53 شخصًا من العاملين في منظمات غير حكومية وطنية ودولية، و23 ممثلًا من هيئات الأمم المتحدة. وأجرت المنظمة أيضًا مناقشات مع 17 مسؤولًا حكوميًا أمريكيًا بصورة سرية، ولذلك لا يُشار إليها كمراجع في التقرير الحالي.

وخلصت المنظمة، استنادًا إلى هذه البحوث، إلى أن سلطات الإدارة الذاتية ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويُعد بعضها من جرائم الحرب. وتشمل هذه الانتهاكات، على سبيل المثال لا الحصر، الإخفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والحرمان التعسفي من الحياة، والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وكذلك جرائم الحرب المتمثلة في التعذيب، والمعاملة القاسية، والاعتداء على الكرامة الشخصية. ويُرجَّح كذلك أن سلطات الإدارة الذاتية ارتكبت جريمة الحرب المتمثلة في القتل في سجن الكامب الصيني للاحتجاز.

وقد عملت الحكومة الأمريكية، على مدى ما يقرب من عقد من الزمان، بالمشاركة مع كثير من الدول الأخرى، على دعم قوات سوريا الديمقراطية في معركتها مع تنظيم الدولة الإسلامية. وأنشأت وزارة الدفاع الأمريكية في عام 2014 قوة المهام المشتركة – عملية العزم الصلب (يُشار إليها في التقرير الحالي باسم التحالف بقيادة الولايات المتحدة) "لإضعاف قوة وتدمير" تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. وبينما يتألف التحالف نظريًا من 29 دولة تساهم بقواتها، فقد قال خبير في الشأن السوري لمنظمة العفو الدولية إنه لا توجد في شمال شرق سوريا قواتٌ إلا من ثلاث دول فقط، وإن 90% منها على الأقل قوات أمريكية. وبهذا تكون الحكومة الأمريكية هي أكثر أعضاء التحالف نفوذًا، إذ تقود التحالف في وضع الإستراتيجية، والتخطيط، وتوفير الموارد، وصنع القرار، وتنفيذ مهمته.

وخلصت المنظمة إلى أنه من المُرجّح أن الحكومة الأمريكية انتهكت التزاماتها بموجب المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف بأن تضمن احترام سلطات الإدارة الذاتية للقانون الدولي الإنساني. ويُرجّح أن الولايات المتحدة خالفت هذه الالتزامات عندما شاركت في عمليات مشتركة مع قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها، أو قدمت لها معلومات استخبارية أدت إلى احتجاز أشخاص لتصوّر انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية. ففي هذه المواقف، كان من شأن الولايات المتحدة أن تعرف أن الأفراد الذين احتجزتهم قوات الأمن سيتعرضون للانتهاكات المُوثَّقة في التقرير الحالي.

ومن المرجّح أيضًا أن الولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى المشاركة في التحالف، ومن بينها المملكة المتحدة، انتهكت التزاماتها بموجب المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف بسبب دعمها المالي والمادي لمنشآت ومخيَّمي الاحتجاز. وبينما يُحتمل أن الولايات المتحدة سعت، هي وغيرها، لتحسين ظروف السجن أو التخفيف من حدة الانتهاكات، فقد ساعد دعمها كذلك في إنشاء وتوسيع منظومة الاحتجاز التي تستشري فيها الانتهاكات.

وأخيرًا، قد تكون الولايات المتحدة قد تقاعست عن استخدام كامل نفوذها لحمل سلطات الإدارة الذاتية على الامتثال للقانون الدولي الإنساني. واتخذت الولايات المتحدة بعض الخطوات، بالتنسيق مع التحالف الأوسع، التي يبدو أنّها تعالج بعض الانتهاكات المستمرّة. ومن بين هذه الخطوات، تقديم مساعدة مالية ودعم فني لتحسين الظروف في منشآت ومخيَّمي الاحتجاز، وتوفير تدريب للقوات التي تتولى تأمين منشآت ومخيَّمي الاحتجاز، وتسهيل إعادة الأجانب من شمال شرق سوريا إلى بلدانهم، إلا أن مثل هذه الخطوات لم تكن كافيةً بالنظر إلى نطاق وخطورة الانتهاكات التي يرد وصفها في التقرير الحالي، وقوة نفوذ الولايات المتحدة ووسائلها في شمال شرق سوريا.

كما خلصت المنظمة إلى أنه من المرجّح أن تكون الحكومة الأمريكية قد انتهكت حقوق كثيرين من الأشخاص تحت عهدتها الفعلية، بما في ذلك حقهم في الحياة وعدم التعرّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة أو انتهاكات خطيرة أخرى، بالإضافة إلى انتهاكها المرجّح لمبدأ حظر الإعادة القسرية، وهو أحد مبادئ القانون الدولي. وقد وجدت المنظمة أنّ الحكومة الأمريكية انتهكت هذه الحقوق على الأرجح، ومبدأ حظر الإعادة القسرية، في ثلاث حالات - حينما احتجزت أشخاصًا في قواعدها

العسكرية للاستجواب ثم نقلتهم وسلمتهم إلى قوات سوريا الديمقراطية؛ وحين سهَّلت نقل رجال عراقيين وتسليمهم إلى السلطات العراقية؛ وحين سهَّلت نقل رجال سعوديين وتسليمهم إلى السلطات السعودية.

وفي 8 مارس/آذار 2024، عرضت المنظمة النتائج الرئيسية الواردة تفصيلًا في التقرير الحالي في رسائل إلى سلطات الإدارة الذاتية، ووزارة الخارجية الأمريكية، ومجلس الأمن القومي الأمريكي. كما أُرسلت رسائل إضافية إلى وزارة الدفاع الأمريكية في 11 مارس/آذار، وإلى وزارة الخارجية والتنمية البريطانية في 12 مارس/آذار، وإلى رئيس الوزراء العراقي في 21 مارس/آذار 2024. وعقدت المنظمة أيضًا اجتماعات إحاطة شخصيًا وعبر الإنترنت مع مسؤولين من الحكومة الأمريكية وسلطات الإدارة الذاتية بشأن النتائج التي توصلت إليها، ومنحت أولئك المسؤولين فرصةً لتوجيه أسئلة وللرد على النتائج خلال هذه الاجتماعات. وقد وصلت ردود خطية من سلطات الإدارة الذاتية وحكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والعراق، وقد أوردت في التقرير وأضيفت بالكامل في الملحقات الأربعة في نهاية التقرير.

وقد أبرز ردّ سلطات الإدارة الذاتية الظروف القاسية التي تواجهها، بما فيها النزاعات المسلّحة المستمرّة. كما انتقدت السلطات "المجتمع الدولي والشركاء الدوليين" لتقاعسهم عن "الوفاء بالتزاماتهم القانونية والأخلاقية"، وذكرت أنّ المجتمع الدولي والدول التي لديها مواطنين في منظومة الاحتجاز تركت سلطات الإدارة الذاتية "وحدها في مواجهة عواقب" الصراع ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية.

ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية في ردّها جهود الولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة "التحديات الإنسانية والأمنية الرهيبة" في شمال شرق سوريا. وحثّت جميع الأطراف الفاعلة في سوريا، بمَن فيها قوات سوريا الديمقراطية، على "صون حقوق الإنسان" وقالت إنّها تعمل مع مجموعات وعناصر من قوات سوريا الديمقراطية خضعوا لـ "التدقيق اللازم". وأضافت الولايات المتحدة أنّ الحلّ الوحيد هو "إعادة النازحين والمحتجزين إلى بلدانهم الأصلية" لإفساح المجال أمام "محاسبة الجناة عن جرائمهم عبر إجراءات قضائية مختصّة تحترم حقوقهم".

تعاونت الحكومة الأمريكية مع قوات سوريا الديمقراطية لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية. وبعد مرور حوالي خمس سنوات، لا تزال الحكومة الأمريكية تدعم منظومة احتجاز ترتكب فيها قوات سوريا الديمقراطية انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بل وترتكب الولايات المتحدة نفسها انتهاكات في بعض الحالات. وينبغي لهذه الانتهاكات أن تتوقف.

والأمر الأكثر إلحاحًا هو أنه ينبغي لقوات سوريا الديمقراطية والقوات التابعة لها التوقف عن تعريض مُحتجزين لديها للتعذيب، وينبغي أن تعالج الظروف غير الإنسانية التي أدت إلى عدد وفيات كبير فضلًا عن الألم الشديد والمعاناة. ويجب على التحالف بقيادة الولايات المتحدة، من جانبه، أن يبذل كل ما في وسعه لمنع سلطات الإدارة الذاتية من ارتكاب هذه الانتهاكات وغيرها. كما عليه أن يضع حدًا لنقل أي أفراد إلى منظومة الاحتجاز في شمال شرق سوريا إلى أن تتم معالجة مثل هذه الانتهاكات. ويجب أيضًا على سلطات الإدارة الذاتية والتحالف التوقف عن نقل وتسليم رجال عراقيين وسعوديين إلى بلدَيْهم إلى أن تثبت السلطات أن هؤلاء الرجال ليسوا عُرضة لخطر انتهاكات، وعلى أن هناك متابعة كافية لتتبُّع مصير الرجال الذين يُعادون إلى بلدَيْهم.

وبعد هذه الخطوات الفورية، ينبغي للحكومة الأمريكية ألا تتخلى عن سلطات الإدارة الذاتية في التصدي للانتهاكات التي تقع في المنظومة التي دعمتها الولايات المتحدة ومكَّنت هذه السلطات من إنشائها. بل يجب على الحكومة الأمريكية، والتحالف بقيادة الولايات المتحدة، وسلطات الإدارة الذاتية وضع إستراتيجية شاملة للتصدي للانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب ضد رجال ونساء وأطفال في منشآت ومخيَّمي الاحتجاز في شمال شرق سوريا ومنع ارتكابها.

مَن هم المُحتجزون في منظومة الاحتجاز؟

تحتجز سلطات الإدارة الذاتية ما يزيد على 56,000 شخص فيما لا يقل عن 27 منشأة احتجاز ومخيَّمي احتجاز. ويُستخدم تعبير "منشأة احتجاز" في هذا التقرير للإشارة إلى مبانٍ يُحتجز بها أشخاص يُتصوّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، ويُستخدم تعبير "مخيّم احتجاز" للإشارة إلى مخيَّميْ الهول وروج.
وبحلول أغسطس/آب 2023، كانت سلطات الإدارة الذاتية تحتجز حوالي 10,000 شخص فيما لا يقل عن 27 منشأة احتجاز، من بينها اثنان من مراكز "إعادة تأهيل" الأحداث. والغالبية العظمى من هؤلاء الأشخاص رجال، لكن العدد الإجمالي يشمل أيضًا نحو 1,000 من الصبية والفتيان الذين كانوا صبية عندما احتُجزوا، وأكثر من 100 امرأة. وحتى ديسمبر/كانون الأول 2023، كانت سلطات الإدارة الذاتية تحتجز نحو 46,600 شخص في مخيَّمي احتجاز. والغالبية العظمى من هؤلاء الأشخاص نساء وأطفال. ويمثِّل الأطفال، الذين يبلغ عددهم 29,000 طفل في المخيَّمين، أكبر كثافة للأطفال المحرومين تعسفيًا من حريتهم في العالم.

ويُحتجز في هذه المنظومة أشخاصٌ تتباين درجات ارتباطهم بتنظيم الدولة الإسلامية أشد التباين، أو لا تربطهم به أي صلة. وارتكب عدد غير معروف من المُحتجزين جرائم مجرّمة بموجب القانون الدولي، أو تولوا مناصب ذات سلطة في ما يُسمَّى بالخلافة. إلا أن عددًا كبيرًا من المُحتجزين في منظومة الاحتجاز كانوا ضحايا لجرائم تنظيم الدولة الإسلامية الفظيعة أو للاتجار بالبشر، ومن بينهم نساء أُخضعن للزواج القسري بعناصر في التنظيم، وصبية أُرغمهم التنظيم على القتال. وهناك كثيرون من المُحتجزين في مخيَّمي ومنشآت الاحتجاز ليست لهم أي صلة بتنظيم الدولة الإسلامية. ويضمّ هؤلاء الآلاف من السوريين

والعراقيين الذين كانوا في مخيم الهول قبل المعارك الأخيرة مع تنظيم الدولة الإسلامية، وكانوا قد فرُّوا من النزاع ومن توسُّع التنظيم.

دور الحكومة الأمريكية والسياق في شمال شرق سوريا

تُعتبر الحكومة الأمريكية ضالعةً في أغلب جوانب منظومة احتجاز الأشخاص المُتصوَّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا. فعلى مدى ما يقرب من عقد من الزمان، قدَّمت الحكومة الأمريكية مئات الملايين من الدولارات لقوات سوريا الديمقراطية. وبهذا التمويل والدعم العسكري، ساهمت الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء التحالف، مساهمةً كبيرة في نجاح قوات سوريا الديمقراطية في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة عام 2019. وعندما غادر عشرات الآلاف من الأشخاص آخر الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية من خلال ممرات إنسانية ونُقلوا إلى عهدة قوات سوريا الديمقراطية، ساعد التحالف بقيادة الولايات المتحدة في عملية التحقق منهم بجمع أسماء أولئك الأشخاص وبياناتهم البيومترية، وفصل، في بعض الحالات، مجموعات من الأشخاص على أساس السن والجنسية والنوع الاجتماعي لاحتجازهم في منشآت أو مخيمَيْ الاحتجاز.

وبعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة، استمر التحالف بقيادة الولايات المتحدة في تنفيذ عمليات عسكرية مع قوات سوريا الديمقراطية أسفرت عن دخول مئات الأشخاص الجُدد منظومة الاحتجاز. واستجوب التحالف الكثير من المُحتجزين لدى قوات سوريا الديمقراطية، وخصوصًا من الأجانب، وهو يحتفظ، وفقًا لما ذكرته قوات سوريا الديمقراطية، بالبيانات البيومترية لكل رجل وامرأة وطفل في المنظومة. واستخدم التحالف بقيادة الولايات المتحدة، تمويلًا خصَّصه الكونغرس الأمريكي لهذا الغرض تحديدًا، لتجديد منشآت الاحتجاز القائمة، وبناء منشآت جديدة، وأجرى زيارات متكرِّرة لها. وقدمت وزارة الدفاع الأمريكية رواتب لقوات الأمن في منشآت ومخيَّمي الاحتجاز، وهو ما سمح بتجنيد مئات، إن لم يكن آلاف، من الحراس الجُدد. وتُموِّل وزارة الخارجية الأمريكية الهيئة التي تدير مخيَّمي الاحتجاز، بما في ذلك البنية الأساسية للمخيَّمين، والخدمات المقدمة، والمنظمات غير الحكومية التي تعمل فيهما. وفيما يتعلق بنقل مُحتجزين في هذه المنظومة إلى دول أخرى، قالت قوات سوريا الديمقراطية لمنظمة العفو الدولية إن التحالف بقيادة الولايات المتحدة شارك في جميع الاتفاقات التي عُقدت مع دول أخرى، ويقدم الدعم في عمليات النقل، بما في ذلك النقل الجوي عند الحاجة إليه، لإعادة أشخاص إلى بلدانهم. كما لعبت الحكومة الأمريكية دورًا بشكل علني في تشجيع عمليات إعادة أشخاص إلى بلدانهم.

ورغم أن الحكومة الأمريكية وأعضاء آخرين في التحالف لعبوا دورًا أساسيًا في منظومة الاحتجاز في شمال شرق سوريا، فإن هذه الدول والمجتمع الدولي عمومًا، لم تقدم الدعم الكافي لسلطات الإدارة الذاتية للوفاء بحقوق واحتياجات عشرات الآلاف من المُحتجزين لديها ممنْ يُتصور انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية. ولا تتوفر لسلطات الإدارة الذاتية سوى موارد محدودة، كما تواجه العديد من النزاعات الجارية، وهو ما خلق لها المزيد من الصعوبات في إدارة منظومة الاحتجاز. ورغم أنه من الواضح أن سلطات الإدارة الذاتية لم تتلقَ الدعم الكافي، فإنها تبقى مسؤولة عما ارتكبته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

التعذيب والموت في سجن الكامب الصيني وبانوراما

سجن الكامب الصيني

تحتجز قوات سوريا الديمقراطية آلاف الرجال والصبية الذين يُتصوَّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا في منشأتي احتجاز رئيسيتين. المنشأة الأولى هي سجن الكامب الصيني، وتقع في ضواحي مدينة الشدادي بمحافظة الحسكة. وأفاد مُحتجزون سابقون بأن سجن الكامب الصيني احتجزت، في بلغ سعته القصوى قبل عام 2022، ما بين 3,000 إلى 4,000 مُحتجز، بينهم عدد صغير من الأطفال. وبحلول عام 2023، ذكرت قوات سوريا الديمقراطية أنه لم يتبقَ في السجن سوى نحو 800 مُحتجز.

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثمانية رجال احتُجزوا في سجن الكامب الصيني في الفترة ما بين عامي 2019 و2023. وتكشف شهاداتهم عن وحشية مُمنهجة بلا هوادة، تتمثل في الإيذاء الجسدي بشكل معتاد، والإذلال، والحرمان مما يكفي من الطعام والماء والرعاية الطبية وغيرها من الضروريات الأساسية. وتُبيّن أحدث الشهادات أن جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات كانت لا تزال تُرتكب في سجن الكامب الصيني حتى أواسط عام 2023.

ووفقًا لما ذكره مُحتجزون سابقون، عرّضت قوات سوريا الديمقراطية مُحتجزين للإيذاء الجسدي بشكل معتاد. وقال عدد منهم إنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، التي تمثَّلت أساسًا في الضرب بأدوات مختلفة، لكنها شملت أيضًا الجَلْد بكابلات كهربائية، والتعليق من المعصمين، فيما يُعرف بوضع "الشبح" المؤلم، والعنف الجنسي، والصعق بالصدمات الكهربائية. وقد وصف يوسف ما تعرَّض له قائلًا:

لم يكن هناك يومٍ محدد أو ساعة محددة، أو طريقة واحدة للتعذيب... وكان الأسوأ عندما أتوا إلى داخل الزنزانة. كنا جميعًا في الركن نواجه الحائط. [كانوا] يحملون أنابيب بلاستيكية، وكابلات، وأنابيب حديدية، وانهالوا علينا ضربًا على كل أجزاء جسمنا - على الكتفين والرأس والظهر. لم يسلم أي جزء من الجسم من الضرب...

وكل 15 يومًا، كانوا يأخذوننا إلى الخارج في الفناء، جميعنا عراة... ويأخذ [الحارس] عصا المكنسة ويضع عليها صابون ويضعها في أجسادنا. كانوا يغتصبون الناس بتلك العصا... وفي إحدى المرات أخذوني [إلى خارج الزنزانة] مع شخص آخر... وجلبوا كابلًا كهربائيًا من مولد الكهرباء، وظلوا يعذبوننا بالكهرباء... أعتقد أن الشخص الذي كان بجواري مات. فقد كفَّ عن الحركة والصراخ... ووصلتُ إلى مرحلة لم أعدْ أستطيعُ فيها الصراخ.

وقال جميع المحتجزين السابقين الذين تحدثوا مع منظمة العفو الدولية إن قوات سوريا الديمقراطية حرمتهم من الطعام والماء في سجن الكامب الصيني، وهو ما أدى إلى التضور جوعًا والعطش المستمر. وأفاد مُحتجزون بتعرضهم للإغماء بسبب الجوع، وافتقارهم إلى الطاقة لدرجة عدم القدرة على السير إلى الحمام من فرط الجوع، وفقدان نصف أوزانهم تقريبًا. وقال أحد المُحتجزين إنه كان يُرغم هو وزملاء زنزانته بشكل منتظم على البقاء يومين أو ثلاثة دون ماء، وذكر أن أحد زملاء الزنزانة حاول أن يشرب البول من المرحاض في زنزانته من شدة العطش.

وقال هؤلاء إنهم تعرضوا لظروف قاسية وغير إنسانية في زنازينهم، بما في ذلك الاكتظاظ الشديد، والافتقار إلى التهوية، ودرجات الحرارة المرتفعة جدًا. وقال عدة مُحتجزين إنهم كانوا غير قادرين على الاغتسال أو الاستحمام. كما تحدث مُحتجزون عن بعض "القواعد" المفروضة في سجن الكامب الصيني، مثل المنع من الحديث إلى زملاء الزنزانة أو النظر في اتجاه الحراس، وكانت مخالفة تلك "القواعد" تعني تعريضهم للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في بعض الحالات، على سبيل العقاب.

ووفقًا لما ذكره مُحتجزون سابقون، أجرت المنظمة مقابلات معهم، فقد أدت الظروف غير الإنسانية والحرمان من الطعام والماء إلى تفشي الأمراض وغيرها من المشاكل الصحية، بما في ذلك الأمراض الجلدية مثل الجرب، وأمراض الجهاز التنفسي، ومشاكل في الكلى، والسل الرئوي، وحالة مُميتة يُشار إليها باسم "الأزرق"، قال عنها خبير طبي استشارته المنظمة إنها على الأرجح تنجم عن نقص حاد في فيتنامين بي 12 بسبب سوء التغذية. ولهذه الحالة تأثيرات واسعة النطاق في الجسم، من بينها تجلط الدم في الأعصاب الطرفية والمخ والقلب والمعدة. وأشار مُحتجزون سابقون إلى نقص الرعاية الطبية أو غيابها تمامًا، حيث أفادوا بأنه لا توجد عيادة أو فريق للرعاية الطبية في سجن الكامب الصيني. وقال مُحتجز سابق إن أي شكل من الرعاية الطبية كان "ممنوعًا" على ما يبدو؛ وقال آخران إن العلاج الطبي كان مقتصرًا على المسكنات التي نادرًا ما كانت مُتاحة.

وقال مُحتجزون سابقون إن الإيذاء الجسدي والظروف غير الإنسانية والافتقار إلى الرعاية الطبية مجتمعة، أدت إلى وفاة عدة مئات على الأقل من الأشخاص، إن لم يكن أكثر. ورووا أنهم شاهدوا أصدقاء وزملاء آخرين في الزنزانة يموتون أمامهم، وأحيانًا بأعداد كبيرة. وقال أحد المُحتجزين إنه عندما أوقفت سلطات السجن مروحة شفط تخرج الهواء الفاسد، تُوفي 17 شخصًا في زنزانته اختناقًا خلال يوم واحد في عام 2020. ووفقًا لما ذكره ثلاثة مُحتجزين سابقين، يجري التخلص من جثث المُحتجزين في قبر جماعي يُشار إليه باسم "الخندق" داخل مجمع سجن الكامب الصيني.

وقال مُحتجز سابق، يُدعى عباس، إن أشخاصًا عُرف من زيهم العسكري أنهم جنود أمريكيون جاؤوا، في ديسمبر/كانون الأول 2021، لأخذ البيانات البيومترية للمُحتجزين وتفقُّد أحوال السجن، وأضاف:

نحن نعرف الأمريكيين، فهم يأتون بأسلحتهم وكلابهم... تفقَّدوا السجن، وفتّشونا، وفتّشوا كل غرفنا... كنا ذاهبين إلى الفناء في الخارج. الفناء نفسه الذي عُذِّبنا فيه. كان بوسعهم رؤية الدماء على الجدار. وكان بإمكانهم رؤية الأشخاص الذين تظهر عليهم آثار التعذيب.

منشأة احتجاز بانوراما

منشأة الاحتجاز الرئيسية الثانية التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية، حيث يُحتجز رجال وصبية، هي منشأة بانوراما الواقعة في مدينة الحسكة. وكان هذا السجن، المؤلف من مجمع من المباني ويُشار إليه عادة باسم "الصناعة"، موقعًا لهجوم واسع النطاق لتنظيم الدولة الإسلامية في يناير/كانون الثاني 2022. وأُنشئَت مباني المجمع خصيصًا ضمن مشروع بناء واسع النطاق تولاه التحالف بقيادة الولايات المتحدة وانتهى العمل فيه بعد الهجوم بقليل. ووفقًا لما ذكرته قوات سوريا الديمقراطية، كانت منشأة بانوراما تضم 4,000 شخص تقريبًا في أغسطس/آب 2023، من بينهم حوالي 600 صبيّ وشابّ احتُجزوا عندما كانوا صبية. وقال مُحتجزون احتُجزوا في منشأة بانوراما إنه لم يكن يُقدَّم لهم طعام كافٍ، تمامًا كما كان الحال في سجن الكامب الصيني. وقال أحد الرجال "بعد الهجوم [الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية على المُنشأة في عام 2022]، كانت هناك قطعة واحدة من الخبز يوميًا لمدة شهرين ونصف. ثم أعطونا قطعتين من الخبز في اليوم... انخفض وزني من 65 إلى 45 كيلوجرامًا. وكان الجميع على هذا الحال".

وعلى غرار سجن الكامب الصيني، حُرِم مُحتجزون في منشأة بانوراما من الحصول على الرعاية الطبية الكافية، مما أدى إلى انتشار علل وأمراض، بما في ذلك التفشي الحاد للسل الرئوي المستمر منذ سنوات. وأفادت تقديرات قوات سوريا الديمقراطية، في أغسطس/آب 2023، بأن نسبة مئوية عالية للغاية من الرجال والصبية مصابون بالعدوى آنذاك، وقالت إن واحدًا أو اثنين من الرجال أو الصبية المحتجزين في منشأة بانوراما يموت بالسل كل أسبوع. وفي ردّها الخطي على منظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2024، قالت سلطات الإدارة الذاتية إنّ "حوالي 600 رجلًا من المحتجزين" توفّوا نتيجة مرض السلّ وغيره من الأمراض منذ إنشاء منشأة الاحتجاز.

ويؤدي السل الرئوي، وهو مرض شديد العدوى، إذا تُرِك من دون علاج، إلى الوفاة في 50% من الحالات. كما يمكن أن يزيد سوء التغذية خلال المرض من خطر الوفاة إلى حد بعيد. وأكّد أحد ممثلي قوات سوريا الديمقراطية أنهم لا يعالجون الحالات النشطة ولا يعزلون المرضى من المُحتجزين. وقال: "تُوفي كثيرون، وهناك ألوف من المرضى". وروى أحد المُحتجزين تجربته قائلًا: "أعداد [حالات الوفاة] تتزايد. كانت في ظهري قرحة كبيرة مليئة بالصديد... اثنا عشر من بين 25 [رجلًا] في زنزانتي مُصابون بالسل... بعض الأشخاص لم يعودوا قادرين على الكلام... تُوفي ستة أشخاص في زنزانتي".

في ردّها الخطّي على منظمة العفو الدولية، ذكرت سلطات الإدارة الذاتية أنّ الأشخاص المصابين بالسلّ حصلوا على الرعاية الطبية "بما يتوافق مع الموارد والقدرات المتوفرة"، لكنها ذكرت وجود "نقص" في اللوازم الطبية، بما فيها الأدوية، لمعالجة السلّ. من جهتها، قالت الحكومة الأمريكية لمنظمة العفو الدولية إنّها "تعمل مع شركاء للتعامل مع الحاجات الطبية مثل علاج السلّ".

وأُبلغت منظمة العفو الدولية بأن برنامجًا للتغذية بدأ في أكتوبر/تشرين الأول 2023 في منشأة بانوراما. إلا أن المعلومات المتاحة للمنظمة تشير إلى أن رجالًا بالغين مصابين بالسل في منشأة بانوراما تلقوا علاجًا طبيًا محدودًا، في حال تلقوا أي علاج على الإطلاق في الماضي، وإلى حين إتمام هذا التقرير، لم يكونوا بِطور تلقي أي علاج.

التعذيب الممنهج في منشآت احتجاز أخرى لقوات الأمن

أغلب الرجال والنساء والأطفال المُحتجزين في منشآت احتجاز أخرى لقوات الأمن، بخلاف سجن الكامب الصيني وبانوراما، هم سوريون. قُبض على بعضهم قبل هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، عند مغادرة مناطق يسيطر عليها التنظيم مثلًا. وقُبض على آخرين في العمليات العسكرية الجارية التي يجري بعضها بصورة مشتركة مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة. أشار مُحتجزون منهم إلى تعرُّضهم للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة بشكل مُمنهج. وأجرت المنظمة، في إطار بحوثها، مقابلات مع 46 شخصًا وصفوا تعرُّضهم لشكل من أشكال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في تلك المنشآت. ومن بينهم 18 رجلًا، و15 امرأة، و13 شخصًا تعرَّضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة وهم أطفال.

وقال ما يزيد على الثلثَيْن من أفراد هذه المجموعة إنهم تعرضوا للتعذيب لانتزاع اعترافات بالإكراه من أجل محاكمات أمام محاكم الدفاع عن الشعب التي تنظر في جرائم "الإرهاب" وغيرها من الجرائم المتعلقة بالأمن الوطني في شمال شرق سوريا. وفي كثير من الحالات، ذكر أشخاصٌ أن المحقق كان يلقّنهم ما يتعيَّن عليهم قوله من أجل تسجيل "الاعترافات" في مقاطع فيديو تُعدّها قوات الأمن، وكان عليهم إما أن يحفظوا إفادتهم عن ظهر قلب أو أن يكرّروا كلمات المحقق التي يهمسها لهم.

ووصف مُحتجزون تعرُّضهم للضرب بأدوات مختلفة، مثل الأنابيب وقطع الخشب والكابلات الكهربائية؛ ووضعهم في وضعيات مجهدة لفترات مطولة؛ وإغراقهم، وتعريضهم للصدمات الكهربائية. ووصف رجال ونساء وأطفال تعرضهم لأساليب للتعذيب ومستويات من العنف متماثلة. وقالت امرأة قُبض عليها عام 2022، في معرض وصف ما تعرضت له: "كنت أشعر باثنين منهم يقفان على ركبتي... وكان هناك رجل ضخم الجثة، جرى بسرعة كبيرة نحوي وقفز فوقي. وقد كسر كتفي". وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال مراهق وُضع في العزل الانفرادي في عام 2022: "كان حجم الزنزانة 2 متر في 1 متر. ولم يكن فيها شيء. ولا ضوء. ونمتُ على الأرض... كانت باردة. وكنتُ في ظلام دامس. وبقيتُ هناك 18 يومًا... كنتُ خائفًا. لم يكلمني أحد".

كما وثَّقت المنظمة حالات هدَّد فيها المحققون أفراد أسرة المُحتجز لانتزاع اعترافات بالإكراه، بما في ذلك تهديد ثلاث نساء إما بمنعهن من رؤية أطفالهن أو إبعاد أطفالهن عنهن، وحالات أخرى كان فيها أطفال على مقربة خلال تعذيب أبويهم. وقالت امرأة للمنظمة: "أحضروا زوجي ووضعوا مسدسًا [في] رأسه. وقالوا لي 'إذا لم تعترفي فسنطلق عليه النار'". وقالت إنها "اعترفت" ليتوقف التعذيب الذي ذكرت أنه شمل كذلك الصعق بالصدمات الكهربائية، والإبقاء في وضعيات مجهدة، والضرب، والاحتجاز في زنزانة عزل انفرادي شديدة البرودة مع طفلها الصغير.

ووصفت ثماني نساء تعرّضهن لأعمال عنف على أساس النوع الاجتماعي، وقع أغلبها على أيدي عناصر ذكور من قوات الأمن. وقالت ثلاث منهن إنهن تعرَّضن للضرب أو للصعق بالصدمات الكهربائية وهن حوامل. وقالت إحداهن موضحةً: "خلال التحقيق معي عُرِّضت لصدمات كهربائية. كنت حاملًا آنذاك. وكان [المحقق] يعرف ذلك، فقد قال لي: 'سأرغمك على الإجهاض'، وذلك هو ما فعله". وقال ثلاثة رجال إنهم تعرضوا للعنف الجنسي خلال التحقيق. وقال رجل إن المحقق سأله ما إذا كان له أطفال، وعندما أجاب بأن له طفلًا واحدًا، رد المحقق قائلًا "واحد كفاية" وضربه بعنف على قضيبه.

وأجرت المنظمة مقابلة مع أحد المبلغين عن المخالفات كان يعمل في منشأة احتجاز لقوات الأمن تُسمَّى "الكسرة"، في محافظة دير الزور. ووصف أنماطًا من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في تلك المنشأة مماثلة لما وصفه مُحتجزون سابقون، فقال:

كنَّا نضربهم إلى أن يدلوا بالاعتراف... وإذا قاوم البعض، نقوم بجلستين في اليوم... لا يسمح [العاملون في السجن] للسجناء إلا باستخدام مرحاض واحد. كانوا يضعون سبعة في الزنزانة ليستخدموا جميعًا المرحاض معًا. يقف ستة ويغمضون أعينهم بينما يستخدم واحد المرحاض ثم يبدأ شخص بالتبرز خارج المرحاض. لكل شخص من خمس إلى سبع ثوانٍ، وإذا لم يغادر يتعرَّض للضرب. ولذلك كانوا يتبرزون ويتبولون في كل مكان في الحمام... كنا نُهينهم بكل الطرق طوال الوقت.

في ما يتعلّق بالنتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية عن التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، قالت سلطات الإدارة الذاتية إنها ستنظر في هذه الانتهاكات وتتعامل معها، لكنها ذكرت أيضًا: "لم نتلقَ أي معلومات أو شكاوى في هذا الخصوص، وإذا حصلت بالفعل، فلا بدّ أنها كانت أفعالًا فردية".

وأجرت المنظمة مقابلات مع ستة أشخاص قالوا إنهم خضعوا للاستجواب أولًا على أيدي أعضاء التحالف بقيادة الولايات المتحدة، ثم نُقلوا إلى عهدة قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها. وتعرض اثنان منهم للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها بعد نقلهما مباشرة. وقال مسؤول محلي سابق في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، قُبض عليه في مداهمة مشتركة لقوات الأمن والتحالف بقيادة الولايات المتحدة، إنه خضع للاستجواب في قاعدة كونيكو الخاصة بالتحالف على مدى يوم. وكان يعتقد أن مستجوبيه كانوا أمريكيين استنادًا إلى لهجتهم والعلم الأمريكي على زيهم. وقال إنه عندما أصبح واضحًا لهؤلاء المحققين أنه ليس له علاقة بتنظيم الدولة الإسلامية، نُقل إلى الكسرة، حيث وضع رهن العزل الانفرادي 10 أيام. وأضاف أنه لم يتلقَ خلال استجوابه على أيدي قوى الأمن الداخلي "سوى بعض الصفعات"، لكن ستة من الثمانية الآخرين في زنزانته تعرَّضوا للتعذيب، ووصف صرخاتهم وجروحهم. وذكر فرد آخر أنه قُبض عليه في عملية مشتركة لقوات سوريا الديمقراطية والتحالف بقيادة الولايات المتحدة، وخضع للاستجواب في قاعدة كونيكو نفسها، ثم نُقل إلى الكسرة. وقال إنه تعرض هناك للضرب على أيدي محققين من قوات الأمن التابعة لسلطات الإدارة الذاتية يوميًا على مدى 45 يومًا بأدوات مختلفة من بينها هراوات سوداء وكابلات كهربائية.

صبية وشبّان احتُجزوا عندما كانوا صبية في منشآت الاحتجاز

يوجد في منشآت الاحتجاز حوالي 1,000 من الصبية والشبّان الذين كانوا صبية عندما احتُجزوا، من السوريين والأجانب. وقد تعرَّضوا للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، على النحو الذي سبق وصفه. ولم تُوجَّه تهم بارتكاب جرائم إلا لما يزيد قليلًا على 10% منهم، ويُحتجز قرابة 800 منهم في منشآت احتجاز للبالغين. ونُقل هؤلاء الصبية إلى منشآت الاحتجاز، بما في ذلك مركزا "إعادة التأهيل"، من مخيَّميْ الاحتجاز، وكانوا قد احتُجزوا بعد أن غادروا مناطق يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية أو خلال العمليات العسكرية الجارية.

ويُمثِّل الصبية والشبّان السوريون، الذين كانوا صبية عندما احتُجزوا، حوالي نصف المُحتجزين في هذا السجن. ولم تُوجَّه تهم إلى صبية سوريين وشبّان سوريين مُحتجزين في منشأة بانوراما، ويفوق عددهم 300 ولم يُحاكموا مُطلقًا، رغم أنه كان بمقدور السلطات أن تمنحهم الأولوية في عملية الفحص، والمحاكمة عند الاقتضاء. في هذه المرحلة، حتى إذا قرّرت سلطات الإدارة الذاتية أن تقاضي هؤلاء الأفراد، فالعقوبة القصوى التي قد يواجهونها بموجب القانون في الإقليم هي سبعة أعوام، وقد أُتمّ كثيرون منهم هذه المدة تقريبًا.

وتواصل قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها جلب صبية سوريين إلى منظومة الاحتجاز من خلال العمليات العسكرية الجارية، بالتعاون مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة في بعض الأحيان. ونتيجة لعمليات الاعتقال هذه، غالبًا ما يخضع صبية سوريون للاستجواب والاحتجاز مع بالغين، كما يتعرضون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ولم يُتَح لصبية حُوكموا الاستعانة بمحامٍ أو حضور أحد الأبوين أو ولي الأمر خلال المحاكمة.
والنصف الآخر من الأطفال المُحتجزين في السجن هم أجانب، ومن المتوقع أن يزيد عددهم زيادةً كبيرةً في السنوات المقبلة. وتفصل سلطات الإدارة الذاتية صبية أجانب عن أبويهم أو أولياء أمورهم في مخيَّمي الاحتجاز قسرًا، بدءًا من عمر 11 أو 12 سنة، وتنقلهم إلى منشآت الاحتجاز. وتزعم سلطات الإدارة الذاتية أنها تطبّق معاييرَ لهذا النقل تتعلق بالمخاطر التي يُزعم أن هؤلاء الصبية يتعرضون لها أو قد يشكلونها على الآخرين.

وقالت وحدات حماية المرأة التابعة لقوات سوريا الديمقراطية لمنظمة العفو الدولية إنّ التحالف بقيادة الولايات المتحدة أُطلع على خطط نقل صبية معيّنين من المخيمات. وفي معرض ردّها على منظمة العفو الدولية، قالت الحكومة الأمريكية إنّها تتواصل مع سلطات الإدارة الذاتية للحرص على اتخاذ قرار وضع طفل ما في مركز "لإعادة التأهيل" فقط بعد تقييم لما هو الأفضل للطفل.

وبالرغم من احتمال وجود أسباب مشروعة لاتخاذ سلطات الإدارة الذاتية إجراءاتٍ استجابة للتهديدات التي يتعرض لها الأطفال في المخيَّمين، فإن مسودة سياسة الفصل، المعمول بها منذ مارس/آذار 2024، تفتقر إلى سند في القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يكفل ضمانات جوهرية للآباء والأطفال. وعلى عكس التعليمات في السياسة، أشارت سلطات الإدارة الذاتية، في ردها الخطي على منظمة العفو الدولية، إلى أنّ عملية النقل استندت فعليًا إلى العمر ومعايير أخرى تحددها إدارة المخيّم.

وفضلًا عن ذلك، تشير تصريحات مسؤولين رفيعي المستوى إلى أنّ سلطات الإدارة الذاتية تنقل صبية مراهقين من المخيَّمين تحسبًا، في حقيقة الأمر، لازدياد أعداد المراهقين والفتيان الأجانب في المخيَّمين، ممنْ يُعتقد أنهم قد يمثلون تهديدًا في المستقبل.

وأجرت المنظمة مقابلة مع أسرة شابّ يُدعى خليل نُقل من مخيم احتجاز إلى مركز "لإعادة التأهيل". وقالت أمه للمنظمة: "قالوا إنه كبر وعليه أن يذهب. قبّل رأسي... أن تُفصل أم عن ابنها. لا يسعني الكلام... هو ليس جزءًا من قلبي إنه قلبي كله". وقالت شقيقة خليل إنه بعد رحيله، فقدت أمهما 25 كيلوجرامًا تقريبًا من وزنها وخط الشيب شعرها. ولم تحظ الأسرة طوال عامَيْن سوى بزيارتين لخليل واتصالين هاتفيين معه. ولخليل أخ أصغر يقترب من سن المراهقة. وقالت شقيقة خليل للمنظمة: "بسبب هذه السياسة، أستمر في الضغط على رأس أخي حتى لا ينمو... عمره 10 سنوات. وهو قصير جدًا والحمد لله. لو كان أطول لأخذوه".

وأبلغت سلطات الإدارة الذاتية المنظمة بأنها تعتزم نقل صبية مراهقين من المخيَّمين إلى ما لا يقل عن 15 منشأة احتجاز تشير إليها سلطات الإدارة الذاتية على أنها مراكز "لإعادة تأهيل" الأحداث، بدلًا من الحد من عمليات الفصل من هذا القبيل، وجعل احتجاز الأطفال في منشآت احتجاز ملاذًا أخيرًا كما يقتضي القانون الدولي.

ولا تُوجَّه اتهامات رسمية إلى صبية وشبّان أجانب كانوا أطفالًا عندما احتُجِزوا، وليس أمامهم أمل حقيقي في إطلاق سراحهم ما لم تُعدهم بلدانهم الأصلية إليها. وتَبيَّن للمنظمة أن بعض الحكومات ترفض إعادة الصبية الذين وصلوا إلى أعتاب سن 18 عامًا أو من صاروا الآن شبانًا بالغين، وكذلك الصبية الذين يُشتبه في انتمائهم سابقًا لتنظيم الدولة الإسلامية. وحتى الآن، لم تُعِد سوى عدد قليل من الحكومات صبية وشبّان من منشآت الاحتجاز، بما في ذلك مراكز "إعادة التأهيل" إلى بلدانهم، حتى في الحالات التي أبدت فيها استعدادها لإعادة نساء وفتيات من المخيمَيْن.

النساء والفتيات في منشآت الاحتجاز

في فبراير/شباط 2023، أبلغت وحدات حماية المرأة منظمة العفو الدولية أنها عادةً ما تحتجز في الوقت الواحد ما بين 30 إلى 50 امرأة أجنبية في سجن الحسكة للنساء. كما أكَّد مسؤولون أنهم يحتجزون أحيانًا فتيات لا يرافقهن أحد في المنشأة. وتُحتجز نساء وفتيات أجنبيات بمعزل عن العالم الخارجي ودون تهمة أو محاكمة لأشهر أو لمدد أطول، في كثير من الأحيان، في ظروف قد تُعد اختفاءً قسريًا. وقال مسؤولون من هيئات قضائية أيضًا إن ما لا يقل عن 100 امرأة سورية وعددًا صغيرًا من الفتيات حُوكمن عن جرائم ذات صلة بتنظيم الدولة الإسلامية، اتُّهمن بارتكابها في المناطق التي تديرها سلطات الإدارة الذاتية. وقالت نساء كثيرات أُدنَّ بمثل هذه الجرائم، وأجرت المنظمة مقابلات معهن، إنهن تعرضن للتعذيب حتى "يعترفن". وأفاد أشخاص أُجريت معهم مقابلات بأن هناك نساء أجنبيات وسوريات مسجونات أيضًا في منشآت أخرى تديرها قوات الأمن، من بينها منشآت احتجاز في مخيَّمي الهول وروج.

ويُشتبه في أن بعض النساء الأجنبيات اللاتي نُقلن إلى منشآت احتجاز يمثلن تهديدًا للآخرين في المخيم أو لأمن المنطقة. غير أنه تبيَّن للمنظمة أن عددًا من النساء الأجنبيات وأطفالهن الذين يُنقلون من مخيم الهول إلى مناطق أُنشئت حديثًا في مخيَّم روج احتُجزوا أولًا في سجن الحسكة للنساء لأشهر في بعض الحالات في إطار عملية نقل معتادة. وقالت عدة نساء منهن للمنظمة إنهن أُرغمن على توقيع وثائق لم يتمكّنَّ من قراءتها، وقيل لهن إنهن إذا رفضن التوقيع فسيبقيْن في السجن إلى أجل غير مسمى. كما تتعرض نساء وفتيات أجنبيات للاحتجاز لفترات مطولة في سجن الحسكة للنساء أو منشآت احتجاز في المخيَّمين لحيازتهن هواتف نقَّالة.

وبينما سُمِح لبعض النساء باصطحاب أطفالهن عند نقلهن إلى منشآت احتجاز، لم يُسمَح لأخريات بذلك. وقالت 11 امرأة في مقابلات أجرتها معهن المنظمة إنهن أُرغِمن على ترك أطفالهن دون إتاحة وقت لإجراء أي ترتيبات لهم. فعندما قُبض في الرقة على ربيعة، وهي أرملة، تُرك أطفالها الثلاثة وحدهم. وقالت "كانت الزيارة الأخيرة الشهر الماضي. قبل ذلك مرت ستة أشهر قبل أن أراهم... عندما يأتون هنا أمسك أيديهم وهم مجرد عظم ودم. فماذا أفعل؟" وأبلغت ربيعة المنظمة بأنه خلال الزيارة الأخيرة لم يأتِ سوى ابنيها الأصغر وأخبراها بأن ابنها الكبير، الذي يبلغ عمره 12 عامًا، مفقود.

محاكمات معيبة

يُحاكم المتهمون بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا أمام محاكم الدفاع عن الشعب. وكانت الأغلبية العظمى ممنْ حُوكموا حتى مارس/آذار 2024 سوريين؛ كما حُوكم عشرات العراقيين لفترة قصيرة في عامي 2018-2019. وأطلعت

سلطات الإدارة الذاتية المنظمة في عام 2023 على خطط لبدء محاكمة أجانب آخرين، لكن لم تكن أي من هذه المحاكمات قد أُجريت حتى وقت نشر التقرير الحالي. في ردّها الخطي على منظمة العفو الدولية، قالت سلطات الإدارة الذاتية إنّ المحاكم قاضت أكثر من 9,600 سوري يُزعم ارتباطهم بتنظيم الدولة الإسلامية.

وحسب تقدير أحد مسؤولي الهيئات القضائية، تنظر المحاكم كل عام في ما بين 1,500 إلى 2,000 قضية تخص سوريين. وبحسب معلومات قدّمتها سلطات الإدارة الذاتية، لم تتمّ بعد إدانة أو محاكمة نحو 2000 سوري، و350 عراقيًا، و2000 رجل وصبيّ أجنبي في منشآت الاحتجاز التابعة لقوات الأمن. ويُحتجز معظم هؤلاء الأشخاص منذ أكثر من خمسة أعوام.

وتشوب المحاكمات أمام محاكم الدفاع عن الشعب انتهاكات لحقوق الإنسان، من بينها الاعتماد على "الاعترافات" المنتزعة تحت وطأة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، كما سبقت الإشارة إليه بالتفصيل، وغياب المحامين في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة. في ردّها الخطي، ذكرت سلطات الإدارة الذاتية أنّها وجدت أنّ أكثر من 95% من الأشخاص الذين يُتصوّر ارتباطهم بتنظيم الدولة الإسلامية مذنبون. كما تشوب المحاكمات إجراءات استئناف مَعيبة تحدُّ من قدرة المُحتجزين على الطعن في إدانتهم وعقوبتهم. وقال أغلب الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات إنهم لم يتسنَ لهم استئناف أحكامهم سوى بملء نموذج قُدِّم إليهم بعد الحكم، يتألف من مربع في ورقة واحدة، ورُفض الاستئناف في أغلب الحالات دون عقد جلسات استماع. وأبلغ ثلاثة أشخاص المنظمة بأنهم حُكم عليهم بمدة عقوبة أطول نتيجة لاستئنافهم.

وبسبب غياب ضمانات المحاكمة العادلة في شمال شرق سوريا، يمكن أن يؤدي مجرد اتهام شخص بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية إلى احتجازه تعسفيًا لسنوات. وتبيَّن للمنظمة أن هذه الاتهامات تُستخدم كأداة لغرضين على الأقل. فأولًا، تستخدم سلطات الإدارة الذاتية الاتهامات بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية لترهيب أشخاص وإسكاتهم. وثانيًا، يستخدم الجمهور العام وسلطات الإدارة الذاتية مثل هذه الاتهامات للانتقام في إطار عداوات شخصية ونزاعات عشائرية. ووثّقت المنظمة 18 حالة قال فيها مُحتجزون إنهم اتُّهموا زورًا بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية لأحد هذين الغرضين. وفي بعض الحالات، قدَّم التحالف بقيادة الولايات المتحدة، الموارد العسكرية والدعم للقبض على أفراد في قضايا تتوفر فيها أسباب قوية للاعتقاد بأنهم اتُّهِموا زورًا وبهتانًا.

كما لمست المنظمة في المحاكمات ظلمًا واسع النطاق يقوم على أساس النوع الاجتماعي، برغم جهود سلطات الإدارة الذاتية لضم امرأة إلى كل هيئة محكمة مُؤلفة من ثلاثة قضاة أو أكثر. وتبيَّن للمنظمة أن نساء وفتيات سوريات يتعرّضن لخطر إدانتهن إذا كان أزواجهن ينشطون مع تنظيم الدولة الإسلامية، بغض النظر عن انتمائهن هنّ. وأبلغت خمس نساء المنظمة بأنهنّ أُدنَّ بجرائم "إرهاب" ذات صلة بأفعال أزواجهن، من بينها "عدم الإبلاغ" عن أزواجهن، أو التعاون مع تنظيم الدولة الإسلامية من خلال جمع أسلحة أو أموال لأنشطة أزواجهن. ووصفت هؤلاء النساء علاقات تتسم بالعنف أو بأشكال أخرى من الإكراه مع أزواجهن وتعرضهن للتهديد والإيذاء والخداع، لكن المحاكم لم تولِ هذا الأمر اعتبارًا كافيًا أو على نحو متسق. وحُكم على كل منهن بالسجن مددًا تتراوح بين 4-10 سنوات على خلفية مجموعة من تلك التهم في كثير من الحالات.

وتحاكم سلطات الإدارة الذاتية أطفالًا أيضًا أمام محاكم الدفاع عن الشعب، وليس في إطار منظومة قضائية أُنشئت للأحداث. وتبيَّن للمنظمة أن أطفالًا خضعوا لنفس انتهاكات الإجراءات الواجبة، مثلهم مثل البالغين. ولم يتسنَ لهم، في أي وقت، خوض الإجراءات الجنائية مستندين إلى دعم أحد الأبوين أو ولي الأمر.

ظروف احتجاز عنيفة وغير إنسانية في مخيمَيْ الاحتجاز

بحلول أغسطس/آب 2023، كانت سلطات الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا تحتجز أكثر من 46,600 شخص في مخيمَيْ احتجاز، هما الهول وروج. ومعظم البالغين في المخيمين من النساء، وهناك حوالي 29,000 من المُحتجزين في المخيمين من الأطفال، وأغلبهم تقل أعمارهم عن 12 سنة.
وفي عام 2022، ذكر المفتش العام لعملية العزم الصلب، في تقرير ربع سنوي إلى الكونغرس الأمريكي، أن "مخيمي الهول وروج في محافظة الحسكة هما مخيمان مدنيان إنسانيان لإيواء أشخاص نازحين". إلا أن سلطات الإدارة الذاتية تصرُّ على القول إن تدفق الأشخاص الفارين من المعارك الأخيرة مع تنظيم دولة الإسلامية أدى إلى تغيير طبيعة المخيَّمين واقتضى أن "تغلق" السلطات المخيَّمين في عام 2019. ويعني هذا أن جميع المُحتجزين في المخيَّمين لا يستطيعون مغادرته بدون موافقة قوات الأمن. وفي الواقع، لا يغادر المُحتجزون في المخيَّمين إلا في ظروف شديدة النُدرة، مثل حالات الطوارئ الطبية. ولم يحظَ مُحتجزون في المخيَّمين بإجراءات أو مراجعة قضائية، أو يُمنحوا الفرصة للطعن في احتجازهم أمام سلطة قضائية مستقلة. ومن ثم، فإن جميع المُحتجزين في مخيمَيْ الهول وروج يُحتجزون تعسفيًا وإلى أجل غير مسمى، وأغلبهم رهن الاحتجاز منذ حوالي خمس سنوات.

وقال مُحتجزون في مخيم الهول للمنظمة إنهم مجبرون على تحمل حياة غير مستقرة وغير آمنة في كثير من الأحيان، تتسم بانتشار العنف وغيره من أعمال الإجرام التي يرتكبها عناصر ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية وعناصر أخرى إجرامية في المخيم. وقال كثيرون إن هذه الظروف خلقت مناخًا من الخوف المتواصل. وذكر عدة مُحتجزين في مخيمَي الهول وروج للمنظمة أنه من الصعب عليهم تربية أطفالهم في بيئة العنف في المخيَّمين. وقالت امرأة في مخيم روج، تُدعى ميليسا: "يتطلب الأمر قريةً لتربية طفل، وهذه قرية مخيفة للغاية".

ويواجه مُحتجزون في مخيمَيْ الهول وروج ظروفًا غير إنسانية وتمثِّل تهديدًا للحياة بشكل فادح، مع عدم كفاية سُبل الحصول على الطعام والمياه والرعاية الصحية. كما تفتقر الظروف في مخيمَيْ الهول وروج للشروط الصحية. وذكر عاملون في مجال المساعدات الإنسانية أنه توجد مشكلة واسعة النطاق في إدارة المخلفات في مخيم الهول، نظرًا لطفح المراحيض، ووجود قنوات الصرف الصحي المفتوحة التي أحيانًا ما تُغرق الخيام، ووجود حفر وبالوعات مفتوحة سقط فيها أطفال ولقوا مصرعهم. ويتأثر مُحتجزون في مخيم روج بالتلوث الناجم عن حقول النفط القريبة، وأحدها يبعد حوالي 200 متر عن المخيَّم. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت ليلى، وهي امرأة مُحتجزة في مخيم روج وتبلغ من العمر 30 عامًا: "لا نستطيع أن نتنفس. الجو خانق... يتعيَّن علينا أن نغطي أنوفنا وأن نضع قطع قماش مبلَّلة على وجوهنا. نحن نحاول فقط أن نبقى في الخيمة... الحياة هنا هي عبارة عن موت بطيء ومؤلم".

واستهدف منتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية نساء وفتيات في مخيم الهول بسبب ما يتصوَّر أنها مخالفات "أخلاقية". وردًا على تلك التهديدات وغيرها من التهديدات بالقتل من جانب تنظيم الدولة الإسلامية، أسَّست السلطات ما يُسمى "منطقة آمنة" داخل المخيَّم. وقال عاملون في المجال الإنساني لمنظمة العفو الدولية إن هذه المنطقة قد قُسمت في حوالي عام 2021، بقصد إيواء سوريين وعراقيين معرَّضين للخطر كانوا يخضعون لإجراءات سريعة لإعادتهم إلى مناطقهم الأصلية. وقالوا أيضًا إن تلك المنطقة أصبحت في الواقع منطقة شديدة الخطر من حيث العنف الجنسي والإجبار على البغاء، بما في ذلك على أيدي قوات الأمن في المخيَّم. وذكر عاملون في المجال الإنساني للمنظمة أنهم لم يتلقوا مزيدًا من الأنباء عن انتهاكات في "المنطقة الآمنة" منذ منتصف أو أواخر عام 2023. إلا أن هذا الوضع يسلِّط الضوء على المخاطر الشديدة التي يواجهها كثير من المُحتجزين في مخيَّم الهول، ولاسيما النساء والفتيات. كما أفادوا بوجود حالات من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في شتى أنحاء مخيَّم الهول، بما في ذلك الاستغلال الجنسي المرتبط بتقديم الخدمات. وأشار مسؤولون ممن أجرت المنظمة مقابلات معهم إلى أنهم غير قادرين على توفير حماية كافية للنساء المُحتجزات في المخيَّم. فعلى سبيل المثال، قال مسؤول رفيع المستوى في قوات الأمن: "لأننا لا نسيطر سيطرةً كاملة على المخيَّم، فمن الصعب على النساء أن يقلن إنهن ضحايا للعنف الجنسي. فهن لا يشعرن بما يكفي من الأمان للتقدم والإبلاغ عن ذلك".

تجاهل ضحايا الاتجار بالبشر

كان كثير من الأشخاص الذين يُعاملون حاليًا باعتبارهم من المنتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية ويُحتجزون في مخيمَيْ أو منشآت احتجاز، ممن تعرَّضوا للاتجار على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية. وبالرغم من وجود جهود مهمة، وإن كانت غير كاملة، لإعادة نساء وأطفال من الأيزيديين، فلم تُبذل أي جهود تُذكر لتعزيز حقوق آخرين تعرَّضوا للاتجار على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية. وتشير بحوث منظمة العفو الدولية إلى احتمال وجود آلاف من ضحايا الاتجار الآخرين رهن الاحتجاز في مخيمَيْ ومنشآت الاحتجاز. ومعظم هؤلاء الأشخاص من النساء والأطفال والفتيات.

وقدَّم 28 شخصًا ممن أجرت المنظمة مقابلات معهم في مخيمَيْ ومنشآت الاحتجاز روايات تشير إلى أنهم كانوا ضحايا الاتجار على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية. وهذه الروايات وغيرها من المقابلات تسلِّط الضوء على أنه بالإضافة إلى جرائم الاتجار والجرائم الفظيعة الموثَّقة جيدًا، التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية ضد الأيزيديين وغيرهم من أبناء الأقليات العِرقية والدينية، فقد قام تنظيم الدولة الإسلامية أيضًا بشكل ممنهج بالاتجار في أطفال ونساء من المجتمعات السُنِّية المحلية ودول أجنبية أخرى، سواء لنقلهم إلى المناطق الخاضعة لسيطرته أو للاتجار بهم في داخل هذه المناطق. ويشمل ذلك الاتجار في نساء وفتيات بغرض الزواج القسري من خلال منظومة أنشأها تنظيم الدولة الإسلامية، تتمثل في دور للضيافة تقتصر على النساء؛ وكذلك الاتجار في صبية لتدريبهم على القتال.

وتقاعست سلطات الإدارة الذاتية عن حماية حقوق ضحايا الاتجار حسبما يقتضي القانون الدولي، سواء عندما خرجت أعداد كبيرة من الأشخاص من المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية أو في السنوات اللاحقة منذ ذلك الحين. كما كان الدعم الذي تلقته السلطات بشأن هذه المسألة من دول أخرى، بما في ذلك الدول الأعضاء في التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وكذلك من الأمم المتحدة، غير كافٍ على الإطلاق. وكانت النتيجة هي احتجاز عدد من ضحايا الاتجار جنبًا إلى جنب مع أشخاص آخرين، ممن يُتصور أن لهم صلات بتنظيم الدولة الإسلامية، في مخيمَي ومنشآت الاحتجاز، ولا يزال كثيرون رهن الاحتجاز هناك. ويبدو أن بعض النساء والأطفال والفتيان، الذين يُحاكمون أمام محاكم الدفاع عن الشعب، هم أيضًا من ضحايا الاتجار. ومع ذلك، لا توجد أي آلية لتحديد ضحايا الاتجار وحمايتهم من العقاب على أفعال ارتكبوها كنتيجة مباشرة لتعرُّضهم للاتجار.

في ردّها الخطي على منظمة العفو الدولية، قالت سلطات الإدارة الذاتية إنها أجرت تحقيقات حول جميع الأشخاص في منظومة الاحتجاز لتحديد مرتكبي الاتجار والضحايا. بينما قال عدة أشخاص أجرت المنظمة مقابلات معهم إنّ قوات الأمن استجوبتهم، لم تبدُ أيّ من هذه الاستجوابات مصمّمة لتحديد ضحايا الاتجار أو مؤدية إلى خطوات إيجابية لحماية حقوق الضحايا. وقد وصف بعض الأشخاص الذين قالوا في شهاداتهم إنّهم كانوا ضحايا ظروف تعذيب أو غيرها من ضروب المعاملة السيئة في معرض استجوابهم.

وجدير بالذكر أنه عندما يرتكب ضحايا تعرضوا للاتجار جرائم مجرّمة بموجب القانون الدولي، ينبغي أن يُحاكموا على أفعالهم، ما لم يُرغموا على ارتكاب هذه الجرائم كنتيجة مباشرة لتعرُّضهم للاتجار. ومع ذلك، فضحايا الاتجار لهم أيضًا مجموعة من الحقوق

الإضافية، في تلقي الدعم وتحقيق العدالة والحصول على الإنصاف، وهي حقوق لا يتم الوفاء بها. وبموجب القانون الدولي المتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص والقانون الدولي لحقوق الإنسان، يقع أيضًا على عاتق الدول التي تعرَّض أشخاصٌ من رعاياها، أو مقيمين إقامة دائمة فيها، للاتجار واجب إعادتهم إلى الوطن.

عمليات النقل إلى العراق والمملكة العربية السعودية

شاركت سلطات الإدارة الذاتية والتحالف بقيادة الولايات المتحدة في نقل مُحتجزين ذكور من شمال شرق سوريا إلى المملكة العربية السعودية والعراق. وفي كلتا الحالتين، يُحتمل أن تكون سلطات الإدارة الذاتية والحكومة الأمريكية قد انتهكتا مبدأ حظر الإعادة القسرية، وهو أحد مبادئ القانون الدولي. ويحظر هذا المبدأ نقل أفراد إلى دول تتوفر بشأنها أسباب معقولة للاعتقاد بأنهم سوف يواجهون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثل التعذيب والحرمان التعسفي من الحياة.
وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، قالت سلطات الإدارة الذاتية إنها نقلت رجالًا سعوديين من منشآت احتجاز في شمال شرق سوريا إلى المملكة العربية السعودية، بما في ذلك مجموعة من 18 رجلًا نُقلت في مايو/أيار 2023 تقريبًا. وأفادت الحكومة الأمريكية أنها "سهَّلت" إعادة هؤلاء الأشخاص الثمانية عشر. وتُظهر بحوث سابقة لمنظمة العفو الدولية أن المحاكمات المتعلقة بالإرهاب في المملكة العربية السعودية تتسم بالجور الفادح، وأن عقوبة الإعدام عادةً ما تُفرض إثر اعترافات انتُزعت من خلال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

وفيما يتعلق بالعراق، قالت مصادر عديدة أجرت المنظمة مقابلات معها إن قوات سوريا الديمقراطية، والسلطات العراقية، والتحالف بقيادة الولايات المتحدة، توصلت إلى اتفاق في يناير/كانون الثاني 2022 يقضي بأن يُنقل شهريًا 50 رجلًا عراقيًا من منشآت احتجاز في شمال شرق سوريا، ويتم تسليمهم إلى السلطات العراقية لمحاكمتهم أو الإفراج عنهم. وبموجب هذا الاتفاق، نُقل لاحقًا عدة مئات من العراقيين الذكور من شمال شرق سوريا إلى عهدة السلطات العراقية.
ووفقًا لما ذكره ممثلون من قوات سوريا الديمقراطية، فقد شارك التحالف بقيادة الولايات المتحدة بشكل كبير في المفاوضات التي أدت لإبرام الاتفاق، كما لعب دورًا رئيسيًا في عمليات نقل رجال وصبية. فقد قال اللواء مظلوم عبدي، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، لمنظمة العفو الدولية: "لدينا اتفاق مع السلطات العراقية... والأمريكيون هم الطرف الثالث... تقوم قوات سوريا الديمقراطية بالنقل [و]يوفر التحالف حماية جوية لعملية النقل. التحالف هو الذي تفاوض [بشأن هذا الاتفاق]". وقال ممثل آخر لقوات سوريا الديمقراطية: "هم يستقلون حافلات المدينة إلى الحدود، وهناك تتسلمهم [السلطات العراقية]. ويرافق التحالف الحافلات بطائرات مُسيَّرة وبطائرات عادية وعربات مُدرَّعة".

وفي ردّها الخطي على منظمة العفو الدولية، قالت الحكومة الأمريكية إنّ "عمليات إعادة العراقيين أُجريت بناءً على ترتيبات بين قوات سوريا الديمقراطية وحكومة العراق". لكن، من جهتها، قالت سلطات الإدارة الذاتية في ردّها الخطي للمنظمة إنّ "النقل يحصل بالتعاون مع التحالف الدولي...الذي بدوره يشرف على تطبيق الأحكام وشروط المعاملة". أما الحكومة العراقية، فقالت في ردّها الخطي إنّ "التعاون بين سلطات الإدارة الذاتية والحكومة العراقية" جرى "بتسهيل من التحالف بقيادة الولايات المتحدة".

وقد وثَّقت تقارير قُطرية بشأن العراق، صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية، وكذلك تقارير لمنظمات حقوق الإنسان ووسائل إعلام، أن السلطات العراقية تستخدم التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة لانتزاع "اعترافات"، ولاسيما من أشخاص يُتصور انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، ثم تفرض عقوبة الإعدام بناءً على هذه الاعترافات بالإكراه. ووفقًا لأحد التقارير الإعلامية، تبلغ نسبة أحكام الإدانة في العراق في القضايا المتعلقة بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية 98%. وقال تقرير صادر عن المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، ورد ذكره في تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية، إن 900 شخص ممن اتُهموا بالانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية قد حُوكموا في محاكم متخصِّصة بقضايا "الإرهاب" خلال عام 2019. وحُكم على 794 شخصًا من هذه المجموعة بالإعدام، مما يعني أن السلطات العراقية طبَّقت عقوبة الإعدام في 88% من الحالات.

ووثَّقت المنظمة حالات سبعة رجال عراقيين نُقلوا من شمال شرق سوريا إلى العراق. وتعرَّض ستة منهم للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة خلال التحقيق معهم في العراق، بما في ذلك الضرب المبرِّح، والصعق بالصدمات الكهربية، والعنف الجنسي؛ بينما اعترف السابع بسبب التهديد بالتعذيب. وقال أفراد أُسر الرجال الستة الذين تعرَّضوا للتعذيب إن الغرض من التعذيب كان انتزاع اعترافات. وينتظر أربعة منهم الإعدام حاليًا. وكان اثنان من هؤلاء الأربعة قد نُقلا بعد يناير/كانون الثاني 2022، بموجب اتفاق أقرّه كل من التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وقوات سوريا الديمقراطية، والسلطات العراقية.

وألقت قوات سوريا الديمقراطية القبض على أحد هؤلاء الرجال في مخيَّم الهول في عام 2021، مع مجموعة عراقيين آخرين. واحتُجز في منشأة احتجاز بانوراما، ثم نُقل إلى العراق في قافلة، في يونيو/حزيران 2022، بموجب الاتفاق الجديد المتعلق بعمليات النقل. وقالت شقيقته، وتُدعى زينة، إنه نُقل أولًا إلى الموصل، ثم إلى منشأة احتجاز في بغداد. وقد أخبر شقيقته زينة أنه كان يتعرَّض لتعذيب يومي على مدى شهر، بما في ذلك الصعق بصدمات كهربائية من مسدس صاعق، إلى أن أدلى في نهاية المطاف باعتراف بالإكراه بأنه كان منتميًا لتنظيم الدولة الإسلامية. وقالت زينة لمنظمة العفو الدولية: "خلال التحقيق... أُجبر على أن يقول أشياءً ليست لديه أي فكرة عنها... واتخذ القاضي قراره، بدون وجود أي محام لشقيقي، وفي خلال أسبوعين، حكموا عليه بالإعدام، بدون استئناف. في جلسة محاكمة واحدة، اتخذوا القرار... استغرقت أقل من 10 دقائق". وينتظر هذا الشخص حاليًا تنفيذ حكم الإعدام.

غياب العدالة لضحايا الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية

لا تمثّل منظومة الاحتجاز هذه انتهاكًا لحقوق المسجونين فيها فحسب، بل إنها لا توفر أيضًا تحقيق العدالة وكشف الحقيقة وتقديم تعويضات لضحايا الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية. فهناك كثيرون ممن يُزعم أنهم عناصر في تنظيم الدولة الإسلامية مُحتجزون في شمال شرق سوريا. وبالرغم من مرور خمس سنوات على هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة، لم تحاسب سلطات الإدارة الذاتية والمجتمع الدولي حتى الآن منْ يُزعم أنهم جناة عن عدد كبير من الجرائم المجرّمة بموجب القانون الدولي.

وقال مسؤولون كبار في سلطات الإدارة الذاتية إن تركيز محاكم الدفاع عن الشعب ينصبُّ على إجراء محاكمات لعناصر تنظيم الدولة الإسلامية الذين قاتلوا ضد قوات سوريا الديمقراطية أو قوات الحكومة السورية. ولكن، لم يخضع محتجزون في شمال شرق سوريا للتحقيق أو المحاكمة عن جرائم مجرّمة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب أو والجرائم ضد الإنسانية أو وجريمة الإبادة الجماعية. وبدلًا من ذلك، كانت معظم المحاكمات عن جرائم "إرهاب" ذات صياغات فِضفاضة. ولم تُجرَ تحقيقات على الإطلاق بخصوص كثير من الجرائم الجسيمة التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية، وخاصة تلك التي نُظر إليها باعتبارها لا ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالقتال، مثل الاستعباد الجنسي وغيره من الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي. ولم تتوفر معلومات أو فرص تُذكر لضحايا جرائم تنظيم الدولة الإسلامية والناجين منها للمشاركة في المحاكمات. وقد لخَّص باري إبراهيم، مدير المؤسسة الأيزيدية الحرة، الوضع بقوله إن: "السبب في أن الجناة من تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا لا يُحاسبون عن الجرائم التي يُحتمل أن يكونوا قد ارتكبوها فعلًا يعود في معظمه إلى أن المجتمع الدولي قد تملَّص من مسؤوليته، كما أن السلطات المحلية تفتقر إلى القدرات والموارد اللازمة لإجراء عدد كبير من المحاكمات القانونية المعقدة على النحو الواجب".

الإجراءات المطلوبة

رغم مرور حوالي خمس سنوات على هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة، فلم تحترم سلطات الإدارة الذاتية والتحالف بقيادة الولايات المتحدة حقوق المُحتجزين في منظومة الاحتجاز في شمال شرق سوريا، وحقوق ضحايا الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك أشخاص محتجزون في منظومة الاحتجاز ومئات الآلاف من الضحايا المقيمين في المنطقة. ويجب على سلطات الإدارة الذاتية والتحالف بقيادة الولايات المتحدة العمل على وجه السرعة لمعالجة ذلك التقاعس.

ويتعيَّن على قوات سوريا الديمقراطية والقوات التابعة لها المبادرة على الفور بوضع حدٍ لجميع ممارسات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في منشآت الاحتجاز الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك عن طريق معالجة الظروف غير الإنسانية التي أدت إلى حالات وفيات كبيرة، فضلًا عن الألم والمعاناة الشديدين. ويجب على الحكومة الأمريكية، وغيرها من الدول الأعضاء في التحالف بقيادة الولايات المتحدة، أن تبذل كلَّ ما في وسعها لوضع حدٍ لهذه الانتهاكات وغيرها.
وينبغي للحكومة الأمريكية التقيُّد بمبدأ حظر الإعادة القسرية، وهو أحد مبادئ القانون الدولي، وذلك بالكفِّ عن نقل أشخاص إلى عهدة قوات سوريا الديمقراطية، وإنهاء عمليات نقل عراقيين من شمال شرق سوريا إلى العراق، وكذلك نقل سعوديين إلى المملكة العربية السعودية، حيث يُرجّح أن يكونوا عُرضةً للتعذيب والإعدام.

وبعد اتخاذ هذه الخطوات الفورية، ينبغي لسلطات الإدارة الذاتية والحكومة الأمريكية وغيرها من الدول الأعضاء في التحالف وضع إستراتيجية شاملة لجعل منظومة الاحتجاز في شمال شرق سوريا متوافقة مع القانون الدولي.

وأخيرًا، ينبغي للأمم المتحدة، برئاسة أمينها العام، أن تعمل مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة وسلطات الإدارة الذاتية لإنشاء عملية تحقق للإفراج عن جميع الأشخاص الذين لا وجود للشكّ المنطقي والمعقول أن يكونوا قد ارتكبوا جريمة بموجب القانون الدولي أو جريمة خطيرة بموجب القانون المحلي، ووفق القانون الدولي لحقوق الإنسان .ويضمّ الأشخاص الذين يجب التحقق منهم بسرعة والإفراج عنهم كثيرين لم يكُن لاحتجازهم في الأساس أي سبب، بمن فيهم آلاف الأشخاص الذين كانوا في مخيم الهول قبل المعارك الأخيرة مع تنظيم الدولة الإسلامية، وناجون أيزيديون وغيرهم من ضحايا جرائم التنظيم. كما يجب على الأمم المتحدة تحديد وإرساء حلول لمسار العدالة لمعالجة هذه الأزمة وضمان محاسبة المسؤولين عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبها التنظيم.

المنهجية

أجرى فريق تحقيق لدى منظمة العفو الدولية بحوثًا لغرض إعداد التقرير الحالي على مدى عامَيْن تقريبًا، في الفترة من مارس/آذار 2022 إلى فبراير/شباط 2024. وسافر فريق التحقيق إلى شمال شرق سوريا ثلاث مرات، في الفترة من 24 سبتمبر/أيلول إلى 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، ومن 25 فبراير/شباط إلى 11 مارس/آذار 2023؛ ومن 27 يوليو/تموز إلى 6 أغسطس/آب 2023.

ويستند التقرير الحالي إلى مقابلات شخصية وأخرى عن بُعد أُجريت مع أشخاص مُحتجزين حاليًا، أو كانوا مُحتجزين سابقًا، في شمال شرق سوريا بسبب انتمائهم المُتصور إلى تنظيم الدولة الإسلامية. كما أُجريت مقابلات شخصية وأخرى عن بُعد مع أطراف أخرى ذات صلة، بما في ذلك ممثلون من سلطات الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا، وممثلون من الحكومة الأمريكية، وممثلون من هيئات تابعة للأمم المتحدة. كما يستند التقرير إلى ما اطلعت عليه المنظمة من تقارير ومواد أخرى صادرة عن الأمم المتحدة، وعن منظمات غير حكومية، وعن دول ذات صلة. وأجرت المنظمة مقابلات مع 314 شخصًا بالمجمل لغرض إعداد التقرير الحالي.

مقابلات مع مُحتجزين في منشآت ومخيمَيْ الاحتجاز

أجرت منظمة العفو الدولية، في سياق بحوثها، مقابلات شخصية في 10 منشآت احتجاز، من بينها منشآت احتجاز تديرها قوات سوريا الديمقراطية، ووحدات حماية المرأة، والإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، سواء مرة واحدة أو عدة مرات.[1] وتشمل هذه المنشآت:

1. سجن علايا المركزي (الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا)؛
2. منشأة احتجاز الشدادي (قوات سوريا الديمقراطية)؛
3. سجن ديريك (المالكية) المركزي للنساء (الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا)؛
4. سجن غويران المركزي (الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا)؛
5. سجن الحسكة للنساء، بما في ذلك مركز هلات لرعاية وتأهيل الأطفال (وحدات حماية المرأة)؛
6. مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث (الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا)؛
7. مركز أوركش "لإعادة تأهيل" الأحداث (الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا)؛
8. منشأة احتجاز بانوراما ("الصناعة") (قوات سوريا الديمقراطية)؛[2]
9. سجن الرقة المركزي (الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا)؛
10. سجن الرقة المركزي للنساء (الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا).

وبالإضافة إلى إجراء مقابلات في منشأة احتجاز بانوراما، قام باحثو المنظمة بجولة في المنشأة، في أغسطس/آب 2023، أتاحت لهم مشاهدة عيادة المنشأة، وكذلك بعض الزنازين التي لم تكن مُستخدمة، وبعض المناطق المفتوحة خارج الزنازين، التي يُسمح للمُحتجزين بالتواجد فيها لفترة محدودة خلال اليوم.

---

[1] تستخدم الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا تسمية "مراكز الإصلاح والتأهيل" للإشارة إلى منشآت الاحتجاز للمحكوم عليهم. مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمكتب شؤون العدل والإصلاح لشمال شرق سوريا، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي.

[2] "بانوراما" هو منشأة احتجاز أقامها التحالف بقيادة الولايات المتحدة لغرض الاحتجاز في مدينة الحسكة، وانتهى تشييدها في عام 2022، وحلَّت محل سجن مؤقت كان مقامًا على أرض مدرسة سابقة في الموقع نفسه. وتشير الأطراف المختلفة ووسائل الإعلام إلى هذا السجن بأسماء عدَّة، مثل سجن "الصناعة"، أو "غويران"، أو "الحسكة". ولغرض التقرير الحالي، تشير منظمة العفو الدولية إلى هذا السجن باسم "بانوراما"، لأن هذا هو الاسم الذي تستخدمه سلطات الإدارة الذاتية. وعند الإشارة إلى مجمع السجن الذي كان موجودًا في ذلك الموقع قبل عام 2022، تستخدم المنظمة اسم " بانوراما/الصناعة". وكان هذا السجن هدفًا لهجوم واسع النطاق شنَّه تنظيم الدولة الإسلامية في يناير/كانون الثاني 2022.

كما أجرت المنظمة مقابلات عن بُعد مع أشخاص احتُجزوا على أيدي سلطات الإدارة الذاتية منذ عام 2014، بسبب تصوّر انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، ثم أُفرج عنهم لاحقًا.

وأجرت المنظمة مقابلات مع 78 شخصًا بالمجمل اتُهموا بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وهم رهن الاحتجاز حاليًا، أو كانوا مُحتجزين سابقًا، في منشآت احتجاز في شمال شرق سوريا. ومن بين هؤلاء 33 رجلًا، و21 امرأة، و24 من الأطفال أو الشبان الذين كانت أعمارهم أقل من 18 سنة عندما اعتقلتهم سلطات الإدارة الذاتية لأول مرة. ومن بين هذا العدد الإجمالي، كان هناك 51 سوريًا، وستة عراقيين، و21 ينتمون إلى جنسيات أجنبية.[3] وأجرت المنظمة مقابلات مع ثلاثة من أفراد أسر لهم أقارب تحتجزهم سلطات الإدارة الذاتية حاليًا بزعم انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية.

وخلال الزيارة البحثية الثانية، في فبراير/شباط ومارس/آذار 2023، منحت سلطات الإدارة الذاتية تصريحًا لمنظمة العفو الدولية بالاطلاع على ملفات قضايا لرجل وامرأة وطفل اتُهموا بارتكاب جرائم ذات صلة بانتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وقالت عنها سلطات الإدارة الذاتية إنها اختارت أن تعطي منظمة العفو عينة تمثيلية للقضايا. ولم تتمكن المنظمة من التأكد بشكل مستقل مما إذا كانت هذه القضايا ممثلة لباقي القضايا. كما حضرت منظمة العفو جلسة محاكمة لرجل متهم بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية.

وزارت المنظمة مخيمَيْ الاحتجاز في شمال شرق سوريا، حيث يُحتجز أشخاص يُتصور أنهم ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وهما: مخيم الهول ومخيم روج. وفي مخيم الهول، أجرت المنظمة مقابلات مع ستة رجال و10 نساء، 14 منهم سوريين، واثنان عراقيين. ولم تُجرَ مقابلات مع أجانب آخرين في مخيم الهول. وفي مخيم روج، أجرت المنظمة مقابلات مع 32 امرأة، بينهن اثنتان من سوريا واثنتان من العراق، بينما كانت 28 منهن من جنسيات أجنبية أخرى. وفي كل من مخيمَيْ الهول وروج، تحدثت منظمة العفو مع أفراد اختارتهم سلطات المخيَّمين. كما تجوَّل مندوبو المنظمة في مخيم روج وأجروا مقابلات مع أفراد كانوا يرغبون في التحدُّث مع المندوبين.

وأجرت المنظمة مقابلات مع ستة من أفراد أُسر رجال وصبية عراقيين كانوا قد نُقلوا من منشآت الاحتجاز في شمال شرق سوريا وسُلِّموا إلى السلطات العراقية. وأجرت المنظمة أيضًا مقابلة مع مسؤول عراقي يعمل مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة، ويشارك بشكل مباشر في عمليات نقل عراقيين من شمال شرق سوريا إلى العراق، وكذلك مقابلة مع مسؤول حكومي سابق كان عمله معنيًا بوضع أشخاص من المتصوَّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية رهن الاحتجاز في العراق.
وأُجريت أغلب المقابلات مع ترجمة من العربية أو الكردية الكرمانجية (الكردية الشمالية) إلى الإنجليزية، بينما أُجريت باقي المقابلات بالإنجليزية بدون ترجمة. وكان جميع المترجمين من اختيار منظمة العفو الدولية.

وفي جميع المقابلات التي أُجريت داخل منشآت ومخيمَيْ الاحتجاز في شمال شرق سوريا، سمحت سلطات الإدارة الذاتية للمنظمة بإجراء مقابلات على انفراد وتحت جناح من السرية. وتولت سلطات الإدارة الذاتية اختيار منْ أُجريت معهم المقابلات في منشآت الاحتجاز بناءً على معايير قدمتها المنظمة، مثل سن المُحتجز أو جنسيته. وفي معظم الحالات، سمحت سلطات الإدارة الذاتية للمنظمة بإجراء مقابلات مُطوَّلة دون فرض قيود زمنية. وفي بعض المقابلات، كان أحد ممثلي سلطات الإدارة الذاتية يراقب المقابلة من مسافة بعيدة، ولا يصل الحديث إلى أسماعه، وذلك لاعتبارات أمنية.

وتعاونت سلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا على نحو كبير مع المنظمة، فوافقت على طلباتها العديدة لزيارة منشآت ومخيمَيْ الاحتجاز، بما في ذلك مخيما احتجاز ومنشآت مختلفة في كل من الزيارات الثلاث للمنظمة. كما سهَّلت السلطات إجراء مقابلات للمتابعة في مخيم روج، في أغسطس/آب 2023. وتعرب منظمة العفو الدولية عن تقديرها لكل ما بذلته سلطات الإدارة الذاتية من جهود لضمان تمكُّن المنظمة من إجراء مقابلات مُطوَّلة تلتزم بالسرية، وتتوافق مع المعايير الدولية لرصد أوضاع حقوق الإنسان.

وأبلغت المنظمة جميع منْ أُجريت معهم مقابلات بطبيعة البحوث التي تجريها والغرض منها وبالشكل الذي سوف تُستخدم به المعلومات. وحصل باحثو المنظمة على موافقة شفهية من كل شخص قبل إجراء المقابلة. وأُبلغ كل الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أن بإمكانهم إنهاء المقابلة في أي وقت، وأن بوسعهم عدم الإجابة على أسئلة بعينها. ولم تُقدم أي حوافز لمنْ أُجريت معهم مقابلات مقابل التحدُّث.

وقد طلب جميع منْ أُجريت معهم المقابلات تقريبًا عدم الكشف عن هوياتهم، خوفًا على أمنهم أو أمن أفراد أُسرهم. ونتيجة لذلك، غيَّرت المنظمة في التقرير الحالي جميع أسماء منْ أُجريت معهم المقابلات إلى أسماء مُستعارة. وللحفاظ على إخفاء هوياتهم، لم تُحدد تواريخ وأماكن المقابلات على وجه الدقة. كما حُذفت أسماء معظم ممثلي سلطات الإدارة الذاتية، بسبب مخاطر خاصة يواجهونها، بما في ذلك مخاطر من تنظيم الدولة الإسلامية ومن تركيا. وحُذفت أيضًا أسماء بعض العاملين في منظمات غير حكومية دولية ومحلية بناءً على طلبهم بالحفاظ على إخفاء هوياتهم وقدرتهم على العمل في شمال شرق سوريا.

[3] أحيانًا ما يُشار إلى المواطنين الأجانب غير السوريين وغير العراقيين المتواجدين في شمال شرق سوريا بعبارة "مواطني دول أخرى". ولغرض التقرير الحالي، تستخدم منظمة العفو الدولية تسمية "الأجانب" للإشارة إلى غير السوريين القادمين من العراق وكذلك الأشخاص المنحدرين من دول أخرى. وفي كثير من الحالات، يحدِّد التقرير الحالي عدد العراقيين عند الإشارة إلى مجموعة أوسع من الأجانب في شمال شرق سوريا، حيث يُشكِّل العراقيون في كثير من الأحيان نسبةً كبيرة من هذه المجموعة.

وفي معظم الحالات، أُدرجت تواريخ المقابلات مع ممثلي سلطات الإدارة الذاتية، والعاملين في منظمات غير حكومية، ومسؤولي الأمم المتحدة وغيرهم من الخبراء.

وفي جميع المقابلات ذات الصلة، اتخذت المنظمة إجراءات وقائية سعيًا لتجنُّب تعريض الأفراد الذين تُجرى المقابلات معهم للصدمة مُجدَّدًا. وبالنسبة للأطفال، كانت المقابلات التي تُجرى وجهًا لوجه تُعقد في أماكن آمنة وعلى انفراد. ولم تُجرَ أي مقابلات مع أطفال دون سن الـ 14. وكانت المنظمة تتيح للأطفال توجيه دفة النقاش وتشجعهم على ذلك، وعندما كانت تبدو عليهم علامات الضيق أو عدم الارتياح، كانت الأسئلة تركِّز على مسائل أقل حساسية. وحرصت المنظمة على اختتام المقابلات بالحديث عن الوضع الحالي للطفل وعن موضوعات أكثر إيجابية. وكانت المنظمة توضح في بداية المقابلات أن بإمكان الأطفال إيقاف المقابلة أو أخذ استراحة في أي وقت، كما كانت تسأل الأطفال من حين لآخر عما إذا كانوا يرغبون في الاستمرار. وبالنسبة لجميع المقابلات التي تمسُّ قضايا العنف الجنسي، اتبع باحثو المنظمة مدوَّنة قواعد السلوك العالمية بشأن جمع واستخدام المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات (مدوَّنة مراد).

مقابلات مع مسؤولين من سلطات الإدارة الذاتية ومسؤولين حكوميين

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 39 ممثلًا من سلطات الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا، من بينهم اللواء مظلوم عبدي، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية؛ واللواء نوروز أحمد، القائدة المشتركة لقوات سوريا الديمقراطية والقائدة العامة لوحدات حماية المرأة؛ وممثلون من جهاز الاستخبارات التابع لقوات سوريا الديمقراطية؛ والمسؤول الأعلى لقوى الأمن الداخلي؛ والناطقة باسم جهاز الاستخبارات في وحدات حماية المرأة؛ وممثلة عن مكتب العلاقات العامة في وحدات حماية المرأة؛ والرئيس المشترك لمكتب شؤون العدل والإصلاح؛ والرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية؛ والرئيس المشترك لمحاكم الدفاع عن الشعب؛ والرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية؛ والعضو الإداري في دائرة العلاقات الخارجية ورئيس دائرة الشؤون الإنسانية؛ وممثلون آخرون من دائرة العلاقات الخارجية؛ ورئيسة هيئة المرأة في إقليم الجزيرة؛ وممثلون من المكتب الاستشاري التنسيقي؛ وممثلون من الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا في أوروبا وجنيف؛ وممثلون من مجلس عوائل الشهداء؛ والرؤساء المشتركون أو الإدارة لجميع ما زارته المنظمة تقريبًا من منشآت الاحتجاز ومراكز "إعادة تأهيل" الأحداث ومخيمَيْ الاحتجاز. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت المنظمة مقابلة مع أحد كاشفي المخالفات كان يعمل في منشأة احتجاز "الكسرة" عندما كان محتجزًا بها أشخاص يشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية.

وأجرت المنظمة أيضًا مناقشات مع 17 مسؤولًا حكوميًا أمريكيًا كان عملهم يتعلق بالوضع في شمال شرق سوريا. ونظرًا لأن المناقشات كانت سرية، فلا تتم الإشارة إليها في التقرير الحالي.

مقابلات مع أطراف أخرى ذات صلة

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع اثنين من ممثلي لجان القبائل، التي تعمل على إعادة إدماج الأشخاص المُتصوَّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية من مخيم الهول؛ وممثلين من أربع منظمات معنية بحقوق الأيزيديين، بالإضافة إلى ناشط آخر معني بحقوق الأيزيديين؛ و53 من العاملين في منظمات غير حكومية محلية ودولية، من بينها مجموعة بارزة معنية بالضحايا. وتحدثت المنظمة أيضًا مع 25 ممثلًا من الأمم المتحدة، من بينهم مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، ومندوبين عن الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وممثلين من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المُرتكبة من جانب داعش، والآلية الدولية المحايدة والمستقلة بشأن سوريا، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية. كما تحدثت المنظمة مع ستة صحفيين وسبعة خبراء مستقلين يغطون شمال شرق سوريا.

بحوث أخرى

اطلعت منظمة العفو الدولية على صور بالأقمار الاصطناعية لما يُحتمل أن تكون مقابر جماعية لمُحتجزين كانوا في سجن الكامب الصيني ومنشأة احتجاز بانوراما؛ وعلى مقاطع فيديو قدمتها وحدات حماية المرأة تتعلق بجرائم ارتكبها أشخاص يُتصوّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية؛ ومقاطع فيديو أرسلها أحد ممثلي محكمة الدفاع عن الشعب تتعلق بتهديدات واجهها قضاة. كما اطلعت المنظمة على مقاطع فيديو تتعلق بعملية "فحص" أشخاص فارين من آخر منطقة كان يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في أواخر عام 2018 ومطلع عام 2019، وتم التعرُّف على هذه المقاطع من أرشيف رقمي لدى المركز السوري للعدالة والمساءلة، واستُخدمت بالأساس لمساعدة باحثي المنظمة على فهم سياق تلك العملية. واطلعت المنظمة أيضًا على تقارير صادرة عن وسائل إعلام، ودول، ومنظمات غير حكومية، وهيئات تابعة للأمم المتحدة، مثل تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، التي أنشأتها الأمم المتحدة، وتقارير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، والتقارير ربع السنوية المُقدمة إلى الكونغرس الأمريكي من المفتش العام لعملية العزم الصلب، من عام 2015 وحتى وقت نشر التقرير الحالي.

المصطلحات

في التقرير الحالي، يُستخدم لفظ "طفل" ولفظ "أطفال" للإشارة إلى أي شخص دون 18 سنة، وذلك تماشيًا مع القانون الدولي. وكان عدة أشخاص ممَن أُجريت معهم مقابلات لا يعرفون سنهم على وجه الدقة، ولم تكن لدى بعض السوريين من الأطفال والشبان البالغين معرفة إلا بسنة الولادة التي سجلتها أُسرهم رسميًا. ولم يصنِّف باحثو المنظمة من أُجريت معهم مقابلات كأطفال إلا عندما تمت الإشارة إلى ذلك بوضوح من خلال التقييم الذاتي لمن أُجريت معهم المقابلات. والسن المُشار إليه بالنسبة لمن أُجريت معهم المقابلات هو السن وقت إجراء المقابلات.

أما المهمة العسكرية للتحالف الدولي ضد داعش، والمعروفة رسميًا باسم "قوة المهام المشتركة – عملية العزم الصلب"، فيُشار إليها في التقرير الحالي باسم "التحالف بقيادة الولايات المتحدة". ويُوصف التحالف بأنه "بقيادة الولايات المتحدة"، كما هو الحال في الإصدارات السابقة لمنظمة العفو الدولية، نظرًا لأن الحكومة الأمريكية حتى الآن هي أكثر أعضاء التحالف نفوذًا، إذ تقود التحالف في وضع الإستراتيجية، وعمليات التخطيط، وتوفير الموارد، وصنع القرار، وتنفيذ مهمته.[4]

وتشير تسمية "قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها" إلى القوات التابعة لقوات سوريا الديمقراطية، بما في ذلك وحدات مكافحة الإرهاب، ووحدات الكوماندوز، وكذلك فصائل من قوى الأمن الداخلي في المنطقة، ومن بينها جهاز الأمن العام، وقوات مكافحة الإرهاب.[5] وكما يرد تفصيلًا أدناه، فإن قوات سوريا الديمقراطية، والفصيل النسائي التابع لها، والذي ترأسه وحدات حماية المرأة، وقوى الأمن الداخلي، تسيطر على عدد من منشآت الاحتجاز التي يُحتجز فيها أشخاص يُتصوّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية. وتعمل قوات سوريا الديمقراطية وقوى الأمن الداخلي، على ما يبدو، جنبًا إلى جنب في بعض هذه المنشآت.[6] وبالنسبة للأشخاص المُتصور انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا، يوجد مكانان أساسيان يُحرم فيهما هؤلاء الأشخاص من حريتهم، ويتمثلان في منشآت الاحتجاز ومخيمات الاحتجاز. ويُستخدم تعبير "منشأة احتجاز" للإشارة إلى المباني التي يُحتجز فيها أشخاص يُتصور انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وتتولى إدارتها سلطات الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا، بما في ذلك قوات سوريا الديمقراطية، وقوات الأمن التابعة لها، والإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا. ويُستخدم تعبير "مخيّم احتجاز" للإشارة إلى مخيمَيْ الهول وروج. وفي الماضي، كانت جهات عدة تشير إلى مخيمَيْ الهول وروج باعتبارهما مخيمين إنسانيين، ومخيمين للنازحين داخليًا، ومخيمين للاجئين، و"مخيمين أشبه بالسجون"، و"مخيمين مغلقين". وتستخدم منظمة العفو الدولية تعبير "مخيمَيْ الاحتجاز" لأنها تعتقد أن ذلك هو أفضل وصف لمخيمين يُحرم فيهما أشخاص من حريتهم ويُحتجزون تعسفيًا.[7]

حق الرد

في 8 مارس/آذار 2024، بعثت منظمة العفو الدولية برسائل تتضمن النتائج الأساسية الواردة تفصيلًا في التقرير الحالي إلى سلطات الإدارة الذاتية، ووزارة الخارجية الأمريكية، ومجلس الأمن القومي الأمريكي. وأُرسلت رسائل إضافية إلى وزارة الدفاع الأمريكية، بتاريخ 11 مارس/آذار؛ ووزارة الخارجية والتنمية البريطانية، بتاريخ 12 مارس/آذار؛ ورئيس الوزراء العراقي، بتاريخ 21 مارس/آذار 2024. كما عقدت المنظمة اجتماعات إحاطة شخصية وأخرى عبر الإنترنت مع مسؤولين من الحكومة الأمريكية وسلطات الإدارة الذاتية بشأن النتائج التي توصلت إليها، ومنحت أولئك المسؤولين فرصة لتوجيه أسئلة وللرد على النتائج خلال هذه الاجتماعات. وقد أُدرجت ردود خطية من سلطات الإدارة الذاتية والحكومات الأمريكية والبريطانية والعراقية في التقرير، كما أُضيفت بالكامل في الملحقات الأربعة في نهاية التقرير.

---

[4] يتألف التحالف الدولي ضد داعش من 86 دولة. وتتألف قوة المهام المشتركة- عملية العزم الصلب التي أنشأتها وزارة الدفاع الأمريكية في عام 2014 من 29 دولة تساهم بقواتها. لمزيد من التفاصيل عن قوة المهام المشتركة والتحالف بقيادة الولايات المتحدة، انظر القسم 1.2 والفصل 2.

[5] تتولى قوى الأمن الداخلي، التي كانت تُعرف سابقًا باسم الأسايش، تنفيذ عدد من المهام الأمنية في شمال شرق سوريا، تركز على الأمن الداخلي وحفظ الأمن. وتتألف من ستة أفرع، هي: شرطة المرور، وقوات مكافحة الإرهاب، وقوى الأمن الداخلي للمرأة، وقوات أمن نقاط التفتيش، وجهاز الأمن العام، وجهاز مكافحة الجريمة المنظَّمة. لمزيد من التفاصيل، انظر:

European Union Agency for Asylum (EUAA), "Syrian Democratic Forces and Asayish", https://euaa.europa.eu/country-guidance-syria-2023/33-syrian-democratic-forces-and-asayish (accessed 27 December 2023).

[6] استخدم التحالف بقيادة الولايات المتحدة مصطلح "قوات الأمن الداخلي للمقاطعات" للإشارة إلى قوات الأمن التي قال التحالف إنها مُشكّلة في معظمها من المناطق التي تتمركز فيها، وهي تختلف عن قوى الأمن الداخلي، المُشكَّلة من المجتمعات المحلية وتعكس التكوين العِرقي للمناطق التي تتمركز فيها. ووفقًا للتحالف بقيادة الولايات المتحدة، فقد كانت قوات الأمن الداخلي للمقاطعات هي الجهاز الأساسي الذي يتولى مهام الأمن في سجون قوات سوريا الديمقراطية. ولم تستخدم سلطات الإدارة الذاتية مصطلح "قوات الأمن الداخلي للمقاطعات" في تعاملاتها مع منظمة العفو الدولية، ومن ثم لا يُستخدم هذا المصطلح في التقرير الحالي. لمزيد من التفاصيل عن قوات الأمن الداخلي الإقليمية، انظر، على سبيل المثال:

Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congress*, April – June 2019, https://media.defense.gov/2019/Aug/09/2002169448/-1/-1/1/Q3FY2019_LEADIG_OIR_REPORT.PDF, p. 29 and Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congress*, April – June 2020, https://media.defense.gov/2020/Aug/04/2002470215/-1/-1/1/LEAD%20INSPECTOR%20GENERAL%20FOR%20OPERATION%20INHERENT%20RESOLVE%20APRIL%201,%202020%20-%20JUNE%2030,%202020.PDF, p. 65.

[7] لمزيد من التفاصيل عن التحليل القانوني للحرمان من الحرية في مخيمَيْ الهول وروج، انظر الفصلين 6 و10.

شكر

هذا التقرير ما كان ممكنًا من دون مشاركة الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان تجاربهم مع منظمات العفو الدولية وغيرها من المنظمات التي تعمل على دعم هؤلاء الناجين.
تتقدّم منظمة العفو الدولية بشكر خاصّ من المركز السوري للعدالة والمساءلة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعدد من المراجعين الخارجيين، بمَن فيهم سراتا أشرب، وجاين هاكربي، وجون تشابل، وفيونولا نيولاين، وآن شاربور.

1. الخلفية والسياق

1.1 خلفية النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية

نشأة تنظيم الدولة الإسلامية والجرائم المُرتكبة

انبثقت الجماعة المسلحة المعروفة باسم تنظيم الدولة الإسلامية مما كان يُعرف أصلًا باسم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين (العراق)، وهو شبكة سُنِّية كان يقودها الراحل أبو مصعب الزرقاوي، وكانت تعارض غزو التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، والهيمنة السياسية للأغلبية الشيعية في العراق.[8]

وتحت قيادة أبو بكر البغدادي، وأثناء خروج القوات الأمريكية من العراق واندلاع الانتفاضة ضد الرئيس السوري بشار الأسد في سوريا في عام 2011، استوعبت الجماعة ضمن صفوفها جبهة النُصرة في سوريا، والمدعومة من تنظيم القاعدة، وأعلنت في إبريل/نيسان 2013 تشكيل دولة واحدة، سُميت الدولة الإسلامية في العراق والشام (وتُعرف أيضًا باسم داعش، وهو اختصار الحروف الأولى باللغة العربية).[9] وفي يونيو/حزيران 2014، أعلن البغدادي قيام ما يُسمى الخلافة، وهي دولة تسير أمور الحكم فيها طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية تحت قيادة زعيم ديني أو سياسي أعلى.[10] وفي ذروة سيطرة الجماعة على المنطقة، كان هناك حوالي 7,7 مليون نسمة في العراق وسوريا يعيشون تحت حكمها.[11] وفرضت الجماعة ضرائب ورسومًا وغرامات ساعدت في تمويل عملياتها.[12] ومن خلال العنف وتقديم الخدمات، غرست الجماعة الخوف والولاء في أوساط السكان المحليين.[13]

ونفَّذت الجماعة على نطاق واسع جرائم مؤثِّمة بموجب القانون الدولي. ففي عام 2014، ومع توسع تنظيم الدولة الإسلامية، خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن هذه الجماعة مسؤولة عن التطهير العرقي لجماعات الأقليات غير العربية والمسلمين من غير

---

[8] Center for Naval Analysis, *Al-Qaeda in Iraq (AQI): An Al Qaeda Affiliate Case Study,* October 2017, https://www.cna.org/archive/CNA_Files/pdf/dim-2017-u-016118-2rev.pdf, p. 3; U.S. Naval War College Digital Commons, *ISIS: The Terrorist Group that Would be a State*, December 2015, https://digital-commons.usnwc.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1010&context=ciwag-case-studies, p. 14.

[9] U.S. Naval War College Digital Commons, *ISIS: The Terrorist Group that Would be a State* (previously cited), pp.14–17; CNN, "ISIS, ISIL or the Islamic State?", October 25, 2017, http://www.cnn.com/2014/09/09/world/meast/isis-isil-islamic-state/index.html

[10] BBC News, "The rise and fall of the Islamic State group: The long and short story", 23 March 2019, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-47210891

[11] CNN, "500 ISIS fighters surrender in group's last Syrian enclave", 6 March 2019, https://www.cnn.com/2019/03/05/middleeast/syria-baghouz-isis-fighters-surrender-intl/index.html؛ وكذلك: وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية، "بيان مشترك لوزراء التحالف الدولي لهزيمة داعش"، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، الرابط: https://2017-2021-translations.state.gov/2019/11/14/joint-communique-by-ministers-of-the-global-coalition-to-defeat-isis/.

[12] CNN, "ISIS has lost its final stronghold in Syria, the Syrian Democratic Forces says", 23 March 2019, https://www.cnn.com/2019/03/23/middleeast/isis-caliphate-end-intl/index.html؛ وكذلك: لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا)، 5 فبراير/شباط 2019، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/28/69، الفقرة 35.

[13] مجلس حقوق الإنسان، تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، 5 فبراير/شباط 2019 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 35.

السُنَّة في شمال العراق، ومن بينها أقليات المسيحيين الآشوريين، والتركمان الشيعة، والشبك الشيعة، والأيزيدية، والكاكائية، والصابئة المندائية.[14]

ووفقًا لتقرير صادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، ونُشر بعد عامين، فقد كان استهداف السكان الأيزيديين بمثابة جريمة إبادة جماعية، كما ينطوي على عدة جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.[15] ففي أغسطس/آب 2014، شنَّت جماعة الدولة الإسلامية سلسلةً من الهجمات المنظَّمة وواسعة النطاق في قرى وبلدات يسكنها أيزيديون في منطقة سنجار بشمال العراق، حيث فصلت كثيرًا من الرجال والصبية، ممن اعتُبر أنهم وصلوا سن البلوغ (سن الثانية عشرة تقريبًا أو أعلى)، وأعدمت بإجراءات موجزة أولئك الذين رفضوا التحول إلى الإسلام، وأحيانًا ما تم ذلك في مجموعات واسعة.[16]

واعتبر تنظيم الدولة الإسلامية أن النساء والأطفال من الأيزيديين هم "غنائم حرب" ملك للجماعة.[17] وأخذ التنظيم حوالي 80 بالمئة من النساء والفتيات الأيزيديات فوق سن التاسعة، ممن وقعن في أسر التنظيم، وأتاح لمقاتلي الدولة الإسلامية شراءهن في أسواق الجواري ومراكز الاحتجاز.[18] أما الباقيات، وتبلغ نسبتهن حوالي 20 بالمئة، فتم توزيعهن على القواعد العسكرية للتنظيم.[19] ومارس مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب بصفة يومية، ضد النساء والفتيات "السبايا" لديهم.[20] كما دأب المقاتلون على ضرب أولئك النساء والفتيات ورفض السماح لهن بالحصول على الرعاية الطبية إذا ما أُصبن من جراء الاغتصاب أو غيره من أعمال العنف.[21] وأُجبرت نساء وفتيات مُستعبدات على العبودية المنزلية، فكُن يُرغمن على الطهي والتنظيف ورعاية الأطفال.[22] وكانت عواقب محاولة الفرار شديدة، ويمكن أن تشمل الاغتصاب الجماعي والحرمان من الطعام.[23] وحاولت بعض النساء والفتيات الأيزيديات الإقدام على الانتحار، وفي بعض الحالات تُوفين من جراء الانتحار.[24]

واستُهدفت أيضًا نساء وفتيات من أقليات أخرى، وأُجبرن على الزواج، وعلى العبودية في بعض الحالات.[25] كما وثَّقت لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا أنماطًا من الزواج القسري لنساء وفتيات سُنيّات في مناطق خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، حيث كُن في نظر التنظيم يمثلن تهديدًا لعقيدته ونظامه الاجتماعي إذا تُركن بدون زواج.[26]

وجنَّد تنظيم الدولة الإسلامية واستخدم أطفالًا تتراوح أعمارهم بين 8 أعوام و18 عامًا للمشاركة في النزاع المسلح.[27] فبعد أسابيع قلائل من مهاجمة قرى وبلدات أيزيدية ونقل نساء وأطفال إلى مواقع احتجاز، بدأ تنظيم الدولة الإسلامية في فصل الصبية الذين تبلغ أعمارهم سبع سنوات أو أكثر عن أمهاتهم وأشقائهم.[28] كما فُصل صبية أيزيديون أصغر سنًا عندما بلغوا سن السابعة،

---

[14] منظمة العفو الدولية، "تطهير عِرقي على نطاق تاريخي: استهداف الدولة الإسلامية للأقليات بشكل مُمنهج في شمال العراق (رقم الوثيقة: MDE 14/011/2014)، أغسطس/آب 2014. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde14/011/2014/ar/.

وانظر أيضًا: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في العراق في ضوء التجاوزات التي يرتكبها ما يُسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المرتبطة بها"، 27 مارس/آذار 2015، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/28/18، الفقرة 16.

[15] Commission of Inquiry on Syria, *"They Came to Destroy": ISIS Crimes Against the Yazidis*, 15 June 2016, UN Doc. A/HRC/32/CRP.2, para. 201.

[16] Commission of Inquiry on Syria, *"They Came to Destroy"* (previously cited), paras 23–41; OHCHR, *Report on the Human Rights Situation in Iraq in the Light of Abuses Committed by the so-called Islamic State in Iraq and the Levant and Associated Groups* (previously cited), paras. 17, 35; وكذلك: منظمة العفو الدولية، "تطهير عِرقي على نطاق تاريخي" (مرجع سبق ذكره، ص.ص. 8–15.

[17] Commission of Inquiry on Syria, *"They Came to Destroy"* (previously cited), para. 76؛ وكذلك: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في العراق في ضوء التجاوزات التي يرتكبها ما يُسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المرتبطة بها" (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 35.

[18] Commission of Inquiry on Syria, *"They Came to Destroy"* (previously cited), para. 55.

[19] Commission of Inquiry on Syria, *"They Came to Destroy"* (previously cited), para. 55.

[20] Commission of Inquiry on Syria, *"They Came to Destroy"* (previously cited), para. 64؛ وكذلك: منظمة العفو الدولية، "العراق: الفرار من الجحيم: التعذيب والعبودية الجنسية لدى الدولة الإسلامية في العراق" (رقم الوثيقة: MDE 14/021/2014)، 23 ديسمبر/كانون الأول 2014، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde14/021/2014/ar/، ص.ص. 5–7.

[21] Commission of Inquiry on Syria, *"They Came to Destroy"* (previously cited), para. 66.

[22] Commission of Inquiry on Syria, *"They Came to Destroy"* (previously cited), para. 72.

[23] Commission of Inquiry on Syria, *"They Came to Destroy"* (previously cited), paras 67–68, 73.

[24] Commission of Inquiry on Syria, *"They Came to Destroy"* (previously cited), para. 53؛ وكذلك: منظمة العفو الدولية، العراق: الفرار من الجحيم" (مرجع سبق ذكره)، ص. 8.

[25] فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المُرتكبة من جانب داعش (يونيتاد)، تقرير عن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات الذي ارتكبه تنظيم داعش في العراق، 3 ديسمبر/كانون الأول 2023، الرابط: https://iraq.un.org/en/254659-report-sexual-violence-against-women-and-girls-committed-isil-iraq-unitad.

[26] لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، "فقدتُ كرامتي": العنف الجنسي والجنساني في الجمهورية العربية السورية- ورقة غرفة اجتماع للجنة التحقيق المستقلة الدولية المعنية بالجمهورية العربية السورية"، 8 مارس/آذار 2018، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/37/CRP.3، الفقرة 83.

[27] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في العراق في ضوء التجاوزات التي يرتكبها ما يُسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المرتبطة بها" (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 44؛ وكذلك: مجلس الأمن، "الأطفال والنزاع المسلح في العراق: تقرير الأمين العام، 23 ديسمبر/كانون الأول 2019، وثيقة الأمم المتحدة رقم: S/2019/984، الفقرات 28–29، 31؛ لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، "لقد محوا أحلام أطفالي": حقوق الأطفال في الجمهورية العربية السورية"، 13 يناير/كانون الثاني 2020، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/43/CRP.6، الفقرة 41.

[28] Commission of Inquiry on Syria, *"They Came to Destroy"* (previously cited), para. 90.

وكانوا قد تُركوا أصلًا مع أمهاتهم.[29] وأُرسل أولئك الصبية إلى مراكز التدريب أو المعسكرات، حيث تم تسجيلهم، وتسميتهم بأسماء إسلامية، وإجبارهم على حضور جلسات التلقين العقائدي والتدريب العسكري.[30]

كما استخدم تنظيم الدولة الإسلامية وجنَّد صبية من المسلمين السُنَّة وصبية من جماعات أخرى، من خلال عرض مقاطع فيديو دعائية، والدعاية العامة، والوعود بالحصول على دعم اقتصادي.[31] وانضم أيضًا بعض الصبية بسبب ضغوط من أقرانهم أو عائلاتهم.[32] وبعد التدريب، كان الصبية يتحولون إلى مقاتلين، أو حراسًا لقواعد تنظيم الدولة الإسلامية، أو يؤدون مهامًا أخرى لقادة التنظيم.[33]

وفرض تنظيم الدولة الإسلامية حكمًا وحشيًا على الأشخاص المقيمين في المناطق الخاضعة لسيطرته.[34] ففي محاولة لتوطيد قوة التنظيم وغرس الخوف في أوساط السكان المحليين، لجأ تنظيم الدولة الإسلامية إلى إعدام أشخاص بإجراءات موجزة للاشتباه في أنهم تبادلوا معلومات مع قواتٍ معارضةٍ، وفي بعض الأحيان أعدم أشخاصًا حاولوا الفرار من المنطقة.[35]

كما عرَّض تنظيم الدولة الإسلامية السكان الذين يُعتقد أنهم خالفوا قواعد التنظيم للضرب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك عقابًا على أفعال من قبيل تدخين السجائر أو عدم اتباع السياسة التي حددها التنظيم بخصوص الزي الإسلامي.[36] وفي حالة النساء، كان ذلك يشمل أيضًا أفعالًا من قبيل التواجد خارج المنزل بدون مِحرم.[37] وأعدم تنظيم الدولة الإسلامية أشخاصًا بسبب ميولهم الجنسية المُفترضة أو هويتهم المتعلقة بالنوع الاجتماعي.[38] وفيما يُسمى محاكم الشريعة، التي أقامها التنظيم، حُكم على رجالٍ ونساءٍ وأطفالٍ بعقوبات قاسية وغير إنسانية، بما في ذلك بتر الأطراف والإعدام رجمًا.[39] ووصف بعض الأشخاص الذين احتُجزوا في سجون تخضع لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية كيف تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.[40] وفي ديسمبر/كانون الأول 2021، قال رئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المُرتكبة من جانب داعش (يونيتاد) إن الفريق توصَّل إلى أن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية قتلوا بشكل مُمنهج ما لا يقل عن ألف شخص، معظمهم

---

[29] Commission of Inquiry on Syria, "They Came to Destroy" (previously cited), para. 82.

[30] Commission of Inquiry on Syria, *"They Came to Destroy"* (previously cited), paras 94–95؛ وكذلك: مجلس الأمن، "الأطفال والنزاع المسلح في العراق"، 23 ديسمبر/كانون الأول 2019 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 29.

[31] مجلس الأمن، "الأطفال والنزاع المسلح في العراق"، 23 ديسمبر/كانون الأول 2019 (مرجع سبق ذكره)، الفقرتان 29–30؛ هيومن رايتس ووتش، "لازم كلُّكم تعترفون: الانتهاكات ضد الأطفال المشتبه في انتمائهم إلى "داعش" في العراق"، مارس/آذار 2019، الرابط: https://www.hrw.org/ar/report/2019/03/06/327718، ص. 3؛ وكذلك: The Center for Justice and Accountability, *Cubs of the Caliphat*e, August 2023, https://cja.org/wp-content/uploads/2023/09/Hamming_Amarasingam_cubsofthecaliphate-1.pdf, pp. 10–12.

[32] هيومن رايتس ووتش، "لازم كلُّكم تعترفون" (مرجع سبق ذكره)، ص. 3.

[33] Commission of Inquiry on Syria, "*They Came to Destroy"* (previously cited), para. 97؛ وكذلك: مجلس الأمن، "الأطفال والنزاع المسلح في العراق"، 23 ديسمبر/كانون الأول 2019 (مرجع سبق ذكره)، الفقرتان 31–32.

[34] هيومن رايتس ووتش، "العراق: حكم داعش اتَّسم بالإعدامات والوحشية"، 10 يوليو/تموز 2016، الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2016/07/10/iraq-isis-rule-marked-executions-cruelty.

[35] هيومن رايتس ووتش، "العراق: حكم داعش اتَّسم بالإعدامات والوحشية" (مرجع سبق ذكره)؛ لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، "فقدتُ كرامتي" (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 76.

[36] هيومن رايتس ووتش، "العراق: حكم داعش اتَّسم بالإعدامات والوحشية" (مرجع سبق ذكره)؛ لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، تقرير، 5 فبراير/شباط 2019 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 37؛ لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، "فقدتُ كرامتي" (مرجع سبق ذكره)، الفقرتان 78–79؛ وكذلك: Atlantic Council, "ISIS's malice for the people of Deir Ezzor", 4 November 2015, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/isis-s-malice-for-the-people-of-deir-ezzor

[37] See, for example, Devorah Margolin and Joana Cook, *The Agency and Roles of Foreign Women in ISIS*, August 2023, https://cja.org/wp-content/uploads/2023/09/Margolin_Cook_agencyandrolesofwomen.pdf, p. 17؛ وكذلك: فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المُرتكبة من جانب داعش (يونيتاد)، تقرير عن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات الذي ارتكبه تنظيم داعش في العراق (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 76.

[38] هيومن رايتس ووتش، "حرب الدولة الإسلامية ضد المثليين"، 8 يونيو/حزيران 2015، الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2015/06/11/270247.

[39] لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، "فقدتُ كرامتي" (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 75؛ لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، تقرير، 5 فبراير/شباط 2019 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 37؛ New York Times, "The ISIS files", 4 April 2018, https://www.nytimes.com/interactive/2018/04/04/world/middleeast/isis-documents-mosul-iraq.html; Rudaw, "UN: ISIS sharia courts meting out cruel and inhuman' punishments", 21 January 2015, https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/200120151؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في العراق في ضوء التجاوزات التي يرتكبها ما يُسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المرتبطة بها" (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 49.

[40] هيومن رايتس ووتش، "العراق: حكم داعش اتَّسم بالإعدامات والوحشية" (مرجع سبق ذكره).

من الشيعة السجناء في سجن بادوش المركزي في الموصل في يونيو/حزيران 2014.[41] وتُعد هذه الأفعال بمثابة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ولم يسفر صعود تنظيم الدولة الإسلامية عن وقوع فظائع واسعة فحسب، بل أدى أيضًا إلى نشوء أزمة في مناطق من العراق وسوريا، حيث شُرد ملايين المدنيين وتُركوا دونما سبل تُذكر للحصول على الخدمات الأساسية.[42]

تشكيل قوات سوريا الديمقراطية والتحالف بقيادة الولايات المتحدة

خلال النزاع في سوريا، والذي بدأ في عام 2011، شكَّل الأكراد، الذين يمثلون أكبر أقلية غير عربية في سوريا، لجانًا شعبية مسلحة للدفاع عن المدن ذات الأغلبية الكردية.[43] وبالاشتراك مع منشقين من الجيش السوري وأعضاء في حزب العمال الكردستاني، شكَّل هؤلاء الأكراد وحدات حماية الشعب، ونظيرتها النسائية المُسماة وحدات حماية المرأة.[44] وترتبط وحدات حماية الشعب بصلات وثيقة مع حزب الاتحاد الديمقراطي، الذي يهيمن عليه الأكراد، وهو حزب تشكَّل في عام 2003 كانشقاق عن حزب العمال الكردستاني.[45]

ومع قيام الحكومة السورية بسحب قواتها إلى مناطق أخرى في البلاد في عام 2012، وضعت وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة موضع قدم لها في المناطق الشمالية من سوريا.[46] ونصَّب حزب الاتحاد الديمقراطي وحلفاؤه إداراتٍ محليةً في عفرين وكوباني ومنطقة الجزيرة في محافظة الحسكة، ويُشار إليها بشكل جماعي باسم روجافا، وفيما بعد أُعيدت تسميتها لتصبح الفيدرالية الديمقراطية لشمال سوريا.[47] وفي عام 2014، اعتمد حزب الاتحاد الديمقراطي "العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية في عفرين والجزيرة وكوباني"، والذي أنشأ نُظمًا قضائية وإدارية مستقلة عن الحكومة السورية.[48]

وبدأ تنظيم الدولة الإسلامية في زيادة تواجده في مناطق في سوريا في عام 2013.[49] وشنَّ التنظيم هجمات كبرى على أهدافٍ شملت القوات التي يقودها حزب الاتحاد الديمقراطي، مما أدى إلى المعركة من أجل السيطرة على كوباني في سبتمبر/أيلول 2014.[50] ومع تنامي خطر تنظيم الدولة الإسلامية على المستوى العالمي، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية مع 85 دولة أخرى، في سبتمبر/أيلول 2014، بتشكيل التحالف الدولي ضد داعش.[51] وكان الهدف المُعلن للتحالف الدولي هو ضمان دحر تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك من خلال المهمة العسكرية للتحالف المتمثِّلة في قوة المهام المشتركة – عملية العزم الصلب (يُشار إليها في التقرير الحالي باسم التحالف بقيادة الولايات المتحدة).[52]

وفي المبادرة المبكِّرة لاحتواء صعود تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014، سعى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لإيجاد قوة قتالية على الأرض كشريك. وبعد وقت قصير من تشكيل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، أقر شنَّ ضربات جوية لدعم

---

[41] Al Jazeera, "ISIL committed war crimes at Mosul prison, UN investigation finds", 3 December 2021, https://www.aljazeera.com/news/2021/12/3/isil-committed-war-crimes-at-mosul-prison-un-investigation-finds; UN, "'Turning point' reached for survivors of ISIL crimes in Iraq, Security Council hears", 2 December 2021, https://news.un.org/en/story/2021/12/1107022

[42] Guardian, "Fight against ISIS in Iraq could displace millions more people, UN says", 23 June 2016, https://www.theguardian.com/world/2016/jun/23/isis-falluja-iraq-displace-millions-more-united-nations-warns; BBC News, "IS conflict 'has displaced more than 5m Iraqis'", 10 October 2017, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-41567411; RAND Corporation, *In the Wreckage of ISIS: An Examination of Challenges Confronting Detained and Displaced Populations in Northeastern Syria*, 2023, https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA471-1.html

[43] Economist, "Who are the Syrian Democratic Forces?", https:// www.economist.com/the-economist-explains/2023/01/19/who-are-the-syrian-democratic-forces; Washington Institute for Near East Policy, Fikra Forum, "When female fighters lead the charge", 20 July 2017, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/when-female-fighters-lead-charge

[44] Economist, "Who are the Syrian Democratic Forces?" (previously cited); Washington Institute for Near East Policy, Fikra Forum, "When female fighters lead the charge" (previously cited).

[45] Washington Kurdish Institute, Democratic Union Party (PYD), https://dckurd.org/2018/07/26/democratic-union-party-pyd (accessed on 7 April 2024).

[46] Michael Knights and Wladimir van Wilgenburg, *Accidental Allies: The U.S.–Syrian Democratic Forces Partnership Against the Islamic State*, 2021 https://www.washingtoninstitute.org/media/4640, pp. 28–29; Rudaw, "What does Assad's comeback mean for the Kurds of Syria?," 1 June 2023, https://www.rudaw.net/english/opinion/01062023

[47] International Legal Assistance Consortium, *ILAC Rule of Law Assessment Report: Syria 2021,* 2021, http://ilacnet.org/wp-content/uploads/2021/06/ILAC-Rule-of-Law-Assessment-Syria-2021-.pdf, pp. 114, 117.

[48] International Legal Assistance Consortium, *ILAC Rule of Law Assessment Report: Syria 2021,* 2021 (previously cited), p. 116.

[49] Clingendael Research Unit Report, *Henchman, Rebel, Democrat, Terrorist: The YPG/PYD During the Syrian Conflict*, April 2021, https://www.clingendael.org/sites/default/files/2021-05/the-ypgpyd-during-the-syrian-conflict.pdf, p. 27.

[50] Clingendael Research Unit Report, *Henchman, Rebel, Democrat, Terrorist: The YPG/PYD During the Syrian Conflict* (previously cited) pp. 27–28.

[51] Global Coalition, "Our Mission", https://theglobalcoalition.org/en/mission (accessed on 1 April 2024).

[52] Global Coalition, "Our Mission", https://theglobalcoalition.org/en/mission (accessed on 1 April 2024).

وحدات حماية الشعب في الدفاع عن كوباني، مما أدى إلى النجاح في إنهاء حصار تنظيم الدولة الإسلامية للبلدة، في 26 يناير/كانون الثاني 2015.[53]

ورغم أن وحدات حماية الشعب كانت قد بدأت بالفعل في تجنيد عرب في صفوفها منذ عام 2012، فقد أدى انتصارها في كوباني إلى جعلها شريكًا أكثر جاذبية لفصائل عربية محلية.[54] وأدركت وحدات حماية الشعب، وكذلك التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، أن هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية تتطلب تنفيذ هجمات ناجحة في المناطق ذات الأغلبية العربية.[55] وفي عام 2015، جمع التحالف بقيادة الولايات المتحدة جماعاتٍ من العشائر العربية في شمال شرق سوريا في إطار التحالف العربي السوري.[56] ووافق التحالف العربي السوري على العمل مع وحدات حماية الشعب تحت مظلة حركة واحدة.[57] وظهر هذا التحالف في نفس الوقت تقريبًا الذي أعادت فيه الولايات المتحدة توجيه تمويلها العسكري للجماعات السورية من تدريب قوات جديدة إلى تقديم الأموال لجماعاتٍ قائمةٍ بالفعل.[58]

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2015، أعلن التحالف الجديد تسمية نفسه باسم قوات سوريا الديمقراطية، قائلًا إنه قوة مسلحة علمانية ديمقراطية موحدة، تجمع أكرادًا وعربًا وسريانًا وجماعات أخرى من أجل التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية وبناء سوريا ديمقراطية.[59] وكانت وحدات حماية الشعب هي الجماعة المهيمنة في قوات سوريا الديمقراطية منذ تشكيل هذا التحالف، وهي تلعب دورًا جوهريًا في هياكل القيادة به.[60]

وقامت وزارة الدفاع الأمريكية بتزويد قوات سوريا الديمقراطية بالمعدات في قتالها ضد تنظيم الدولة الإسلامية، بينما واصل التحالف بقيادة الولايات المتحدة دعمها من خلال الضربات الجوية.[61] كما تلقت قوات سوريا الديمقراطية دعمًا بريًا من قوات خاصة أمريكية وفرنسية وبريطانية، وبرزت باعتبارها الشريك المحلي الرئيسي لحلفائها في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية.[62]

وفي كتابٍ عن الشراكة بين الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، أشار دبلوماسي أمريكي، شارك في عمليات التدقيق والفحص والعمل مع قوات سوريا الديمقراطية، إلى أن الولايات المتحدة مارست تأثيرًا كبيرًا على قوات سوريا الديمقراطية، ونُقل عنه قوله: "كنَّا نريد تخفيف المخاطر الأمنية المادية الفعلية الناجمة في شمال شرق سوريا. وحدات حماية الشعب... فعلت كل ما أخبرناها أن تفعله، ولم تفعل الأشياء التي طلبنا منها ألا تفعلها."[63] وبالمثل، نُقل عن جنرال أمريكي قوله: "لستُ متأكدًا أننا كنا نفتقد إلى السيطرة. أعتقد أننا نسَّقنا خطةً للحملة بشكل جيد، ومارسنا سلطة وسيطرة بشكل ملائم على شركائنا على الأرض للحيلولة دون وقوع فظائع ولتنفيذ العمليات على نحو يمكننا أن نفتخر به، وهذا كله مع الإبقاء على عتاد بشري محدود، حتى لا نتحمل كل العبء."[64]

وفي ديسمبر/كانون الأول 2018، أمر الرئيس دونالد ترامب بانسحاب 2,000 جندي أمريكي في غضون 30 يومًا.[65] وبعد أيام قلائل، حذَّرت قوات سوريا الديمقراطية من أنها قد تلجأ، مع انسحاب القوات الأمريكية، إلى إطلاق سراح 3,200 من المواطنين والأجانب المُشتبه أنهم من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية كانوا مُحتجزين لديها.[66] وبحلول فبراير/شباط 2019، ألمح الرئيس ترامب إلى

---

[53] Michael Knights and Wladimir van Wilgenburg, *Accidental Allies* (previously cited), pp. 44, 63–67.

[54] Middle East Research and Information Project, "Arabs across Syria join the Kurdish-led Syrian Democratic Forces", 2020, https://merip.org/2020/08/arabs-across-syria-join-the-kurdish-led-syrian-democratic-forces-295; Michael Knights and Wladimir van Wilgenburg, *Accidental Allies* (previously cited), pp. 67–69.

[55] Michael Knights and Wladimir van Wilgenburg, *Accidental Allies* (previously cited), p. 83.

[56] Michael Knights and Wladimir van Wilgenburg, *Accidental Allies* (previously cited), p. 83.

[57] Michael Knights and Wladimir van Wilgenburg, *Accidental Allies* (previously cited), pp. 83–84.

[58] Lead Inspector General for Overseas Contingency Operations, *Operation Inherent Resolve, Quarterly Report and Biannual Report to the US Congress*, 30 September 2015, https://media.defense.gov/2017/Apr/13/2001732266/-1/-1/1/FY2015_LIG_OCO_OIR_Q4_REPORT_OCT-2015.PDF, pp. 42–43, 45.

[59] Reuters, "New Syrian rebel alliance formed, says weapons on the way", 12 October 2015, http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-kurds-idUSKCN0S60BD20151012; Washington Post, "A brief history of the Syrian Democratic Forces, the Kurdish-led alliance that helped the U.S. defeat the Islamic State", 7 October 2019, https://www.washingtonpost.com/world/2019/10/07/brief-history-syrian-democratic-forces-kurdish-led-alliance-that-helped-us-defeat-islamic-state

[60] Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve and Other Overseas Contingency Operations*, 1 October 2020 – 1 December 2020, https://media.defense.gov/2021/Feb/09/2002578750/-1/-1/1/.PDF, p. 57; Global Security, "Syrian Democratic Forces", https://www.globalsecurity.org/military/world/para/sdf.html

[61] Economist, "Who are the Syrian Democratic Forces?"(previously cited); Erica L. Gaston, *Regulating Irregular Actors, Can Due Diligence Checks Mitigate the Risks of Working with Non-State and Substate Forces?*, May 2021, https://cdn.odi.org/media/documents/CSAG_Regulating_irregular_actors_WEB.pdf, p. 41.

[62] European Council on Foreign Relations, "Syrian Democratic Forces" (previously cited); Erica L. Gaston, *Regulating Irregular Actors, Can Due Diligence Checks Mitigate the Risks of Working with Non-State and Substate Forces?* (previously cited), p. 41.

[63] Michael Knights and Wladimir van Wilgenburg, *Accidental Allies* (previously cited), p. 242.

[64] Michael Knights and Wladimir van Wilgenburg, *Accidental Allies* (previously cited), p. 242.

[65] New York Times, "Trump to withdraw U.S. forces From Syria, declaring 'we have won against ISIS'", 19 December 2018, https://www.nytimes.com/2018/12/19/us/politics/trump-syria-turkey-troop-withdrawal.html

[66] Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve and Other Overseas Contingency Operations*, 1 October 2018 – 1 December 2018, https://media.defense.gov/2019/Feb/05/2002086500/-1/-1/1/FY2019_LIG_OIRREPORT.PDF, p. 23; New York Times, "Kurdish fighters discuss releasing almost 3,200 ISIS prisoners", 20 December 2018, https://www.nytimes.com/2018/12/20/world/middleeast/isis-syria-prisoner-release-trump.html

أنه قد يترك عدة مئات من القوات في المنطقة للحيلولة دون عودة تنظيم الدولة الإسلامية. وفي نهاية المطاف، بقي نحو 1,000 فرد.[67]

وتمكَّن التحالف بقيادة الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة، يوم 23 مارس/آذار 2019، في أعقاب معركة بلدة الباغوز التي استمرت لأسابيع.[68] وعند بدء العملية العسكرية، أشارت تقديرات قوات سوريا الديمقراطية إلى أن حوالي 1,500 مدني ونحو 500 من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية كانوا لا يزالون في البلدة.[69] وعندما اتضح أن هناك آلاف المدنيين لا يزالون في الباغوز، أبطأت القوات التي يدعمها التحالف من هجومها، وأقامت ممرات إنسانية، واقتادت إلى حجزها منْ أرادوا الرحيل أو الاستسلام.[70] ونُقل عدد من النساء والأطفال إلى مُخيَّم الهول، وفي غضون أشهر قليلة من سقوط الباغوز، زاد عدد الموجودين في المُخيَّم إلى حوالي 73,000 شخص.[71] وذكر اللواء مظلوم عبدي، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، أن حوالي 6,000 من الرجال والصبية، من بينهم أشخاص يُتشبه أنهم من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وأشخاص كانوا مُحتجزين لدى التنظيم، قد اقتيدوا إلى حجز القوات من الباغوز.[72]

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2019، وفي أعقاب مكالمة مع الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، أمر الرئيس ترامب بانسحاب أكثر من 50 عسكريًا أمريكيًا من منطقة عازلة بين شمال سوريا وتركيا، مما أثار انتقادات شديدة من أعضاءٍ في كلا الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة.[73] وتعتبر تركيا أن قوات سوريا الديمقراطية تربطها صلات وثيقة مع حزب العمال الكردستاني، الذي صنَّفته تركيا باعتباره جماعة "إرهابية".[74] وأصدر البيت الأبيض بيانًا قال فيه إن تركيا سوف تمضي قُدمًا لتنفيذ عملية في شمال سوريا، وسوف تكون مسؤولة عن جميع مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الذين أُسروا خلال العامين السابقيين من النزاع.[75] وبعد حوالي أسبوع، أمر الرئيس ترامب بانسحاب حوالي 1,000 جندي أمريكي من شمال سوريا.[76]

وفي 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019، شنَّت تركيا "عملية نبع السلام"، وهي ثالث عملية عسكرية لها تستهدف قوات سوريا الديمقراطية منذ عام 2016.[77] وصرَّح الرئيس إردوغان أن مهمة تركيا تتمثل في "منع إنشاء ممر إرهابي على طول حدودنا

---

[67] Voice of America (VOA) News, "Trump denies reversal of Syria troop decision", 22 February 2019, https://voanews.com/a/trump-denies-reversal-of-syria-troop-decision/4800550.html; New York Times, "Trump orders withdrawal of U.S. troops from northern Syria", 13 October 2019, https://www.nytimes.com/2019/10/13/us/politics/mark-esper-syria-kurds-turkey.html; International Crisis Group, "Steadying the new status quo in Syria's north east", 27 November 2019, https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/syria/b72-steadying-new-status-quo-syrias-north-east

[68] CNN "ISIS has lost its final stronghold in Syria, the Syrian Democratic Forces says" (previously cited).

[69] CNN "ISIS has lost its final stronghold in Syria, the Syrian Democratic Forces says" (previously cited).

[70] Al Jazeera, "ISIL fighters 'surrender in large numbers' in final Syria enclave", 5 March 2023, https://www.aljazeera.com/news/2019/3/5/isil-fighters-surrender-in-large-numbers-in-final-syria-enclave

[71] NPR, "Misery grows at Syrian camp holding ISIS family members", 23 May 2019, https://www.npr.org/2019/05/23/726075657/misery-grows-at-syrian-camp-holding-isis-family-members

[72] مقابلة شخصية مع اللواء مظلوم عبدي، 10 مارس/آذار 2023، الحسكة.

[73] New York Times, "President endorses Turkish military operation in Syria, shifting U.S. policy", 7 October 2019, https://www.nytimes.com/2019/10/07/us/politics/trump-turkey-syria.html; Time, "'My great and unmatched wisdom': Trump ignores warnings on Syria retreat, threatens to 'destroy' Turkish economy", 7 October 2019, https://time.com/5694735/my-great-and-unmatched-wisdom-trump-ignores-warnings-on-syria-retreat-threatens-to-destroy-turkish-economy/

[74] Al Jazeera, "Who are the Syrian Democratic Forces?", https://www.aljazeera.com/news/2019/10/15/who-are-the-syrian-democratic-forces; Republic of Türkiye, Ministry of Foreign Affairs, "PKK", https://www.mfa.gov.tr/pkk.en.mfa (accessed on 1 April 2024).

[75] US Government, "Statement from the Press Secretary", 6 October 2019, https://trumpwhitehouse.archives.gov/briefings-statements/statement-press-secretary-85

[76] New York Times, "Trump orders withdrawal of U.S. troops from northern Syria" (previously cited); The Washington Post, "U.S.-allied Kurds strike deal to bring Assad's Syrian troops back into Kurdish areas", 13 October 2019, https://www.washingtonpost.com/world/us-troops-withdraw-from-another-syrian-town-as-turkish-forces-block-supply-lines/2019/10/13/aab5fab8-ec5a-11e9-a329-7378fbfa1b63_story.html

[77] International Crisis Group, "Steadying the new status quo in Syria's north east" (Previously cited).

الجنوبية، وإحلال السلام في المنطقة".[78] وتوصَّلت منظمة العفو الدولية إلى أن القوات العسكرية التركية وجماعات مسلحة سورية مدعومة من تركيا ارتكبت جرائم حرب وانتهاكات أخرى جسيمة خلال العملية.[79] وقد نفت الحكومة التركية هذه الادعاءات.[80]

وللحدِّ من الهجوم التركي، دعت قوات سوريا الديمقراطية الحكومة السورية والقوات الروسية المتحالف معها إلى التقدُّم إلى بعض المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.[81] وفي 17 أكتوبر/تشرين الأول 2019، توصَّلت الحكومة الأمريكية إلى اتفاق مع تركيا لوقف عملياتها ضد وحدات حماية الشعب، والسماح بانسحاب وحدات حماية الشعب من "المنطقة الآمنة" الخاضعة لسيطرة تركيا.[82] وبعد خمسة أيام، توصَّلت روسيا إلى اتفاق ثانٍ مع تركيا، قبلته كل من وحدات حماية الشعب والحكومة السورية، وقضى بتمديد فترة الانسحاب والإقرار بأن تكون روسيا هي الضامن لوقف إطلاق النار.[83] وفي 21 أكتوبر/تشرين الأول 2019، أعلن الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة سوف تترك قوة صغيرة، يقل قوامها عن 1,000 عسكري، في شرق سوريا لحماية حقول النفط والغاز من تنظيم الدولة الإسلامية.[84] وبعد أيام قلائل، صرَّح وزير الدفاع الأمريكي أن القوات المتبقية سوف تنفِّذ أيضًا عملياتٍ لمكافحة الإرهاب.[85] وبحلول فبراير/شباط 2024، كانت المهمة المُعلنة للتحالف بقيادة الولايات المتحدة هي تمكين القوات الشريكة له من الحفاظ على الهزيمة الدائمة لتنظيم الدولة الإسلامية في أجزاء من سوريا.[86] وفي نهاية يناير/كانون الثاني 2024، بدأت الولايات المتحدة والعراق أولى المناقشات بينهما لإنهاء وجود التحالف بقيادة الولايات المتحدة في العراق.[87]

1.2 السياق في شمال شرق سوريا اليوم

هيكل الحكم

في ديسمبر/كانون الأول 2015، أعلنت قوات سوريا الديمقراطية عن تشكيل جناحها السياسي، المُسمى مجلس سوريا الديمقراطية،[88] وهو تحالف من جماعات عِرقية متعددة يضم أحزابًا سياسية وجمعياتٍ ومنظماتٍ للمجتمع المدني ونشطاء محليين

---

[78] منشور الرئيس رجب طيب إردوغان على تويتر: "بدأت القوات المسلحة التركية، بالاشتراك مع الجيش الوطني السوري، شنَّ #عملية نبع السلام ضد إرهابيي حزب العمال الكردستاني/ووحدات حماية الشعب وداعش في شمال سوريا. مهمتنا تتمثل في "منع إنشاء ممر إرهابي على طول حدودنا الجنوبية، وإحلال السلام في المنطقة"، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019، الرابط: https://twitter.com/RTErdogan/status/1181921311846735872.

[79] منظمة العفو الدولية، "أدلة دامغة على جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبتها القوات التركية والجماعات المسلحة المتحالفة معها"، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2019/10/syria-damning-evidence-of-war-crimes-and-other-violations-by-turkish-forces-and-their-allies/. ويوثِّق تقرير صادر عن هيومن رايتس ووتش في عام 2024 انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في المناطق التي تحتلها تركيا حاليًا في شمال شرق سوريا، ارتكبتها فصائل من الجيش الوطني السوري، وهو جماعة متحالفة مع تركيا، وقوات الشرطة العسكرية، وأفراد القوات المسلحة التركية وأجهزة الاستخبارات التركية، ضمن أطراف أخرى. انظر: هيومن رايتس ووتش، "كل شي بقوة السلاح": الانتهاكات والإفلات من العقاب في مناطق شمال سوريا التي تحتلها تركيا، فبراير/شباط 2024، الرابط: https://www.hrw.org/ar/report/2024/02/29/387395.

[80] See, for example, Republic of Türkiye, Permanent Mission of Türkiye to the Organization of Islamic Cooperation (OIC), "No: 305, 20 Ekim 2019, Uluslararası Af Örgütü'nün "Barış Pınarı Harekatı'na İlişkin Raporundaki İddialar Hk" [رقم 305، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2019، بخصوص الادعاءات في تقرير منظمة العفو الدولية عن عملية نبع السلام]، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2019، الرابط: https://iit-dt.mfa.gov.tr/Mission/ShowAnnouncement/363629. (بالتركية). وكذلك: BBC News Türkçe, "Türkiye'nin desteklediği grupların 'savaş suçu işlediğine' yönelik iddialarla ilgili ne biliniyor?" ["ما الذي نعرفه عن الادعاءات بأن جماعات مدعومة من تركيا ارتكبت جرائم حرب"]، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2019، الرابط: https://www.bbc.com/turkce/haberler-dunya-50180067. (بالتركية).

[81] Al Jazeera, "Turkey's Operation Peace Spring in northern Syria: One month on", 8 November 2019, https://www.aljazeera.com/news/2019/11/8/turkeys-operation-peace-spring-in-northern-syria-one-month-on

[82] US Government, "The United States and Turkey Agree to Ceasefire in Northeast Syria", 17 October 2019, https://trumpwhitehouse.archives.gov/briefings-statements/united-states-turkey-agree-ceasefire-northeast-syria; Anadolu Agency (AA), "Türkiye-ABD anlaşmasının detayları" [Details of the Türkiye-USA agreement] 17 October 2019, https://www.aa.com.tr/tr/baris-pinari-harekati/turkiye-abd-anlasmasinin-detaylari/1617693 (in Turkish); Türkiye Cumhuriyeti Dışişleri Bakanlığı, "Dışişleri Bakanı Sayın Mevlüt Çavuşoğlu'nun Basına Yaptığı Açıklama, 17 Ekim 2019, Ankara" [Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Türkiye, "Statement to the Press by the Minister of Foreign Affairs, Mr. Mevlüt Çavuşoğlu, 17 October 2019, Ankara"], 17 October 2019, https://www.mfa.gov.tr/disisleri-bakani-sayin-mevlut-cavusoglu_nun-basina-yaptigi-aciklama-17-10-2019.tr.mfa (in Turkish).

[83] Al Jazeera, "Turkey's Operation Peace Spring in northern Syria: One month on" (previously cited); International Crisis Group, "Steadying the new status quo in Syria's north east" (previously cited).

[84] International Crisis Group, "Steadying the new status quo in Syria's north east" (previously cited).

[85] International Crisis Group, "Steadying the new status quo in Syria's north east" (previously cited

[86] Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congress*, October – December 2023, https://media.defense.gov/2024/Feb/09/2003392203/-1/-1/1/OIR_Q1_DEC2023_GOLD_508.PDF, p. 8.

[87] AP, "Iraq and US begin formal talks to end coalition mission formed to fight the Islamic State group", 27 January 2024, https://apnews.com/article/iraq-us-talks-to-end-coalition-mission-f782db4c6550ab31ef02ef3c1793ee7b

[88] Global Security, Syrian Democratic Forces, https://www.globalsecurity.org/military/world/para/sdf.htm

في سوريا، ويهدف إلى "دعم النضال من أجل الديمقراطية" في كل أنحاء سوريا.[89] ويُعد حزب الاتحاد الديمقراطي عضوًا بارزًا في مجلس سوريا الديمقراطية.[90]

وأدَّت الحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية إلى عدد من التحولات الإقليمية داخل حدود سوريا الدولية. ففي يوليو/تموز 2018، أنشأ مجلس سوريا الديمقراطية الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وهي هيكل مدني يُنسِّق الخدمات في سبع إدارات إقليمية، من بينها مناطق كانت تخضع من قبل للإدارة السابقة، وهي الفيدرالية الديمقراطية لشمال سوريا، بالإضافة إلى المناطق الجديدة التي تمت السيطرة عليها في منبج والطبقة والرقَّة ودير الزور.[91] وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، أعاد المجلس العام للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا تسمية هذه الإدارة لتصبح الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا.[92]

ولدى الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا فروع تنفيذية وتشريعية وقضائية تُشرف على كل من المناطق السبع، والتي يوجد في كل منها إدارات تنفيذية وتشريعية وقضائية خاصة بها.[93] ويُمثِّل مجلس سوريا الديمقراطية القيادة السياسية لكل من الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا وقوات سوريا الديمقراطية.[94] ويُشار بشكل جماعي لقوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها وأجهزة الحكم التابعة للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا باسم "سلطات الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا" (ويُشار إليها اختصارًا في التقرير الحالي باسم "سلطات الإدارة الذاتية").
وبحلول مارس/آذار 2024، كانت سلطات الإدارة الذاتية تسيطر على مساحة تتراوح بين 20 و33 بالمئة من مساحة سوريا، وفقًا لتقديرات مختلفة.[95] وتحتوى هذه المساحة على حوالي 80 بالمئة من موارد سوريا الطبيعية، بما في ذلك حقل العمر للنفط وحقل كونيكو للغاز، واللذان كان يُستخرج منهما 95 بالمئة و50 بالمئة من إجمالي استخراج النفط والغاز في سوريا قبل النزاع، بالإضافة إلى موارد كبيرة من المياه والقمح.[96]

تحديات التعامل مع المُحتجزين

كان من شأن الموارد المحدودة والنزاع الدائر في المنطقة، بما في ذلك النزاع مع تركيا، أن يؤثِّر على السكان المحليين ويفرض على سلطات الإدارة الذاتية تحديات في التعامل مع المُحتجزين.
فلم تعترف أي حكومة أجنبية رسميًا بسلطات الإدارة الذاتية. وأحجمت حكومات أوروبية عن إمداد السلطات بمساعدات مادية وسياسية مباشرة.[97] وانصبَّ التمويل الأمريكي بالأساس على الجهود الأمنية (انظر الفصل 2). وفضلًا عن ذلك، تعتمد المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة إلى شمال شرق سوريا على موافقة من الحكومة السورية تخضع لقيود شديدة.[98]

وتعمل عدة جيوش وجماعات مسلحة في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الإدارة الذاتية، مما يقوّض الأمن والاستقرار في هذه المناطق. فبالإضافة إلى التحالف بقيادة الولايات المتحدة، والذي تركَّز وجوده بالقرب من حقول النفط في بلدتي الرميلان ودير الزور، تعمل قوات سورية وتركية، فضلًا عن جماعات مسلحة متحالفة مع تركيا، في المناطق التي تحتلها تركيا.[99] وتحتفظ الحكومة

---

[89] JINHA Women's News Agency, "SDC keeps working for democratic and free Syria", 20 September 2023, https://test.jinhaagency.com/en/politics/sdc-keeps-working-for-democratic-and-free-syria-33872; Syrian Democratic Council, U.S Mission, "Fact sheet: The Syrian Democratic Council", https://www.syriandemocraticcouncil.us/fact-sheet/

[90] Clingendael Research Unit Report, *Henchman, Rebel, Democrat, Terrorist The YPG/PYD During the Syrian Conflict* (previously cited), p. 47.

[91] Syrian Democratic Council, U.S. Mission, "Autonomous Administration of North and East Syria", https://www.syriandemocraticcouncil.us/1418-2; International Legal Assistance Consortium, *ILAC Rule of Law Assessment Report: Syria 2021,* 2021 (previously cited), p. 118.

[92] Kurdistan 24, "New administration name adopted for local administration in northeast Syria", 13 December 2023, https://www.kurdistan24.net/en/story/33441-New-administration-name-adopted-for-local-administration-in-northeast-Syria.
كما يُشار أحيانًا إلى الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا باسم الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا.

[93] Syrian Democratic Council, U.S. Mission, "Autonomous Administration of North and East Syria" (previously cited).

[94] Syrian Democratic Council, U.S Mission, "Fact Sheet: The Syrian Democratic Council" (previously cited).

[95] Clingendael Research Unit Report, *Henchman, Rebel, Democrat, Terrorist: The YPG/PYD During the Syrian Conflict* (previously cited), p. 6; Jusoor for Studies, "Map of military control across Syria at the end of 2022 and the beginning of 2023", 2 January 2023, https://jusoor.co/en/details/map-of-military-control-across-syria-at-the-end-of-2022-and-the-beginning-of-2023; Center for American Progress, *Northern Syria Security Dynamics and the Refugee Crisis*, 26 May 2021, https://www.americanprogress.org/article/northern-syria-security-dynamics-refugee-crisis; Economist, "Who are the Syrian Democratic Forces? (previously cited).

[96] International Crisis Group, *Squaring the Circles in Syria's North East*, 31 July 2019, https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/syria/204-squaring-circles-syrias-north-east

[97] European Council on Foreign Relations, "Syrian Democratic Forces", https://ecfr.eu/special/mena-armed-groups/syrian-democratic-forces-syria

[98] European Council on Foreign Relations, Syrian Democratic Forces (previously cited).

[99] Clingendael Research Unit Report, *Henchman, Rebel, Democrat, Terrorist The YPG/PYD During the Syrian Conflict* (previously cited), p. 66؛ وكذلك: هيومن رايتس ووتش، "كل شي بقوة السلاح" (مرجع سبق ذكره)؛ لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، تقرير، 9 فبراير/شباط 2024، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/55/64، الملحق 2 (بما في ذلك خريطة تُظهر مناطق النفوذ بالتقريب، ومن بينها المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة التركية).

السورية بوجود في القامشلي والحسكة ومناطق بطول الحدود مع تركيا،[100] كما تسيطر على مطار القامشلي.[101] وتحتفظ إيران بوجود في محافظة الحسكة، تسعى من خلاله، حسبما ورد، إلى كسب تأييد جماعات محلية حيث توجد توترات بين العرب وسلطات الإدارة الذاتية، وجذب أشخاص جُدد لتجنيدهم في ميليشياتها في سوريا.[102] وبالإضافة إلى ذلك، تستمر المصادمات العشائرية، التي تثيرها منازعات قائمة منذ أمد طويل وهجمات انتقامية.[103]

ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يشكّل تهديدًا للسكان المحليين حيث تنتشر خلايا سرية في المنطقة.[104] ففي يناير/كانون الثاني 2022، شنَّ التنظيم هجومًا على منشأة احتجاز بانوراما/الصناعة، التي يُحتجز فيها آلاف الرجال والصبية ممن يُعتقد أنهم ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية.[105]

ومنذ توغُّل تركيا في شمال سوريا، شنَّ الجيش التركي هجمات من الجو والبر استهدفت أفراد قوات سوريا الديمقراطية وغيرهم ممن تدعي تركيا أن لهم صلاتٍ مع حزب العمال الكردستاني. وأدَّت الهجمات المستمرة إلى مزيد من زعزعة استقرار المنطقة وتشريد كثير من السكان، وانطوت على جرائم حرب وانتهاكات أخرى.[106] واستهدفت القوات التركية مرارًا مرافق مدنية حساسة للبنية الأساسية، وفي أكتوبر/تشرين الأول 2023، تركت مئات الآلاف من السكان دون سُبل تُذكر للحصول على الكهرباء والمياه والوقود والغاز.[107]

وذكرت هيومن رايتس ووتش أن تركيا تقاعست عن ضمان تدفق المياه من نهر الفرات وتدفق إمدادات المياه بصفة منتظمة من محطة مياه علوك، الواقعة في منطقة تخضع لسيطرتها.[108] وخلصت هيومن رايتس ووتش وجهات أخرى إلى أن ذلك قد فاقم من نقص المياه الشديد في مناطق خاضعة لسيطرة سلطات الإدارة الذاتية.[109]
وذكر مسؤولون محليون أنه بالإضافة إلى استهداف مسؤولي قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب، فقد استهدفت تركيا أعضاءً بارزين في الإدارة المدنية، مثل الرئيسين المشتركين السابقين لمكتب شؤون العدل والإصلاح.[110] وكان هذان المسؤولان يشرفان على أشخاص مُحتجزين في منشآت احتجاز ومنشآت "تأهيل" تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم

---

[100] Clingendael Research Unit Report, *Henchman, Rebel, Democrat, Terrorist: The YPG/PYD During the Syrian Conflict* (previously cited), p. 66.

[101] Kurdistan Net 24, "Syrian Kurds brings military reinforcements to Qamishlo airport: SOHR", 6 June 2023, https://www.kurdistan24.net/en/story/31600-Syrian-Kurds-brings-military-reinforcements-to-Qamishlo-airport:-SOHR

[102] Middle East Institute, "Iran's growing presence in Syria's al-Hasakah poses a direct threat to US forces", 24 March 2022, https://www.mei.edu/publications/irans-growing-presence-syrias-al-hasakah-poses-direct-threat-us-forces; Clingendael Research Unit Report, *Henchman, Rebel, Democrat, Terrorist: The YPG/PYD During the Syrian Conflict* (previously cited), p. 66.

[103] Al-Monitor, "Tribal violence haunts northeastern Syria", 11 May 2022, https://www.al-monitor.com/originals/2022/05/tribal-violence-haunts-northeastern-syria

[104] Clingendael Research Unit Report, *Henchman, Rebel, Democrat, Terrorist: The YPG/PYD During the Syrian Conflict* (previously cited), p. 66.

[105] Washington Post, "Prison break: ISIS fighters launched a brazen attack to free their comrades", 3 February 2022, https://www.washingtonpost.com/world/2022/02/03/syria-hasakah-isis-prison-attack

[106] مقابلة شخصية مع ممثلي دائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، 27 سبتمبر/أيلول 2022، القامشلي. انظر، على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية، "أدلة دامغة على جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبتها القوات التركية والجماعات المسلحة المتحالفة معها" (مرجع سبق ذكره)، وهو تقرير يتهم الحكومة التركية بارتكاب جرائم حرب. وقد نفت الحكومة التركية ادعاءات منظمة العفو الدولية. انظر، على سبيل المثال: Republic of Türkiye, Permanent Mission of Türkiye to the Organization of Islamic Cooperation (OIC), "No: 305, 20 Ekim 2019, Uluslararası Af Örgütü'nün Barış Pınarı Harekatı'na İlişkin Raporundaki İddialar Hk" [رقم 305، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2019، بخصوص الادعاءات في تقرير منظمة العفو الدولية عن عملية نبع السلام] (مرجع سبق ذكره)؛ وكذلك: BBC News Türkçe, "Türkiye'nin desteklediği grupların 'savaş suçu işlediğine' yönelik iddialarla ilgili ne biliniyor?" ["ما الذي نعرفه عن الادعاءات بأن جماعات مدعومة من تركيا ارتكبت جرائم حرب"] (مرجع سبق ذكره).

[107] هيومن رايتس ووتش، "شمال شرق سوريا: الضربات التركية تقطع المياه والكهرباء"، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2023، الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2023/10/26/northeast-syria-turkish-strikes-disrupt-water-electricity؛ هيومن رايتس ووتش، "القصف التركي يعيث خرابًا في شمال شرق سوريا"، 9 فبراير/شباط 2024، الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2024/02/09/turkiyes-strikes-wreak-havoc-northeast-syria؛ وكذلك: North-east Syria (NES) NGO Forum, *Situation Report #1, October 7, 2023: Escalation of Hostilities Targeting Critical Civilian Infrastructures in Northeast Syria,* 9 October 2023, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/situation-report-1-october-7-2023-escalation-hostilities-targeting-critical-civilian-infrastructures-northeast-syria; Syria INGO Regional Forum, *Aid Agencies in Syria Warn of the Grave Impact of Escalating Hostilities Across Syria*, 6 October 2023, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/aid-agencies-syria-warn-grave-impact-escalating-hostilities-across-syria.

وفي 4 أكتوبر/تشرين الأول 2023، زعم وزير خارجية تركيا أن المهاجمَيْن اللذين زرعا قنبلة أمام مبانٍ حكومية في أنقرة قد جاءا من سوريا، وأعلن أن جميع مرافق البنية التحتية والفوقية ومرافق الطاقة، التي تعتقد تركيا أنها تنتمي لحزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب، هي أهداف مشروعة. انظر: Al Jazeera, "Turkey says bombers came from Syria, threatens more cross-border strikes," 4 October 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/10/4/turkey-says-bombers-came-from-syria-threatens-more-cross-border-strikes

[108] هيومن رايتس ووتش، "سوريا: أطراف النزاع يفاقمون وباء الكوليرا"، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2022/11/07/syria-parties-conflict-aggravate-cholera-epidemic.

[109] هيومن رايتس ووتش، "سوريا: أطراف النزاع يفاقمون وباء الكوليرا" (مرجع سبق ذكره)؛ وكذلك: New Lines Institute, "Dwindling fresh water compounds Syrian crisis", https://newlinesinstitute.org/environmental-challenges/water-resources/dwindling-fresh-water-compounds-syrian-crises

[110] مقابلة شخصية مع ممثلي دائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، 27 سبتمبر/أيلول 2022، القامشلي؛ وكذلك: North Press Agency, "Turkey targets AANES staff, facilities", 2 October 2022, https://npasyria.com/en/84901/

شمال وشرق سوريا، ومن بينهم أشخاص يُشتبه أنهم أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية. وقُتل الاثنان، حسبما ورد، في ضربة بطائرة تركية مُسيَّرة أصابت سيارتهما أثناء سفرهما لزيارة إحدى المنشآت.[111]

وأفادت الأنباء أن الهجمات التي تشنُّها تركيا أصابت أيضًا مرافق البنية الأساسية لمنظومة الاحتجاز. فبعض منشآت الاحتجاز ملاصقة للحدود مع تركيا؛ وقال مسؤولون في الإدارة إنهم يستطيعون أحيانًا سماع طائرات مُسيَّرة تحوم فوقهم.[112] وخلال عملية نبع السلام، في أكتوبر/تشرين الأول 2019، نشرت قوات سوريا الديمقراطية تغريدة على موقع تويتر (**X** حاليًا) تقول إن تركيا ضربت منشأة احتجاز يُحتجز فيها بعض المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، إلا إن منظمة العفو الدولية لم تتحقَّق بشكل مستقل من هذا النبأ.[113] وأجرت المنظمة مقابلةً مع رجل يبلغ من العمر 42 عامًا، حيث ذكر أنه كان مُحتجزًا في سجن ناف كور المركزي في ذلك الوقت، وأن سلطات الإدارة الذاتية نقلته بعدما وصفه بأنه ضربة جوية تركية.[114] كما أفادت وسائل إعلام إخبارية دولية بوقوع ما زُعم أنها ضربات تركية بالقرب من مخيماتٍ للنازحين.[115]

ومما يفاقم من السياق المُضطرب في شمال شرق سوريا التغيرات الجيوسياسية في سوريا بشكل أوسع. ففي مايو/أيار 2023، أعادت الجامعة العربية عضوية سوريا في الجامعة، والتي كانت قد عُلِّقت إثر ما قامت به الحكومة من قمع عنيف للمتظاهرين في عام 2011؛ وأعادت عدة دول عربية العلاقات الدبلوماسية المباشرة مع سوريا.[116] وأثار هذا مخاوف بشأن مستقبل شمال شرق سوريا، إذ إن استعادة الرئيس بشار الأسد لمكانته قد تشجعه على إعادة السيطرة على شمال شرق سوريا، مما يجعل من غير

[111] مقابلة شخصية مع ممثلي دائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، 27 سبتمبر/أيلول 2022، القامشلي. وكان مقررًا أن تلتقي منظمة العفو الدولية مع الرئيسين المشتركين السابقين لمكتب شؤون العدل والإصلاح (يُشار له حاليًا باسم مكتب الإصلاح والتأهيل)، ولكنهما قُتلا قبل يوم من موعد اللقاء. ولم تتحقَّق منظمة العفو الدولية بشكل مستقل من المسؤول عن الهجوم. North Press Agency, "Turkey targets AANES staff, facilities" (previously cited); Hawar News Agency, "Executive Council of Al-Jazira Region denounces assassination of co-chairs of Justice and Reform Office", 28 September 2022, https://hawarnews.com/en/166435794033062

[112] اجتماع أصحاب المصلحة مع الرئيسين المشتركين لمكتب الإصلاح والتأهيل، 27 فبراير/شباط 2023، مركز أوركيش لتأهيل الأحداث؛ مقابلة مع إدارة السجن، سجن الحسكة للنسا، 27 فبراير/شباط 2023.

[113] SDF, Twitter Post: "One of the prisons that ISIS detainees held in was struck by Turkish air strike. Turkey is aiming to undermine all successful efforts and achievements that we gained during our fighting against #ISIS.", 9 October 2019, https://twitter.com/cmoc_sdf/status/1182039169884921856

[114] مقابلة، عام 2023.

[115] خلال الهجوم التركي في أكتوبر/تشرين الأول 2019، قام 249 من النساء و700 من الأطفال، الذين تحتجزهم سلطات الإدارة الذاتية في ملحق آمن في مخيم عين عيسى بسبب ما زُعم عن صلتهم بتنظيم الدولة الإسلامية، بأعمال شغب، إثر ضربة تركية بالقرب من المخيم، حسبما ورد. Guardian, "At least 750 Isis affiliates escape Syria camp after Turkish shelling", 13 October 2019, https://www.theguardian.com/world/2019/oct/13/kurds-say-785-isis-affiliates-have-escaped-camp-after-turkish-shelling. ويُعتقد أن مئات قد فروا من المخيم، مما يثير مخاوف من أن النزاع مع تركيا قد يؤدي إلى عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية. انظر أيضًا: CNBC, "Hundreds of ISIS prisoners are escaping from camps in northern Syria amid Turkish offensive", 14 October 2019, https://www.cnbc.com/2019/10/14/isis-prisoners-are-escaping-from-camps-in-syria-amid-turkish-offensive.html. وبعد سنوات قلائل، في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، ورد أن الجيش التركي استهدف أفرادًا في قوى الأمن الداخلي كانوا يحرسون مخيم الهول. France 24, "Turkish strikes target Kurdish forces guarding Syrian detention camp", 23 November 2022, https://www.france24.com/en/middle-east/20221123-turkish-strikes-target-kurdish-forces-guarding-syrian-detention-camp

[116] Reuters "Syria's Assad boosted by return to Arab fold", 8 May 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/syrias-assad-boosted-by-return-arab-fold-2023-05-08; Brookings Institution, "Assad's normalization and the politics of erasure in Syria", 13 January 2023; https://www.brookings.edu/articles/assads-normalization-and-the-politics-of-erasure-in-syria; AP, "Pariah no more? Arab League reinstates Bashar Assad's Syria", 7 May 2023, https://apnews.com/article/syria-arab-egypt-saudi-qatar-jordan-f0298c40488470eb28274b2ffb859396; New York Times, "After shunning Assad for years, the Arab world Is returning him to the fold", 13 April 2023, https://www.nytimes.com/2023/04/13/world/middleeast/assad-syria-middle-east.html

الواضح مصير آلاف الأشخاص الموجودين في المخيمات ومنشآت الاحتجاز، ممن يُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية.[117]

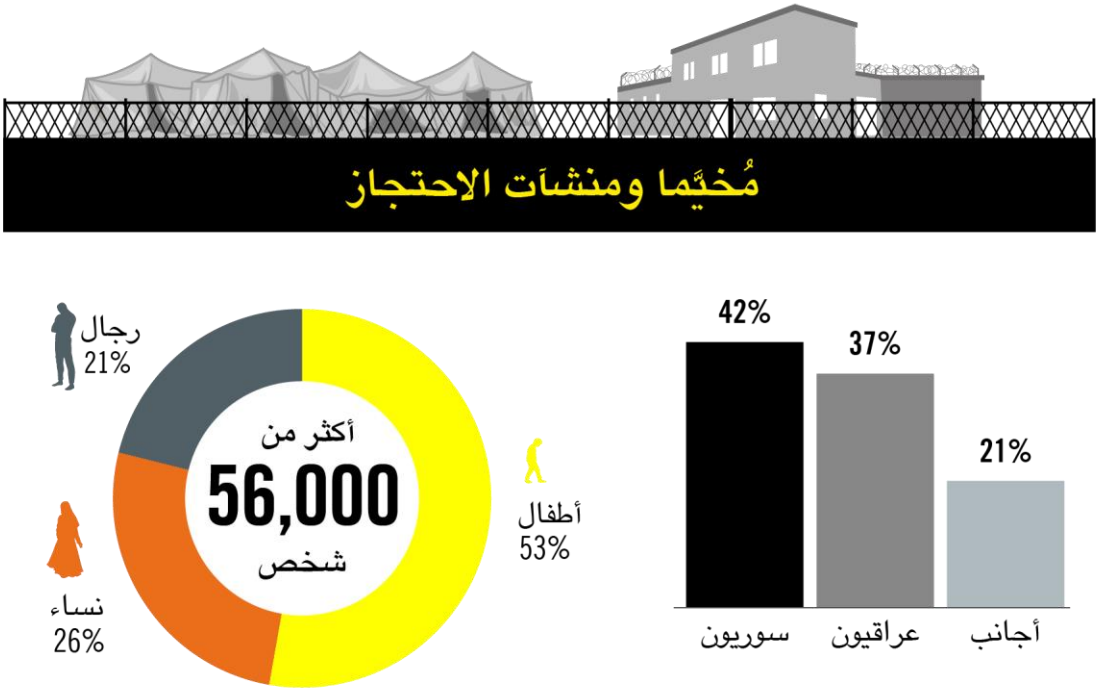

1.3 منظومة الاحتجاز

بحلول ديسمبر/كانون الثاني 2023، كانت سلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا، بدعمٍ وتعاونٍ من الحكومة الأمريكية، تحتجز أكثر من 56,000 من الرجال والنساء والأطفال المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، داخل منشآت احتجاز ومُخيَّميْ احتجاز. ويشمل هذا العدد الإجمالي أكثر من 46,000 شخص (معظمهم نساء وأطفال) في مُخيَّميْ الاحتجاز، وحوالي 10,000 شخص (معظمهم رجال وصبية بالغون) في ما لا يقل عن 27 منشأة احتجاز، من بينها مركزان لإعادة تأهيل الشباب.[118] وقد تزايد عدد الأشخاص المُحتجزين في هذه المنظومة بشكل كبير في أواخر عام 2018 ومطلع عام 2019، بعد خروج آلاف الرجال والنساء والأطفال من آخر أرض يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية واقتيادهم إلى حجز قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها.[119]

وتستند الإحصائيات الواردة في هذا القسم، فيما يتعلق بمنشآت الاحتجاز، على تقديرات قدمتها قوات سوريا الديمقراطية لمنظمة العفو الدولية، وعلى معلومات أخرى قدمها ممثلون عن الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، وفي بعض الحالات على أعدادٍ ذكرها مُحتجزون خلال مقابلات. أما الإحصائيات المتعلقة بمُخيَّميْ الاحتجاز فتستند إلى تقرير المفتش العام ربع السنوي المقدم إلى الكونغرس الأمريكي عن الفترة من أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول 2023.[120]

منشآت الاحتجاز

---

[117] Rudaw, "What does Assad's comeback mean for the Kurds of Syria?," 1 June 2023, https://www.rudaw.net/english/opinion/01062023

[118] مقابلة شخصية مع الرئيسين المُشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي؛ بيانات مُقدمة من قوات سوريا الديمقراطية، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية؛ مقابلات مع مُحتجزين حاليين وسابقين في شمال شرق سوريا، في عامي 2022 و2023؛ وكذلك:
Lead Inspector General, *Quarterly Report,* October – December 2023 (previously cited), p. 34.

[119] Al Jazeera, "ISIL fighters 'surrender in large numbers' in final Syria enclave", 5 March 2023, https://www.aljazeera.com/news/2019/3/5/isil-fighters-surrender-in-large-numbers-in-final-syria-enclave

[120] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, October – December 2023 (previously cited), p. 34.

في شمال شرق سوريا، تُدير الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال شرق سوريا بعض منشآت الاحتجاز، بينما تدير قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها منشآت أخرى. وقد أنشأت قوات سوريا الديمقراطية، ووحدات حماية المرأة وقوى الأمن الداخلي ما لا يقل عن 17 منشأة احتجاز يُحتجز فيها أشخاص يُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية. وتشير تقديرات منظمة العفو الدولية إلى أنه بحلول أغسطس/آب 2023، كانت المنشآت التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها تحتجز حوالي 5,700 من الرجال والنساء والأطفال، من بينهم نحو 4,970 رجلًا، و40 امرأة، و620 صبيًا أو شابًا احتُجزوا عندما كانوا صبية، بالإضافة إلى70 طفلًا محتجزين مع أمهاتهم.[121] ومن بين هذا العدد، تُقدِّر منظمة العفو الدولية أن 2,690 من جنسيات أجنبية (حوالي 47 بالمئة)، بينهم حوالي 350 عراقي، و2,000 رجل أجنبي من 55 دولة على الأقل،[122] بالإضافة إلى 40 امرأة و300 صبي وشاب احتُجزوا عندما كانوا صبية.[123]

وترى منظمة العفو الدولية، استنادًا إلى مقابلاتها مع مُحتجزين حاليين وسابقين، أنه توجد حاليًا، أو كانت توجد من قبل، عدة منشآت للاحتجاز تابعة لقوات الأمن ولم يُكشف عنها.

وتشمل منشآت الاحتجاز التي يُحتجز فيها أشخاص مُتهمون بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا، وتديرها قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها، ما يلي:

1. منشأة احتجاز الحسكة (قوات سوريا الديمقراطية)
2. سجن الحسكة للنساء/ مركز هلات لرعاية وتأهيل الأطفال (قوات حماية المرأة)*
3. مُخيَّم الهول للاحتجاز (قوى الأمن الداخلي)*
4. منشأة قرية الهول للاحتجاز (قوى الأمن الداخلي)*
5. منشأة احتجاز الشدادي (قوات سوريا الديمقراطية)* (تقع في مدينة الشدادي، وهي مختلفة عن منشأة احتجاز الكامب الصيني، التي تقع في ضواحي مدينة الشدادي)
6. منشأة احتجاز عين دارة (قوى الأمن الداخلي)
7. منشأة احتجاز عايد بناحية الطبقة (قوى الأمن الداخلي)*
8. منشأة احتجاز دوار المعامل بدير الزور (قوى الأمن الداخلي)*
9. منشأة احتجاز ديريك (المالكية) (قوات سوريا الديمقراطية)*

[121] ليس لدى منظمة العفو الدولية تقديرات لعدد الأطفال في منشآت الاحتجاز التابعة لقوى الأمن الداخلي. فلم توثِّق منظمة العفو الدولية سوى الصبية المُحتجزين في منشآت تديرها قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها، ولكن أحيانًا ما يُحتجز الصبية والفتيات مع أمهاتهم. إلا إن منظمة العفو الدولية أجرت مقابلتين مع شابتين احتُجزتا عندما كانت كل منهما لا تزال فتاة (قالت إحداهما إنها حُوكمت خطأً كبالغة)، وقالت الاثنتان إنه سبق احتجازهما في منشأة احتجاز تديرها قوى الأمن الداخلي.

[122] مقابلة شخصية مع ممثل الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا في أوروبا، 4 يوليو/تموز 2023، جنيف.

[123] بيانات مُقدمة من قوات سوريا الديمقراطية، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

10. منشأة احتجاز منبج (قوى الأمن الداخلي)
11. منشأة احتجاز بانوراما/الصناعة (قوات سوريا الديمقراطية)
12. مُخيَّم روج للاحتجاز (وحدات حماية المرأة)*
13. منشأة احتجاز الكامب الصيني (قوات سوريا الديمقراطية/الاستخبارات العسكرية)[124]
14. منشأة احتجاز الطبقة (قوات سوريا الديمقراطية)*
15. سجن استخبارات وحدات حماية المرأة (وحدات حماية المرأة)

** تشير هذه العلامة إلى منشآت الاحتجاز التي وثّقت منظمة العفو الدولية وجود أطفال بها في وقت ما على مدى السنوات الست الماضية، بما في ذلك أطفال احتُجزوا مع أمهاتهم.*

وأنشأت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا ما لا يقل عن 10 منشآت احتجاز، يُحتجز فيها أشخاص يُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية. وحُوكم معظم المُحتجزين في هذه المنشآت وصدرت ضدهم أحكام من "محاكم الدفاع عن الشعب"، التي تنظر في جرائم "الإرهاب" وغيرها من الجرائم المتعلقة بالأمن الوطني.[125] وتشير تقديرات منظمة العفو الدولية إلى أنه بحلول أغسطس/آب 2023، كانت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا تحتجز حوالي 4,100 شخص، يُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، داخل ما لا يقل عن ثماني منشآت للاحتجاز. وتقدِّر المنظمة أن هذه المجموعة من المُحتجزين تتألف من حوالي 3,700 رجل، و80 امرأة وفتاة، وحوالي 290 من الصبية أو الشبان الذين احتُجزوا عندما كانوا صبية، بالإضافة إلى 30 طفلًا مُحتجزين مع أمهاتهم.[126] وإلى جانب عشرات العراقيين، وعدد صغير من الصبية الأجانب من جنسيات أخرى فإن الغالبية العظمى من المُحتجزين في منشآت احتجاز الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا هم سوريون.[127]

ويشمل هذا العدد الإجمالي، البالغ حوالي 290، من الصبية والشبان الذين احتُجزوا عندما كانوا صبية، أولئك المُحتجزين في اثنين من مراكز "إعادة تأهيل" الأحداث، التي تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، وهما مركز هوري ومركز أوركش. ويُحتجز في هاتين المنشأتين حوالي 200 صبي، بينهم حوالي 10 سوريين و190 من جنسيات أجنبية.[128] وكان الصبية السوريون في مركز هوري هم فقط الذين وُجهت إليهم اتهامات وحُوكموا. ويُحتجز الآخرون من الصبية والشبان الذين قُبض عليهم عندما كانوا صبية، وعددهم حوالي 90، في منشآت احتجاز للبالغين تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا.

ومن بين منشآت الاحتجاز الأخرى التي تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، ويُحتجز فيها حاليًا أشخاص اتُّهموا و/أو أُدينوا بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية:

1. سجن علايا المركزي*
2. سجن ديريك (المالكية) المركزي للنساء*
3. سجن غويران المركزي*
4. مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث*
5. سجن كوباني المركزي*
6. سجن منبج المركزي*
7. سجن ناف كور المركزي
8. مركز أوركيش "لإعادة تأهيل" الأحداث*
9. سجن الرقَّة المركزي للنساء*
10. سجن الرقَّة المركزي*

** تشير هذه العلامة إلى منشآت الاحتجاز التي وثّقت منظمة العفو الدولية وجود أطفال بها في وقت ما على مدى السنوات الست الماضية، بما في ذلك أطفال احتُجزوا مع أمهاتهم.*

مُخيَّما الاحتجاز

بحلول ديسمبر/كانون الأول 2023، كانت سلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا تحتجز أكثر من 46,000 شخص، من المُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، في مُخيَّميْ احتجاز، وهما مُخيَّم الهول ومُخيَّم روج.[129] وأغلبية هؤلاء تُحتجز

---

[124] تدير قوات سوريا الديمقراطية منشأة احتجاز الكامب الصيني، وهي تقع في ضواحي مدينة الشدادي، وتُعامل باعتبارها "ملحقًا" أو "امتدادًا" لمنشأة احتجاز بانوراما. مقابلة شخصية مع الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[125] مقابلة شخصية مع الرئيسين المشتركين لمجلس العدالة الاجتماعية، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي. لمزيد من التفاصيل عن محاكم الدفاع عن الشعب، انظر، على سبيل المثال: AP, "Syria's Kurds put IS on trial with focus on reconciliation", 7 May 2018, https://apnews.com/article/after-the-caliphate-islamic-state-group-syria-ap-top-news-international-news-d672105754434b738c8e5823233572c9

[126] لم تستطع منظمة العفو الدولية أن تحدِّد العدد الفعلي للصبية والشبان الذين احتُجزوا عندما كانوا صبية، ممن اتُّهموا بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية، ويُحتمل أن يكون العدد الإجمالي أكبر من ذلك.

[127] الرجال العراقيون المُحتجزون في منشآت احتجاز الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا هم أولئك الذين أُجريت محاكماتهم خلال فترة وجيزة في عامي 2018 و2019. وبينما صدرت أحكام ضد بعض هؤلاء الرجال وهم يقضون حاليًا مُدد أحكامهم، فإن هناك آخرين أنهوا مدد أحكامهم وما زالوا مُحتجزين، وهناك آخرون لم يُحكم عليهم مُطلقًا. مقابلة شخصية مع الرئيسين المشتركين لمجلس العدالة الاجتماعية، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي؛ ومقابلة شخصية مع عراقيين مُحتجزين في منشآت احتجاز تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، شمال شرق سوريا، عامي 2022 و2023.

[128] بيانات مُقدمة من قوات سوريا الديمقراطية، أغسطس/آب 2023، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

[129] جميع الإحصائيات الواردة في هذه الفقرة تستند إلى البيانات الواردة في التقرير ربع السنوي للمفتش العام، انظر: Lead Inspector General, October – December 2023 (previously cited), p. 34.

في مُخيَّم الهول، الذي كان يضم، في ديسمبر/كانون الأول 2023، حوالي 44,000 شخص، 38 بالمئة منهم سوريون، و46 بالمئة عراقيون، و16 بالمئة من جنسيات أجنبية أخرى. وبحلول التاريخ نفسه، كان 7 بالمئة من الأشخاص المُحتجزين في مُخيَّم الهول رجال، و32 بالمئة نساء، و61 بالمئة أطفال. وبحلول يونيو/حزيران 2023، كان يُحتجز في مُخيَّم روج حوالي 2,600 شخص، بينهم 3 بالمئة سوريون، و12 بالمئة عراقيون، و85 بالمئة من جنسيات أجنبية أخرى. وكان حوالي 3 بالمئة من إجمالي المُحتجزين رجال، و30 بالمئة نساء، و67 بالمئة أطفال.

خطط لإقامة منشآت احتجاز جديدة

في وقت نشر التقرير الحالي، كانت سلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا تبني أربع منشآت احتجاز جديدة للأشخاص المُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية. وهذه المنشآت تشمل منشأة تديرها قوى الأمن الداخلي/ الأمن العام في الرقَّة؛ ومنشأة احتجاز تديرها الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا في الرقَّة؛ ومنشأة احتجاز تديرها الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا في بلدة الصور بمحافظة دير الزور؛ بالإضافة إلى مركز "لإعادة تأهيل" الأحداث، مُخصَّص للصبية والشبان الذين احتُجزوا أصلًا وهم صبية ممن يُحتجزون حاليًا في منشأة احتجاز بانوراما.[130] وتلقَّى مركز "إعادة التأهيل" هذا تمويلًا من وزارة الدفاع الأمريكية.[131] كما أعربت سلطات الإدارة الذاتية عن رغبتها في بناء ما لا يقل عن 15 مركز جديد "لإعادة تأهيل" الأحداث، لاحتجاز الصبية الأجانب المُبعدين من مُخيَّمي الهول وروج.[132]

وفي عام 2022، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن خططها لبناء منشأة احتجاز جديدة للأشخاص المتهمين بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وكان مقررًا أن تُقام بالقرب من بلدة الرميلة، التي تبعد حوالي 165 كيلومترًا عن الحسكة.[133] وفي إعلان لعرض المشروع، في إبريل/نيسان 2023، قُدر أنه سوف يتكلف 50 مليون دولار أمريكي.[134]

1.4 من هم المُحتجزون في منظومة الاحتجاز

من بين أكثر من 56,000 شخص يُحتجزون في منشآت ومُخيميْ الاحتجاز في شمال شرق سوريا، هناك 42 بالمئة من السوريين، و37 بالمئة من العراقيين، و21 بالمئة من جنسيات أجنبية أخرى.[135] وينتمي أصحاب هذه الجنسيات الأجنبية الأخرى إلى حوالي 74 دولة أخرى.[136] ومن بين المُحتجزين في منظومة الاحتجاز حوالي 30,000 طفل، و14,500 امرأة، و11,500 رجل.[137]

وهناك عدد غير معروف من هؤلاء الأشخاص ارتكبوا جرائم مؤثَّمة بموجب القانون الدولي، أو كانوا في مواقع سلطة فيما يُسمى الخلافة. وأفادت الأنباء أن بعض الأشخاص في منشآت ومُخيَّميْ الاحتجاز لا يزالون يتدربون وينظِّمون ويخطِّطون لهجمات في المستقبل.[138] ورغم أن معظم جرائم تنظيم الدولة الإسلامية خطَّط لها وارتكبها رجال، فقد ارتُكبت أيضًا جرائم على أيدي نساء وأطفال (وخاصة من الصبية).[139] وهناك نساء ضالعات في التخطيط لهجمات في المستقبل، حسبما ورد.[140]

---

[130] بيانات مُقدمة من قوات سوريا الديمقراطية، أغسطس/آب 2023، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

[131] Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congress*, July – September 2022, https://media.defense.gov/2022/Nov/21/2003119338/-1/-1/1/LEAD%20INSPECTOR%20GENERAL%20FOR%20OIR.PDF, p. 59.

[132] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع ثلاثة ممثلين لدائرة العلاقات الخارجية في سلطات الإدارة الذاتية. وانظر أيضًا الرد الخطِّي من سلطات الإدارة الذاتية. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل. وانظر أيضًا: لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، تقرير، 17 أغسطس/آب 2022، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/51/45، الفقرة 95؛ هيومن رايتس ووتش، "تأخير عمليات إعادة الأجانب ذوي الصلات المزعومة ب"داعش" إلى أوطانهم"، 15 ديسمبر/كانون الأول 2022، الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2022/12/15/syria-repatriations-lag-foreigners-alleged-isis-ties.

[133] مقابلة شخصية مع اللواء مظلوم عبدي، 10 مارس/آذار 2023، الحسكة. لمزيد من التفاصيل، انظر: Lead Inspector General, *Quarterly Report to the US Congress*, April – June 2022, https://www.stateoig.gov/uploads/report/report_pdf_file/q3fy2022_leadig_oir_508_1_rev_0.pdf , p. 58; Lead Inspector General, *Quarterly Report*, July – September 2022 (previously cited), p. 59; Congressional Research Service, "Armed conflict in Syria: Overview and US response", 8 November 2022, https://sgp.fas.org/crs/mideast/RL33487.pdf, p. 21.

[134] Global Data, "USACE – Rumaylan Detention Facility – Aleppo", 5 April 2023, https://www.globaldata.com/store/report/usace-rumaylan-detention-facility-aleppo-profile-snapshot/ وقد سُحب العرض في يونيو/حزيران 2023، ولكن لم تكن هناك أي مؤشرات مُتاحة للرأي العام تفيد بأن المشروع برمته قد أُلغي. انظر: Sam.gov, "Construction of the Rumaylan Detention facility, Syria", 12 June 2023, https://sam.gov/opp/f727319e8ea94600a3c8e76db2c02c42/view

[135] لمزيد من التفاصيل، انظر القسم 1-3: "منظومة الاحتجاز".

[136] للاطلاع على قائمة البلدان الأجنبية التي يُحتجز مواطنون منها في شمال شرق سوريا، انظر: لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، تقرير، 14 أغسطس/آب 2023، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/54/58، الملحق 5.

[137] لمزيد من التفاصيل، انظر القسم 1-3: "منظومة الاحتجاز".

[138] مقابلة شخصية مع الاستخبارات العسكرية في وحدات حماية المرأة، 7 مارس/آذار 2023، الحسكة، ومراجعة لوثائق ومقاطع فيديو قدمتها الاستخبارات. ويرد عرض تفصيلي لعنف تنظيم الدولة الإسلامية في مخيم الهول في الفصل 6: "العنف والطابع العسكري في مُخيَّميْ الاحتجاز".

[139] ارتكبت نساء وفتيات جرائم، بما في ذلك من خلال عملهن في لواء الخنساء التابع للحسبة (وهي الشرطة الدينية لدى تنظيم الدولة الإسلامية)، وكذلك في بيوتهن ضد نساء وأطفال ممن استعبدهم تنظيم الدولة الإسلامية. كما ارتكب بعض الصبية جرائم مؤثَّمة بموجب القانون الدولي، وكثيرًا ما كان ذلك في إطار انضمامهم إلى "أشبال الخلافة"، مثل قتل مدنيين أو أسر جنود. انظر، على سبيل المثال: Commission of Inquiry on Syria, *"They Came to Destroy"* (previously cited), para. 66؛ لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، "فقدتُ كرامتي" (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 83؛ لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، "لقد محوا أحلام أطفالي" (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 41.

[140] قالت القائدة العامة لوحدات حماية المرأة لمنظمة العفو الدولية إن بعض النساء في مُخيَّم الهول شاركن أيضًا في تنظيم وتنسيق هجمات عسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية من خلال هواتفهن في المُخيَّم ومنها، على سبيل المثال، الهجوم على منشأة احتجاز بانوراما، في يناير/كانون الثاني 2022، الذي أسفر عن مئات الوفيات. مقابلة شخصية مع القائدة نوروز أحمد، 2 مارس/آذار 2023، الحسكة.

ومع ذلك، فهناك أيضًا أعدادٌ كبيرة من ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية وقعوا في أسر منظومة احتجاز الأشخاص المُشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية. ومن هؤلاء ما لا يقل عن عشرات، وربما مئات، من الناجين الأيزيديين، بالإضافة إلى أشخاصٍ من أقليات أخرى اختطفهم تنظيم الدولة الإسلامية.[141] كما إن كثيرًا من السُنَّة من مجتمعات محلية ومن النساء والأطفال الأجانب، ممن يُشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية، هم أيضًا ضحايا لجرائم مؤثَّمة بموجب القانون الدولي ارتكبها التنظيم، وللاتجار في الأشخاص، ولسماح التنظيم بمعاملة مُسيئة من جانب أفراد العائلة الذكور.[142] ومن ثم، فبعض الأشخاص في منشآت ومُخيَّمي الاحتجاز هم من مرتكبي جرائم تنظيم الدولة الإسلامية ومن ضحاياها على حد سواء.

وقال بعض الرجال الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إنهم انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية لأسباب اقتصادية. وأشارت بعض النساء إلى اعتمادهن الاقتصادي، أو في جوانب أخرى، على بعض أقاربهن الذكور، الذين اتخذوا القرار بالانضمام إلى التنظيم، أو قلن إنهن خُدعن أو أُجبرن على العبور إلى أراضٍ خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.[143] وروت بعض النساء عن جهود لإفشال عمل أزواجهن مع تنظيم الدولة الإسلامية.[144] وفي حالة الأطفال، فلم يكن أمام الكل تقريبًا أي خيار سوى البقاء مع عائلاتهم. وبمجرد وجودهم في الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، كان صعبًا وخطيرًا للغاية أن يغادروا. وقال بعض الأشخاص الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إنهم سُجنوا، أو إن أصدقاء لهم أو أفراد من عائلاتهم قُتلوا، بسبب محاولتهم الهروب.[145] وكان الهروب صعبًا بصفة خاصة بالنسبة للنساء.[146]

[141] لمزيد من التفاصيل، انظر: الفصل 6: "العنف والطابع العسكري في مُخيَّمي الاحتجاز".

[142] انظر الفصل 7: تجاهل ضحايا الاتجار بالأشخاص" للتعرف على تفاصيل عن كيف تم الاتجار بكثير من أولئك النساء والأطفال على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية. كما تعرَّض عدد كبير من النساء والأطفال، ممن أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، للعنف الأسري على أيدي أفراد ذكور من العائلة.

[143] مقابلات، عامي 2022 و2023.

[144] للاطلاع على نظرة عامة عن مقاومة نساء سوريات لتنظيم الدولة الإسلامية، انظر: Gina Vale, *Defying Rules. Defying Gender?: Women's Resistance to Islamic State,* September 11, 2020, Studies in Conflict & Terrorism 46:6, 985–1008.

[145] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[146] مقابلات، عامي 2022 و2023. ومن بين الأسباب ما تتعرض له النساء من قيود أشد على التنقل، والمراقبة من جانب أزواج أولئك النساء، وافتقارهن إلى موارد اقتصادية لكي يدفعن أموالًا للمهربين.

وأخيرًا، فإن كثيرًا من الأشخاص الذين احتُجزوا في منشآت ومُخيَّميْ الاحتجاز لم تكن لهم صلة بالجماعة المسلحة. ومن بين هؤلاء، على سبيل المثال، آلاف السوريين والعراقيين الذين كانوا في مُخيَّم الهول قبل سقوط الباغوز، بما في ذلك بعض الذين كانوا يبحثون عن ملجأ من توسُّع وعنف تنظيم الدولة الإسلامية.[147]

[147] مقابلة مع نائب الرئيس المشترك لمكتب الشؤون الاجتماعية في شمال شرق سوريا، ومدير مخيَّم الهول، 27 سبتمبر/أيلول 2022، مخيَّم الهول. وذكر الاثنان أنه كان هناك حوالي 5,000 عراقي و4,000 سوري.

2. دور الحكومة الأمريكية وشركاء التحالف

> **"التحالف مشارك مشاركة كاملة. ثمة شعور حقيقي بأنه لو لم يكونوا موجودين لانهار هذا كله".**
>
> محلِّل معني بشؤون شمال شرق سوريا[148]

> **"كان هناك استجواب مع قوات سوريا الديمقراطية ومع التحالف. نجلس مع الأمريكيين، فيقولون إن مصيرنا في أيدي قوات سوريا الديمقراطية. وإذا جلسنا مع قوات سوريا الديمقراطية، يقولون إن مصيرنا في أيدي الأمريكيين".**
>
> رجل احتُجز في منشأة احتجاز بانوراما[149]

الولايات المتحدة ضالعة في أغلب جوانب منظومة احتجاز الأشخاص الذين يُتَصوَّر انتماؤهم لتنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا. وتشارك الولايات المتحدة من خلال هيئات حكومية مختلفة، من بينها وزارتا الدفاع والخارجية. كما أنها تقود قوة المهام المشتركة – عملية العزم الصلب، وهي المهمة العسكرية للتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (يُشار إليها في التقرير الحالي باسم "التحالف بقيادة الولايات المتحدة").[150] ويتألف هذا التحالف، نظريًا، من 29 دولة تساهم بقوات في سوريا والعراق،[151] لكن خبيرًا في الشؤون السورية أبلغ منظمة العفو الدولية أنه لا توجد قوات في شمال شرق سوريا إلا من ثلاث دول، هي الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وأن 90 بالمئة منها قوات أمريكية.[152] وتُعتبر حكومة الولايات المتحدة، إلى حد بعيد، أكبر أعضاء التحالف نفوذًا، وتتولى الدور القيادي في وضع الاستراتيجية، والتخطيط، وتدبير الموارد، وصنع القرار، وتنفيذ مهمته.

---

[148] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع محلِّل معني بشؤون شمال شرق سوريا، 31 مارس/آذار 2023.

[149] مقابلة، عام 2023.

[150] انظر: القسم 1-1: "خلفية النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية" لمزيد من التفاصيل.

[151] Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congress,* October – December 2023, https://media.defense.gov/2024/Feb/09/2003391885/-1/-1/1/OIR_Q1_DEC2023_GOLD_508.PDF, p. 8.

[152] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع محلِّل معني بشؤون سوريا، 29 فبراير/شباط 2024.

ويتناول هذا الفصل الأدوار المتعددة للولايات المتحدة في منظومة احتجاز الأشخاص الذين يُتَصوَّر انتماؤهم لتنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا، وكذلك دورها في نقل أشخاص من هذه المنظومة إلى دول أخرى. ولا يتعرَّض هذا الفصل بالتحليل لما إذا كانت الجوانب المختلفة لمشاركة الولايات المتحدة تخالف القانون الدولي أو لا تخالفه، وما إذا كانت هذه المشاركة قد أعانت أو ساعدت على انتهاك القانون الدولي أم ساهمت في الالتزام به. فغرض الفصل هو وصف مدى اتساع وعمق مشاركة الولايات المتحدة في منظومة الاحتجاز وفي نقل أفرادٍ من هذه المنظومة إلى دول أخرى. أما التحليل القانوني لهذه المشاركة فيشمله الفصل 10.

وقدَّمت وزارة الدفاع الأمريكية، على مدى نحو عقد من الزمان، مئات الملايين من الدولارات إلى قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها، كما يُعرَض بالتفصيل في القسم 2-1. وبهذا التمويل والدعم العسكري من قوات التحالف، ساهمت وزارة الدفاع الأمريكية والتحالف بقيادة الولايات المتحدة، مساهمةً كبيرة، في تمكن قوات سوريا الديمقراطية من إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية في عام 2019. وعندما فر عشرات الآلاف من الأشخاص من آخر مناطق يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية واحتُجزوا لدى قوات سوريا الديمقراطية، ساعد التحالف بقيادة الولايات المتحدة، كما يُبيِّن النقاش في القسم 2-2، في عملية فحص هؤلاء الأشخاص عن طريق جمع أسمائهم وبياناتهم البيومترية، وقام، في بعض الحالات، بفصل مجموعات من الأشخاص.

أما القسم 2-3 فيُبيِّن أن التحالف بقيادة الولايات المتحدة مستمر، منذ عام 2019، في القيام بعمليات عسكرية بالاشتراك مع قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، وأسفرت هذه العمليات عن دخول ما لا يقل عن مئات الأشخاص الجُدد إلى منظومة الاحتجاز. وكما يُبيِّن النقاش في القسم 2-4، قام التحالف باستجواب كثير من المُحتجزين، وخصوصًا الأجانب، ويحوز، وفقًا لما ذكرته قوات سوريا الديمقراطية، البيانات البيومترية لكل رجل، وامرأة، وطفل من المُحتجزين في المنظومة. ويعرض القسم 2-5 دور التحالف بقيادة الولايات المتحدة في تجديد منشآت الاحتجاز القائمة وبناء منشآت جديدة، وتزويد هذه المنشآت بالمعدات والإمدادات، والقيام بزيارات متواترة لها، مستخدمًا في ذلك تمويلًا خصصه الكونغرس الأمريكي لهذا الغرض تحديدًا، بالإضافة إلى دعم من شركاء آخرين في التحالف. ووفَّر التحالف تدريبات "عملية" للقوات العاملة في هذه المنشآت. وزوَّدتها وزارة الدفاع الأمريكية برواتب، وهو ما سمح بتجنيد مئات، إن لم يكن آلافًا، من أفراد قوات الأمن للعمل في منشآت الاحتجاز في السنوات الأخيرة.

وفيما يخصُّ مُخيَّمي الاحتجاز، فتتولى وزارة الخارجية الأمريكية، كما يعرض القسم 2-6، تمويل الهيئة التي تدير المُخيَّمَيْن وتشمل مهامها تنسيق البنية الأساسية للمخيَّمَيْن، وتقديم الخدمات، والمنظمات غير الحكومية العاملة فيهما. وأخيرًا، يُبَيِّن القسم 2-7 الدور الأساسي الذي اضطلعت به الولايات المتحدة والتحالف في نقل أشخاص من المُحتجزين داخل المنظومة وتسليمهم إلى بلدان ثالثة.

إنشاء التحالف بقيادة الولايات المتحدة

أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية، كما يصف الفصل 1، المهمة العسكرية للتحالف الدولي، وهي قوة المهام المشتركة – عملية العزم الصلب، في عام 2014 (يُشار إليها في هذا التقرير باسم التحالف بقيادة الولايات المتحدة). وللولايات المتحدة حوالي 900 عسكري في شمال شرق سوريا، وكان لها حتى أواخر عام 2022 ما لا يقل عن 7908 متعاقدين في سوريا والعراق.[153] ويحتفظ التحالف بقيادة الولايات المتحدة كذلك بما لا يقل عن ثلاث قواعد عسكرية في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الإدارة الذاتية في سوريا.[154]

واعتمد الجيش الأمريكي في حملته لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية أسلوب "باستخدام، ومع، ومن خلال" في القيام بالعمليات، وهو ما يعني اعتماد الولايات المتحدة على شركاء محليين في تنفيذ العمليات القتالية البرية الرئيسية مع دعم أمريكي.[155] وكان الهدف المعلن للتحالف بقيادة الولايات المتحدة في سوريا حتى فبراير/شباط 2024 هو "تقديم المشورة والمساعدة للقوات الشريكة وتمكينها إلى أن تستطيع المحافظة بشكلٍ مستقل على الهزيمة الدائمة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في... المناطق المحددة من سوريا، من أجل تهيئة الظروف لأطر للتعاون الأمني طويل الأجل".[156] والقوات الأساسية الشريكة للتحالف في شمال شرق سوريا هي قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها وجيش سوريا الحرة (المعروف سابقًا باسم مغاوير الثورة).[157]

---

[153] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, July – September 2022 (previously cited), p. 9.

[154] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, October – December 2022 (previously cited), p. 52.

[155] RAND Corporation, *Operation Inherent Resolve: US Ground Force Contributions*, 2022, https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA719-1.html

[156] Lead Inspector General, *Quarterly Report,* October – December 2023 (previously cited), p. 8.

[157] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, October – December 2022 (previously cited), p. 3. جيش سوريا الحرة (المعروف سابقًا باسم جيش مغاوير الثورة) جماعة مسلحة مختلفة عن الجيش السوري الحر.

2.1 التمويل المقدم من الحكومة الأمريكية

منذ عام 2015، قدَّمت وزارة الدفاع الأمريكية وهيئات حكومية أمريكية أخرى مئات الملايين من الدولارات لسلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا. وفي الفترة ما بين 2017 و2021، بلغ مجمل التمويل الأمريكي للتدريب والتجهيز بالمعدات في سوريا 2.63 مليار دولار.[158] وفي عامي 2022 و2023، قدَّمت وزارة الدفاع الأمريكية مبالغ إضافية جملتها 337 مليون دولار من أجل سوريا.[159] وقُدِّمت نسبة صغيرة من هذا التمويل لجيش سوريا الحرة، أما معظمه فتم توجيهه إلى قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها. ومكَّن هذا التمويل قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها، في البداية، من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة، ثم مكَّنها بعد ذلك من الاستمرار في مواجهة التنظيم، بما يشمل صيانة وتأمين منظومة لاحتجاز الأشخاص الذين يُتصوَّر انتماؤهم للتنظيم في منشآت ومُخيَّميْ الاحتجاز في شمال شرق سوريا. وقدَّمت حكومة الولايات المتحدة كذلك ملايين الدولارات لسلطات الإدارة الذاتية من خلال قنوات أخرى للتمويل، من بينها وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ووفَّرت وزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية، إلى جانب وزارة الدفاع، موارد مالية كبيرة لمُخيَّمي الاحتجاز في شمال شرق سوريا.[160]

ففي عام 2014، صرَّح الكونغرس الأمريكي، ردًا على التوسع السريع لمناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية وإعلانه قيام "الخلافة" في سوريا والعراق، بتخصيص 500 مليون دولار لصندوق التدريب والتجهيز الخاص بسوريا الذي سمح لوزارة الدفاع الأمريكية بتمويل قوات المعارضة السورية لمحاربة التنظيم.[161] وكان هذا التمويل يهدف، في البداية، إلى تجنيد مقاتلين "معتدلين" من المعارضة السورية وتدريبهم في قواعد خارج سوريا في بلدان مثل الأردن وتركيا، ثم إعادتهم إلى سوريا كقوة جديدة ذات تدريب أمريكي.[162]

---

[158] Michael Knights and Wladimir van Wilgenburg, *Accidental Allies* (previously cited), p. 9.

[159] For 2022, see Lead Inspector General, *Quarterly Report,* October – December 2021 (previously cited), p. 13. For 2023, see Lead Inspector General, *Quarterly Report*, January – March 2023 (previously cited), p. 56.

[160] For details on this funding, see the Lead Inspector General reports on Operation Inherent Resolve, 2015 – 2023.

[161] National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2015, 19 December 2014, https://www.congress.gov/113/plaws/publ291/PLAW-113publ291.pdf#page=251, section 1209.

[162] Erica L. Gaston, *Regulating Irregular Actors: Can Due Diligence Checks Mitigate the Risks of Working with Non-state and Substate Forces?* (previously cited).

ومن بين الاشتراطات التي وضعها قانون إجازة البرنامج بندًا يقتضي أن يكون المشاركون ملتزمين "بالنهوض باحترام حقوق الإنسان وحكم القانون".[163] وصاغت وزارة الدفاع بالتشاور مع وزارة الخارجية عملية "على غرار ليهي" للتدقيق واستبعاد الأفراد والجماعات التي ارتكبت انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان في الماضي.[164] وتضمن القانون اشتراطات أخرى للإشراف والمتابعة، من بينها أن تقَيّم وزارة الدفاع "القيادة والسيطرة" والفعالية العامة لمتلقي المساعدة.[165] ووضعت وزارة الدفاع شرطًا لبرنامجها الجديد يقتضي من جميع المجندين "أن يوقّعوا ويتعهدوا رسميًا... بالالتزام بقانون النزاع المسلح [القانون الدولي الإنساني]، وحقوق الإنسان، وحكم القانون"، بما في ذلك "معاملة جميع من يستسلمون أو يؤسرون معاملة إنسانية"، و"عدم قتل أو تعذيب الأفراد

[163] National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2015 (previously cited), section 1209(e)(1)(b).

[164] "قانون ليهي" هو قانون أمريكي يحظر الإمداد بأغلب أنواع المساعدة والتدريب العسكريين الأمريكيين للوحدات الأمنية والعسكرية والشرطية الأجنبية التي يُزعم على نحو موثوق به أنها ارتكبت "انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان". ولا ينطبق "فحص ليهي" إلا على القوات الرسمية، أو في بعض الحالات على القوات التي تعمل تحت سيطرة دولة، وفُسِّر على أنه لا ينطبق على الجماعات المسلحة غير الرسمية مثل قوات سوريا الديمقراطية. غير أن المنع والمراقبة من خلال الفحص "على غرار ليهي" طُبِّقا في بعض الحالات على جماعات مسلحة غير رسمية، كسياسة وليس كقانون، كما كان الحال فيما يخص صندوق التدريب والتجهيز في سوريا. لمزيد من التفاصيل انظر: Erica L. Gaston, *Regulating Irregular Actors: Can Due Diligence Checks Mitigate the Risks of Working with Non-state and Substate Forces?* (previously cited), p. 51 and Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, "About the Leahy Law", 20 January 2021, https://www.state.gov/key-topics-bureau-of-democracy-human-rights-and-labor/human-rights/leahy-law-fact-sheet

[165] National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2015 (previously cited), section 1209.

المُحتجزين"، وضمان "أن يتلقى جميع المُحتجزين...العلاج الطبي، والغذاء، والماء، والمأوى، والخدمات الصحية الأساسية".[166] ويقتضي التعهد كذلك ممن يتولون القيادة التحقيق في الشكاوى المتعلقة بأي انتهاكات.

وبحلول عام 2015، لم يكن قد تخرج في البرنامج سوى بضعة مجندين.[167] ومن ثمَّ، تخلت وزارة الدفاع عن تجنيد وتدريب قوة غير رسمية جديدة في سوريا وطلبت، بدلًا من ذلك، توجيه تمويل التدريب والتجهيز في سوريا إلى جماعات مسلحة قائمة.[168] وبدءًا من هذه المرحلة فصاعدًا، صار المستفيد الأساسي من البرنامج هو قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها. وكان هذا الدعم محكومًا بنفس معايير الفحص والالتزامات المحددة في إجازة التمويل الأصلية.[169]

وفي عام 2017، دُمج التمويل الأمريكي لتدريب وتجهيز القوات الشريكة في العراق وسوريا في صندوق واحد، هو "صندوق التدريب والتجهيز لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"[170] وصار هذا الصندوق منذ ذلك الحين هو برنامج حكومة الولايات المتحدة الأساسي لتمويل التجهيز بالعتاد وغيره من أشكال الدعم للقوات السورية الشريكة التي خضعت للفحص والتدقيق.[171] ويقدم الصندوق المساعدة في مجالات، من بينها "التدريب، والإمدادات، والخدمات، ودفع الرواتب، وإصلاح البنية الأساسية، وبناء منشآت احتجاز".[172] ويخصِّص الكونغرس الأمريكي التمويل من الصندوق وتحكمه نفس معايير التدقيق والالتزامات الخاصة ببرنامج التدريب والتجهيز في سوريا.[173] وكما يتناول النقاش بالتفصيل في الفصل 10، عدَّل الكونغرس الأمريكي في السنوات اللاحقة قانون إجازة الصندوق من خلال إضافة بنود في القانون السنوي لإقرار ميزانية الدفاع الوطني تدعو إلى رقابة إضافية على منظومة الاحتجاز المُموَّلة من الصندوق، وخصوصًا على بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان.[174]

ويتعذَّر، استنادًا إلى المعلومات المُتاحة علنًا، تحديد مقدار التمويل الإجمالي الذي قدَّمته حكومة الولايات المتحدة بشكل مباشر إلى منظومة احتجاز الأشخاص الذين يُتصوَّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية. ولكن، من الواضح أن التمويل الذي خُصِّص لهذه المنظومة يُقدَّر بملايين الدولارات على الأقل، وأن التمويل المقدَّم من حكومة الولايات المتحدة خُصِّص لدعم أغلب جوانب منظومة الاحتجاز، بما في ذلك صيانتها.[175] فعلى سبيل المثال، ذكر التحالف بقيادة الولايات المتحدة في عام 2019 أن قوات سوريا الديمقراطية "تعتمد اعتمادًا كاملًا على دعم الولايات المتحدة والتحالف في تمويل عمليات الاحتجاز المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية".[176]

وقد أُبرز التمويل الذي خُصِّص لمشروعات ومبادرات محددة متعلقة بمنظومة الاحتجاز في تقارير المفتش العام لعملية العزم الصلب ربع السنوية التي تُقدَّم إلى الكونغرس والرأي العام.[177] وتُعرَض العديد من هذه المبادرات بالتفصيل أدناه. وخُصِّص تمويل أمريكي أيضًا لقوات أمنية محددة لها دور في المنظومة، مثل "قوة حرس السجون"، والأسايش، وقوى الأمن الداخلي/جهاز الأمن العام، ووحدات هيزين لمكافحة الإرهاب، ووحدات يكنيَكين لمكافحة الإرهاب، وغيرها، كما هو مبيَّن في الرسم التوضيحي أدناه الذي يوضح التمويل الأمريكي لمجموعات مسلحة في سوريا في الفترة من إبريل/نيسان إلى يونيو/حزيران 2022.

---

[166] US Department of Defense Inspector General, *Evaluation of Combined Joint Interagency Task Force – Syria Vetting Process for New Syrian Forces (Redacted)*, 15 September 2015, https://media.defense.gov/2019/Aug/22/2002174036/-1/-1/1/DODIG-2015-175.PDF, p. 20.

[167] في سبتمبر/أيلول 2015، اعترفت القيادة العسكرية الأمريكية للكونغرس بأن الجهد الذي تكلف 500 مليون دولار لم يسفر سوى عن نشر أربعة أو خمسة مقاتلين أفراد في ساحة القتال. Michael Knights and Wladimir van Wilgenburg, *Accidental Allies* (previously cited), p. 82.

[168] Lead Inspector General for Overseas Contingency Operations, *Operation Inherent Resolve: Quarterly Report and Biannual Report to the United States Congress*, 30 September 2015, https://media.defense.gov/2017/Apr/13/2001732266/-1/-1/1/FY2015_LIG_OCO_OIR_Q4_REPORT_OCT-2015.PDF, p. 45.

[169] Lead Inspector General for Overseas Contingency Operations, *Quarterly Biannual Report* (previously cited), 2015, p.43.

[170] Lead Inspector General for Overseas Contingency Operation, *Operation Inherent Resolve: Quarterly Report and Biannual Report to the United States Congress*, January – March 2017, https://media.defense.gov/2017/Dec/20/2001859257/-1/-1/1/FY2017_LIG_OCO_OIR_Q2_REPORT_MAR2017_508_BL1.PDF, p. 24

[171] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, January – March 2023 (previously cited), p. 56

[172] Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congres*s, January – March 2021,https://media.defense.gov/2021/May/11/2002638870/-1/-1/1/.PDF , p. 20

[173] Major Christopher D. Elder, *The Fight Against ISIS Has Changed – So Should Its Funding Source*, 2020, https://tjaglcs.army.mil/mlr/the-fight-against-isis-has-changed-so-should-its-funding-source#endnote-110-backlink

[174] Congressional Research Service, "Congress and the Middle East, 2011-2020: Selected case studies", 21 May 2021, https://sgp.fas.org/crs/mideast/R46796.pdf, p. 43.

[175] لمزيد من التفاصيل عن طريقة مشاركة حكومة الولايات المتحدة في منظومة الاحتجاز، انظر: الأقسام الفرعية التالية أدناه في هذا الفصل. وللاطلاع على الأدلة على أنها دعمت صيانة منظومة الاحتجاز انظر: "بناء وتجديد منشآت الاحتجاز" في القسم 2-5.

[176] Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congress*, July – October 2019, https://media.defense.gov/2019/Nov/21/2002214786/-1/-1/1/Q4FY2019_LEADIG_OIR_REPORT_.PDF, p. 8.

[177] يرد في كل تقرير ربع سنوي للمفتش العام لعملية العزم الصلب ملحق سري لا يُتاح للجمهور العام الاطلاع عليه.

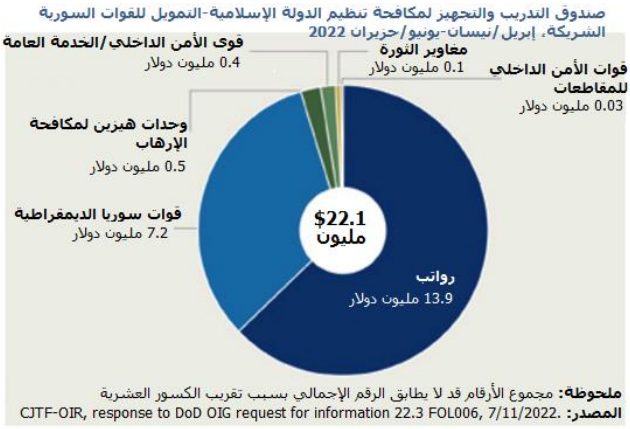

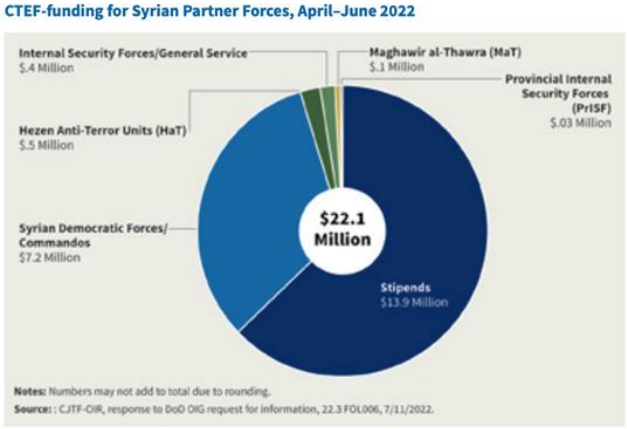

من تقرير للمفتش العام، إبريل/نيسان-يونيو/حزيران 2022، الصفحة 53 (ترجمت منظمة العفو الدولية هذا الرسم من اللغة الأصلية (الإنكليزية) إلى اللغة العربية)[178]

وساهمت الدول الأعضاء في التحالف بقيادة الولايات المتحدة في التمويل الموَجَّه إلى منظومة احتجاز الأشخاص الذين يُتصوَّر أن لهم صلات بتنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا، إلا إنها لا تتسم بالشفافية في أغلب الأحوال فيما يخصُّ إتاحة المعلومات علنًا بشأن المبالغ المحددة لمساهماتها.[179] فعلى سبيل المثال، قالت حكومة بريطانيا إنها "قدمت المشورة الفنية وتمويلًا لتحسين منشآت الاحتجاز التي تضم مقاتلي الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا" في إطار "الجهود الجماعية التي يقوم بها التحالف الدولي لإرساء الاستقرار"، لكنها رفضت تقديم تفاصيل محددة بشأن هذا التمويل إلى المقرر الخاص المعني بالنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها أثناء مكافحة الإرهاب (المقرر الخاص المعني بمكافحة الإرهاب) "لأسباب تخصُّ أمن العمليات".[180]

2.2 دعم قوات سوريا الديمقراطية في إنشاء منظومة الاحتجاز

بدأت وحدات حماية الشعب وقوات الأمن التابعة لها في شمال شرق سوريا، بدءًا من عام 2014، احتجاز سوريين وأجانب بسبب انتمائهم المتصوَّر لتنظيم الدولة الإسلامية في منشآت في شتى أنحاء شمال شرق سوريا، وبحلول فبراير/شباط 2018، كان المئات قد احتُجزوا.[181] وفي الفترة ما بين أواخر عام 2018 وأوائل 2019، احتُجز ما لا يقل عن 70,000 من المقاتلين والمدنيين لدى قوات سوريا الديمقراطية خلال وعقب سقوط آخر المناطق التي كان تنظيم الدولة الإسلامية يسيطر عليها في شمال شرق سوريا، وخصوصًا الباغوز، كما عُرض في الفصل 1.[182]

ومع فرار هؤلاء العشرات من الآلاف من الأشخاص من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، فُصل النساء والأطفال عمومًا وأُرسلوا إلى مُخيَّم الهول، بينما أُرسل الرجال وبعض الصبية الأكبر سنًا إلى منشآت احتجاز.[183] وليس من الواضح، استنادًا إلى المعلومات المتاحة علنًا، دور التحالف بقيادة الولايات المتحدة بشكل محدد في فحص الأشخاص، وفصلهم، وإيداعهم في مُخيَّم الهول ومنشآت الاحتجاز.

إلا إن عدة أشخاص أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم قالوا إن التحالف بقيادة الولايات المتحدة تدَخَّل في عملية الفحص في حالاتهم،[184] وأكد ممثل لهيئة إنسانية تعمل بالقرب من الباغوز أن قوات التحالف كانت تجمع أسماء وبصمات الرجال الذين أُنزلوا من الشاحنات.[185] وذكر أحمد، وهو رجل عمره 19 عامًا، احتُجز في إحدى منشآت الاحتجاز، أنه بعد قليل من فراره من

---

[178] Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congress*, April – June 2022, https://media.defense.gov/2022/Aug/05/2003050428/-1/-1/1/LEAD_INSPECTOR_GENERAL_FOR_OPERATION_INHERENT_RESOLVE_APRIL_1_.PDF, p. 53.

[179] أُنشِئ صندوق التدريب والتجهيز لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية لتلقي المساهمات المالية من شركاء التحالف. ولا تُتاح أسماء الدول التي ساهمت في الصندوق والمبالغ التي ساهمت بها عمومًا للجمهور العام. وفي عام 2020 اشترطت وزارة الدفاع الأمريكية أن أي مساهمات أجنبية ستكون الأولوية في استخدامها للبناء. Lead Inspector General, *Quarterly Report*, January – March 2020 (previously cited), p. 59.

[180] UK government, "Response from the government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland", 27 April 2022, https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadFile?gId=36916

[181] Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report for the US Congress*, January – March 2018, https://media.defense.gov/2018/May/14/2001916692/-1/-1/1/FY2018_LIG_OCO_OIR2_Q2_MAR2018.PDF, p. 33.

[182] قدَّر اللواء مظلوم عبدي عدد الرجال والصبية الذين احتُجِزوا في منشآت الاحتجاز بعد سقوط الباغوز بنحو 6000 رجل وصبي. مقابلة شخصية مع اللواء مظلوم عبدي، 10 مارس/آذار 2023، الحسكة. وقالت سلطات مُخيَّم الهول إن عدد المحتجزين في المخيم زاد من 9000 إلى 73,000، وهي زيادة قدرها 64,000 شخص. مقابلة شخصية مع سلطات مُخيَّم الهول، 27 سبتمبر/أيلول 2023، مخيَّم الهول.

[183] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع ممثلين لهيئة إنسانية، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2023؛ ومقابلات مع أربعة أشخاص غادروا الباغوز واحتُجزوا في شمال شرق سوريا، 2023.

[184] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[185] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع ممثلين لهيئة إنسانية، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2023؛ انظر أيضًا: Vice News, "Inside ISIS's Final Fight: Collapse of the Caliphate", https://www.youtube.com/watch?v=BNqNx_XK0dQ&rco=1, minute 7:25.

الباغوز، فصلته قوات أمريكية عن أمه. وقال لمنظمة العفو الدولية "رأينا أمريكيين بأعلامهم". وأضاف "قالوا لنا أن ننفصل إلى ذكور وإناث. قالت أمي إنني صغير جدًا [لذلك] أرجوكم لا تفصلوني عنه. وطلبت أن يعيدوا إليها طفلها. كان مع [الجنود] الأمريكيين مترجمان، وهما يمني وأردني، وطلبا مني أن أنفصل عن أمي. وضعوني في مركبة وأخذوني إلى [مُنشأة احتجاز] الشدادي".[186] وكان عمر أحمد آنذك 15 عامًا.[187]

وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قالت 11 امرأة أجنبية في المُخيَّميْن إن التحالف بقيادة الولايات المتحدة كان مشاركًا في جلبهن إلى منظومة الاحتجاز أثناء أو بعد مغادرتهن لمناطق يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية. وقالت أغلب هؤلاء النسوة إنهن غادرن تلك المناطق من الباغوز وقابلن قوات التحالف عند حواجز التفتيش. وقالت خمس نساء إن قوات التحالف كانت مشاركة في أخذ معلوماتهن الأساسية هن ونساء أخريات، بما في ذلك الاسم، والجنسية، والبصمات، وقالت ثلاث نساء بشكل محدد إن أعضاء التحالف الموجودين في حواجز التفتيش كانوا يفحصون النساء ويفصلون السوريات والعراقيات عن الأجنبيات المنتميات إلى جنسيات أخرى.[188]

وقالت إحدى النساء اللاتي أُجريت معهن المقابلات إنها بعد أن غادرت الباغوز، أخذتها قوات سوريا الديمقراطية والقوات التابعة لها ضمن حمولة عدة شاحنات من الأشخاص الذين يُتصوَّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية إلى حقل للنفط يسيطر عليه التحالف بقيادة الولايات المتحدة، حسبما بدا. وقالت إن قوات التحالف قامت بحراسة المجمع تلك الليلة، بينما تعرضت هي والآخرون للضرب على أيدي قوات الأمن التابعة لسلطات الإدارة الذاتية، وتُركوا للنوم في العراء في درجات حرارة باردة ولم يُمنَحوا سوى أغطية غير كافية وقليل من الطعام. وأضافت أن جنودًا تعتقد أنهم أمريكيون، استنادًا إلى لهجتهم والأعلام الأمريكية على مركباتهم، جاؤوا لأخذ بياناتها البيومترية بعد قليل من تعرضها للضرب عندما كانت في حالة من الضعف لا تستطيع معها الوقوف، وأنهم جمعوا هواتف الجميع في حقيبة سوداء.[189] وقالت إن قوات سوريا الديمقراطية أخذتها بعد عدة ساعات، هي وآخرون، إلى مُخيَّمي الاحتجاز.

أطفال ونساء ورجال من آخر المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية ينقلون إلى حجز قوات سوريا الديمقراطية عام 2019. تصميم Colin Foo © Amnesty International

[186] مقابلة، عام 2023.

[187] مقابلة، عام 2023.

[188] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[189] مقابلة، عام 2023.

2.3 العمليات المشتركة

منذ هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2019، استمر التحالف بقيادة الولايات المتحدة في تنفيذ مئات المداهمات والضربات لمجابهة الوجود المستمر لتنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا. وفي بعض الحالات، كان التحالف يعمل منفردًا، لكنه في أغلب الحالات كان يقوم بعمليات مشتركة مع قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها أو القوات الخاصة، مثل وحدات الكوماندوز التابعة لقوات سوريا الديمقراطية، ووحدات هيزين لمكافحة الإرهاب، ووحدات يِكِينَكاني لمكافحة الإرهاب.[190] وفي عام 2022، شارك التحالف في 108 عمليات مشتركة ونفَّذ 14 عملية منفردة في شمال شرق سوريا، وأسفرت كل هذه العمليات، حسبما ورد، عن مقتل 466 شخصًا واحتجاز 215 شخصًا يُتصوَّر أنهم على صلة بتنظيم الدولة الإسلامية.[191] وفي عام 2023، شارك التحالف بقيادة الولايات المتحدة في 82 عملية مشتركة وشنَّ ست عمليات منفردة حتى نوفمبر/تشرين الثاني من ذلك العام.[192]

ووصف التحالف بقيادة الولايات المتحدة مثل هذه العمليات بأنها تتمثَّل في "تقديم المشورة، والمساعدة، والتمكين للقوات الشريكة للولايات المتحدة، ومصاحبتها في بعض الأحيان وهي تقوم بعمليات تطهير"، مشيرًا إلى أنه يساعد أيضًا في تأمين واحتجاز الأشخاص الذين يتم اعتقالهم ممن يُزعَم أنهم أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية، ويزوّد القوات الشريكة "بأصول برية وجوية أمريكية".[193] وفي جميع العمليات المشتركة، تقريبًا، يقدم التحالف الدعم لقوات سوريا الديمقراطية بالمعلومات الاستخبارية، والمراقبة، والاستطلاع.[194]

ووصف مسؤول الاتصال لقوات سوريا الديمقراطية مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة طريقة التنفيذ العملي لمثل هذه العمليات المشتركة قائلًا:

> **قد تكون هناك قرية في دير الزور، ولدينا معلومات من الاستخبارات العسكرية تفيد بأن بها خلية نائمة لتنظيم الدولة الإسلامية. تدوّن [الاستخبارات العسكرية] الحالة وتُطلع التحالف على المعلومات. وترسل استخبارات التحالف مزيدًا من الأشخاص للتحقق، وترسل المعلومات إلى الكوماندوز أو وحدات يِكِينَكاني لمكافحة الإرهاب. ثم [تكون] هناك المراقبة والمسيَّرات، ثم يعملون جميعًا معًا للقيام بعملية في الموقع.**[195]

وأكد مسؤول الاتصال أن تواتر العمليات يتباين إلى حد بعيد: "إنه يتوقف على الاستخبارات. قد يكون ثلاث مرات في أسبوع واحد، أو ثلاث مرات في يوم واحد، أو ثلاث مرات في شهر. إذا حصلنا على الاستخبارات، عادة ما نستغرق قرابة يوم للتحقق [من المعلومات]".[196] ووصف ممثل سابق لقوى الأمن الداخلي/جهاز الأمن العام، سبق أن أعد ملفات لحالات الأشخاص المشتبه بانتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، عملية الإعداد للعمليات المشتركة التي كان مشاركًا فيها قائلًا: "إذا سمعنا معلومات بشأن خلية نائمة أعددتُ الملف... [ثم] نرسله إلى قيادتنا العامة. وتُطلع القيادة العامة التحالف عليه، وتقوم بمداهمة. يُتَّخذ قرار مشترك [بالقيام بالمداهمة] مع الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية".[197] وأضاف أنه كان يحضر اجتماعات وورش عمل في قواعد التحالف العسكرية بشكل أسبوعي. وقال "كل الجنسيات كانت هناك، أمريكيون وفرنسيون وبريطانيون. كان الأمريكيون الأكثر مشاركة بالتأكيد".[198]

2.4 عمليات الاستجواب

يشارك التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وفقًا لما ذكره ممثلون لجهاز الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، في استجواب الأشخاص المتصور انتماؤهم لتنظيم الدولة الإسلامية الذين يُعتقلون في العمليات المشتركة أو عمليات التحالف المنفردة التي تُنفَّذ في شمال شرق سوريا منذ عام 2014. ويُجرَى الاستجواب، في أغلب الحالات، في القواعد العسكرية للتحالف قبل نقل الأفراد المشتبه بهم إلى حجز قوات سوريا الديمقراطية.[199] وأبلغت قوات سوريا الديمقراطية منظمة العفو الدولية بأن المسؤولين الأمريكيين استجوبوا أيضًا جميع الأمريكيين الذين اعتُقلوا في شمال شرق سوريا قبل إعادتهم إلى الولايات المتحدة، وكذلك جميع الأفراد المشتبه في أنهم "ذوو قيمة كبيرة" في تنظيم الدولة الإسلامية الذين احتُجزوا لدى قوات سوريا

---

[190] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, January – March 2021 (previously cited), p. 65.

[191] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, October – December 2022 (previously cited), p. 57.

[192] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, January – March 2023 (previously cited), p. 56, Lead Inspector General, *Quarterly Report*, April – June 2023 (previously cited), p. 30; Lead Inspector General, *Quarterly Report,* July – September 2023, p. 28.

[193] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, April – June 2019 (previously cited), p. 17.

[194] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, January – March 2022 (previously cited), p. 66.

[195] مقابلة شخصية مع مسؤول الاتصال لقوات سوريا الديمقراطية مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[196] مقابلة شخصية مع مسؤول الاتصال لقوات سوريا الديمقراطية مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[197] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع عضو سابق في جهاز الأمن العام، 1 أغسطس/آب 2023.

[198] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع عضو سابق في جهاز الأمن العام، 1 أغسطس/آب 2023.

[199] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

الديمقراطية في المعارك الأخيرة مع التنظيم، وخصوصًا أولئك الذين استسلموا في معركة الباغوز. وقال ممثل من قوات سوريا الديمقراطية موضحًا: "الأمريكيون يشاركون وفقًا لدرجة مركز الشخص وقيمته بغض النظر عن جنسيته".[200] وبالإضافة إلى ذلك، قال ممثل لقوات سوريا الديمقراطية إن أجهزة الاستخبارات الأمريكية تقوم بعمليات استجواب مستمرة لسوريين وعراقيين وغيرهم من المُحتجزين لدى قوات سوريا الديمقراطية، وخصوصًا عندما تتلقى أجهزة الاستخبارات معلومات جديدة بشأن إحدى الحالات.[201]

ووفقًا لما ذكره أحد ممثلي قوات سوريا الديمقراطية، تقوم عدة دول أخرى باستجواب مواطنيها أثناء احتجازهم لدى قوات سوريا الديمقراطية، وتستجوب فرنسا بشكل منتظم رعاياها وكذلك آخرين من الأشخاص المشتبه بأنهم "ذوو قيمة كبيرة".[202] وقال الممثل إن عمليات استجواب مشتركة بين قوات سوريا الديمقراطية وأعضاء التحالف بقيادة الولايات المتحدة تُجرى عادة في خمسة مراكز لجهاز الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية تعرف منظمة العفو الدولية أماكنها.[203] وقال أيضًا إنه في بعض الحالات يأخذ التحالف الأشخاص المشتبه بهم إلى قواعده لإجراء عمليات استجواب إضافية تستمر مدة أقصاها 48 ساعة.[204]

وقالت ثلاث نساء، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهن، إنهن خضعن للاستجواب على أيدي أعضاء التحالف بقيادة الولايات المتحدة قبل أن تأخذهن قوات سوريا الديمقراطية إلى مُخيَّمي الاحتجاز بعد أن غادرن مناطق يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية.[205] وقالت امرأتان من هؤلاء النسوة إن أعضاء في التحالف استجوبوهما على انفراد؛ وقالت إحداهما إن قوات التحالف أخذتها إلى قاعدة للتحالف مع ثلاث نساء أجنبيات أخريات حيث خضعن للاستجواب قبل تسليمهن من جديد إلى قوى الأمن الداخلي التي أخذتهن إلى مُخيَّم الهول.[206] كما ذكرت امرأة بأنها اعتُقلت في عملية مشتركة للتحالف وقوات سوريا الديمقراطية بعد أن حاولت التسلُّل من الباغوز، ثم استجوبتها مجموعة من أفراد التحالف في سجن الحسكة للنساء.[207]

وذكرت وحدات حماية المرأة لمنظمة العفو الدولية أن التحالف بقيادة الولايات المتحدة ما زال مشاركًا في تحديد النساء الأجنبيات اللاتي سيخضعن للاحتجاز والاستجواب.[208] وقالت أيضًا إن أعضاء التحالف يستجوبون نساءً في سجن الحسكة للنساء،[209] وذكرت بشكل محدد أن "البريطانيين والفرنسيين يأتون لعقد اجتماعات أو للعمل بشأن حالات يجري التعاون فيها".[210] وقالت مديرة سجن الحسكة للنساء موضحةً "إذا تعاونا مع التحالف، يمكن أن تستغرق [عمليات الاستجواب والاحتجاز] ما يقرب من عام. الأشخاص الذين يُعتقلون في عمليات مشتركة مع التحالف لديهم كثير من المعلومات بشأن تنظيم الدولة الإسلامية".[211] وأبلغت امرأة أجنبية المنظمة بشأن امرأة استجوبتها قوات التحالف بينما كانتا هما الاثنتان مُحتجزتيْن في منشأة الاحتجاز بمُخيَّم روج في عام 2022.[212]

2.5 منشآت الاحتجاز

الملفات والبيانات البيومترية

وفقًا لما ذكرته قوات سوريا الديمقراطية، يحتفظ التحالف بقيادة الولايات المتحدة بملفاتٍ بشأن كل رجل، وامرأة، وطفل يُتصوَّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية من المُحتجزين في منشآت الاحتجاز في شمال شرق سوريا، سواء من السوريين أو الأجانب.[213] وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال ممثل آخر لقوات سوريا الديمقراطية بأن التحالف يحتفظ بالبيانات البيومترية للأشخاص المتصور انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية المُحتجزين في منشآت الاحتجاز في شمال شرق سوريا. وقال موضحًا "لدينا لكل سجين البصمة الوراثية، ومسح لقزحية العين، وبصمات الأصابع. الأمريكيون أيضًا لديهم البصمة الوراثية ومسح قزحية العين لكل سجين".[214] وقد أيَّد التحالف نفسه هذا بشكل عام، حيث أفاد في عام 2022 بأنه يعمل مع قوات سوريا الديمقراطية

---

[200] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[201] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[202] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة؛ ومقابلة شخصية مع مسؤول الاتصال لقوات سوريا الديمقراطية مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[203] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة؛ معلومات محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

[204] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[205] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[206] مقابلة، عام 2023.

[207] مقابلة، عام 2023.

[208] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية لوحدات حماية المرأة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[209] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية لوحدات حماية المرأة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[210] مقابلة مع الرئيسة المشتركة لسجن الحسكة للنساء، 27 فبراير/شباط 2023، الحسكة.

[211] مقابلة مع الرئيسة المشتركة لسجن الحسكة للنساء، 27 فبراير/شباط 2023، الحسكة.

[212] مقابلة، عام 2023.

[213] مقابلة شخصية مع مسؤول الاتصال لقوات سوريا الديمقراطية مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[214] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

على"تسجيل البيانات البيومترية لمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية المُحتجزين"، مشيرًا إلى أن ما يزيد على 90 بالمئة من المُحتجزين قد سُجِّلت بياناتهم البيومترية.[215]

بناء وتجديد منشآت الاحتجاز

ذكر التحالف بقيادة الولايات المتحدة في عامي 2022 و2023 بأنه "يعمل بشأن مشروعات متعددة لبناء منشآت احتجاز، بما في ذلك بناء منشآت تُقام خصيصًا لغرض الاحتجاز وتجديد منشآت لم تُبن لهذا الغرض حتى تكون مطابقة للمعايير"، وأوضح أن "تحسين البنية الأساسية التي تأوي مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في المنشآت التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية أولوية متقدمة لحكومة الولايات المتحدة".[216] وأكَّد ممثلٌ لقوات سوريا الديمقراطية أن التحالف قدم تمويلًا لصيانة وتجديد جميع منشآت الاحتجاز التي تشرف عليها قوات سوريا الديمقراطية.[217]

وقدمت بريطانيا والولايات المتحدة بشكل محدد تمويلًا لبناء وتجديد منشأة احتجاز بانوراما/الصناعة. فقد استخدم التحالف بقيادة الولايات المتحدة ما يربو على 3.6 مليون دولار من تمويل وزارة الدفاع الأمريكية، بعد الهجوم الذي وقع في يناير/كانون الثاني 2022 على مجمع منشأة احتجاز بانوراما/الصناعة، في عدة أمور، من بينها ترميم المباني داخل مجمع السجن ومعالجة الأضرار الهيكلية التي لحقت بالمنشأة.[218] وقال القائد السابق للتحالف بقيادة الولايات المتحدة في عام 2021 إن بريطانيا قدمت أيضًا 20 مليون دولار أمريكي لتوسيع سجن الحسكة (المعروف أيضًا باسم منشأة احتجاز بانوراما).[219] وأكد ممثل لقوات سوريا الديمقراطية أن التحالف ساهم بتمويل لإنشاء المباني الجديدة للاحتجاز في مجمع بانوراما، وقال إن المشروع قادته حكومة بريطانيا التي قدمت المهندس المعماري.[220]

وفي عام 2022، قدَّمت وزارة الدفاع الأمريكية 2,4 مليون دولار لبناء المركز الجديد "لإعادة تأهيل" الأحداث للصبية المُحتجزين في منشأة احتجاز بانوراما و3,1 مليون دولار لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث.[221] وفي عام 2022 أيضًا، قدَّمت وزارة الدفاع الأمريكية 388,000 دولار لمنشأة احتجاز الكامب الصيني في الشدادي، وخُصِّص المبلغ بشكل محدد "لتعزيز نقاط الدخول، وتغيير الأجزاء الحالية من السور التي لحقت بها أضرار، وتوفير حماية لمحيط المجمع، بما في ذلك أسوار على شكل حرف تي (تتألف من أجزاء نقالة من الخرسانة المسلحة تُرصُّ متجاورة للحماية من التفجيرات)، ولفائف الأسلاك الشائكة، والأوتاد، والأسلاك الشائكة.[222] وأبلغت ممثلة لوحدات حماية المرأة منظمة العفو الدولية بأن حكومة بريطانيا قدَّمت أيضًا تمويلًا لسجن الحسكة للنساء.[223]

التزويد بالمعدات والإمدادات وغيرها من أشكال الدعم

قدَّم التحالف بقيادة الولايات المتحدة، مستخدمًا تمويلًا من وزارة الدفاع الأمريكية، أشكالًا أخرى من الدعم إلى منشآت الاحتجاز في شمال شرق سوريا، من بينها معدات لمكافحة الشغب، وكاميرات أمنية، ودوائر تلفزيونية مغلقة، وأبواب محسَّنة، وعتاد للحماية الشخصية، وحواجز من أكياس الرمل القوية التحمُّل المُدعَّمة بالأسلاك، وأسوار على شكل حرف تي، ولفائف الأسلاك الشائكة، وقيود.[224]

كما قدَّم التحالف إمدادات "لتحسين ظروف معيشة المُحتجزين" في شمال شرق سوريا، مثل الغذاء، والماء، والإمدادات الصحية والطبية، والوقود، ودعم الصرف الصحي، ومعدات اختبار فيروس كوفيد-19، ومولدات الكهرباء، و"مفروشات عامة"، مثل الوسائد، والحشيات، وملابس الزي الموحد للمُحتجزين؛ وكذلك "مركبات لنقل المُحتجزين".[225] ودعمت حكومة بريطانيا "خدمات المساعدة

---

[215] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, October – December 2022 (previously cited), p. 60.

[216] Lead Inspector General, *Quarterly Report,* April – June 2023 (previously cited), p. 31.

Office of the Secretary of Defense, *Department of Defense Budget FY 2023, Counter-Islamic State of Iraq and Syria (ISIS) Train and Equip Fund (CTEF)*, https://comptroller.defense.gov/Portals/45/Documents/defbudget/FY2023/FY2023_CTEF_J-Book.pdf, p. 24.

[217] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[218] Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congress,* January – March 2022,https://media.defense.gov/2022/May/03/2002989222/-1/-1/1/.PDF , p. 69.

[219] Paul Calvert, "CJTFOIR commander speaks on SDF and Global Coalition successes in defeating ISIS", https://www.youtube.com/watch?v=q97HwOu-2Ko, minute 1:59.

[220] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 1 أغسطس/آب 2023، منشأة احتجاز بانوراما.

[221] Lead Inspector General, *Quarterly Report,* July – September 2022 (previously cited), p. 59.

[222] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, July – September 2022 (previously cited), p. 56.

[223] مقابلة مع مديرة سجن الحسكة للنساء، 27 فبراير/شباط 2023.

[224] See Lead Inspector General, *Quarterly Report*, April – June 2020 (previously cited); Lead Inspector General, *Quarterly Report,* January – March 2021 (previously cited); Lead Inspector General, *Quarterly Report*, January – March 2022 (previously cited).

[225] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, January – March 2021 (previously cited), p. 67; Lead Inspector General, *Quarterly Report*, April – June 2022 (previously cited), p. 58.

والحماية الأساسية للرجال والصبية في منشآت الاحتجاز".[226] وبالإضافة إلى ذلك، قالت حكومة بريطانيا في عام 2022 إنها تخطط لزيادة "المساعدة الإنسانية للقصَّر المُحتجزين".[227]

الزيارات لمنشآت الاحتجاز

بالإضافة إلى إجراء عمليات استجواب في منشآت احتجاز مختلفة في شمال شرق سوريا، يقوم التحالف بقيادة الولايات المتحدة، فيما يبدو، بزيارات منتظمة لبعض على الأقل من منشآت الاحتجاز، بما في ذلك منشآت تديرها سلطات الإدارة الذاتية وقوات الأمن. وعندما زارت منظمة العفو الدولية سجن غويران المركزي، في 30 يوليو/تموز 2023، لاحظ أحد الباحثين أربعة جنود أمريكيين مسلحين يقفون خارج المدخل ومركبةً من طراز همفي على غطاء محركها علم أمريكي تقف قرب مدخل المنشآة.[228] وذكر أحد أعضاء إدارة السجن أن القوات الأمريكية زارت سجن غويران ثلاث مرات ذلك الشهر "لتفقُّد الوضع".[229] وقال إن القوات البريطانية تزور السجن أيضًا بانتظام.[230] وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ ممثلو قوات سوريا الديمقراطية المنظمة أن التحالف يزور منشأة احتجاز بانوراما كل شهر أو شهرًا بعد شهر.[231]

كما قال 14 شخصًا من المُحتجزين الحاليين أو السابقين، في مقابلات مع المنظمة، إن التحالف بقيادة الولايات المتحدة زار منشآة الاحتجاز التي يُحتجزون فيها أو كانوا مُحتجزين فيها.[232] فعلى سبيل المثال، قال زاهر، وهو صبي مُحتجز في مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث، للمنظمة إن ممثلين لقوات التحالف زاروه وأجروا معه مقابلة، مع خمسة صبية آخرين، في عام 2022. وقال إنه أبلغ ممثلي التحالف بالتفصيل بما تعرَّض له من تعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة خلال استجوابه على أيدي قوات الأمن التابعة لسلطات الإدارة الذاتية، بما في ذلك الحرمان لفترات طويلة من الغذاء والماء، والخنق بالماء، والضرب بالكابلات.[233] وقال إنه حتى وقت إجراء مقابلة المنظمة معه لم يكن أحد من التحالف قد عاد للحديث معه.

ووصفت امرأة، كانت مُحتجزة في منشأة احتجاز الكسرة في أواخر عام 2018 وأوائل عام 2019، رؤيتها أفرادًا من التحالف بقيادة الولايات المتحدة في منشآة الاحتجاز قائلة: "كنا نصرخ، وننادي، ونطرق النافذة لكن لم يهتم أحد. كنا نطلب مساعدتهم [أعضاء التحالف] وما كانوا يفعلون شيئًا. كانوا ينظرون إلينا ثم ينصرفون. كانوا يأتون نحو أربع مرات خلال شهر دون أن يفعلوا شيئًا لنا".[234]

التدريب ودفع الرواتب

وفَّر التحالف بقيادة الولايات المتحدة تدريبًا لقوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها بهدف معلن هو "إنشاء قوة حراسة يمكنها أن تحافظ على الأمن بفعالية وتمنع قدرة تنظيم الدولة الإسلامية على إعادة تجميع صفوفه ".[235] وفي عام 2021، أفاد التحالف في تقريرين ربع سنويين متتاليين بأنه درَّب الحراس في منشأة احتجاز "الحسكة" (يُشار إليها باسم "بانوراما" في هذا التقرير) ومنشأة احتجاز "الشدادي" (يُشار إليها باسم "الكامب الصيني" في هذا التقرير)، بما في ذلك "التدريب على استخدام رذاذ الفلفل، ودروع مكافحة الشغب، والهراوات" لإجادة "إخماد الشغب وضمان الاحتجاز الآمن للمُحتجزين من تنظيم الدولة الإسلامية".[236] وذكر التحالف، في أوائل مارس/آذار 2023، أن 154 من أفراد قوى الأمن الداخلي أتموا التدريب على الحراسة، ثم أفاد في يونيو/حزيران 2023، بأن "قوات سوريا الديمقراطية أكملت تدريب 106 من أفراد الأسايش و86 من حراس قوات سوريا الديمقراطية وتخرجوا من تدريب قوة الحراسة هذا الفصل".[237] وفي عام 2023، قال التحالف بقيادة الولايات المتحدة إن "تدريب قوات مكافحة الإرهاب وحراس منشآت الاحتجاز يتم من خلال التدريب العملي المباشر".[238]

---

[226] UK Government, "Response from the government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland" (previously cited).

[227] UK Government, "Response from the government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland" (previously cited).

[228] زيارة باحث من منظمة العفو الدولية لسجن غويران المركزي، 30 يوليو/تموز 2023.

[229] مقابلة شخصية مع إدارة سجن غويران، 30 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[230] مقابلة شخصية مع إدارة سجن غويران، 30 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[231] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 1 أغسطس/آب 2023، منشأة احتجاز بانوراما.

[232] مقابلات مع مُحتجزين حاليين وسابقين في شمال شرق سوريا، 2022–2023.

[233] مقابلة، عام 2023.

[234] مقابلة، عام 2023.

[235] Lead Inspector General, *Quarterly Report,* April – June 2022 (previously cited), p. 31.

[236] توجد منشأتان للاحتجاز في مدينة الشدادي وبالقرب منها، وهما: منشأة احتجاز الشدادي التي تقع في مدينة الشدادي، ومنشأة احتجاز الكامب الصيني وتقع في ضواحي مدينة الشدادي. ويشير التحالف بقيادة الولايات المتحدة، في التقرير ربع السنوي للفترة من أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الثاني 2021، إلى تدريب وفره في منشأتي احتجاز الحسكة والشدادي اللتين يقول إنهما "حيث يُحتجَز ما يزيد على نصف مقاتلي الدولة الإسلامية ". ونظرًا لمعرفة منظمة العفو الدولية بعدد المُحتجزين في كل منشأة في عام 2021، فهي تعتقد بقوة أن التحالف بقيادة الولايات المتحدة إنما يشير إلى السجنَيْن اللذين يُشار إليهما في هذا التقرير باسمي منشأة احتجاز بانوراما ومنشأة احتجاز الكامب الصيني. لمزيد من التفاصيل انظر: Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congress*, April – June 2021, https://media.defense.gov/2021/Aug/11/2002828689/-1/-1/1/.PDF, p. 72; and Lead Inspector General, Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congress, October – December 2021, https://media.defense.gov/2022/Feb/10/2002936936/-1/-1/1/.PDF, p. 76.

[237] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, January – March 2023 (previously cited), p. 59; Lead Inspector General, *Quarterly Report,* April – June 2023 (previously cited), p. 31.

[238] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, January – March 2023 (previously cited), p. 59.

وقالت وزارة الدفاع الأمريكية، في عرضها لمبررات التمويل في عام 2023، إنها تعتزم زيادة عدد "الجماعات والأفراد السوريين الذين خضعوا للفحص" بمقدار 3,500 وإن الزيادة ترمي "في المقام الأول إلى تجنيد وتدريب قوات جديدة لحراسة منشآت الاحتجاز".[239] وقالت وزارة الدفاع إنها ستقدِّم 71,4 مليون دولار لدفع رواتب لهؤلاء الأفراد الجدد في عام 2023، وهو أمر مشروط بالتزامهم بالقانون الدولي الإنساني واحترام حقوق الإنسان.[240]

وحسبما أفاد أحد ممثلي جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، فقد وفر التحالف بقيادة الولايات المتحدة التدريب للعاملين في منشآت الاحتجاز حسب طلباتهم. ووصف التدريبات بأنها "تشمل الإرشاد من الألف إلى الياء، من لحظة اعتقال [الشخص المشتبه به]، وكذلك ما إذا حدثت انتفاضة [في السجن]. وكلما تلقينا عضوًا جديدًا في الفريق يتم تدريبه على هذا".[241]

وقال مسؤول الاتصال لقوات سوريا الديمقراطية مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة إن التدريبات المُقدَّمة للعاملين في منشآت الاحتجاز تركَّزت على "الأمن وأعمال الشغب". وعندما سُئل عما إذا كانت التدريبات تناولت منع التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي الحراس، قال: "المنظور القانوني والحقوقي صغير للغاية. إنه مجرد جزء صغير من التدريب".[242] إلا إن التحالف بقيادة الولايات المتحدة أفاد بأن تدريبات قُدِّمت في منشآت الاحتجاز التابعة لقوات سوريا الديمقراطية في عام 2023 وشملت "التصاعد في استخدام القوة؛ وبروتوكولات المحاسبة؛ والإجراءات السليمة لمرافقة المُحتجز ونقله؛ والمبادئ الأساسية لقانون النزاع المسلح [القانون الدولي الإنساني] مع التركيز على المعاملة الإنسانية للسجناء".[243]

2.6 مُخيَّما الاحتجاز

يشارك التحالف بقيادة الولايات المتحدة وحكومة الولايات المتحدة منذ عام 2019 في عمليات مُخيَّميْ الهول وروج. ووفقًا لما ذكرته وحدات حماية المرأة ومحللون أمنيون أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، يحظى التحالف بمستويات عالية للغاية من المعرفة بالعمليات اليومية والأنماط العامة للأحداث في المُخيَّمين. ولعل الأهم في هذا الصدد أن وزارة الخارجية الأمريكية تموّل شركة قابضة غير هادفة للربح للقيام بمهام إدارة المُخيَّم في مُخيَّمي الهول وروج، بما في ذلك إدارة البنية الأساسية للمُخيَّم؛ وإدارة تقديم الخدمات، بما في ذلك الغذاء، والماء، والمأوى؛ وتنسيق عمل المنظمات غير الحكومية.[244]

كما قدَّم التحالف، من خلال وزارة الدفاع الأمريكية، تمويلًا مخصوصًا ومعداتٍ "لتأمين محيط" مُخيَّم الهول و"تقوية العمارة الأمنية المادية للمُخيَّم"، وهو ما شمل "مواد للتجديد، ومولدات للكهرباء، ومعدات إضاءة وأمن، من بينها كاميرات ومعدات تسجيل البيانات البيومترية".[245] وفي عام 2022، قدَّمت وزارة الدفاع الأمريكية "موارد وتمويلًا لمشروعات مختلفة لتحسين الأمن في المُخيَّم"، مثل "مشروع لإقامة أسوار أمنية داخلية".[246] وفي عام 2023، ذكر تقرير إعلامي أن حراس قوات سوريا الديمقراطية في مُخيَّم الهول لا يدخلون المُخيَّم الآن إلا في مركبات مدرعة من طراز "بيركات" زودتهم بها الولايات المتحدة.[247] وفي عام 2020، أفادت وزارة الدفاع الأمريكية بأنها ستستمر في صرف رواتب لقوات سوريا الديمقراطية التي تحرس مُخيَّمي الهول وروج. وأفادت وزارة الدفاع في مسوغاتها لميزانية صندوق التدريب والتجهيز لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية لعام 2024 بأن رواتب ستُدفع "لقوات أمن مُخيَّم النازحين داخليًا ".[248]

ووفَّر التحالف بقيادة الولايات المتحدة تدريبات مستمرة لقوات الأمن في مُخيَّم الهول لتحقيق هدف عام هو "زيادة عدد قوات الأمن العاملة في المُخيَّم، وضمان أن تكون هذه القوات مدَرَّبة على الوجه الملائم لتوفير الأمن".[249] وفي عام 2022، درَّب التحالف ما يزيد على 500 "من أفراد قوات سوريا الديمقراطية" في مُخيَّم الهول.[250] وفي عام 2023، درَّب التحالف أكثر من 300 من أعضاء

---

[239] Office of the Secretary of Defense, *Department of Defense Budget FY 2023, Counter-Islamic State of Iraq and Syria (ISIS) Train and Equip Fund (CTEF)*, April 2022, https://comptroller.defense.gov/Portals/45/Documents/defbudget/FY2023/FY2023_CTEF_J-Book.pdf

[240] Office of the Secretary of Defense, *Department of Defense Budget FY 2023* (previously cited).

[241] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[242] مقابلة شخصية مع مسؤول الاتصال لقوات سوريا الديمقراطية مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[243] Lead Inspector General, *Quarterly Report,* October – December 2023 (previously cited), p. 32.

[244] للاطلاع على تفاصيل بشأن طريقة قيام المنظمة "بمهام الإدارة في المُخيَّم"، انظر: Lead Inspector General, *Quarterly Report*, January – March 2023 (previously cited), p. 65، ولمزيد من التفاصيل بشأن مهام المنظمة، انظر: Lead Inspector General, *Quarterly Report*, April – June 2020 (previously cited), p. 58.

[245] Lead Inspector General, *Quarterly Report,* April – June 2019 (previously cited), p. 25.

[246] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, July – September 2022 (previously cited), p. 62.

[247] Charles Lister, "There are 13 Guantanamos in the Syrian desert", 30 March 2023, Politico, https://www.politico.com/news/magazine/2023/03/27/isis-syria-iran-00088783

[248] For 2020, see Lead Inspector General, January – March 2020 (previously cited), p. 57; for 2024, see Office of the Secretary of Defense, Department of Defense Budget FY 2024 (previously cited), p. 24.

[249] Statement of Dana Stroul, Deputy Assistant Secretary of Defense for Middle East Policy, Testimony Before the Senate Foreign Relations Committee, "The path forward on U.S.-Syria policy: Strategy and accountability", 8 June 2022, https://www.congress.gov/event/117th-congress/senate-event/332564?s=1&r=79

[250] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, July – September 2022 (previously cited), p. 62.

الأسايش (قوى الأمن الداخلي)، وأفاد بأنه وصل بالعدد الإجمالي لأفراد الأمن في مُخيَّم الهول إلى 1,377 فردًا.[251] وأفاد التحالف بأن البرنامج "في طريقه لتحقيق الهدف المحدد، وهو 3,000 فرد مدرَّب في 2024"، مع المعدل الحالي لعمليات التدريب.[252]

وقدَّم التحالف تدريبًا ودعمًا مهمين للعمليات الأمنية الكبيرة لتي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها في مُخيَّم الهول لمواجهة المنتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية داخل المُخيَّم. فقبل عملية نُفِّذت في عام 2021، أفاد التحالف بأنه "مكَّن" قوات سوريا الديمقراطية بإجراء تدريب وتجارب أداء عملية، ووضع خطة لنقل الإمدادات، وتوفير معلومات الاستخبارات والمراقبة، والاستطلاع طوال العملية.[253] كما شارك التحالف مشاركةً كبيرةً في العملية الأمنية التي نُفِّذت عام 2022 في مُخيَّم الهول،[254] والتي نُقل فيها، حسب تقدير منظمة العفو الدولية، حوالي 50 صبيًا، وربما أكثر، من المُخيَّم إلى منشآت احتجاز، بما في ذلك مركز "إعادة تأهيل" الأحداث، في نهاية المطاف.[255]

وقالت سلطات الإدارة الذاتية، في ردها الخطِّي على منظمة العفو الدولية: "أُجريت العملية الأمنية بتنسيق كامل مع التحالف الدولي، وكل القرارات التي اتُّخذت كانت قرارات مشتركة".[256] ونفت كذلك إخراج صبية من المُخيَّم خلال هذه العملية.[257] ولكن، بعد نحو شهر من تنفيذ العملية الأمنية، أجرت المنظمة مقابلة مع الرئيس المشترك لمكتب الإصلاح وإعادة التأهيل أفاد فيها بأن 35 من بين الصبية الذين أُخذوا خلال العملية الأمنية في مُخيَّم الهول مُحتجزون في سجن غويران المركزي.[258] وبالإضافة إلى ذلك، أجرت المنظمة مقابلة مع أحد الصبية الذين أُخذوا خلال العملية قال فيها إن 51 صبيًا أُخرجوا من المُخيَّم خلال العملية.[259]

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت ممثلة لوحدات حماية المرأة بأن التحالف بقيادة الولايات المتحدة كان يوفِّر الموارد والدعم لأي عمليات اعتقال قامت بها الوحدات في مُخيَّم الهول. وأضافت "نحن والتحالف نتشارك المعلومات الاستخبارية والموارد بشأن النساء. ثم نهاجم لأخذ النساء. التحالف مُشارك في إحضار النساء للاستجواب. لديهم معرفة كبيرة بما نفعله. إذا قمنا بعملية بشأن هدف محدد، نُحضرها هنا [إلى سجن الحسكة للنساء] للتحالف ولنا".[260] وأشارت كذلك إلى أنه، في بعض الحالات، قام التحالف بعملية اعتقال النساء بنفسه.[261]

وقالت ممثلة وحدات حماية المرأة أيضًا إن التحالف بقيادة الولايات المتحدة يعرف تمام المعرفة بقرار الوحدات فصل الصبية الذين بلغوا سنًا معينة عن أمهاتهم في مُخيَّمي الاحتجاز. وأضافت:

> **عندما نقرر جمع صبية محددين، نعطي أسماءهم للتحالف... قبل المداهمات... كان لامرأة فرنسية ابن عمره 15 عامًا. وشكت نساء [أخريات] بطلبن إخراج الصبي من القسم. كان هناك تنسيق بنسبة 100 بالمئة مع التحالف [في هذه الحالة]... كل خطوة واحدة تُتخذ في المُخيَّمين والسجون تتم بمعرفة التحالف. حتى لو نقلنا مقطورة من مكان إلى مكان آخر يسألون [ممثلو التحالف] لماذا نفعل ذلك. لديهم دائمًا معرفة بأخذ هؤلاء الصبية، ولم ينتقدونا قط... إنهم يشجعوننا... لدى التحالف كمية ضخمة من البيانات والمعلومات... لديهم [ال] تفاصيل [بشأن الحالات].**[262]

2.7 عمليات النقل إلى دول ثالثة

بحلول يوليو/تموز 2023، كان نحو 5,500 عراقي من مُخيَّم الهول[263] وما يزيد على 3,000 رجل وصبي عراقي من المُحتجزين في منشآت الاحتجاز قد نُقلوا إلى العراق.[264] وبالإضافة إلى ذلك، أعادت 36 دولة أخرى إلى أراضيها قرابة 3,100 من مواطنيها من

---

[251] Lead Inspector General, *Quarterly Report,* April – June 2023 (previously cited), p. 36.

[252] Lead Inspector General, *Quarterly Report,* April – June 2023 (previously cited), p. 36.

[253] Lead Inspector General, *Quarterly Report,* January – March 2021 (previously cited), p. 18.

[254] US Central Command, "Statement regarding Syrian Democratic Forces security operation in Al-Hol camp", 18 September 2022, https://www.centcom.mil/MEDIA/STATEMENTS/Statements-View/Article/3161976/statement-regarding-syrian-democratic-forces-security-operation-in-al-hol-camp

[255] مقابلة، عام 2023؛ ومقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمكتب الإصلاح وإعادة التأهيل، القامشلي، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022. انظر: القسم 5-1: "نقل صبية إلى منشآت الاحتجاز ومراكز 'إعادة التأهيل'" للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن نقل صبية من مُخيَّميْ الاحتجاز.

[256] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[257] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[258] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمكتب الإصلاح وإعادة التأهيل، القامشلي، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022. وتلقت منظمة العفو الدولية كذلك معلومات بشأن الخلفية تشير إلى وجود أطفال آخرين احتُجِزوا في العملية وجرى احتجازهم في منشأة احتجاز أخرى.

[259] مقابلة، عام 2023.

[260] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية لوحدات حماية المرأة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[261] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية لوحدات حماية المرأة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[262] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية لوحدات حماية المرأة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة. وأشار المقرر الخاص المعني بمكافحة الإرهاب أيضًا فيما يتعلق بالنقل القسري لصبية من المُخيَّم إلى أن "بعض الأمهات أفدن بأن سلطة الاحتجاز كانت تبلغهن بشكل معتاد بأن التصريح بعمليات النقل والفصل من هذا القبيل صادر من التحالف الدولي ضد داعش". End of Mission Statement (previously cited).

[263] Lead Inspector General, *Quarterly Report,* April – June 2023 (previously cited), p. 37.

[264] Rudaw, "Iraq says over 3,000 ISIS fighters repatriated from Syria", 6 July 2023, https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/080620231

شمال شرق سوريا.[265] ولا توجد عملية واحدة مُعتمدة لإعادة هؤلاء الأجانب إلى بلدانهم، وإنما تختلف طبيعة العملية حسب الدولة المعنية.[266]

ويشارك التحالف، والولايات المتحدة تحديدًا في أغلب الحالات، مشاركة كبيرة في عمليات إعادة الأجانب. فقد ذكر ممثل لقوات سوريا الديمقراطية أنه يجري التوصل إلى اتفاق مع كل دولة معنية قبل ترتيب أي عملية إعادة. وتشمل أي اجتماعات رسمية مع تلك الدولة القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، وممثل لجهاز الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، وممثل لجهاز استخبارات الدولة الأخرى أو قنصليتها، وممثل للتحالف بقيادة الولايات المتحدة.[267] وأكد ممثل قوات سوريا الديمقراطية لمنظمة العفو الدولية أن "التحالف حاضرٍ دومًا".[268] وكما يُعرَض في الفصل 9، تشارك حكومة الولايات المتحدة والتحالف في نقل عراقيين، على وجه الخصوص، من منشآت الاحتجاز في شمال شرق سوريا إلى العراق.

وحسبما ذكر ممثلٌ آخر لقوات سوريا الديمقراطية، يقدِّم التحالف بقيادة الولايات المتحدة دعمًا في مجال النقل لإعادة الأجانب إلى بلدانهم، بل ويقدِّم نقلًا جويًا من إحدى قواعده العسكرية في الرميلان إذا كان مواطنو الدولة المعنية لا يمكنهم المرور عبر دمشق، أو إذا كانت عملية النقل تشمل مجموعة كبيرة بوجه خاص من الأشخاص.[269] وأكدت وزارة الخارجية الأمريكية أن الكويت تعمل "كمركز حيوي للعبور المؤقت " في عمليات إعادة الأجانب من شمال شرق سوريا إلى بلدانهم التي تساعد فيها الولايات المتحدة.[270] وبالإضافة إلى المشاركة في المفاوضات والاتفاقات المفضية إلى عمليات النقل وفي عمليات النقل نفسها، قامت الولايات المتحدة بدور علني في تشجيع عمليات إعادة الأجانب إلى بلدانهم.[271]

[265] Rights and Security International, “Global Repatriations Tracker”, https://www.rightsandsecurity.org/action/resources/global-repatriations-tracker (accessed on 27 January 2024).

[266] مقابلة مع مسؤول الاتصال لقوات سوريا الديمقراطية مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[267] مقابلة مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[268] مقابلة مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[269] مقابلة مع مسؤول الاتصال لقوات سوريا الديمقراطية مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[270] US State Department, “Deputy Coordinator for Counterterrorism Ian Moss fireside chat with Matthew Levit”, 19 April 2023, https://www.state.gov/deputy-coordinator-for-counterterrorism-ian-moss-fireside-chat-with-matthew-levitt; see also US State Department, “Secretary Antony J. Blinken and Saudi foreign minister Prince Faisal bin Farhan Al Saud at the global coalition to defeat ISIS ministerial opening session,” 8 June 2023, https://www.state.gov/secretary-antony-j-blinken-at-the-global-coalition-to-defeat-isis-ministerial-opening-session

[271] See, for example, “Ian Moss fireside chat with Matthew Levit” (previously cited).

3. المعايير القانونية

3.1 المعايير القانونية المُنطبقة على سلطات الأمر الواقع

تُعد الأعمال الحربية بين قوات سوريا الديمقراطية والتحالف بقيادة الولايات المتحدة، من جانب، وتنظيم الدولة الإسلامية المسلَّح، من جانب آخر، نزاعًا مسلحًا غير دولي.[272]

ومن ثمَّ، ينطبق القانون الدولي الإنساني للنزاعات المسلحة غير الدولية على جميع أطراف النزاع. وهذا يشمل المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني العُرفي. ومن بين التزامات الأطراف بموجب القانون الدولي الإنساني، ضمان معاملة جميع الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرةً في الأعمال الحربية، بمن فيهم الأشخاص "العاجزون عن القتال بسبب المرض، أو الجرح، أو الاحتجاز، أو لأي سبب آخر" معاملةً إنسانيةً.[273] كما تشمل هذه الالتزامات حظر التعذيب والمعاملة المُهينة[274] والحرمان التعسفي من الحرية.[275]

وتُعد الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني جرائم حرب.[276]

وينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى جانب القانون الدولي الإنساني في سياق النزاعات. وهذان الفرعان من القانون الدولي يكمِّل كل منهما الآخر ويعزِّز ما يوفره من حماية.[277]

ومن بين أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، التي لا يمكن الانتقاص منها، الحق في الحياة،[278] وحظر التعذيب أو المعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة.[279] ويحظر قانون حقوق الإنسان أيضًا الحرمان التعسفي من الحرية، ويكفل لكل من تُوجه إليه تهمة جنائية أن يمْثل في جلسة استماع عادلة وعلنية.[280]

وأقرت سلطات الإدارة الذاتية، في ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا المُعتمد عام 2019، بانطباق القانون الدولي، وتعهَّدت بالالتزام بقانون حقوق الإنسان، وألغت عقوبة الإعدام.[281]

---

[272] لمزيد من الإيضاح، انظر: منظمة العفو الدولية، *سوريا: حرب الإبادة: خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقَّة بسوريا* (رقم الوثيقة: MDE 24/8367/2018)، ص 80. وللاطلاع على تقييم أحدث للنزاع يفيد بأنه ما زال يمثل نزاعًا مسلحًا غير دولي، انظر: RULAC, Geneva Academy, *Non-International Armed Conflicts in Syria*, https://www.rulac.org/browse/countries/united-states-of-america

وتدور نزاعات مسلحة غير دولية أخرى متعددة في سوريا، من بينها النزاع بين قوات سوريا الديمقراطية وحكومة سوريا، وبين قوات سوريا الديمقراطية وحكومة تركيا. إلا إن النزاع المسلح بين تنظيم الدولة الإسلامية وقوات سوريا الديمقراطية والتحالف بقيادة الولايات المتحدة أساسي لتحديد القوانين التي تنطبق على منظومة احتجاز الأشخاص المُتصوَّر أنهم ينتمون لتنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا.

[273] المادة 3 المشتركة.

[274] المادة 3 المشتركة.

[275] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 99.

[276] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 156.

[277] انظر محكمة العدل الدولية، رأي استشاري بشأن قانونية التهديد باستخدام الأسلحة النووية (مرجع سبق ذكره) الفقرة 25؛ ومحكمة العدل الدولية، رأي استشاري بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة (مرجع سبق ذكره) الفقرة 106. وفضلًا عن ذلك، أقرَّ مجلس حقوق الإنسان، في قراره رقم 9/9، بأن قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني متكاملان ويعزِّز كل منهما الآخر. انظر أيضًا، على سبيل المثال: لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اللجنة المعنية بالتمييز ضد المرأة)، التوصية العامة رقم 30 المتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2013، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CEDAW/C/GC/30، الفقرتان 19 و20.

[278] انظر، على سبيل المثال، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6.

[279] انظر، على سبيل المثال، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 7، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة (اتفاقية مناهضة التعذيب).

[280] انظر، على سبيل المثال، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9.

[281] ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا الصادر عام 2019، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

3.2 تطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على منظومة الاحتجاز

يحظر التطبيق المتكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على سلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا حرمان أي شخص من حريته "إلا لأسباب ينصُّ عليها القانون وطبقًا للإجراء المقرَّر فيه".[282]

ويجب على سلطات الإدارة الذاتية أن تبلغ أي شخص يُعتقل بسبب اعتقاله، وينبغي أن يُقدم أي شخص يُقبض عليه بتهمة جنائية على وجه السرعة إلى قاضٍ، ويكون من حقه أن يُحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يُفرج عنه.[283] وعلى المُكلَّفين بالمسؤولية أن يتيحوا لكل شخص حُرم من حريته فرصة الطعن في قانونية احتجازه.[284]

وينبغي أن تتولى مراجعة قانونية الاحتجاز هيئةٌ مستقلة عن السلطة التنفيذية،[285] وأن يكون من حق الأشخاص الذين حُرموا من حريتهم الاستعانة بمحامٍ.[286] ويجب على سلطات الإدارة الذاتية ضمان "المساواة والعدالة" بين الادعاء والدفاع، وهو ما يقتضي أن تُتاح للدفاع الفرصة لتفنيد جميع الوقائع والأدلة المقدَّمة من الادعاء.[287]

وتعارض منظمة العفو الدولية استخدام الأشكال الإدارية للاحتجاز. ففي غالبية الحالات يكون استخدام هذه الأشكال لأجل غير مُحدَّد،[288] وتُستخدَم للالتفاف على ضمانات المحاكمة العادلة في الإجراءات الجنائية.[289] كما إن من حق من تعرَّضوا لجرائم مؤثِّمة بموجب القانون الدولي وغيرهم من ضحايا هذه الجرائم نيل العدالة، بما في ذلك المحاسبة الجنائية التي تقتضي تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى ساحة العدالة في محاكمات عادلة.[290]

كما يحظر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الاختفاء القسري.[291] ويُعدُّ الاحتجاز إخفاءًا قسريًا إذا صاحبه إخفاء مصير الشخص أو مكانه، مما يضع هذا الشخص خارج إطار حماية القانون.[292]

وبشكل أوسع، يحظر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبقان التمييز ويقرّران التزامات محددة لضمان حقوق المرأة.[293] ومن بين هذه الحقوق، الحق في المساواة الموضوعية،[294] وعدم التعرُّض للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.[295] كما يكفل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان حمايةً خاصةً للأطفال المتأثرين بالنزاع المسلَّح،[296] ويقتضي قانون حقوق الإنسان أن "يُولى الاعتبار الأول للمصالح الفُضلى للطفل" في جميع الإجراءات المتعلقة

---

[282] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3).

[283] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 99؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3).

[284] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 99؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(4).

[285] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 99؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35 بشأن المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الحق في الحرية والأمن الشخصي)، 16 ديسمبر/كانون الأول 2014، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/35، القسم 5.

[286] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 99؛ UN Committee against Torture, *Report of the Committee against Torture on the Situation in Turkey*, UN Doc. A/48/44/Add.1, 15 November 1993, para 48; European Court of Human Rights, *Aksoy v. Turkey*, Judgment, 18 December 1996, Reports of Judgments and Decisions 1996-VI, para 83؛ مجموعة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، 1988، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/43/173، المبدأ 17.

[287] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32: الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة (المادة 14)، 23 أغسطس/آب 2007، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/32، الفقرة 26.

[288] ترى منظمة العفو الدولية أن الاحتجاز لأجل غير مُحدَّد يمثل انتهاكًا لحظر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية ، أو اللاإنسانية، أو المُهينة.

[289] See Report of the Special Rapporteur on Counterterrorism, 6 August 2008, A/63/223, para. 19.

[290] انظر، على سبيل المثال، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، اعتُمِدَت في 15 ديسمبر/كانون الأول 2005 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 60/147.

[291] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 98؛ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

[292] انظر المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

[293] يحظر القانون الدولي الإنساني التمييز المجحف في تطبيق القانون على أسسٍ من بينها الجنس. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 88. ويتضمن أيضًا عددًا من الالتزامات الإضافية لحماية المرأة من جانب أطراف أي نزاع. وتحظر طائفة من اتفاقيات حقوق الإنسان التمييز وتقتضي ممن يضطلعون بالمسؤولية العمل على ضمان حقوق المرأة. ومن بين هذه الاتفاقيات، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب.

[294] لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التعليق العام رقم 25 المتعلق بإجراءات خاصة مؤقتة لدعم تحقيق المساواة، 18 أغسطس/آب 2004، الفقرتان 8 و9.

[295] على سبيل المثال، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف الجنساني ضد المرأة، الصادرة تحديثًا للتوصية العامة رقم 19، 26 يوليو/تموز 2017، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CEDAW/C/GC/35؛ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2، 24 يناير/كانون الثاني 2008، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CAT/C/GC/2، الفقرة 18؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35، 16 ديسمبر/كانون الأول 2014، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/35، الفقرة 9.

[296] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 135؛ اتفاقية حقوق الطفل، المادة 37.

بالأطفال التي يتخذها المُكلفون بالمسؤولية.[297] ويكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان ومناهضة الاتجار في الأشخاص لمن تعرضوا للاتجار الحقَّ في الحماية، والمساعدة، ونيل العدالة وجبر الضرر.[298]

3.3 المعايير القانونية المُنطبقة على الدول التي تعمل مع سلطات الأمر الواقع

الدول الأطراف في النزاع المسلَّح مع تنظيم الدولة الإسلامية، بما فيها الولايات المتحدة وشركاؤها في التحالف، ملزمةٌ بالتقيُّد بالقانون الدولي الإنساني المنطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية، كما إنها مُلزمةٌ بالتقيُّد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان في أفعالها في شمال شرق سوريا حيثما كانت تمارس سيطرة فعلية على أفراد أو مناطق.[299]

وينبغي على الدول التي تعمل مع سلطات الإدارة الذاتية ألا تنتهك هي نفسها القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، وعليها أن تعمل بالعناية الواجبة على "ضمان احترام" القانون الدولي الإنساني.[300]
ومن بين التزامات الدول، التي تعمل مع سلطات الإدارة الذاتية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، الامتناع عن نقل أي شخص إلى وضع تتوفر أسباب موضوعية للاعتقاد بأنه سيتعرَّض فيه للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المُهينة، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حيث إن من شأن ذلك أن ينتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية.[301]

---

[297] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 3(1).

[298] انظر، على سبيل المثال، بروتوكول منع، وقمع، ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

[299] انظر، على سبيل المثال، لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2: تطبيق الدول الأطراف للمادة 2، 24 يناير/كانون الثاني 3008، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CAT/C/GC/2 الفقرة 16؛ UN Human Rights Committee (HRC), Concluding observations on the fourth periodic report of the United States of America, 23 April 2014, CCPR/C/USA/CO/4, para 4؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد، 26 مايو/أيار 2004، CCPR/C/21/Rev.1/Add.13، الفقرة 10.

[300] المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف. انظر القسم 10-2: "انتهاكات الولايات المتحدة وأعضاء آخرين في التحالف" للاطلاع على مزيد من المناقشة للموضوع.

[301] انظر، على سبيل المثال، اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 3؛ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 4، بشأن تنفيذ المادة 3 من الاتفاقية في سياق المادة 22، 4 سبتمبر/أيلول 2018، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CAT/C/GC/4، الفقرة 10؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 20، حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة، 26 مايو/أيار 2004، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/21/Rev.1/Add 13، الفقرة 12؛ والتعليق العام رقم 31، طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد، 28 يوليو/تموز 1994، وثيقة الأمم المتحدة رقم: HRI/GEN/1/ Rev.1، الفقرة 12؛ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 16(1). وأفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن المادة 3 المشتركة تُعتَبر إلى حد بعيد متضمنة لمبدأ عدم الإعادة. انظر: ICRC, A–Z of terms, undated, available at: https://casebook.icrc.org/a_to_z/glossary/non-refoulement

4. التعذيب المُمنهج في حجز قوات الأمن

> **"تعرَّضنا لكل أنواع التعذيب، بدءًا بالتضور جوعًا. أغلقوا مروحة طرد الهواء الفاسد، وهكذا عذَّبونا بأنفاسنا، عذَّبونا بقطع الماء... كانوا يبدأون ضربنا دونما سبب. لم يسمحوا لنا بالكلام".**
>
> رجل احتجز في منشأة الكامب الصيني[302]

> **"كانت في ظهري قرحة كبيرة مليئة بالصديد... اثنا عشر من بين 25 [رجلًا] في زنزانتي مُصابون بالسل. أحدهم يسعل بلغمًا أخضر... بعض الأشخاص ما عادوا قادرين على الكلام... تُوفي ستة أشخاص في زنزانتي".**
>
> رجل كان مُحتجزًا في منشأة احتجاز بانوراما[303]

في المراحل الأخيرة للمعركة مع تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا، في أوائل عام 2019، احتُجز آلاف من الرجال والصبية السوريين والعراقيين وغيرهم ممن ينتمون إلى جنسيات أجنبية أخرى لدى قوات سوريا الديمقراطية وأُودعوا في منشآت احتجاز تابعة لقوات الأمن.[304] ومع عدم القدرة على احتجاز هؤلاء الأشخاص في منشآت قائمة بالفعل، احتجزت قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها، بدعم وتعاون من التحالف بقيادة الولايات المتحدة، كثيرًا من الصبية الأكبر سنًا والرجال في سلسلة من منشآت الاحتجاز المؤقتة المرتجلة تتناثر في شتى أنحاء شمال شرق سوريا.

ومع مرور الوقت، جُمع أغلب هؤلاء الأشخاص في منشأتي احتجاز. أولاهما هي منشأة احتجاز الكامب الصيني التي تقع قرب مدينة الشدادي. وكانت تضم، بحلول أغسطس/آب 2023، حوالي 800 مُحتجز.[305] والثانية هي منشأة احتجاز بانوراما، التي أنشأها التحالف خصيصًا لغرض احتجاز الأشخاص في مدينة الحسكة، لتحلَّ محل سجنٍ مُرتجلٍ كان قائمًا في الموقع نفسه.

---

[302] مقابلة، عام 2023.

[303] مقابلة، عام 2023.

[304] France 24, "Thousands surrender as IS group nears defeat in Syria", 13 March 2019, https://www.france24.com/en/20190313-syria-thousands-surrender-islamic-state-group-nears-defeat-baghouz

[305] بيانات مُقدَّمة من قوات سوريا الديمقراطية، أغسطس/آب 2023، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

وشهد مجمع السجن، الذي كثيرًا ما يُشار إليه باسم الصناعة، هجومًا واسع النطاق لتنظيم الدولة الإسلامية في يناير/كانون الثاني 2022.[306] وكانت المباني التي تتألف منها هذه المنشأة تضم، حتى أغسطس/آب 2023، حوالي 4,000 مُحتجز.[307]

ويُمثِّل المُحتجزون في منشأتي الكامب الصيني وبانوراما حاليًا ما يقرب من 85 بالمئة من مجموع الأشخاص المُحتجزين لدى قوات الأمن.[308] ولم تُوجَّه إلى الغالبية العظمى من الأشخاص المُحتجزين في منشأتيّ الكامب الصيني وبانوراما أي تهمة ولم تُتح لهم الفرصة للطعن في قانونية احتجازهم.

وتضم منشآت الاحتجاز الباقية التابعة لقوات الأمن نحو 900 رجل، وامرأة، وطفل اعتُقلوا قبل هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، عند مغادرة مناطق يسيطر عليها التنظيم، مثلًا، وبعد ذلك في العمليات العسكرية الجارية. وهم مُحتجزون لدى قوات الأمن للاستجواب قبل إحالتهم للمحاكمة.

وكما يُبيِّن النقاش في القسم 4-1، فقد أخضعت قوات سوريا الديمقراطية المُحتجزين في منشأة الكامب الصيني للانتهاكات الجسدية والإذلال بشكل معتاد، وحرمتهم مما يكفي من الغذاء، والماء، والرعاية الصحية، والقدرة على الوفاء بحاجات أساسية أخرى. وأدت هذه الممارسات إلى وفاة آلاف أثناء احتجازهم.

ويركِّز القسم 4-2على منشأة بانوراما، حيث عانى المُحتجزون من مرض السلّ الرئوي على مدى عامين على الأقل. وكان هذا يؤدي، حتى أغسطس/آب 2023، إلى وفاة مُحتجز أو اثنين أسبوعيًا، حسبما أكدَّت قوات سوريا الديمقراطية.

وكما يتناول العرض في القسم 4-3، فقد أخضعت قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها رجالًا ونساءً وأطفالًا، في منشآت احتجاز أخرى تسيطر عليها، للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة بشكل ممنهج، ودأبت على استخدام التعذيب لانتزاع اعترافات بالإكراه. ومن بين أشكال التعذيب المعتادة، الضرب، والإرغام على البقاء في أوضاع مجهدة، والإغراق، والصعق بالصدمات الكهربائية، والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. ووثَّقت منظمة العفو الدولية 46 حالة إضافية تعرَّض فيها أشخاص مُحتجزون لدى قوات الأمن في هذه المنشآت للتعذيب أو غيره من أشكال المعاملة السيئة من خلال تضافر ظروف احتجاز لاإنسانية، واعتداءات جسدية، وتهديدات بالعنف. ومن بين هؤلاء الأشخاص 18 رجلًا، و15 امرأة، و13 شخصًا تعرَّضوا للتعذيب وهم أطفال[309] وكان بعضهم في أوائل سن المراهقة. ووقعت هذه الحوادث بين عامي 2015 و2023، وكان أغلبها بعد سقوط الباغوز في عام 2019.

وأخيرًا، يعرض القسم 4-4 بالتفصيل قيام التحالف بقيادة الولايات المتحدة بنقل الأشخاص الذين يعتقلهم خلال المداهمات العسكرية الجارية إلى هذه المنظومة التي يستشري فيها التعذيب ويستجوب مُحتجزين قبل وبعد تعرضهم للتعذيب أو غير ذلك من أشكال المعاملة السيئة على أيدي قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها.

وفيما يتعلق بالنتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية بشأن التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، فقد ذكرت سلطات الإدارة الذاتية في ردِّها الخطِّي أنها ستتخذ إجراءات حسب الأدلة على وقوع مثل هذه الانتهاكات، لكنها قالت "لم نتلق أي معلومات أو شكاوى بهذا الخصوص، وإذا حصلت بالفعل، فلا بد أنها كانت أفعالًا فردية".[310] وخلصت المنظمة، استنادًا إلى الحالات الموثَّقة في هذا التقرير، إلى أنه ينبغي التحقيق في أفعال قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها على أنها جرائم حرب تتمثَّل في التعذيب، والمعاملة القاسية، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والقتل في بعض الحالات.[311]

---

[306] لمزيد من التفاصيل، انظر لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، تقرير، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2022، A/HRC/51/45.

[307] بيانات مُقدَّمة من قوات سوريا الديمقراطية، أغسطس/آب 2023، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

[308] بيانات مُقدَّمة من قوات سوريا الديمقراطية، أغسطس/آب 2023، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

[309] ما زال أغلب الأشخاص في هذه المجموعة صبية، لكن بعضهم تجاوزوا الآن سن 18 عامًا.

[310] ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024، انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[311] لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل 10: "التحليل القانوني".

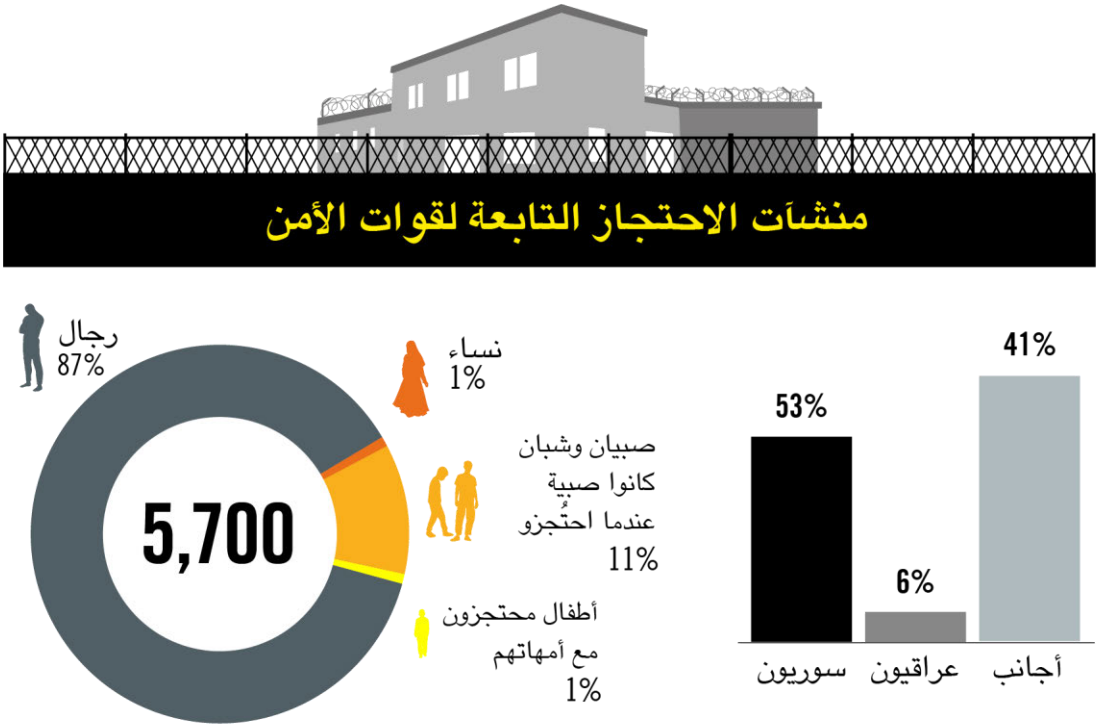

4.1 منشأة الكامب الصيني

تتألف منشأة الكامب الصيني من عدة مبانٍ في مجمع واحد، حوَّلتها قوات سوريا الديمقراطية إلى سجن مرتجل.[312] وأفاد مُحتجزون أُفرج عنهم بأن المنشأة كانت تضم في ذروة سعتها، قبل عام 2022، ما بين 3,000 و4,000 مُحتجز، من بينهم عدد صغير من الأطفال. وأفادت قوات سوريا الديمقراطية، في عام 2023، بأن المتبقين في المنشأة حوالي 800 مُحتجز.[313]

وأفاد مُحتجزون سابقون بأن منشأة الكامب الصيني كانت تحوي بين عامي 2019 و2022 مُحتجزين سوريين، وعراقيين، وأجانب من جنسيات أخرى. وذكر ثلاثة من الأشخاص الذين سبق احتجازهم أنه في مارس/آذار 2022 تقريبًا، نُقل أغلب الأجانب، إن لم يكن كلُّهم، من منشأة الكامب الصيني.[314] ومن ذلك الحين صارت الأغلبية الساحقة من المُحتجزين هناك سوريين. وكما يلاحظ القسم 8-2 أدناه، يُحتمل أن يكون عدد كبير من الأشخاص المُحتجزين في منشأة الكامب الصيني قد اعتُقلوا خطأً لأسباب من بينها بلاغات زائفة، وقد لا تكون لهم أي صلات فعلية بتنظيم الدولة الإسلامية.[315] وقدَّم التحالف بقيادة الولايات المتحدة، على النحو الذي عُرض في الفصل 2، دعمًا لمنشأة الكامب الصيني بالتحديد يشمل تجديد البنية الأساسية، مثل توفير "حماية لمحيط المجمع" وتدريب للعاملين في المنشأة على "استخدام رذاذ الفلفل، ودروع مكافحة الشغب، والهراوات" لإجادة "إخماد أعمال الشغب وضمان الاحتجاز الآمن للمُحتجزين من تنظيم الدولة الإسلامية" في عام 2021.[316]

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثمانية رجال كانوا مُحتجزين من قبل في منشأة الكامب الصيني. وأُجريت كل مقابلة على حدة. وكانت إفاداتهم متوافقة ويؤيد بعضها بعضًا في الكشف عن وحشية مُمنهجة لا تعرف الكلل في المنشأة. فقد أُخضع المُحتجزون بشكل معتاد للانتهاكات الجسدية، والإذلال، والحرمان من حاجاتهم الأساسية، مثل الغذاء، والماء، والرعاية الطبية.

---

[312] من بين هذه المباني، وفقًا لما ذكره مُحتجز احتُجِز في عدة مبان مختلفة على مدى ثلاث سنوات، "السبعات"، و"الثمانيات"، و"الحفرة"، و"المطعم"، و"المبنى الخاص". مقابلة، 2023.

[313] بيانات مُقدَّمة من قوات سوريا الديمقراطية، أغسطس/آب 2023، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

[314] مقابلات، عام 2023.

[315] لمزيد من التفاصيل، انظر القسم 8-2: "استخدام مزاعم الانتماء لتنظيم الدولة الإسلامية كأداة"

[316] لمزيد من التفاصيل عن دور التحالف بقيادة الولايات المتحدة في تجديد منشأة احتجاز الكامب الصيني، انظر: Lead Inspector General, *Quarterly Report*, July – September 2022 (previously cited), p. 56. For details on the trainings of staff at Sini, see Lead Inspector General, *Quarterly Report to the US Congress*, April – June 2021 (previously cited), p. 72; and Lead Inspector General, Quarterly Report to the US Congress, October – December 2021 (previously cited), p. 76.

وأدت هذه الممارسات، حسبما أفاد أفراد سبق احتجازهم في المنشأة، إلى وفاة المئات من الأشخاص الذين دُفنوا في قبر جماعي في أرض المنشأة.[317]

وحُذفت تفاصيل محدَّدة من هذا القسم، مثل المواقع والتواريخ المحدَّدة، للحفاظ على سرية هويات الشهود. واحتُجز الأشخاص المُفرج عنهم، الذين أُجريت معهم المقابلات، في منشأة الكامب الصيني من عام 2019 إلى عام 2023. وتُبيّن أحدث الإفادات أن جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات كانت لا تزال مستمرة في منشأة الكامب الصيني حتى ربيع عام 2023. ونظرًا لنطاق الانتهاكات التي وثقتها منظمة العفو الدولية وخطورتها، ينبغي إجراء تحقيقات عاجلة للمزيد من التحقُّق من هذه النتائج.

التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة

أبلغ سبعة مُحتجزين سابقين احتُجزوا في منشأة الكامب الصيني منظمة العفو الدولية أن الحراس كانوا يُخضعون المُحتجزين هناك للتعذيب الجسدي بشكل منتظم. وبدأ التعذيب، حسبما ذكر عباس، في فناء منشأة احتجاز بانوراما ، قبيل نقله إلى منشأة الكامب الصيني، حيث قال:

> **جمعونا في الفناء، وانهالوا علينا ضربًا. كانوا يكسرون عظامنا. كانوا يضربوننا بالكابلات، والاحجار، والأنابيب الحديدية. وسمعنا أصوات الجنود. يقول أحدهم، 'ياه، انظر هذا مات'... كانوا يقولون، يجب ألا نترك أحدهم سليمًا... سمعتُ الجنود يتكلمون مع آخرين، قائلين، 'يا للهول، مات كثيرون. ضعوا عصابات أعينهم وضعوهم في الشاحنات'.**[318]

وقال ثلاثة من المُحتجزين السابقين الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إنهم تعرَّضوا للتعذيب عقب وصولهم إلى منشأة الكامب الصيني في "حفلة ترحيب". وقال كل منهم إنهم جُرّدوا أولًا من ملابسهم. وقال عمر: "كانوا يضربوننا بأنابيب، وكابلات، وعصًي، وأشياء مختلفة... كانوا يضربوننا بوحشية. بعض الناس كُسرت أيديهم وجُرحت أرجلهم وآذانهم، وكُسرت أفواههم وأسنانهم، كان الدم في كل مكان".[319] ووصف عباس وصوله قائلًا: "عند دخولنا إلى الكامب الصيني، 'رحبوا' بنا... باستخدام الأحجار، والأنابيب، والكابلات، والسلاسل الحديدية، كل ما وجدوه أيًا كان... ودخل مدير السجن وقال... 'لدي السلطة الكاملة لقتلكم جميعًا'".[320]

وقال مُحتجزون سابقون إنهم تعرَّضوا خلال وجودهم في الكامب الصيني للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، حيث اتخذ التعذيب، أساسًا، شكل الضرب بأدوات مختلفة، لكنه شمل أيضًا الجَلد بالكابلات الكهربائية، والتعليق من المعصمين فيما يُعرَف بوضع *الشبح* المؤلم، والعنف الجنسي، والصدمات الكهربائية. وقال مُحتجزون إنهم تعرَّضوا للتعذيب في زنازينهم، وفي الممرات خارج زنازينهم، وفي غرف أخرى في المباني داخل مجمع السجن. وقال يوسف إنَّ أصعب ما في الأمر بالنسبة له هو أن التعذيب لم يكن من الممكن توقُّعه، وأضاف:

> **لم يكن هناك يوم محدد أو ساعة محددة، أو طريقة واحدة للتعذيب... كان عشوائيًا للغاية... قد يمارسونه أحيانًا في الفناء، وأحيانًا ونحن خارجين من الغرفة... وكان الأسوأ عندما أتوا إلى داخل الزنزانة. كنا جميعًا في الركن نواجه الحائط. [كانوا] يحملون أنابيب بلاستيكية، وكابلات، وأنابيب حديدية، وانهالوا علينا ضربًا على كل أجزاء جسمنا - على الكتفين، والرأس، والظهر. لم يسلم أي جزء من الجسم من الضرب... كان من الممكن سماع صراخنا حتى نهاية الصحراء حولنا...**
>
> **وكل 15 يومًا، كانوا يأخذوننا إلى الخارج في الفناء، جميعنا عراة... ويأخذ [الحارس] عصا المكنسة ويضع عليها صابون ويضعها في أجسادنا. كانوا يغتصبون الناس بتلك العصا. وكانوا يضربوننا في الوقت نفسه، ويعيدوننا إلى الغرفة... وفي إحدى المرات أخذوني [إلى خارج الزنزانة] مع شخص آخر. وقيَّدوا يدينا معًا، وجلبوا كابلًا كهربائيًا من مولد الكهرباء، وظلوا يعذبوننا بالكهرباء... أعتقد أنَّ الشخص الذي كان بجواري مات. فقد كفَّ عن الحركة والصراخ. حتى أنا، كدتُ أموت. وصلتُ إلى مرحلة لم أعدْ أستطيعُ فيها الصراخ.**[321]

وقال عمر يصف تجربته: "في كل مرة [بعد أن أتعرَّض للتعذيب] لم أكن أستطيع المشي للعودة إلى غرفتي. كنا دائمًا نُصاب بجروح، في كل أجسادنا... كان هناك أناس ينزفون".[322]

---

[317] تستخدم منظمة العفو الدولية في التقرير الحالي مصطلح "قبر جماعي" تماشيًا مع التعريف الذي حدده المقرر الخاص المعني بالإعدام التعسفي أو خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة في عام 2020: "القبر الجماعي هو موقع دفن حيث 'تستدعي الظروف المحيطة بالوفاة، وطريقة التخلص من الجثة، أو أيهما، التحقيق فيما يتعلق بقانونيتها'". ولمزيد من التفاصيل، انظر تقرير المقرر الخاص: *Mass Graves, Highlighting the Multitude of Sites of Mass Killings and Unlawful Deaths across History and the World*, 12 October 2020, UN Doc. A/75/384, para. 12.

[318] مقابلة، عام 2023.

[319] مقابلة، عام 2023.

[320] مقابلة، عام 2023.

[321] مقابلة، عام 2023.

[322] مقابلة، عام 2023.

وذكر ثلاثة مُحتجزين سابقين أنَّ الأجانب كانوا يُستهدفون للتعذيب بصورة خاصة في منشأة الكامب الصيني.[323] وقال عباس موضحًا، "كان المهاجرون [الأجانب] يُستهدفون بالمعاملة السيئة. تعرَّض المهاجرون لكثير من التعذيب... كلما رآهم الجنود ضربوهم".[324]

الحرمان من الغذاء والماء

أبلغ جميع المُحتجزين السابقين منظمة العفو الدولية أنهم كانوا يُحرمون من الغذاء الكافي في منشأة الكامب الصيني. وقدَّموا روايات عن الإغماء وعدم القدرة على المشي أو الوقوف من فرط الجوع. وقال عمر يصف الوضع:

> **في البداية كانوا يعطوننا وجبة واحدة في اليوم. أتعرف كوب الماء، النوع الصغير؟ كانوا يعطوننا الطعام لشخصين في ذلك الكوب... كان الناس يفقدون من وزنهم يوميًا، كان من الممكن أن تراه يحدث. بدأتُ ووزني 110 كيلوغرامات، وعندما غادرتُ كان وزني نحو 65 كيلوغرامًا... كانت نوعية [الطعام] رديئة للغاية... في مرة رأينا أثر حذاء الحارس في البرغل.**[325]

وقال عباس للمنظمة: "كنا جوعى لدرجة أننا لم تكن لدينا الطاقة للسير إلى المرحاض. وباتت ملابسنا ستارًا، ستار معلق على أجسامنا."[326] وأطلع محمد المنظمة على ما مرَّ به قائلًا: "كانوا يقدّمون صحنًا من المعكرونة مرة واحدة في اليوم. ويحضرون وعاءً كبيرًا من البلاستيك، ويحصل كل مُحتجز على كوب واحد من ذلك الماء، وربما عود أو عودين من المعكرونة للشخص... كنا نفقد كثيرًا من وزننا بسرعة كبيرة. وأضحيت مثل الهيكل العظمي. كنتُ كعصا تقف على الأرض".[327]

وذكر مُحتجزون أيضًا أنهم كانوا يُحرمون من مياه الشرب الكافية. وروى عمر تجربته قائلًا: "كانوا يعطوننا الماء ساعة في اليوم، عند الظهر، ويقطعون الماء لليوم التالي. كان هذا في أول عامين. إذا استطعت الحصول على حاوية [للماء] تأخذ الماء قطرة قطرة في فمك حتى تستطيع الحفاظ على حياتك".[328] وقال يوسف بالمثل، "كان علينا توخي الحرص الشديد، لأننا أحيانًا لا نحصل [على الماء] ليومين أو ثلاثة... خصوصًا في الصيف، بدأ الناس يصيحون ويصرخون لأننا كنا في شدة الظمأ. ذهب شخص في غرفتي ليشرب البول من المرحاض".[329]

الاكتظاظ الشديد والافتقار للتهوية ودرجات الحرارة البالغة الارتفاع

قال جميع المُحتجزين السابقين إنهم تعرَّضوا لظروف قاسية ولاإنسانية في زنازينهم، مثل الاكتظاظ الشديد، والافتقار إلى التهوية، ودرجات حرارة بالغة الارتفاع. وروى يوسف ما تعرَّض له قائلًا:

> **كنا 37 شخصًا في... غرفة [مساحتها] 5×3 متر... عندما احتجنا إلى النوم، قسنا الأرض... كنا نحصل على مساحة يد وأربع أصابع. لكن هذا لشخصين وليس لواحد. في الليل كنا أنا وشريكي ننام على جنبينا، وأضع رأسي على قدميه ويضع رأسه على قدميّ... وبعد فترة، قررنا أن يقف شخص وينام الآخر حتى نتمكن من الحصول على الأقل على بضع ساعات من النوم. وإذا اضطررت لاستعمال المرحاض في الليل فعليك أن تمشي فوق الناس.**[330]

وقال جميع المُحتجزين السابقين إنه لم تكن هناك أي وسيلة للتهوية سوى مراوح لطرد الهواء الفاسد، ولم تكن هناك أي وسيلة أخرى للتحكم في درجة الحرارة في الزنزانة. وقال عمر موضحًا، "كانوا يستعملون مراوح طرد الهواء الفاسد، لكن هذا لم يكن كافيًا. كانت الرطوبة عالية للغاية، حتى في الصيف في منطقة جافة، بسبب تنفسنا. سبَّب هذا مشكلة كبيرة لنا. كانت الجدران مبللة تمامًا... مات كثيرون اختناقًا".[331] وقال كرم، "يذهب 'رئيس' الغرفة إلى الحارس ويطلب منه تشغيل مروحة طرد الهواء الفاسد حتى نستطيع التنفس فحسب... كان الأمر يتوقف على مزاجهم. يُوقفون المروحة عندما يكونون غاضبين... وإذا أوقفوها يكون الجو شديد الحرارة والرطوبة".[332]

ووصف نجيب الظروف في زنزانته قائلًا:

---

[323] مقابلات، عام 2023.
[324] مقابلة، عام 2023.
[325] مقابلة، عام 2023.
[326] مقابلة، عام 2023.
[327] مقابلة، عام 2023.
[328] مقابلة، عام 2023.
[329] مقابلة، عام 2023.
[330] مقابلة، عام 2023.
[331] مقابلة، عام 2023.
[332] مقابلة، عام 2023.

جئنا في الشتاء، ولم تكن هناك تدفئة على الإطلاق... كان الجو شديد البرودة، لكن الاكتظاظ كان شديدًا... كانت أجسادنا تتلامس، وكان لدينا بطانية واحدة لشخصين أو ثلاثة... كانت قذرة، وكنا قذرين، وكانت رائحتها فظيعة. كانوا يفتحون الباب عادة لمدة دقيقتين في الصباح ودقيقتين عند الغداء، وهكذا كنا نحصل على بعض الهواء... كان الجو رطبًا للغاية في الزنزانة. أحيانًا يشعر شخص بالاختناق فنتوسل [إلى الحارس] أن يُخرجه ليلتقط أنفاسه في الخارج.[333]

وذكر اثنان من المُحتجزين أنهما لم يُزوَّدا بحشيات وأُرغما على النوم على الأرض الأسمنتية، مما أدى إلى زيادة الشعور بدرجات الحرارة الباردة في الشتاء.[334] وقال أغلب المُحتجزين إنهم احتُجزوا في زنازين بلا نوافذ أو إضاءة طبيعية. وقال كرم "في الكامب الصيني لا يوجد ليل ونهار... تفقد أي إحساس بالوقت في الكامب الصيني".[335]

رجال محتجزون في منشأة احتجاز تابعة لقوات الأمن. تعرض الرجال في هذه المنشآت للإيذاء الجسدي بشكل روتيني وحرموا من الطعام والماء والرعاية الطبية وغيرها من الاحتياجات الأساسية.
تصميم Colin Foo © Amnesty International

سُبل استخدام مرافق الاستحمام والمراحيض

أفاد عدة مُحتجزين بأنهم لم يكن بمقدورهم الاغتسال أو الاستحمام في منشأة الكامب الصيني. وقال كرم موضحًا عواقب ذلك: "كان بالإمكان رؤية القمل على أجسادنا. إنه أمر لا يمكن تخيله".[336]

وقال بعض المُحتجزين السابقين إنهم لم تُتح لهم الفرصة الكافية لاستعمال المراحيض، وهو أمر كان الحراس يستخدمونه كوسيلة لإذلالهم. وقال نجيب يصف الوضع: "كانوا لا يسمحون لنا بالذهاب إلى المرحاض إلا مرتين في اليوم... كان المعتاد أن يقولوا لنا سنعد حتى 10 أو 15 وعليكم الذهاب إلى المرحاض والعودة إلى الغرفة في ذلك الوقت. وبالطبع لم نكن نستطيع ذلك".[337] وذكر

[333] مقابلة، عام 2023.
[334] مقابلات، عام 2023.
[335] مقابلة، عام 2023.
[336] مقابلة، عام 2023.
[337] مقابلة، عام 2023.

يوسف أنَّ زنزانته لم يكن بها سوى مرحاض واحد وكان مُحتجزًا بها 80 شخصًا، ولذلك كان على "رئيس" الزنزانة أن يضع جدولًا لاستعمال المرحاض. وقال "نحن نأكل جميعًا في وقت واحد، ولذلك نحتاج جميعًا لاستعمال [المرحاض] في نفس الوقت... كثير من الناس كانوا يتبرزون على أنفسهم لأنهم لا يستطيعون الانتظار".[338] وأشار يوسف كذلك إلى أنهم لم يكونوا يستطيعون في كثير من الأحيان غسل المرحاض في زنزانتهم بالماء الدافق أو تنظيفه بسبب نقص المياه.[339]

العِلل والأمراض

كان من شأن ما سبق عرضه من ظروف لاإنسانية وحرمان من الغذاء والماء، حسبما أفاد مُحتجزون سابقون أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، أن يؤدي إلى تفشي أمراض ومشاكل صحية في منشأة الكامب الصيني، من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، أمراض جلدية مثل الجرب؛ وأمراض تنفسية مثل التهاب الشعب الهوائية، والالتهاب الرئوي، والربو؛ ومشاكل في الكلى. كما أدت الظروف غير الإنسانية إلى زيادة حدة الحالات المُزمنة التي يعاني منها المُحتجزون. وأفاد جميع المُحتجزين السابقين بعدم كفاية سبل الحصول على الرعاية الصحية، وعدم وجود عيادة أو فريق للرعاية الصحية في منشأة الكامب الصيني، وأن المُحتجزين لم يُنقلوا قط إلى خارج المنشأة لتلقي الرعاية الطبية في حالات الطوارئ.[340] وقال أحد المُحتجزين السابقين إنه يبدو أن أي شكل للرعاية الطبية كان "ممنوعًا". وقال آخران إنَّ العلاج الطبي كان مقصورًا على المسكنات التي نادرًا ما كانت مُتاحة.[341]

وذكر مُحتجزون سابقون أنه من بين كل الأمراض الموجودة في منشأة الكامب الصيني، كان السلُّ الرئوي أكثرها انتشارًا. وقال كرم "90 بالمئة من الأشخاص في ذلك السجن مصابون بالسلّ... كنت أنا وشخص آخر فقط الوحيديْن في زنزانتي اللذين لم يُصابا به، لكن جميع الآخرين في الزنزانة كانوا مصابين به. كان جميع زملائي في الزنزانة يسعلون دمًا".[342]

وأفاد اثنان من المُحتجزين السابقين بتفشي حالة طبية في منشأة الكامب الصيني وصفها أحد المُحتجزين "بالأزرق".[343] وكان المُحتجزان السابقان اللذان ناقشا هذه الحالة مُحتجزيْن في المنشأة لعدة سنوات. وقال الاثنان إنهما شاهدا المصابين بهذه الحالة وهي تبدأ معهم بتحول أصابع أقدامهم إلى اللون الأزرق الذي ينتشر بعد ذلك إلى القدمين والساقين.[344] وذكر عمر، وهو أحد المُحتجزيْن السابقيْن أنَّ الحالة تتقدم عادةً على مدى فترة تمتد من 10 أيام إلى أسبوعين.[345] وقال يوسف، وهو المُحتجز السابق الآخر الذي وصف تفشي هذه الحالة:

> **كان اللون مثل ذلك الذي يظهر في ذراعك عندما تربطها بعصابة... عندما تحولت أصابع أقدامهم إلى اللون الأزرق ارتفعت درجة حرارتهم، وعندما وصل إلى القدمين ما عادوا يستطيعون المشي... في اليوم الثاني، بدأوا يشعرون بألم شديد، ثم امتد اللون صاعدًا إلى البطن... عندما وصل إلى البطن فقدوا الوعي... وأصيب أغلبهم بالإسهال... قبل وفاتهم بيومين، بدأوا يتحدثون عن أشياء غريبة لا يعرفون ما هي، ثم ماتوا.**[346]

وقال يوسف إنه عندما كان المُحتجزون في زنزانته المصابون بهذه الحالة يُمنحون طعامًا كافيًا، كانوا يتحسنون خلال شهر.[347] وقال خبير طبي استشارته منظمة العفو الدولية إنَّ من المرجح أنَّ الحالة نتيجة نقص حاد في فيتامين بي 12 بسبب سوء التغذية. وقال الخبير إن هذا يمكن أن يكون له تأثيرات واسعة النطاق داخل الجسم من بينها تجلط الدم في الأعصاب الطرفية، والمخ، والقلب، والمعدة.[348]

قواعد منشأة الكامب الصيني

أبلغ مُحتجزون سابقون منظمة العفو الدولية بأنهم أُرغموا على اتباع قواعد معينة في منشأة الكامب الصيني وأخبرهم العاملون في السجن أن مخالفة هذه القواعد من شأنها أن تؤدي إلى عواقب وخيمة، بما في ذلك الموت.

---

[338] مقابلة، عام 2023.

[339] مقابلة، عام 2023.

[340] مقابلات، عام 2023.

[341] مقابلات، عام 2023.

[342] مقابلة، عام 2023.

[343] مقابلات، عام 2023.

[344] مقابلة، عام 2023.

[345] مقابلة، عام 2023.

[346] مقابلة، عام 2023.

[347] مقابلة، عام 2023.

[348] خبير طبي، رسالة بالبريد الإلكتروني إلى منظمة العفو الدولية، 24 يناير/كانون الثاني 2024، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

وقال عدة مُحتجزين إنه لم يكن مسموحًا لهم بالتحدث إلى زملائهم في الزنزانة، وإن التحدث في مجموعات صغيرة محظور. ولم يكن مسموحًا بالتحدث إلى الحراس إلا لرئيس الزنزانة. وكانت هذه القاعدة تُفرض من خلال مراقبة الحراس للزنزانة بكاميرات أمنية. وقال كرم موضحًا:

كان ممنوعًا التحدث إلى أحد.... الكاميرات يمكن أن ترى أننا نتحدث... إذا احتجت إلى الحديث إلى شخص بجواري، لا أنظر إلى عينيه وإنما أنظر في اتجاه آخر. إذا رأونا في مواجهة شخص آخر ونتحدث، تحدث مشاكل... كان الهدوء مخيّمًا على المكان. لم نكن نسمع سوى أصوات التعذيب وصراخ الناس في الليل... حتى عندما أفرج عني، شعرت بلساني ثقيلًا للغاية بسبب عدم الكلام. وعندما بدأت أتحدث مع الأشخاص الآخرين، كنت أتكلم بهدوء شديد. احتجت إلى وقت للرجوع إلى حالتي الطبيعية.[349]

وقال مُحتجزون إنه كان محظورًا عليهم النظر في اتجاه الحراس، وخصوصًا النظر إليهم في عيونهم. وفي إطار تلك القاعدة، كان المُحتجزون مُضطرين إلى النظر إلى الأرض عند نقلهم من مكان إلى آخر. وقال نجيب شارحًا "عندما نذهب إلى المرحاض، علينا ألا ننظر في أعين الحراس. كنَّا نُبقي رؤوسنا ناظرة نحو الأرض".[350]

وقال عدة مُحتجزين إنه كان عليهم، ما إن يقترب أحد الحراس من الزنزانة، أن يتحركوا بسرعة إلى مؤخرة الزنزانة ويواجهوا الحائط. وقال يوسف شارحًا: "إذا سمعت أي صوت، عليك أن تترك ما في يديك وتواجه الحائط... حتى في منتصف الليل، تنهض وتواجه الحائط. إذا كنت تأكل وسمعت شيئًا، تجري وتواجه الحائط. علينا أن نكون جميعًا بعضنا فوق بعض في مواجهة الركن... جميع القواعد كانت مُصمَّمة لإذلالنا.[351]

حالات الوفاة أثناء الاحتجاز والقبر الجماعي

قال مُحتجزون، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، إن الظروف غير الإنسانية في منشأة الكامب الصيني أدت، بالتضافر مع الانتهاكات الجسدية، إلى وفاة مئات الأشخاص على الأقل، إن لم يكن أكثر. وروى مُحتجزون سابقون وقائع شاهدوا فيها أصدقاءهم وزملاء آخرين في الزنزانة يموتون أمامهم، أحيانًا بأعداد كبيرة. فعلى سبيل المثال، وصف عباس حادثًا وقع في عام 2020:

عندما يقطعون الكهرباء، تتوقف مروحة طرد الهواء الفاسد فلا نستطيع التنفس... لذلك اختنق كثيرون لأنهم قطعوا الكهرباء في الصيف. أذكر مرة وقعت فيها مذبحة في زنزانتي. سبعة عشر شخصًا توفوا في يوم واحد، وبدأ بعض الناس ينزفون من آذانهم وأعينهم.[352] قطعوا الكهرباء أربع ساعات. كان لدينا 82 سجينًا [في زنزانتي]، وتوفي 17 منهم... وفي غرفة أخرى، توفي مزيد من الأشخاص في اليوم نفسه.[353]

وذكر عمر لمنظمة العفو الدولية أنه شاهد وفاة ما لا يقل عن 100 شخص خلال السنوات الأربع التي قضاها في منشأة الكامب الصيني.[354] وقال، "في غرفتي، توفي اثنان في نفس اللحظة... كثير من الأشياء كانت تودي بالناس إلى الموت: الافتقار إلى الغذاء، التعذيب، البرد، الافتقار إلى الهواء". وقال يوسف إنه شاهد وفاة ما لا يقل عن 15 رجلًا.[355]

وذكر ثلاثة مُحتجزين أن الحراس رفضوا في بعض الأحيان أخذ الجثث من الزنزانة وقالوا للمُحتجزين أن ينتظروا إلى الصباح، أو إلى أن يتجمع عدد أكبر من الجثث لأخذها. ووصف يوسف ذلك قائلًا: "عندما بدأ الناس يموتون بأعداد كبيرة... كان الحارس يقول، 'لا تقولوا] إذا مات شخص واحد، قولوا إذا مات شخصان أو ثلاثة'. كانوا ينتظرون إلى أن يكون هناك ثلاثة أشخاص فيأخذونهم".[356] وقال نجيب، "عندما كان الناس يموتون في النهار، كان الحراس يرون ذلك، في بعض الأحيان، من خلال الكاميرات [الأمنية]. لكن إذا مات أحد في الليل، كنا نطرق الباب فيقولون، احتفظوا بالجثة إلى الصباح".[357]

وحسبما أفاد ثلاثة مُحتجزين سابقين، كانت جثث المُحتجزين تُدفن في قبر جماعي داخل مجمع منشأة الكامب الصيني. وقال اثنان من الثلاثة إنَّ من أخبرهم بذلك هم *السخرة*،[358] وهم مجموعة من المُحتجزين يعملون عن قرب مع العاملين في السجن،

---

[349] مقابلة، عام 2023.

[350] مقابلة، عام 2023.

[351] مقابلة، عام 2023.

[352] استشارت منظمة العفو الدولية خبيرًا طبيًا بشأن هذه الجزئية في الإفادة. وقال الخبير الطبي إنَّه نظرًا لدرجات الحرارة العالية في الصيف، قد يؤدي إقفال نظام التبريد في الزنزانة إلى ارتفاع شديد لحرارة الجسم، أو ضربة حر قد تودي بالحياة. وقال إن هذه الحالة يمكن أن يضاعفها التخثر المنتشر في الأوعية الدموية، وهو اضطراب تجلط الدم الذي يمكن أن يظهر في صورة كدمات تلقائية على الجلد في شكل نقطة صغيرة أو أوسع من ذلك، وكذلك النزف في بياض العينين ومن الأذنين. رسالة بالبريد الإلكتروني إلى منظمة العفو الدولية، 24 يناير/كانون الثاني 2024، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

[353] مقابلة، عام 2023.

[354] مقابلة، عام 2023.

[355] مقابلة، عام 2023.

[356] مقابلة، عام 2023.

[357] مقابلة، عام 2023.

[358] استُخدم تعبير "السُخرة" هنا بمعنى "العمل القسري".

ولذلك يتلقون معاملة تفضيلية ويكلَّفون بمهمات متخصصة، من بينها وضع الجثث في القبر. وقال عباس إنه في أحد الأوقات خلال احتجازه، ناقش الحراس موضوع القبر الجماعي مع المُحتجزين في زنزانته:

في مرة، جاء [الحراس] وقالوا، 'يا للهول، جاءت الكلاب وأخرجت الجثث من الحفرة'... كانوا دائمًا يقولون لنا، الموت أمر عادي، ولدينا السلطة لقتلكم جميعًا. وهكذا كان لديهم خندق بجوار السجن، وكانوا يدفنون الناس هناك... كانت رائحة الجثث تصلنا داخل السجن.[359]

صور للأقمار الصناعية التقطت في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2020، وتظهر منشأة سجن الكامب الصيني على أطراف مدينة الشدادي في سوريا. ومن المحتمل أن تكون إحدى المناطق التي دفنت فيها جثث المحتجزين على الطرف الشمالي من المنشأة. وقد لوحظت لأول مرة آثار نكش التربة في هذه المنطقة في صور الأقمار الصناعية التي التقطت في سبتمبر/أيلول 2019 (غير موضحة هنا). وسألت منظمة العفو الدولية سلطات الحكم الذاتي إن كانت هذه المنطقة موقع قبر جماعي للمحتجزين، ولكنها لم تتلق أي رد منها حتى وقت نشر هذا التقرير.

وذكر عباس لمنظمة العفو الدولية أنه وسوريين آخرين في زنزانته كانوا يكَلَّفون في بعض الأحيان بإعداد جثث المُحتجزين للدفن. وأفاد بأن الإجراء المعتاد كان هو لفّ الجثة في لفائف من البلاستيك الشفاف ثم وضعها في كيس من البلاستيك لحفظ الجثث مزوَّد بسحَّاب، ومعها قنينة ماء تحوي اسم المُحتجز. وقال موضحًا، "أخذونا إلى الخارج للفّ الجثة في بلاستيك شفاف ووضع قنينة الماء في الكيس". وأضاف، "في يوم واحد، لففت 25 جثة في 'الهنجر' [قسم من السجن]". وقال عمر إنَّ زملاءه في الزنزانة كانوا يُكلَّفون أحيانًا بوضع الجثث في الأكياس المخصّصة لذلك. وقال، "في البداية، كانوا عادة ما يحضرون جرَّارهم. كانت له مقطورة مليئة بالقمامة، وكنا نلقي الجثة في تلك المقطورة".[360]

[359] مقابلة، عام 2023.

[360] مقابلة، عام 2023.

تظهر صور الأقمار الصناعية التي التقطت منذ 5 يناير/كانون الثاني 2019 آثار النكش والحفر في التربة التي نشأت ثم غطيت على مر الزمن في شمال شرق سجن الكامب الصيني. وفي عام 2022، تمت توسعة محيط السجن ليشمل هذه المنطقة. ويوحي موقع السجن وسماته المختلفة بأن هذه المنطقة كانت على الأرجح موقعًا دفنت فيه جثث المحتجزين الذين لقوا حتفهم. ومن غير الواضح ما إذا كانت المنطقة لا تزال تستخدم عام 2023، ولكن المحيط الجديد لمجمع السجن قد أنشئ ليضم هذه المنطقة.

زيارات التحالف بقيادة الولايات المتحدة

قال عباس لمنظمة العفو الدولية أنه رأى وفودًا أجنبية مرتين، خلال السنتين اللتين قضاهما في منشأة الكامب الصيني. وقال إنَّ الوفد الأول الذي زار المنشأة في يونيو/حزيران 2021 كان يتألف من "أجانب" يرتدون ملابس مدنية. وأضاف أنَّ الوفد الثاني الذي جاء إلى المنشأة في ديسمبر/كانون الأول 2021، كان يتألف من جنود أمريكيين جاؤوا لأخذ البيانات البيومترية للمُحتجزين وتفقُّد أحوال السجن. وقال عباس:

نحن نعرف الأمريكيين، فهم يأتون بأسلحتهم وكلابهم... تفقَّدوا السجن، وفتّشونا، وفتّشوا كل غرفنا... بعض المُحتجزين من "المهاجرين" كان لديهم استجواب من أجهزة استخبارات دولهم... كان هناك أكثر من 25 شخصًا [أجنبيًا] جالسين في الفناء، وكنا خارجين إلى الفناء.

إنه الفناء نفسه الذي عُذِّبنا فيه. كان بوسعهم رؤية الدماء على الجدار. وكان بإمكانهم رؤية الأشخاص الذين جُرحوا من التعذيب. ورأوا أعيننا المتورمة. وكان جنود قوات سوريا الديمقراطية يقولون لنا في العادة، إذا سألكم أحد ماذا حدث لكم، قولوا إنكم وقعتم في الحمام.[361]

وقال كرم إنَّ زنزانته زارها أشخاص يعتقد أنهم وفد أجنبي في مارس/آذار 2023. "فتحوا الباب. نظروا إلينا، ولم يتحدَّثوا معنا. كانوا رجالًا. لم يبدُ عليهم أنهم عرب. وقال الحراس، إذا جاء أحد وتحدَّث معكم، قولوا فحسب إنكم على ما يرام. إنكم بخير".[362]

الآثار الصحية بعد الإفراج

قال عدَّة مُحتجزين إنهم عندما رأوا أقاربهم بعد الإفراج عنهم، لم يتعرَّف عليهم أفراد أسرهم، خصوصًا بعد فقدانهم كثيرًا من وزنهم. وقال كرم موضحًا، "لم يعرفني ابن عمي في البداية" وأضاف، "كان يحدِّق فيَّ فحسب. ثم عانقني وبدأ يبكي".[363] وقال نجيب بالمثل: "عندما أُفرج عني من السجن، ابنتي... لم تعرفني لثلاثة أيام. فقد تغيرتُ كثيرًا".[364]

كما ذكر عدة مُحتجزين أنهم يعانون من مشاكل صحية طويلة الأجل نتيجة احتجازهم. وقال يوسف شارحًا ما يمر به:

عندما أُفرج عني، كنتُ قد انتهيتُ، انتهيتُ تمامًا. جسمي وصحتي دُمِّرا... ما زلت لا أستطيعُ أن أتنفس جيدًا، ولا أعرف لماذا... طبلة أذني انفجرت تحت وطأة الضرب هناك... دائمًا ما أسمعُ... طنينًا في أذني وأشعرُ بالدوار. أنا مصاب بالدوار. وعندي مشكلة كذلك في الأعصاب في وجهي [بسبب الضرب]، ولذا فنصف وجهي مشلول الآن. وإحدى عينيّ لا يمكن إغماضها، حتى وأنا نائم. وخصيتاي متورمتان... ولدي انزلاق غضروفي في ظهري، وهو يؤثر على رجلي.[365]

وقال كرم لمنظمة العفو الدولية: "ظللتُ يومين بعد الإفراج عني لا أستطيع المشي. وضعوني في وحدة الرعاية المركزة. كان لدي نقص هائل في الفيتناميات، وكنت مصابًا بالتهاب الشعب الهوائية ومرض السكري.[366]

4.2 منشأة احتجاز بانوراما

تضم منشأة احتجاز بانوراما غالبية الأشخاص المُحتجزين لدى قوات الأمن، وكان مُحتجزًا بها في أغسطس/آب 2023، حسبما ذكرت قوات سوريا الديمقراطية، ما يقرب من 4,000 شخص، من بينهم أشخاص احتُجزوا وهم أطفال. وسُمح لمنظمة العفو الدولية بزيارة المنشأة في أغسطس/آب 2023، وتمكَّنت من إجراء مقابلات على انفراد وفي سِرِّية هناك. كما أجرت المنظمة مقابلات مع مُحتجزين كانوا قد احتُجزوا هناك من قبل.

ولم تحدِّد منظمة العفو الدولية ما إذا كانت جميع أنماط الانتهاكات في الكامب الصيني موجودة في بانوراما. غير أن المُحتجزين الذين كانوا قد احتُجزوا في بانوراما قالوا إنهم أيضًا حُرموا من الطعام الكافي. وقال أحد الرجال، "بعد الهجوم [الذي شنَّه تنظيم الدولة الإسلامية على المُنشأة في عام 2022]، كانت هناك قطعة واحدة من الخبز يوميًا لمدة شهرين ونصف. ثم أعطونا قطعتين من الخبز في اليوم... فقدت كثيرًا من الكيلوغرامات... انخفض وزني من 65 إلى 45 كيلوغرامًا. وكان الجميع على هذا الحال".[367]

---

[361] مقابلة، عام 2023.

[362] مقابلة، عام 2023.

[363] مقابلة، عام 2023.

[364] مقابلة، عام 2023.

[365] مقابلة، عام 2023.

[366] مقابلة، عام 2023.

[367] مقابلة، عام 2023.

ووصف شاب كان مُحتجزًا في منشأة بانوراما أيضًا الحرمان من الغذاء الكافي. وقال "قبل ستة أشهر، لم يكن هناك طعام ولا ماء. لم نكن نحصل إلا على قطعة من الخبز في اليوم". مضيفًا "مات اثنان في زنزانتي جوعًا".[368]

وكما كان الحال في الكامب الصيني، حُرم المُحتجزون في بانوراما من الحصول على ما يكفي من الرعاية الصحية والعلاج الطبي، مما أدى إلى انتشار علل وأمراض، بما في ذلك التفشي الحاد للسل الرئوي المستمر منذ سنوات. وأفادت تقديرات سلطات السجن، في أغسطس/آب 2023، بأن نسبة مئوية عالية للغاية من الرجال والصبية كانوا مصابين بالعدوى آنذاك، وأن واحدًا أو اثنين من الرجال أو الصبية المُحتجزين في منشأة بانوراما يموت بالسل كل أسبوع.[369] وقالت سلطات الإدارة الذاتية، في ردّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2024، إنّ "حوالي 600 رجل من المُحتجزين" توفّوا نتيجة مرض السلّ وغيره من الأمراض منذ إنشاء منشأة الاحتجاز.[370]

ويؤدي السل الرئوي، وهو مرض شديد العدوى، إذا تُرك من دون علاج، إلى الوفاة في 50 بالمئة من الحالات.[371] ويُعدُّ سوء التغذية عاملًا شديد الخطورة في تقدّم السل الرئوي من عدوى إلى مرض نشط، كما يمكن أن يزيد سوء التغذية خلال المرض من خطر الوفاة إلى حد بعيد.[372] وأفاد خبير طبي استشارته منظمة العفو الدولية بأن السل الرئوي مشكلة معروفة في ظروف السجون، مع عدم تقديم الرعاية الصحية الكافية. وقال شارحًا:

> **ينتشر [السل الرئوي] بسرعة في أماكن الحبس المُقفلة في أي سجن إذا لم يكن هناك فحص لرصد أي حالات عند الدخول وعزل الحالات التي يتم رصدها. والعلاج يكون بالمضادات الحيوية لأجل طويل، وهو ما يتطلب رعاية طبية يوثق بها وثابتة المستوى والتزامًا، فضلًا عن التمويل. وقد يؤدي العلاج غير المكتمل [أو] غير الكافي إلى ظهور سلالات مقاومة للمضادات الحيوية مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة. التفشي المنفلت في أي سجن يشير إلى قصور جسيم في تنظيم الرعاية الصحية وتقديمها.**[373]

وأكَّد أحد ممثلي قوات سوريا الديمقراطية أنهم لا يعالجون الحالات النشطة ولا يعزلون المرضى من المُحتجزين. وقال: "تُوفي كثيرون، وهناك آلاف من المرضى". وأضاف "إنه وضع خطير للغاية، أعداد [حالات الوفاة] تتزايد... مئات ماتوا قبل الهروب من السجن، ومئات ماتوا بعده".[374] وذكرت سلطات الإدارة الذاتية، في ردّها الخطّي على منظمة العفو الدولية، أن بعض المُحتجزين المصابين بالسل الرئوي عُزلوا أثناء تلقي العلاج، في تباين مع رواية ممثل قوات سوريا الديمقراطية، لكنها قالت أيضًا إنَّ "تفشي السل الرئوي نتيجة للاكتظاظ الشديد في هذه الأماكن وعدم وجود إمكانات لعزل الجميع".[375]

وقال عظيم، وهو رجل مُحتجز في بانوراما، لمنظمة العفو الدولية:

> **في زنزانتي ثلاث حالات إصابة خطيرة بالسل الرئوي: واحد ألماني وواحد [رجل من آسيا الوسطى] وواحد روسي. إنهم مصابون بالمرض في حالة متقدمة... ولتجنب الإصابة بالعدوى من شخص آخر، هناك مكان مخصص لهم في الزنزانة... لم يمت أحد في زنزانتي. لكن في الزنزانة رقم ستة تُوفي ستة أشخاص... ساعدتُ في غسل الأشخاص الذين ماتوا بالسل الرئوي. [كان هناك] رجل... كانت حالته تزداد سوءًا على سوء، وغسلته عندما مات... أنا أتوكل على الله. أحاول أن أتجنب التنفس بجوار [الأشخاص المصابين بالسل].**[376]

كما وثَّقت منظمة العفو الدولية حالات وفاة بالسل الرئوي في المبنى الذي يُحتجز به صبية وشبان كانوا أطفالًا عندما اعتقلتهم سلطات الإدارة الذاتية، وكانت أحدث حالات الوفاة بينهم تلك التي وثقتها المنظمة في يونيو/حزيران 2023.[377]

وذكرت سلطات الإدارة الذاتية، في ردّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، أن الأشخاص المصابين بالسلّ حصلوا على الرعاية الطبية "بما يتوافق مع الموارد والقدرات المتوفرة"، لكنها ذكرت وجود "نقص" في اللوازم الطبية، بما فيها الأدوية، لمعالجة السل.[378] وقالت وزارة الخارجية الأمريكية، في ردها الخطِّي لمنظمة العفو الدولية إنها "تعمل مع شركاء للتعامل مع الحاجات

---

[368] مقابلة، عام 2023.

[369] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[370] ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[371] World Health Organization, *Global Tuberculosis Report 2022*, https://www.who.int/teams/global-tuberculosis-programme/tb-reports/global-tuberculosis-report-2022

[372] World Health Organization, "Nutritional care and support for patients with tuberculosis", 13 November 2013, https://www.who.int/publications/i/item/9789241506410

[373] خبير طبي، رسالة بالبريد الإلكتروني إلى منظمة العفو الدولية، 24 يناير/كانون الثاني 2024، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

[374] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة. وهو يشير إلى هجوم تنظيم الدولة الإسلامية على منشأة بانوراما/الصناعة في يناير/كانون الثاني 2022.

[375] ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[376] مقابلة، عام 2023.

[377] مقابلة، عام 2023.

[378] ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

الطبية مثل علاج السلّ".[379] وأُبلغت منظمة العفو الدولية بأن برنامجًا للتغذية بدأ في أكتوبر/تشرين الأول 2023 في منشأة بانوراما. إلا إن المعلومات المتاحة للمنظمة تشير إلى أن رجالًا بالغين مصابين بالسل في منشأة بانوراما تلقوا علاجًا طبيًا محدودًا، في حال تلقوا أي علاج على الإطلاق في الماضي، وإلى حين إتمام هذا التقرير، لم يكونوا في مرحلة تلقي أي علاج.

وأبلغت قوات سوريا الديمقراطية المنظمة بأنه إذا تُوفي رجل أو صبي سوري في بانوراما يُنقل جثمانه إلى أفراد أسرته في سوريا، إن أمكن. وإذا تعذَّر نقل الجثمان إلى الأسرة، كما هو الحال بالنسبة لبعض السوريين وجميع الأجانب، يُرسل الجثمان في شاحنة صغيرة مقفلة بيضاء إلى مقبرة مُحددة تعرف منظمة العفو الدولية موقعها. وأفادت سلطات الإدارة الذاتية، في ردّها الخطّي على منظمة العفو الدولية، بأن "الموتى يُدفنون في مقبرة مُخصَّصة داخل أراضي السجن".[380] ويُدوَّن على شهادة الوفاة سبب الوفاة والإحداثيات الدقيقة لموقع الدفن وفقًا لنظام تحديد المواقع العالمي.[381]

مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في منشآت الاحتجاز

أفادت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا علنًا بأن "السجون، والمُخيَّمين، ومراكز الإصلاح والتأهيل في مناطقنا مفتوحة للجميع وقد زارت جهات كثيرة هذه السجون بالفعل ورأت الوضع فيها".[382] وقد سُمح لمنظمة العفو الدولية بدخول جميع منشآت الاحتجاز التي طلبت دخولها وإجراء مقابلات شخصية على انفراد وفي سِرية مع أشخاص مُحتجزين، لكن السماح بدخول المراقبين المستقلين لحقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية محدود.[383]
وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، فقد كانت هي المنظمة أو الهيئة العالمية الوحيدة لحقوق الإنسان التي أجرت مقابلات شخصية على انفراد وفي إطار من السرية في منشآت الاحتجاز التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية أو قوات الأمن التابعة لها. فبينما زارت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بمكافحة الإرهاب بانوراما في يوليو/تموز 2023، فلم يُسمح لها بمقابلة صبية في المنشأة، أو إجراء أي مقابلات على انفراد.[384] وسُمح لوفد من خبراء حقوق الإنسان من المجتمع المدني الكندي بزيارة رجلين كنديين في منشأتي احتجاز تديرهما قوات سوريا الديمقراطية أو قوات الأمن التابعة لها، في أغسطس/آب 2023، لكن لم يُسمح له بإجراء مقابلات على انفراد مع هذين المُحتجزيْن، ومُنع من مقابلة سبعة مواطنين كنديين آخرين ذكور.[385]

وكان السماح للمنظمات الإنسانية بدخول منشآت الاحتجاز، ولاسيما تلك التي تديرها قوات الأمن، محدودًا كذلك. ولا تعلم منظمة العفو الدولية بأي مؤسسة أو منظمة إنسانية دولية سُمح لها بإجراء مقابلات على انفراد مع مُحتجزين في السنتين الأخيرتين[386] برغم تقديم طلبات لذلك.[387]

ولم يكن هناك أيضًا رصدٌ متواصل يُذكر في منشآت الاحتجاز التي تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا. وأكدت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بمكافحة الإرهاب أنها تمكَّنت من زيارة سجن علايا المركزي وإجراء مقابلات على انفراد وفي سِرية هناك في يوليو/تموز 2023.[388] لكن منظمة العفو الدولية لا تعلم، مثلًا، بأي مراقبين حقوقيين أو إنسانيين زاروا منشآت احتجاز في الرقة سواء للرجال أو النساء وأجروا مقابلات على انفراد هناك. ولم تسمع المنظمة بزيارات أكثر انتظامًا من جانب منظمات حقوقية وإنسانية للقيام بأعمال الرصد إلا في مراكز "إعادة تأهيل" الصبية.

وتشعر المنظمة بالقلق أيضًا بشأن الافتقار إلى السماح لمراقبي حقوق الإنسان بدخول ملحق مُخيَّم الهول الذي يُحتَجز به نساء وأطفال أجانب.[389]

وقد يرجع غياب مراقبي حقوق الإنسان في هذه المنشآت، في جانب منه، إلى الوجود المحدود لهيئات الأمم المتحدة الإنسانية في شمال شرق سوريا، بما فيها الهيئات الإنسانية التي لها صلاحيات محددة للحماية، ومنع الحكومة السورية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية من الدخول.

---

[379] ردٌّ خطّي من حكومة الولايات المتحدة، 1 إبريل/نيسان 2024، انظر الملحق 2 لمزيد من التفاصيل.

[380] ردٌّ خطّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[381] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[382] دائرة العلاقات الخارجية للإدارة الذاتية الديمقراطية لأقليم شمال وشرق سوريا، بيان علني، 18 فبراير/شباط 2023.

[383] وأشارت المقررة الخاصة المعنية بمكافحة الإرهاب كذلك إلى الافتقار إلى زيارات خبراء حقوق الإنسان المستقلين لمنشآت الاحتجاز في وثيقتها: *Technical Visit to the Northeast of the Syrian Arab Republic: End of Mission Statement*, 21 July 2023 (previously cited), para. 3.

[384] أفادت المقررة الخاصة المعنية بمكافحة الإرهاب بأنها تمكنت من زيارة منشأة بانوراما في يوليو/تموز 2023 لكنها قالت إنها تأسف لأنها لم تجر مقابلات مع رجال أو تقابل صبية مُحتجزين هناك. *Technical Visit to the Northeast of the Syrian Arab Republic: End of Mission Statement*, 21 July 2023 (previously cited), para. 3.

[385] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أحد أعضاء الوفد، 26 سبتمبر/أيلول 2023.

[386] مقابلات مع منظمات إنسانية، في عامي 2022–2023.

[387] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع أحد العاملين في المجال الإنساني، يناير/كانون الثاني 2024.

[388] The Special Rapporteur on Counterterrorism, *Technical Visit to the Northeast of the Syrian Arab Republic: End of Mission Statement* (previously cited), para. 3.

[389] The Special Rapporteur on Counterterrorism, *Technical Visit to the Northeast of the Syrian Arab Republic: End of Mission Statement* (previously cited), para. 3.

وأفادت سلطات الإدارة الذاتية، في ردّها الخطّي على منظمة العفو الدولية، بأن "كثيرًا من المنظمات" تعمل داخل منشآت الاحتجاز، وتقدِّم خدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم. ولم يكن واضحًا ردُّها على سؤال بشأن ما إذا كان مسموحًا لأي منظمات بأن تجري مقابلات على انفراد مع أشخاص مُحتجزين، وأشارت بدلًا من ذلك إلى أن المنظمات العاملة في المنشآت تقدِّم الخدمات بالتنسيق مع إدارة المراكز.[390]

4.3 التعذيب في منشآت احتجاز أخرى تابعة لقوات الأمن

> **"كنتُ أبكي طول الوقت، أخبرهم فحسب أنني ما زلتُ حية. قتلوني مئات المرات... لن يُنسى ما سببه هذا من ألم وجراح".**
>
> امرأة احتُجزت وتعرَّضت للتعذيب على أيدي قوات الأمن في موقع غير معروف في شمال شرق سوريا[391]

غالبية الرجال، والنساء، والأطفال المُحتجزين في منشآت احتجاز تابعة لقوات الأمن سوريون اعتُقلوا قبل هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، عند مغادرة مناطق يسيطر عليها التنظيم، مثلًا، أو بعد ذلك في العمليات العسكرية الجارية. ووصف هؤلاء المُحتجزون تعرّضهم بشكل ممنهج للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. واستُخدم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أساسًا لانتزاع اعترافات بالإكراه من أجل محاكمات أمام محاكم الدفاع عن الشعب في شمال شرق سوريا. كما استُخدم لأغراض جمع معلومات استخبارية وكعقاب.

ووقعت أغلب حالات التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة الموثَّقة خلال الاستجواب في منشآت احتجاز تديرها قوى الأمن الداخلي، ومن بينها، بوجه خاص، منشأة احتجاز الكسرة (لم تعد تُستخدم في احتجاز الأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية) في محافظة دير الزور، ومنشآت احتجاز في مدينة الطبقة ومحيطها، ومنشأة احتجاز عايد، وتقع هذه المنشآت جميعها في محافظة الرقة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر 11 شخصًا ممن أُجريت معهم مقابلات أنهم تعرضوا للتعذيب في سجون في مُخيَّم الهول وبلدة الهول، التي تقع تحت ولاية قوى الأمن الداخلي.

وكان بعض من أُجريت معهم المقابلات ما زالوا يعانون بشكل واضح للعيان مما مروا به، جسديًا ونفسيًا. وقالت امرأة لمنظمة العفو الدولية، "عندي الآن كثير من الأمراض والمشاكل. فأنا أعاني من ارتفاع ضغط الدم، وكليتاي ومعدتي دائمًا بها مشاكل... لا أعرف حتى ماذا يحدث لي. لقد تغيَّرت تمامًا".[392]

التعذيب لانتزاع "اعترافات"

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 46 شخصًا تعرَّضوا لشكل أو آخر من أشكال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في منشآت احتجاز تابعة لقوات الأمن غير الكامب الصيني وبانوراما.[393] ومن بين هؤلاء 31 شخصًا تعرَّضوا للإكراه لانتزاع اعترافات قسرية، باستخدام تهديدات وعنف جسدي.[394] وأُحيل سبعة وعشرون من هؤلاء بعد ذلك إلى المحاكمة؛ أما الأربعة الباقون فإما أُفرج عنهم، وإما لم تحدد منظمة العفو الدولية ما إذا كانوا قد حُوكموا.

وأبلغ عدة أشخاص المنظمة أن المحققين كانوا أحيانًا يختارون عدم تعذيب الأفراد الذين يعترفون بسرعة. وقال رجل كان يعمل في منشأة احتجاز عندما كان أشخاص يُشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية مُحتجزين بها للمنظمة: "كان الضرب والتعذيب يتوقفان على الفور بمجرد أن يعترفوا".[395] وأبدى بعض المُحتجزين أيضًا هذه الملاحظة. وقال أحدهم موضحًا، "لا يضربون الجميع. من لا يعترفون فقط. إذا فعل الشخص ذلك [اعترف] لا يلمسونه".[396] وأكد آخر ذلك قائلًا، "كلما قلت إنني سأعترف كانوا يعاملونني

---

[390] ردُّ خطّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[391] مقابلة، عام 2023.

[392] مقابلة، عام 2023.

[393] يشمل هذا العدد أشخاصًا ممن أُجرِيت معهم مقابلات احتُجِزوا في منشأتي الكامب الصيني وبانوراما، لكنهم تعرضوا للتعذيب كذلك في منشآت احتجاز أخرى تابعة لقوات الأمن.

[394] من بين الأسباب الأخرى لتعذيب الأشخاص، انتزاع معلومات بشأن أشخاص آخرين يُتصوَّر أنَّهم من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية أو معلومات أخرى تتعلق بالتنظيم، أو كشكل من أشكال الترهيب، والتأديب، والعقاب. وفي ثلاث حالات، تعرَّض أفراد للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة كنتيجة لظروف احتجازهم فحسب، فقد أُودِع رجلان رهن الحبس الانفرادي مدة تتجاوز 15 يومًا، واحتُجِز رجل في منشأة أدى فيها الاكتظاظ الشديد إلى نقص الهواء في الزنزانة.

[395] مقابلة، عام 2023.

[396] مقابلة، عام 2023.

معاملة أفضل "[397] وقال أربعة أشخاص كانوا مُحتجزين لمنظمة العفو الدولية إنَّ المحققين قالوا لهم إنهم سيخفِّضون مدة عقوبتهم أو سيُفرج عنهم إن هم اعترفوا.[398]

وفي كثير من الحالات، ذكر أشخاصٌ أنَّ المحقق كان يلقِّنهم ما يتعيَّن عليهم قوله من أجل تسجيل "الاعترافات" المنتزعة بالإكراه في مقاطع فيديو تُعدّها قوى الأمن الداخلي/جهاز الأمن العام، وكان عليهم إما أن يحفظوا إفادتهم عن ظهر قلب وإما أن يكرِّروا بصوت عال كلمات المحقق التي يهمسها لهم. وفي أغلب الحالات، كانت مقاطع الفيديو تُدرج ضمن ملفات قضايا الأفراد المحالين إلى المحاكمة. وكان التهديد بالتعذيب صريحًا في بعض الأحيان. وذكر مراهق أنه عندما سجَّل المحقق اعترافه في مقطع فيديو في أواخر عام 2022، كان واقفًا أمامه وفي يده أنبوب.[399]

وفي بعض الأحيان، كان الأشخاص الذين يتعرَّضون للتعذيب يُرغمون خلال اعترافاتهم على تأكيد مشاركة أفراد آخرين، قد يعرفون بعضهم أو لا يعرفونهم، في الجرائم التي زُعم ارتكابها. وذكر أحد الأشخاص الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم أنه عُرضت عليه، أثناء تعذيبه في أواخر عام 2022، صورة لرجلين لا يعرفهما وأُرغم على تأكيد أنهم جميعًا شاركوا في هجوم على حاجز تفتيش.[400] وقال للمنظمة، "إنهما يواجهانني دائمًا. فأنا السبب في اعتقالهما. ويلومانني باستمرار. قالا حتى لو عُذِّبت، يجب ألَّا تقدم المعلومات".[401]

وقال أحد مسؤولي الهيئات القضائية إن للمتهم الحق في قراءة الإفادة من المحقق وتوقيعها.[402] لكن عدة أشخاص، من بينهم أفراد لم يتعرَّضوا للتعذيب خلال الاستجواب، أبلغوا منظمة العفو الدولية بأنهم وضعوا بصماتهم على وثائق لم يتمكَّنوا من قراءتها، سواء لأنهم أميون، أو لأنهم لم يتمكَّنوا من رؤية الوثيقة.[403] وقال رجل وقَّع وثائقه في عام 2017 إنها كانت مكتوبة باللغة الكردية التي لا يفهمها.[404] وقال آخرون إنهم مُنعوا من قراءة الورقة التي قدَّمها لهم المحقق لتوقيعها.[405]

وقد يكون للاعترافات التي تم الإدلاء بها بالإكراه عواقب وخيمة تتجاوز استخدامها في المحاكمات. وقال رجل لمنظمة العفو الدولية، مفكرًا في الانطباع الذي سيتركه الاعتراف الذي أدلى به تحت الإكراه في أواسط عام 2021 لدى أمه ومجتمعه المحلي، "كل الناس يعتقدون إنني مجرم. الموت أفضل لي من البقاء حيًا".[406] ووصفت امرأة أيضًا الأثر المدمر للتسجيل الزائف الذي صُوِّر لها في أوائل عام 2022 على حياتها، قائلةً:

> **سيعني أن ابنتي ليس لها مستقبل. كنت أتوسَّل، افعلوا ما شئتم إلا هذا... سمعت الآن أنه [اعترافي المسجَّل في مقطع فيديو] يُتداول... قلتُ إنني إرهابية، عضوة في [تنظيم] الدولة الإسلامية... أشياء لم أفعلها قط... الأثر سيكون بالغ السوء عليَّ. لن أتمكَّن من الحصول على وظيفة عندما يُفرج عني. سيكون له تأثير على أخي الذي يعمل مع منظمة غير حكومية وعلى ابنتي أيضًا.**[407]

أشكال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة

في أكثر من 15 منشأة احتجاز تابعة لقوات الأمن، غير منشأتي الكامب الصيني وبانوراما، استخُدمت أشكال من التعذيب الجسدي مماثلة لتلك الموثقة أعلاه على أيدي قوات الأمن للإكراه على الإدلاء باعترافات، وانتزاع معلومات استخبارية، ومعاقبة الأشخاص.[408] وتعيد بعض الأساليب إلى الأذهان تلك التي استُخدمت في سجون في أنحاء أخرى من سوريا، مثل الإبقاء في أوضاع محددة مؤلمة والضرب بأنابيب بلاستيكية خضراء يُطلق عليها اسم "لخضر لبراهيمي" وهي توْرية تلعب بالكلمات على لون الأنابيب الأخضر واسم مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية السابق بشأن سوريا الأخضر الإبراهيمي.[409] وقال مراهق كان مُحتجزًا من قبل لدى الحكومة السورية لمنظمة العفو الدولية، "في سجن النظام... كانت الطريقة التي عذَّبوني بها هي نفسها. يقولون إنهم قوات سوريا الديمقراطية. أين هي الديمقراطية التي يدَّعونها؟"[410]

---

[397] مقابلة، عام 2023.

[398] مقابلات، عام 2023.

[399] مقابلة، عام 2023.

[400] مقابلة، عام 2023.

[401] مقابلة، عام 2023.

[402] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[403] مقابلة مع ستة أشخاص، عام 2023.

[404] مقابلة، عام 2023.

[405] مقابلة، عام 2023.

[406] مقابلة، عام 2022.

[407] مقابلة، عام 2023.

[408] من بين هذه المنشآت، بعض أماكن الاحتجاز غير الرسمية والمنشآت غير الواردة ضمن قائمة منشآت الاحتجاز التي قدَّمتها قوات سوريا الديمقراطية لمنظمة العفو الدولية. بيانات مُقدَّمة من قوات سوريا الديمقراطية، أغسطس/آب 2023، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

[409] للاطلاع على تفاصيل بشأن التعذيب في أجزاء أخرى من سوريا، انظر، على سبيل المثال، منظمة العفو الدولية، *سوريا: "إنه يحطم إنسانيتك": التعذيب، والمرض، والموت في سجون سوريا* (رقم الوثيقة: MDE 24/4508/2016)، 18 أغسطس/آب 2016، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde24/4508/2016/ar/؛ هيومن رايتس ووتش، *أقبية التعذيب: الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار 2011*، يوليو/تموز 2012، الرابط: https://www.hrw.org/ar/report/2012/07/03/256336.

[410] مقابلة، عام 2023.

ووفقًا لما ذكره ممثلون لقوات سوريا الديمقراطية يُسمح لقوات الأمن في شمال شرق سوريا باستجواب الأفراد لمدة 40 يومًا قبل الذهاب إلى المحكمة.[411] وقال ممثل من مجلس العدالة الاجتماعية لشمال وشرق سوريا إن مدة الاستجواب يمكن تمديدها إذا كانت هناك حاجة لمزيد من الوقت لجمع أدلة.[412] وذكر بعض الأشخاص أنهم كانوا يتعرَّضون للتعذيب بشكل متقطع على فترات طوال مدة الاستجواب التي امتدت في بعض الأحيان لعدة أشهر، بينما ذكر آخرون أنَّ فترة الاستجواب والتعذيب انتهت قبل انقضاء مدة 40 يومًا المسموح بها. وقال بعض الأشخاص الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إنهم كانوا يتعرَّضون للتعذيب لعدة ساعات، بينما أفاد آخرون بتعرضهم للتعذيب في جلسات تستمر طوال نهار أو ليلة. وفي إحدى الحالات، ذكرت امرأة عمرها 26 عامًا أنها تعرَّضت للتعذيب وخضعت للاستجواب سبع مرات على مدى 24 ساعة.[413]

التعذيب الجسدي أو غيره من ضروب المعاملة السيئة

من بين 46 شخصًا أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم وخضعوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في منشآت احتجاز تابعة لقوات الأمن غير منشأتي الكامب الصيني وبانوراما، ذكر 40 شخصًا (87 بالمئة) أنهم تعرضوا للضرب الذي استُخدمت فيه، أحيانًا، أدوات مختلفة. وأفاد عشرة أشخاص باستخدام أنابيب خضراء تُعرف باسم "لاخضر لبراهيمي". ومن بين الأدوات الأخرى التي استُخدمت، قطع من الخشب وكابلات كهربائية.

وقالت امرأة للمنظمة إنها بعد أن أُخذت للاستجواب في موقع غير معلوم في أواخر عام 2022، "كنت أشعر باثنين منهم يقفان على ركبتي... وكان هناك رجل ضخم الجثة، جرى بسرعة كبيرة نحوي وقفز فوقي. وقد كسر كتفي".[414] وذكر أربعة أشخاص أجرت المنظمة مقابلات معهم أنَّ المحققين استخدموا معهم الفلقة – أي الضرب على باطن القدمين.

كما كان المحققون يُبقون المُحتجزين في عدة أوضاع مؤلمة لفترات مطولة. وقال سبعة أشخاص إنهم وُضعوا في وضع "العقرب"، وفيه رُبطت أذرعهم وراء ظهورهم مع ثني ذراع لأعلى والآخر لأسفل. وقال رجل وُضع في وضع العقرب في السجن في مُخيَّم الهول في أواخر عام 2018 إنه طلب من صديقه ردَّ أحد كتفيه المخلوعين.[415] وقال للمنظمة، "كتفي يؤلمني دائمًا عندما يكون الجو باردًا"[416] وذكر خمسة أشخاص أنهم عُلقوا في وضع *الشبح*، حيث يُربط معصما الشخص أو يُقيَّدا بالقيود الحديدية ويعلق منهما من السقف أو من مسمار في الحائط، وقدماه لا تكادان تلامسان الأرض.[417]

وذكر شخصان أنهما أُرغما على الركوع مع وضع أنبوب معدني تحت ركبهما.[418] وقال أحدهما:

> **في الليل، جعلوني أركع بوضع أنبوب معدني تحت ركبتي. وكانت يداي مقيدتيْن خلفي. وعندما أتحرك يضربونني. كان ذلك من الساعة 11 ليلًا إلى 8 صباحًا... وفي الساعة 8 صباحًا أخذونا للإفطار. ثم أخذونا إلى الخارج. وكان الأمر نفسه حتى بعد الظهر. ثم أخذونا إلى غرفة وظللنا نتلقى نفس العقاب لخمسة أيام، ثلاث مرات في اليوم، ما بين ثلاث وأربع ساعات في المرة.**[419]

وذكر ثلاثة أشخاص أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم أنهم تعرضوا لتجربة تشبه الغرق، حيث غطَّي أحد المحققين وجوههم بمنشفة مبتلة، أو زجَّ برؤوسهم في صهريج ماء، أو صب الماء على وجوههم.[420] واستخدم المحققون كذلك، أو هددوا باستخدام، الصعق بالصدمات الكهربائية خلال التعذيب، حسبما ذكر ثمانية أشخاص أجرت المنظمة مقابلات معهم.[421]

التعذيب النفسي أو غيره من ضروب المعاملة السيئة

هدَّد المحققون بعض أفراد الأسر لانتزاع اعترافات بالإكراه. وشمل هذا تهديد ثلاث نسوة بمنعهن من رؤية أطفالهن أو بإبعاد أطفالهن عنهن.[422] وأبلغت إحداهن منظمة العفو الدولية بأنها عندما كانت في السجن في مُخيَّم الهول في عام 2019، قال لها

---

[411] مقابلة شخصية مع مسؤول الاتصال لقوات سوريا الديمقراطية مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة؛ مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[412] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتمالية لشمال وشرق سوريا، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[413] مقابلة، عام 2023.

[414] مقابلة، عام 2023.

[415] مقابلة، عام 2023.

[416] مقابلة، عام 2023.

[417] مقابلات، عام 2023.

[418] مقابلات، عام 2023.

[419] مقابلة، عام 2023.

[420] مقابلات، عام 2023.

[421] مقابلات، عام 2023.

[422] مقابلات، عام 2023.

المحقق، "سأقول لك شيئًا عليك أن تقوليه في مقطع الفيديو... وإذا لم تفعلي هذا فسأبعد ابنتك وأختك".[423] وفي حالة أخرى قالت امرأة إنه في أوائل عام 2022:

هددوني [المحققون] بأطفالي. أُصبتُ بنوبة ذعر، لكنهم لم يبالوا... وقالوا، سنعود الساعة 10، وإذا لم تتعاوني معنا، عليكِ أن تنسي رؤيتهما مرة أخرى.[424]

وفي سبع حالات موثَّقة، هدد المحققون بتعذيب أفراد الأسرة. وشمل هذا، في ثلاث حالات، التهديد بإحضار أفراد الأسرة إلى السجن حيث يجري التعذيب، وفي ثلاث حالات أخرى، تهديدات موجهة إلى أفراد الأسرة المُحتجزين بالفعل. وفي إحدى الحالات، ذكر مراهق أنه بعد أن احتُجز مع أمه في أواسط عام 2019، استغل المحققون مشكلة في القلب تعاني منها أمه للضغط عليه حتى يعترف بعدة جرائم خطيرة. وقال موضحًا:

اتَّهموني بأنني أمير [في تنظيم الدولة الإسلامية]. هددوني باستخدام أمي. لديها مرض في القلب. لذلك قلتُ نعم لكل ما قالوه أيًا كان. قالوا لديك 15 مركبة، فقلتُ نعم. سأل كيف يتم ذلك. قلتُ [إذا] كنت تريدني أن أقول ذلك فسأقوله. سأل كم عدد الأشخاص تحت سيطرتي. قلت 15. فقال إنَّ العدد أكبر، فقلتُ نعم. في كل مرة زاد فيها [العدد]، قلتُ نعم... [كان يقول] يجب أن تقلق بشأن أمك. إنها مريضة بالقلب وقد نضربها. قد تموت وسيكون ذنبك... قلتُ لا تؤذي أمي.[425]

وفي حالة أخرى، في أواخر عام 2022، هدد المحققون بقتل أطفال إحدى النساء المُحتجزات. وقالت هذه المرأة للمنظمة:

كان المحققون يعرفون نقطة ضعفي... قال [المحقق] ماذا ستفعلين إذا ماتوا؟ فزعتُ من احتمال أن يكونوا قد قتلوا أحد أبنائي. كنتُ أصرخ في حالة هيستيرية... كنتُ أبكي. فقد مرت ستة أسابيع منذ رأيتُ أطفالي. كنتُ خائفة عليهم.[426]

وبالإضافة إلى ذلك، وثَّقت منظمة العفو الدولية حالتين تعرَّض فيهما أفراد من أسر أشخاص أُجريت معهم مقابلات للتعذيب في وجودهم. وفي إحدى الحالتين قالت امرأتان إنهما أُرغمتا على المشاهدة أثناء تعذيب زوجهما وتعرَّضتا أيضًا للضرب أمام زوجهما.[427]

كما وثَّقت المنظمة حالات كان فيها الأطفال على مقربة من آبائهم وهم يتعرَّضون. وذكرت امرأة إنها لم توافق على الاعتراف إلا عندما أُحضر ابنها إلى زنزانتها الانفرادية شديدة البرودة. وقالت للمنظمة "قلتُ فعلتها. كنتُ بحاجة لوضع حد للتعذيب."[428]

منشأة احتجاز الكسرة

وثَّقت منظمة العفو الدولية ست حالات من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة لرجال وصبية اتُّهموا بالانتماء لتنظيم الدولة الإسلامية في منشأة احتجاز الكسرة بين عامي 2018 و2022. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت المنظمة مقابلة مع رجل لم يتعرَّض هو نفسه للتعذيب أثناء احتجازه في منشأة الكسرة، لكنه سمع تعذيب مُحتجزين آخرين ورأى إصابات أشخاص مُحتجزين في زنزانته. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، أكد أحد المبلِّغين عن المخالفات، وكان يعمل في منشأة الكسرة عندما كان أشخاص يُشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية مُحتجزين بها، أنماطَ التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

فقبيل معركة الباغوز وفي أعقابها مباشرة، احتجزت قوات الأمن سوريين وأجانب في منشأة الكسرة، وكان من بين الأجانب المُحتجزين مجموعات من النساء مع أطفالهن.[429] ونقلت قوات الأمن الأجانب في نهاية المطاف من المنشأة؛ ولا تستخدمها منذ حوالي عام 2020 إلا في احتجاز سوريين يُشتبه في ارتكابهم جرائم "إرهابية"، وفقًا لما ذكره المبلِّغ عن المخالفات.[430]

---

[423] مقابلة، عام 2023.
[424] مقابلة، عام 2023.
[425] مقابلة، عام 2023.
[426] مقابلة، عام 2023.
[427] مقابلات، عام 2023.
[428] مقابلة، عام 2023.
[429] مقابلة، عام 2023.
[430] مقابلة، عام 2023.

ويُطلَق على الكسرة محليًا اسم "صيدنايا الصغيرة"، في إشارة إلى سجن معروف بالانتهاكات خلصت منظمة العفو الدولية إلى أنَّ الحكومة السورية كانت ترتكب فيه جرائم ضد الإنسانية.[431] وقال المبلِّغ عن المخالفات للمنظمة إن بعض المحققين في الكسرة ضباط انشقُّوا على الحكومة السورية.[432]

وكان التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة مستشريًا في الكسرة. وقال شخص قضى هناك شهرين ونصف في عام 2018 للمنظمة "تمنَّيتُ الموت. اعتقدتُ أنني سأموت. كان مثل قبر. كانوا يبقوننا على أعصابنا طوال الوقت. كل مرة كنتُ أسمع فيها خشخشة مفاتيح كان يتملكني الذعر".[433]

وفي كثير من الحالات، كان الغرض من التعذيب هو انتزاع اعترافات بالإكراه من أجل المحاكمة. وقال المبلغ عن المخالفات موضحًا: " كنَّا نضربهم إلى أن يدلوا بالاعتراف... وإذا قاوم البعض، نقوم بجلستين في اليوم. كل جلسة تستمر ثلاث ساعات ويستمر [هذا] ثلاثة أو أربعة أيام".[434]

ووصف أشخاص أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم أشكالًا مختلفة من التعذيب الجسدي أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، من بينها الضرب المبرّح بأدوات مثل الأنابيب الخضراء.[435] وقال شخص كان مُحتجزًا موضحًا، "كانوا يعصبون أعيننا ثم يضعوننا في غرفة مظلمة. ثم يبدأ الضرب. لم نكن نعرف الاتجاه. قد تدخل سليمًا تمامًا، ثم تخرج بعظمة مكسورة أو إصابة في الظهر".[436]

وأبلغ شخصان المنظمة بأنهما قُيدا إلى سرير وضُربا بعصا في عامي 2020 و2022، وهو أسلوب للتعذيب قال شخص آخر احتُجز في الكسرة، ولم يتعرَّض هو نفسه للتعذيب، إن مُحتجزين آخرين وصفوه له.[437] وبالإضافة إلى ذلك، استخدم المحققون الصدمات الكهربائية وفي إحدى الحالات الموثَّقة غطّوا وجه الشخص بمنشفة مبللة فشعر كأنه يغرق.[438]

ووصف عدة أشخاص، أجرت المنظمة مقابلات معهم، ظروفًا بالغة القسوة في المنشأة، مثل الاكتظاظ الشديد. وقال المبلِّغ عن المخالفات إن منشأة الاحتجاز بها سبع غرف جماعية كان يُحتجز بكل منها أحيانًا ما بين 60 و70 شخصًا، و10 زنازين انفرادية.[439] وقال رجل احتُجز هناك موضحًا: "كان في الزنزانة 30 شخصًا. لم تكن هناك أسِّرة على الإطلاق، وكان 30 شخصًا ينامون على الأرض. كان الاكتظاظ شديدًا، لا يمكن النوم. كان علينا أن ننام جالسين".[440]

وقال المبلِّغ عن المخالفات نفسه للمنظمة إن إدارة منشأة الاحتجاز كانت، في بعض الأحيان، تبيع الغذاء المخصَّص للمُحتجزين في الكسرة في السوق السوداء.[441] وقال إن السجناء لم يحصلوا على طعام كاف: "كانت الغرفة التي بها ما بين 60 و70 شخصًا [تتلقى] صينية من البرغل وصينية من حساء الفاصوليا... من لا يأكلون آنذاك يأكلون عشاءً [بدلًا من ذلك]".[442]

وقال مُحتجزون احتُجزوا في الكسرة إنهم لم تُتح لهم السبل الكافية للحصول على الماء. وقال رجل موضحًا تأثير الحرمان من الماء: "كان [الحمام] دائمًا مغلقًا ومقفولًا بالمفتاح. كانوا يفتحونه لمدة 30 دقيقة أو ساعة مرة في اليوم. لذلك كان بعض الأشخاص يتبرزون في قنينات الماء".[443] وقال المبلِّغ عن المخالفات لمنظمة العفو الدولية "لا يسمح [العاملون في الكسرة] للسجناء إلا باستخدام مرحاض واحد. كانوا يضعون سبعة في الغرفة ليستخدموا جميعًا المرحاض معًا. يقف ستة ويغمضون أعينهم بينما يستخدم واحد المرحاض ثم يبدأ شخص بالتبرز خارج المرحاض. لكل شخص من خمس إلى سبع ثوانٍ، وإذا لم يغادر يتعرَّض للضرب. ولذلك كانوا يتبرزون ويتبولون في كل مكان في الحمام... كانت وسيلة لإذلالهم".[444]

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، ذكر أحد الأشخاص، وهو مُحتجز سابق، أنه عندما تحدَّث عن التعذيب مع ممثلي الادعاء، ادَّعوا أن المزاعم غير صحيحة وقالوا "كل السجناء من دير الزور يدلون بنفس المزاعم ضد الكسرة".[445] وقال الشخص نفسه إنه

---

[431] مقابلة، عام 2023. لمزيد من التفاصيل، انظر: منظمة العفو الدولية، *سوريا: المسلخ البشري: عمليات الشنق الجماعية والإبادة المنهجة في سجن صيدنايا بسوريا* (رقم الوثيقة: MDE/24/5415/2017)، 7 فبراير/شباط 2017، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde24/5415/2017/ar/.

[432] مقابلة، عام 2023.

[433] مقابلة، عام 2023.

[434] مقابلة، عام 2023.

[435] مقابلات، عام 2022 و2023.

[436] مقابلة، عام 2023.

[437] مقابلات، عام 2023.

[438] مقابلات، عام 2023.

[439] مقابلة، عام 2023.

[440] مقابلة، عام 2023.

[441] مقابلة، عام 2023.

[442] مقابلة، عام 2023.

[443] مقابلة، عام 2023.

[444] مقابلة، عام 2023.

[445] مقابلة، عام 2023.

أبلغ ممثلًا من التحالف بقيادة الولايات المتحدة بشأن التعذيب الذي تعرَّض له في منشأة الاحتجاز عندما التقى بهم بعد بضع سنوات.

ووثَّقت منظمة العفو الدولية نقل أشخاص مُحتجزين في الكسرة على أيدي قوات الأمن إلى سجن دوار معامل دير الزور، وهو موقع الاستجواب الجديد للأشخاص الذين يُزعم أنهم ارتكبوا جرائم "إرهابية"، وأكدت المنظمة هذه المعلومة لاحقًا مع المبلِّغ عن المخالفات.[446] ولم تتمكَّن المنظمة من تحديد الموعد الذي بدأت فيه عمليات النقل، لكن مقابلات أجرتها تشير إلى أنها كانت تحدث في أواخر عام 2022.[447] كما وثَّقت المنظمة حالات تعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في هذه المنشأة.[448] وأبلغ المبلِّغ عن المخالفات المنظمة أن بعض الضباط الضالعين في التعذيب في الكسرة انتقلوا إلى سجن دوار معامل دير الزور.[449] وفي وقت نشر هذا التقرير، كانت قوات الأمن تستخدم الكسرة كسجن لأشخاص يُشتبه في ارتكابهم جرائم لا تتعلق بقانون مكافحة الإرهاب الخاص بالإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا.[450]

ولا يظهر في البيانات التي حصلت عليها المنظمة من قوات سوريا الديمقراطية سوى منشأة احتجاز واحدة تُديرها قوى الأمن الداخلي في محافظة دير الزور، وهي سجن دوَّار معامل دير الزور الجديد.[451] ويشير غياب أي منشآت احتجاز أخرى رسمية في محافظة دير الزور، على ما يبدو، إلى أنه من المرجح أن كثيرًا من الأفراد الذين يُحتجزون في عمليات مكافحة الإرهاب الجارية في المنطقة كانوا يمرُّون عبر منشأة احتجاز الكسرة، والآن يمرُّون عبر سجن دوار معامل دير الزور، للاستجواب. وتقع قاعدة التحالف بقيادة الولايات المتحدة في حقل كونوكو للنفط على بعد 44,3 كيلومتر من منشأة احتجاز الكسرة ، و8,7 كيلومتر من سجن دوار معامل دير الزور.[452] وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية، كما يُوضَّح أدناه، نقل طفل من قاعدة التحالف بقيادة الولايات المتحدة في حقل كونوكو للنفط إلى الكسرة.

العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بما فيه العنف الجنسي

قالت نساء أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهن إنَهن تعرضن للتعذيب على أيدي نساء ورجال. وفي ثماني حالات موثَّقة، ذكرت نسوة أنهن تعرضن لأعمال عنف قائمة على أساس النوع الاجتماعي تُعد من قبيل التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وكان أغلبها على أيدي ذكور من أفراد قوات الأمن.[453]

وفي حالتين، قالت امرأتان إنهما تعرَّضتا للضرب على أيدي أفراد من قوات الأمن؛ وقالت إحداهما إنها أخبرت المحققين الذين كانوا يضربوها أنها حامل، بينما قالت الأخرى إنها كانت حاملًا بشكل واضح للعيان. وقالت إحدى المرأتين إن المحقق قال لها، "سنرغمك على الإجهاض".[454] وذكرت امرأة ثالثة أنها تعرضت للصعق بالصدمات الكهربائية وهي حامل: "كان الرجل يعرف [أنني حامل]... سلَّطوا الصدمات الكهربائية على كتفي. حدثت الصدمات الكهربائية... مرات كثيرة... حدث لي إجهاض بعد أن صُعقت بالكهرباء، ولم يأخذوني إلى مستشفى".[455]

وذكرت امرأة أنها كانت تؤخذ، خلال احتجازها في أواخر عام 2018 وأوائل عام 2019، هي ونساء أخريات من زنازينهن للضرب في ساعات غير متوقعة من النهار والليل، وأنهن أُجبرن، في بعض المرات، ضمن الانتهاكات التي تعرَّضن لها، على خلع ملابسهن على أيدي "نساء عسكريات" أمرنهن بعد ذلك بالوقوف والجلوس وتهكَّمن عليهن.[456]

وذكرت أربع نسوة لمنظمة العفو الدولية أنَّ قوات الأمن الداخلي أخضعتهن لتهديدات وسخرية جنسية في إطار التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. وقالت امرأة احتُجزت في عام 2022 للمنظمة، "كان [المحققون الذكور] يستخدمون كلمات بذيئة ويوجِّهون تهديدات جنسية، قائلين، 'جسمك حلو'، وقصُّوا خصلة من شعري".[457] وذكرت امرأة أخرى أنه في يناير/كانون الثاني 2022 كان مسؤولو قوات الأمن الداخلي "يضحكون وهم يعذبونني، ويتصفحون هاتفي. كان زوجي قد التقط صورًا لي في غرفة النوم، ولم تكن كل هذه الخصوصية تعني شيئًا لهم".[458]

---

[446] مقابلات، عام 2023.

[447] مقابلات، عام 2023.

[448] مقابلات، عام 2023.

[449] مقابلة، عام 2023.

[450] مقابلة، عامة 2023.

[451] بيانات مُقدَّمة من قوات سوريا الديمقراطية، أغسطس/آب 2023، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

[452] تقدير للمسافة على أساس تحليل للأقمار الاصطناعية يحدد موقعي قاعدة التحالف بقيادة الولايات المتحدة وسجن الكسرة.

[453] مقابلات، عام 2023.

[454] مقابلة، عام 2023.

[455] مقابلة، عام 2023.

[456] مقابلة، عام 2023.

[457] مقابلة، عام 2023.

[458] مقابلة، عام 2023.

وفي ثلاث من الحالات التي وثَّقتها منظمة العفو الدولية، أُخضع رجال للعنف الجنسي خلال استجوابهم. وذكر رجل ومراهق أنهما تعرَّضا للضرب على قضيبيهما في عام 2020 وأواخر 2022 على الترتيب.[459] وقال الرجل إنَّ المحقق سأله إن كان له أطفال، وعندما قال أنَّ له طفلًا واحدًا، ردَّ المحقق قائلًا، "واحد كفاية"، وضربه بشدة على قضيبه.[460] وبالإضافة إلى ذلك، أمر الحراس الذكور في منشأة للاحتجاز رجلًا آخر بأن يتجرد من ثيابه ويواجه الحائط كعقاب.[461]

الحبس الانفرادي

عادة ما يُحتجز الأشخاص رهن الحبس الانفرادي خلال فترة الاستجواب. وبشكل عام، يرسل المحققون الشخص إلى زنزانة أكبر مع أشخاص آخرين ما أن يحصلوا على اعتراف منتزع بالإكراه.

ويُعد الحبس الانفرادي لفترات مطوَّلة، وما يمكن أن ينتج عنه من تضاؤل لمؤثرات الحواس، بمثابة معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مُهينة ويمكن أن يُعتبر تعذيبًا. وتحظر قواعد مانديلا الحبس الانفرادي لفترات مطوَّلة (أكثر من 15 يومًا) وإيداع السجين في زنزانة مظلمة.[462] ويحظر القانون الدولي الحبس الانفرادي للأطفال.[463]

وذكر أشخاص أنهم احتُجزوا في زنازين صغيرة مظلمة لفترات تتجاوز، في أغلب الأحيان، 15 يومًا. وكان بمقدورهم أحيانًا أن يسمعوا أصوات أشخاص يتعرَّضون للتعذيب. وذكر أطفال أنهم أودعوا وحدهم في زنازين في ظلام تام.

وقال مراهق، احتُجز رهن الحبس الانفرادي في أواسط عام 2022، لمنظمة العفو الدولية:

> **في اليوم الأول وضعوني في [زنزانة] انفرادية... كانت في حجم حمام وبها نافذة صغيرة لتلقي الطعام. لم يكن لي الحق في الذهاب إلى الحمام سوى مرتين في اليوم فقط. كانت مساحة الزنزانة 2 متر في 1 متر. لم يكن هناك شيء. ولا ضوء. كنت أنام على الأرض... كانت باردة. كنت في ظلام دامس. وبقيت هناك 18 يومًا... كان [الوقت] الوحيد الذي أقضيه خارج الزنزانة هو وقت الذهاب إلى الحمام وعندما قاموا بالاستجواب... كنت مرعوبًا. لم يتحدث إليَّ أحد.**[464]

وقال مراهق آخر احتُجز في زنزانة انفرادية في أواسط عام 2019 إنه كان يأكل في الظلام في زنزانته ولا يمكنه أن يسمع شيئًا.[465]

انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان في منشآت احتجاز تابعة لقوات الأمن

الاحتجاز التعسفي

لم تواجه الأغلبية العظمى من الأجانب وكثير من السوريين في منشآت الاحتجاز التي تديرها قوات الأمن أي عملية قضائية أو عملية مماثلة، ولم تُتح لهم أي فرصة للطعن في قانونية احتجازهم الذي تجاوز بالنسبة لكثير منهم خمس سنوات. وذكرت سلطات الإدارة الذاتية، في ردَّها الخطّي على منظمة العفو الدولية، أنها تعتبر "أغلب المُحتجزين في منشآت الاحتجاز والسجون التابعة للإدارة الذاتية أعضاءً في منظمة إرهابية" تحتجزهم إلى أن يتقرر وضعهم القانوني.[466] وقالت سلطات الإدارة الذاتية للمنظمة، في مقابلة وفي ردِّها الخطّي، إنه ينبغي نقل الأشخاص المُحتجزين لدى قوات الأمن إلى حجز الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا حتى يمكن محاكمتهم.[467] وقالت إن عمليات نقلهم محدودة بقدرة منشآت الاحتجاز التي تديرها الإدارة الذاتية على استقبال هؤلاء الأفراد، سواء من حيث سعة المكان، أو لأن الإدارة الذاتية لا تحاكم الأجانب حتى الآن.[468]

---

[459] مقابلات، عام 2023.

[460] مقابلة، عام 2023.

[461] مقابلة، عام 2023.

[462] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 70/175: *القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا)*، اعتُمِد في 17 ديسمبر/كانون الأول 2015، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/Res/70/175، القاعدة 43.

[463] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 37. أفادت لجنة حقوق الطفل، وهي الهيئة المكلفة بمراقبة الالتزام باتفاقية حقوق الطفل، وفرض تنفيذها، وتفسيرها، بأن استخدام الحبس الانفرادي يخالف أحكام المادة 37 من الاتفاقية. لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 10، حقوق الطفل في قضاء الأحداث، 25 إبريل/نيسان 2007، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CRC/c/GC/10، الفقرة 89. انظر أيضًا الجمعية العامة للأمم المتحدة، قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/RES/45/113، الفقرة 67.

[464] مقابلة، عام 2023.

[465] مقابلة، عام 2023.

[466] ردُّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024.انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[467] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023، القامشلي؛ ردُّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024.انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[468] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023، القامشلي. أُجريت محاكمات لرجال عراقيين في شمال شرق سوريا خلال فترة قصيرة في 2018–2019. مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي؛ ردُّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

ورغم مرور أكثر من خمس سنوات على هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، لم تواجه الأغلبية العظمى من الأجانب وكثير من السوريين المُحتجزين في منشآت الاحتجاز التي تديرها قوات الأمن أي عملية قضائية أو عملية أخرى مماثلة، ولم تُتح لهم أي فرصة للطعن في قانونية احتجازهم. ونظرًا للوقت الطويل الذي انقضى وغياب أي نوع من الإجراءات الواجبة، فقد خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن هؤلاء الأشخاص مُحتجزون تعسفيًا ولأجل غير مُحدد على أيدي قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها بدعم من التحالف بقيادة الولايات المتحدة.

وعبَّر عدة أشخاص مُحتجزين رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة عن يأسهم واستيائهم لاحتجازهم سنوات دون عملية قضائية وبلا معلومات بشأن الموعد الذي قد تُجرى فيه مثل هذه العملية. وقال أصلان، وهو شاب مُحتجز في منشأة بانوراما منذ عام 2019، لمنظمة العفو الدولية: "إنني بحاجة إلى محاكمة. أخطاء الحرب انتهت، ونحتاج الآن إلى بدء المحاكمات... سيكون لطيفًا فحسب أن نعرف ما يحدث، وما هو آت. المجهول هو الأصعب".[469] وقال هشام، وهو شاب اعتُقل في عام 2018: "لم نُبلَّغ بشأن أي محاكمة. أنا أتخيَّلها. في أحلامي، هناك معاهدة جنيف".[470]

وتُحتجز الغالبية العظمى من الأشخاص الموجودين في منشآت الاحتجاز التابعة لقوات الأمن بمعزل عن العالم الخارجي دون إمكانية الاستعانة بمحام.[471] وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، ذكر ممثَّل لجهاز الاستخبارات التابع لقوات سوريا الديمقراطية أنه لا يتم توفير محامين للأشخاص المُحتجزين لديهم، باستثناء المواطنين الأمريكيين، حيث إن الأمريكيين"يحضرون محاميًا لأنهم لا يريدون مخالفة القواعد فلا يُقبل الاستجواب".[472] وأكدت عشرات المقابلات غياب المحامين في منشآت الاحتجاز التابعة لقوات الأمن.[473]

ومُنعت زيارات العائلات للأشخاص المُحتجزين في منشآت الاحتجاز التي تديرها قوات الأمن في عام 2019 بعد أعمال شغب قام بها السجناء في منشأة احتجاز ديريك.[474] ولا تسمح سلطات الإدارة الذاتية بالاتصال الشفهي أو الشخصي مع أفراد العائلات إلا عندما يُنقَل الشخص المُحتجز إلى منشأة احتجاز تابعة للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا وتحكم عليه المحاكم.[475] وفي كثير من الحالات، قد يستغرق ذلك عدة أشهر أو سنوات. ولم يُنقل أي أجنبي من منشآت الاحتجاز التابعة لقوات الأمن غير أولئك الذين أُعيدوا إلى بلدانهم الأصلية.

الاختفاء القسري

أخضعت قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها كثيرًا من الرجال، والنساء، والأطفال المُحتجزين لدى قوات الأمن للاختفاء القسري. والاختفاء القسري هو تعرُّض شخص للاعتقال، أو الاحتجاز، أو الاختطاف على أيدي دولة أو موظفين رسميين تابعين لها، وفي هذه الحالة تابعين لسلطات الإدارة الذاتية، ثم تنفي هذه الدولة أو الجهات الرسمية التابعة لها أن هذا الشخص مُحتجز أو تخفي مكانه، مما يضعه خارج إطار حماية القانون.[476]

وأفادت سلطات الإدارة الذاتية، في ردّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، بأنها "فتحت مكاتب خاصة مهمتها تلقّي الشكاوى من أهالي الإقليم، وخصوصًا الشكاوى المتعلقة بحالات اختفاء"، كما "شكّلت لجانًا خاصة مهمتها متابعة شؤون المُحتجزين وتسهيل عملية إبلاغ العائلات".[477]

ولم يرد على الإطلاق، طوال بحوث منظمة العفو الدولية، أي ذكر لأي من هذه المكاتب أو اللجان، ولم يبد أنها معروفة لأي من المُحتجزين أو أفراد الأسر الذين أُجريت معهم المقابلات. وذكر كل مُحتجز سبق أن احتُجز في منشأة الكامب الصيني أنه أُخضع للاختفاء القسري أثناء احتجازه هناك. فعلى سبيل المثال، قال نجيب للمنظمة: "حاولت أسرتي العثور عليَّ... لم تتمكَّن من الحصول على أي معلومات. كانت أمي تمشي من مكان إلى مكان، من سجن إلى سجن. أنت تعرف قلب الأم. ذهبوا إلى جميع السجون، حتى الفرع الذي كنت فيه، وسألوهم، وقالت [السلطات]، لا، إنه ليس هنا".[478] وقال يوسف "كنا معزولين تمامًا 100 بالمئة عن العالم. لم تعرف أسرتي أي شيء عني طوال أربع سنوات، وشهرين، ويومين".[479]

---

[469] مقابلة، عام 2023.

[470] مقابلة، عام 2023.

[471] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة. وتستند هذه النتيجة كذلك إلى مقابلات مع أشخاص مُحتجزين في منشآت الاحتجاز السابق للمحاكمة. مقابلات، 2022 و2023.

[472] مقابلة شخصية مع ممثلين لجهاز الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[473] مقابلة، عام 2022.

[474] مقابلة شخصية مع ممثلين لجهاز الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة. ولا يُسمَح بزيارات العائلات في منشآت الاحتجاز التابعة لقوى الأمن الداخلي أيضًا.

[475] مقابلة شخصية مع ممثلين لجهاز الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة. وحتى في المنشآت التي تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، تُعلَّق الزيارات كذلك، أحيانًا، لفترات مطوَّلة لأسباب أمنية، حسبما ذكر عدة مُحتجزين حاليين وسابقين. مقابلات، عام 2023.

[476] انظر: الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2.

[477] ردُّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[478] مقابلة، عام 2023.

[479] مقابلة، عام 2023.

وتحدثت منظمة العفو الدولية كذلك مع أفراد من عائلات أشخاص اعتقلتهم قوات الأمن، حيث قضوا شهورًا أو سنوات في البحث عن أحبائهم. فعلى سبيل المثال، وصفت ديمة، وهي امرأة سورية عمرها 49 عامًا، بحثها عن زوجها وابنيها بعد أن اعتُقلوا عند حاجز تفتيش، في أكتوبر/تشرين الأول 2019، أثناء سفرهم من بلدة في محافظة دير الزور إلى مدينة الرقة، قائلةً:

عند حاجز التفتيش، قالوا ستجدينهم في الحسكة، وذهبت إلى هناك، وإلى كثير من الأماكن الأخرى. سألت كثيرًا، لكن بلا طائل، لم أستطع العثور عليهم. ذهبت إلى سجن غويران، ودير الزور، والرقة، وكانوا يقولون دائمًا إنهم ليسوا هناك... في الرقة قالوا سيكونون في الحسكة. وعندما سألت في الحسكة، قالوا إنهم سيأخذون رقم هاتفي ويتصلون بي لاحقًا. سألت في الصناعة [بانوراما]، أحيانًا كانوا يرفضون تقديم معلومات وفي أحيان أخرى يقولون إنهم ليسوا هنا.[480]

وفي عام 2021، أبلغ رجل أُفرج عنه من منشأة احتجاز بانوراما ديمة أنه رأى ابنيها أثناء احتجازه. وقال إن أحد ابنيها مريض للغاية لكنه لا يتلقّى رعاية طبية. وعندما ذهبت إلى بانوراما في عام 2021 لتسأل ثانية عن أفراد أسرتها، قالت السلطات إنها ستتحقق من الأمر وتتصل بها. وقالت ديمة إنها لم تتلق منذ عام 2021 أي معلومات بشأن مكان زوجها وابنيها.[481]

وتحدَّث أمجد، وهو شاب اعتُقل في مداهمة مشتركة للتحالف بقيادة الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية، عن رغبته في التحدث مع أمه خلال فترة استجوابه:

أمّي تعاني من مرض بالقلب، وأنا قلق عليها. أنا متأكد من أنها تواصل البحث عني والسؤال عني. سألتُ قوات سوريا الديمقراطية والأمريكيين إن كان بمقدوري الاتصال بها. قالوا [قوات سوريا الديمقراطية والقوات الأمريكية] إن هذا غير مسموح به خلال الاستجواب. عندما اعتُقلت، قلت إن لي طلبًا واحدًا، أن أتحدث مع أمّي. قالوا إن القوانين واللوائح لا تسمح بهذا.[482]

أشخاص تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي قوات أمن سلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا. تصميم Colin Foo © Amnesty International

[480] مقابلة، عام 2023.

[481] مقابلة، عام 2023.

[482] مقابلة، عام 2023.

التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في منشآت احتجاز تابعة للإدارة الذاتية الديمقراطية

من بين 53 شخصًا احتُجزوا في منشآت احتجاز تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، ذكر ثلاثة عشر شخصًا حالات تعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في سبع منشآت تابعة للإدارة الذاتية. وكان التعذيب، في أغلب تلك الحالات، شكلًا من أشكال العقاب على مخالفات صغيرة أو على الاحتجاج على ظروف السجن.

ووقعت خمس من هذه الحالات في منشأة احتجاز محددة عندما كانت تحت إدارة رئيس إدارة عُزل من منصبه، على ما يبدو، وقت إجراء البحوث عقب تحقيق قضائي في ظروف السجن.[483] ووفقًا لروايات مُتسقة لمُحتجزين في المنشأة، كان العاملون الذين يديرون منشأة الاحتجاز يعاقبون المُحتجزين بأخذهم إلى الفناء وصب الماء عليهم من خراطيم في الشتاء، وضربهم، وصعقهم بالصدمات الكهربائية، وإيداعهم في الحبس الانفرادي.[484] وكان المُحتجزون الذين يحتجون على الظروف والمعاملة المسيئة في هذه المنشأة يُعاقبون أيضًا بالحبس الانفرادي والصدمات الكهربائية.[485]

وفي المقابلات الثماني الأخرى، وصف أشخاص حالات تعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، سعى فيها المسؤولون لانتزاع اعترافات، أو جمع معلومات، أو ترهيب المُحتجزين في المنشأة وضمان امتثالهم، أو المعاقبة على مخالفات.[486] وذكروا أنهم تعرضوا للضرب والتفتيش بخلع الثياب، وذكر طفل أنه أُبقي في وضع مؤلم.[487] ومن بين أفراد هذه المجموعة، صبيَّان وشاب اعتُقل عندما كان صبيًا أفادوا بأنهم تعرَّضوا للضرب في منشآت مختلفة تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية عند "تأديبهم".[488] وقال أحد الصبيين والشاب أيضًا إنهما احتُجزا في الحبس الانفرادي.[489]

ووثَّقت منظمة العفو الدولية أيضًا بواعث قلق تتعلق بالاكتظاظ، والوقت المسموح به خارج الزنازين، وعدم كفاية الماء ومرافق الصرف الصحي، والسُبل المحدودة للحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك الرعاية الصحية النفسية.[490]

وبرغم ما وثَّقته المنظمة من تعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة وعدم ملاءمة الظروف، فالوضع في المنشآت التي تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية أفضل كثيرًا، في المجمل، من الوضع في المنشآت التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها.

4.4 عمليات النقل على أيدي التحالف إلى التعذيب، والاستجواب قبل التعذيب وبعده

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 11 شخصًا احتُجزوا في منشآت احتجاز تابعة لقوات الأمن وقالوا إن ممثلين للتحالف بقيادة الولايات المتحدة استجوبوهم أو كانوا حاضرين أثناء استجوابهم على أيدي قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها. وقال هؤلاء الأشخاص إنهم خضعوا للاستجواب على أيدي ممثلي قوات التحالف أو في حضورهم في الفترة ما بين عامي 2018 و2023. ومن بين أفراد هذه المجموعة أشخاصٌ كانوا مُحتجزين وقت إجراء المقابلات معهم وآخرون كانوا قد أُفرج عنهم. وفي العديد من هذه الحالات، نُقل الأشخاص إلى حجز قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها، مما عرَّضهم بدرجة كبيرة لخطر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. وفي حالات أخرى، استجوبهم التحالف بقيادة الولايات المتحدة قبل أو بعد تعرُضهم للتعذيب على أيدي قوات الأمن.

[483] مقابلات، عام 2023.
[484] مقابلات، عام 2023.
[485] مقابلات، عام 2023.
[486] مقابلات، عام 2023.
[487] مقابلات، عام 2023.
[488] مقابلات، عام 2023.
[489] مقابلات، عام 2023.
[490] مقابلات، عام 2022 و2023.

عمليات النقل إلى حيث التعذيب

من بين هؤلاء الأشخاص، قال ستة إنهم خضعوا للاستجواب أولًا على أيدي أفراد من التحالف بقيادة الولايات المتحدة، ثم نقلُوا إلى حجز قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها.[491] وفي حالتين، تعرَّض شخصان للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها فور نقلهم.[492] وفي إحدى هاتين الحالتين، على الأقل، وربما في الاثنتين، خلص محققو التحالف، فيما يبدو، خلال الاستجواب إلى أن الشخص المعني ما كان يجب أن يُعتقل أصلًا، لكن بدلًا من الإفراج عنه، نقلوه إلى حجز قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها.[493]

وقال رياض، وهو مسؤول محلي سابق في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، لمنظمة العفو الدولية إنه اعتُقل مرتين في عام 2021، في المرة الأولى على أيدي قوى الأمن الداخلي وفي المرة الثانية في مداهمة مشتركة لقوات هيزين لمكافحة الإرهاب، ووحدات القوات الخاصة التابعة لقوى الأمن الداخلي، والتحالف بقيادة الولايات المتحدة.[494]

وذكر رياض أنه في المرة الثانية التي اعتُقل فيها، أُخذ من منزله في الساعة 2 صباحًا على أيدي حوالي 20 جنديًا، تصاحبهم طائرة تحوم فوق منزله وعدة مركبات عسكرية. ونُقل إلى قاعدة كونوكو العسكرية الخاصة بالتحالف واحتُجز هناك يومًا. وقال إنه، في سياق الاستجواب، صار واضحًا لمحققي التحالف أنه ليس له صلة أو انتماء لتنظيم الدولة الإسلامية. وأضاف أنه عندما بدأ أفراد قوى الأمن الداخلي يصوّرونه وهو يحمل بندقية الصيد الخاصة به التي صُودرت خلال اعتقاله، سألهم أحد المحققين الذين يعتقد أنهم أمريكيون استنادًا إلى لهجتهم والأعلام الأمريكية على زيهم العسكري، "ماذا تفعلون؟ ألم نقل لكم إننا ليس لدينا وثائق أو أدلة ضده؟ خذوه وأقيموا 'حفلتكم' في مراكزكم، أما نحن فقد انتهينا وليس لدينا شيء ضده".[495] وقال إن محقق التحالف أشار بيده عندئذ صارفًا إياهم.[496]

وقال رياض لمنظمة العفو الدولية إنه نُقل بعد ذلك إلى منشأة احتجاز الكسرة (انظر الإطار في القسم 4-3 لمزيد من التفاصيل)، وأُخذ إلى زنزانة مساحتها 1,5 متر في 1 متر، واحتُجز انفراديًا لمدة 10 أيام. ثم نُقل بعد ذلك إلى زنزانة أكبر وخضع للاستجواب لعدة أسابيع. وقال إنه لم يتلق خلال استجوابه "سوى بعض الصفعات" لكن ستة من الثمانية الآخرين في زنزانته تعرَّضوا للتعذيب، ووصف صراخهم وجروحهم.[497]

ونُقل رياض بعد ذلك إلى منشأة احتجاز أخرى قريبة، حيث احتُجز ستة أسابيع أخرى ثم أُفرج عنه. وقال رياض إن قوات الأمن رفضت الإفصاح عن مكانه لأسرته.[498]

وقال جواد إنه كان ثملًا وأطلق النار "دون قصد" على دورية أمريكية. وأضاف أنه اعتُقل بعد ذلك، في عام 2022، هو وشقيقاه ووالده، في عملية مشتركة للتحالف وقوات الأمن التابعة لسلطات الإدارة الذاتية.[499]

وأُخذ جواد إلى قاعدة كونوكو العسكرية للاستجواب. وقال إنه أدرك خلال الاستجواب أن آخرين في قريتهم أبلغوا عنهم أنهم ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وأنه أطلق النار عمدًا على دورية التحالف. وقال إنه خضع للاستجواب عدة ساعات على أيدي التحالف وأبلغهم بروايته لما حدث. ثم نُقل بعد ذلك إلى منشأة احتجاز الكسرة. وهناك تعرض للتعذيب عدة مرات على مدى 45 يومًا. وأضاف:

> **كانوا يريدون منِّي أن اعترف بأنني ضمن [جماعة "إرهابية"]... ضربوني بتلك العصي السوداء. ضربوني بالكابلات. لمدة شهر، [كانوا يضربونني] يوميًا... [كانوا] يهددونني بأن يشمل [التعذيب] والدي وشقيقيَ ما لم أقل إنني عضو [في الجماعة]... ضربوني حتى تعبوا.**[500]

وخلال المقابلة، عرض جواد على أحد باحثي منظمة العفو الدولية ندوب التعذيب الباهتة على ظهره. وقال إنه لم يعترف، برغم التعذيب الذي تعرَّض له، بأنه ينتمي إلى جماعة تصفها سلطات الإدارة الذاتية بأنها جماعة "إرهابية".[501]

---

[491] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[492] مقابلات، عام 2023.

[493] مقابلات، عام 2023.

[494] لمزيد من التفاصيل بشأن اعتقال رياض في المرة الأولى، انظر القسم 8-2: "استخدام مزاعم الانتماء لتنظيم الدولة الإسلامية كأداة".

[495] مقابلة، عام 2023.

[496] مقابلة، عام 2023.

[497] مقابلة، عام 2023.

[498] مقابلة، عام 2023.

[499] مقابلة، عام 2023.

[500] مقابلة، عام 2023.

[501] مقابلة، عام 2023.

الاستجواب على أيدي التحالف قبل التعذيب وبعده

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع خمسة أشخاص خضعوا للاستجواب على أيدي التحالف بقيادة الولايات المتحدة قبل أو بعد تعرضهم للتعذيب على أيدي قوات الأمن في شمال شرق سوريا.

وقال زكي، وهو رجل عراقي، إن قوات الأمن اعتقلته في عام 2018 وأخذته إلى منشأة احتجاز "أولد جركين". وأفاد بأنه كان آنذاك يعيش مع أسرته قرب الحدود مع العراق بعد أن فرُّوا من النزاع المتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية. وذكر أنه خضع للاستجواب لمدة 45 يومًا، تعرَّض خلالها مرات عديدة للضرب بأنبوب مياه أخضر اللون وأحذية واللكم في وجهه. وقال للمنظمة، "كانوا يقولون لي جُملًا معينة، ويقولون، 'عليك أن تقول هذا'. قلتُ إنني لم أفعل ما يقولونه. وكانوا كلما قلتُ ذلك ضربوني... كل ما في الأمر أنني كنتُ أعيش في مناطق الدولة الإسلامية. قلتُ لهم إنني لم أقتل أحدًا. لم أقتل حتى نملة".[502]

وقال زكي إن محققًا من التحالف بقيادة الولايات المتحدة زاره في رابع أو خامس يوم لاحتجازه. وقال زكي "التقط لي صورًا وسألني أسئلة". وأضاف أن "[قوات الأمن] كانت قد قالت إنني وزير المالية في الدولة الإسلامية".[503] وبعد جلسة الاستجواب مع محقق التحالف أُعيد زكي إلى الحجز لدى قوات سوريا الديمقراطية وتعرَّض للتعذيب عدة مرات.

واعتُقل مروان عام 2019 وأُخذ إلى منشأة احتجاز تديرها قوى الأمن الداخلي. وكان يعمل لدى إحدى منظمات المجتمع المدني، وقال إنه يعتقد أنه اتُهم بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية لأن قوات الأمن تصورت أنه مصدر إزعاج وتهديد.[504] ووصف مروان وصوله إلى منشأة الاحتجاز مع صديقه وزهاء 20 رجلًا آخر، قائلًا:

> **هنا بدأت حفلة التعذيب... أخذونا من المركبة بجرِّنا من ملابسنا وشعرنا. ضربونا بالبنادق وبأنابيب المياه... كان الضرب والتعذيب يستمر نصف ساعة، ثم يعودون بعد ساعة ويكررون. كان كثيرون منا يبكون ويصرخون. كان ممرًا صغيرًا، ولذلك لم يكن مسموحًا لنا بالكلام أو الذهاب إلى المرحاض... [صديقي] وكثير من الرجال غيره تبولوا في ملابسهم لأنهم لم يستطيعوا الذهاب إلى الحمام.**[505]

وقال مروان إنه بعد ذلك بقليل، خضع للاستجواب عدة مرات في حضور محقق يعتقد أنه أمريكي استنادًا إلى لهجته. وأضاف أن محققًا من قوات سوريا الديمقراطية هدده خلال إحدى هذه الجلسات كي يغير إفادته: "قال إذا لم تغير إفادتك فسننقلك إلى كوباني. أنت تعرف ماذا يعني ذلك: محكمة كوباني للإرهاب".[506]

جهود سلطات الإدارة الذاتية للتصدي للتعذيب

لا تبذل سلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا، فيما يبدو، جهودًا مُمنهجة لرصد التعذيب في منشآت الاحتجاز والتصدي له، ومع ذلك، وثَّقت منظمة العفو الدولية حالات سجَّل فيها المسؤولون مزاعم سوء المعاملة وتدني الظروف واستجابوا لها، في بعض الحالات.

وبرغم أن ممثلي النيابة لهم سلطة التحقق من التعذيب والإبلاغ عنه، على النحو الموضَّح بالتفصيل في الفصل 8، فلم يشهد الأشخاص الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، ممَّن ذكروا أنهم أبلغوا ممثلين من الهيئات القضائية بما تعرَّضوا له من تعذيب، أي مؤشر يدل على التحقيق في تلك المزاعم بعد ذلك. إلا إن امرأتين وصفتا مقابلة مسؤولين تعتقدان أنهم على صلة بالقضاء أثناء وجودهما في منشأتيّ احتجاز تديرهما الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا لمناقشة الظروف والمعاملة من جانب إدارة السجن.[507]

وفي ثلاث حالات أخرى، ذكر أشخاص مُحتجزون أنهم تحدثوا بشأن سجنهم مع مسؤولين يعتقدون أنهم ينتمون إلى قوات الأمن. وفي إحدى الحالات، قالت امرأة إن "لجنة من قوى الأمن الداخلي" زارتهم لمناقشة ما إذا كانوا قد أدلوا بإفاداتهم تحت ضغط.[508] وفي حالة أخرى، ذكر رجل بأنه تحدث مع "مجموعة من كوباني" بشأن التعذيب الذي تعرَّض له، وأن أحد أعضاء هذه المجموعة طلب التحدث مع رئيس المحققين.[509] وقال إنه ما أن غادرت المجموعة حتى نظَّم المحقق له "جلسة تعذيب

---

[502] مقابلة، عام 2023.

[503] مقابلة، عام 2023.

[504] لمزيد من التفاصيل بشأن هذه الحالة، انظر القسم 8-2: "استخدام مزاعم الانتماء لتنظيم الدولة الإسلامية كأداة".

[505] مقابلة، عام 2023.

[506] مقابلة، عام 2023.

[507] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[508] مقابلة، عام 2023.

[509] مقابلة، عام 2023.

خاصة"، تشمل العنف الجنسي.[510] وفي الحالة الثالثة، ذكر رجل أن أفرادًا، يعتقد أنهم قوات خاصة، تدخلوا لمعالجة الاكتظاظ الشديد في منشأة احتجاز الكسرة.[511]

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال مبلِّغ عن المخالفات، كان يعمل في منشأة احتجاز الكسرة حين كان أشخاص يُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية مُحتجزين بها، إنه كل فترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أشهر كانت "لجنة" من ضباط قوى الأمن الداخلي من القامشلي أو الحسكة تأتي إلى منشأة الاحتجاز للقيام بأعمال تفقُّد أساسية لا تشمل الجلوس على انفراد مع أشخاص مُحتجزين في المنشأة أو فحص أجسادهم بحثًا عن أدلة على التعذيب الجسدي.[512]

وأفادت سلطات الإدارة الذاتية، في ردّها الخطّي على منظمة العفو الدولية، بأنه في إطار جهودها لمنع التعذيب "اجتاز كل الأعضاء والأفراد في هذه المراكز دورات تثقيفية ومهنية خاصة بشأن طريقة التعامل مع المُحتجزين وفقًا للقوانين المطبقة التي تمنع إساءة المعاملة والتعذيب بكل أشكاله" وأن "كل مراكز التحقيق والاحتجاز في السجون مزوَّدة بكاميرات للمراقبة السمعية والبصرية، بالإضافة إلى مكاتب خاصة مُكلَّفة بالنظر في شؤون المُحتجزين ومتابعة حالاتهم".[513]

[510] مقابلة، عام 2023.

[511] مقابلة، عام 2023.

[512] مقابلة، عام 2023.

[513] ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

5. الأطفال المحتجزون في منشآت الاحتجاز

> **"إذا كان أبي قد ارتكب جريمة، فأبي هو الذي أخطأ. فهل نُعاقَب جميعًا؟"**
>
> خليل، وهو رجل عمره 22 عامًا احتُجز أولًا في مركز "إعادة تأهيل" للأحداث وعمره 17 عامًا[514]

> **"نحن ضحايا للسياسة... نريد أن نخرج من هنا، ونحاول باستمرار، لكننا لا نستطيع. نحن مُحاصرون هنا... لقد عانى النساء والأطفال هنا الكثير. ينبغي أن يفتح العالم أبوابه لنا. نحن مدنيون، ونحتاج للعودة إلى ديارنا."**
>
> وائل، وهو رجل عمره 19 عامًا، متحدثًا عن إخراجه من مخيم الهول واحتجازه لدى قوات الأمن لما يقرب من ثلاث سنوات في منشآت احتجاز مختلفة[515]

تحتجز سلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا، في منشآت ومخيَّمي الاحتجاز، كثيرًا من الأطفال الذين سبق أن تعرَّضوا لمعاملة وحشية على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية. ولا يلوح لأغلبهم أي احتمال حقيقي للإفراج عنهم. وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، كان قرابة 29,000 طفل مُحتجزين في المخيَّميْن، ونحو 1,000 من الصبية والشبان، الذين كانوا صبية عندما احتُجزوا في البداية، رهن الاحتجاز في منشآت مختلفة.[516] والأغلبية العظمى من الأطفال في المخيَّميْن سوريون وعراقيون، بينما تفيد تقديرات منظمة العفو الدولية بأن عدد الأطفال الأجانب، من غير العراقيين، المُحتجزين في منشآت الاحتجاز، بما فيها مركزان

[514] مقابلة، عام 2022.

[515] مقابلة، عام 2023.

[516] Lead Inspector General, *Quarterly Report,* October – December 2023 (previously cited), p. 34.
ويستند تقدير منظمة العفو الدولية لعدد الصبية والشبان الذين احتُجزوا وهم صبية في منظومة الاحتجاز إلى مقابلات مع إدارات منشآت احتجاز مختلفة، من بينها مركزا "إعادة تأهيل" الأحداث، ومع الرئيسين المشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، ومع صبية وشبان محتجزين حاليًا أو كانوا محتجزين سابقًا في منشآت الاحتجاز. مقابلات، في عامي 2022 و2023. وذكرت المقررة الخاصة السابقة المعنية بمكافحة الإرهاب بأن حوالي 1,000 رجل احتُجزوا عندما كانوا صبية وقرابة 1,000 صبي محتجزون في منظومة الاحتجاز. مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بمكافحة الإرهاب، تقرير، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/78/520، الفقرة 50، الرابط: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n23/296/33/pdf/n2329633.pdf.

"لإعادة التأهيل"، يزيد قليلًا عن نصف مجموع الأطفال المُحتجزين في تلك المنشآت، والباقون سوريون.[517] وتقل أعمار نحو 80 بالمئة من الأطفال في المخيمين عن 12 عامًا.[518]

وكان كثير من الأطفال، إما يقطنون أصلًا في المناطق التي أُقيم فيها ما يُسّمى الخلافة في العراق وسوريا، وإما جاءت بهم أسرهم للعيش هناك. ويشمل هذا أطفالًا سوريين صاروا مُحاصرين في مناطق سيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، وكذلك أطفالًا أجانب أراد أفراد من أسرهم الاستقرار والعيش وفقًا لقيم التنظيم.[519] وتعرَّض آخرون للاختطاف على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية وجُلبوا إلى سوريا.[520] كما وُلد أطفال في المناطق التي كان التنظيم المسلح يسيطر عليها. وتحتجز السلطات المحلية أغلب الأطفال بسبب التهديد الذي تتصوَّر أنهم يمثلونه، أو بسبب الاشتباه في علاقات لأهلهم بتنظيم الدولة الإسلامية.

ويعيش الأطفال في مخيَّميّ الاحتجاز، وهما محور تركيز الفصل 6، في ظل التهديد الدائم للعنف، ولا تُتاح لهم إلا سبل محدودة لنيل التعليم وغيره من الخدمات الأساسية أو دونما سبيل إلى ذلك.[521] ونُقل كثير من الصبية المراهقين من المخيَّميْن، أو بعد احتجازهم خلال فرارهم من مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، واحتُجزوا في منشآت احتجاز للبالغين وفي مركزيّ "إعادة تأهيل". ويستمر احتجاز صبية سوريين وبضع فتيات سوريات في العمليات الجارية، ويتعرَّضون في أغلب الأحيان لنفس التعذيب وانتهاكات المحاكمة العادلة (انظر الفصلَيْن 4 و8) التي يتعرَّض لها البالغون. ويتعرَّض الصبية والشبان الذين احتُجزوا عندما كانوا صبية في منشآت الاحتجاز التابعة لقوى الأمن، ويزيد عددهم على 600، للظروف القاسية نفسها التي يتعرَّض لها البالغون.

وبُذلت بعض الجهود للإفراج عن أطفال وإعادتهم إلى مجتمعاتهم الأصلية، لكن بعض الحكومات رفضت استعادة مواطنيها، بينما تستبعد حكومات أخرى بشكل منهجي الصبية الذين يُحتمل أنهم كانوا منتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية أو الذين اقتربوا من سن 18 عامًا أو تجاوزوها الآن. ولا تستطيع الأغلبية العظمى من السوريين المقيمين في المخيَّميْن، ممن ينتمون أصلًا إلى مناطق خارج نطاق سيطرة سلطات الإدارة الذاتية، العودة إلى ديارهم، على النحو الذي يرد وصفه في الفصل 6.

ويركّز هذا الفصل على الصبية والشبان الذين احتُجزوا في منشآت في شتى أنحاء شمال شرق سوريا، أساسًا بسبب التهديد الذي يُتصوَّر أنهم يمثّلونه. ولم تُوجَّه اتهامات، وفقًا لتقديرات منظمة العفو الدولية، سوى إلى ما يزيد قليلًا عن 10 بالمئة من الصبية والشبان المُحتجزين، الذين يقرب عددهم من 1,000 صبي وشاب.[522] وقد اختارت المنظمة التركيز على هذه المجموعة لأن ما يُفهم بشأن طبيعة وظروف احتجازهم أقلّ كثيرًا مما هو الحال بالنسبة إلى الأطفال في المخيَّميْن، ولأن احتمالات الإفراج عنهم وإعادتهم إلى بلادهم محدودة، في كثير من الحالات، بدرجة أكبر من الاحتمالات فيما يخصّ الأطفال في المخيَّمَيْن، ولأن هؤلاء الأطفال فُصلوا عن أسرهم.

---

[517] يستند هذا التقدير إلى مصادر مختلفة للبيانات. ففي سبتمبر/أيلول 2022، قدَّمت سلطات مخيَّم الهول بيانات تكشف عن أن 5,562 من بين 34,554 طفلًا كانوا في المُخيَّم آنذاك أجانب (من غير العراقيين). وتشير البيانات إلى أن من بين الأطفال 12,040 طفلًا سوريًا و16,952 طفلًا عراقيًا. بيانات محفوظة لدى منظمة العفو الدولية. وكان أغلب الأطفال في منظومة الاحتجاز في شمال شرق سوريا (27,280 طفلًا تقريبًا)، حتى ديسمبر/كانون الأول 2023، مُحتجزين في مخيَّم الهول، وقرابة 1,664 طفلًا مُحتجزين في مخيَّم روج. Lead Inspector General, *Quarterly Report,* October – December 2023 (previously cited), p. 34. وكانت الأغلبية العظمى من الأطفال في مخيَّم روج أجانب، استنادًا إلى زيارات منظمة العفو الدولية للمخيَّم والمقابلات التي أجرتها فيه. انظر أيضًا: Lead Inspector General, *Quarterly Report,* October – December 2023 (previously cited), p. 34 ، (ويبيِّن ذلك التقرير أن 85 بالمئة من القاطنين في مخيَّم روج أجانب من غير العراقيين). وبالإضافة إلى ذلك، تفيد تقديرات منظمة العفو الدولية بأن نحو 45 بالمئة من الصبية والشبان في منشآت الاحتجاز، بما في ذلك مركزا "إعادة التأهيل"، سوريون وأن النسبة الباقية، وهي 55 بالمئة، أجانب (من غير العراقيين)، استنادًا إلى بيانات جُمعت خلال المقابلات.

[518] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "خبراء أمميون يحثُّون على إعادة آلاف الأطفال المُحتجزين في شمال شرقهم إلى أوطانهم بشكل عاجل"، 31 مارس/آذار 2023، الرابط: https://news.un.org/ar/story/2023/03/1119362.

OHCHR, "Children in Northeast Syria must be urgently repatriated: UN experts", 31 March 2023, https://www.ohchr.org/en/statements/2023/03/children-northeast-syria-must-be-urgently-repatriated-un-experts

[519] مقابلات مع 21 صبيًا وشابًا وشابة يصفون فيها كيف كانوا يعيشون في مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، في عامي 2022–2023.

[520] مقابلة، عام 2022؛ انظر أيضًا منظمة العفو الدولية، *إرث الإرهاب: محنة الأطفال الأيزيديين ضحايا تنظيم "الدولة الإسلامية"* ، (رقم الوثيقة: MDE 14/2759/2020)، 30 يوليو/تموز 2020، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde14/2759/2020/ar/.

[521] انظر، على سبيل المثال: Save the Children, "*Remember the Armed Men who Wanted to Kill Mum": The Hidden Toll of Violence in Al Hol on Syrian and Iraqi Children*, 2022, https://resourcecentre.savethechildren.net/document/remember-the-armed-men-who-wanted-to-kill-mum-the-hidden-toll-of-violence-in-al-hol-on-syrian-and-iraqi-children; Save the Children, *When am I Going to Start to Live? The Urgent Need to Repatriate Foreign Children Trapped in Al Hol and Roj Camps*, 2021, https://resourcecentre.savethechildren.net/document/when-am-i-going-start-live-urgent-need-repatriate-foreign-children-trapped-al-hol-and-roj؛ وهيومن رايتس ووتش، "سوريا: ظروف قاسية تعيشها عائلات المشتبه بهم من 'داعش'"، 23 يوليو/تموز 2019، https://www.hrw.org/ar/news/2019/07/23/332227؛ وهيومن رايتس ووتش، "الخوف يسيطر على النساء والأطفال المحاصرين في مخيمات سوريا"، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019، https://www.hrw.org/ar/news/2019/10/18/334845 ؛ و MSF, *Between Two Fires: Danger and Desperation in Syria's Al-Hol camp*, 7 November 2022, https://www.msf.org/danger-and-desperation-syria%E2%80%99s-al-hol-camp-report-msf

[522] كانت قوات سوريا الديمقراطية تحتجز، حتى أغسطس/آب 2023، ما يزيد على 600 شخص احتُجِزوا عندما كانوا أطفالًا. وأفادت سلطات الإدارة الذاتية في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية بأن 450 "من الأطفال والقصّر" محتجزون في منشأة بانوراما للاحتجاز. ولا يشمل هذا العدد، على ما يبدو، الصبية الذين تجاوزوا سن 18 عامًا خلال مدة احتجازهم ولم يعودوا أطفالًا. وذكرت سلطات الإدارة الذاتية أن من بين هذه المجموعة 200 "من الأطفال والقصّر" السوريين. رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل. وبالإضافة إلى ذلك، يُحتجز نحو 90 شخصًا احتُجِزوا عندما كانوا أطفالًا في منشآت تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، ويُحتمل أن يكون عددهم أكبر من ذلك. كما يُحتجز نحو 200 في مركزين "لإعادة التأهيل" تديرهما كذلك الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، ويُحتجز عدد غير معروف في منشآت تسيطر عليها قوى الأمن الداخلي. معلومات جُمعت من السلطات ومن مقابلات أُجريت في منشآت احتجاز مختلفة، من بينها مركزا "إعادة التأهيل". ولا يشمل هذا التقدير الأطفال الذين احتُجِزوا مع آبائهم. ومن بين مجموع الأشخاص المحتجزين حاليًا ممن بدأ احتجازهم عندما كانوا أطفالًا، لم يُتَّهم إلا الأطفال السوريون المحتجزون في منشآت تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا وفي مركزيّ "إعادة التأهيل".

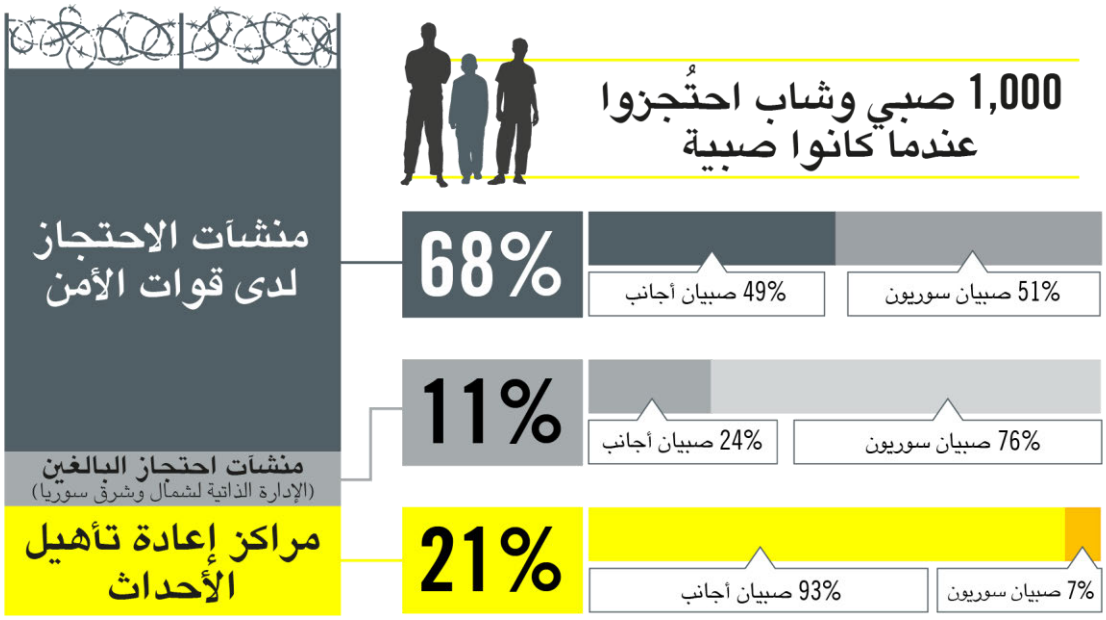

5.1 نقل صبية إلى منشآت احتجاز ومراكز "إعادة التأهيل"

يُحتجز ما يزيد عن نصف الصبية والشبان، الذين احتُجزوا عندما كانوا صبية، ويبلغ عددهم قرابة 1,000، في منشآت احتجاز تابعة لقوى الأمن، حسب تقديرات منظمة العفو الدولية، ويُحتجز الباقون لدى الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا.[523] كما تفيد تقديرات المنظمة بأن ما يزيد قليلًا عن نصف الصبية في منشآت الاحتجاز أجانب من غير العراقيين، والباقون سوريون. وفي عام 2022، أُعيد حوالي 203 صبية عراقيين من منشآت الاحتجاز إلى العراق.[524] وعدد الأجانب بين الصبية والشبان المُحتجزين، الذين يقرب عددهم من 1,000، غير متناسب بسبب سياسة تتبعها سلطات الإدارة الذاتية، تُناقش أدناه، وتقوم على نقل الصبية الأجانب المراهقين من المخيَّمَيْن إلى منشآت احتجاز.

وأجرت المنظمة مقابلات مع 23 من الصبية والشبان، الذين كانوا صبية عندما قُبض عليهم. وقضى 19 من هؤلاء الصبية والشبان شهرًا واحدًا على الأقل في منشأة احتجاز تديرها قوات الأمن. ومن بينهم تسعة سوريين و14 أجنبيًا ليس من بينهم أي عراقيين. وكان أحد الصبية وثلاثة من الشبان قد مُنوا بإصابات خلال سنوات النزاع السابقة أثَّرت على قدراتهم الإدراكية. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني اثنان من هؤلاء الشبان من القدرة المحدودة على الحركة بسبب إصابتهما، ويعاني الثالث من إعاقة بصرية.

كما أجرت المنظمة مقابلتين مع شابتين سوريتين كانتا فتاتين صغيرتين وقت القبض عليهما من مخيَّم الهول.[525] وتمثِّل الفتيات أقلية صغيرة من بين الأطفال في منشآت الاحتجاز، ولذا يركِّز هذا الفصل على الانتهاكات التي يتعرَّض لها الصبية والشبان في المنظومة.

ووثَّقَت المنظمة ثلاثة سبل رئيسية للقبض على صبية ونقلهم إلى منشآت الاحتجاز، بما في ذلك مركزا "إعادة التأهيل"، على أيدي قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها: أولًا، بعد مغادرة مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية؛ وثانيًا، خلال العمليات الجارية؛ وثالثًا، من مخيَّمَيّ الاحتجاز.

[523] انظر الحاشية رقم 522 (التي تشير إلى أنه حتى أغسطس/آب 2023، كان ما يزيد على 600 شخص قُبض عليهم عندما كانوا أطفالًا محتجزين في منشآت احتجاز تابعة لقوى الأمن، وحوالي 90، وربما أكثر، مُحتجزين في منشآت تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، وقرابة 200 محتجزين في مركزيّ "إعادة التأهيل" اللذين تديرهما أيضًا الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا).

[524] مقابلة شخصية مع مستشار عراقي للتحالف بقيادة الولايات المتحدة، 6 أغسطس/آب 2023، أربيل. ولا تعلم منظمة العفو الدولية بوجود أي صبية عراقيين آخرين مُحتجزين في منشآت احتجاز في شمال شرق سوريا.

[525] مقابلات، في عامي 2022 و2023. وقالت فتاة إنها احتُجزت وهي طفلة، لكنها اتُّهمت خطأً وهي بالغة. كما أُبلغت منظمة العفو الدولية بوجود فتاة سورية في أحد السجون حيث احتُجزت فيما يتصل بجرائم تتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية.

الذين احتُجزوا بعد مغادرة مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية

خلال الحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية، قبضت قوات سوريا الديمقراطية على رجال وصبية فرُّوا بمفردهم أو مع عائلاتهم، مفترضةً أنهم على الأرجح من مقاتلي التنظيم. وعقب معركة الباغوز النهائية، احتجزت قوات سوريا الديمقراطية كثيرًا من الصبية.[526]

وفتحت قوات سوريا الديمقراطية وقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة ممرات إنسانية من الباغوز للمدنيين الفارّين من البلدة ومقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الذين يريدون الاستسلام.[527] وقامت قوات سوريا الديمقراطية مع قوات من التحالف بفحص الشاحنات التي تحملهم بحثًا عن رجال وصبية تشتبه في أنهم مقاتلون.[528] ووصف طارق، وهو شاب عمره 18 أو 19 عامًا، حاول الفرار من تنظيم الدولة الإسلامية بعد أن مارس والده ضغوطًا عليه كي ينضم إلى التنظيم، احتجازه بعد مغادرة الباغوز قائلًا: "كانت هناك شاحنات للرجال وحافلات للنساء والأطفال. وكانت الحافلات مكتظة، فخجلت [من أن أكون بها]. سألت ما إذا كانت الشاحنة متوجِّهة إلى المخيَّم نفسه. وقيل لي نعم، فقفزت إلى الشاحنة وانتهى بي الأمر في السجن".[529]

وقالت امرأة عمرها 56 عامًا في مقابلة مع منظمة العفو الدولية، مستعيدةً ذكرى اللحظة التي فُصلت فيها عن ابنها بعد الفرار من الباغوز عن طريق ممر إنساني: "إنه لأمر مخيف ومؤثِّر أن يُؤخذ طفلك منك. كنت في الباغوز... وأُخذ ابني مني على الفور. لم يُتَح لي أن أعانقه ".[530] ولم تكن هذه المرأة في وقت إجراء المقابلة، بعد ذلك بأربع سنوات، قد أُتيح لها إجراء أي اتصال بابنها منذ القبض عليه.

وذكر أطفال أن قوات الأمن نقَّلتهم بين عدة منشآت احتجاز رسمية ومؤقتة، حيث احتُجزوا مع البالغين، قبل انتقائهم للترحيل إلى مركز "إعادة التأهيل" الوحيد الذي كان يعمل آنذاك، وهو مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث، أو ترحيلهم في نهاية الأمر إلى منشأة بانوراما/الصناعة القديمة، وهي منشأة احتجاز.[531] وفي أوائل عام 2022، قُبيل الهجوم الذي شنَّه تنظيم الدولة االإسلامية في 20 يناير/كانون الثاني على منشأة بانوراما/الصناعة، قدَّرت جهات معنية بحقوق الإنسان عدد الأطفال في المنشأة بما يقرب من 700 طفل.[532] ولم يُتهَم أي منهم أو يُحاكَم.

وأفادت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، بأن بعض الأطفال الذين لاقت أسرهم حتفها في المعارك مع تنظيم الدولة الإسلامية نُقلوا أيضًا إلى مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث.[533]

الذين قُبض عليهم خلال العمليات الجارية

يستمر أيضًا القبض على أطفال سوريين في عمليات عسكرية. وهم يُنقَلون إلى نفس منشآت الاحتجاز التابعة لقوى الأمن التي يُنقل إليها البالغون للاستجواب، ثم يُنقلون في النهاية إلى منشآت احتجاز تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا للاتهام والمحاكمة.[534] ويُقبض عليهم عند حواجز التفتيش، وخلال مداهمات منسَّقة بين قوات الأمن والتحالف، وخلال عمليات وحملات تفتيش أخرى تهدف إلى التصدي لاستمرار خطر تنظيم الدولة الإسلامية.

فعلى سبيل المثال، قال صبي مراهق لمنظمة العفو الدولية، "بينما كنت أنتقل بسيارة أجرة، عند... حاجز تفتيش في دوار في الرقة... طلبوا [قوى الأمن الداخلي] مني تفتيش هاتفي المحمول... ووجدوا جميع مقاطع الفيديو الخاصة بتنظيم الدولة الإسلامية".[535] ووصف مراهق آخر القبض عليه على أيدي أفراد الأمن عند حاجز تفتيش أثناء ركوبه حافلة بعد مغادرة مخيَّم الهول.[536] وقال صبي عمره 14 عامًا إنه اعتُقل في مستشفى بعد أن اتهمته قوات الأمن بالمشاركة في هجوم على حاجز تفتيش.[537]

---

[526] مقابلات، في عامي 2022 و2023، مع أربعة صبية وشبان قُبِض عليهم في الباغوز أو وهم يغادرونها؛ ومع امرأة احتُجِز ابنها بعد أن فرَّا من الباغوز.

[527] Al Jazeera, "ISIL fighters 'surrender in large numbers' in final Syria enclave" (previously cited).

[528] مقابلة، عام 2023، مع أربعة أشخاص غادروا الباغوز وقُبض عليهم في شمال شرق سوريا.

[529] مقابلة، عام 2023.

[530] مقابلة، عام 2023.

[531] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[532] انظر، على سبيل المثال، هيومن رايتس ووتش، "شمال شرق سوريا: مصير مجهول لمئات الفتيان المُحاصرين"، 4 فبراير/شباط 2022، https://www.hrw.org/ar/news/2022/02/04/381097؛ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، "سوريا: خبيرة أممية تحث الدول على 'إنقاذ أطفالها من الذكور' المُحاصرين في أحد السجون السورية عقب هجوم نفَّذَه تنظيم داعش"، 25 يناير/كانون الثاني 2022، https://www.ohchr.org/ar/2022/01/syria-un-expert-urges-states-save-their-boys-caught-isil-prison-attack؛ لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، تقرير، 17 أغسطس/آب 2022 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 86.

[533] رد خطّيّ من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[534] مقابلات، 2022 و2023.

[535] مقابلة، عام 2023.

[536] مقابلة، عام 2023.

[537] مقابلة، عام 2023.

الذين نُقلوا من المخيَّمَيْن

جاء بقية الأطفال المحتجزين في منشآت الاحتجاز من المخيَّمَيْن. ونُقل أغلبهم إلى هناك في إطار سياسة تتَّبعها سلطات الإدارة الذاتية تقوم على فصل المراهقين الأجانب وإخراجهم من المخيَّمَيْن.[538] وتشير أنباء إلى نقل أطفال من المخيَّمَيْن مبكرًا في أغسطس/آب 2019.[539] ومن بين الذين أجرت المنظمة مقابلات معهم، كان عمر أصغر صبي نُقل من المخيَّمَيْن 13 عامًا وقت نقله، لكن السلطات أشارت إلى أن أطفالًا لا يتجاوز عمر بعضهم 11 عامًا فُصلوا أيضًا عن أسرهم ونُقلوا من المخيَّمَيْن.[540] ووفقًا لبيانات تلقتها المنظمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، كان هناك 769 صبيًا تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عامًا في مخيَّمي الاحتجاز حتى نهاية مارس/آذار 2024.[541] وهؤلاء الصبية معرَّضون لخطر نقلهم من المخيَّمَيْن على أيدي سلطات الإدارة الذاتية.

وكانت سياسة نقل صبية من المخيَّمَيْن لإيداعهم في منشآت احتجاز للبالغين ومركزيّ "إعادة تأهيل" الأحداث تُمارس في البداية سرًا، على ما يبدو، حيث أُخذ بعض الصبية في منتصف الليل دون إنذار مسبق.[542] ووثّقت منظمة العفو الدولية كذلك حالات صبية أُخذوا وهم يمارسون الأنشطة اليومية في المخيَّم مثل إصلاح موقد، أو مشاهدة مباراة في كرة القدم، أو التسكع حول خيمتهم.[543]

وأقرَّت سلطات الإدارة الذاتية باتّباع هذه السياسة لكنها برَّرتها بأنها وسيلة للتصدي "لمثيري المشاكل" في المخيَّم.[544] وذكرت سلطات الإدارة الذاتية في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية أنه "لم يُكشَف عن موقع المنشآت التي يُحتجز بها الصبية لأسرهم وقت نقلهم لأسباب أمنية. لكن بعد نقلهم بأمان، أُبلغت الأسر بأن أبناءها موجودون إما في مركز لإعادة التأهيل وإما في مركز احتجاز مؤقت".[545]

ولم تتمكن المنظمة من التحقق بشكل مستقل مما إذا كانت هذه هي الممارسة التي اتُّبعت عندما بدأت سلطات الإدارة الذاتية أول الأمر نقل صبية من المُخيَّمَيْن. لكن أحد تقارير حقوق الإنسان الأولى التي وثَّقَت الفصل الإجباري في أعقاب هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2019 وجد أن الأمهات وغيرهن من الأوصياء لم يتلقوا أي معلومات تقريبًا بشأن مكان أبنائهم أو أسباب حرمانهم من الحرية.[546] ويُعد نقل أطفال من المخيَّمَيْن ورفض إبلاغ أهلهم أو غيرهم ممن يعتنون بهم بمكانهم من قبيل إخضاع هؤلاء الأطفال للاختفاء القسري.[547]

وقبضت قوات الأمن على الصبية أفرادًا وجماعات.[548] وقامت في بعض الأحيان بعمليات ضخمة في المخيَّمَيْن للقبض على أعداد كبيرة من الأطفال ونقلهم. فمثلًا، أخذت قوات الأمن قرابة 32 صبيًا في مايو/أيار 2022 بعد أن استدعتهم إلى مكتب سلطات المخيَّم في إطار عملية كبيرة لجمع البيانات البيومترية من سكان المخيَّم.[549] وحسبما ذكر فتى كان ضمن هذه المجموعة، أخذت قوات الأمن الصبية من المُخيَّم في مجموعة من سيارات الإسعاف التي يعتقد أنها استخدمتها لتفادي المنظمات غير الحكومية العاملة في المخيَّم.[550]

وفي مثال آخر، قام التحالف بقيادة الولايات المتحدة وقوات الأمن المحلية في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2022 بعملية أمنية في مخيَّم الهول، وأخرجت قوات الأمن المحلية نحو 50 صبيًا، وربما أكثر، من المخيَّم لنقلهم إلى منشآت احتجاز، من بينها، في نهاية الأمر، مركز "لإعادة تأهيل" الأحداث.[551] ونفت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، إخراج

---

[538] ذكرت سلطات الإدارة الذاتية في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية أنها نقلت أيضًا صبية سوريين وعراقيين من المخيَّمَيْن، لكنها لم تذكر سببًا لنقل هؤلاء الصبية. وقالت إنه لم يتم نقل أي فتيات من المخيَّم في إطار سياسة الفصل التي تتَّبعها. رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2023. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[539] Rights and Security International, *Europe's Guantanamo: The Indefinite Detention of European Women and Children in North East Syria,* 17 February 2021, https://www.rightsandsecurity.org/assets/downloads/Europes-guantanamo-THE_REPORT.pdf, para. 58. وكانت أول عملية نقل وثَّقتها منظمة العفو الدولية في يناير/كانون الثاني 2020.

[540] مقابلة، عام 2023؛ اجتماع لجهات معنية مع الرئيسين المشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 27 فبراير/شباط 2023، مركز أوركش "لإعادة تأهيل" الأحداث. انظر أيضًا: لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، تقرير، 17 أغسطس/آب 2022 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 98. وتذكر الفقرة أن صبية لا يتجاوز عمرهم عشرة أعوام فُصلوا عن أسرهم في المُخيَّمَيْن.

[541] بيانات تلقتها منظمة العفو الدولية من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

[542] Rights and Security International, *Europe's Guantanamo* (previously cited), paras 58–61.

[543] مقابلات مع أربعة أشخاص، في عامي 2022 و2023.

[544] Rights and Security International, *Europe's Guantanamo* (previously cited), para. 61. وانظر أيضًا: هيومن رايتس ووتش، "سوريا: تأخير عمليات إعادة الأجانب ذوي الصلات المزعومة ب"داعش" إلى أوطانهم" (مرجع سبق ذكره).

[545] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2023. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[546] Rights and Security International, *Europe's Guantanamo* (previously cited), para. 60.

[547] انظر: الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2.

[548] مقابلات مع ثمانية صبية وشبان أُخِذوا من المخيَّمَيْن، 2022 و2023. انظر أيضًا Rights and Security International, *Europe's Guantanamo* (previously cited), para. 58, وتشير الفقرة إلى أن مجموعات أخرى من الصبية أُخِذوا بين عامي 2019 و2020؛ هيومن رايتس ووتش، "سوريا: تأخير عمليات إعادة الأجانب ذوي الصلات المزعومة ب"داعش" إلى أوطانهم" (مرجع سبق ذكره)؛ Special Rapporteur on Counterterrorism, *Technical Visit to the Northeast of the Syrian Arab Republic: End of Mission Statement* (previously cited), para. 9.

[549] مقابلة، عام 2023.

[550] مقابلة، عام 2023.

[551] مقابلة، عام 2023؛ مقابلة شخصية مع الرئيسين المشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي.

صبية من المُخيَّمَيْن خلال هذه العملية.[552] إلا إن المنظمة أجرت بعد تنفيذ العملية الأمنية بنحو شهر مقابلة مع الرؤساء المشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل أفادوا فيها بأن 35 من الصبية الذين أُخذوا خلال العملية الأمنية في مخيَّم الهول محتجزون في سجن غويران المركزي.[553] وبالإضافة إلى ذلك، أجرت المنظمة مقابلة مع أحد الصبية الذين أُخذوا خلال العملية قال فيها إن 51 صبيًا أُخرجوا من المُخيَّم خلال العملية.[554] وقال للمنظمة:

في 12 أيلول [سبتمبر] 2022... فتَّشَت السلطات الخيام و[النساء في الخيام]. وانتظرنا في صفٍّ طويل. وسألوني عن سنّي وعن أمّي. وأخذوني إلى متجر ملابس فارغ. وسألوني عن بعض التفاصيل مثل إسمي وتفاصيل أخرى. وبعد 30 دقيقة، وضعونا في مركبة، قرابة 11 منَّا... وبعد التفتيش الأمني، أخذوا 51 طفلًا إلى مدرسة.[555]

وأبلغت وحدات حماية المرأة المنظمة بأن التحالف بقيادة الولايات المتحدة أُبلغ بخطط لأخذ صبية محددين من سن معينة من أسرهم في المُخيَّمَيْن.[556] وقالت سلطات الإدارة الذاتية في ردّها الخطّي على المنظمة إنها تُطلع التحالف الدولي على المعلومات المتعلقة بنقل صبية من المُخيَّمَيْن من خلال "غرف العمليات المشتركة المُخصَّصة للعمليات الأمنية".[557] وعندما سُئلت حكومة الولايات المتحدة عن عمليات نقل الصبية، قالت في ردّها الخطّي على منظمة العفو الدولية "نحن على تواصل وسنستمر في التواصل مع السلطات المحلية لضمان ألا يُتَّخذ أي قرار بإيداع طفل في منشأة للأحداث إلا بعد تقييم دقيق للمصلحة الفُضلى للطفل".[558]

صبي فصل قسرًا عن أمه وإخوته في مخيم احتجاز، ونقل قسرًا إلى منشأة احتجاز منفصلة. تصميم Colin Foo © Amnesty International

---

[552] رد خطّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[553] مقابلة شخصية مع الرئيسين المشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي. كما تلقَّت منظمة العفو الدولية معلومات بشأن الخلفية أشارت إلى وجود أطفال آخرين احتُجزوا خلال العملية في منشأة احتجاز أخرى.

[554] مقابلة، عام 2023.

[555] مقابلة، عام 2023.

[556] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 3 أغسطس/آب 2023، سجن الحسكة للنساء.

[557] رد خطّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[558] رد خطّي من حكومة الولايات المتحدة، 1 إبريل/نيسان 2024. انظر الملحق 2 لمزيد من التفاصيل.

إضفاء الصبغة الرسمية على سياسة نقل الصبية

أصدرت سلطات الإدارة الذاتية، في فبراير/شباط 2023، مسوَّدة سياسة بشأن عمليات الفصل تجعل، فيما يبدو، من حالات نقل صبية من المخيَّمَيْن عملية رسمية مُمنهجة. وفي أحدث حالة وثقتها منظمة العفو الدولية، قال أدهم الذي يبلغ عمره 17 عامًا، في فبراير/شباط 2023، إنه تلقَّى إخطارًا مقتضبًا بأن سلطات الإدارة الذاتية ستأخذه من المُخيَّم:

> **عرفتُ أنهم سيأتون لأخذي لأن سلطات المخيَّم الكردية أبلغت جميع الصبية الكبار بأن عليهم أن يستعدُّوا ذلك الصباح... وفي هذه المرة، أبلغ الصبية أمهاتهم... وبعد ذلك، أبلغونا بشكل مباشر. وذهب النساء اللاتي سمعن بأن الصبية الكبار سيؤخذون إلى سلطات المخيم ليسألن ما إن كان ذلك صحيحًا وللاحتجاج... وعرض بعض النساء إخفائي في خيامهن. وقلت لا. فلا فائدة من ذلك. قالوا لنا إننا ذاهبون إلى مكان رائع يتمنى كل شخص أن يكون فيه.**[559]

وفي إطار عملية إضفاء الصفة الرسمية، وضعت سلطات الإدارة الذاتية معايير لتوضيح الأسس التي يمكن وفقًا لها أخذ أطفال من المخيَّمَيْن لإيداعهم في مركزيّ "إعادة تأهيل" الأحداث. وكانت مسوَّدة السياسة تتضمَّن، وقت نشر هذا التقرير، الأسس التالية لنقل الصبية: 1) أن يكون "الشبان منخرطين في أنشطة إجرامية وعنيفة"، 2) أن يكون "الشبان قد صاروا ملقَّنين عقائديًا ومدرَّبين على العمل لحساب [تنظيم الدولة الإسلامية]"، 3) أن يكونوا من "الضحايا"، بما في ذلك من تعرَّضوا للعنف الجسدي والجنسي على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية.[560] ولا يُستهدف في هذه السياسة إلا الصبية الأجانب (باستثناء العراقيين).[561]

وينبغي لسلطات الإدارة الذاتية، بموجب القانون الدولي، أن تلتزم بحماية جميع الأطفال المتأثرين بالنزاع في المناطق التي تسيطر عليها ودعمهم.[562] وأطلعت وحدات حماية المرأة منظمة العفو الدولية على أدلة رقمية تبيّن، حسبما زُعم، أمثلةً على تدريب أطفال وتجنيدهم في تنظيم الدولة الإسلامية.[563] ووزَّعت هيئة إعلامية محلية كذلك مواد مماثلة.[564] ولم تتمكن المنظمة من تأكيد أن مقاطع الفيديو تصوِّر تدريبًا على أيدي أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية في المخيَّمَيْن، وما إذا كان أعضاء التنظيم يقومون بمثل هذه الأنشطة، ونطاق التجنيد.

وأشارت قوات الأمن وآخرون إلى حوادث تعرَّض فيها صبية في المخيَّمَيْن للاستغلال والاعتداء الجنسيين على أيدي نساء أكبر سنًا.[565] ويصعب التحقق بشكل مستقل من طبيعة ونطاق الاستغلال الجنسي الذي يقوم به صبية أو يتعرَّضون له.

وتُعد هذه التهديدات وغيرها للأطفال أسبابًا مشروعة تستدعي اتخاذ إجراءات من جانب سلطات الإدارة الذاتية، لكن مسوَّدة سياستها الحالية بشأن عمليات الفصل تفتقر إلى سند في القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يكفل ضمانات حاسمة للآباء والأطفال. ويُعد احترام وحدة الأسرة من بين الركائز الأساسية لحقوق الطفل، ولا يجوز فصل الأطفال عن أهلهم إلا بعد أن تقرر سلطة مختصة أن ذلك في مصلحة الطفل الفضلى، على أن يخضع قرارها للمراجعة القضائية.[566] ولا تحدد السياسة الحالية السلطات التي تتخذ قرار نقل طفل، وما هي الأدلة والمعايير المُطبَّقة، وما هي ضمانات الحماية الواجب اتباعها المتاحة للأطفال والآباء خلال عملية صنع القرار.

كما تعتبر هذه السياسة "التلقين العقائدي" أساسًا مشروعًا لنقل الطفل، برغم أن حرية الفكر، والرأي، والدين مكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان،[567] وكذلك حق الآباء في توجيه أطفالهم في ممارسة هذه الحقوق وفقًا لما يقتنعون به.[568] وينبغي لسلطات الإدارة الذاتية، حتى يكون الفصل صحيحًا، أن تبَيّن أن الطفل يُعلَّم بطرق يمكن أن تسبب له إيذاء نفسه أو

---

[559] مقابلة، عام 2023.

[560] Draft AANES Policy Statement and Procedures for Selection and Removal of Foreign ISIS-Affiliated Youth from the Camps, February 2023, on file with Amnesty International, pp. 5-6.

[561] Draft AANES Policy Statement and Procedures for Selection and Removal of Foreign ISIS-Affiliated Youth from the Camps, February 2023, on file with Amnesty International.

[562] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 39؛ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، اعتُمِد في 25 مايو/أيار 2000، المادة 6؛ قواعد ومبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة ("مبادئ باريس")، فبراير/شباط 2007، الرابط: https://www.unicef.org/media/113646/file/UNI-Paris-Principles-and-Commitments-FAQ-AR-21.pdf، الفقرة 3-6.

[563] دليل صوتي بصري مقَدَّم من وحدات حماية المرأة، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية. قدَّمت وحدات حماية المرأة لمنظمة العفو الدولية مقاطع فيديو تظهر أشخاصًا يُزعم أنهم أطفال يقومون بتمرينات تدريب تزعم وحدات حماية المرأة أنها جزء من جهود تنظيم الدولة الإسلامية لتجنيد أطفال.

[564] Ronahi TV, "Exclusively-Kampa Holê: Jinên DAIŞî zarokan li ser kuştinê perwerde dikin" [حصريًا من مخيَّم الهول: نساء من تنظيم الدولة الإسلامية يعلِّمن الأطفال بشأن القتل]، 1 أغسطس/آب 2023، https://www.youtube.com/watch?v=5uDM3v03BtY (باللغة الكردية).

[565] اجتماع لجهات معنية مع الرئيسين المشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 27 فبراير/شباط 2023، مركز أوركش "لإعادة تأهيل" الأحداث؛ مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 7 مارس/آذار 2023، سجن الحسكة للنساء. انظر أيضًا: Anne Speckhard, "ISIS women accused of turning boys as young as 13 into a human stud farm", 23 February 2023, Daily Beast, https://www.thedailybeast.com/isis-women-accused-of-turning-teen-boys-into-human-stud-farm-in-syria

[566] اتفاقية حقوق الطفل، المواد 5، و7، و8، و9، و18.

[567] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة 18(1)؛ اتفاقية حقوق الطفل، المادة 14.

[568] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 14(2).

آخرين. وفضلًا عن ذلك، ينبغي ألا يكون وقوع الطفل ضحية أو خطر وقوعه ضحية على أيدي أفراد من خارج الأسرة سببًا لفصله عن أفراد أسرته أو غيرهم من الأوصياء البالغين، في غياب قرار من جانب سلطة مختصة فيما يتعلق بظروف مثل هذا الانتهاك.

وبرغم المعايير التي تتضمنها مسوَّدة السياسة، تشير المناقشات والمراسلات مع سلطات الإدارة الذاتية إلى وجود عوامل أخرى تحفز على إجراء عمليات النقل. فقد أجابت سلطات الإدارة الذاتية في ردِّها الخِّطي على منظمة العفو الدولية عن سؤال بشأن عمليات النقل السابقة لصدور مسوَّدة السياسة بأن "من بين المعايير الواضحة فصل الصبية ما أن يبلغوا سن 12 عامًا".[569] وأفادت كذلك بأن المعايير المستخدمة "تقوم على إدارة المخيَّميْن (بمساعدة من قوات الأمن)"،[570] وهو ما يشير إلى أن عمليات النقل قد يكون لها، في الممارسة العملية، دوافع تقوم على تقييمات أكثر ذاتية.

وأبلغت ممثّلة لجهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة المنظمة بأن سلطات الإدارة الذاتية تشعر بالقلق بشأن تزايد عدد الأجانب في المخيَّميْن ممن لا يحملون جنسية رسمية، ومواتين للتجنيد على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية، ويمثّلون خطرًا مستقبليًا.[571] وأفاد مسؤولون لمنظمة العفو الدولية وآخرين بأنهم يريدون نقل الصبية المراهقين من المخيَّميْن، في نهاية الأمر، إلى مجموعة تضم ما لا يقل عن 15 مركزًا "لإعادة التأهيل"، وذلك بدلًا من الحد من عمليات الفصل وإيداع الصبية رهن الاحتجاز لتكون آخر حل يتم اللجوء إليه.[572] ويُعد عدم إجراء تقييم في حالة كل طفل على حدة لما إذا كان النقل في مصلحة الطفل الفضلى انتهاكًا للقانون الدولي وينطوي على خطر حبس مراهقين لقضاء حياتهم في السجن دون تهمة. وأفادت سلطات الإدارة الذاتية في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية بأنه لا بدائل حاليًا لفصل الصبية عن أمهاتهم أو الأوصاء عليهم في المخيَّميْن.[573]

الخوف من النقل والفصل مع تقدُّم الصبية في السن

ذكرت الأغلبية الساحقة من النساء وأبنائهن المحتجزين في المخيَّمَيْن أن سلطات الإدارة الذاتية تختار الصبية الذين سيُنقلون على أساس سنّهم، حيث يبدأ الخطر حول سن 11 أو 12 عامًا ويزيد باطراد مع اقترابهم من سن 18 عامًا.[574]

وأبلغ جمال، وهو صبي عمره 16 عامًا نُقل من أحد المخيَّمَيْن في عام 2020 منظمة العفو الدولية بأن "الأطفال من سن 11 أو 12 يُفصلون عن النساء... ما إن وصلت [قوات الأمن] لم أختبئ. لم أكن أظن أنهم سيأخذونني فأنا صغير الجسم".[575]

وقال كريم، وهو صبي عمره 17 عامًا نُقل من أحد المخيَّميْن عندما كان عمره 14 عامًا تقريبًا، إنه أيضًا يعتقد أن عمر الصبي، كما يتصوَّر من يراه، له دور في قرار نقله: "يحدث كثيرًا أن ترى [قوات الأمن] طفلًا أكبر سنًا فيأخذونه".[576]

ويعيش الصبية المراهقون وأسرهم في خوف دائم من اليوم الذي سيؤُخذون فيه من المخيَّمين. وكما قالت امرأة تُدعى ليلى موضِّحة:

> **يكون الأطفال منهمكين في لعب مباراة كرة قدم عادية، ثم يجرون للنجاة بحياتهم إذا رأوا قوات سوريا الديمقراطية. إنه أكثر شيء إثارة للحزن قد تراه... ولذلك، نُبقي الصبية في الداخل بقدر ما نستطيع. وهذا يثير خوفًا وقلقًا غير ضروريين. لا يمكنهم الوصول إلى قدراتهم الكاملة. هؤلاء الأطفال سيكونون مذهلين إذا مُنحوا الفرصة.**[577]

وذكرت امرأة روسية في المخيَّم للمنظمة أن النساء من بلدها اللاتي يواجهن احتمال فقدان أبنائهن على أيدي سلطات الإدارة الذاتية بدأن يفكرن في إعادة أبنائهن إلى روسيا دون ذهابهن معهم. وقالت، "أي خيار لهن؟" وأضافت، "لكن أن يرسلن صبيانهن إلى بلدهن وهن لا يستطعن أن يتبعنهم، أن يفقدن أبناءهن، هذا يتركهن محطمات".[578]

---

[569] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل. وأفادت سلطات الإدارة الذاتية في الخطاب بأن الغرض من هذه الإجراءات هو "منع استغلالهم جنسيًا وتدريبهم عسكريًا لأغراض إرهابية أو عدوانية".

[570] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[571] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 7 مارس/آذار و3 أغسطس/آب 2023، سجن الحسكة للنساء.

[572] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع ثلاثة ممثّلين لدائرة العلاقات الخارجية لسلطات الإدارة الذاتية، 14 مارس/آذار 2022؛ رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل. انظر أيضًا: لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، تقرير، 17 أغسطس/آب 2022 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 95؛ هيومن رايتس ووتش، "سوريا: تأخير عمليات إعادة الأجانب ذوي الصلات المزعومة ب"داعش" إلى أوطانهم" (مرجع سبق ذكره).

[573] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[574] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[575] مقابلة، عام 2022.

[576] مقابلة، عام 2023.

[577] مقابلة، عام 2023.

[578] مقابلة، عام 2023.

رواية أسرة لأحداث اليوم الذي أُخذ فيه الابن الأكبر إلى مركز هوري

التقت منظمة العفو الدولية مع أسرة يُحتجز أربعة من أفرادها، وهم الأم وثلاثة من أبنائها، في مخيَّم روج، بينما أُخذ ابنها الأكبر خليل إلى مركز هوري "لإعادة التأهيل".[579]

وكان خليل قد نُقل في البداية إلى المركز في أعقاب فرار أسرته من مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية عندما كان عمره 17 عامًا. وبعد قرابة سنة، سُمح له بالعودة لفترة قصيرة إلى أمه وإخوته في المُخيَّم، لكنه احتُجز ثانية على أيدي سلطات الإدارة الذاتية وهو شاب يافع. وقال خليل إنه كان يشاهد مباراة في كرة القدم مع أخيه ويتناولان الفشار، ورقائق البطاطا، والمشروبات الغازية. وبدأ يشعر بعدم الارتياح عندما حضر بعض "الأسايش" – أعضاء قوى الأمن الداخلي – إلى خيمته. وأبلغوه هو وأسرته بأن الوقت قد حان لمغادرته:

لا أستطيع أن أنسى تلك اللحظة... كان هناك خارج المخيَّم... مركبات مسلحة وجنود. تضايقت. وسألتُ الجنود، 'لماذا تفعلون هذا أمام أسرتي؟' وبدأت أخواتي وإخوتي يبكون. كان صعبًا عليّ أن أراهم يبكون... من سيعالج أثر هذه التجربة في أذهاننا؟ سنظل نذكرها للأبد. أنا، وأمي، والأطفال الآخرون، لن ننسى أبدًا تلك اللحظة.[580]

وروت أمه وشقيقته، أمينة، وعمرها 17 عامًا، ذكرياتهما لذلك اليوم. وذكرت شقيقته أنها أُغشي عليها وهي تشاهد خليل يؤخذ في مؤخرة سيارة.[581] وقالت الأم، وهي تغالب دموعها:

جُننتُ. قالوا إنه كبر وينبغي له أن يذهب. قَبَّل رأسي. وقال ربما يكون ذلك لمصلحتي – ربما كان لله حكمة في ذلك... أن تُفصل أم عن ابنها. لا يسعني الكلام.... إنه ليس جزءًا من قلبي، إنه قلبي كله.[582]

وقالت شقيقته إنه بعد رحيله، فقدت أمهما 25 كيلوغرامًا تقريبًا من وزنها وظهر الشيب في شعرها. ولم يكن لهم أي اتصال بخليل، طوال عامين، سوى في زيارتين واتصالين هاتفيين.[583]

ولخليل شقيق أصغر يقترب من سن المراهقة، وتنتظر الأسرة في خوف اليوم الذي ستأخذه فيه قوات الأمن. وقالت أمينة لمنظمة العفو الدولية:

عندما نطلبُ منه أن يأكل جيدًا يقول إنه لا يريد أن يكبر. يقول لا أريد أن يأخذوني مثل خليل. إنه صغير للغاية. أخذت في البكاء عندما سمعت ما قاله... بسبب هذه السياسة، أضغط على رأس أخي باستمرار حتى لا يكبر... عمره 10 سنوات. وهو قصير، والحمد لله. لو كان أطول لأخذوه.[584]

5.2 ظروف الاحتجاز

تقوم قوات الأمن، فيما يبدو، ما أن يُحتجز الأطفال، بنقلهم بين أنواع مختلفة من المنشآت، من بينها منشآت لاحتجاز البالغين.

منشآت الاحتجاز التابعة لقوى الأمن

وثَّقَت منظمة العفو الدولية، على النحو الذي عُرض بالتفصيل في الفصل 4، التعذيب المنهجي أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في شتى منشآت الاحتجاز التابعة لقوى الأمن في شمال شرق سوريا. وحسب تقدير المنظمة، يُحتجز ما يزيد على نصف الأطفال المحتجزين في منشآت احتجاز في شمال شرق سوريا في هذه المنشآت.[585] ويظل كثير منهم محصورين في ظروف لاإنسانية، وتعرَّض البعض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. وتدعو المبادئ التوجيهية الدولية إلى نقل الأطفال، حتى أولئك الذين يُشتبه في أنهم قاتلوا مع جماعات مسلحة، إلى عهدة السلطات المدنية المعنية بالطفل للحصول على الخدمات

[579] حجبت منظمة العفو الدولية جنسيته لأسباب تتعلق بالسلامة والأمن.

[580] مقابلة، عام 2022.

[581] مقابلة، عام 2023.

[582] مقابلة، عام 2023.

[583] مقابلة، عام 2023.

[584] مقابلة، عام 2023.

[585] انظر الحاشية رقم 522 للاطلاع على تفصيل للبيانات المتعلقة بالأطفال في منشآت الاحتجاز في شمال شرق سوريا.

المناسبة التي تشمل، من بين ما تشمل، إعادة الدمج في المجتمع.[586] وأجرت المنظمة، إجمالًا، مقابلات مع 22 شخصًا احتُجزوا وهم أطفال في منشآت احتجاز تابعة لقوى الأمن، وبعضهم محتجزون حاليًا وبعضهم كانوا محتجزين من قبل، وهم 12 صبيًا، وثمانية شبان، وفتاتان.[587] ومن بينهم 11 سوريًا و11 أجنبيًا ليس بينهم عراقيون.

واحتُجز أطفال في منشآت احتجاز مختلفة تابعة لقوى الأمن. وتفيد تقديرات منظمة العفو الدولية بأنه، حتى أغسطس/آب 2023، كان ما يزيد على 600 طفل محتجزين في منشأة احتجاز بانوراما.[588] وكان ما يقرب من نصف هؤلاء سوريين والباقون أجانب من غير العراقيين، حسبما ورد.[589] ولم يُتَّهم أي من الصبية، مثلهم مثل الرجال في منشأة الاحتجاز، برغم أنه كان بمقدور سلطات الإدارة الذاتية منح أولولية لفحص الأطفال السوريين، وملاحقتهم قضائيًا إذا استدعى الأمر، كما فعلت مع بعض الرجال السوريين في منشآت الاحتجاز التابعة لقوى الأمن.

وزعمت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، أن "عددًا كبيرًا" من هذه المجموعة من الأطفال منتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية "كأعضاء في أشبال الخلافة" وأنه لذلك "تقضي لوائحنا القانونية بنقلهم إلى مراكز الإصلاح والتأهيل المركزية متى حُكم عليهم".[590] وقالت إنها تواجه صعوبتين أساسيتين نتيجة لذلك: "أولًا، ثمة بواعث قلق بشأن دمجهم مع مُحتجزين مُدانين بجرائم أخرى، واحتمال أن يؤثر ذلك فيهم تأثيرًا سلبيًا. ثانيًا، يمثّل العدد غير الكافي من مراكز التأهيل عقبة تتعلق بالإمكانيات أمام نقلهم".[591]

ولأن كثيرًا من الصبية احتُجزوا بسبب سنهم في المقام الأول، فليس واضحًا عدد من كان لهم أي صلة مباشرة بتنظيم الدولة الإسلامية ضمن هذه المجموعة من الصبية السوريين.[592] وبالنسبة للذين جنَّدهم تنظيم الدولة الإسلامية واستخدمهم، يدعو القانون والمعايير الدولية إلى معاملة الأطفال المرتبطين بجماعات مسلحة على أنهم ضحايا أولًا وأخيرًا، وألَّا يُستخدم الاحتجاز إلا كحل أخير.[593] وفي هذه المرحلة، حتى لو كانت سلطات الإدارة الذاتية ستحاكم هؤلاء الأفراد، فالعقوبة القصوى التي قد تُفرَض عليهم، وفقًا للقانون المعمول به في الإقليم، هي السجن سبع سنوات،[594] وقد قضى كثير منهم بالفعل مدة تقرب من ذلك رهن الاحتجاز. ولهذه الأسباب، من الضروري أن تبدأ سلطات الإدارة الذاتية عملية فحص هؤلاء الصبية والشبان، الذين احتُجزوا عندما كانوا صبية.

وكان أغلب الصبية في بانوراما مُحتجزين، على الأرجح، في منشأة احتجاز الصناعة– وهي مدرسة كانت قائمة في الموقع نفسه واستُخدمت في احتجاز أشخاص يُشتبه في انتماؤهم لتنظيم الدولة الإسلامية قبل بناء منشأة بانوراما. وهاجم تنظيم الدولة الإسلامية منشأة بانوراما/الصناعة في يناير/كانون الثاني 2022. وأثار خبراء الأمم المتحدة بواعث قلق بشأن صبية من المحتجزين في المنشأة كانوا لا يزالون مفقودين بعد مرور عدة أشهر على الهجوم.[595] وأفادت سلطات الإدارة الذاتية في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية بأنه لم يُفقَد في الهجوم أي من الصبية أو الشبان الذين احتُجزوا عندما كانوا صبية.[596] ولم تتوفر لمنظمة العفو الدولية معلومات مُتاحة علنًا للتحقق من هذه الإفادة بطريقة مستقلة.

---

[586] انظر، على سبيل المثال: مجلس الأمن الدولي، القرار رقم 2427 (2018)، المُعتمد في 9 يوليو/تموز 2018، وثيقة الأمم المتحدة رقم: S/RES/2427، الفقرة 19 ("يؤكد [المجلس] ضرورة إيلاء اهتمام خاص لمعاملة الأطفال المرتبطين بجميع الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، أو الذين يُدعى أنهم مرتبطون بها، بما فيها الجماعات التي ترتكب أعمالًا إرهابية، ولاسيما عن طريق إنشاء إجراءات تشغيل موحدة بشأن التسليم السريع لهؤلاء الأطفال إلى الجهات المدنية المعنية بحماية الطفل")؛ مبادئ باريس، الفقرة 7-21 (وتنصُّ على أنه خلال عملية تحرير الأطفال "ينبغي تسليمهم لجهة قائمة على عملية مدنية ملائمة ومستقلة وذات التفويض اللازم")؛ Government of Canada, Vancouver Principles on Peacekeeping and Prevention of Recruitment and Use of Child Soldiers, 15 November 2017, https://www.international.gc.ca/world-monde/issues_development-enjeux_developpement/human_rights-droits_homme/principles-vancouver-principes-pledge-engageons.aspx?lang=eng, Principle 9 (وينصُّ هذا المبدأ على أن يُسلم [الأطفال] على وجه السرعة إلى جهات فاعلة معنية بحماية الطفل وسلطات مدنية").

[587] يشمل هذا منشآت مؤقتة تُستَخدم أحيانًا، مثل تلك التي تستخدمها قوات الأمن في المخيَّمَيْن. وقالت امرأة إنها احتُجزت وهي طفلة، لكنها اتُّهمت خطأً وهي بالغة.

[588] مقابلة، عام 2023؛ مقابلة شخصية مع اثنين من ممثِّلي جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة. وكما أُشير في الملحوظة رقم 522، ذكرت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، أن 450 "من الأطفال والقصَّر" محتجزون في منشأة الاحتجاز. ولا يشمل هذا العدد، فيما يبدو، الصبية الذين أتموا 18 عامًا خلال فترة احتجازهم وما عادوا أطفالًا. رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024.

[589] مقابلة، عام 2023. وذكرت سلطات الإدارة الذاتية في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية أن من بين 450 "من الأطفال والقصّر" المحتجزون في منشأة الاحتجاز، 200 سوري. ولا يشمل هذا العدد فيما يبدو الصبية الذين أتموا 18 عامًا خلال فترة احتجازهم وما عادوا أطفالًا. رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024.

[590] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[591] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[592] مقابلات، في عامي 2022 و2023، مع أربعة صبية وشبان قُبض عليهم في الباغوز أو أثناء مغادرتهم لها؛ ومع امرأة قُبِض على ابنها بعد أن فرَّا من الباغوز.

[593] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 37(ب)؛ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون الأحداث ("قواعد بكين")، القاعدة 1.13؛ قواعد ومبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة ("مبادئ باريس")، فبراير/شباط 2007، الفقرة 3-6.

[594] Joint Governance of the Al-Jazira region, Delinquent Juvenile Law, Decree No. 8 of 2017, on file with Amnesty International, Article 35.

[595] OHCHR, "Syria: UN experts profoundly concerned for missing and injured children after January attack on ISIL prison", 1 April 2022, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/04/syria-un-experts-profoundly-concerned-missing-and-injured-children-after

[596] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق رقم 1 لمزيد من التفاصيل.

ودعت كثير من الجهات الإنسانية والمعنية بحقوق الإنسان إلى الإفراج عن الأطفال والشبان من منشأة بانوراما/ الصناعة وإلى معاملتهم كضحايا أولًا وأخيرًا.[597] وأبلغ أفراد أُجريت معهم مقابلات المنظمة بأنه، مع استثناء 203 صبية عراقيين أُعيدوا إلى العراق من منشآت احتجاز عسكرية في عام 2022،[598] لم يُفرج سوى عن بضعة صبية من منشأة بانوراما/ الصناعة.[599]

وبانوراما منشأة مشددة الحراسة، ولا يُسمح لعدة جهات تعمل في المجال الإنساني بدخولها، ولا يُسمح فيها إلا بتقديم خدمات محدودة في مجال إعادة الدمج والدعم للأطفال.[600] ويعيش الأشخاص الذين احتُجزوا وهم أطفال منفصلين، فيما يبدو، عن غيرهم من السجناء البالغين لكنهم يعانون أيضًا من آثار تفشٍ واسع النطاق للسلّ الرئوي.[601]

وأفاد ممثّل لقوات سوريا الديمقراطية في عام 2022 بأنها تبني، بدعم من التحالف بقيادة الولايات المتحدة، مركزًا جديدًا "لإعادة تأهيل" الأحداث للأشخاص الذين احتُجزوا وهم أطفال في بانوراما.[602] وذكرت سلطات الإدارة الذاتية، في ردّها الخطّي على منظمة العفو الدولية، أن المنشأة الجديدة ستسع 300 شخص، وأنه "لن يُنقَل إلا من هم دون سن 18 عامًا"، وأن "البالغين لن يُنقَلوا" إلى المنشأة.[603] ونظرًا لعدد الأشخاص في بانوراما الذين يُرَجَّح أنهم محتجزون منذ هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية قبل أكثر من خمس سنوات، فإن ردَّ سلطات الإدارة الذاتية يثير بواعث قلق بشأن مصير عدد يُحتمل أن يكون كبيرًا من الشبان الذين احتُجزوا وهم صبية. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد ما إذا كان مركز "إعادة تأهيل" الأحداث الجديد سيشمل الصبية السوريين المحتجزين حاليًا لدى قوات سوريا الديمقراطية.

كما وثَّقَت المنظمة حالات أخذت فيها قوات الأمن صبية من المخيَّمَيْن واحتجزتهم في منشآت احتجاز أخرى تابعة لقوات سوريا الديمقراطية لفترات محدودة. فعلى سبيل المثال، ذكر طفلان أنهما أُخذا – على الأرجح في عام 2021 – من مخيَّم الهول إلى منشأة احتجاز الشدادي، حيث قضيا عدة أشهر وكانا ضمن مجموعة تضم 13 طفلًا أُخذوا من المخيَّمَيْن.[604] ونُقل الصبيان، في نهاية الأمر، إلى مركز "لإعادة تأهيل" الأحداث.

ووثّقت المنظمة نقل أطفال سوريين خلال العمليات الجارية إلى نفس منشآت الاستجواب التي يُنقَل إليها البالغون وتديرها قوى الأمن الداخلي، حيث يُحتَجز الأطفال السوريون لمدة محدودة قبل نقلهم للمحاكمة. ومن بين هذه المنشآت، سجن عايد، وسجن الكسرة، وسجن دوّار معامل دير الزور، فضلًا عن عدة منشآت أخرى لم تكشف قوات سوريا الديمقراطية عنها رسميًا لمنظمة العفو الدولية.[605] كما احتُجز أطفال سوريون قُبض عليهم في المخيَّمَيْن لفترات قصيرة في منشآت احتجاز في المخيَّمَيْن أو بالقرب منهما قبل إرسالهم للمحاكمة والحكم عليهم.[606] وأُخضع الأطفال، على النحو الذي عُرِضَ بالتفصيل في الفصل 4، مثلهم مثل البالغين، للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة خلال الاستجواب، بما في ذلك التعذيب لانتزاع اعترافات بالإكراه.

ويُحتَجز الأطفال في منشآت الاحتجاز التابعة لقوى الأمن، مثل البالغين، بمعزل عن العالم الخارجي إلى حد بعيد، حيث يكون الاتصال بالآباء، وغيرهم من الأقارب، والأوصياء محدودًا. وذكر جميع الأطفال والشبان الذين أُجريَت معهم مقابلات تقريبًا إنهم لا يستطيعون الاتصال بآبائهم إلا إذا نُقلوا إلى إحدى منشآت الاحتجاز التابعة للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا.

وفي بعض الحالات، قُبض على أطفال في غياب أفراد من أسرهم، وهو ما ترك الآباء دون أي معلومات على الإطلاق بشأن ما حدث لأطفالهم. وقال صبي عمره 16 عامًا لمنظمة العفو الدولية: "لم يكن لي أي اتصال بأمي خلال هذا الوقت... من بداية القبض

---

[597] انظر، مثلًا، اليونيسيف، "اليونيسيف تلتقي بأطفال نجوا من الهجوم على سجن شمال شرق سوريا"، 6 فبراير/شباط 2022، https://www.unicef.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%81-%D8%AA%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A-%D8%A8%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%86%D9%8E%D8%AC%D9%8E%D9%88%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9 ؛ Al Jazeera, "Calls grow to repatriate ISIL child detainees after jail clashes", 27 January 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/1/27/hundreds-of-children-still-held-in-isil-prison-rights-groups-say ؛ وهيومن رايتس ووتش، "شمال شرق سوريا: مصير مجهول لمئات الفتيان المُحاصرين" (مرجع سبق ذكره).

[598] مقابلة شخصية مع مستشار عراقي للتحالف بقيادة الولايات المتحدة، 6 أغسطس/آب 2023، أربيل.

[599] مقابلة، عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك أُبلِغَت منظمة العفو الدولية بأن عددًا قليلًا من الصبية الذين نُقلوا إلى مركز أوركش "لإعادة تأهيل" الأحداث جاؤوا من منشأة بانوراما/الصناعة. وليس واضحًا ما إذا كان هؤلاء الصبية أُخذوا أصلًا من المخيَّمين واحتُجِزوا مؤقتًا في منشأة بانوراما/الصناعة قبل نقلهم، أو ما إذا كانوا قد قُبِض عليهم في أماكن أخرى واحتُجِزوا في منشأة بانوراما/الصناعة عدة سنوات. مقابلة شخصية مع الرئيسين المشتركين لمركز أوركش "لإعادة تأهيل" الأحداث، 2 مارس/آذار 2023، مركز أوركش "لإعادة تأهيل" الأحداث.

[600] للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن منشأة بانوراما، انظر الفصل 4: "التعذيب المُمنهج في حجز قوات الأمن".

[601] زيارة لمنشأة بانوراما للاحتجاز، 1 أغسطس/آب 2023. لمزيد من المعلومات بشأن تفشي مرض السل الرئوي، انظر الفصل 4: "التعذيب المُمنهج في حجز قوات الأمن".

[602] مقابلة شخصية مع مسؤول الاتصال لقوات سوريا الديمقراطية مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[603] رد خطّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق رقم 1 لمزيد من التفاصيل.

[604] مقابلة، عام 2023.

[605] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[606] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

عليّ – استغرق الأمر نحو ثمانية أشهر إلى أن قابلت أسرتي. لم يعرفوا أين أنا... كان أحد جيراني في... السجن. وقلت له إذا أُفرج عنه فيجب أن يخبر أمي أين أنا. كانوا [أسرتي] يظنون أنني خُطفت.[607]

ويُعد الإخفاء القسري لطفل جريمة خطيرة بموجب القانون الدولي يقع على عاتق الدول الالتزام بحظرها، ومنعها، والتصدي لها بسياسات، من بينها تعزيز التدابير التشريعية.[608]

منشآت الاحتجاز التي تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا

تفيد تقديرات منظمة العفو الدولية بأنه حتى أغسطس/آب 2023، كان حوالي 90 – وربما أكثر – من الصبية والشبان الذين احتُجزوا عندما كانوا صبية محتجزين في سجون للبالغين تابعة للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا للاشتباه بانتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية.[609]

وخلصت المنظمة، من خلال مجموع مقابلات مع الرؤساء المشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل ومع ثمانية صبية سوريين،[610] إلى أن الصبية والشبان السوريين الذين احتُجزوا عندما كانوا صبية احتُجزوا بعد المحاكمة في سجون مخصصة للبالغين تديرها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، وهي: سجن علايا المركزي، وسجن الرقة المركزي، وسجن كوباني المركزي، وسجن منبج المركزي.[611]

كما يُحتجز بعض الأطفال الأجانب الذين قُبض عليهم في المخيَّمَيْن في سجن علايا المركزي الذي تديره الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، وأبلغ صبيان أجنبيان المنظمة بأنهما كانا محتجزيْن في سجن غويران المركزي.[612] ولم يكن لدى الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، حتى عام 2022، سوى مركز واحد "لإعادة تأهيل" الأحداث، وهو مركز هوري، وفي إطار سعيها لإيجاد مساحة إضافية للصبية المراهقين من المخيَّمين، أقامت ملحقًا إضافيًا في سجن علايا المركزي.[613] وليس واضحًا سبب اختيار الأطفال الذين اختارتهم سلطات الإدارة الذاتية للإيداع في سجن علايا، لكن بعض الأشخاص الذين أجرت المنظمة مقابلات معهم يعتقدون أن الأطفال الأكبر سنًا اختيروا،[614] بينما ذكر صبي عمره 17 عامًا أن الأطفال الذين يُتصوَّر أنهم أكثر "إثارة للمشاكل" من بين من اختيروا أولًا.[615] وأفادت سلطات الإدارة الذاتية في ردّها الخطّي على منظمة العفو الدولية بأن الأطفال يُنقَلون إلى سجن علايا ما أن يبلغوا "السن القانونية" (يُفتَرَض أنها 18 عامًا) و"ما زال أمامهم جزء باق من مدة عقوبتهم".[616]

ولم يُوجه اتهام إلى أي طفل أجنبي في أي من منشآت الاحتجاز.

وبموجب اتفاقية حقوق الطفل، "يُفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين، ما لم يُعتبر أن مصلحة الطفل تقتضي خلاف ذلك".[617] كما تقتضي المبادئ التوجيهية الدولية أن "يُفصل في كل المرافق، بين النزلاء الأحداث والنزلاء البالغين ما لم يكونوا أفرادًا من ذات الأسرة. ويجوز، في ظروف خاضعة للمراقبة، الجمع بين أحداث وبالغين مختارين بعناية، ضمن برنامج خاص تَبَيَّن أنه مفيد للأحداث المعنيين".[618]

وقد وثَّقَت منظمة العفو الدولية سبع حالات احتُجز فيها صبية وشبان اتُّهموا عندما كانوا صبية مع بالغين، على ما يبدو، في سجن علايا المركزي وسجن الرقة المركزي. ففي سجن علايا المركزي، يُحتَجَز أغلب الأطفال عادة في واحدة من زنزانتين كبيرتين. غير

---

[607] مقابلة، عام 2023.

[608] الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، التعليق العام بشأن الأطفال وحالات الاختفاء القسري الذي اعتمده الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في دورته الثامنة والتسعين (31 أكتوبر/تشرين الأول – 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012)، 14 فبراير/شباط 2013، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/WGEID/98/1، الفقرات 9، و11، و12.

[609] يستند هذا التقدير إلى بيانات تقريبية قُدِّمَت خلال مقابلة مع الرئيسين المشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي، ومقابلات مع صبية وشبان مُحتجزين في هذه المنشآت، وكذلك مع بعض المسؤولين الإداريين في هذه المنشآت.

[610] لإجراء التحليل الوارد في هذا القسم أدرجت منظمة العفو الدولية أيضًا حالتي شابين احتُجِزا وهما طفلان للاشتباه في انتمائهما إلى جماعات مسلحة غير تنظيم الدولة الإسلامية، لأنهما كانا محتجزيْن في نفس الزنازين مع الأطفال المُتهمين بجرائم ارتُكِبَت أثناء انتمائهم للتنظيم.

[611] مقابلات شخصية مع الرئيسين المشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، و28 فبراير/شباط 2023، القامشلي؛ ومع ثمانية صبية سوريين، 2022 و2023. وذكرت سلطات الإدارة الذاتية في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية أنه إذا لم تتوفر سعة كافية في مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث للصبية السوريين بعد محاكمتهم، "يُودعُون في أقسام مخصصة في السجون حيث يقضون عقوباتهم". رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024، انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل. ووثَّقت منظمة العفو الدولية كذلك حالات ثلاث فتيات احتُجِزن في سجن ديريك المركزي للنساء، وهو منشأة تديرها أيضًا الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا.

[612] مقابلات، 2022 و2023.

[613] وفقًا لروايتين، نقلت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا مجموعة تضم حوالي 32 صبيًا إلى سجن علايا المركزي من مخيَّم الهول في أواسط عام 2020. ثم نُقِل هؤلاء الصبية في أواسط عام 2021 إلى مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث ونُقِل نحو 30 صبيًا من مركز هوري إلى سجن علايا المركزي. مقابلة مع شخصين، عام 2023. ووثَّقت منظمة العفو الدولية كذلك حالتين طلب فيهما أشخاص جاؤوا إلى مركز هوري وهم أطفال نقلهم إلى سجن علايا المركزي، إما طلبًا لجدول أقل صرامة، وإما لأنهم اعتقدوا أنهم سيتمكنون من الاستفادة من قرارات العفو إذا كانوا في منشأة احتجاز للبالغين. مقابلات، عام 2023.

[614] مقابلات مع أربعة أشخاص، 2023.

[615] مقابلة، عام 2023.

[616] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024، انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[617] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 37 (ج).

[618] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 45/113 بشأن قواعد حماية الأحداث المجَرَّدين من حريتهم 45/113، اعتُمِدَ في 14 ديسمبر/كانون الأول 1990، الفقرة 29.

أن المنظمة أجرت مقابلات مع أربعة أطفال سوريين كانوا مُحتجزين، فيما يبدو، مع بالغين في زنازين أخرى، وهو ما جعلهم بمنأى عن أنظار المنظمات غير الحكومية وغير قادرين على المشاركة في البرامج المحدودة للأطفال الآخرين في السجن.[619] وذكر صبية في سجن علايا المركزي أنهم يقضون معظم وقتهم في الداخل يشاهدون التلفاز وينامون، ولا يقضون إلا أقل وقت في الخارج.[620] ويستفيد الأطفال والشبان الذين فُصلوا عن النزلاء البالغين من بعض الخدمات التعليمية وغيرها من الخدمات التي تقدّمها منظمات غير حكومية.[621]

وذكر أطفال سوريون أنهم يُسمح لهم باتصال هاتفي كل شهر برقم هاتف سوري، إذا لم يتلقوا زيارة.[622] أما الصبية الأجانب الذين نُقلوا من المخيَّمَيْن، فلا يستطيعون، بصفة عامة، الاتصال بذويهم (يُحظر على الأجانب في المخيَّمَيْن حيازة الهواتف النقالة)، وكان عليهم أن يعتمدوا على السلطات في ترتيب هذه الاتصالات أو على إرسال خطابات عن طريق منظمة إنسانية.[623] وأمضى بعضهم شهورًا أو سنوات دون اتصال بأسرهم.[624]

وفي سجن الرقة المركزي، كان الأطفال يعيشون مع الرجال في نفس الزنازين، وكان لذلك في أغلب الحالات عواقب سلبية. وذكر مراهق أنه تعرض للصفع على يدي شخص بالغ بعد أن رفض السماح له بتجاوز الصف لدخول الحمام.[625] وفي حالة أخرى، ذكر صبي أنه أُجبر على المشاركة في دورات لتدريس الشريعة يديرها رجال أكبر سنًا، إلى أن نقلتهم إدارة السجن.[626] وقال للمنظمة: "أنا قاصر لكنني وُضعت مع البالغين... إنه لأمر فظيع. طلبتُ منهم أن يرسلوني إلى مركز للأحداث، لكن [لم يحدث] شيء... نحن غير مرتاحين مع البالغين... لا أحد يهتَّم بي في السجن".[627]

مراكز "إعادة تأهيل" الأحداث

في أغسطس/آب 2023، كان حوالي 200 صبي وفتى محتجزين في مركزين "لإعادة تأهيل" الأحداث، وهما مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث ومركز أوركش "لإعادة تأهيل" الأحداث.[628] وتزيد نسبة الأجانب بين أفراد هذه المجموعة قليلًا عن 90 بالمئة، وفقًا لتقديرات منظمة العفو الدولية. وأجرت المنظمة مقابلات مع 13 صبيًا وفتى محتجزين في المركزين، وكذلك مع أربعة صبية وشبان كانوا مُحتجزين من قبل في هاتين المنشأتين. ومن بين أفراد هذه المجموعة أربعة سوريين و13 أجنبيًا ليس من بينهم عراقيون.

وكانت سلطات الإدارة الذاتية قد أنشأت مركز هوري في عام 2016 للأطفال الذين يُقبَض عليهم بعد أن قاتلوا مع تنظيم الدولة الإسلامية.[629] وظل هو المركز الوحيد من نوعه لمدة ست سنوات تقريبًا. وفي أغسطس/آب 2023، كان به 88 صبيًا وفتى، لكنه يسع 120 شخصًا.[630] وقال شخص احتُجز هناك أولًا في عام 2017 إنه، في البداية، كان أغلب الصبية سوريين، لكن تركيبة نزلاء المركز تغيَّرت إلى حد بعيد في السنوات الأخيرة.[631] وعندما زارت منظمة العفو الدولية المركز في أكتوبر/تشرين الأول 2022، كان نحو 87 بالمئة من الصبية أجانب ينتمون إلى ما يقرب من 20 جنسية مختلفة.[632] وتتراوح أعمار المحتجزين في المركز بين 12 سنة وأوائل العشرينات، حسبما ورد.[633] ولا يُفرَج إلا عن الصبية السوريين ما أن يكملوا مدة أحكامهم، بالإضافة إلى بضعة صبية أجانب أُعيدوا إلى أوطانهم.[634] ورُحِّل بعض الصبية كذلك إلى سجن علايا المركزي (والعكس بالعكس)، لإفساح مكان لأطفال جدد. وأفادت سلطات الإدارة الذاتية في ردِّها الخطّي على منظمة العفو الدولية بأن صبية نُقلوا من منشأتي "إعادة تأهيل" الأحداث إلى منشآت احتجاز أخرى للبالغين.[635] وفي أغسطس/آب 2022، جدَّدت سلطات الإدارة الذاتية فندقًا قديمًا، بدعم من مانح دولي واحد على الأقل، وحوَّلته إلى مركز ثان لإعادة تأهيل الأحداث، وهو مركز أوركش.[636] ويسع هذا المركز 150 شخصًا، وفي

---

[619] أجرت منظمة العفو الدولية أيضًا مقابلة مع شاب أجنبي طلب إيداعه في زنزانة مع بالغين. مقابلة، عام 2023.

[620] مقابلتان مع شخصين، عام 2023. انظر ايضًا: هيومن رايتس ووتش، "سوريا: تأخير عمليات إعادة الأجانب ذوي الصلات المزعومة ب"داعش" إلى أوطانهم" (مرجع سبق ذكره). وفي وقت زيارة منظمة العفو الدولية وإجراء المقابلات، كانت أعمال البناء في منشأة الاحتجاز تحدُّ من الوقت الذي يمكن للمحتجزين قضاؤه خارج الزنازين.

[621] مقابلة، عام 2023؛ ومقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لسجن علايا المركزي، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2022، سجن علايا المركزي.

[622] مقابلتان مع شخصين، 2023.

[623] مقابلات، 2023.

[624] مقابلات، 2023.

[625] مقابلة، عام 2023.

[626] مقابلة، عام 2023.

[627] مقابلة، عام 2023.

[628] بيانات مُقدَّمة من قوات سوريا الديمقراطية، أغسطس/آب 2023، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

[629] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث.

[630] بيانات مُقدَّمة من قوات سوريا الديمقراطية، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

[631] مقابلة، عام 2022.

[632] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث. يضم قسم منفصل من المنشأة أطفالًا سوريين اتُّهموا بجرائم أخرى لا علاقة لها بتنظيم الدولة الإسلامية أو بجماعات أخرى توصف بأنها "إرهابية".

[633] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث.

[634] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث.

[635] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[636] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع ممثل لهيئة إنسانية، 23 مايو/أيار 2023.

أغسطس/آب 2023، كان به 103 صبية وشبان أجانب تتراوح أعمارهم بين 11 و20 عامًا، وليس به أي سوريون.[637] ووفقًا لما ذكره أحد العاملين في المجال الإنساني، اكتمل العمل في إنشاء مركز أوركش بعد هجوم يناير/كانون الثاني على منشأة احتجاز بانوراما/الصناعة التابعة لقوات سوريا الديمقراطية التي كانت تضم حوالي 700 طفل، لتسهيل نقل الأطفال من عهدة الجهات الأمنية.[638] لكن بدلًا من ذلك، استخدمت قوات الأمن مركز أوركش أساسًا لاحتجاز الصبية المنقولين من المُخيَّمَيْن الذين كان كثير منهم صغارًا إلى حد لا يمكنهم معه أن يقاتلوا مع تنظيم الدولة الإسلامية.[639]

الخروج غير وارد في المدى المنظور

بينما تفي البيئة المادية في مركزيّ "إعادة التأهيل"، على الأرجح، بكثير من المعايير الدولية لمنشآت الاحتجاز، لا يمكن للعدد الكبير من الأجانب في هاتين المنشأتين مغادرتهما ما لم يُعادوا إلى بلدانهم الأصلية.[640] إذ لا قدرة لهم على الطعن في ضرورة وقانونية حرمانهم من حريتهم. ومدة ما يُسمَّى بإعادة التأهيل ليست محدَّدة بفترة زمنية، ولا تحدِّد سياسة الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا فرصًا للإفراج عنهم غير الإعادة إلى بلدانهم، وهو ما يجعل من غير الواضح مصير الصبية الذين لا يُسمح لهم بالعودة إلى بلدانهم. ولم يُعد سوى عدد صغير من الصبية إلى بلدانهم من المركزين في السنوات القليلة الماضية.[641]

وعبَّر كثير من الصبية والشبان عن شعورهم بالإنهاك بعد أن قضوا سنوات كثيرة رهن الاحتجاز دون نهاية في الأفق. وقال جمال الذي يبلغ عمره 16 عامًا لمنظمة العفو الدولية، "أشعر بالوحدة والحزن، كما لو كنت أنتظر حدوث شيء".[642] وذكر فتى في المركز أنه أكمل المقرر التعليمي للمركز، ولذلك يكرر الدراسات والامتحانات نفسها.[643]

وقد حاولت سلطات الإدارة الذاتية، بدعم من بعض الجهات المحلية والدولية، تقديم بعض الخدمات التعليمية، والترفيهية، والنفسية للأطفال والشبان في مركزيّ "إعادة تأهيل" الأحداث. وفي وقت نشر هذا التقرير، كان هناك تباين في مدى إتاحة الخدمات بين مركز هوري الذي يعتمد أساسًا على سلطات الإدارة الذاتية، وبين مركز أوركش الذي يتلقَّى مزيدًا من الدعم للبرامج من منظمات غير حكومية.

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثلاثة أشخاص في مركز أوركش عانوا من الإصابة بشظايا في رؤوسهم، وهو ما أصابهم بفقدان للذاكرة، وصعوبات إدراكية، وشلل، ونوبات إغماء، وفقدان للبصر.[644] وتتطلب بعض هذه الحالات تدخلًا طبيًا معقدًا وعلاجًا طبيعيًا، وهما غير متاحين في المركز، وفي بعض الحالات، في الإقليم.

الاتصال بالأسر

تدعو المبادئ التوجيهية الدولية إلى تمكين الطفل من تلقي زيارات مرة في الشهر على الأقل؛ ومن التواصل عن طريق الكتابة أو الاتصال الهاتفي مرتين في الأسبوع مع شخص من اختياره، ما لم تكن اتصالاته مقيَّدة بموجب القانون؛ ومن تلقي مراسلات.[645]

وأشارت الإدارة في مركز هوري إلى أن بمقدور الأطفال التحدُّث مع أسرهم مرَّتيْن في الأسبوع تقريبًا.[646] إلا إن مقابلات أخرى تشير إلى أنه، في الممارسة العملية، يُسمَح للأطفال والشبان بالاتصال برقم هاتف سوري مرة في الشهر.[647] وأشارت المقابلات كذلك إلى أن الأطفال السوريين يمكنهم تلقى زيارات من أسرهم مرة في الشهر.[648]

ويتعين أن تتولَّى إدارات المخيَّمين ومركزي "إعادة التأهيل" تنسيق الاتصالات الهاتفية بين الأطفال الأجانب وأفراد أسرهم في المخيَّمَيْن لأن حيازة الهواتف المحمولة محظورة على الأجانب في المخيَّمَيْن (وهي مخالفة يُعاقَب عليها بقضاء فترة في منشأة

---

[637] بيانات مُقدَّمة من قوات سوريا الديمقراطية، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية؛ مقابلة، عام 2023؛ اجتماع لجهات معنية مع الرئيسين المشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 27 فبراير/شباط 2023، مركز أوركش "لإعادة تأهيل" الأحداث.

[638] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع ممثل لهيئة إنسانية، 23 مايو/أيار 2023. للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الهجوم، انظر هيومن رايتس ووتش، "شمال شرق سوريا: مصير مجهول لمئات الفتيان المُحاصرين" (مرجع سبق ذكره).

[639] اجتماع لجهات معنية مع الرئيسين المشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 27 فبراير/شباط 2023، مركز أوركش "لإعادة تأهيل" الأحداث؛ مقابلات مع سبعة أطفال، 2023. وقد احتُجِز بعض الصبية الذين أُخذوا من المخَيَّمَيْن في منشآت احتجاز لفترة محدودة ثم نُقِلوا إلى مركز أوركش. فمثلًا، احتُجِز بعض الأطفال الموجودين في مركز أوركش في سجن غويران المركزي وسجن علايا المركزي ومنشآت أخرى. والمعايير التي استُخدِمت في تحديد الأطفال المودَعين في هذه المنشآت الذين سيُنقَلون إلى مركز أوركش ليست واضحة، لكن المقابلات تشير إلى أنها قد تكون مجموعة من العوامل، من بينها السن، واحتمال الإعادة إلى البلدان الأصلية، وتصوُّر أن الطفل أقل "تأثرًا بالأفكار المتشددة".

[640] يُنقل الأطفال أحيانًا من المركزين في حالات الطوارئ الطبية.

[641] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث.

[642] مقابلة، عام 2022.

[643] مقابلة، عام 2022.

[644] مقابلات، عام 2023.

[645] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 113/45 (مرجع سبق ذكره) الفقرات 59-61.

[646] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث.

[647] مقابلات مع أربعة أشخاص، في عامي 2022 و2023.

[648] مقابلتان مع شخصين، عام 2022.

احتجاز). وقال بعض الأطفال والشبان المُحتجزين في مركز هوري، وكذلك بعض الشبان الذين كانوا مُحتجزين في المنشأة من قبل، إنهم أمضوا سنوات دون اتصال.[649] وفي مركز أوركش، ترتّب سلطات الإدارة الذاتية، فيما يبدو، اتصالات لكل شخص بعد وصوله إلى المركز، وتتراوح مدة انتظار تلك الاتصالات، حسب الروايات المختلفة، بين الأيام الأولى والأشهر الأولى.[650]

وفي مركز هوري، نسَّقت سلطات الإدارة الذاتية زيارات بين الأمهات وغيرهن من الأقارب في مخيَّم روج وبين الأطفال في المركز، مرة أو مرَّتان في العام تقريبًا، لكن تلك الزيارات توقفت لفترة بعد هجوم تنظيم الدولة الإسلامية على منشأة احتجاز الصناعة في يناير/كانون الثاني 2022.[651] وذكرت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطّي على منظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2024، أن آخر مرَّة تلقَّى فيها المُحتجزون في مركزي هوري وأوركش "لإعادة تأهيل" الأحداث، من الصبية والشبان الذين احتُجزوا عندما كانوا صبية، زيارةً شخصية من أفراد أسرهم في المخيَّميْن كانت في أغسطس/آب 2023.[652]

وأدَّى انقطاع الاتصال لفترات طويلة بأفراد الأسر في المخيَّمَيْن إلى شعور الأطفال بالقلق والخوف من أن تكون أسرهم قد أُعيدَت إلى بلدانها من شمال شرق سوريا من دونهم أو من احتمال أن يكون أفراد الأسرة قد أُصيبوا في حوادث عنف في المخيَّمَيْن. وقال جمال الذي يبلغ عمره 16 عامًا لمنظمة العفو الدولية، "لا أعرف أين أسرتي. إنني أتساءل عما إذا كانوا يأخذون الناس من الهول. هل سيتحققون من وضعي أو من الأسرة، أم سيكون الأمر مثل فيلم 'وحدي في البيت' حيث تسافر الأسرة وأبقى هنا؟"[653] وقال رجل عمره 22 عامًا كان طفلًا عندما احتُجز، "لا أستطيع الاتصال بأسرتي. لا أستطيع أن أسمع أصواتهم. كل الأطفال لديهم مخاوف بشأن أسرهم في المخيَّم. إنهم يعيشون في خيمة. قد يشب حريق. قد يكون البرد قارسًا. إن لم تكن على صلة أو اتصال بهم فلا تعرف ما سيحدث".[654]

5.3 تحديات تواجه الصبية الذين يبلغون سن 18 عامًا

لم يُعد إلا عدد صغير للغاية من الصبية من مركزيّ "إعادة تأهيل" الأحداث إلى بلدانهم الأصلية. ويتجاوز عدد متزايد من هؤلاء الصبية في العمر مرحلة الطفولة. وأفاد الرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل بأن في مركز هوري قرابة 20 أو 21 شابًا، حسب تقديره.[655] وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع شاب في مركز أوركش "لإعادة التأهيل".

وقد عبَّرَت سلطات الإدارة الذاتية في مقابلات مع المنظمة عن بواعث قلق بشأن ما ينبغي القيام به حيال الشبان البالغين.[656] فهي غير مستعدة للإفراج عنهم، لكنها لا تستطيع أيضًا إبقاءهم في مركزيّ "إعادة تأهيل" الأحداث لأنها تحتاج إلى مساحة لأطفال من المخيَّميْن.[657] وقالت سلطات الإدارة الذاتية في ردِّها الخطّي على منظمة العفو الدولية، "إذا لم تكن مدة أحكامهم قد انتهت وبلغوا سن 18 عامًا، يُنقَلون إلى السجون المركزية. لا يوجد بديل عملي لإعادتهم إلى بلدانهم لإكمال عملية إعادة تأهيلهم".[658]

وعبَّرَ عدة شبان عن خوفهم من إرسالهم إلى سجن للبالغين يُحتَجَز به أشخاص يُشتَبه بأنهم مقاتلون سابقون في تنظيم الدولة الإسلامية. وقال أحدهم للمنظمة:

أشدُّ ما أخاف أن يأخذوني إلى سجن أكبر... يجب أن يجدوا حلًا لنا. جئنا إلى هنا أطفالًا وكبرنا وصرنا بالغين هنا. أنا لا أعرف شيئًا عن العالم الخارجي. هربنا [من] الدولة الإسلامية. والآن وقد كبرت وبلغت 18 عامًا يعيدونني إلى الدولة الإسلامية... سنموت.[659]

---

[649] مقابلات مع ستة أشخاص، في عامي 2022 و2023.

[650] مقابلات مع ثلاثة أشخاص، عام 2023.

[651] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث.

[652] رد خطّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[653] مقابلة، عام 2022.

[654] مقابلة، عام 2022.

[655] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث. وقال أحد الشبان في مقابلة مع منظمة العفو الدولية إن هناك ما بين 15 و20 فتى في المركز فوق سن 18 عامًا. مقابلة، عام 2022.

[656] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث؛ اجتماع لجهات معنية مع الرئيسين المشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 27 فبراير/شباط 2023، مركز أوركش"لإعادة تأهيل" الأحداث.

[657] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث؛ اجتماع لجهات معنية مع الرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 27 فبراير/شباط 2023، مركز أوركش "لإعادة تأهيل" الأحداث.

[658] رد خطّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[659] مقابلة، عام 2022.

وعبَّرَت سلطات الإدارة الذاتية، خلال المقابلات مع المنظمة، عن ترددها في نقل الأطفال من مركزيّ "إعادة التأهيل"، لأن من شأن ذلك أن يقوّض ما وصفته بجهود إعادة الدمج،[660] ودعت، بدلًا من ذلك، إلى إنشاء مركز آخر "لإعادة التأهيل"، وهو ما يعني حصر الأطفال فعليًا في دورة لا نهاية لها، فيما يبدو، من الاحتجاز و"إعادة التأهيل".[661]

5.4 العدد المحدود لحالات الإفراج والإعادة إلى البلدان الأصلية

يُفرج عن الأطفال والشبان السوريين الذين يقضون عقوباتهم في مركزيّ "إعادة تأهيل" الأحداث، في النهاية، ويُودَعون في عهدة وصِيّ.[662] وحسب تقدير الرئيس المشترك لمركز هوري، غادر ما بين 40 و50 سوريًا اتُّهموا وهم أطفال المركز منذ افتتاحه.[663]

ولا يوجد احتمال للإفراج من هاتين المنشأتين عن الصبية الأجانب ما لم تستعدهم بلدانهم الأصلية. وقالت سلطات الإدارة الذاتية في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية إن هؤلاء الصبية لا يمكن دمجهم بفعالية في المجتمع في شمال شرق سوريا "نظرًا للظروف الحالية والوضع الأمني المتذبذب".[664] وأشارت أيضًا إلى أن المجتمع المحلي ما زال يتعافى من آثار الحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية.

وقال طارق، وهو شاب محتجز منذ كان عمره 15 عامًا وقضى عدة سنوات في منشآت مختلفة، من بينها مركز "لإعادة تأهيل" الأحداث، للمنظمة:

> **على الأقل، السوريون ينالون محاكمة. أما الأجانب فلا ينالون شيئًا. لا يُفرَج عن أحد... أحصل على مهارات [تدريب]، ثم ينقلونني إلى سجن للرجال – إلى أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية كي يجعلوا مني متطرّفًا ثانية فلا يمكنني إلا أن أتبعهم فحسب. ما يحدث لهم يحدث لي. إذا أعدموهم أعدموني.**[665]

وبرغم زيادة في عدد البلدان التي تستعيد نساءً وأطفالًا من مواطنيها من المخيَّمين، فبعض الحكومات تستثني من بلغوا 18 عامًا أو أوشكوا على بلوغ تلك السن والأطفال الذين يُعتقد أنهم قاتلوا مع تنظيم الدولة الإسلامية. وفي بعض الحالات، قد ينتهك مثل هذا الاستثناء التزامات الدول بموجب القانون الدولي.[666] وأفاد مسؤولون بأن عددًا صغيرًا فقط من الصبية أُعيدوا إلى بلدانهم من مركزيّ "إعادة تأهيل" الأحداث.[667] وقد تكون هناك بواعث قلق مماثلة بالنسبة إلى الفتيات في المخيَّمَيْن اللاتي "يتجاوزن" مرحلة الطفولة.

وفي وقت نشر هذا التقرير، كانت الحكومة الفرنسية قد أعادت 167 امرأةً و56 طفلًا من المخيَّمَين، حسبما ورد.[668] ووثَّقت منظمة حالات ثلاثة شبانٍ لم تستعدهم فرنسا.

وعندما قابلت المنظمة كريم في المرَّة الأولى، كان عمره 17 سنة، وكان في حالة اكتئاب شديد لأنه لم يتمكن من تنسيق اتصال هاتفي مع أمه في مخيَّم روج. وأبلغته السلطات في وقت لاحق بأنها أُعيدَت إلى فرنسا، وهو ما تأكد منه من إحدى صديقات أمه في المخيَّم.[669] ويعاني كريم من شلل نصفي، كما يعاني من نوبات إغماء. وقال في مقابلة ثانية مع المنظمة، في أغسطس/آب 2023، بعد قليل من بلوغه سن 18 عامًا:

---

[660] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث؛ اجتماع مع الرئيسين المشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، مركز أوركش "لإعادة تأهيل" الأحداث، 27 فبراير/شباط 2023.

[661] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث؛ اجتماع لجهات معنية مع الرئيسين المشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 27 فبراير/شباط 2023، مركز أوركش "لإعادة تأهيل" الأحداث.

[662] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث.

[663] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث.

[664] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[665] مقابلة، عام 2023.

[666] يقع على عاتق الدول الالتزام بأن تُولي الاعتبار الأول في الإجراءات المتعلقة بالأطفال لمصالح الطفل الفضلى (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 3) وأن تعترف بحق الطفل في الحياة، والبقاء، والنمو (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 6)، وأن تكفل إيلاء الاعتبار الواجب لآراء الطفل (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 12). وفي هذا السياق، كان على الدول أن تتحرك وقت احتجاز أي طفل في شمال شرق سوريا. وبالإضافة إلى ذلك، يقع على الدول الالتزام بتحديد الأشخاص الذين زُعِم تعرُّضهم للاتجار في البشر، على النحو الذي عُرِض بالتفصيل في الفصل 7: "تجاهل ضحايا الاتجار في الأشخاص"، وهو ما يشمل الأطفال الذين جنَدَهم تنظيم الدولة الإسلامية واستخدمهم، وإعادتهم إلى بلدانهم إذا شاؤوا العودة. وينص بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال على أن "تحرص الدولة الطرف التي يكون ضحية الاتجار بالأشخاص من رعاياها أو التي كان يتمتع بحق الإقامة الدائمة فيها وقت دخول إقليم الدولة الطرف المستقبلة، على أن تيسِّر وتقبل عودة ذلك الشخص دون إبطاء لا مسوغ له أو غير معقول مع إيلاء الاعتبار الواجب لسلامة ذلك الشخص". بروتوكول باليرمو لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتُمِد في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2000، المادة 8. وأخيرًا تستمر التزامات الدولة بشأن الطفل في بعض الحالات بعد بلوغه سن الرشد. فقد أفاد الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في التعليق العام بشأن الأطفال وحالات الاختفاء القسري بأنه لمَّا كان الاختفاء القسري جريمة ليس لها حدود زمنية فإن آثاره على الطفل يمكن أن تستمر حتى بعد أن يبلغ سن الرشد. وفي حالات الاختفاء القسري تستمر التزامات الدولة التي نشأت عندما كان الطفل دون سن 18 عامًا ما دامت تلك الالتزامات لم يتم الوفاء بها. الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، التعليق العام بشأن الأطفال وحالات الاختفاء القسري (أُشير إليه سابقًا)، الفقرة 4.

[667] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث.

[668] Rights and Security International, "Global Repatriations Tracker" (previously cited) (accessed on 30 March 2024).

[669] مقابلة، عام 2023.

أخبرتني [صديقات أمي في مخيَّم روج] بشأن الإعادة [إلى فرنسا]، وبأن أمي كانت في وضع حرج. إنها تعاني من الروماتيزم وأمراض أخرى. كانت فاقدة للوعي... لا أريد سوى أن أنضَّم إلى أمي. كنت صغيرًا للغاية عندما جاءت بي [إلى سوريا]. لم أشارك في أي قتال. نشأت في المخيَّمين وفي هذه المنشآت. أنا مرهق للغاية. أشعر بأنني أفقد قواي.[670]

وقال وائل، وهو فتى عمره 19 عامًا ويحوز إقامة في فرنسا، إن أمه رفضت إعادتها إلى فرنسا، وكان من أسباب رفضها أنه قيل لها إنها لا تستطيع أن تصطحبه معها.[671] وقال إبراهيم الذي يبلغ عمره 20 عامًا إن أمه التي كانت تحمل الجنسية الفرنسية تُوفيت بالسرطان. وكان قد جاء إلى سوريا صغيرًا في سنوات مراهقته الأولى مع أمه وزوجها، وقد صار الآن وحده فعليًا في المنطقة، وهو يشتاق إلى العودة إلى أفراد أسرته في فرنسا.[672] وهو يعاني من صعوبات في الإبصار بسبب إصابات لحقت به خلال الحرب ويحتاج إلى جراحة عاجلة. وقال للمنظمة، "دعوني أبدأ حياة جديدة. لا يمكن الحكم عليّ بأخطاء الآخرين".[673]

وبالنسبة إلى البعض في مركزيّ "إعادة التأهيل"، تمثِّل العودة إلى بلدانهم أملًا أجوف، وخصوصًا في حالة من هم من بلدان قد يتعرَّضون فيها للاضطهاد إذا عادوا. وقال صبي عمره 13 عامًا من آسيا الوسطى للمنظمة، "أفَضِّل أن أكون في الهول. لا أريد العودة. أريد أمي".[674]

[670] مقابلة، عام 2023.
[671] مقابلة، عام 2023.
[672] مقابلة، عام 2023.
[673] مقابلة، عام 2023.
[674] مقابلة، عام 2023.

6. العنف والطابع غير الإنساني في مُخيَّميْ الاحتجاز

> **"أحلم بأن يكون أبنائي خارج المخيَّم، بأن يلهوا على أرجوحة، وأن يجروا في حقل مفتوح. حتى لو كان المخيَّم مجهزًا تمامًا، فما زال سجنًا. ما زلنا محصورين هنا".**
>
> امرأة سورية محتَجزة في مخيَّم الهول[675]

تحتجز سلطات الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا ما يزيد على 46,600 شخص يُعتقد أنهم ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية في مخيَّمَيْن للاحتجاز، وهما مخيَّما الهول وروج.[676] وأغلب البالغين في المخيَّمَيْن نساء، وبهما حوالي 29,000 طفل.

وخلصت منظمة العفو الدولية إلى أن الظروف والمخاطر التي يتعرَّض لها المُحتجزون في مخيَّمَيّ الهول وروج – ومن بينها الطبيعة التعسفية وغير محددة الأجل لاحتجازهم؛ والعنف والإجرام في المخيَّمَيْن، بما في ذلك القتل، والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والاستغلال الجنسي؛ والظروف القاسية، بما في ذلك عدم كفاية سبل الحصول على الطعام، والماء، والرعاية الصحية، ومرافق الصرف الصحي؛ ومعدلات الوفيات في حوادث غير مقصودة أو التي يمكن منعها – تفي بمعيار المعاملة القاسية، أو الإنسانية، أو المهينة.[677]

6.1 نشأة المخيَّمَين

أُنشئ مخيَّم الهول في عام 1991 كمخيَّمٍ للاجئين من العراق.[678] وكان المخيَّم يضم، في عام 2018، نحو 9,000 شخص، من بينهم 5,000 عراقي تقريبًا و4,000 سوري، أغلبهم فارُّون من النزاع المتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية.[679] ومع فتح ممرات إنسانية في الهجوم الأخير على تنظيم الدولة الإسلامية في الباغوز، زاد عدد سكان مخيَّم الهول إلى ما يزيد على 73,000 شخص في أوائل عام 2019.[680]

---

[675] مقابلة، عام 2023.

[676] للاطلاع على توثيق منظمة العفو الدولية السابق للوضع في مخيَّم الهول، انظر، مثلًا، منظمة العفو الدولية، "سوريا: أعيدوا ما لا يقل عن 27000 طفل يعيشون أوضاعًا مزرية في شمال شرقي سوريا إلى ديارهم"، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/11/syria-repatriate-at-least-27000-children-held-in-dire-conditions-in-north-east-syria/ ؛ منظمة العفو الدولية، "سوريا: مقتل طفل بإطلاق النار في مخيم الهول يستدعي تحركًا دوليًا"، 8 فبراير/شباط 2022، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/02/syria-fatal-shooting-of-a-child-in-al-hol-camp-must-be-a-call-to-international-action/

[677] اتفاقية مناهضة التعذيب، (المادة 1).

[678] Save the Children, *"Remember the Armed Men who Wanted to Kill Mum": The Hidden Toll of Violence in Al Hol on Syrian and Iraqi Children* (previously cited).

[679] مقابلة شخصية مع سلطات مخيَّم الهول، 27 سبتمبر/أيلول 2022، مخيَّم الهول.

[680] مقابلة شخصية مع سلطات مخيَّم الهول، 27 سبتمبر/أيلول 2022، مخيَّم الهول.

ووصفت ممثِّلة لجهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة تدفق الأشخاص في أواخر عام 2018 وأوائل عام 2019 بأنه "يتسم بالفوضى".[681] وقالت إن المنتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في المخيّم تمكنوا في السنوات التالية من تنظيم أنفسهم واستهداف من لا يعتنقون عقيدة التنظيم أو الأقل اعتناقًا لها بالترهيب والعنف، بما في ذلك القتل.

وبينما لا يجادل أحد في أن العنف وانعدام الأمن في مخيَّم الهول كانا في ذروتهما، يعتقد البعض أن كثيرًا من الحوادث لم تُرتكب على أيدي أتباع تنظيم الدولة الإسلامية، وإنما ارتكبها مجرمون يستغلون بيئة تفتقر إلى الخدمات وحكم القانون.[682] وفي النهاية، يستحيل تحديد النسبة المئوية لحوادث العنف المرتَكَبة على أيدي أتباع تنظيم الدولة الإسلامية بالمقارنة بتلك المرتَكَبة على أيدي مجرمين انتهازيين. إلا إن قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها قامت في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2022 بعملية أمنية استمرت أسبوعًا في مخيّم الهول بدعم من التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وأفادت باكتشاف معسكر تدريب نشط للأطفال المجندين ؛ وما لا يقل عن 24 نفقًا وخندقًا تُستَخدم في إخفاء الأسلحة وتسهيل حركة أتباع تنظيم الدولة الإسلامية؛ و25 كيلوغرامًا من المتفجرات؛ وعشرات الخيام التي تُستَخدم في تنفيذ إجراءات شبيهة بإجراءات المحكمة يصدر فيها أتباع التنظيم أحكامًا بعقوبات.[683] وقالت ممثِّلة وحدات حماية المرأة إن الحسبة، أو الشرطة الدينية لتنظيم الدولة الإسلامية، منظَّمة ونشطة في المخيم[684] وذكرت نساء محتجزات في المخيَّم أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهن أن الحسبة أو خلايا منظَّمة لتنظيم الدولة الإسلامية نشطة.[685]

وأُنشئ مخيَّم روج في عام 2016، وكان يقيم به أصلًا أشخاص من شمال شرق سوريا فرَّوا من النزاع المتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية.[686] وقبل مخيَّم روج في اوائل عام 2019 بعض الأسر من مخيَّم الهول بسبب الاكتظاظ في ذلك المخيَّم.[687] وجميع الأسر التي نُقلت تقريبًا ممن سلَّموا أنفسهم لقوات سوريا الديمقراطية أو التحالف بقيادة الولايات المتحدة وتعتقد سلطات المخيَّم أنهم أكثر "اعتدالًا".[688] ووفقًا لما ذكرته سلطات مخيَّم روج، كان المخيَّم في البداية يشهد حوادث أمنية أقل من مخيَّم الهول، وكان المتصوَّر أنه يحوي عددًا أقل من الأشخاص الأشد صرامة في الالتزام بتنظيم الدولة الإسلامية وعقيدته المعلنة.[689] غير أن هذا الانطباع تغيَّر في السنوات الأخيرة.[690] وبينما لا يوجد في المخيَّم، حسبما يبدو، وجود رسمي للحسبة، فهو يحوي "مجموعات صغيرة من النساء اللاتي يأخذن على عاتقهن فرض القواعد"، وفقًا لما ذكره أحد العاملين في المجال الإنساني.[691]

---

[681] مقابلة شخصية مع سلطات مخيَّم الهول، 10 مارس/آذار 2023، مخيَّم الهول.

[682] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع محلل معني بشؤون شمال شرق سوريا، 31 مارس/آذار 2023؛ مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 25 يناير/كانون الثاني 2023.

[683] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 20 مارس/آذار 2023، الحسكة. وقدَّمت وحدات حماية المرأة لمنظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2023 بمجموعة من مقاطع الفيديو قالت إنها تتعلق بأنشطة تنظيم الدولة الإسلامية ووجوده في مخيَّم الهول. انظر أيضًا: Lead Inspector General, *Quarterly Report*, July – September 2022 (previously cited), p. 61.

[684] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 10 مارس/آذار 2023، الحسكة.

[685] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[686] مقابلة شخصية مع سلطات مخيَّم روج، 29 سبتمبر/أيلول 2022، مخيَّم روج.

[687] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 31 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[688] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 31 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[689] مقابلة شخصية مع سلطات مخيم روج، 29 سبتمبر/أيلول 2022، مخيَّم روج.

[690] مقابلة شخصية مع سلطات مخيَّم الهول، 27 سبتمبر/أيلول 2022، مخيَّم الهول.

[691] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 24 مايو/أيار 2023.

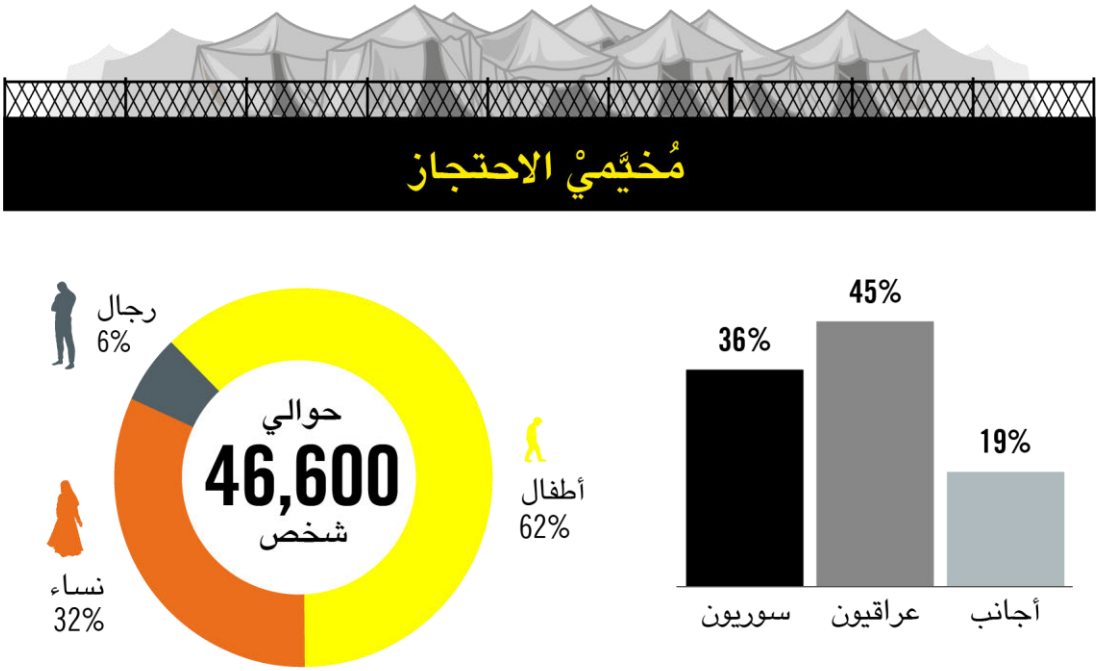

6.2 الاحتجاز التعسفي لأجل غير مُحدَّد

في عام 2022، أفاد المفتش العام لعملية العزم الصلب في تقرير ربع سنوي للكونغرس الأمريكي بأن "مخيَّمَيّ الهول وروج في محافظة الحسكة هما مخيَّمَان مدنيان إنسانيان للنازحين".[692] لكن سلطات الإدارة الذاتية تقول إن تدفق الأشخاص نتيجة للمعارك الأخيرة مع تنظيم الدولة الإسلامية أدَّى إلى تغيُّر طبيعة المخيَّمَيْن واقتضى منها "إغلاق" المخيَّمَيْن في عام 2019 في أعقاب معركة الباغوز.[693]وهذا يعني أن المُحتجزين في المخيَّمَيْن لا يمكنهم مغادرتهما دون موافقة قوات الأمن. وعمليًا، لا يغادر المحتجزون هناك المخيَّمَيْن إلا في ظروف نادرة للغاية مثل الطوارئ الطبية.[694] ولم يُعرَض أي شخص في أي من المخيَّمَيْن على عملية أو مراجعة قضائية أو يُمنَح الفرصة للطعن في قانونية احتجازه أمام سلطة مستقلة.[695] ولذلك، فجميع الأشخاص المحتجزين في مخيَّمَيّ الهول وروج محتجزون تعسفيًا ولأجل غير مُحدَّد، ومضى على أغلبيتهم العظمى ما يزيد على خمس سنوات في هذا الوضع.[696]

وعبَّر أشخاص مُحتجزون في مخيَّمَيّ الهول وروج لمنظمة العفو الدولية عن شعورهم بالإحباط بشأن احتجازهم التعسفي. فمثلًا، قالت أنَّا، وهي امرأة فرنسية عمرها 33 عامًا محتجزة في مخيَّم روج، "إنهم يتركوننا لسنوات دون محامٍ ودون وسيلة للدفاع عن أنفسنا. هذا احتجاز غير مشروع. ما الذي ننتظره؟ ماذا نكون نحن إن لم نكن سجناء؟ ليس لدي هاتف، ولا وسيلة للمغادرة، ولا أستطيع أن أتحدث مع أسرتي. هذا سجن دون جدران".[697] وقال حسام، وهو رجل سوري عمره 33 عامًا: "في البداية، قالوا إننا سنكون هنا لشهر أو اثنين. وفي النهاية، تحولت الأشهر إلى سنوات. إنهم لا يتهمونني بشيء... أأنا إنسان هنا، أم لا؟"[698]

وأبلغ عدة أشخاص محتجزين في المخيَّمَيْن المنظمة بأنهم يشعرون بأنهم يُعاقَبون ظلمًا على أخطاء غيرهم. وقالت ليلى، وهي امرأة من أستراليا عمرها 30 عامًا ومُحتجزة في مخيَّم روج: "يُجرَّد المرء من كل حقوقه. كل حق منها. لا يشعر بأنه إنسان. بل

---

[692] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, July – September 2022 (previously cited), p. 63.

[693] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية التابعية للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، جنيف.

[694] MSF, *Between Two Fires: Danger and Desperation in Syria's Al-Hol Camp* (previously cited), pp. 17 and 31.

[695] Special Rapporteur on Counterterrorism, *Technical Visit to the Northeast of the Syrian Arab Republic: End of Mission Statement*, 21 July 2023 (previously cited), p. 2.

[696] انظر أيضًا الفصل 10: "تحليل قانوني".

[697] مقابلة، عام 2022.

[698] مقابلة، عام 2022.

يشعر كأنه رقم على هذه الأرض، مجرد رقم. لكن لي صوتًا، وأعرف أنني لم أرتكب أي خطأ. إذا كان العالم يريد مُعاقبتنا، فحسنًا. أنا لا أستحق ذلك، لكن لا بأس. لكنني أرى أنهم عاقبونا بما فيه الكفاية الآن".[699]

6.3 العنف وانعدام الأمن

أبلغ أشخاص محتجزون في مخيَّم الهول منظمة العفو الدولية بأنهم مجبرون على تحمُّل معيشة غير مستقرة، وغير آمنة في كثير من الأحيان، حيث تحفل بالعنف وغيره من أشكال الإجرام.[700] وقال كثير منهم إن هذه الظروف أوجدت بيئة من الخوف والقلق المتواصليْن. ففي عام 2021، قُتل 92 شخصًا داخل المخيَّم، حيث وقع 20 حادث قتل في شهر يناير/كانون الثاني 2021 وحده.[701] وذكرت سلطات الإدارة الذاتية في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية أن 34 شخصًا، في المجمل، توفُّوا في حالات صُنِّفَت على أنها حوادث قتل في مُخيَّم الهول في عامي 2022 و2023.[702] ولم تحدد العدد الإجمالي لحوادث القتل في عام 2023، لكن وفقًا لما ذكرته وحدات حماية المرأة والتحالف بقيادة الولايات المتحدة، انخفض عدد حوادث القتل بشدة في عام 2023.[703] غير أن لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا أفادت بأنه برغم عدم الإبلاغ عن حوادث قتل بشكل متواتر في عام 2023، "فقد ظلَّ الأمن في المخيَّمَين متقلبًا"، وأضافت، "يعيش سكان المُخيَّمات في خوف من التهديدات التي يشكِّلها أفراد يقيمون فيها موالون لداعش، وسط مداهمات أمنية متكررة من قبل حراس المخيَّم".[704]

ووصف حسام تأثير انعدام الأمن في مخيَّم الهول عليه وعلى أسرته قائلًا:

> **زوجتي تخاف على سلامتها وعلى سلامة أسرتنا. هذا هو سبب جفاف حليب صدرها. هناك إطلاق للنار و[لدينا] دوريات طوال الوقت... عندما يحدث إطلاق النار، يتعين علينا أن ننبطح على أرض خيمتنا ونضع أطفالنا تحت [جسدينا]، لأن الطلقات يمكن أن تخترق الخيمة.**[705]

وروَت ندا، وهي امرأة سورية عمرها 29 عامًا، تفاصيل حوادث وقعت في مارس/آذار عام 2022 حين تمكنت مجموعة من الرجال المنتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية من التسلل إلى مخيَّم الهول، بدءًا من مناطق العراقيين في المخيَّم ثم انتقلوا إلى مناطق السوريين. وقالت إن أحد أتباع التنظيم مارس ضغوطًا عليها كي تجد خيمة له ولزوجته، وقال لها إنها إن لم تستطع أن تجد خيمة فسيأخذان خيمتها. وقالت، "جاء مرة ليهددني" وأضافت "[قال] إذا عرف أحد أنني [مع] الدولة الإسلامية فسيُقطع رأسك".[706]

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثلاث نساء محتجزات في مخيَّم الهول قلن إنهن وصديقاتهن تعرَّضن للترهيب والضرب على أيدي الموالين لتنظيم الدولة الإسلامية في المخيَّم.[707] ووصفت أمارة، وهي امرأة سورية عمرها 23 عامًا، الطريقة التي كان أتباع تنظيم الدولة الإسلامية يُرهبون الناس بها في منطقتها في مخيَّم الهول في عام 2022. وقالت موضِّحة، "كنت مرعوبة من تنظيم الدولة الإسلامية إلى حد أنني لم أكن أغادر خيمتي. إذ لو تكلَّمت دورية لقوى الأمن الداخلي، مجرد كلام، مع شخص في الشارع، يأخذ أتباع الدولة الإسلامية ذلك الشخص ويقضون يومين أو ثلاثة أيام في استجوابه".[708] وأخذَت هي وصديقة لها لأحد هذه الاستجوابات. وقالت للمنظمة:

> **قالوا [أتباع تنظيم الدولة الإسلامية لصديقتي]، لدينا الآن دليل على أنك على اتصال بحزب العمال الكردستاني وقوات عسكرية. وأمروها بأن ترفع يدها وسحقوها بسلاح. ثم ضربوها على رأسها بسلاح. كان الدم متناثرًا في المكان. حاولت أن أحميها، فقالوا إنهم سيفعلون الأمر نفسه معي. وعندما انتهى هذا، حاولت أن أعيدها إلى خيمتها... لم أكن أعتقد أنها ستعيش حتى للصباح... لم يرغب أحد أن يكون له أي شأن بالأمر، لم يشأ أحد أن يساعدني في أخذها إلى المستشفى...**

---

[699] مقابلة، عام 2022.

[700] لمزيد من التفاصيل بشأن العنف وانعدام الأمن اللذين يتعرَّض لهما الأطفال بوجه خاص، انظر Save the Children, "*Remember the Armed Men who Wanted to Kill Mum*" (previously cited).

[701] Lead Inspector General, *Quarterly Report,* October – December 2021 (previously cited), p. 27. See also RAND Corporation, *In the Wreckage of ISIS: An Examination of Challenges Confronting Detained and Displaced Populations in Northeastern Syria* (previously cited), p. 53.

[702] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[703] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 31 يوليو/تموز 2023، الحسكة. انظر أيضًا Lead Inspector General, *Quarterly Report,* October – December 2023 (previously cited), p. 35.

[704] لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، تقرير، 26 فبراير/شباط – 5 إبريل/نيسان 2024، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/55/64، الفقرة 106.

[705] مقابلة، عام 2022.

[706] مقابلة، عام 2023.

[707] مقابلات مع ثلاثة أشخاص، عام 2023.

[708] مقابلة، عام 2023.

عندما جاءت دورية الأسايش، نقلوها إلى مستشفى. ذهبت إلى الأسايش وأبلغتهم بما حدث. قلت لهم إنني لا أريد أن أقتَل مثلها. لم يصدقوني. عندما قلت إنني سأقتَل، قالوا إنني أريد حجة للمغادرة فحسب.[709]

وفي مخيَّم روج، لم تكن الحوادث الأمنية من الأمور المألوفة مثل الحال في مخيَّم الهول. بيد أن عدة نساء أجرت المنظمة مقابلات معهن قلن إنهن يشعرن بعدم الأمان بسبب الترهيب الذي يتعرَّضن له على أيدي نساء أخريات يعتقدن أنهن من أتباع تنظيم الدولة الإسلامية. وقالت آنيا، وهي امرأة صربية عمرها 40 عامًا محتجزة في مخيَّم روج، "الخطر الحقيقي من النساء الأخريات".[710] وأضافت:

قبل خمسة أشهر، كان لي مشكلة مع امرأة روسية. واستدعت عصابتها. جئن ودمَّرن خيمتي، وقلن إنهن يردن قتلي. وهددن بقطع أصابعي. وكان ذلك بسبب معارضتهن لما أنا عليه ولمظهري، يقلن إن كشف الوجه والذراعين والتزيُّن يخالفان الإسلام.[711]

وأبلغ عدة أشخاص في مخيَّمَيّ الهول وروج منظمة العفو الدولية بأن من الصعب تربية الأبناء في هذه البيئة العنيفة. وقالت ميليسا، وهي امرأة في مخيَّم روج، "تربية طفل تحتاج إلى قرية، وهذه قرية مُخيفة للغاية".[712]

فتاة محتجزة في مخيم احتجاز شمال شرقي سوريا. يوجد نحو 30,000 طفل محتجزين في شمال شرق سوريا، وهو أعلى تركيز للأطفال المحرومين من حريتهم في أي مكان في العالم.

تصميم Colin Foo © Amnesty International

[709] مقابلة، عام 2023.

[710] مقابلة، عام 2022.

[711] مقابلة، عام 2022.

[712] مقابلة، عام 2022.

6.4 الظروف غير الإنسانية

يتعرَّض المُحتجزون في مُخيَّمي الهول وروج لظروف مغرقة في لاإنسانيتها، مع عدم كفاية سبل الوصول إلى الغذاء، والماء، والمرافق الصحية، وخدمات الرعاية الصحية. وفيما يتعلق بالحصول على الغذاء، ذكر أشخاص محتجزون في المخيَّمَيْن أن الحصص الغذائية المعتمدة المقدَّمة لهم غير كافية، وفي الأشهر الأخيرة، كانت حتى هذه الحصص توزَّع بطريقة غير منتظمة ومع فواصل زمنية متزايدة.[713] وقالت جهة إنسانية تقدم الرعاية الصحية في مخيَّم روج للمنظمة، "كثير من السكان يعانون من سوء التغذية... وبالنسبة للأطفال، سوء التغذية مشكلة كبيرة".[714]

ويعاني المُحتجزون في مخيَّمَيّ الهول وروج أيضًا من مشاكل خطيرة ومتكررة فيما يتعلق بكمية المياه ونوعيتها.[715] وأفادت جهات إنسانية بأن المياه المقدَّمة في مخيَّم الهول غير مطهرة بالكلور بدرجة كافية، وهو أمر ينطوي على خطر تفشي أمراض تنتقل عن طريق المياه مثل الكوليرا.[716] وقالت إيمان، وهي امرأة سورية عمرها 28 عامًا في مخيَّم الهول: "المياه هنا بالغة السوء وتسبب الغثيان. ولها طعم غير طيب. ينبغي ألا يشربها المرء إلا عندما يكون شديد العطش".[717]

والظروف في مخيَّمَيّ الهول وروج غير صحية، وهو ما يمكن أن يكون له أثر خطير على صحة المُحتجزين فيهما.[718] وأفادت جهات إنسانية بأن ثمة مشكلة واسعة النطاق في مخيَّم الهول تتعلق بإدارة الصرف الصحي، حيث المراحيض طافحةً، والمجاري مكشوفةً وتغرق الخيام كل فترة، وآبار الصرف وبالوعات المجاري مكشوفة ويسقط فيها أطفال فيلقون حتفهم.[719] كما يعاني المُحتجزون في مخيَّم روج من التلوث الناجم عن حقول النفط القريبة، بما في ذلك حقل يقع على بعد 200 متر من المخيَّم.[720] وقالت ليلى، وهي امرأة عمرها 30 عامًا في مخيَّم روج، لمنظمة العفو الدولية: "لا نستطيع التنفس. إنه خانق... علينا أن نغطّي أنوفنا وأن نضع قطعًا مبللة من القماش على وجوهنا. نحاول أن نظل داخل الخيمة فحسب... الحياة هنا موت بطيء مؤلم".[721]

وأبلغ أشخاص محتجزون في مخيَّمَيّ الهول وروج المنظمة بأنهم يقابلون معوّقات في الحصول على الرعاية الصحية، وأفاد عاملون في المجال الإنساني بأن أشخاصًا في كلا المخيَّمَين يموتون بسبب حالات وأمراض يمكن منعها.[722] وبالنسبة إلى الحالات الحرجة، يُسمَح للناس، نظريًا، بالحصول على الرعاية الطبية خارج المخيَّمَيْن. لكن يتعين، بسبب المخاطر الأمنية المتصوَّرة، أن يرافقهم أحد أفراد قوات الأمن، كما أن عملية الحصول على إحالة للعلاج خارج المخيَّم معقَّدة وتستغرق وقتًا.[723] وبينما يمكن للآباء ومن يعتنون بالأطفال من السوريين والعراقيين مرافقة أطفالهم خلال إحالتهم إلى الرعاية الصحية خارج المخيَّم، لا يُسمَح للأجانب من الجنسيات الأخرى بمصاحبة أطفالهم.[724]

أما الحالات المعقَّدة التي تتطلب علاجًا لا يتوفر في المستشفيات المحلية، فلا تُحال إلى مستشفيات العواصم القريبة، مثل دمشق أو أربيل إلا نادرًا. وفي كثير من الحالات، تحدث المشاكل الصحية الخطيرة بسبب الظروف القاسية في المخيَّم أو تؤدي هذه الظروف إلى تفاقمها. وقال حسام، وهو رجل سوري عمره 33 عامًا:

> **عندي مشكلة نادرة في عينيّ. [الإبصار في عيني] اليمنى راح. والعين الأخرى تضعف وتضعف. أحتاج إلى الذهاب إلى دمشق لإجراء جراحة زرع قرنية... خلال عام، قد أصبح كفيف البصر تمامًا... أحاول منذ عام أن أجد حلًا لعينيّ. كان عندي مشكلة [في عينيّ] من قبل، لكنها كانت أقل حدة بكثير. إنها الظروف هنا – الحرارة والتراب... مرَّ عام، وأنا أتردد على الهلال الأحمر الكردي، والحكمة [مستشفى في الحسكة] للحصول على إحالة [دون جدوى]... إذا كانوا يعتبرونني إنسانًا، فينبغي لهم أن يسمحوا لي بالذهاب للحصول على علاجي.**[725]

---

[713] مقابلات شخصية في مخيَّمَيّ الهول وروج، أكتوبر/تشرين الأول 2022 ومارس/آذار 2023.

[714] مقابلة شخصية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 26 فبراير/شباط 2023، الحسكة.

[715] لمزيد من المعلومات بشأن عدم كفاية سُبل الحصول على الماء، انظر Save the Children, *When am I Going to Start to Live?* (previously cited).

[716] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 24 أغسطس/آب 2023؛ انظر أيضًا هيومن رايتس ووتش، "سوريا: ظروف قاسية تعيشها عائلات المشتبه بهم من 'داعش'" (مرجع سبق ذكره)؛ PLOS Global Public Health, "The cholera outbreak in northeast Syria: water, conflict and humanitarian challenges", 7 February 2023, https://speakingofmedicine.plos.org/2023/02/07/the-cholera-outbreak-in-northeast-syria-water-conflict-and-humanitarian-challenges

[717] مقابلة، عام 2023.

[718] Save the Children, *When am I Going to Start to Live?* (previously cited).

[719] انظر Save the Children, *When am I Going to Start to Live?* (previously cited)؛ هيومن رايتس ووتش، "الخوف يسيطر على النساء والأطفال المحاصرين في مخيمات سوريا"، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019، الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2019/10/18/334845؛ MSF, *Between Two Fires* (previously cited).

[720] مقابلات مع أشخاص يعيشون في مخيَّم روج، في عامي 2022 و2023.

[721] مقابلة، عام 2023.

[722] مقابلة شخصية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 26 فبراير/شباط 2023، الحسكة؛ مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 24 أغسطس/آب 2023.

[723] أحد العاملين في المجال الإنساني، رسالة بالبريد الإلكتروني إلى منظمة العفو الدولية، 16 يناير/كانون الثاني 2024، محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

[724] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 16 أغسطس/آب 2023؛ انظر أيضًا منظمة العفو الدولية، "سوريا: أعيدوا ما لا يقل عن 27000 طفل يعيشون أوضاعًا مزرية في شمال شرقي سوريا إلى ديارهم"، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/11/syria-repatriate-at-least-27000-children-held-in-dire-conditions-in-north-east-syria/.

[725] مقابلة، عام 2022.

6.5 العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

في إطار حملة التهديدات والعنف التي قام بها تنظيم الدولة الإسلامية في مُخيَّم الهول، استهدف أعضاء التنظيم النساء لما يتصوَّرون أنه مخالفات "أخلاقية".[726] وأبلغت ممثِّلة لجهاز الاستخبارات التابع لوحدات حماية المرأة منظمة العفو الدولية بأن الأشخاص الذين يعملون باسم تنظيم الدولة الإسلامية كانوا، بدءًا من عام 2020، "يستهدفون النساء الأقل تشددًا اللاتي سئمن من الدولة الإسلامية. وقتلوهن جلدًا".[727] وقالت إن النساء الحوامل كن يُستهدَفن بوجه خاص: "كانت هناك نسوة إندونيسيات وأذربيجانيات حوامل وقُتلن بالجلد حتى الموت".[728] ولأن النساء الأجنبيات محتجزات في مخيَّم الهول دون أزواجهن، يُنظَر إلى الحمل على أنه دليل على علاقة جنسية خارج إطار الزواج.

وأكد عاملون في المجال الإنساني اكتسبوا معرفة من إدارة أو تنسيق العمل في مخيَّم الهول أن نساء قُتلن بسبب ما يُسمَّى جرائم "الآداب". وقال أحدهم مفسرًا بشأن مقتل نساء في مخيَّم الهول: "قد يكون إدعاءً بأن الامرأة تبيع جسدها أو تتعرض للاستغلال الجنسي وتمارس الجنس خارج نطاق الزواج".[729] وقالت أخرى إنه برغم أن عدد الحالات انخفض بشدة في الآونة الأخيرة، فقد كانت، في إحدى المراحل، تقابل يوميًا حالات نساء تلقَّين تهديدات بالقتل من تنظيم الدولة الإسلامية في المخيَّم لاتهامهن بممارسة الجنس خارج نطاق الزواج أو غير ذلك من المخالفات "الأخلاقية" المتصوَّرة.[730]

كما أبلغت إحدى هؤلاء العاملات في المجال الإنساني المنظمة بشأن امرأتين دعمت حالتيهما هددهما أتباع تنظيم الدولة الإسلامية بالقتل بعد أن تعرضتا للاغتصاب وحملتا خارج إطار الزواج.[731] وأثار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان كذلك بواعث قلق في أواخر عام 2022، بعد العثور على فتاتين مصريتين عمرهما 15 عامًا مقتولتين طعنًا في بئر للمجاري في المخيَّم. وأفاد المفوض السامي بأن مكتبه تلقى أنباء بأن الفتاتين تعرضتا للاغتصاب قبل ذلك ببضعة أيام وأن الأنباء أفادت "بأن مجموعة من النساء المتطرفات في المخيَّم ضايقن الطفلتين وأمهما بسبب وصمة العار المرتبطة بالتعرض للعنف الجنسي".[732]

وكما سبقت الإشارة أعلاه، فقد أبلغت نساء في مخيَّمَيّ الهول وروج المنظمة بأنهن تعرَّضن للهجوم أو أُحرقت خيامهن على أيدي آخرين في المخيَّم لمخالفتهن القواعد الصارمة لتنظيم الدولة الإسلامية التي تقيِّد ملبس النساء وسلوكهن.

المنطقة الآمنة التي ليست آمنة

ردًا على التهديدات بالقتل التي وجَّهها أتباع تنظيم الدولة الإسلامية إلى أشخاص في مخيَّم الهول، أقامت سلطات الإدارة الذاتية منطقة مسوَّرة داخل المخيم لا يُسمَح بالدخول إليها إلا في حدود ضيِّقة. وأبلغ عاملون في المجال الإنساني منظمة العفو الدولية بأن هذه المنطقة التي تُسمَّى "المنطقة الآمنة" اقتُطعَت في عام 2021 بنيّة أن تكون مساحة انتقالية مؤقتة لإيواء السوريين والعراقيين المعرَّضين للخطر والذين يوضعون على مسار سريع للعودة إلى مناطقهم الأصلية.[733] أما في الواقع، فقد صارت، وفقًا لما ذكره أربعة عاملين في المجال الإنساني، منطقة عالية الخطورة فيما يتعلق بالعنف الجنسي.[734] وقال أحد العاملين في المجال الإنساني إن جهود تسريع عودة المعرَّضين للخطر إلى مجتمعاتهم الأصلية فشلت، وفي هذا السياق:

> **بدأت الحالات تتراكم، فقد أخذ المزيد والمزيد من الناس يأتون إلى المنطقة الآمنة، ولم يكن لدينا مكان لهم. جاء الناس إلى المنطقة الآمنة ولا شيء معهم – لا خيام ولا أي أغراض غير غذائية. ولم يتوفر لهم ما يُذكَر من الخدمات المقدَّمة أو التوزيع. وكان هناك نقص حقيقي في مرافق المياه، والصرف الصحي، والرعاية الصحية. ومن ثم كان وضعًا صعبًا، وفي هذا السياق، كانت هناك مشكلة حقيقية مع الاستغلال الجنسي والانتهاكات الجنسية على أيدي سلطات المخيَّم.**[735]

ووصف عامل آخر في المجال الإنساني الوضع بتعبيرات أكثر صراحة، موضِّحًا أن عدة رجال استغلوا الموقف، بمساندة مسؤولين أمنيين، لإخضاع النساء في المنطقة الآمنة للبغاء القسري. وقال "قوات الأمن قادرة على تهديد النساء، وعلى أن تقول لهن إن لم

---

[726] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 7 مارس/آذار 2023، الحسكة؛ مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 24 مايو/أيار 2023؛ مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 15 أغسطس/آب 2023.

[727] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 10 مارس/آذار 2023، الحسكة.

[728] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 10 مارس/آذار 2023، الحسكة.

[729] مقابلة عبر مكالمية صوتية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 24 مايو/أيار 2023.

[730] مقابلة عبر مكالمية صوتية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 16 أغسطس/آب 2023.

[731] مقابلة عبر مكالمية صوتية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 16 أغسطس/آب 2023.

[732] مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، "سوريا: مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يدين قتل طفلتين بطريقة وحشية ويعرب عن قلقه البالغ حيال تصاعد العنف في مخيَّم الهول"، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، الرابط: https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2022/11/syria-un-human-rights-chief-condemns-brutal-killing-two-girls-alarmed-sharp.

[733] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 16 أغسطس/آب 2023.

[734] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 14 يونيو/حزيران 2023؛ مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 28 يوليو/تموز 2023؛ مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 7 أغسطس/آب 2023؛ مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 16 أغسطس/آب 2023.

[735] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 16 أغسطس/آب 2023.

يفعلن ما تطلبه منهن فسيُخرَجن من 'المنطقة الآمنة'. وهؤلاء النساء خائفات فقد ذهبن إلى المنطقة الآمنة لأن حياتهن كانت معرضة للخطر".[736]

وأبلغ ثلاثة من العاملين في المجال الإنساني المنظمة بأنه بعد جهود منسَّقة لكسب التأييد، أخرجت سلطات الإدارة الذاتية مرتكبي البغاء القسري من المنطقة بحلول أوائل عام 2023، ونُقل أغلب من تعرَّضن لذلك من مخيَّم الهول.[737] وذكر اثنان من العاملين في المجال الإنساني يراقبان الوضع عن كثب للمنظمة أن بلاغات الانتهاكات الواردة من "المنطقة الآمنة" توقفت بحلول أواسط أو أواخر عام 2023.[738] غير أن الموقف يبرز الوضع المحفوف بالخطر لكثير من المحتجزين في مخيَّم الهول، ولاسيما النساء والفتيات، والمخاطر المستمرة برغم ما يُسمَّى آليات الحماية التي أقامتها سلطات المخيَّم. وفي أواسط مارس/آذار 2024، كان في "المنطقة الآمنة" 41 فردًا.[739]

وبشكل أوسع، فبينما أفاد العاملون في المجال الإنساني لمنظمة العفو الدولية بوجود مستويات عالية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في شتى أنحاء مخيَّم الهول، يشمل كذلك العنف في محيط الأسرة، والاستغلال الجنسي على أيدي نطاق من مرتكبي مثل هذه الجرائم،[740] ذكر مسؤولون للمنظمة أو أشاروا إلى أنهم غير قادرين على توفير الحماية الكافية للنساء، سواء كان مرتكبو العنف من تنظيم الدولة الإسلامية أو غيرهم. وقال مسؤول كبير في قوى الأمن الداخلي: "لأننا لا نسيطر سيطرة كاملة على المخيَّم، من الصعب على النساء أن يقلن إنهن ضحايا للعنف الجنسي. فهن لا يشعرن بأمان كافٍ للتقدم والإبلاغ".[741] وقالت ممثِّلة لجهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة للمنظمة، "إذا تعرَّضت النساء للتهديد، نستطيع أحيانًا نقلهن إلى خيمة يمكننا مراقبتها. إذا طلبن دعمًا، نحاول أن نضعهن في مواقع محددة".[742] وتبرز هذه الاستجابات الحاجة الملحة إلى آليات فعالة على وجه السرعة لإيجاد حل دائم لوضع الاحتجاز التعسفي المستمر في المخيَّم، وكذلك حلول عاجلة للمعرَّضين للخطر.

وأشارت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، إلى أن "المنطقة الآمنة" في مخيَّم الهول لم يكن يُنتَوى لها أن تكون دائمةً. وسلَّطت الضوء على صعوبات واجهتها فيما يخصُّ قدرتها على نقل الأشخاص من "المنطقة الآمنة" إلى مخيَّم آخر، حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يتعرَّضون لتهديدات من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2022. وأشارت إلى أنه فيما يخصُّ العراقيين، "أُجريت مناقشات مع الوفد العراقي فيما يتعلق بنقل هؤلاء الأفراد المُهدَّدين إلى أماكن أخرى، لكن لم يُنقَل سوى نسبة صغيرة منهم".[743]

وقالت سلطات الإدارة الذاتية كذلك إنه "في حالات الاتجار في البشر، أو البغاء [القسري]، أو التحرش الجنسي، تُتَّخَذ الإجراءات الضرورية من قبَل السلطات المختصة، ما أن يُبَلَّغ عن تلك الحالات، ويُحاسَب الكيان المسؤول عن مثل هذه الأفعال، بغض النظر عن انتمائه، سواء كانوا أفرادًا من منظمات، أو من داخل المخيَّم، أو سلطات الأمن، أو غيرهم، ويُعاقَبون وفقًا للقانون".[744] وأضافت، "عادةً، لا يبلِّغ النساء عن حالات الاعتداء الجنسي من هذا القبيل بسبب الخوف من وصمة العار".[745]

ولم يشر ردُّ سلطات الإدارة الذاتية الخطِّي إلى اتخاذها أي خطوات أخرى للوفاء بالتزامها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بحماية الأشخاص المعرَّضين لخطر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في المخيَّم، وهذه الحماية أمر ينبغي ألا يعتمد على إبلاغ ضحايا مثل هذا العنف لها الذي يُعد أمرًا بالغ الصعوبة في مخيَّم الهول[746] - أو أن يقتصر على الملاحقة الجنائية للأشخاص الذين يُزعَم أنهم مرتكبو هذا العنف.

كان ينبغي للسلطات أن تتخذ خطوات نشطة لجمع معلومات بشأن أنماط العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي التي حدَّدها العاملون في المجال الإنساني في المخيَّم وأن تستجيب لهذه المعلومات، خصوصًا بعد أن تلقَّت بلاغات من العاملين في المجال الإنساني بشأن حالات استغلال جنسي في "المنطقة الآمنة"، لكنها لم تفعل أيًا من ذلك. كما تقاعست عن إنشاء نُظُم

---

[736] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 14 يونيو/حزيران 2023.

[737] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 14 يونيو/حزيران 2023؛ مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 7 أغسطس/آب 2023؛ مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 16 أغسطس/آب 2023؛ مقابلة عبر مكالمة بالفيديو للمتابعة مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2023. وقد تصدَّى هؤلاء العاملون في المجال الإنساني للعمل فيما يتصل بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، أو الحماية، أو الاستجابة الصحية للحالات، وكان لديهم ملفات تغطِّي مخيَّم الهول.

[738] مقابلات عبر مكالمات بالفيديو مع عاملين في المجال الإنساني، 14 يونيو/حزيران 2023 و16 أغسطس/آب 2023؛ مقابلة عبر مكالمة بالفيديو للمتابعة مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

[739] مراسلة خطِّية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 19 مارس/آذار 2024.

[740] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 24 مايو/أيار 2023؛ مقابلة عبر مكالمة مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 7 أغسطس/آب 2023؛ مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 16 أغسطس/آب 2023.

[741] مقابلة شخصية مع مسؤول رفيع في قوى الأمن الداخلي، 5 مارس/آذار 2023، الرقة.

[742] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 10 مارس/آذار 2023، الحسكة.

[743] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[744] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[745] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[746] ذكر أحد العاملين في المجال الإنساني لمنظمة العفو الدولية، مثلًا، أن من الصعب للغاية على الأشخاص في "المنطقة الآمنة" الإبلاغ عن الاستغلال الجنسي والبغاء القسري عندما يكون الخيار الوحيد المتاح لذلك هو إبلاغ قوات أمن المخيم نفسها التي ينتمي إليها الجناة. مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 7 أغسطس/آب 2023.

فعَّالة لحماية جميع الأشخاص المعرَّضين لخطر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، بمن فيهم الأفراد الذين يريدون إبلاغ السلطات بشأن العنف الجنسي لكنهم عرضة بشدة لخطر الانتقام إن فعلوا. وفضلًا عن ذلك، كان على السلطات أن تفرج عن الأشخاص المهددين على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية من منظومة الاحتجاز، بدلًا من وضعهم في "المنطقة الآمنة"، ما لم تكن هناك أدلة موثوق بها على أنهم ارتكبوا جريمة مجرَّمَة بموجب القانون الدولي أو جريمة خطيرة مجرَّمة بموجب قانون محلي متوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

الأيزيديون المحصورون في منظومة الاحتجاز

ما زال حوالي 2,700 امرأة، ورجل، وطفل أيزيديين مفقودين بعد هجوم تنظيم الدولة الإسلامية، في أغسطس/آب 2014، على أبناء الطائفة الأيزيدية في شمال العراق الذي اعتبرته الأمم المتحدة "إبادة جماعية" للأيزيديين.[747] وهذا يشمل عددًا غير معروف من الأيزيديين الناجين الذين ما زالوا في شمال شرق سوريا بعد أن خطفهم تنظيم الدولة الإسلامية ونقلهم إلى هناك، ومن بينهم نساء وفتيات أخضعهن التنظيم للعبودية الجنسية وأشكال أخرى من الرق، وصبية جُنِّدوا قسرًا في "أشبال الخلافة"، وصار بعضهم الآن شبانًا.[748] وقد أعادت سلطات الإدارة الذاتية الأيزيديين الناجين الذين قدَّموا أنفسهم على أنهم أيزيديين إلى العراق عقب هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، لكن لم يشأ جميع الأيزيديين التعريف بأنفسهم أو لم يتمكنوا من ذلك. وهكذا، أُخذ كثيرون، مع غيرهم ممن يُتَصوَّر أنهم ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية، إلى مخيَّم الهول، وإلى منشآت احتجاز في شمال شرق سوريا.[749]

وفي السنوات التي مرت منذ ذلك الحين، استمرت قوات الأمن في جمع معلومات والتحرك على أساسها لتحديد الأيزيديين وإعادتهم إلى ديارهم من مخيَّمي ومنشآت الاحتجاز، بالتعاون الوثيق مع منظمات ونشطاء حقوق الأيزيديين. ووفقًا لما ذكرته منظمات لحقوق الأيزيديين، أُعيد 415 أيزيديًا إلى العراق بهذه الطريقة.[750] إلا إن عمليات الإعادة تباطأت بشدة على مدى السنوات الأخيرة، وينبغي اتخاذ خطوات عاجلة لضمان تَمَكُّن جميع الأيزيديين في المخيَّمَيْن ومنشآت الاحتجاز من الحصول على حقوقهم، بما في ذلك اتخاذ قرارات طوعية مبنية على المعرفة بشأن العودة إلى العراق.

وتحدثت منظمة العفو الدولية مع عدة نساء وأطفال أيزيديين نُقلوا من مخيَّم الهول إلى أسرهم في العراق في السنتين الأخيرتين، وكذلك مع صبي أُفرج عنه من إحدى منشآت الاحتجاز وأُعيد إلى أسرته في العراق. وتحدثت المنظمة كذلك مع رجال ونساء أيزيديين لديهم معلومات بشأن أفراد من أسرهم أو أيزيديين آخرين يعتقدون أنهم في مخيَّم الهول.[751] وتفيد تقديرات منظمات ونشطاء حقوق الأيزيديين المعنيين بالبحث عن الأيزيديين المفقودين بوجود عدة مئات من الأيزيديين في مخيَّم الهول وحده، وبأن آخرين ما زالوا في منشآت الاحتجاز ومواقع خارج المخيَّمين.[752] وقال نشطاء إن بعض هؤلاء الأيزيديين ما زالوا محصورين في ظروف من الأسر، والرق، وغيرها من الانتهاكات.[753]

ويخشى بعض النساء والأطفال الأيزيديون التقدُّم لتعريف أنفسهم، بعد أن أبلغهم تنظيم الدولة الإسلامية بأنهم سيُعاقَبون أو يُقتَلون إذا حاولوا العودة. وكان آخرون صغارًا للغاية عندما خُطفوا ولا يعرفون أنهم أيزيديون. وثمة مانع ثالث، وهو أن كثيرًا من النساء والفتيات الأيزيديات الباقيات في مخيَّم الهول لهن أطفال صغار حملن بهم خلال احتجازهن نتيجة للعنف الجنسي على أيدي أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية. ولدى بعض هؤلاء النساء مخاوف لها أسبابها، تستند إلى ما مرَّت به نساء أيزيديات أخريات، بشأن احتمال أن يُجبَرن على الانفصال عن هؤلاء الأطفال، في انتهاك لقانون حقوق الإنسان، إذا حُدِّدَت هويتهن وأُعدن إلى العراق.[754]

وعلى وجه العموم، يتوفر دعم دولي لتوثيق الجرائم الفظيعة التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية ضد الأيزيديين، لكن هذا لم يُترجم إلى جهود ملموسة لدعم البحث عن الأيزيديين المفقودين أو لتقديم الدعم الكافي للأيزيديين العائدين من شمال شرق

---

[747] Free Yezidi Foundation, "Missing Yezidis", 18 October 2023, https://freeyezidi.org/missing-yezidis/. ونقلت منظمة يازدا المعنية بحقوق الأيزيديين عن مقال في مجلة فوربس إشارته إلى 2763 أيزيديًا ما زالوا مفقودين. يازدا، *المصير المجهول للأيزيديين المفقودين: ثمان سنوات ويستمر الانتظار*، سبتمبر/أيلول 2022، https://irp.cdn-website.com/16670504/files/uploaded/Yazda_Website_Publications_MissingPersonsReport_13102022_vf_AR.pdf

[748] لمزيد من المعلومات عن انتهاكات تنظيم الدولة الإسلامية ضد الأيزيديين، انظر: Commission of Inquiry on Syria, *"They Came to Destroy"* (previously cited).

[749] مقابلة شخصية مع اللواء مظلوم عبدي، 10 مارس/آذار 2023، الحسكة؛ مقابلات مع امرأتين وفتاة أيزيديات من مخيَّم الهول بعد تحديد هويتهن، 2022–2024. انظر أيضًا منظمة العفو الدولية، *إرث الإرهاب: محنة الأطفال الأيزيديين ضحايا تنظيم "الدولة الإسلامية"* (مرجع سبق ذكره).

[750] مقابلة، منظمة لحقوق الأيزيديين، 25 سبتمبر/أيلول 2022.

[751] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[752] مقابلات شخصية أو عبر مكالمات صوتية مع ثلاث منظمات أو نشطاء معنيين بحقوق الأيزيديين، في 3 مارس/آذار 2023، و8 مارس/آذار 2023، و25 سبتمبر/أيلول 2022. انظر أيضًا: Free Yezidi Foundation, "Missing Yezidis" الذي يشير إلى أنباء تفيد بوجود 600 أيزيدي في مخيَّم الهول. (https://freeyezidi.org/missing-yezidis (accessed on 29 March 2024.

[753] مقابلة مع نشطاء أيزيديين، 3 مارس/آذار 2023؛ مقابلة مع ناشط أيزيدي، 8 مارس/آذار 2023.

[754] مقابلات، 2022–2024. لمزيد من التفاصيل انظر منظمة العفو الدولية، *إرث الإرهاب: محنة الأطفال الأيزيديين ضحايا تنظيم "الدولة الإسلامية"* (مرجع سبق ذكره).

سوريا.[755] ويقوم عدد صغير من النشطاء الأيزيديين بقسط وافر من العمل في جمع المعلومات للتعرُّف على الأيزيديين المفقودين، وقد اكتسب بعضهم خبرة، وشبكات، وصلات خلال بحثهم عن أفراد أسرهم، لكنهم لا يحظون بموارد أو دعم أوسع.

6.6 نقل نساء من المُخيَّمَيْن إلى منشآت احتجاز

النساء السوريات

نُقلت عشرات النساء السوريات من مُخيَّمي الاحتجاز إلى منشآت احتجاز. وكان هناك 80 امرأة وفتاة سورية تقريبًا في منشآت احتجاز في شمال شرق سوريا أُدن بجرائم ذات صلة بتنظيم الدولة الإسلامية عندما زارت منظمة العفو الدولية المنشآت الرئيسية في مارس/آذار 2023، وعدد غير معروف من النساء السوريات الأخريات في منشآت احتجاز أخرى.[756] وبينما قُبض على بعضهن في العمليات الجارية في شتى أنحاء الإقليم، نُقل أغلبهن من مخيَّم الهول.[757] وأبلغ مسؤولون كبار في القضاء وجهات أخرى منظمة العفو الدولية بأن النساء السوريات اللاتي نُقلن إلى السجون من مخيَّم الهول قُبض عليهن بسبب جرائم زُعم أنهن ارتكبنها في المخيَّم (وليس لجرائم في مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية).[758] وأبلغت السلطات المنظمة كذلك بأن النساء والفتيات السوريات يخضعن للتحقيق، ثم يُتَّهمن ويُحاكَمن أمام محاكم الدفاع عن الشعب أو يُفرَج عنهن ويُعَدن إلى المخيم.[759] وأفادت نساء وفتيات أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهن وكُنَّ قد نُقلن من مُخيّم الهول بأنهن سُجِن أولًا في منشأة احتجاز في مُخيَّم الهول أو منشأة احتجاز في بلدة الهول، ثم نُقلن إلى سجن ديريك المركزي للنساء كي يُحاكَمن ويقضين عقوباتهن.[760]

وأجرت المنظمة مقابلات مع 10 نساء وفتيات سوريات وامرأة عراقية أُدن بارتكاب جرائم "إرهابية" ذات صلة بتنظيم الدولة الإسلامية في مخيَّم الهول، وامرأة سورية قالت إنها أُفرج عنها بعد أن احتُجزَت شهرين أثناء التحقيق معها.[761] وتتراوح الجرائم التي قالت النساء إنهن حُقّق معهن بشأنها أو أُدن بها بين رفع علم تنظيم الدولة الإسلامية، وتصوير رفع ذلك العلم أو نشر صور لرفعه على وسائل التواصل الاجتماعي، وعدم الإبلاغ عن جرائم "إرهابية" علمن بارتكابها، وتهريب أشخاص من مخيَّم الهول، والتعاون مع تنظيم الدولة الإسلامية أو تجنيد أشخاص له.[762]

وذكرت كثير من النساء السوريات اللاتي أجرت المنظمة مقابلات معهن أنهن تعرَّضن للتعذيب لانتزاع اعترافات، سواء في السجن المؤقت في مخيَّم الهول أو في سجن قرب المخيم، ووصفن محاكمات فادحة الجور.[763] ومن بين بواعث القلق الأخرى المتعلقة بالمحاكمات، ويتناولها الفصل 7 أدناه، أن النساء والفتيات السوريات في مخيَّم الهول عرضة لتجريمهن نتيجة لسعي آخرين في المخيم لتسوية حسابات قديمة، أو بسبب أفعال قمن بها للحفاظ على حياتهن وهن محتجزات في ظروف المخيَّم الخطيرة، أو لعدم إبلاغهن عن أشخاص يُشتَبه في ارتكابهم جرائم ذات صلة "بالإرهاب" بينما كان الإبلاغ عنهم من شأنه أن يجعلهن أهدافًا للهجوم.

النساء الأجنبيات

تُنقَل نساء وفتيات أجنبيات أيضًا من المخيَّمَين إلى منشآت احتجاز داخل المخيَّمَين أو خارجهما. وقالت 11 من النساء الأجنبيات اللاتي أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهن إنهن سُجن في سجن الحسكة للنساء، أو منشآت الاحتجاز الواقعة داخل مخيَّمَيّ الهول أو روج أو المتصلة بهما، أو منشأة احتجاز في القامشلي (أو مجموعة من هذه المنشآت).[764] وبرغم وجود معدل عالٍ للدخول والخروج، ففي أي وقت، يوجد ما لا يقل عما بين 30 و50 امرأة أو فتاة أجنبية يُتصوَّر انتماؤهن إلى تنظيم الدولة

---

[755] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع باري إبراهيم، مؤسس Free Yezidi Foundation والمدير التنفيذي للمؤسسة، 24 أغسطس/آب 2023؛ مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع ناشط أيزيدي، 8 مارس/آذار 2023.

[756] ترجع الأرقام إلى مارس/آذار 2023. فعندما زار باحثو منظمة العفو الدولية سجن ديريك المركزي للنساء في 1 مارس/آذار 2023، أبلغهم مسؤولو السجن بأن في السجن 59 امرأة سورية، بعضهن يصطحبن أطفالهن، وفتاة سورية واحدة، وهن محتجزات هناك فيما يتصل بجرائم تتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، قالت إحدى النساء اللاتي أجرت المنظمة مقابلات معهن إنها احتُجِزت وهي قاصر، لكنها اتُّهِمت وهي بالغة. وكان بالمنشأة أيضًا ثلاث نساء عراقيات أُدِن بجرائم ذات صلة بتنظيم الدولة الإسلامية، وبعضهن معهن أطفالهن. وخلال زيارة لسجن الرقة للنساء في 5 مارس/آذار 2023، أبلغ مسؤولو السجن الباحثين بأن 48 امرأة سورية، بعضهن معهن أطفالهن، محتجزات في المنشأة وأن ثلثهن على الأقل محتجزات فيما يتصل بجرائم تخصُّ تنظيم الدولة الإسلامية. ولا تعرف منظمة العفو الدولية عدد النساء السوريات المحتجزات قبل المحاكمة أو دون تهمة أو محاكمة في منشآت أخرى، بما في ذلك منشأة الاحتجاز في مخيَّم الهول، لكن سلطات الإدارة الذاتية ذكرت للمنظمة أن جميع النساء السوريات إما اتُّهِمن وإما أُفرِج عنهن.

[757] النساء المسجونات في سجن ديريك المركزي للنساء جئن من مخيَّم الهول، بينما قُبِض على النساء المحتجزات في سجن الرقة للنساء من مجتمعات محلية في شتى أنحاء شمال شرق سوريا.

[758] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي؛ مقابلة مع الرئيس المشترك لمحاكم الدفاع عن الشعب، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي.

[759] ذكرت إدارة سجن الحسكة للنساء، حيث تُحتجز نساء أجنبيات دون تهمة أو محاكمة، عندما زارت منظمة العفو الدولية المنشأة في فبراير/شباط 2023، أن هناك امرأة سورية محتجزة بالسجن، لكنها أضافت أن هذا أمر غير معتاد وأنها ستُحاكم أمام محاكم الدفاع عن الشعب أو يُفرَج عنها. مقابلة شخصية مع الرئيسين المشتركين لسجن الحسكة للنساء، 27 فبراير/شباط 2023، الحسكة.

[760] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[761] مقابلة، في عام 2022.

[762] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[763] يوثِّق الفصل 4: "التعذيب المُمنهج في حجز قوات الأمن" التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ويوثِّق الفصل 8: "محاكمات جائرة لا تحقق العدالة لضحايا تنظيم الدولة الإسلامية" بواعث القلق المتعلقة بالمحاكمة العادلة.

[764] مقابلات، في عامي 2022 و2023. وأجرت منظمة العفو الدولية أيضًا مقابلتين شخصيتين مع امرأتين في سجن الحسكة للنساء.

الإسلامية محتجزات في من سجن الحسكة للنساء،[765] وعدد غير معروف من النساء الأجنبيات، وربما الفتيات، محتجزات في منشآت احتجاز أخرى.[766] وهؤلاء النساء والفتيات الأجنبيات جميعهن محتجزات دون تهمة أو محاكمة، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.[767] وقرار نقل النساء الأجنبيات إلى منشآت الاحتجاز ومدة احتجازهن هناك في يد المسؤولين الأمنيين وحدهم. فلا توجد عملية قضائية، ولا تتوفر للنساء الأجنبيات آلية للطعن في هذه القرارات أمام محكمة أو هيئة مختصة.[768]

وتدير سجن الحسكة للنساء وحدات حماية المرأة، المرتبطة بقوات سوريا الديمقراطية. وأبلغت رئيسة سجن الحسكة للنساء منظمة العفو الدولية بأن النساء في المنشأة يُحتَجَزن عادة ما بين ثلاثة وستة أشهر، ثم يُنقَلن إلى مخيَّم روج.[769] وقالت، هي وممثِّلة لجهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، كذلك إن بعض النساء احتُجزن لمدة سنة أو أكثر في المنشأة.[770] وذكر مسؤولون في وحدات حماية المرأة للمنظمة أنهم ينقلون نساء أجنبيات من مخيَّم الهول إلى منشآت احتجاز إذا اشتبهوا في أن هؤلاء النساء قد يكن تهديدًا للآخرين في المخيم أو لأمن الإقليم.[771] وقالوا إن النساء المحتجزات في سجن الحسكة للنساء كن مسؤولات عن جرائم قتل وضرب في إطار العنف الذي يمارسه تنظيم الدولة الإسلامية في مخيَّم الهول.[772]

ويقع على عاتق قوات الأمن الالتزام بحماية الأشخاص في مخيَّمَيّ الاحتجاز، وضمان الأمن في المخيَّم بأسلوب مشروع. بيد أن قانون حقوق الإنسان يحظر عليها السعي للوفاء بذلك الالتزام من خلال الاحتجاز التعسفي. وفضلًا عن ذلك، تُحتَجَز النساء والفتيات الأجنبيات تعسفيًا في منشآت احتجاز لفترات مطوَّلة لأسباب أخرى.

فعلى سبيل المثال، تُسجن النساء والفتيات الأجنبيات في سجن الحسكة للنساء في إطار عملية معتادة عند نقل نساء أجنبيات من مخيَّم الهول إلى مخيَّم روج (منذ إنشاء ملحق جديد لمخيَّم روج)، بغض النظر عما إذا كن قد زُعم أنهن ارتكبن جريمة.[773] ويستمر الاحتجاز في هذه الحالات أيامًا، أو أسابيع، وفي بعض الحالات، شهورًا.[774] وذكرت خمس نساء أُجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهن أنهن استُجوبن خلال هذا الوقت، وهو فيما يبدو السبب في احتجازهن المطوَّل في المنشآة.[775] وأفادت النساء بأنهن سُئلن عن دورهن في تنظيم الدولة الإسلامية، ودور أزواجهن، وأسماء وأدوار أشخاص آخرين يعرفنهم.[776]

وأفادت ثلاث نساء احتُجزن في إطار عملية النقل هذه بأنهن أُرغمن على توقيع وثائق لم يتمكَّن من قراءتها وقيل لهن إنهن إن رفضن فسيبقَين في السجن لأجل غير مسمَّى.[777] وذكرت امرأة للمنظمة أنها أُمرَت بأن تقول أشياء معينة خلال استجوابها المسجَّل في سجن الحسكة للنساء. وقالت إنها هُدّدَت بأن تُحتَجز لأجل غير مسمَّى في حجيرة مرحاض تُستَخدم كغرفة للحبس الانفرادي إن لم تمتثل، وبأن يُعاد أطفالها إلى مخيَّم الهول وحدهم.[778]

ووصفت امرأة أجنبية أخرى احتُجزَت في سجن الحسكة للنساء في إطار عملية نقل إلى مخيَّم روج في أواخر عام 2021 هذه العملية بدءًا من مخيَّم الهول بقولها:

> **عصبوا [قوات أمن المخيَّم] أعيننا وأعين الأطفال وأخذونا إلى السجن. وقالوا لنا أن ننتظر وأن نلزم الهدوء، وإذا خلعنا عصابة الأعين فسنقع في مشكلة... دخلنا السجن، وفي السجن فُتّشنا بالتجريد من ثيابنا. وكان ذلك على مرأى من الأطفال... قضينا هناك سبعة أيام، وكان ذلك صعبًا للغاية. أقفلوا [قوات وحدات حماية المرأة] الباب، وقالوا إذا تحدثتن فستوضعن في الحبس الانفرادي. ورأينا سبعة أطفال وحدهم في الغرفة لأن أمهاتهم محتجزات في منطقة المرحاض [التي تُستَخدام للحبس الانفرادي]. كان أصغرهم في الحفاضات وعمر أكبرهم سبع سنوات.**[779]

---

[765] قالت إدارة سجن الحسكة للنساء، وقت زيارة قامت بها منظمة العفو الدولية للسجن في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2022، إن 59 امرأة أجنبية محتجزات بالسجن ومعهن أطفالهن. وأضافت الإدارة أن العدد يتغير باستمرار وقد يصل حتى 100. وقالت إنه لا توجد فتيات بمفردهن حاليًا في المنشأة لكن كان هناك فتيات بمفردهن من قبل. وخلال زيارة ثانية، في 27 فبراير/شباط 2023، قالت إدارة سجن الحسكة للنساء للمنظمة إن 30 امرأة أجنبية وما بين 60 و70 من أطفالهن محتجزون هناك. وقالت إنها تحتجز عادة ما بين 30 و50 امرأة أجنبية وبعض أطفالهن. وأشارت ممثِّلة لجهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة إلى أن ما بين 35 و40 امرأة اجنبية محتجزات في السجن ومعهن بعض أطفالهن وقت زيارة قامت بها المنظمة في 3 أغسطس/آب 2023.

[766] مقابلات مع نساء كن محتجزات في هذه المنشآت لكن لم يكن بمقدورهن تقديم فكرة واضحة عن عدد الأشخاص الآخرين المحتجزين هناك أيضًا. وأبلغت امرأة احتُجِزت في سجن داخل مخيَّم روج أو متصل به منظمة العفو الدولية بأنها كانت تعلم بوجود 12 امرأة أخرى في السجن عندما كانت هناك في أوائل عام 2023. وأبلغت بعض النساء المنظمة كذلك بأنهن احتُجِزن في منشآت احتجاز أخرى، من بينها منشأة في القامشلي.

[767] للاطلاع على التحليل القانوني، انظر القسم 10–1: "انتهاكات على أيدي سلطات الإدارة الذاتية".

[768] مقابلات مع نساء أجنبيات كن محتجزات، 2022 و2023.

[769] مقابلة شخصية مع الرئيسين المشتركين لسجن الحسكة للنساء، 27 فبراير/شباط 2023، الحسكة.

[770] مقابلة شخصية مع الرئيسين المشتركين لسجن الحسكة للنساء، 27 فبراير/شباط 2023، الحسكة. مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[771] مقابلة شخصية مع الرئيسين المشتركين لسجن الحسكة للنساء، 27 فبراير/شباط 2023، الحسكة. مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[772] مقابلة شخصية مع الرئيسين المشتركين لسجن الحسكة للنساء، 27 فبراير/شباط 2023، الحسكة. مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[773] مقابلات مع ست نساء نُقِلن إلى مخيَّم روج مرورًا بسجن الحسكة للنساء؛ مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع أحد العاملين في المجال الإنساني، 16 أغسطس/آب 2023.

[774] مقابلات، عام 2023. قال أحد العاملين في المجال الإنساني في شمال شرق سوريا أيضًا إن حالات الاحتجاز هذه قد تستمر إلى قرابة ستة أشهر. مقابلة عبر مكالمة بالفيديو، 16 أغسططس/آب 2023.

[775] مقابلات، عام 2023.

[776] مقابلات، عام 2023.

[777] مقابلات، عام 2023.

[778] مقابلة، عام 2023.

[779] مقابلة، عام 2023. ولاحظت منظمة أطباء بلا حدود كذلك في عام 2022 في تقرير بشأن مخيَّم الهول أنباء احتجاز نساء في غرف المراحيض عندما يؤخذن للاحتجاز من مخيَّم الهول. MSF, *Between Two Fires* (previously cited), page 26.

وقالت امرأة أجنبية أخرى، ذكرت أنها احتُجزت في سجن الحسكة للنساء مدة تزيد على ثلاثة أشهر في عام 2022 ضمن عملية نقلها إلى مخيَّم روج، إنها احتُجزَت 24 ساعة في "زنزانة مرحاض" انفرادية.[780] وقالت إنه خلال هذا الوقت تُركَت ابنتها التي يبلغ عمرها أربع سنوات وحدها مع الآخرين في الزنزانة الرئيسية. وقالت امرأة، ذكرت أنها احتُجزَت لفترة قصيرة في "زنزانة مرحاض" انفرادية في عام 2020، إن عدة نساء في "زنازين المرحاض" المجاورة لها أبلغنها أنهن محتجزات فيها منذ شهور.[781]

كما أجرت المنظمة مقابلات مع أربع نساء أجنبيات قلن إنهن نُقلن من مخيَّم الهول أو مخيَّم روج إلى سجن الحسكة للنساء أو منشأة الاحتجاز في المخيَّم لحيازتهن هواتف محمولة في المخيَّم، وهو أمر محظور على الأجانب.[782] وقالت اثنتان منهن إنهما سُجنتا العديد من المرات لحيازة هاتف محمول.[783] وقالت ثلاث من هؤلاء النساء إنهن احتُجزن ما بين شهرين وأربعة أشهر ونصف.[784] وأكدت وحدات حماية المرأة لمنظمة العفو الدولية أن النساء يُحتَجزن لمخالفة قواعد المخيَّم. وقالت إنها، في مثل هذه الحالات، تحتجز النساء عادة لمدة 20 يومًا في المخيَّم أو تنقلهن إلى سجن الحسكة للنساء في حالة تكرار المخالفة.[785] واستمر ورود أنباء للمنظمة طوال عام 2023 وأوائل عام 2024 بشأن احتجاز أشخاص بسبب حيازة هاتف محمول.[786]

وأبلغت وحدات حماية المرأة المنظمة بأنه لا توجد إجراءات معمول بها تسمح للنساء المحتجزات في سجن الحسكة للنساء بالاتصال بأفراد أسرهن، أو بممثّلين قانونيين، أو غيرهم.[787] كما لا تعلم المنظمة بوجود أي نظام لإبلاغ أفراد الأسرة أو المحامين عند نقل امرأة إلى سجن الحسكة للنساء أو يتيح لهم الاستفسار عنها. وقالت امرأة في مخيَّم روج موضِّحة، "النظام هو أن يقوم أحد بالبحث في أنحاء المخيم، فإن لم نكن هناك، هكذا يعرفون أننا في السجن".[788] وقالت امرأة أخرى في مخيَّم روج إنه إذا تواصل الناس مع سلطات المخيَّم فقد يتمكنون من الحصول على معلومات بشأن قريباتهم اللاتي نُقلن من المخيَّم. إلا إن هذا السبيل للحصول على معلومات ليس متاحًا لمن هم خارج مخيَّم روج.[789] ومن المرجح كذلك أن تكون مثل هذه الاستفسارات أصعب كثيرًا في مخيَّم الهول للأسباب الموضَّحة أعلاه.[790] وأكدت منظمة قانونية تمثل عددًا من النساء الأجنبيات في مخيَّمَيّ الهول وروج لمنظمة العفو الدولية أنه "لا توجد، فيما يبدو، أي آليات على الإطلاق لتعقب أثر الأشخاص عندما يُنقَلون [إلى منشأة احتجاز]. فمثلًا، عندما تُنقَل نساء إلى 'السجن' من المخيَّمَيْن، بعد أن يُضبَطن، مثلًا، وبحوزتهن هاتف محمول غير مشروع، يبدو الأمر أساسًا كأنهن اختفين... فلا تعرف أسرهن أين ذهبن ولا سبيل لمعرفة ذلك".[791] وهذا الاحتجاز يتم بمعزل عن العالم الخارجي وقد يُعَدُّ إخفاءً قسريًا.[792]

وكما سبقت الإشارة في القسم 4-3، فقد ذكرت سلطات الإدارة الذاتية في ردّها الخطّي على منظمة العفو الدولية بأنها فتحت مكاتب خاصة، مهمتها تلقي الشكاوى من أهالي الإقليم، وخصوصًا الشكاوى المتعلقة بالاختفاء. وقالت أيضًا إنها "أنشأت لجانًا خاصة، مهمتها متابعة شؤون المحتجزين وتسهيل عملية إبلاغ الأسر".[793] ولم تسمع منظمة العفو الدولية بأي دور لهذه الآليات فيما يتعلق باحتجاز النساء الأجنبيات من المخيَّمَيْن.

وأثارت نساء سبق احتجازهن بواعث قلق، كذلك، بشأن الظروف في سجن الحسكة للنساء وفي منشأتيّ الاحتجاز في المخيَّمَيْن. وأشارت رواياتهن إلى أن الظروف في سجن الحسكة للنساء تختلف مع الوقت، لكن إحدى النساء قالت، على سبيل المثال، إنها لم تُعط أي ماء لمدة يومين عندما كانت هناك.[794] وذكرت عدة نساء أنهن حُرمن من الحليب أو الحفاضات لأطفالهن الرضَّع أو لم يُمنَحن سوى حشية واحدة لكل امرأة وأطفالها العديدين معها.[795] وقالت امرأة أخرى إن النساء المحتجزات في منشأة الاحتجاز في مخيَّم روج مُنعن من التحدُّث بعضهن إلى بعض طوال الأشهر التي قضتها محتجزة هناك، وإنه لم يكن هناك غذاء كاف لتغذية ابنتها الصغيرة تغذية سليمة، وإنها والنساء الأخريات فقدن كثيرًا من وزنهن أثناء احتجازهن هناك.[796] وفيما يتعلق بالسجن

---

[780] مقابلة، عام 2023.

[781] مقابلة، عام 2023.

[782] مقابلات، عام 2023.

[783] مقابلات، عام 2023.

[784] مقابلات، عام 2023. قالت المرأة الرابعة إنها احتُجِزَت أسبوعًا، وهو الأسبوع الذي أعقب وفاة رضيعها في المخيم.

[785] مقابلة مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[786] مقابلة، عام 2023؛ مراسلات خطيَّة، 2024.

[787] مقابلة مع إدارة سجن الحسكة للنساء، 27 فبراير/شباط 2023، الحسكة.

[788] مقابلة، عام 2023.

[789] مقابلة،عام 2024.

[790] ذكرت منظمة أطباء بلا حدود أيضًا في تقرير أن "أقارب الأشخاص المحتجزين يفيدون بأنهم لا تُتاح لهم أي معلومات طوال مدة الاحتجاز، بينما يفيد كثيرون بحالات 'اختفاء' لأفراد من أسرهم أثناء وجودهم رهن الاحتجاز". ويتضمن التقرير إفادة تشير إلى حرمان الأقارب من أي معلومات بشأن قريبهم الذي أُخِذ من المخيم. ("إحدى جاراتي قُبِض عليها قبل سبعة أشهر ولا أحد يعرف السبب. الناس يؤخذون إلى السجن ولا يعرف أحد أين هم. أقاربها سألوا عنها، لكن لم يقدِّم لهم أحد أي إجابات. لها أطفال، وقد تُرِكوا في البيت دون أمهم. عندما سألنا عنها قوات الأمن، قالوا لنا إنها لا وجود لها. كما لو كانت قد اختفت".) MSF, *Between Two Fires* (previously cited), page 26.

[791] مراسلات بالبريد الإلكتروني مع منظمة قانونية، 15 فبراير/شباط 2004.

[792] انظر الفصل 10: "التحليل القانوني" للاطلاع على تعريف الاختفاء القسري بموجب القانون الدولي.

[793] رد خطّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[794] مقابلة، عام 2023. وقالت نساء أخريات أيضًا إنهن لم يُمنَحن أي ماء لفترة مطوَّلة.

[795] مقابلات، عام 2023، فيما يتعلق بحالات احتجاز في عامي 2021 و2022.

[796] مقابلات، عام 2023، فيما يتعلق بحالة احتجاز في عام 2023.

في مخيَّم الهول، قالت نساء أُجريَت معهن مقابلات إن النساء وأطفالهن احتُجزوا لفترات طويلة في مساحة صغيرة دون غذاءٍ كافٍ ودون السماح لهن بالخروج من الغرفة.[797]

وأبلغت وحدات حماية المرأة المنظمة بأن التحالف بقيادة الولايات المتحدة يشارك في تحديد النساء الأجنبيات اللاتي سيُحتَجزن في سجن الحسكة للنساء[798] وقالت أيضًا إن قوات من التحالف تستجوب النساء الأجنبيات في السجن،[799] وأضافت، بشكل محدد، أن "البريطانيين والفرنسيين يأتون لعقد اجتماعات، أو للعمل بشأن الحالات التي يجري التعاون فيها" في سجن الحسكة للنساء.[800] وتحدثت المنظمة مع عدة نساء استُجوبن على أيدي أعضاء من التحالف بقيادة الولايات المتحدة، أو يعرفن بحالات محددة استجوبت فيها قوات التحالف نساء أجنبيات في السجون.[801]

6.7 نساء فُصلن عن أفراد أسرهن أو حُرمن من أي معلومات بشأنهم

نساء أُرغمن على ترك أطفالهن في المخيَّم

لم يضع المسؤولون القضائيون والأمنيون، الذين يحتجزون نساء من مخيَّم الهول، في اعتبارهم، على ما يبدو، تأثير الاحتجاز المطوَّل على أطفال النساء كما يقتضي القانون الدولي لحقوق الإنسان.[802]

فبينما سُمح لبعض النساء باصطحاب أطفالهن معهن عندما نُقلن إلى السجون، لم يُسمَح لأخريات بذلك. وذكرت نساء سوريات وأجنبيات قُبض عليهن من مخيَّم الهول أنهن أرغمن على ترك أطفالهن دون أي اعتبار للمصالح الفضلى للطفل أو إتاحة وقت لهن لإجراء الترتيبات المناسبة.[803]

وذكرت خمس نساء سوريات للمنظمة أنهن أُرغمن على ترك أطفالهن أو إخوتهن الصغار الذين تتولين رعايتهم في مخيَّم الهول عندما قُبض عليهن.[804] وعبَّرن عن خوفهن على سلامة الأطفال، وقلن إنهم تُركوا دون أي إشراف من بالغين.

وقالت كرمة، البالغة من العمر 27 عامًا، إن شقيقتها التي يبلغ عمرها 13 عامًا وابنتيها، وعمراهما أربع وخمس سنوات، تُركن دون وصي – وفي البداية، دون إي إشراف من بالغين على الإطلاق – عندما قُبض عليها في مداهمة ليلية في مخيَّم الهول في أواسط عام 2022.[805] وقالت إنها لم تستطع الاطمئنان على شقيقتها وطفلتيها، حتى عندما سُمح لها بإجراء اتصال هاتفي، لأن هاتفها صُودر وهي لا تحفظ عن ظهر قلب أرقام هواتف أصدقائها أو جيرانها في المخيَّم. واستغرق الأمر خمسة أشهر إلى أن نسَّقت إدارة السجن مع سلطات المخيَّم للعثور على ابنتيها وعلمت أن صديقة لها ترعى الطفلتين.[806] وقالت موضِّحة: "أخيرًا، هناك في المخيَّم، سألت [سلطات المخيَّم] عن اسميهما وقالت إنه يمكنني التحدُّث مع الصديقة. وعندما سمعت صوتيهما، كان أمرًا بالغ الصعوبة. كنت أبكي ولم أستطع الكلام".[807] كما أبلغت فتاة عمرها 17 عامًا المنظمة بأن شقيقها الذي يبلغ عمره 14 عامًا يرعي أخويهما الأصغر في مخيَّم الهول بعد أن قُبض عليها هي وأمها قبل ذلك بعام.[808]

ويبدو أن السماح للنساء بأخذ أطفالهن معهن عند القبض عليهن أو عدم السماح لهن بذلك قرار تعسفي. فمثلًا قالت امرأة أخرى موضِّحة، "لأن [قوات الأمن] جاءت في عجالة فقد ذهبت معهم بسرعة. لو كان الأطفال مستيقظين ويبكون فربما كانوا قد جاؤوا معي".[809] وقال أحد الرؤساء المشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل لمنظمة العفو الدولية إن النساء يبقَين مع أطفالهن إذا كانوا معًا لحظة القبض عليهن،[810] مؤكدًا، فيما يبدو، ممارسة لا تستند إلى حقوق الإنسان أو مصالح الطفل الفُضلى.

---

[797] مقابلات، في عامي 2022 و2023، فيما يتعلق بحالات احتجاز في عامي 2021 و2023.

[798] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[799] مقابلة شخصية مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لوحدات حماية المرأة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة.

[800] مقابلة شخصية مع الرئيسين المشتركين لسجن الحسكة للنساء، 27 فبراير/شباط 2023، الحسكة.

[801] انظر الفصل 2: "دور حكومة الولايات المتحدة وشركاء التحالف".

[802] كما تقتضي قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات والتعليق عليها (تُعرَف أيضًا باسم "قواعد بانكوك")، القاعدتان 61 و64.

[803] كما تقتضي قواعد مانديلا، القاعدة 29؛ قواعد بانكوك، القاعدة 2.

[804] مقابلات، 2022 و2023.

[805] مقابلة، عام 2023.

[806] مقابلة، عام 2023.

[807] مقابلة، عام 2023.

[808] مقابلة، عام 2022.

[809] مقابلة، عام 2023.

[810] مقابلة مع الرئيسين المشتركين لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل لشمال شرق سوريا، 29 يوليو/تموز 2023، القامشلي.

وقالت جميع النساء السوريات تقريبًا اللاتي أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهن من المحتجزت في منشآت احتجاز واللاتي تركن أطفالهن في مخيَّم الهول إنهن يردن إجراء ترتيبات كي يأخذ أقارب لهن يعيشون خارج المخيَّم أطفالهن.[811] إلا إنه لا توجد آلية لإعفاء هؤلاء الأطفال من الحظر العام لمغادرة المخيَّم. وقالت زينة التي يبلغ عمرها 22 عامًا إنها ناشدت أسرتها أن تجد وسيلة لإنقاذ طفليها اللذين يبلغ عمراهما ست وسبع سنوات من مخيَّم الهول بعد أن تُركا في المخيَّم لكن أسرتها لم تجد وسيلة. وقالت إنها لم يكن لها أي اتصال بطفليها في السنة التي انقضت منذ القبض عليها، ولا تعلم ما إذا كانا آمنيْن.[812]

نساء قُبض عليهن من مجتمعات محلية أخرى وأُرغمن أيضًا على ترك أطفالهن

تُرغم النساء اللاتي يُقبض عليهن في عمليات لقوات الأمن خارج المخيَّمَيْن أيضًا، في بعض الأحيان، على ترك أطفالهن دون وصي، وأحيانًا، دون إشراف من أي بالغين على الإطلاق. فعندما قُبضَ على ربيعة، وهي أرملة عمرها 30 عامًا، في الرقة تُركَ أبناؤها الذين تبلغ أعمارهم 12 و10 وسبعة أعوام، وحدهم في منزلهم الذي دُمّرَ جانب منه قبل ذلك بعدة أعوام. وقالت "كانت الزيارة الأخيرة الشهر الماضي. قبل ذلك مرت ستة أشهر... عندما يأتون هنا أمسك أيديهم وهم مجرد عظم ودم. فماذا أفعل؟ كانوا ممتازين جدًا في المدرسة، لكنهم اضطروا لتركها. بعد الزيارة، أظل دائمًا مريضة لأيام".[813] وأبلغت ربيعة المنظمة بأنه في الزيارة الأخيرة لم يأت سوى ابنيها الأصغر. وأخبراها بأن ابنها الأكبرالذي يبلغ عمره 12 عامًا مفقود وأنهما الآن وحدهما.[814] وذكرت ثلاث نساء أخريات محتجزات لمنظمة العفو الدولية أنهن أُرغمن على ترك أطفالهن في مجتمعات محلية في شمال شرق سوريا دون إشراف من بالغين.[815]

أما بالنسبة إلى النساء الأجنبيات، فقد أبلغت وحدات حماية المرأة المنظمة بأن عليهن ترك أبنائهن الصبية في مخيَّم الهول عندما يُنقَلن إلى منشآت احتجاز.[816] وقالت امرأتان أجنبيتان، احتُجزَت إحداهما في سجن الحسكة للنساء والأخرى في منشأة الاحتجاز في مخيَّم روج، إنهما لم يُسمَح لهما باصطحاب أبنائهن أو بناتهن معهن.[817] وتُرك الأطفال بطريقة متعجلة مع جيران في المخيَّم. وقالت المرأتان كلتاهما إنهما احتُجزتا قرابة أربعة أشهر ولم يكن لهما أي اتصال مع أطفالهما خلال هذا الوقت.[818]

نساء أجنبيات يخشين نقل أبنائهن من المخيم

ذكرت نساء أجنبيات أيضًا إنهن يعشن في خوف بشأن أخذ أبنائهن عندما يبلغون سن المراهقة التي تبدأ في عمر 11 أو 12 عامًا، ونقلهم إلى مركزيّ "إعادة التأهيل"، على النحو الذي سبق وصفه في القسم 1.5 الذي يشمل وصف خوف الصبية أنفسهم.

ووصفت كثير من النساء هذا بأنه أشد الأمور إيلامًا وصعوبة بشان العيش في مخيَّم الاحتجاز – رعب مشاهدة أبنائهن يكبرون في السن ويزدادون طولًا، وهن يعرفن أن هذا يعني أن يؤخذوا لأجل غير مسمًّى من المخيَّمَيْن إلى مركزيّ "إعادة التأهيل" أو منشآت احتجاز أخرى، وأن أي اتصال آخر معهم سيكون على الأرجح محدودًا لأجل غير مسمًّى.[819] وذكرن أنهن يحاولن إبقاء أبنائهن في خيامهن والحد من حركتهم في الخارج، إذ يعرفن أنهم قد يؤخذون في أي وقت.[820]

غياب المعلومات بشأن أفراد الأسرة المحتجزين

لم تتلق كثير من النساء اللاتي أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهن في مخيَّمَيّ الاحتجاز معلومات تُذكَر بخصوص أزواجهن، وأبنائهن، وآبائهن المحتجزين منذ الخروج من الباغوز في عام 2019، أو قبل ذلك، ولاسيما أولئك المحتجزين في منشآت تديرها قوات الأمن.[821] وأفادت عدة نساء في مخيَّمَيّ الاحتجاز بأنهن لم يتلقين منذ ذلك الحين سوى خطاب واحد أو اثنين بترتيب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[822] وأبلغت امرأة أجنبية المنظمة بأنها أُبلغت بأن ابنها توفّي في منشأة احتجاز تديرها قوات سوريا

---

[811] مقابلات، 2022 و2023.

[812] مقابلة، عام 2023.

[813] مقابلة، عام 2023.

[814] مقابلة، عام 2023.

[815] مقابلات، عام 2023.

[816] مقابلة شخصية مع إدارة سجن الحسكة للنساء، 27 فبراير/شباط 2023، الحسكة.

[817] مقابلة، عام 2023. تضمَّن تقرير لمنظمة أطباء بلا حدود صدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 اقتباسًا من امرأة قُبِض عليها من ملحق مخيَّم الهول (الذي تُحتَجز فيه نساء أجنبيات على وجه الحصر) تقول فيه إن جارتها احتُجزت سبعة أشهر بعد أن تركت أطفالها عند القبض عليها دون أن يعلم أحد ما حدث لها. MSF, *Between Two Fires* (previously cited), p. 26.

[818] مقابلات، عام 2023.

[819] مقابلات، في عامي 2022 و2023. انظر القسم 5-1: "نقل صبية إلى منشآت احتجاز ومراكز 'لإعادة التأهيل'" لمزيد من المعلومات بشأن الاتصال المحدود للنساء مع أبنائهن من الصبية والشبان المُحتجزين.

[820] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[821] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[822] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

الديمقراطية، لكن عُرِض عليها بعد ذلك بأشهر كثيرة مقطع فيديو يشير إلى أنه ما زال على قيد الحياة.[823] وذكرت امرأة أجنبية أخرى للمنظمة أنها أُبلغَت رسميًا بأن زوجها توفّي في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، لكنها تلقّت خطابًا من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعد ذلك ببضعة أشهر أكد فيه زوجها أنه علي قيد الحياة في منشأة احتجاز تديرها قوات سوريا الديمقراطية.[824] وكما بيَّن النقاش في القسم 4-3، فق أكد مسؤولون كبار في جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لقوات سوريا الديمقراطية لمنظمة العفو الدولية أنه لا يوجد نظام لإجراء زيارات أو اتصالات هاتفية بالأسر في منشآت الاحتجاز التابعة لقوات سوريا الديمقراطية.[825]

6.8 حالات الخروج المحدودة

رتَّبت سلطات الإدارة الذاتية، حتى يوليو/تموز 2023، للخروج الدائم لما لا يقل عن 10,174 سوريًا من مخيَّم الهول، أغلبهم إلى مناطق في شمال شرق سوريا.[826] وتتم حالات الخروج أساسًا من خلال عملية تدقيق تقتضي إجراء مقابلة مع سلطات المخيَّم وموافقة من الأجهزة الأمنية.[827] ولم تنشئ سلطات الإدارة الذاتية بعد برنامجًا لنقل سوريين محتجزين في مخيَّم الهول إلى مناطق تقع تحت سيطرة قوات معارضةٍ أخرى أو إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.[828] ووفقًا لتقدير سلطات المخيَّم، قدم حوالي 80 بالمئة من السوريين الباقين في مخيَّم الهول من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.[829]

وحتى يوليو/تموز 2023، كان حوالي 5,500 عراقي قد أُعيدوا إلى العراق من مخيَّم الهول.[830] وفي العراق، يُنقَلون إلى مخيَّم جدة 1 بمحافظة نينوى، ثم يُنقَلون بعد فترة معينة إلى مواقع أخرى داخل العراق.

ووفقًا لما ذكرته منظمات إنسانية وجهات أخرى تنشط في المجتمع المدني، فقد واجه كثير من السوريين والعراقيين الذين غادروا مخيَّم الهول عراقيل شديدة تعترض سبيلهم إلى إعادة الاندماج، من بينها نقص سبل الحصول على المساكن والوثائق المدنية، وكذلك التعرض للتمييز والمضايقات من جانب المجتمعات المضيفة.[831]

وأُعيد، حتى اليوم، نحو 3,100 أجنبي من بلدان أخرى غير العراق إلى بلادهم من مخيَّمَيّ الهول وروج.[832] ولا تستعيد بعض البلدان سوى الأطفال، وهو ما يجبر النساء على اتخاذ قرار شبه مستحيل بشأن إعادة أطفالهن والانفصال عنهم.[833]

وغادر مئات، إن لم يكن آلاف، الأشخاص من جميع الجنسيات مخيَّم الهول عن طريق المهربين، وهو طريق خطير وقد يكلّف الكثير.[834] ويرتّب طرق التهريب أتباع تنظيم الدولة الإسلامية، وجماعات منظمة، وآخرون.[835] وتشمل بعض طرق التهريب الاختباء في صهاريج مياه، أو دفع رشا للحراس للخروج من خلال البوابات، أو دفع مبالغ لموظفي جهات العمل الإنساني للخروج مع قوافلهم.[836] ويقدم الأشخاص الذين يحاولون الخروج من مخيَّم الهول عن طريق التهريب على مخاطرات كبيرة، من بينها على سبيل المثال لا الحصر، التعرض للاتجار في البشر، والاعتقال والاحتجاز لفترات مطوَّلة على أيدي قوات الأمن. وقال عدة أشخاص أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إنهم شعروا بأن المغادرة عن طريق مسارات التهريب هي خيارهم الوحيد. ودفعت

---

[823] مقابلة عام، 2023. وتجري اللجنة الدولية للصليب الأحمر مناقشات ثنائية مع السلطات لتعزيز خدمات ربط الأسر التي تقوم بها؛ معلومات تلقتها منظمة العفو الدولية في 20 مارس/آذار 2024.

[824] مقابلة، عام 2023.

[825] مقابلة مع جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[826] معلومات تلقتها منظمة العفو الدولية من ممثَّل للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، 10 فبراير/شباط 2024.

[827] كان بعض نزلاء المخيَّم يخرجون أيضًا، حتى عام 2020، من خلال "الكفالات العشائرية". لمزيد من التفاصيل بشأن نظام الكفالات العشائرية انظر: IMPACT – Civil Society Research and Development (CSRD)، *مخيَّم الهول: الخروج، العودة وإعادة الاندماج للقاطنين السوريين*، إبريل/نيسان 2021، https://impactres.org/reports/Return_Reintegration_from_Alhol_situation_analysis_AR.pdf ووفقًا لما ذكرته المؤسسة، أفاد أحد وجهاء العشائر في دير الزور بأن قرابة 5000 أسرة خرجت من مخيَّم الهول من خلال الكفالات العشائرية، من بينها 1200 أسرة ذهبت إلى الرقة. لمزيد من التفاصيل بشأن توثيق الكفالة العشائرية وبشأن عملية الخروج من خلال الفحص الأمني، انظر Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congress*, October – December 2020, https://media.defense.gov/2021/Feb/09/2002578750/-1/-1/1/.PDF, p. 68.

[828] مقابلة شخصية مع سلطات مخيَّم الهول، 27 سبتمبر/أيلول 2023، مخيَّم الهول.

[829] مقابلة شخصية مع سلطات مخيَّم الهول، 27 سبتمبر/أيلول 2023، مخيَّم الهول.

[830] Lead Inspector General, *Quarterly Report,* April – June 2023 (previously cited), p. 37.

[831] ينبغي إجراء مزيد من التقصي بشأن المعوقات الأساسية التي تعترض عودة السوريين والعراقيين الذين غادروا مخيَّم الهول للاندماج في المجتمع. للاطلاع على أعمال التوثيق المتاحة، انظر، مثلًا، منظمة العفو الدولية، *المدانون: نساء وأطفال معزولون وعالقون ومستَغَلون في العراق* (رقم الوثيقة: MDE 14/8196/2018)، 17 إبريل/نيسان 2018، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde14/8196/2018/ar/؛ منظمة العفو الدولية، *موصومون مدى الحياة: العراقيون النازحون في حلقة مفرغة من الانتهاكات والمعاناة* (رقم الوثيقة: MDE 14/3318/2020)، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde14/3318/2020/ar/

[832] Rights and Security International, "Global Repatriations Tracker", https://www.rightsandsecurity.org/action/resources/global-repatriations-tracker (accessed on 27 January 2024).

[833] مقابلات، 2022 و2023.

[834] مقابلة شخصية مع سلطات مخيَّم الهول، 27 سبتمبر/أيلول 2022، مخيَّم الهول. وليس لدى منظمة العفو الدولية معلومات بشأن ما إذا كان يجري تهريب أشخاص من مخيَّم روج أيضًا.

[835] مقابلة شخصية مع سلطات مخيَّم الهول، 27 سبتمبر/أيلول 2022، مخيَّم الهول.

[836] IMPACT (CSRD)، *مخيَّم الهول: الخروج، العودة وإعادة الاندماج للقاطنين السوريين*، (مرجع سبق ذكره).

جميلة، وهي امرأة سورية عمرها 27 عامًا، 600 دولار أمريكي لوسيط لتهريبها من مخيَّم الهول، لكنه سرق المبلغ واختفى. وقالت: "كان الأمر كمن يغرق ومُدَّت له عصا. كان التهريب أملنا الوحيد".[837]

[837] مقابلة، عام 2023.

7. تجاهل ضحايا الاتجار بالأشخاص

> **"أحيانًا نجلس هنا في الليل وتأتي فتيات لرؤيتي، ويتحدَّثن عن قصصهن... إنها ليست ما يظنُّه العالم – لقد مررنا بالكثير... نحن كنا ضحايا أيضًا".**
>
> امرأة أجنبية في مخيَّم روج، مشيرةً إلى الزواج القسري، والاغتصاب في إطار الزواج، وغيرهما من أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي تحت حكم تنظيم الدولة الإسلامية[838]

كان كثير من الأشخاص الذين يُعاملون على أنهم منتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية ويُحتجزون في منشآت أومخيَّمي الاحتجاز ضحايا، في حقيقة الأمر، للاتجار بالأشخاص على أيدي التنظيم المسلح. وبينما بُذلت جهود لتحديد النساء والأطفال الأيزيديين وإعادتهم إلى وطنهم، على النحو المذكور أعلاه، لم تُبذل أي جهود جديَّة لتحديد الأشخاص الآخرين الذين تعرَّضوا للاتجار بهم على أيدي التنظيم وضمان حقوقهم. وتشير بحوث منظمة العفو الدولية إلى أن هناك، على الأرجح، أعدادًا كبيرةً من ضحايا الاتجار الآخرين، من سوريين وأجانب، بين المحتجزين في مخيَّمي ومنشآت الاحتجاز، أغلبهم نساء، وأطفال، وشبان.[839]

وتشير إفادات 28 من الأشخاص الذين أجرت المنظمة مقابلات معهم في مخيَّمي ومنشآت الاحتجاز إلى أنهم كانوا ضحايا للاتجار بالأشخاص على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية.[840] وتسلط هذه الإفادات وغيرها من المقابلات الضوء على أن تنظيم الدولة الإسلامية أتجر بشكل منهجي بنساء وأطفال من بلدان أخرى ومن المجتمعات السُنِّيّة المحلية من خارج وفي داخل المناطق التي يسيطر عليها، بالإضافة إلى ما حظي بتوثيق جيد من إتجار وغيره من الجرائم الفظيعة التي ارتكبها التنظيم ضد الأيزيديين وغيرهم من طوائف الأقليات. ويشمل هذا الاتجار بنساء وفتيات لغرض الزواج القسري، والاتجار بصبية لتدريبهم وإشراكهم في القتال. وتقاعست سلطات الإدارة الذاتية عن تحديد ضحايا الاتجار وضمان حقوقهم، كما يقتضي القانون الدولي،[841] سواء في الفترة التي وصلت فيها أعداد غفيرة من الأشخاص من الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، أو في السنوات التي مرَّت منذ ذلك الحين. وكانت النتيجة أن ضحايا الاتجار أُخذوا مع غيرهم من الأشخاص الذين يُشتبه أنهم ينتمون إلى التنظيم إلى مخيَّمي ومنشآت الاحتجاز، وظلَّ كثير منهم هناك.

وينبغي، في الحالات التي ارتكب فيها ضحايا الاتجار جرائم مشمولة في القانون الدولي، أن تتم مُلاحقتهم قضائيًا على أفعالهم ما دام ارتكابها لم يكن نتيجة مباشرة لتعرُّضهم للاتجار. ومع ذلك، فلضحايا الاتجار مجموعة من الحقوق الإضافية في نيل الدعم، والعدل، والانتصاف لا تلبيها منظومة الاحتجاز في شمال شرق سوريا، بما فيها الحق الحاسم في هذا السياق، وهو الحق في

---

[838] مقابلة، عام 2023.

[839] أفادت أنباء بأن من المحتمل أن رجالًا من جنسيات أجنبية، ممن تعرَّضوا للاتجار بهم أيضًا، قد جُلِبوا إلى مناطق تخضع لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. انظر، على سبيل المثال: OSCE Report, *Trafficking in Human Beings and Terrorism: Where and How They Intersect*, 8 July 2021, https://www.osce.org/files/f/documents/2/7/491983.pdf, p. 39.

[840] مقابلات، في عامي 2022 و2023. وشملت هذه المقابلات 10 نساء سوريات، و13 امرأة أجنبية (من بينهن ثلاث عراقيات)، وأربعة صبية أو شبان سوريين، وصبيًا أجنبيًا.

[841] على سبيل المثال، لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة)، التوصية العامة رقم 38: الاتجار بالنساء والفتيات في سياق الهجرة العالمية، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CEDAW/C/GC/38، الفقرة 86، تُنَاقش أدناه.

الحماية من العقاب على أفعال كانت نتيجة مباشرة لتعرضهم للاتجار.[842] كما يقع عاتق الدول التي تعرَّض بعض مواطنيها أو من لهم حق الإقامة الدائمة فيها للاتجار واجب استعادتهم.[843]

7.1 كثير من النساء والفتيات المحتجزات ضحايا للاتجار بالأشخاص

الزواج القسري من خلال نظام المَضَافات

مارس تنظيم الدولة الإسلامية الاتجار بأشخاص بأساليب مختلفة. ويشمل أحد هذه الأساليب حبس النساء والفتيات في منظومة مما يُسمَّى دور الضيافة للنساء، أو *المَضَافات*، إلى أن يوافقن على الزواج من شخص ضمن قائمة يُزوَّدن بها. وكانت *المَضَافات*، فعليًا، منشآت احتجاز لا يمكن للنساء والفتيات مغادرتها إلا إذا تزوَّجن.[844] وقالت امرأة سورية موضِّحة:

> **لم نكن نستطيع الخروج أو رؤية أحد من الخارج... حاولت الهرب لكنهم أمسكوا بي. كان أمامي خياران: إما أن أتزوَّج وإما أن أُودَع في سجن تحت الأرض... وجاء رجل كردي [عضو في تنظيم الدولة الإسلامية] وخطبني. وقبلت. لو وُضِع أي شخص في مكاني، ما كان ليحتمل ما كابدته.**[845]

ووصفت النساء اللاتي أجرت المنظمة مقابلات معهن، بشكل متوافق، نظامًا تُؤخذ في إطاره جميع النساء الأجنبيات إلى *المَضَافات* بمجرد وصولهن إلى الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية.[846] ولم يكن يُسمح لهن، في أغلب الحالات، بالمغادرة إلا بصحبة الزوج أو *مِحرم*.[847] ولا يمكن للنساء والفتيات غير المتزوجات ولا *مِحرم* لهن مغادرة *المَضَافة* إلا بالزواج. وقالت امرأة أجنبية للمنظمة شارحةً:

> **بمجرد أن تعبر النساء تلك الحدود حتي يصرن تحت تصرفهم. يضعونهن في *مَضَافة* ولا يُسمح لهن بمغادرتها... وعندئذ يقسمونهن بين متزوجات وغير متزوجات، لهن أطفال ولا أطفال لهن. وبعد ذلك يبقين في *المَضَافة* إلى أن يكون لهن *مِحرم*.**[848]

كما ذكرت نساء سوريات وأجنبيات، على السواء، أن النساء من كل الجنسيات يُرغمن، في إطار هذا النظام، على الإقامة في *المَضَافات* بعد أن يُقتل أزواجهن في القتال، في أغلب الحالات.[849] فعلى سبيل المثال، قالت امرأة سورية موضِّحة:

> **كنا نعيش في هجين، وكنتُ حاملًا. وجاء [أعضاء من] تنظيم الدولة الإسلامية، في إحدى الليالي، وقالوا إن زوجي قُتِل في غارة جوية. وجعلوني أرى على هاتف محمول. كانت جثته ممزقة إلى أشلاء. كانت هناك *مَضَافة* وجعلونا نقيم هناك... كانت [*المَضَافة*]، في واقع الأمر، مسجدًا، وكان بها 300 امرأة ينتظرن هناك. كن جميعًا أرامل... ولم يكن يُسمح لنا بالمغادرة.**[850]

وقالت سبع نساء أجنبيات وأربع سوريات لمنظمة العفو الدولية أنهن احتُجِزن في *المَضَافة* إلى أو "وافقن" على الزواج.[851] وكانت ثلاث منهن على الأقل فتيات آنذاك.[852] كما ذكرت نساء أخريات ممن أجرت المنظمة مقابلات معهن، وكن متزوجات لكنهن احتُجزن

---

[842] انظر، على سبيل المثال، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 38 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 98. لإلقاء نظرة عامة أوسع على المعايير القانونية، انظر: المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، *تنفيذ مبدأ عدم المعاقبة*، 18 مايو/أيار 2021، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/47/34.

[843] بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو)، اعتُمِد في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2000 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25/55، المادة 8.

[844] مقابلات، في عامي 2022 و2023. اعتبر المركز السوري للعدالة والمساءلة *المَضَافات* جزءًا من منظومة منشآت الاحتجاز التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية. انظر المركز السوي للعدالة والمساءلة، *إحياء الأمل: البحث عن ضحايا داعش من المفقودين*، إبريل/نيسان 2022.

[845] مقابلة، عام 2022.

[846] مقابلات، في عامي 2022 و2023، مع سبع نساء أجنبيات احتُجِزن في *مَضَافات* إلى أن تزوجن، ومع نساء أخريات يعرفن مثل هؤلاء النساء أو مررن، هن أنفسهن، *بالمَضَافات* لكنهن تمكَّن من مغادرتها مع وليّ أمر ذكر.

[847] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[848] مقابلة، عام 2023. ونشر دانييل ميلتون وبريان دودويل وحلَّلا سجِّل إحدى *المَضَافات*. ويبين السجِّل أن النساء اللاتي استُقبِلن في *المَضَافة* سُجِّلن وفقًا لحالتهن الاجتماعية. "Jihadi Brides? Examining a Female Guesthouse Registry from the Islamic State's Caliphate", CTC Sentinel 11, no. 5 (2018): 18.

[849] مقابلات، في عامي 2022 و2023. ما يزيد على 10 مقابلات. وشملت هذه المقابلات امرأتين أيزيديتين قدَّمتا لمنظمة العفو الدولية أيضًا إفادات بشأن نظام *المَضَافات* الخاص بتنظيم الدولة الإسلامية تتفق مع هذه الروايات. وقالت أغلب النساء اللاتي لم يُرغَمن على الذهاب إلى المضافات بعد وفاة أزواجهن إن السبب هو أنهن يملكن منزلهن أو لهن أفراد ذكور أخرون من الأسرة يرجعن إليهم.

[850] مقابلة، عام 2023.

[851] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[852] مقابلات، في عامي 2022 و2023. كانت هؤلاء الفتيات الثلاث سوريات. وأفادت النساء كذلك بأنهن رأين فتيات أجنبيات احتُجِزن في المضافات إلى أن تزوجن.

أو أقمن في *مَضَافات* لأسباب أخرى، أنهن رأين كثيرًا من النساء والفتيات غير المتزوجات اللاتي أُرغمن على البقاء في *المَضَافات* إلى أن "وافقن" على الزواج.[853]

وذكرت النساء أن أبواب *المَضَافات* ونوافذها كانت مغلقة وكان حراس مسلحون يتمركزون في الخارج لمنعهن من الهرب.[854] وقالت امرأة إن النظر من النافذة كان محظورًا، وقالت أخرى إنه لم يكن يُسمح لهن بالخروج إلى حديقة المجمع.[855] وكانت الظروف في *المَضَافات* تتسم بالقذارة والاكتظاظ. ووصفت امرأة أجنبية *المَضَافة* التي كانت محتجزة بها بأنها كانت "شديدة القذارة. كانت حشرات الفراش في كل مكان، مجرَّد قذارة في كل مكان، وكانت المراحيض مقززة للغاية. ولم يكن يُسمح لأي امرأة بالاستحمام ما لم تتزوج".[856]

وكان تنظيم الدولة الإسلامية يشدِّد في تجنيده للنساء والفتيات على الزواج وأهمية الواجبات المنزلية وتربية الأطفال في إطار مشروعه لبناء دولة. إلا أن بعض النساء الأجنبيات اللاتي أجرت المنظمة مقابلات معهن ممن احتُجِزن في *المَضَافات* قلن إنهن خُدِعن كي يدخلن الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم. وقالت أخريات إنهن لم يكنَّ يعرفن عندما دخلن أن النساء غير المتزوجات أو الأرامل سيُحتجزن إلى أن يوافقن على الزواج.[857] وقالت امرأة أجنبية شارحةً:

> **في *المَضَافة*، قالوا لنا على الفور، 'إن شئتن الخروج من هنا عليكن الزواج'. ولم يكن هناك سبيل للتراجع... كنت أظن [أن المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية] مكان يمكننا دخوله والخروج منه... لا أن تذهب إلى هناك فيحبسونك هناك إلى الأبد ويأخذون جواز سفرك ويأخذون هاتفك النقَّال. ودون اتصال مع أحد، من حيث الأساس، إلى أن تتزوج.**[858]

وقالت نساء أخريات أيضًا إن هواتفهن النقَّالة صودِرت طوال فترة إحتجازهن في *المَضَافة* وإنهن حُرمن من الاتصال بالعالم الخارجي. وقالت ثلاث نساء أيضًا إن جوازات سفرهن صودِرت.[859] وكان النظام المتَّبع في *المَضَافات*، حسب إفادات النساء، هو أن يتقدم الرجال بطلبات زواج إلى *المَضَافة*، وينظِّم العاملون في المضافة "لقاءات زواج" مدتها 10 دقائق ويصحبون النساء فيها.

ووصفت عدة نساء *المَضَافات* بأنها أماكن شديدة الخطر، حيث تكون النساء عرضة لمزيد من العقاب والانتهاكات. وقالت امرأة أجنبية إنها رأت امرأة ألمانية تُجلد لمخالفتها ما يُسمَّى بقواعد الاحتشام.[860] وأفاد المركز السوري للعدالة والمساءلة بحالات اختفاء نساء من إحدى *المَضَافات*.[861]

وافادت عدة منظمات أخرى وباحثين بحالات محددة أو ذكروا جوانب من نظام *المَضَافات*.[862] فعلى سبيل المثال، تحدثت شميمة بيجوم، التي ما زالت محتجزة في مخيَّم روج، في مقابلة مع بي بي سي عن تجربتها عندما أُخِذت إلى *مَضَافة* لدى وصولها إلى سوريا قادمة من المملكة المتحدة، وكان عمرها آنذاك 15 عامًا. وقالت إن السبيل الوحيد لمغادرة *المَضَافة* كان "هو الزواج، وما من سبيل آخر، عليك أن تتزوج. كان ذلك يُشعِر المرء بنزع إنسانيته حقًا".[863] وقالت إنها وصديقتيها "وافقن" على الزواج كي يغادرن *المَضَافة*.

وأشارت النساء اللاتي أجرت المنظمة مقابلات معهن إلى العديد من *المَضَافات* التي كان محتجزًا بها في أي وقت، على مدى عدة سنوات (وخصوصًا الفترة من عام 2014 إلى عام 2017)، عشرات النساء غير المتزوجات أو الأرامل، مع ارتفاع وتيرة الدخول

---

[853] مقابلات في عامي 2022 و2023. ذكرت كثير من النساء الأجنبيات اللاتي وصلن إلى شمال شرق سوريا أنهن أُخِذن إلى *مَضَافات* بمجرد وصولهن إلى المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية بينما أُخِذ أزواجهن إلى معسكرات التدريب. وسمعت منظمة العفو الدولية كذلك ببضع حالات كان بمقدور نساء غير متزوجات أو أرامل فيها الدخول إلى *مَضَافاتهن* أو الخروج منها بحرية أو أمكنهن مغادرة *المَضَافات* دون زواج أو دون صحبة محرم، لكن مثل هذه الحالات كانت استثنائية، على ما يبدو.

[854] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[855] مقابلات، عام 2023.

[856] مقابلة، عام 2023.

[857] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[858] مقابلة، عام 2023.

[859] مقابلات، عام 2023.

[860] مقابلة، عام 2023.

[861] انظر تقرير المركز السوري للعدالة والمساءلة، *إحياء الأمل* (مرجع سبق ذكره)، ص 28. ويذكر التقرير بشكل محدد حالات اختفاء في *مَضَافة* في الشدادي.

[862] انظر، على سبيل المثال، تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، *"فقدت كرامتي"* (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 87 ("وحتى أيلول/سبتمبر 2017، كانت النساء اللائي يعشن في المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة أو اللائي نزحن إليها، مثل دير الزور، وكن أرامل أو غير متزوجات وغير قادرات على البقاء مع الأقارب يُرغَمن في كثير من الأحيان على العيش في "بيوت ضيافة" تقيمها شرطة الحسبة، حيث يتعرضن لمزيد من الاستغلال".)؛ تقرير المركز السوي للعدالة والمساءلة، *إحياء الأمل* (مرجع سبق ذكره)، ص 28 (يشير التقرير إلى *المَضَافات* على أنها أماكن "كان داعش يستخدمها لإيواء النساء اللواتي كان التنظيم ينوي إعادة تزويجهن لمقاتلي داعش، والتي حظيت بالنزر اليسير من التغطية الإعلامية مقارنة بالسجون الأخرى... ومع أن المضافة لم تحتجز أشخاصًا خالفوا قوانين داعش، إلا أن نزيلاتها كانوا محتجزات بشكل تعسفي")؛ Margolin and Cook, *Agency and Roles of Foreign Women in ISIS* (previously cited)، (يشيران إلى المضافات بقولهما " قد تُستخدم هذه الدور أيضًا للأرامل حتى زواجهن التالي... وتعمل نساء حارسات في المبنى، والنساء اللاتي يحاولن الهرب، سواء من السنة أو من الأقليات، يعاقَبن؛ فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد)، *تقرير عن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات الذي ارتكبه تنظيم داعش في العراق* (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 88، (أفاد التقرير في قسم بشأن النساء والفتيات السُنِّيات بأنه "كان على النساء غير المتزوجات والأرامل وجميع أطفالهن أن يعشن في دار للنساء يعرف باسم 'المقر' أو 'المضافة'، حيث خضعت النساء القاطنات فيه للإشراف وتمتعن بحرية تنقل محدودة".)

[863] BBC, *"I Am Not a Monster, Series 2, Episode 5: 'Empty Paper'"*, 8 February 2023, https://www.bbc.co.uk/programmes/p08yblkf

إليها خلال أسابيع أو أشهر. وأفادت النساء بأنه كان في مدن مثل الرقة العديد من *المَضَافات* المنظمة على أساس الجنسية والحالة الاجتماعية.

نساء يغادرن مضافة، وهي منزل ضيافة للنساء فقط يديره تنظيم الدولة الإسلامية. تصميم Colin Foo © Amnesty International

تحليل قانوني

ينص بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (المعروف أيضًا باسم "بروتوكول باليرمو")، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، على التعريف المقبول دوليًا للاتجار بالأشخاص.[864]

ويشترط بروتوكول باليرمو توفُّر العناصر الثلاثة التالية بالنسبة إلى البالغين: 1) فعل، مثل "تجنيد أشخاص، أو نقلهم، أو تنقيلهم، أو إيواؤهم، أو استقبالهم" 2) أن يتم هذا الفعل باستخدام وسيلة محددة مثل "التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع، أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف" 3) "لغرض الاستغلال"، وهو ما يشمل "الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق".[865]

ولا يتطلب تعريف الاتجار بالأشخاص لاكتمال أركان الجريمة بالنسبة للأطفال سوى عنصري الفعل والغرض (وليس الوسيلة)،[866] حيث أنهم لا يمكنهم الموافقة على الاستغلال المقصود.[867] وبالإضافة إلى ذلك، لا تكون الموافقة على الاستغلال المقصود بالنسبة للبالغين "محل اعتبار" في الحالات التي استُخدِمت فيها "أي من الوسائل".[868]

---

[864] بروتوكول باليرمو، المادة 3(أ). انظر أيضًا لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 38 (مرجع سبق ذكره)، التي تؤكد أن التعريف الوارد في بروتوكول باليرمو يشمل التعريف القانوني المقبول دوليًا للاتجار بالأشخاص، الفقرة 11.

[865] بروتوكول باليرمو، المادة 3(أ).

[866] بروتوكول باليرمو، المادة 3(ج).

[867] بروتوكول باليرمو، المادة 3(ب).

[868] بروتوكول باليرمو، المادة 3(ب).

وتفي جميع الحالات التي أُخِذت فيها نساء أو فتيات إلى *المَضَافات* بعنصر الفعل في تعريف الاتجار بالأشخاص. فقد قام أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية بنقل النساء والفتيات إلى *المَضَافات* من مناطق الحدود عند وصول النساء الأجنبيات أو من منازلهن عندما يترمَّلن. وعند وصول النساء والفتيات إلى *المَضَافات*، كان أعضاء التنظيم الذين يديرونها يستقبلونهن، ويأخذون منهن، مثلًا، هواتفهن النقَّالة ويبلغونهن بالقواعد المعمول بها.[869] وكان يجري بعد ذلك إيواء النساء في *المَضَافة*.[870] وكان هؤلاء النساء يُجنَّدن أيضًا لاستغلالهن.[871]

وعنصر الوسيلة ليس مطلوبًا بالنسبة للنساء إلا في حالة النساء البالغات. وكان هذا العنصر متوفرًا في كثير من الحالات، فيما يبدو. فقد قالت النساء اللاتي أجرت المنظمة مقابلات معهن، بشكل متوافق، إن النساء غير المتزوجات أو الأرامل اللاتي أُخِذن إلى *المَضَافات* لم يكن متاحًا لهن خيار الرفض. وقالت بعضهن صراحة إنهن أو نساء أخريات أُرغِمن على الذهاب إلى *المضافة*. وتشير إفادات بعض النساء الأجنبيات أيضًا إلى الخداع.[872] وأفادت النساء بشكل متوافق بأن النساء يصبحن، بمجرد وصولهن إلى *المَضَافة*، سجينات، في أغلب الحالات، ويجري إيواؤهن باستخدام الإكراه المستمر، إذ لم يكن يُسمح للنساء بالخروج، وكانت أبواب *المَضَافة* مغلقة، ومن حاولن الهرب كن عرضة للعقاب.[873]

وأخيرًا، كان الغرض من التجنيد، والنقل، والاستقبال، والإيواء للنساء غير المتزوجات، والأرامل، والفتيات في *المَضَافات*، والذي نُفِّذ بوسائل، من بينها القسر، هو إرغامهن على قبول الزواج. وكانت هذه زيجات قسرية، حيث لم تكن النساء والفتيات المعنيات قادرات على إبداء الموافقة الكاملة بإرادتهن الحرة، وخصوصًا في الظروف الحافلة بالإكراه المحيطة بهن.[874] وظلت النساء والفتيات اللاتي رفضن الزواج سجينات في *المَضَافات* إلى أجل غير مسمَّى. ويُعد الزواج القسري ممارسة شبيهة بالرق، وهو شكل من أشكال الاستغلال منصوص عليه بصورة محددة في بروتوكول باليرمو.[875] وقد حدَّد خبراء الاتجار بالأشخاص أيضًا الصلات التي تربط الزواج القسري بأشكال أخرى من الاستغلال،[876] وذكرت النساء والفتيات اللاتي أُجريت معهن المقابلات بالفعل، في كثير من الحالات، أنهن أُرغِمن على الخضوع لأشكال أخرى من الاستغلال في إطار الزواج القسري، من بينها الاستغلال الجنسي أو الاسترقاق في نطاق الأسرة.

وقد نصحت آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان الدول صراحةً بعدم استبعاد الأشخاص ذوي الصلات بجماعات تعتبرها الدول "إرهابية" من تعريف الاتجار بالأشخاص.[877]

وخلص عديد من الباحثين ومنظمات المجتمع المدني أيضًا إلى أن بعض النساء الأجنبيات اللاتي وصلن إلى مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية تعرَّضن للاتجار.[878] وخلصت بحوث أجرتها مؤسسة ربريف إلى أن 63 بالمئة على الأقل من النساء البريطانيات المحتجزات في شمال شرق سوريا تعرَّضن للاتجار بهن، وأن العديد من هؤلاء النساء أُتجِر بهن من خلال

---

[869] بالإضافة إلى مقابلات منظمة العفو الدولية، انظر، على سبيل المثال: Milton and Dodwell, *Examination of a Guesthouse Registry from the Islamic State's Caliphate* (مرجع سبق ذكره) ويبيِّن كيف كانت النساء اللاتي يصلن إلى *المَضَافات* يُسجَّلن ومن ثم يُستَقبلن.

[870] خلص مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أنه على الرغم من الافتقار إلى تعريف دولي، فقد يكون من المعقول استنتاج أن "الإيواء" في بروتوكول باليرمو يشير بشكل عام إلى إسكان الضحايا أو توفير إقامة لهم. See UNODC Report, *The Concept of Harbouring, Issue Paper*, 4 October 2021 p. 16.

[871] أفاد مجلس أوروبا والأمم المتحدة بأن التجنيد "يجب يُفهَم بمعنى واسع، فيعني أي نشاط يفضي من التزام أو مشاركة شخص آخر إلى استغلاله". Council of Europe and United Nations Report, *Trafficking in Organs, Tissues and Cells and Trafficking in Human Beings for the Purpose of the Removal of Organs*, 2009, https://rm.coe.int/16805ad1bb, p. 78.

[872] استغَّل تنظيم الدولة الإسلامية أيضًا وضع الاستضعاف الذي أوجده بنفسه للنساء غير المتزوجات أو الأرامل، مثل القيود المشدَّدة على تنقل النساء واستقلالهن، لإرغامهن على الذهاب إلى *المَضَافات* بعد وفاة أزواجهن. لمزيد من التفاصيل بشأن القيود التي فرضها تنظيم الدولة الإسلامية على تنقل النساء، انظر: Devorah Margolin and Charlie Winter, *The ISIS Files Women in The Islamic State: Victimization, Support, Collaboration, and Acquiescence*, June 2021, https://isisfiles.gwu.edu/report/f1881k934

[873] مقابلات، في عامي 2022–2023. أبرزت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص أن الاتجار لا يحدث من خلال عملية استغلال فحسب، بل يحدث أيضًا عندما يَنتُج وضع استغلال أو يُحَافَظ على استمراره دون عملية استغلال ممتدة. المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، *تنفيذ مبدأ عدم المعاقبة* (مرجع سبق ذكره)، الفقرتان 36 و37.

[874] قانونيًا، عندما تُستَخدَم أي من "الوسائل" المدرجة، لا تكون أي موافقة قد يبدو أن النساء أبدينها "محل اعتبار"، ومن ثم، فأي حالات يبدو فيها أن النساء وافقن على الزواج تتطلب فحصًا دقيقًا للظروف الحقيقية التي أحاطت بما مررن به.

[875] See, for example, ILO, "50 million people worldwide in modern slavery", at https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_855019/lang--en/index.htm; والمقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، تقرير: *أشكال الرق الجديدة والمستجدة*، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/42/44. ولتأكيد أن شرط "الاستغلال" في تعريف بروتوكول الأمم المتحدة بشأن الاتجار بالأشخاص يشمل أيضًا استخدام الجماعات المحظورة للزواج القسري، بصورة أكثر تحديدًا، انظر المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، *أوجه التقاطع بين الاتجار بالأشخاص والإرهاب*، 3 أغسطس/آب 2021، وثيقة الأمم المتحدة A/76/263، الفقرات 19، و37–38، و58، والمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، *تعزيز المحاسبة على الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع*، 13 يوليو/تموز 2023، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/78/172، الفقرتان 10 و12.

[876] UNODC, *Interlinkages Between Trafficking in Persons and Marriage: Issue Paper*, 2020.

[877] انظر، مثلًا، المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، *أوجه التقاطع بين الاتجار بالأشخاص والإرهاب*(مرجع سبق ذكره)، الفقرات 17–20 و36–39، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 38 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 17.

[878] See, for example, Jayne Huckerby, Duke University School of Law, *When Human Trafficking and Terrorism Connect: Dangers and Dilemmas*, 22 February 2019, Just Security; Written Opinion of Prof. Jayne Huckerby, *In the Matter of an Appeal under Section 2B of the Special Immigration Appeals Commission Act 1997 Between Shamima Begum and Secretary of State for the Home Department*, 1 July 2022, https://law.duke.edu/sites/default/files/humanrights/Huckerby-Opinion-Appeal-July2022.pdf; Ashley Binetti, *New Frontier: Human Trafficking and ISIS's Recruitment of Women from the West*, 2015, Georgetown Institute for Women, Peace and Security; interview with Dr Gina Vale, Lecturer of Criminology at the University of Southampton, 18 July 2023.

المَضَافات.[879] وأفادت وزارة الخارجية الأمريكية كذلك، في تقاريرها السنوية بشأن الاتجار بالأشخاص، بأن بعض الأشخاص الباقين في مخيَّمي الهول وروج قد يكونون ضحايا للاتجار في الأشخاص لم يتم تحديدهم.[880] وأكدت وزارة الخارجية الأمريكية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، قلقها بشأن وجود ضحايا للاتجار بالأشخاص في مخيَّمي الهول وروج، وآخرين "يُحتمل أن يكونوا مُحتجزين على نحو غير ملائم في مراكز احتجاز"، وشجعت الوزارة الحكومات الأخرى وسلطات الإدارة الذاتية على فحص الأشخاص بحثًا عن "مؤشرات الاتجار".[881]

أنماط أخرى مألوفة للاتجار بالنساء والفتيات

قدَّمت 13 امرأة أُجرِيت معهن مقابلات في منشآت ومخيَّمي الاحتجاز إفادات بشأن الاتجار بغرض الزواج القسري خارج نظام *المَضَافات*.[882]

وقالت لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، "ينظر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى النساء غير المتزوجات والفتيات فوق سن البلوغ باعتبارهن تهديدًا لعقيدته ونظامه الاجتماعي القسري".[883] ووثَّقت اللجنة نمطًا من الزواج القسري للفتيات السُنِّيات بين سن 12 و16 سنة في مناطق تقع تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.[884]

وقالت سبع نساء سوريات وعراقيات، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهن، إنهن زُوِّجن قسرًا من أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية عندما كن في سن 15 عامًا أو أصغر، وكانت السن التي أفدن بها في أغلب الحالات 13 عامًا وأصغر سن 11 عامًا.[885] وقالت إحدى هؤلاء النساء وامرأة أخرى زُوِّجت عندما كان عمرها 17 عامًا إن تنظيم الدولة الإسلامية هدَّد بقتل أحد أفراد الأسرة إذا رفضتا الزواج.[886] وأبلغت خمس نساء أجنبيات المنظمة بأنهن قبلن عروضًا للزواج لتفادي سجنهن في *المَضَافات*، أو لحماية أبنائهن الذكور من التجنيد القسري، أو لأنه كان من شبه المستحيل العيش كامرأة عزباء أو ربة أسرة مع القيود الصارمة التي فرضها التنظيم على النساء.[887] وترى المنظمة أن إفادات هؤلاء النساء تشير أيضًا إلى أنهن ضحايا للاتجار، استنادًا إلى أنهن جُنِّدن على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية وهن فتيات، أو باستخدام الإكراه، أو الخداع، أو استغلال وضع استضعاف لغرض الزواج القسري.

وذكرت كثير من هؤلاء النساء أيضًا إنهن تعرضن لمزيد من الاستغلال في نطاق الزواج القسري، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، أو الاستغلال التناسلي، أو العمل المنزلي. وأبلغت امرأة سورية عمرها 20 عامًا المنظمة أنها زُوِّجت قسرًا عندما كان عمرها 14 عامًا من رجل أجنبي له بالفعل زوجة وأبناء. وقالت إنه أخذها بعيدًا عن منزلها ومدرستها وعاشت فيما وصفته بقاعدة لتنظيم الدولة الإسلامية: "كانت حياتي اليومية خدمته هو وزوجته وأطفاله، ليلًا ونهارًا، وإبقاءهم سعداء. لم يكونوا يجلسون معي. [كانوا يقولون] 'أنتِ الأصغر ولذلك تقومين بكل العمل'".[888]

ويمكن أن يحدث الاتجار أيضًا عندما ينشأ وضع استغلال أو يتم الحفاظ على استمراره دون عملية استغلال ممتدة.[889] وقد سلطت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص) الضوء على أن تغيُّر الظروف قد يؤدي إلى تحول علاقة أو زواج نشأ أصلًا بالاتفاق الحر إلى وضع اتجار لغرض الاستغلال الجنسي، أو الزواج القسري، أو العمل القسري، أو الإجرام القسري.[890]

وقدَّمت كثير من الأجنبيات وعديد من السوريات، من بين النساء اللاتي أجرت المنظمة مقابلات معهن، إفادات تشير إلى أنهن جُنِّدن، أو نُقِلن، أو جرى إيواؤهن، مع جلبهن إلى مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية أو في داخل تلك المناطق، على أيدي أزواجهن أو شركاء ذكور آخرين باستخدام الخداع أو الإكره.[891] وتشير إفادات خمس من هؤلاء النساء إلى أنهن تعرَّضن للاتجار

---

[879] Reprieve, *Trafficked to ISIS: British Families Detained in Syria after Being Trafficked to Islamic State*, April 2021.

[880] See, for example, United States Department of State, Office to Monitor and Combat Trafficking in Persons, *2023 Trafficking in Persons Report: Syria,* https://www.state.gov/reports/2023-trafficking-in-persons-report/syria

[881] ردُّ خطِّي من حكومة الولايات المتحدة، 1 إبريل/نيسان 2024. انظر الملحق 2 لمزيد من التفاصيل.

[882] تعرضت بعض النساء والفتيات للاتجار على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية بالعديد من الطرق، فمثلًا، أُخضِعن لتزويجهن قسرًا لأعضاء في التنظيم وهن صغيرات، ثم أُخضِعن لزيجة قسرية ثانية أو ثالثة من خلال *مَضَافة* بعد ترملهن و/أو أُتجِر بهن لغرض الإجرام القسري.

[883] لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، *"فقدت كرامتي"* (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 83.

[884] لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، *"فقدت كرامتي"* (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 83. انظر أيضًا يونيتاد، *تقرير عن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات الذي ارتكبه تنظيم داعش في العراق* (مرجع سبق ذكره)، القسم 3.6.

[885] مقابلات، في عامي 2022 و2023. انظر أيضًا لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، *"فقدت كرامتي"* (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 83. وفقًا لسياسات تنظيم الدولة الإسلامية، تصير الفتيات مؤهلات للزواج بدءًا من سن تسع سنوات.

[886] مقابلات، في عامي 2022 و2023. في إحدى الحالات اتُّهِم أحد أفراد الأسرة بالتجسس؛ وفي حالة أخرى، كانت النساء من أقلية أخرى غير الأيزيديين في العراق.

[887] قالت إحدى هؤلاء النساء أيضًا إنها احتُجِزَت من قبل في *مَضَافة* إلى أن تزوجت.

[888] مقابلة، عام 2023.

[889] المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، *تنفيذ مبدأ عدم المعاقبة* (مرجع سبق ذكره)، الفقرتان 36 و37.

[890] المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، *تنفيذ مبدأ عدم المعاقبة* (مرجع سبق ذكره)، الفقرتان 36 و37.

[891] ذكرت عدة نساء سوريات وأجنبيات أيضًا أنهن تبعن أزواجهن إلى مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية ثم لم يستطعن المغادرة لأن أزواجهن هددوهن بالاحتفاظ بالأطفال.

لوجود غرض يتعلق بالاستغلال أيضًا، فيما يبدو، وهو إرغامهن على البقاء في علاقة أو زواج (بما في ذلك العلاقة أو الزواج الذي بدأ بالتوافق). وذكرت كلٌّ من هؤلاء النساء أيضًا أنها تعرضت، في كثير من الأحيان، للعنف وغيره من الانتهاكات داخل نطاق العلاقة، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، في عدة حالات. وذكرت امرأة أجنبية أنها اختُطِفت على يدي صديق وهي تدرس في تركيا، وأن ذلك الصديق أرغمها على عبور الحدود واحتجزها سجينةً في مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، وأنها أجرت اتصالات متكررة يائسة (لكن غير مجدية) طلبًا للمساعدة، بما في ذلك الاتصال بسفارة بلدها في دمشق. وقالت إنها حملت مرتين في تلك الظروف.[892]

ووصفت أولئك النساء، بشكل متوافق، ما تنطوي عليه محاولة الهرب من مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية من خطر جسيم. إذ كانت محاولات الهرب تتطلب من النساء، في أغلب الحالات، تفادي مراقبة أفراد أسرهن الذكور، وإيجاد موارد مالية مستقلة لدفع أتعاب المهربين، ومراوغة قيود تنظيم الدولة الإسلامية على تنقُّل النساء. ويجازف كل من يحاول الهرب بالتعرُّض لخطر الإعدام أو السجن إذا ضُبِط، وقالت ثلاث نساء تحدثت معهن المنظمة إنهن سُجِنَّ على أيدي التنظيم لمحاولتهن الهرب.[893]

وأخيرًا، يمكن أن يحدث الاتجار أيضًا لغرض الاستغلال في تنفيذ الأهداف الإجرامية أو العسكرية لجماعة مسلحة.[894] وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع أربع نساء سوريات ذكرن إنهن جُنِّدن، باستخدام الخداع، أو القوة أو التهديد بها (أو أكثر من وسيلة من هذه الوسائل)، لتنفيذ مهمات دعمًا للأهداف العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية. وفي عدة حالات، قالت النساء إنهن خُدِعن أو أُرغِمن على تسلُّم، أو مصاحبة أزواجهن لتسلُّم، حقائب تحوي سلاحًا شخصيًا أو حوالات مالية استخدمها أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية.[895]

7.2 كثير من الصبية والشبان المحتجزين ضحايا للاتجار

وأفادت لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا بأن تنظيم الدولة الإسلامية "استخدم الأطفال وجنَّدهم بصورة منهجية للمشاركة المباشرة في الأعمال الحربية" وأنشأ "معسكرات للأشبال" في شتى أنحاء مناطق سيطرته حيث خضع صبية من مختلف الخلفيات للتدريب للقيام بأدوار قتالية ومهمات انتحارية.[896] وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن التنظيم جنَّد حوالي 1,100 طفل سوري تحت سن 16 سنة، في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز 2015 وحدها.[897]

وأبلغ أربعة صبية أو شبان سوريين وصبي أجنبي محتجزين في منشآت احتجاز المنظمة أنهم جُنِّدوا في "الأشبال" وهم صبية، أو جُنِّدوا للعمل لحساب تنظيم الدولة الإسلامية. وتزعم سلطات الإدارة الذاتية، كما سبق الإيضاح أعلاه، أن أغلب الصبية السوريين والأجانب المحتجزين في بانوراما، وكذلك البعض في هوري، والرقة، وعلايا، قاتلوا مع "الأشبال".

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال سامي، الذي ذكر أن عمره 17 عامًا، إن تنظيم الدولة الإسلامية دخل المنطقة التي كان يقيم بها في سوريا في عام 2014 وأقام دورات تدريبية في المسجد. ونأى بنفسه في البداية عن هذه الدورات، لكنه قرر أن يسجل نفسه في العام التالي. وقال موضحًا:

> **بدأ الأمر بدورة في الشريعة مدتها 40 يومًا. كانت مغلقة علينا فكنا ننام الليل هناك. ثم تركونا نذهب إلى البيت لمدة 15 يومًا، ثم بدأنا المخيم العسكري... نتعلم كيف نطلق النار وننظِّف الأسلحة... وأُرسِلت إلى منطقة القتال المحددة لي، لثلاثة أشهر، ولذلك لم أذهب إلى البيت. ثم جاء أبي وأخذني. أخذني إلى البيت. وفي اليوم الأول لم يتكلَّم معي. وفي اليوم الثاني قال، لقد ارتكبت خطأ. لقد غسلوا دماغك.**[898]

وقال سامي إنه تجاهل أباه وقضى معظم عام 2016 في القتال. وفي إحدى المراحل، توقَّف، وزارته شرطة تنظيم الدولة الإسلامية واحتجزته ثلاثة أيام. وعاد إلى التنظيم، وفي وقت لاحق، قبضت عليه قوات سوريا الديمقراطية لزرعه متفجرات. وقال إنه تعرض لتعذيب بالغ الشدة خلال الاستجواب لدرجة أنه تمنَّى الموت.[899]

ويكون الأطفال قد تعرَّضوا للاتجار بهم عندما يتوفر عنصرا الفعل والغرض في تعريف بروتوكول باليرمو، فعنصر الوسيلة (الإكراه، القوة، الخداع) ليس مطلوبًا بالنسبة للأطفال، كما ذُكِر أعلاه. ويُعتبر تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي تنظيم الدولة

---

[892] مقابلة، عام 2023.

[893] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[894] See, for example, UN Office on Drugs and Crime, Report, 2018, *Countering Trafficking in Conflict Situations*, page xi.

[895] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[896] لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، *"لقد محوا أحلام أطفالي"* (مرجع سبق ذكره) الفقرة 41.

[897] Syrian Observatory For Human Rights, "More than 50 child soldiers die fighting for ISIS this year", 16 July 2015, https://www.syriahr.com/en/25043/, quoted in ICSR, *Cubs in the Lions' Den: Indoctrination and Recruitment of Children Within Islamic State Territory*, written by Gina Vale, p. 7. See also Sommerville and Dalati, "An Education in terror", https://www.bbc.co.uk/news/resources/idt-sh/an_education_in_terror

[898] مقابلة، عام 2022.

[899] مقابلة، عام 2022.

الإسلامية انتهاكًا للقانون الدولي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وأحكام أخرى في القانون الدولي.[900] فحسب إفادات متوافقة، قام تنظيم الدولة الإسلامية بتجنيد، ونقل، واستقبال، و/أو إيواء صبية، وشمل ذلك القيام بهذه الأنشطة أو بعضها في معسكرات التدريب التي كان يديرها "لأشبال الخلافة"، وهو ما يفي بعنصر "الفعل". وكان الغرض هو استخدام الجماعة المسلحة لهؤلاء الأطفال في أعمال مختلفة، من بينها الإعداد لعمليات عسكرية وأنشطة أخرى والمشاركة فيها. ويمثِّل تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي الجماعات المسلحة إتجارًا في جميع الحالات تقريبًا؛ فالفعل (التجنيد) والغرض (الاستغلال) عنصران أساسيان.[901] ولمَّا كان الطفل لا يستطيع الموافقة على استغلاله، فلا محل قانونًا لاعتبار ما إذا كان أراد الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية أو بدا أنه وافق على ذلك.

7.3 التقاعس عن ضمان حقوق ضحايا الاتجار بالأشخاص

ينبغي، بموجب القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالأشخاص، تحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص بأسرع وقت ممكن، للحيلولة دون وقوع مزيد من الصدمات النفسية ولضمان حقوقهم.[902] وتقتضي لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة من جميع الموظفين الرسميين والمهنيين وغيرهم من العاملين ذوي الصلة "وضع إجراءات لتحديد هوية ضحايا الاتجار المحتملات، بمن فيهن المشتبه في ارتباطهن بالأراضي الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدول" كخطوة أولى نحو ضمان حقوقهن.[903] وينبغي أن تقوم بتحديد الضحايا فرقٌ متعددة التخصصات تشمل مهنيين من جميع المجالات ذات الصلة.[904]

ولضحايا الاتجار مجموعة من الحقوق، من بينها الحماية من خلال مبدأ عدم المعاقبة. ويحميهم هذا المبدأ من أن يصبحوا ضحايا من جديد من خلال احتجازهم، أو اتهامهم، أو مقاضاتهم عن أنشطة كانت "نتيجة مباشرة" لوضعهم كضحايا للاتجار.[905] وتشمل ضمانة عدم المعاقبة مجموعةً من الأفعال غير المشروعة، وتنطبق، وفقًا للمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، أيًا كانت خطورة أو جدية الجرم المرتكب، بما في ذلك الجرائم المدرجة في قوانين مكافحة الإرهاب.[906] وينطبق المبدأ على مجموعة من العقوبات الجنائية وغير الجنائية،[907] وينطبق في الحالات التي تُفرض فيها أي قيود على التنقُّل تُعد حرمانًا من الحرية على ضحايا الاتجار.[908] ويشمل هذا مخيَّمي الاحتجاز ومنشآت الاحتجاز في شمال شرق سوريا.[909]

ويقع واجب تحديد ضحايا الاتجار وضمان حقوقهم، أساسًا، على عاتق سلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا التي تضطلع بالمسؤولية عن مخيَّمي ومنشآت الاحتجاز. ويجب أن تحظى في بذل مثل هذه الجهود بدعم البلدان التي جاء منها أشخاص أتجر

---

[900] تحظر المادة 4 من البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، الذي صدَّقت عليه الجمهورية العربية السورية في عام 2003، على الجماعات المسلحة تجنيد أو استخدام أي شخص دون سن 18 عامًا في العمليات الحربية.

[901] التقرير السنوي للممثِّلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة، 8 يناير/كانون الثاني 2018، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/37/47، الفقرة 16. وانظر أيضًا: المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، *تنفيذ مبدأ عدم المعاقبة* (مرجع سبق ذكره)، الفقرتان 30 و31؛ UN Office on Drugs and Crime, Countering Trafficking in Persons in Conflict Situations, p. 16 (رغم أن استخدام الأطفال كمقاتلين ليس مذكورًا بصورة مُحدَّدة كشكل من أشكال الاستغلال في تعريف الاتجار بالأشخاص، فمن الواضح أن تجنيد الأطفال (فعل) في جماعات مسلحة و/أو إرهابية (غرض الاستغلال) هو شكل من أشكال الاتجار بالأشخاص.)

[902] انظر، على سبيل المثال، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 38 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 38؛ مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص*، 20 مايو/أيار 2022، وثيقة الأمم المتحدة رقم: E/2002/68/Add.1، المبدأ التوجيهي 2: تعريف الأشخاص المتاجَر بهم والأشخاص المتاجِرين؛ المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، *تقرير عن الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال*، المرفق، الفقرة 7(ب)، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/69/269، 6 أغسطس/آب 2014، (توضِّح أن الدول يجب أن تضمن فيما يتعلق بضحايا الاتجار بالأشخاص "أن يتم التعرف عليهم بسرعة ودقة").

[903] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 38 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 86. وتؤكد الفقرة 17 أيضًا أن الدول الأطراف عليها التزام قانوني باحترام وضمان الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية لأي شخص موجود في نطاق سلطتها أو تحت سيطرتها الفعلية، حتى وإن لم يكن داخل أراضيها. انظر أيضًا قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2388، وثيقة الأمم المتحدة رقم: S/RES/2388، الفقرة 17 (إن المجلس "يحثُّ الدول الأعضاء على القيام بشكل شامل بتقييم الحالة الفردية للأشخاص المَسَّرحين من قبضة الجماعات المسلحة والإرهابية لكي يتسنى تحديد هوية ضحايا الاتجار بسرعة، والتعامل معهم كضحايا للجرائم، والنظر، تمشيًا مع التشريعات المحلية، في عدم مقاضاة أو معاقبة ضحايا الاتجار على الأنشطة غير المشروعة التي يرتكبونها كنتيجة مباشرة لتعرضهم للاتجار").

[904] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 38 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 78 التي تفيد بأن عملية تحديد الضحايا ينبغي ألا تقودها سلطات إنفاذ القانون أو سلطات الهجرة (أو بالامتداد، المسؤولون العسكريون أو مسؤولو الأمن القومي) وحدها.

[905] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 38 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 98 التي تقتضي من المُكلَّفين بالمسؤولية "ضمان عدم تعرُّض جميع النساء والفتيات ضحايا الاتجار، دون استثناء، للاعتقال، أو الاتهام، أو الاحتجاز، أو المقاضاة، أو العقاب أو معاقبتهن على نحو آخر... لمشاركتهن في أنشطة غير قانونية، طالما كان هذا التورُّط نتيجة مباشرة لوضعهن كضحايا للاتجار". انظر أيضًا مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص*، (مرجع سبق ذكره) *مبدأ الحماية والمساعدة*؛ المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، *تنفيذ مبدأ عدم المعاقبة* (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 18. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو القانون والمبادئ التوجيهية الدولية إلى معاملة الأطفال الذين اتُّهموا بارتكاب جرائم خلال ارتباطهم بجماعة مسلحة كضحايا في المقام الأول (مبادئ باريس، الفقرة 3-6).

[906] المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، *تنفيذ مبدأ عدم المعاقبة* (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 57(ب).

[907] المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، *تنفيذ مبدأ عدم المعاقبة* (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 32.

[908] المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، *تنفيذ مبدأ عدم المعاقبة* (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 18.

[909] تتضمن كثير من صياغات مبدأ عدم المعاقبة مفهوم أن ضحايا الاتجار بالأشخاص "أُكرِهوا" على ارتكاب الجريمة، ويشير أغلبها إلى ارتكاب الجريمة "كنتيجة مباشرة" أو "كتبعة مباشرة" لتعرضهم للاتجار. ومن الواضح أن مستوى الإكراه المطلوب لارتكاب جريمة منخفضة الخطورة يختلف عن ذلك المطلوب لارتكاب جريمة عالية الخطورة، والجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي تنطوي على أقصى درجات الخطورة في هذا النطاق. وفي ظل هذا التباين، تسعى منظمة العفو الدولية إلى التوفيق بين المعيارين المختلفين من خلال الاشتراط، بشكل عام، أن يتوفر معيار الإكراه، كما ورد في المادة 31(د) من نظام روما الأساسي، قبل أن تعتبر المنظمة أن جريمة حرب ارتُكِبَت "بالإكراه" أو "كنتيجة/تبعة مباشرة" للتعرض للاتجار. ويتطلب هذا المعيار أن يكون الإكراه "ناتجًا عن تهديد بالموت الوشيك أو بحدوث ضرر بدني جسيم مستمر أو وشيك" إذا لم تُرتَكب الجريمة.

بهم تنظيم الدولة الإسلامية، ودعم الأمم المتحدة والتحالف بقيادة الولايات المتحدة الذي له أيضًا، في بعض الحالات، سيطرة فعلية على أفراد يُحتمل أن يكونوا قد أُتجِر بهم.[910]

ولا تعلم منظمة العفو الدولية بأي جهود منهجية قامت بها أي سلطات لتحديد ضحايا الاتجار من المجتمعات السُنِّية المحلية أو الأجنبية، سواء عندما غادر الناس مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية أو في السنوات التالية. فمثلًا، أبلغت امرأة شابة المنظمة أنها عندما غادرت الباغوز مع أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2019، حققت معها قوات سوريا الديمقراطية التي علمت أنها تزوجت في سن 11 عامًا وأرادت أن تعرف ما إن كانت أيزيدية؛ وقالت إنها عندما أوضحت أنها ليست أيزيدية، أُخِذت إلى أحد مخيَّمي الاحتجاز ولم يُجر أي تقييم آخر لما إذا كانت ضحية للاتجار، برغم المؤشرات الواضحة.[911]

ولا يُطبَّق مبدأ عدم المعاقبة في مخيَّمي الاحتجاز في الواقع العملي. ولا يبدو أن أي جهود بُذِلت للإفراج عن ضحايا الاتجار في مخيَّم الهول، أو منحهم أولوية في العودة من المخيَّم إلى مجتمعات في شمال شرق سوريا، أو تقديم حلول أخرى مُعَدَّة خصيصًا لضحايا الاتجار في المخيمَّين.

ولا يُطبَّق مبدأ عدم المعاقبة على الصبية في منشآت الاحتجاز التي تديرها قوات الأمن أو في مراكز "إعادة التأهيل"، مثله في ذلك مثل بنود أخرى في قانون حقوق الإنسان تكفل حماية للأطفال المتهمين بارتكاب جرائم. وثمَّة ما يزيد على 600 صبي (بعضهم صاروا الآن شبانًا) محتجزين دون تهمة أو محاكمة منذ عدة سنوات في منشأة احتجاز بانوراما وكذلك صبية أجانب محتجزين دون تهمة في مراكز "إعادة التأهيل" وبعض منشآت الاحتجاز التابعة للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، وكثير منهم ضحايا للاتجار على الأرجح (للمزيد من المعلومات بشأن هؤلاء الصبية والمنشآت، انظر القسم 5-1 بشأن نقل صبية إلى منشآت الاحتجاز ومراكز "إعادة التأهيل").

ولا يُطبَّق مبدأ عدم المعاقبة أيضًا في محاكم الدفاع عن الشعب. فعلى سبيل المثال، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع تسع نساء سوريات وعراقيات وأربعة صبية سوريين أُدينوا بجرائم ذات صلة بالإرهاب في محكمة الدفاع عن الشعب وتشير إفاداتهم إلى أنهم أُتجِر بهم.[912] ولم يؤخذ وضعهم كأشخاص يُحتمل أن يكونوا ضحايا للاتجار في الاعتبار في القرارات المتعلقة بالاتهام، أو المحاكمة، أو إصدار الأحكام (انظر القسم 8-7 بشأن المحاكمات).

وأفادت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، بأن "جميع المحتجزين الموجودين حاليًا في السجون والمخيمَّين خضعوا لتحقيقات متعمقة ودقيقة من جانب اللجان والسلطات الأمنية المختصة، بالإضافة إلى جمع أكبر كمية من المعلومات بشأنهم من خلال مصادر إنسانية وفنية لتحديد من كانوا ضالعين في عمليات إتجار بالبشر أو من كانوا ضحايا لهذه الأفعال".[913] وبينما أبلغ كثير من ضحايا الاتجار بالأشخاص على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية ،الذين ينتمون إلى مجتمعات أجنبية أو مجتمعات سُنِّيَة محلية، المنظمة بأنهم خضعوا للاستجواب على أيدي سلطات الإدارة الذاتية أثناء احتجازهم، فقد وصف كل منهم مثل هذه الاستجوابات التي قامت بها قوى الأمن الداخلي أو وحدات حماية المرأة بأنها عدائية وشملت، في بعض الأحيان، التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. ولم يكن أي من الاستجوابات يهدف، فيما يبدو، لتحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص، أو يفضي إلى خطوات إيجابية لضمان حقوق الضحايا.

7.4 تقاعس دول أخرى عن استعادة ضحايا الاتجار بالأشخاص

يقع على عاتق الدول التي يخضع بعض مواطنيها أو من يتمتعون بحق الإقامة الدائمة فيها للاحتجاز في شمال شرق سوريا أيضًا واجب تحديد ضحايا الاتجار، بمن فيهم الأشخاص الذين تعرَّضوا للاتجار بهم من بلدانهم، حسبما زُعِم (من خلال التجنيد عبر الإنترنت، مثلًا) واستعادتهم إذا كانوا يرغبون في العودة.[914]

وقد أوضحت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص أن مبدأ عدم المعاقبة ينطبق خارج أراضي الدول على الأشخاص الذين تحدَّد أنهم ضحايا أو يُفترض أنهم ضحايا للاتجار، وعلى الدول، بالتالي، الوفاء بإيجابية بواجب اتخاذ إجراءات حماية عملية لضمان

---

[910] انظر الفصل 2: "دور حكومة الولايات المتحدة وشركاء التحالف" الذي يوضِّح هذا، والقسم القانوني أدناه.

[911] مقابلة، عام 2023.

[912] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[913] ردُّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[914] تنص المادة 8 من بروتوكول باليرمو، "إعادة ضحايا الاتجار إلى أوطانهم"، على أن "تحرص الدولة الطرف التي يكون ضحية الاتجار بالأشخاص من رعاياها أو التي كان يتمتع بحق الإقامة الدائمة فيها وقت دخوله إقيم الدولة الطرف المستقبلة، على أن تُيَسِّر وتقبل عودة ذلك الشخص دون إبطاء لا مسوِّغ له أو غير معقول، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسلامة ذلك الشخص". وكما أشارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إن "الفشل في تحديد هوية الشخص المتاجَر به بشكل صحيح قد يؤدي على الأرجح إلى حرمان ذلك الشخص من المزيد من حقوقه. وعليه تكون الدول ملزمة بكفالة إمكان تعريفه على هذا النحو، وكفالة تنفيذه فعليًا". مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص* (مرجع سبق ذكره)، المبدأ التوجيهي 2: تعريف الأشخاص المتاجَر بهم والأشخاص المتاجِرين.

عدم المعاقبة، بما في ذلك وضع حد للاحتجاز أو غيره من القيود على الحرية أو غير ذلك من أشكال العقاب مثل الحرمان من المساعدة القنصلية، والإعادة إلى الوطن.[915]

ويتخذ العراق خطوات لإعادة مواطنيه، لكن السلطات العراقية لا تقوم، فيما يبدو، بأي جهود جدية لفحص الأشخاص لتحديد ضحايا الاتجار أو صياغة نهج يُعد خصيصًا لمعاملة هؤلاء الضحايا.[916] وبالمعدل الحالي، سيحتاج الأمر إلى سنوات لإعادة جميع العراقيين إلى بلدهم.

واتَّبعت بلدان أخرى سياسات إعادة مقيدة، فلا تعيد، مثلًا، سوى الأيتام أو الأطفال. وفي الحالات التي قررت فيها دول عدم إعادة جميع مواطنيها أو فئات منهم دون إجراء تقييم يلتزم بحقوق الإنسان لاحتمال أن يكون مواطنوها الآخرون قد أُتجِر بهم، يُحتمل أن تكون هذه الدول قد انتهكت التزامها بمنع الاتجار بالأشخاص على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية، والتحقيق فيه، ومعاقبة مرتكبيه، وكذلك التزامها بتحديد ضحايا الاتجار وإنصافهم.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق، بوجه خاص، بشأن وضع الصبية الأجانب الذين "تجاوزوا سن الصبا" – أي الشبان الذين جُلِبوا إلى مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية وهم أطفال. وهؤلاء الشبان مستبعدون من سياسات وممارسات الإعادة المتَّبعة في بعض الدول التي تعيد الأطفال، كما هو موضَّح في القسم 5-4. وترى المنظمة أن على الدول واجب إعادة أيّ من مواطنيها الذين كانوا أطفالًا عندما احتجزتهم قوات سوريا الديمقراطية أو قوات الأمن التابعة لها. وكان بعض هؤلاء الشبان أيضًا ضحايا للاتجار بالأشخاص عندما كانوا صبية، لكنهم لم يُحدَّدوا على أنهم ضحايا. وفي الحالات التي ترفض فيها الدول العمل بنشاط على تحديد مواطنيها الذين يُحتمل أنهم كانوا ضحايا للاتجار وإعادتهم، تنتهك تلك الدول التزاماتها بموجب القانون الدولي لمكافحة الاتجار بالأشخاص والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وإذا استُبعِدت الفتيات اللاتي "تجاوزن سن الصبا" أيضًا من سياسات الإعادة دون تقييم لاحتمال تعرُّضهن للاتجار فسيكون هذا انتهاكًا أيضًا لالتزامات الدول بموجب القانون الدولي لمكافحة الاتجار بالأشخاص والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأبلغ بعض النساء والأطفال الأجانب المنظمة بأن هيئات أمنية من بلدانهم أجرت معهم مقابلات.[917] ولم تُتح أي مشورة قانونية ودعم اجتماعي أو نفسي اجتماعي قبل إجراء مثل هذه المقابلات، كما لاحظ المقرر الخاص المعني بكافحة الإرهاب الذي وصف ذلك بأنه واقع معيب بشكل خاص فيما يتعلق بحقوق الإنسان عندما تكون نتيجة مثل هذه المقابلات هي، في أغلب الحالات، الوصول إلى قرارات تبرّر استمرار احتجازهم لأجل غير مسمَّى في منشأة تفشل على نحو مزر في الوفاء بمعايير حقوق الإنسان الدولية.[918] وقد أثَّر هذا الفشل، على الأرجح، على كثير من ضحايا الاتجار بالأشخاص.

وفي كثير من الحالات، ذكرت نساء أجنبيات أنهن ليس لهن اتصال مستمر يُذكر بمحاميهن، وأنهن يعتمدن، في أفضل الأحوال، على هواتف محمولة يحزنها سرًا أو يستعرنها من أخريات، في مخالفة لقواعد المخيَّم تنطوي على مجازفة كبيرة، حتى يتمكَّن من التحدُّث مع محاميهن بشكل مطول أو في خصوصية.[919] وقالت امرأة تشير إفادتها إلى أنها ضحية للاتجار للمنظمة: "ليس لي اتصال – اتصال رسمي – بأسرتي، بمحاميّ. إذا كان على المرء أن يساعد نفسه على الخروج من هنا دون اتصالات... هذا شبه مستحيل ما لم يكن هناك من يهتَّم بك من الخارج".[920]

وحتى في الحالات التي تعيد فيها دول مواطنيها فهي تمتنع، على ما يبدو، عن إعادة الأشخاص الذين كان لهم حق الإقامة الدائمة في أراضيها، خلافًا لمن يحملون جنسيتها، قبل أن يتعرضوا للاتجار، برغم أن القانون الدولي يُلزِم بإعادتهم.[921]

وكانت رينا، التي تشير إفادتها إلى أنها ضحية للاتجار بالأشخاص، قد انتقلت إلى إحدى دول أوروبا الغربية وهي طفلة صغيرة وعاشت جل حياتها هناك. وهي تعيش الآن في حالة من عدم اليقين بشأن ما إذا كانت تلك الدولة ستعيدها يومًا: "أنا في هذا المخيَّم منذ ست سنوات. أنا أنتظر فحسب، كل يوم، أن يأتيني شخص ما ويقول، اليوم يوم سفرك – أنت وأطفالك".[922]

وكانت العودة هي الأولوية الأولى، في أغلب الحالات، للنساء والأطفال الأجانب الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم ممن كانوا ضحايا للاتجار بالأشخاص.

---

[915] المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، *تنفيذ مبدأ عدم المعاقبة* (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 44. وقد أُشير إلى هذا النص بطريقة إيجابية في المبادئ التوجيهية للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 38 (مرجع سبق ذكره)، المعتمدة من لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/cedaw/guidelines-cedaw-gr38.pdf

[916] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أحد العاملين في الأمم المتحدة، 8 فبراير/شباط 2024.

[917] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[918] المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، *تنفيذ مبدأ عدم المعاقبة* (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 17.

[919] مقابلات، في عامي 2022 و2023. كما سبق الإيضاح في القسم 6-6: "احتجاز نساء من المخيَّمَين"، لا يُسمَح للنساء الأجنبيات بحيازة هواتف نقَّالة في المخيَّمَين ويكُنَّ عرضة لنقلهن إلى منشآت احتجاز إذا ضُبِطن. ويُسمَح ببعض الاتصال مع أفراد الأسرة عن طريق مكتب التحويلات النقدية في المخيَّمَين، لكن هذا الاتصال محدود.

[920] مقابلة، عام 2023.

[921] تقتضي المادة 8 من بروتوكول باليرمو من الدول أن تعيد من لهم حق الإقامة الدائمة فيها، مثلهم مثل مواطنيها.

[922] مقابلة، 2022.

8. محاكمات جائرة لا تُحقِّق العدالة للضحايا

"[قال لي المحقِّق]، 'لن تُصدِّقك [المحكمة] إطلاقًا. أنتِ العدو، وجئتِ من منطقة معادية. لا قوانين تحميكِ. نحن نفعل بكِ ما شئنا بالضبط... فاذهبي إلى الجحيم'.

لو كنتُ مدنيةً ارتكَبَت جريمة، لكان لي محامٍ، وكفالة. لكن كلمة واحدة – الإرهاب – ومعها لا محامي، ولا ضوابط، ولا كفالة... ما هو المنطق في هذا؟"

امرأة عمرها 29 عامًا تصف تعليقات محقِّق كان يهدِّدها، ثم تعلَّق على قضيتها أمام محكمة الدفاع عن الشعب في شمال شرق سوريا[923]

في عام 2014، أصدر المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم الجزيرة، وهو منطقة يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي، قانونًا لمكافحة الإرهاب يتيح له تقديم أعضاء جماعات مسلحة مختلفة للمحاكمة.[924] وأعقب ذلك إنشاء ثلاث محاكم مختصَّة بقضايا الإرهاب: واحدة في بلدة عفرين في إقليم عفرين، وواحدة في كوباني في إقليم الفرات، وواحدة في القامشلي في إقليم الجزيرة؛ وأطلقت سلطات الإدارة الذاتية، لاحقًا، على هذه المحاكم مجتمعة اسم محاكم الدفاع عن الشعب.[925] وتحاكم هذه المحاكم الرجال، والنساء، والأطفال على الجرائم "الإرهابية" والجرائم ذات الصلة بالأمن الوطني وتعمل، جنبًا إلى جنب، مع المحاكم الجنائية العادية التي تختص بنظر جميع الجرائم الأخرى.[926]

وتوقفت المحكمة في عفرين عن العمل إثر احتلال البلدة على أيدي تركيا والقوات المتحالفة معها في عام 2018.[927] وهناك محكمة استئناف واحدة، وهي محكمة الاستئناف في القامشلي، لمحكمتي الدفاع عن الشعب الباقيتين. ويعيِّن مجلس العدالة

[923] مقابلة، عام 2023.

[924] مركز عُمران للدراسات الاستراتيجية، *"الإدارة الذاتية" .. مدخل قضائي في فهم النموذج والتجربة*، 7 مارس/آذار 2022، https://www.omrandirasat.org/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%8E%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9.html صفحة 31.

[925] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023، القامشلي؛ الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، ميثاق نظام العدالة الاجتماعية للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، الفصل 3، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

[926] الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، ميثاق نظام العدالة الاجتماعية للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، 2019، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية، الفصل 3.

[927] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023، القامشلي.

الاجتماعية للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، وهو إحدى هيئات الحكم الثلاث للإدارة الذاتية وأعلى هيئاتها القضائية، القضاة والمحامين للمحاكم، بما فيها محكمتا الدفاع عن الشعب.[928] ويتعيَّن وجود قاضيات ضمن هيئات القضاة في جميع المحاكم على جميع المستويات.[929] وتتألف هيئات المحاكم من ثلاثة، أو خمسة، أو سبعة قضاة، وتُتَّخذ القرارات في جميع الأحوال بالإجماع أو بالأغلبية.[930]

وتستند جميع القضايا المُحالة إلى محكمتي الدفاع عن الشعب إلى التحقيقات التي تجريها، في البداية، قوات سوريا الديمقراطية أو قوى الأمن الداخلي، ثم تتولاها النيابة العامة. وقد تولت قوى الأمن الداخلي حتى الآن المسؤولية عن أغلب القضايا المُحالة إلى المحكمة.[931] وينبغي نقل أي شخص مُحتجز في منشأة احتجاز تابعة لقوات الأمن إلى عهدة الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا حتى يمكن الشروع في محاكمته. وتحدُّ قيود سعة المكان في منشآت الإدارة الذاتية من عمليات النقل.[932]

ووفقًا لبيانات قدَّمها مسؤولون قضائيون رفيعو المستوى لمنظمة العفو الدولية، أصدرت المحاكم أحكامًا نهائية في قرابة 8,000 قضية تخص سوريين وعدد صغير من العراقيين وتتعلق بما تعتبره سلطات الإدارة الذاتية إرهابًا.[933] وقالت الإدارة الذاتية في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية إن "المحكمة حاكمت 9,602 سوريين مرتبطين بالدولة الإسلامية على جرائم مختلفة، من بينها العضوية، والقتل، وتدمير ممتلكات، وتفجيرات إرهابية، وغيرها من الأعمال الإرهابية".[934] وتوقفت محاكمة الرجال العراقيين بعد أن طالبت الحكومة العراقية سلطات الإدارة الذاتية بإعادة العراقيين إلى بلدهم.[935] وتنظر المحاكم، سنويًا، ما بين 1,500 و2,000 قضية تخص سوريين، حسب تقدير مسؤول قضائي.[936]

وكانت سلطات الإدارة الذاتية تحتجز، حتى أغسطس/آب 2023، حوالي 10,000 شخص لانتمائهم المتصوَّر لتنظيم الدولة الإسلامية في منشآت احتجاز مختلفة، على النحو المذكور في الفصل 1. ويوضِّح القسم 8-4 أن جميع المُحتجزين من الجنسيات الأجنبية وأغلبية الرجال العراقيين لم يُتَّهموا أو يُحاكموا. ووفقًا لما ذكرته سلطات الإدارة الذاتية، لم يُلاحَق قضائيًا بعد نحو 2,000 سوري، قُبض عليهم أو استسلموا في المعركتين الأخيرتين في الباغوز وهجين.[937]

وتعمل محكمتا الدفاع عن الشعب بقدرات محدودة، في بيئة أمنية صعبة، ودون دعم أو مشورة دوليين. وأبلغ قضاة وأعضاء في النيابة العامة بالإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا المنظمة أنهم يتعرَّضون لتهديدات أمنية مستمرة لحياتهم وعملهم. وأطلع أحد القضاة منظمة العفو الدولية على مقطع فيديو يدعو فيه أمير بتنظيم الدولة الإسلامية خلايا التنظيم إلى استهداف القضاة العاملين في محاكم الإرهاب.[938]

ويبيِّن القسم 8-1 أن الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا تحقِّق في القضايا وتنظرها، معتمدةً في الأساس على قوانينها الخاصة بمكافحة الإرهاب التي تشمل، في بعض الحالات، جرائم ذات صياغة غامضة وفضفاضة تعتبرها جرائم إرهاب. ويكشف القسم 8-3 عن عدم إجراء تحقيقات أو محاكمات لأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا على جرائم منصوص عليها في القانون الدولي. ويبحث القسم 8-5 في تقاعس المجتمع الدولي عن إنشاء آلية قضائية دولية، أو منح الولاية لمثل هذه الآلية، لنظر الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية. وكما قالت باري إبراهيم، مديرة المؤسسة الأيزيدية الحرة، "مرتكبو الجرائم من تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا لا يُحاسَبون على الجرائم التي يُحتمل أنهم ارتكبوها فعليًا، وهو ما يرجع أساسًا إلى أن المجتمع الدولي تملص من مسؤوليته والسلطات المحلية تفتقر إلى القدرة والموارد اللازمة لإجراء عدد كبير من المحاكمات القانونية المعقدة بشكل صحيح".[939]

---

[928] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023، القامشلي؛ الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، ميثاق نظام العدالة الاجتماعية للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (مرجع سبق ذكره)، الفصل 3 والمادة 14. وينبغي للقضاة أن يكونوا من الجنسية السورية أو لهم الحق في الإقامة في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الإدارة الذاتية، وأن يكونوا قد حصلوا على درجة البكالوريوس في القانون على الأقل، وأن يجتازوا فحصًا أمنيًا. كما ينبغي لهم أن يجتازوا دورة تدريبية قضائية وبعض الاختبارات قبل تعيينهم.

[929] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023، القامشلي.

[930] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023، القامشلي؛ مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[931] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023، القامشلي.

[932] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023، القامشلي. وقالت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، إن محاكمة بعض السوريين المحتجزين لدى قوات سوريا الديمقراطية توقفت "أساسًا، بسبب اكتظاظ السجون القائمة وعدم قدرة الإدارة الذاتية على بناء منشآت جديدة. ومن ثم يبقى هؤلاء المحتجزون في السجون في عهدة قوات سوريا الديمقراطية". ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[933] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 4 مارس/آذار 2023، القامشلي. البيانات المتعلقة بعدد القضايا التي نُظِرَت في المحاكم محدودة لأن ملفات القضايا تُكتَب باليد وتُصَوَّر بالماسح الضوئي، لكنها ليست مرقمة إلكترونيًا ولا يمكن البحث فيها.

[934] ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[935] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 4 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[936] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 4 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[937] ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[938] مقطع فيديو محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

[939] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع باري إبراهيم، المؤسِّسة والمديرة التنفيذية للمؤسسة الأيزيدية الحرة، 24 أغسطس/آب 2023.

وبالإضافة إلى ذلك، يوضِّح القسم 8-6 بالتفصيل أن المحاكمات التي أُجرِيت شابها العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الاعتماد على الاعترافات المنتزعة تحت وطأة التعذيب، وغياب المحامين في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة، وعملية استئناف معيبة تحدُّ من قدرة الأشخاص على الطعن في إدانتهم وعقوباتهم. وكان المتهمون في تلك المحاكمات يفتقرون، بوجه عام، إلى الموارد والفرصة لتقديم دفاع معقول. وأفادت سلطات الإدارة الذاتية في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية بأن معدل الإدانة في محكمتيّ الدفاع عن الشعب يزيد عن 95 بالمئة.[940]

ووجدت المنظمة، على النحو المبيَّن في القسم 8-2، أن غياب ضمانات المحاكمة العادلة سمح لسلطات الإدارة الذاتية بأن تستخدم الاتهام بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية كأداة لإخراس وترهيب الأشخاص الذين تعتقد أنهم يعارضونها. وتبيَّن للمنظمة كذلك أن سلطات الإدارة الذاتية وبعض أفراد الجمهور العام يستخدمون مثل هذا الاتهام بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية كوسيلة للانتقام في إطار خلافات شخصية أو نزاعات عشائرية.

وتركِّز منظمة العفو الدولية في القسم 8-7 على تفشي الظلم القائم على أساس النوع الاجتماعي خلال المحاكمات. إذ تتعرض النساء، بوجه خاص، لاحتمال معاقبتهن على أفعال أزواجهن، وكذلك على أفعال قمن بها للحفاظ على حياتهن وهن محتجزات في مُخيَّم الهول. وكان بعض النساء، والأطفال، والفتيان الذين يُلاحَقون قضائيًا ضحايا، فيما يبدو، للاتجار في البشر، على النحو الذي نوقِش في الفصل 7، ومع ذلك، فلا وجود لآلية لتحديد ضحايا الاتجار في البشر وحمايتهم من المعاقبة على أفعال ارتكبوها كنتيجة مباشرة للاتجار فيهم.

وأخيرًا، يبيّن الفصل 8-8 بالتفصيل إخضاع الأطفال، الذين يُحاكمون بشكل عام على جرائم أكثر خطورة، لنفس انتهاكات الإجراءات الواجبة شأنهم شأن البالغين، برغم أن العقوبة القصوى لهم هي السجن سبع سنوات، بموجب القانون المطبَّق في المحاكم. ولا يمكن للطفل، في أي مرحلة، التشاور مع أحد أبويه أو ولي أمره أو أن يحظى بدعمه أثناء خوض الإجراءات الجنائية.

8.1 قانون فضفاض لمكافحة الإرهاب

تتسم أحكام قوانين مكافحة الإرهاب المطبَّقة في محكمة الدفاع عن الشعب بالصياغات الفضفاضة وغير الدقيقة وإمكانية إساءة استخدامها.

فقد أصدر المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم الجزيرة قانونًا لمكافحة الإرهاب طبَّقته سلطات الإدارة الذاتية في محكمة الدفاع عن الشعب حتى عام 2021، كما هو موضَّح أعلاه.[941] وفي عام 2021، اعتمدت سلطات الإدارة الذاتية قانونًا جديدًا لمكافحة الإرهاب للمنطقة التي تسيطر عليها بأكملها، بهدف التصدي لبعض أوجه القصور في قانون عام 2014.

وبالنسبة لمن يُحاكَمون الآن على جرائم ارتكبوها قبل عام 2021، أوضحت الرئاسة المشتركة لمحكمة الدفاع عن الشعب أنها ستنظر في أحكام قانونيّ مكافحة الإرهاب وتطبِّق القانون الذي يقضي بالعقوبة الأقل للجرائم التي ارتكبها المتهم.[942] ولا يتضمَّن أي من قانونيّ مكافحة الإرهاب عقوبة الإعدام، وخفَّض قانون عام 2021 مدة عقوبة السجن القصوى من 20 عامًا إلى 15 عامًا.[943] ويشمل قانون عام 2021 حدًا أدنى وحدًا أقصى للعقوبة لكل جريمة، وهو أمر يفتقر إليه قانون عام 2014 وأدَّى غيابه، فيما يبدو، إلى تفاوت أحكام العقوبات لنفس الجريمة بدرجة كبيرة.

ويقتضي "مبدأ القانونية" في القانون الدولي دقةً كافيةً في القوانين الجنائية بحيث يكون ما يُعد جريمة جنائية واضحًا وكذلك عواقب ارتكاب الجريمة.[944]

وهذا تسليم بأن القوانين التي تحوي صياغات مُبهمة وفضفاضة تكون عرضة لتطبيقها بطريقة تعسفية وإساءة استخدامها. فالقوانين يجب أن تكون واضحة ويسهل الاطلاع عليها ويمكن بشكل كاف توقع تطبيقها في الممارسة العملية. وينبغي لها، بوجه خاص، أن تُصاغ بدقة كافية لتمكين الفرد من ضبط سلوكه أو سلوكها وفقًا لها. ويجب ألا تمنح السلطات سلطة تقديرية غير مقيَّدة، بل ينبغي أن تشمل إرشادًا كافيًا للأفراد المكلَّفين بتطبيقها لتمكينهم من التأكد من نوع السلوك الذي يقع تحت طائلتها. وفيما يتعلق بالتجريم، يقتضي مبدأ القانونية أن يصنِّف القانون الجرائم ويصفها بصياغات دقيقة لا لبس فيها تُعرِّف السلوك المُعاقب عليه في نطاق ضيق.

---

[940] ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[941] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[942] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[943] المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم الجزيرة، قانون مكافحة الإرهاب، رقم 244، 31 يوليو/تموز 2014، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية، المادة 5(1)؛ الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، قانون مكافحة الإرهاب، القانون رقم 7 لسنة 2021، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

[944] انظر: مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب (المقرر الخاص المعني بمكافحة الإرهاب)، تقرير، 28 ديسمبر/كانون الأول 2005، وثيقة الأمم المتحدة رقم: E/CN.4/2006/98، الفقرة 46: "الشرط الأول الوارد في الفقرة 1 من المادة 15، [من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية] هو أن حظر السلوك الإرهابي يجب أن يتم بمقتضى أحكام القانون الوطني أو الدولي. وحتى يكون الحظر 'منصوصًا عليه قانونًا'، يجب أن تتم صياغته بشكل: يكون فيه الوصول إلى القانون متاحًا بشكل مناسب حتى يعلم الشخص كيف يقَيِّد القانون سلوكه؛ وتكون فيه صياغة القانون دقيقة بشكل كاف حتى يتسنى للشخص التصرف وفقه".

وتقصر قوانين مكافحة الإرهاب في شمال شرق سوريا عن الوفاء بالمعايير الدولية من حيث أنها ذات نطاق تجريم واسع للغاية، وتجَرِّم سلوكًا لا يفي بمعيار الخطورة لما يمكن أن يُعتبر "إرهابًا". وفي حين أنه لا يوجد تعريف دولي متفق عليه للجرائم المتعلقة بالإرهاب، تعتبر منظمة العفو الدولية نموذج التعريف الذي قدَّمه مقرر الأمم المتحدة السابق المعني بمكافحة الإرهاب نقطة بداية ينبغي عدم توسيعها.[945]

ويجرِّم قانونا عامين 2014 و2021، كلاهما، جرائم فرعية. وهي جرائم تنشأ من سلوك بعيد بدرجات متفاوتة عن الجريمة الأساسية (الفعل "الإرهابي" نفسه). ومن بين مثل هذه الجرائم في قانوني 2014 و2021، الدعم والعضوية.[946] وتثير هاتان الجريمتان بواعث قلق فيما يتعلق بالالتزام بمبدأ القانونية. فالاشتراك في جمعية أو جماعة غرضها الإرهاب ينبغي، كجريمة، أن يقتصر على الاشتراك الطوعي مع المعرفة بأن الفعل سيساهم مساهمة كبيرة في ارتكاب الجريمة الأساسية. وينبغي أن تكون مثل هذه الجرائم أيضًا متوقِّفة على وجود نِيَّة محددة، لا للاشتراك في أنشطة جماعة فحسب، بل وأيضًا للقيام عن طريق ذلك بارتكاب، أو المساهمة في ارتكاب، جريمة جنائية أساسية.

وقد فُسِّر القانونان بحيث يمكن للنيابة أن توجِّه اتهامات إلى أشخاص بعيدين كل البعد عن أن تكون لديهم نِيَّة يمكن البرهنة عليها لارتكاب الجريمة "الإرهابية" الأساسية، أو التحريض على ارتكابها، أو مساعدة مرتكبيها عن معرفة. وقد حدث هذا في حالتين وثَّقتهما منظمة العفو الدولية. وفي إحداهما، وجد القضاة أن مؤذِّنًا يقع تحت طائلة القانون لاستمراره في أداء عمله بعد أن سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على قريته. وفي الحالة الثانية، قالت ممرضة إنها اتُّهمت، من بين الادعاءات الموجَّهة إليها، بتقديم خدمات صحية لأعضاء في خلية لتنظيم الدولة الإسلامية.[947] وقال الرجل الذي كان يعمل مؤذِّنًا للمنظمة، "إذا كان المجتمع الدولي يوافق على أن مجرد العيش في منطقة يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية جريمة، فنحن آسفون. لكن من حيث المنطق، أنا غير مقتنع بأنني فعلت أي خطأ".[948]

8.2 استخدام مزاعم الانتماء لتنظيم الدولة الإسلامية كأداة

يُستخدم الاتهام بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا كأداة لغرضين أساسيين. فأولًا، تستخدمه سلطات الإدارة الذاتية أداةً لإسكات وترهيب أشخاص تعتقد أنهم يعارضونها. وثانيًا، يستخدم أفراد من الجمهور العام ومن سلطات الإدارة الذاتية مثل هذا الاتهام للانتقام فيما يتصل بخلافات شخصية أو نزاعات عشائرية. وقد استُخدِمت المزاعم الكاذبة بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية، فيما يبدو، من جانب مسؤولين في المستويات الأدنى ومستويات أعلى من ذلك في سلطات الإدارة الذاتية.

وبسبب غياب ضمانات المحاكمة العادلة مثل توفير محامين للدفاع، والاستخدام المُمنهج للتعذيب لانتزاع اعترافات بالإكراه، من الممكن أن يؤدي مجرد اتهام أي شخص بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية إلى قضائه سنوات رهن الاحتجاز التعسفي. وفي بعض الحالات، وفَّر التحالف بقيادة الولايات المتحدة الدعم والموارد العسكرية للقبض على أفراد في حالات تتوفر فيها أسباب قوية للاعتقاد أنهم اتُّهموا زورًا. وقد حُذِفت، في بعض الأحيان، تفاصيل محدَّدة للإفادات الواردة في هذا القسم، مثل تاريخ القبض وأسماء منشآت الاحتجاز، لعدم كشف هوية الشهود.[949]

---

[945] لا يوجد تعريف مُتفق عليه دوليًا للإرهاب، لكن منظمة العفو الدولية تعتبر أي جريمة فضفاضة للغاية إذا كانت تتجاوز نموذج تعريف الإرهاب الذي وضعه المقرر الخاص المعني بمكافحة الإرهاب: "الإرهاب عمل أو محاولة للقيام بعمل، حيث: 1- العمل: (أ) يتمثَّل في احتجاز متعمَّد للرهائن؛ أو (ب) يهدف إلى التسبُّب في وفاة أو في إصابات بدنية خطيرة لواحد أو أكثر من عامة السكان أو من شرائح منهم؛ أو (ج) ينطوي على عنف جسدي مميت أو خطير ضد واحد أو أكثر من عامة السكان أو من شرائح منهم؛ و2- يُنفَّذ العمل أو تجري محاولة تنفيذه بهدف: (أ) إثارة حالة من الرعب بين عامة الناس أو جزء منهم؛ أو (ب) إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بفعل ما أو الامتناع عن فعل ما؛ و3- يتوافق العمل مع: (أ) تعريف الجريمة الخطيرة في القانون الوطني، الذي سُنَّ لغرض الامتثال للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب أو لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإرهاب، أو (ب) جميع عناصر الجريمة الخطيرة كما حددها القانون الوطني". المقرر الخاص المعني بمكافحة الإرهاب، تقرير، *عشرة مجالات للممارسات الفُضلى في مكافحة الإرهاب*، 22 ديسمبر/كانون الأول 2010، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/16/51، الممارسة رقم 7، ص 17.

[946] الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، قانون مكافحة الإرهاب، القانون رقم 7 لسنة 2021، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية. وتُعَرِّف المادة 1 الإرهابي بأنه كل شخص طبيعي يرتكب أو يحاول ارتكاب جريمة إرهابية، أو يحرِّض عليها، أو يهدِّد بها، أو يخطط لها، سواء من الداخل أو الخارج، بأي وسيلة كانت، سواء فعل ذلك بشكل فردي، أو ساهم في هذه الجريمة في إطار عمل إجرامي مشترك، أو اضطلع بقيادة، أو إدارة، أو تشكيل، أو إنشاء، أو عضوية أي من الكيانات الإرهابية. وفضلًا عن ذلك، تقضي المادة 3(ب) بأن كل من انضم إلى منظمة إرهابية يُعَاقَب بالسجن مدة خمس سنوات على الأقل. المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم الجزيرة، قانون مكافحة الإرهاب، رقم 244، 31 يوليو/تموز 2014، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية. وتفيد المادة 3(ب) بأن من بين الأفعال التي تُعد أفعالًا إرهابية، تقديم الدعم، والتمويل، والتوجيه لأفعال إرهابية، والتدخل، والمشاركة، والمساهمة، شفهيًا أو بأي وسيلة، في مثل هذه الأفعال.

[947] مقابلات، عام 2023.

[948] مقابلة، عام 2023.

[949] تشير بحوث منظمة العفو الدولية إلى أن الاتهام بالارتباط بتنظيم الدولة الإسلامية هو الأكثر استخدامًا كذريعة، لكن الاتهام بارتباطات إرهابية أخرى يُستخدم أيضًا، مثل الارتباط بالجيش السوري الحر، أو الحكومة السورية، أو تركيا. ووفقًا لما ذكره محلَّل في الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فإن "الأمر يتوقَّف على وضع ذلك الشخص. فإذا كان الشخص من الرقة، فالمنطقي [أن يكون الاتهام] هو الدولة الإسلامية. وإذا كان [له] أقارب في إدلب، فالمنطقي [أن يكون الاتهام] هو الجيش السوري الحر. بعض الأشخاص لا يمكن اتهامهم بالدولة الإسلامية أو الجيش السوري الحر، مثل الكرد... فلن يكون منطقيًا القول بالدولة الإسلامية. ولذلك يستخدم التقرير الزائف شيئًا آخر، مثل العمل مع الاستخبارات التركية... تهمة الدولة الإسلامية هي الأكثر استخدامًا". مقابلة عبر مكالمة صوتية مع ممثل للشبكة السورية لحقوق الإنسان، 29 يونيو/حزيران 2023.

الترهيب والعقاب

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ستة مدنيين قالوا إنهم اتُّهموا بالانتماء لتنظيم الدولة الإسلامية وقُبِض عليهم لأن سلطات الإدارة الذاتية كانت تريد ترهيبهم أو أسكاتهم. وأشار مراقبون محليون لحقوق الإنسان ومحللون إلى أن هذه الحالات تمثِّل نمطًا أوسع.[950] وكانت المنظمة قد وثّقت في عام 2015، انتهاكات مماثلة في شمال شرق سوريا على أيدي سلطات الإدارة الذاتية التي يقودها حزب الاتحاد الديمقراطي.[951]

ففي عام 2019، قبضت قوات سوريا الديمقراطية، على مروان ووليد، اللذين كانا لأمد طويل ناشطيْن مناهضيْن للحكومة السورية. وكان الاثنان وقت القبض عليهما موظفيْن في إحدى منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز الحكم المحلي. وتعرَّضا خلال السنة التي سبقت القبض عليهما للترهيب على أيدي بعض ممثِّلي الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا الذين كانوا يعتقدون، وفقًا لما ذكره مروان ووليد، أنهما يتدخلان في إدارتهم للحكم المحلي. وقال الاثنان إنهما رفضا أيضًا رشوة مسؤولين للموافقة على مشروعاتهما.[952]

وقد قُبض عليهما في مداهمة قادتها قوى الأمن الداخلي في عام 2019. وقال مروان إنه تعرَّض خلال احتجازه للضرب بالبنادق، وأنابيب المياه، والعصي، واتهمه المحققون بأنه عضو في خلية كامنة لتنظيم الدولة الإسلامية. وأُفرج عنهما بعد احتجازهما لمدة أربعة أسابيع.[953]

وقال مروان إنه غير قادر الآن على العمل: "قالت منظمتنا لابد أنكما ارتكبتما خطأً ما. لا نستطيع الاستمرار معكما".[954] وقال وليد إنه تعرَّض "لترهيب مستمر" على أيدي سلطات الإدارة الذاتية منذ الإفراج عنه: "لا أجرؤ على السفر خارج مدينتي أو عبر حواجز التفتيش... تقول [المنظمات] إنها لا تستطيع فحسب توظيفنا لأننا سوف نُسبب لها مشاكل".[955]

وقال أسعد لمنظمة العفو الدولية إنه قُبض عليه في عام 2018. وكان أسعد، وهو محامٍ، قد حضر اجتماعًا عامًا قال فيه إنه شديد الانتقاد لنظام العدالة الذي تعتزم السلطات المحلية إقامته. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، حضر اجتماعًا خاصًا مارس ممثّلون محليون خلاله ضغوطًا عليه كي يحضر تدريبًا ثم ينضم إلى مجلس العدالة في محافظته، ولكنه رفض. وفي اليوم الذي بدأ فيه التدريب، قُبض عليه من منزله على أيدي نحو سبعة من أفراد قوى الأمن الداخلي: "وضعوني في شاحنة صغيرة مقفلة بيضاء... بدأت أمي تبكي [و] أطفالي... جرُّوني [أفراد الأمن] إلى السيارة. كانت آخر كلمات قلتها، 'لا تقلقوا، هؤلاء من قوى الأمن الداخلي، أنا أعرفهم'".[956]

ونُقل أسعد، أولًا، إلى موقع تحت الأرض ثم إلى منشأة احتجاز. ولم يتعرَّض للتعذيب الجسدي أو غيره من ضروب المعاملة السيئة خلال استجوابه، لكنه قال إن أغلب الأشخاص الآخرين في زنزانته تعرَّضوا لذلك.[957] وقد تعرَّض خلال احتجازه للاختفاء القسري، حيث رفضت السلطات تأكيد مكانه لأسرته. وأُفرج عنه بعد استجوابه على مدى شهرين، ولم يُعرض قط على أي عملية قانونية. وقال للمنظمة: "لم تكن هناك تهمة. كانوا يُرهِبونني فحسب [و] يضيِّعون وقتي... إنهم يقبضون على الناس تعسفيًا لأنهم لا يسايرون نظامهم، ويوجِّهون إليهم تهمًا تتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية".[958] وغادر أسعد المنطقة بعد قليل من الإفراج عنه بسبب بواعث قلق من احتمال القبض عليه من جديد.

وتعرَّض رياض، هو مسؤول محلي سابق دأب على انتقاد الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا علنًا، للقبض عليه مرتين في عام 2021، الأولى على أيدي قوى الأمن الداخلي والثانية في مداهمة مشتركة للقوات الخاصة التابعة لقوى الأمن الداخلي والتحالف بقيادة الولايات المتحدة.[959] وقال إنه خلال إحدى جلسات استجوابه: "قال المحقق، 'أنت الآن في محكمة قضايا الإرهاب، يمكنني أن أجعلك ما شئت. يمكنني أن أجعلك [من أعضاء تنظيم] الدولة الإسلامية، أو النُصرة، أو القاعدة. يمكنني أن أفعل بك ما أشاء'".[960] وأبلغ رياض المنظمة بالأسباب التي يعتقد أنها أدت إلى القبض عليه:

---

[950] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أحد نشطاء حقوق الإنسان المحليين، 29 مارس/آذار 2023؛ مقابلة ufv l;hglm w,jdm مع مراقب محلي لحقوق الإنسان، 7 يوليو/تموز 2023؛ مقابلة شخصية مع محلل معني بشمال شرق سوريا، 1 أغسطس/آب 2023.

[951] انظر منظمة العفو الدولية، "سوريا: الاعتقالات التعسفية وافتقار المحاكمات الصارخ للعدالة يشوِّهان كفاح حزب الاتحاد الديمقراطي ضد الإرهاب"، 7 سبتمبر/أيلول 2015، https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2015/09/syria-abuses-mar-pyd-fight-against-terrorism/

[952] مقابلات، عام 2023.

[953] مقابلة، عام 2023.

[954] مقابلة، عام 2023.

[955] مقابلة، عام 2023.

[956] مقابلة، عام 2023.

[957] انظر الفصل 4: "التعذيب المُمنهج في حجز قوات الأمن" لمزيد من التفاصيل بشأن التعذيب في منشآت الاحتجاز التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها.

[958] مقابلة، عام 2023.

[959] لمزيد من التفاصيل بشأن القبض على رياض في مداهمة قام بها التحالف بقيادة الولايات المتحدة، انظر الفصل 4: "التعذيب المُمنهج في حجز قوات الأمن".

[960] مقابلة، عام 2023.

التفت أحد المحققين نحوي وقال: 'السبب الحقيقي للقبض عليك هو أن لسانك طويل وتنتقد السلطات في المؤتمرات التي تحضرها'... كانت أفضل طريقة لمنعي هي اتهامي [بالانتماء إلى تنظيم] الدولة الإسلامية. فإما سأبقى مدة طويلة قيد الاستجواب، وأكون بعيدًا عن المؤتمرات والاجتماعات، وإما سيظل الاتهام علامة مُلتصقة بي إذا أُفرج عني بعد فترة... أنا شخص نشط ومتعلم... وأفضل طريقة لوقف هذا النوع من الأشخاص هي التأثير على حياتهم – وضعهم الاجتماعي، قدرتهم على العمل، أسرتهم، كل شيء... يشعر المرء كأن قلبه وعقله سينفجران. يريد البكاء، أن يقتل نفسه، أن يضرب رأسه بالحائط. يتركونه وقد ضاقت به الخيارات: مغادرة البلاد أو الموت".[961]

وأُفرِج عن رياض بعد أن قضى ثلاثة أشهر و10 أيام رهن الاحتجاز دون أن يُتهم رسميًا أو يُحاكم.
وبينما نُشرت أنباء القبض عليه ومزاعم انتمائه إلى تنظيم الدولة الإسلامية في وسائل الإعلام المحلية، رفضت سلطات الإدارة الذاتية منحه ورقة تشهد بأن سجله الأمني نظيف.[962] وقال إنه لم يتمكن، لهذا السبب، من الحصول على أي وظيفة منذ الإفراج عنه.

تسوية الحسابات

وثَّقت منظمة العفو الدولية 12 حالة قال فيها أشخاص إنهم اتُّهموا زورًا بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية نتيجة خلافات شخصية أو نزاعات عشائرية.[963] ووجَّه أغلب هذه الاتهامات أفراد من الجمهور، لكن، في بعض الحالات، وجَّهها مسؤولون من سلطات الإدارة الذاتية.

فقد قال يحيي، وهو رجل سوري عمره 20 عامًا، للمنظمة إنه قُبض عليه في عام 2021 بعد أن قدَّمت عشيرة منافسة بلاغًا كاذبًا بأنه عضو في خلية كامنة لتنظيم الدولة الإسلامية. وقال، "أبلغوا قوات سوريا الديمقراطية بأن لي صلات بتنظيم الدولة الإسلامية". وأضاف "كان الأشخاص الذين يحققون معي من عشيرة الأشخاص [الذين اتهموني] نفسها... أعرف [أن المحققين] من عشيرة البكارة لأن شخصًا ما قال، 'سأريك كيف تصنع مشاكل مع البكارة'".[964] وقال إنه بعد أن تعرَّض للتعذيب على مدى ثمانية أشهر، بما في ذلك الضرب بالعصي والحبس الانفرادي، أدلى مكرهًا باعتراف بأنه عضو في خلية كامنة لتنظيم الدولة الإسلامية. وحُكِم عليه بالسجن 20 عامًا.

وسُجِنت جميلة، وهي امرأة سورية عمرها 27 عامًا، مع أختها، أمل، بعد أن قدَّمت امرأتان أخريان بلاغًا إلى سلطات مُخيَّم الهول بأنهما تنتميان إلى تنظيم الدولة الإسلامية. وقالت، "إذا كان شخص ما يكره شخصًا آخر، يقدِّم بلاغًا، فيُسجن ذلك الشخص ظلمًا".[965] وقالت جميلة وأمل، كلتاهما، إنهما تعرَّضتا خلال التحقيقات معهما للتعذيب النفسي، بما في ذلك تهديدات لجميلة بأن أختها تُعذَّب لأنها لا تعترف، وتهديدات لأمل بقتل ابنتها.[966] وقالتا، كلتاهما، إنهما اعترفتا مكرهتيْن بالضلوع مع تنظيم الدولة الإسلامية، وحُكِم على كل منهما بالسجن 10 سنوات. وقالت جميلة، "تحدثنا مع كثير من المنظمات غير الحكومية. وكلها تهتَّم بالوضع في السجن. التركيز ينبغي، في الحقيقة، أن يكون على المحاكمات. لماذا نحن هنا أصلًا؟ ينبغي ألا نكون هنا في المقام الأول".[967]

وقال أدهم، وهو صبي سوري عمره 17 عامًا، إن عمَّه اتَّهمه بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية بعد أن اختلفا حول بيع منزل العائلة. وقُبِض عليه في عام 2020 ونُقِل إلى منشأة احتجاز تديرها قوى الأمن الداخلي. وقال إنه بعد أن تعرَّض للتعذيب على مدى 40 يومًا، بما في ذلك التعرُّض للاختناق، والتعليق من القدمين، والضرب بالأسلاك، اعترف تحت وطأة الإكراه بأنه نفَّذ عمليات قتل وهجمات لحساب الدولة الإسلامية. وحُكِم على أدهم بالسجن سبع سنوات. وقال إنه يأمل أن يغادر سوريا بعد الإفراج عنه. وقال، "إذا بقيتُ هنا فسينتهي بي الأمر في السجن ثانية".[968]

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال رائد، وهو رجل سوري عمره 33 عامًا احتُجِز في منشأة احتجاز في منطقة تل أبيض، إن الغالبية العظمى من بين 35 شخصًا محتجزين في زنزانته قُبِض عليهم نتيجة بلاغات كاذبة بسبب نزاعات شخصية أو عائلية، وأضاف: "أغلب الأشخاص لهم نفس القصة – قريب أو صديق [لهم] أو شخص يعرفونه نال انتقامًا شخصيًا".[969]

---

[961] مقابلة، عام 2023.
[962] مقابلة، عام 2023.
[963] مقابلات مع 12 شخصًا، في عامي 2022 و2023.
[964] مقابلة، عام 2023.
[965] مقابلة، عام 2023.
[966] مقابلات، عام 2023.
[967] مقابلة، عام 2023.
[968] مقابلة، عام 2023.
[969] مقابلة، عام 2023.

8.3 الافتقار إلى محاكمات لجرائم مُؤثَّمة بموجب القانون الدولي

وفقًا لما ذكره مسؤول قضائي رفيع، فإن محكمة الدفاع عن الشعب تركِّز على "محاكمات مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الذين حاربوا قوات سوريا الديمقراطية أو النظام".[970] وأشار المسؤول إلى أن ذلك يشمل مقاتلي التنظيم وأعضاءه أيضًا. وأبلغ مسؤول قضائي رفيع آخر منظمة العفو الدولية أن محكمة الدفاع عن الشعب تنظر "جرائم الإرهاب" والجرائم ضد الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا،[971] وفي أغلب الحالات، تحاكم "المقاتلين، الأشخاص الذين انضموا إلى داعِش، قدَّموا تدريبًا، شاركوا في المعارك، الأشخاص الذين نفَّذوا تفجيرات، و[انضموا وشاركوا] في خلايا كامنة، وخصوصًا بعد الباغوز مع تحول الحرب [ضد تنظيم الدولة الإسلامية] إلى [محاربة] الخلايا الكامنة".[972] وعمليًا، لا يتم إجراء أي تحقيق أو محاكمة بالمرة في مجموعة واسعة من الجرائم التي ينصُّ عليها القانون الدولي، مثل جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وما خلصت الأمم المتحدة إلى أنه يُعد إبادة جماعية ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية.[973]

ونُظِرت بعض الجرائم المؤثَّمة بموجب القانون الدولي التي لها صلة مباشرة بالانتماء لعضوية تنظيم الدولة الإسلامية أو القتال في صفوفه، مثل القتل غير المشروع لأشخاص اتهمهم التنظيم بالتجسس، أو أشخاص غير مشاركين في القتال، وحُوكم مرتكبوها باستخدام أحكام قوانين مكافحة الإرهاب ذات الصياغة المُبهمة والفضفاضة، لكن لم يتم إجراء أي تحقيق أو محاكمة في جرائم أخرى يشملها القانون الدولي.[974] فعلى سبيل المثال، أبلغ مسؤول كبير في قوى الأمن الداخلي ومسؤولون قضائيون منظمة العفو الدولية أنه لم يتم إجراء تحقيقات أو محاكمات في جرائم العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية، [975] والتي تشمل الاغتصاب، والاسترقاق الجنسي، والزواج القسري، والتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة للنساء لمخالفتهن القيود المشدَّدة التي يفرضها التنظيم على حرية النساء. وقال مسؤول قضائي متفكرًا إنهم قد يمكنهم استخدام بنود قوانين مكافحة الإرهاب في نظر جرائم العنف الجنسي إذا كانت قد ارتُكِبت "خلال معركة".[976] وغير هذا، لم يكن المسؤولون يرون، فيما يبدو، أن جرائم العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي المُرتكبة على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية تقع في نطاق اختصاص المحكمة. كما أكَّد مسؤولون قضائيون أنه لم يتم إجراء محاكمات بشأن الجرائم المُرتكبة ضد الطائفة الأيزيدية، ومن بينها، مثلًا، استرقاق النساء والفتيات، والتجنيد القسري للصبية. وأشار مسؤول قضائي إلى حالة كان لديهم فيها معلومات تشير إلى أن رجلًا عراقيًا اشترى فتاة أيزيدية مُستعبدة واحتفظ بها لكن هذا لم يتم بحثه إلا في إطار قرار بشأن الحكم عليه لانضمامه إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وأشاروا إلى أن المعلومات المتاحة لهم لم يتم التحقيق فيها بشكل كامل.[977]

وفي السياق نفسه، أبلغ مسؤولون قضائيون المنظمة بأنه عندما يثبت أن المتهم قتل شخصًا ما أو أصابه بجروح، يؤخذ هذا في الاعتبار في قرار تحديد عقوبته.[978] وقالوا، "عندما كانوا مقاتلين، ارتكب بعضهم جريمة القتل والقتل العمد"، التي تمثِّل، حسب تقديرهم "نحو 10 بالمئة من الجرائم المرتكبة" التي نُظِرت أمام محكمة الدفاع عن الشعب.[979] إلا إن الجرائم المتعلقة بالقتل أو الإصابة، مثلًا، لا تُوجَّه بشأنها تهم منفصلة بصفتها جرائم مستقلة بذاتها، ولا يولَى اعتبار لما إذا كانت هذه الأفعال تُعد جرائم بموجب القانون الدولي. كما قال مسؤولون قضائيون إن أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية الذين قاموا بالتجنيد القسري للأطفال يمكن أن يُحاكموا على تجنيد الأشخاص عمومًا في صفوف التنظيم، بموجب قانون مكافحة الإرهاب، لكنهم لا يُحاكمون على جرائم أخرى، مثل جريمة الحرب المتمثِّلة في تجنيد أو ضم أطفال دون سن 15 عامًا في صفوف جماعة مسلحة أو استخدامهم في العمليات العدائية.[980]

وبرغم افتقار المحاكم وسجون الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا إلى القدرة على استيعاب الأفراد الذين ينتظرون المحاكمة أو يقضون عقوبات سجن، فلا وجود، فيما يبدو، لأي نظام يمنح الأولوية للقضايا الأكثر خطورة.[981]

---

[970] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي. وأبلغ أعضاء رفيعو المستوى في جهاز الاستخبارات لقوات سوريا الديمقراطية منظمة العفو الدولية أيضًا أن تحرياتهم تركز على هدفين: 1) العمليات اليومية لتنظيم الدولة الإسلامية 2) الرؤية الاستراتيجية لتنظيم الدولة الإسلامية". مقابلة، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[971] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[972] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي. ووصف مسؤول قضائي رفيع آخر التهم الرئيسية بأنها "الانضمام، الخلايا الكامنة، التمويل، التعبئة، نشر العقيدة، تقديم تدريبات مع الدولة الإسلامية". مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[973] للضحايا الحق في إقرار الحقيقة، والعدالة، والجبر، وضمانات عدم التكرار. ويركِّز هذا الفصل على المحاسبة الجنائية. انظر، مثلًا، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، https://untrainingcentre.ohchr.org/ar-ae/Documents/Publications/2021/BP_Guidelines_IHRL%20_IHL.pdf

[974] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/’ذار 2023، القامشلي.

[975] مقابلة شخصية مع مسؤول كبير في قوى الأمن الداخلي لشمال شرق سوريا، 5 مارس/آذار 2023، الرقة؛ مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/’ذار 2023، القامشلي.

[976] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي، ومقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/’ذار 2023، القامشلي.

[977] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي. وأشار المسؤول القضائي إلى أن المتهم قال إنه أعاد الطفلة الأيزيدية إلى أبويها، وأنهم لم يكن لديهم معلومات للتحقق من صدق زعمه. وأوضح المسؤول أيضًا أنه "في ملفات القضايا، يُكتَب [:] عضو في داعِش، حارب في هذه المعارك، وكذلك استرَقّ نساء أيزيديات وحاول بيعهن. هذا يمنحنا نظرة عامة أفضل من أجل إصدار الحكم والعقوبة. لكننا لا ننظر قضية من أجل العنف الجنسي فقط".

[978] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/’ذار 2023، القامشلي؛ مقابلات مع مسؤولين من جهاز الاستخبارات التابع لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[979] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/’ذار 2023، القامشلي.

[980] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/’ذار 2023، القامشلي. ويُعدُّ تجنيد الأطفال دون سن 15 عامًا ومشاركتهم في العمليات العدائية جريمتيّ حرب. النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما (نظام روما الأساسي)، المادة 8(2)(ه)(7). انظر أيضًا اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدتان 136 و137.

[981] قالت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، "تتبع آلية محاكمة المتهمين أمام محكمة الدفاع عن الشعب عملية منظمة تقوم على تاريخ القبض على المتهم وتاريخ تَسَلُّم وتسجيل ملف التحقيق الأولي أمام النيابة العامة. وتُجرَى المحاكمات وفقًا للترتيب الوارد في هذه السجلات". ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

وأبلغ مسؤولون قضائيون كبار المنظمة بأن بإمكانهم الاعتماد على مصادر قانونية أخرى، مثل قانون العقوبات السوري ومعاهدات القانون الجنائي الدولية.[982] غير أنهم، في الممارسة العملية، لم ينظروا أي جرائم بموجب القانون الدولي.[983] ففي أغلب الحالات، يكون اتِّهام الأشخاص المشتبه بانتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية بجرائم الإرهاب أسهل، فيما يتعلق بالأدلة، من اتِّهامهم بجرائم بموجب القانون الدولي أو قانون العقوبات. ففيما يتعلَّق بجرائم الإرهاب، ليس على النيابة سوى أن تثبت العضوية في تنظيم الدولة الإسلامية أو التعاون معه، بدلًا من إثبات أفعال جنائية محددة. وبينما تستخدم السلطات أحكام قوانين مكافحة الإرهاب الفضفاضة لمحاكمة الأشخاص المشتبه بانتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية ومعاقبتهم، فلم تحقق في كثير من الجرائم الأكثر خطورة للتنظيم أو توجّه إلى المتهمين تهمًا بطريقة تسمِّي الجرائم المرتكبة ضد ضحاياهم على الوجه الصحيح أو تقرُّ بخطورة تلك الجرائم.[984]

وعادةً ما تكون المحاكمات موجزة للغاية وتشوبها بواعث قلق تتعلق بحقوق الإنسان، على النحو المبيَّن بالتفصيل أدناه. ولا تؤدي هذه المحاكمات إلى وضع سجل قضائي بالمجموعة الواسعة من الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية، والإجابة عن أسئلة الضحايا وأسرهم، بما فيها الأسئلة المتعلقة بمصير المفقودين.[985]

ونُظِرت أغلب القضايا المتعلقة بالانتماء لتنظيم الدولة الإسلامية في جلسات مغلقة، دون مشاركة أي من الضحايا أو الناجين من الجرائم.[986] وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال ممثِّل لإحدى منظمات المجتمع المدني، التي قامت بتنسيق شبكة واسعة من ضحايا الجرائم المؤثَّمة بموجب القانون الدولي في شمال شرق سوريا، إن بعض الضحايا في الشبكة طُلِب منهم المشاركة في محاكمات في بلدان أخرى، لكن لم يشارك أي منهم محليًا.[987] وقالت بعض المنظمات التي تركِّز على شؤون الأيزيديين في شمال شرق سوريا والعراق لمنظمة العفو الدولية إنها ليس لديها معلومات بشأن المحاكمات أكثر مما شاهدته في الإعلام المحلي.[988]

8.4 الآلاف بلا محاكمة في الأفق

مضى ما يزيد على خمس سنوات على سقوط الباغوز، ومع ذلك، فما زال آلاف الأشخاص الذين يُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية مُحتجزين دون تهمة أو محاكمة في مراكز احتجاز تديرها قوات الأمن أو مخيَّمين أشبه بالسجون، دون محاكمات تلوح في الأفق.

وكانت الغالبية العظمى من الأشخاص الذين حُوكِموا حتى الآن أمام محكمة الدفاع عن الشعب من الجنسية السورية. وأبلغت سلطات الإدارة الذاتية منظمة العفو الدولية أنها حاكمت عشرات العراقيين أيضًا خلال فترة قصيرة في عامي 2018 و2019.[989]

وأجرت المنظمة مقابلتين مع رجلين عراقيين حُوكِما أمام محكمة الدفاع عن الشعب وهما الآن محتجزيْن في منشأة احتجاز في شمال شرق سوريا. وحضر الأول جلستين من محاكمته ولم يُحكم عليه قط. وقال للمنظمة، "هل سأظل هنا طوال حياتي؟ لا أعرف شيئًا عن المستقبل. لا أعرف شيئًا عن أسرتي في العراق. كلما رأيت أحدًا يغادر هذا السجن انفطر قلبي. إنني أتساءل متى سيمكنني مغادرة هذا المكان. لماذا لا يمكنني المغادرة؟"[990] وحُوكِم الثاني وقضى مدة عقوبته، وهي سنة، لكن لم يُفرج عنه.[991] وقُبِض على رجل ثالث يُدعى أنور، في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، لكنه لم يُحاكم لأن الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا أوقفت محاكمة العراقيين أمام محكمة الدفاع عن الشعب.[992] وكان الثلاثة لهم ما بين ثلاث وأربع سنوات محتجزين في السجن عندما أجرت المنظمة المقابلات معهم.

---

[982] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/’ذار 2023، تحيل إلى الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، ميثاق نظام العدالة الاجتماعلية للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (مرجع سبق ذكره) المادة 7، الالتزام بالمعاهدات والقوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلزامي؛ والمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم الجزيرة، قانون مكافحة الإرهاب، رقم 244، 31 يوليو/تموز 2014، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية، المادة 5(7) تُطبَّق أحكام قانون العقوبات العام في كل ما لا يُنَصُّ عليه في هذا القانون.

[983] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022؛ مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/’ذار 2023.

[984] مقابلات شخصية مع مسؤولين قضائيين؛ ووُثِّق هذا أيضًا في عدة مقابلات مع أشخاص محتجزين أُدينوا بجرائم إرهاب لأفعال مثل القتل.

[985] أثارت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، وهي منظمة دولية غير حكومية، بواعث قلق بشأن عدم إقدام السلطات في شمال شرق سوريا، فيما يبدو، على استجواب الأشخاص الذين يُعتَقَد أنهم ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية بشأن مصير المفقودين في المنطقة برغم أنهم يُعَدُّون بالآلاف. انظر ICMP, *Missing Persons in North East Syria: A Stocktaking,* 25 March 2020, https://www.icmp.int/wp-content/uploads/2020/05/icmp-gr-mena-065-6-w-doc-stocktaking-missing-persons-in-north-east-syria.pdf

[986] أبلغ مسؤول قضائي منظمة العفو الدولية أنهم تجنَّبوا إبلاغ أسر الضحايا بالمحاكمات التي تعنيها خشية أن يؤدي ذلك إلى هجمات انتقامية، لكنهم قالوا إنهم يتواصلون من خلال منظمات غير حكومية للإحاطة بمستجدات تقدُّم المحاكم. وقالوا أيضًا إن أبوابهم مفتوحة للمنظمات، مثل منظمة العفو الدولية، التي تريد مراقبة محاكمة. مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي.

[987] مقابلة مع ممثِّل لإحدى منظمات المجتمع المدني، 28 يوليو/تموز 2023، موقع إجراء المقابلة محجوب.

[988] مقابلة شخصية مع منظمة معنية بحقوق الأيزيديين، 3 مارس/آذار 2023، الحسكة؛ مقابلة عبر مكالمة صوتية مع منظمة معنية بحقوق الأيزيديين، 3 يوليو/تموز 2023.

[989] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 4 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[990] مقابلة، عام 2023.

[991] مقابلة، عام 2023.

[992] مقابلة، عام 2023.

وبخلاف العدد الصغير من الرجال العراقيين الذين حُوكِموا في عامي 2018 و2019، لم يُتَّهم أغلب الرجال العراقيين الذين يبلغ عددهم 400 رجل أو يُقدَّموا إلى المحاكمة ولا توجد، فيما يبدو، أي خطة لمحاكمتهم.[993] ويُعاد بعض الأفراد من الجنسية العراقية إلى العراق، حيث احتمالات المحاسبة الجنائية على جرائم تنظيم الدولة الإسلامية المؤثّمة بموجب القانون الدولي محدودة للغاية.[994]

كذلك لم يُتَّهم أو يُحاكم أي من الرجال من الجنسيات الأجنبية الأخرى غير العراقية، وعددهم 2,000 رجل. وكانت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا قد أعلنت في يونيو/حزيران 2023 أنها ستبدأ محاكمات للأجانب غير العراقيين، وأن هذه المحاكمات "ستلتزم بالقوانين الدولية والمحلية بشأن الإرهاب، وتضمن الحفاظ على حقوق الشاكِين من الضحايا وأفراد أسرهم".[995]

ولم تكن هناك، حتى نهاية مارس/آذار 2024، أي خطط، فيما يبدو، لبدء هذه المحاكمات. وذكر مسؤولون من منظومة العدالة أن عقبات عديدة تعترض سبيل المضي قدمًا بنجاح بمحاكمات الأجانب. وقالوا إنهم يحتاجون، كي يمكن نظر هذه القضايا، إلى تدريب القضاة والمحامين على القانون الدولي، وإمكانية الوصول إلى البيانات البيومترية والسجلات الجنائية للأجانب من بلدانهم الأصلية، ودعم مالي لمحامي الدفاع.[996] وأفادوا كذلك بأنهم بحاجة إلى اتفاق بشأن المكان الذي سيقضي فيه من يُدانون عقوباتهم والوجهات التي سيذهبون إليها ما أن تكتمل مدة عقوباتهم.[997]

ولم يتم التحقيق حتى الآن مع أي نساء في شمال شرق سوريا أو توجيه اتهام إليهن بشأن جرائم ارتُكِبت فيما يُسمَّى دولة الخلافة، بما في ذلك جرائم مؤثّمة بموجب القانون الدولي يُحتمل أن يكُنَّ قد ارتكبنها، برغم أن مثقفين، ومحققين، وجماعات معنية بالضحايا سلطوا الضوء على مسؤولية كثير من النساء عن مثل هذه الجرائم.[998] وقد أُبلغت منظمة العفو الدولية بأن ما بين 100 و200 امرأة سورية حُوكمن في محكمة الدفاع عن الشعب على جرائم ذات صلة بتنظيم الدولة الإسلامية،[999] إلا إنها جرائم زُعم أنها ارتُكِبت في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، بما في ذلك مُخيَّم الهول.[1000]

8.5 الافتقار إلى دعم دولي لإيجاد حلول للعدالة في شمال شرق سوريا

تُعدُّ المسؤولية عن التحقيق في الجرائم المؤثّمة بموجب القانون الدولي التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا وملاحقة مرتكبيها قضائيًا مهمة ذات نطاق هائل من شأنها أن تربك حتى نظم العدالة الأوفر موارد والأكثر رسوخًا. وأبلغ مسؤولون قضائيون كبار منظمة العفو الدولية أنهم يواجهون العديد من الصعوبات، مثل الافتقار إلى القضاة، والمحققين، والمحامين ذوي الخبرة، وكذلك الافتقار إلى قواعد بيانات إلكترونية وإلى عمل الطب الشرعي وحماية الشهود.[1001]

ودعت سلطات الإدارة الذاتية المجتمع الدولي إلى إنشاء محكمة دولية أو مشتركة لمحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم مع تنظيم الدولة الإسلامية،[1002] ودعت أخيرًا إلى دعم دولي لبدء محاكمات للأجانب.[1003] وعبَّر مسؤولون قضائيون عن قلقهم بشأن فقد أدلة حاسمة وشهود مع مرور الوقت.[1004] وقد يكون لدى المجتمع الدولي أسباب معقولة لعدم تقديم الدعم القانوني لسلطات الإدارة الذاتية، من بينها بواعث قلق بشأن إسباغ الشرعية على نظام تديره جهة غير رسمية، وبواعث قلق أهم بشأن دعم نظام حافل بالانتهاكات الموثّقة في هذا التقرير. غير أنه تقاعس عن وضع، أو حتى عرض، استراتيجية أو خطة لأي آليات بديلة للعدالة. وجدير بالذكر بصفة خاصة أن التحالف بقيادة الولايات المتحدة الذي يعمل في شمال شرق سوريا ركَّز، في المقام

[993] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي؛ مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 4 مارس/آذار 2023، القامشلي، وقد أبلغا المنظمة بأن ما بين 50 و60 قضية تخص عراقيين نُظِرَت.

[994] انظر، على سبيل المثال، هيومن رايتس ووتش، *عدالة منقوصة المحاسبة على جرائم "داعِش" في العراق*، 5 ديسمبر/كانون الأول 2017، https://www.hrw.org/ar/report/2017/12/05/311927 للاطلاع على بواعث القلق المتعلقة بمخالفة إعادة هؤلاء الأشخاص للحظر الدولي للإعادة القسرية، انظر القسم 1.9: "نقل أشخاص إلى العراق".

[995] بيان عام للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، 10 يونيو/حزيران 2023، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

[996] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي. وقد أبلغ الرئيس المشترك منظمة العفو الدولية أن سلطات الإدارة الذاتية تواصلت مع حكومات أجنبية للعمل معًا على إجراء محاكمات الأجانب، على أن تُجرَى هذه المحاكمات، في الحالة المثلى، أمام هيئة قضائية أو محكمة مشتركة، وطلبت إنشاء لجنة مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة للمضي قدمًا بالمحاكمات.

[997] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي.

[998] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي. للاطلاع على معلومات بشأن دور النساء كمرتكبات لجرائم تنظيم الدولة الإسلامية، انظر القسم 1-4: "من هم المحتجزون في منظومة الاحتجاز".

[999] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي؛ مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 4 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[1000] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي؛ مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي. لمزيد من التفاصيل بشأن محاكمة النساء، انظر القسم 8-7: "الظلم في محاكمة نساء سوريات" أدناه.

[1001] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 4 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[1002] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي؛ مقابلة مع الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية، 28 فبراير/شباط 2023، القامشلي.

[1003] بيان عام للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، 10 يونيو/حزيران 2023، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

[1004] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، والرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، والرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، 29 يوليو/تموز 2023، القامشلي.

الأول، على الأهداف القصيرة المدى، مثل زيادة التأمين، وتحسين ظروف الاحتجاز، واحتواء خطر تنظيم الدولة الإسلامية المستمر، مع جهود محدودة لتسهيل المحاسبة وإقرار العدالة في الجرائم المؤثِّمة بموجب القانون الدولي التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية.[1005]

وقد استعادت الولايات المتحدة أغلب مواطنيها، بمن فيهم الرجال، ودعت الدول الأخرى إلى القيام بالمثل وقدَّمت دعمًا في مجال النقل لبعض الدول للقيام بذلك. إلا إن عددًا كبيرًا من الأشخاص المحتجزين لانتمائهم المتصوَّر إلى تنظيم الدولة الإسلامية سوريون (بمن فيهم القادمون من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية)، أو من بلدان من شأن إعادتهم إليها أن تنتهك الالتزامات بموجب مبدأ عدم الإعادة القسرية، ومن بينها العراق.[1006] وفضلًا عن ذلك، فالولايات المتحدة حالة فريدة فيما يتعلق باستعادة مواطنيها، ففي الواقع العملي، لم تستعد سوى بلدان قليلة للغاية رجالًا من منشآت الاحتجاز في شمال شرق سوريا.[1007]

8.6 انتهاكات حقوق المحاكمة العادلة

تقضي المبادئ الأساسية للعقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا بأن "للجميع الحق في محاكمة عادلة".[1008] إلا إن منظمة العفو الدولية وثَّقت العديد من بواعث القلق المتعلقة بالمحاكمة العادلة في محكمة الدفاع عن الشعب. ويركِّز هذا القسم على ثلاثة من أكثرها فظاعةً. وتُناقش بواعث قلق المنظمة الإضافية بشأن الحق في محاكمة عادلة للأطفال والنساء بعد هذا القسم.

الاعتماد على الأدلة التي جرى الحصول عليها عن طريق التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة

تقوم جميع القضايا المُحالة إلى محكمة الدفاع عن الشعب على تحقيقات تجريها، أولًا، قوات سوريا الديمقراطية أو قوى الأمن الداخلي، ثم تجريها النيابة العامة. وأغلب قضايا الإرهاب التي نظرتها المحكمة حققت فيها قوى الأمن الداخلي.[1009]

وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قال مسؤولون قضائيون كبار في سلطات الإدارة الذاتية إن غالبية ملفات الادعاء تعتمد أساسًا على الاعترافات، والمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، والأدلة السمعية البصرية المأخوذة من الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بالمتهمين وآخرين يُزعم انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية.[1010] وذكرت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطِّي على المنظمة، بأن "كثيرًا ممن أُدينوا قُبض عليهم أثناء قيامهم بالفعل أو في ساحات المعارك... ووقعت عمليات القبض في كثير من الأحيان خلال مداهمات لخلايا إرهابية، مع ضبط أسلحة، وذخائر، ومتفجرات بحوزتهم".[1011]

ومن بين 41 شخصًا أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، ممَّن حُوكموا و/أو حُكم عليهم في محكمة الدفاع عن الشعب،[1012] قال 27 شخصًا على الأقل (قرابة 65,9 بالمئة إن النيابة والقضاة اعتمدوا في المحاكمة على اعترافهم.[1013] ومن بين أفراد هذه المجموعة، قال 22 شخصًا (81 بالمئة) إن اعترافاتهم تم الإدلاء بها من خلال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.[1014] وفي بعض الحالات، اعتمدت النيابة أيضًا على إفادات أفراد آخرين.[1015]

وأفاد مسؤولون قضائيون كبار بأن قيودًا عديدة تحدُّ من الحصول على نطاق أوسع من الأدلة للمحاكمات. فوفقًا لما ذكره الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، لا يوجد في الإقليم كله سوى خمسة أشخاص لهم القدرة على فحص أدلة الطب الشرعي، برغم أن أحد قضاة محكمة الدفاع عن الشعب أفاد في مقابلة مع الإذاعة الوطنية العامة بأن أولئك

[1005] مقابلات شخصية مع مسؤولين قضائيين في شمال شرق سوريا. وقد موَّلت الولايات المتحدة، مع ذلك، بعض الجهود للعثور على المفقودين، وكذلك جهود التوثيق التي تقوم بها منظمات في سوريا والعراق. انظر، مثلًا: ICMP, Missing Persons in North East Syria: A Stocktaking (previously cited).

[1006] انظر الفصل 9: "نقل أشخاص من شمال شرق سوريا إلى التعذيب والموت".

[1007] See, for example, Rights and Security International, "Global Repatriations Database", https://www.rightsandsecurity.org/action/resources/global-repatriations-tracker (accessed on 25 February 2024). وحذَّرَ الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية أيضًا في مقابلة مع منظمة العفو الدولية من أن عمليات إعادة الأشخاص إلى بلدانهم ستستغرق، إذا استمرت بمعدلها الحالي، نحو 20 عامًا حتى تكتمل. مقابلة، 28 فبراير/شباط 2023، القامشلي.

[1008] الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، 2024، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية، المادة 56.

[1009] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي.

[1010] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي؛ مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[1011] ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[1012] مرَّ أغلب الأشخاص الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم بمحاكمات وحُكم عليهم بشكل رسمي، لكن شخصين من هذه المجموعة قالا إنهما حُكم عليهما عقب مقابلة النيابة، دون محاكمة، وقال رجل عراقي إنه مرَّ بعملية المحاكمة، لكن لم يُحكم عليه قط لأن محكمة الدفاع عن الشعب أوقفت محاكمة العراقيين.

[1013] يُرجَّح أن هذا العدد أعلى من ذلك، وفقًا لتقديرات منظمة العفو الدولية. ففي بعض المقابلات، لم يناقش باحثو المنظمة تفاصيل الدليل المقدَّم أو لم يكن الشخص الذي أُجريت معه المقابلة يفهم طبيعة الدليل الذي استُخدِم ضده في المحاكمة. وأفاد شخصان بأن النيابة أخذت إفادتهما، وبرغم ذلك، لم يُحاكما.

[1014] لمزيد من المعلومات بشأن التعذيب لانتزاع اعترافات انظر القسم 4-3: "التعذيب في منشآت احتجاز أخرى لقوات الأمن".

[1015] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

الممثلين ليس لهم القدرة على تحليل أدلة بصمات الأصابع أو البصمة الوراثية.[1016] كما أبلغ المسؤولون القضائيون الكبار المنظمة بأن محكمة الدفاع عن الشعب لا تستطيع أيضًا توفير حماية للشهود، وهو ما يصعب معه على الشهود التقدُّم للإدلاء بإفاداتهم في المحاكمات.[1017]

وفي هذا الوضع، تعتمد المحكمة، في كثير من الحالات، على الاعترافات كدليل إدانة، لكنها لا تبذل جهدًا يُذكر للتحقيق في مزاعم أن كثيرًا من الاعترافات تم الإدلاء بها عن طريق التعذيب، أو للاستجابة لهذه المزاعم. فلم تتَّخذ النيابة، في أي من القضايا التي وثّقتها منظمة العفو الدولية، أي إجراء للاستجابة لمزاعم أن اعترافات الأشخاص جرى الحصول عليها بالتعذيب. وأبلغ سامي، وهو صبي مراهق، المنظمة بأنه عندما تحدَّث إلى المحقق بشأن ما تعرض له من تعذيب ردَّ قائلًا، "إن قلت هذا ثانية، أعدتك للمزيد من التحقيقات والضرب. أخرج وفكر في هذا".[1018] وأفاد بأنه عندما سأله القضاة بشأن تفاصيل في اعترافه، شعر بأنه لا يستطيع أن يقول شيئًا للدفاع عن نفسه لأنه خاف أن يُعاد إلى الاستجواب والضرب.[1019] وحكم عليه القضاة في النهاية بالسجن سبع سنوات، وهي العقوبة القصوى بموجب قانون الأحداث المعمول به في الإقليم.

وقال ياسين، وهو مراهق آخر حُوكِم في قضية نُظِرت بعد ذلك ببضع سنوات، إنه أُعيد إلى الحبس الانفرادي بضعة أيام بعد أن اتُّهم بالكذب بشأن تعرضه للتعذيب.[1020] وقال أربعة أشخاص أجرت المنظمة مقابلات معهم إن الخوف من أن تعيدهم النيابة للاستجواب كان كافيًا لمنعهم من إثارة موضوع تعرُّضهم للتعذيب مع المحققين.[1021]

وقال ممثلون من محكمة الدفاع عن الشعب إن مزاعم التعذيب نادرًا ما تُثار في المحاكمة.[1022] وذكر قضاة للمنظمة أنه إذا قال متهم إنه تعرض لضغوط كي يعترف فلديه الفرصة في المحاكمة لتقديم "المعلومات الصحيحة" وسينظر القضاة في أدلة أخرى في القضية لتحديد ما إذا كان الاعتراف زائفًا.[1023] كذلك أفادت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطِّي على النتائج التي توصلت إليها المنظمة وأسئلتها، بأنه "يتم الإدلاء بالاعترافات أمام هيئات قضائية وليس خلال التحقيقات الأولية فحسب".[1024]

وأجرت المنظمة مقابلات مع خمسة أشخاص قالوا إنهم أثاروا مسألة تعرضهم للتعذيب خلال محاكمتهم. وأضافوا أنه ردًا على ذلك، تعامل القضاة مع المعلومات بلا اكتراث، أو قالوا للمتهم أن يستأنف القضية، أو اتَّهموه بالكذب.[1025]

ومن المرجَّح أن طبيعة التعاون بين النيابة والمحققين، واعتماد النيابة على الإفادات التي يجمعها المحققون، يمثِّلان عاملًا يثني أعضاء النيابة عن التحقيق بدقة في مزاعم التعذيب. ففي إحدى الحالات، أبلغت أمل المنظمة بأن ممثلي النيابة قالوا إن المحققين "خبراء" حتى بعد أن أبلغتهم بأن المحققين هدَّدوها بتعذيبها أو بفصلها عن ابنتها لإرغامها على الاعتراف بتصوير مقطع فيديو لتنظيم الدولة الإسلامية عُثِر عليه على هاتفها.[1026] وفي حالة أخرى، عذَّبت قوات الأمن ربيعة لمدة تقرب من شهر حتى أرغمتها على الإدلاء باعتراف مسجَّل بالفيديو أدَّى إلى الحكم عليها بالسجن خمس سنوات لما وصفته بالتعامل مع تنظيم الدولة الإسلامية. وبعد أن أثارت مسألة التعذيب أمام القضاة في المحكمة، أفاد القضاة بأنهم تحقَّقوا من الأمر مع المحقق ونفى ذلك.[1027] وقد سمح غياب استجابة فعَّالة لمزاعم التعذيب للمحققين بالتصرف وهم يشعرون بأنهم بمنأى عن العقاب.

ويُعد حظر التعذيب مبدأً إلزاميًا في القانون الدولي، على النحو الذي سيُناقش بمزيد من التفصيل في القسم 10-1 أدناه، وهو ما يعني أنه ينطبق عالميًا على جميع السلطات، ومثله في هذا واجب التحقيق في مزاعم التعذيب وتقديم المسؤولين عن استخدامه إلى العدالة.

الافتقار إلى الاستعانة بمشورة قانونية

أفاد 38 من بين 41 شخصًا أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، ممَّن حُوكموا أو حُكِم عليهم أمام محكمة الدفاع عن الشعب، بأنهم لم يكن لهم محامٍ.[1028] وفي الحالات الثلاث الباقية، لم تناقش المنظمة مع الشخص المعني صراحةً ما إذا كان قد

[1016] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي؛ NPR, "'Revenge Is for the weak': Kurdish courts In northeastern Syria take on ISIS cases", 29 May 2019, https://www.npr.org/2019/05/29/727511632/revenge-is-for-the-weak-kurdish-courts-in-northeastern-syria-take-on-isis-cases

[1017] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[1018] مقابلة، عام 2022.

[1019] مقابلة، عام 2022.

[1020] مقابلة، عام 2023.

[1021] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[1022] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي. وأفادت سلطات الإدارة الذاتية في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية بأنه "لا دليل على أي تعذيب جسدي قبل الادعاء أمام النيابة العامة" وأن "المحاكم المختصة" لم تتلق شكاوى من أشخاص تعرضوا للتعذيب. ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[1023] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[1024] ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[1025] مقابلات، عام 2023.

[1026] مقابلة، عام 2023.

[1027] مقابلة، عام 2023.

[1028] من بين هؤلاء الأفراد، شخص لم يُحكَم عليه، وآخر قال إن الأدلة قُدمت لكن لم يتم إجراء محاكمة رسمية.

استعان بمحامٍ. ووفقًا لميثاق نظام العدالة الاجتماعية للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا الذي صدر عام 2019، تكفل سلطات الإدارة الذاتية لجميع الأشخاص الحق في دفاع قانوني ومحاكمة عادلة.[1029]

وهذا الحق مكفول في قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني اللذين لا يكفلان الاستعانة بمحامٍ خلال المحاكمة فحسب، بل وكذلك خلال فترة الاستجواب والتحقيق الأولية على أيدي جهات مثل قوى الأمن الداخلي وقوات سوريا الديمقراطية، كضمانة ضد التعذيب، والاعترافات المنتزعة بالإكراه، والاختفاء القسري، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.[1030] فأي شخص يُقبض عليه، أو يُتَّهم، أو يُحتجز ينبغي أن يُعيَّن له محام دون أن يدفع أتعابًا إذا لم يكن قادرًا على الدفع.[1031]

وبرغم هذه الضمانات التي يكفلها القانون الدولي، فالتصوُّر السائد بين الأشخاص الذين أجرت المنظمة مقابلات معهم وخبرتهم العملية هما أنه غير مسموح بالمحامين في محكمة الدفاع عن الشعب. وفي ثماني حالات، قال الأشخاص الذين قابلتهم المنظمة إنهم سألوا السلطات بشكل مباشر، بما في ذلك أعضاء في القضاء، بشأن التمثيل القانوني، وقيل لهم إنهم لا يمكنهم الاستعانة بمحامٍ حتى لو كانوا سيدفعون الأتعاب من مالهم الخاص. وقال رياض، وهو رجل عمره 58 عامًا قُبِض عليه عام 2021، إنه طلب من المحققين محاميًا "فضحكوا وأغرقوا في الضحك، وقالوا: 'هنا إدارة تحقيقات مكافحة الإرهاب، لا وجود لمحامين على الإطلاق، وفي قانون مكافحة الإرهاب، لا وجود لمحامين للدفاع على الإطلاق'".[1032] وأبلغت امرأة شابة المنظمة بأنها ومجموعة من النساء الأخريات في السجن كتبن خطابات إلى سلطات السجن يطلبن محاميًا ولم يتلقين أي ردٍّ.[1033]

وأشار مسؤولون من المنظومة القضائية إلى أن الافتقار إلى محامين للدفاع في محكمة الدفاع عن الشعب يرجع إلى نقص الموارد. وقالوا إنه لم يكن مسجَّلا في اتحاد المحامين لدى الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، حتى يوليو/تموز 2023، سوى حوالي 400 محامٍ مسجل لمزاولة المهنة في الإقليم.[1034] ومن بين أسباب صعوبة اجتذاب محامين جدد إلى الاتحاد أن نقابة المحامين السوريين تعتبر مشاركة أعضائها في محاكم الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا غير مشروعة وهددت بفصل أي محام يعمل هناك من عضويتها، وهو أمر يمكن أن يؤثر على احتمالات العمل في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية.[1035]

وبالإضافة إلى ذلك، تأثَّر البعض من بين المحامين المسجلين بتنظيم الدولة الإسلامية بشكل مباشر ويحجمون، حسبما ورد، عن تولّي قضايا الأشخاص المشتبه بأنهم من أعضاء التنظيم.[1036] ولدى البعض أيضًا بواعث قلق بشأن العمل مع المحكمة.[1037] وحتى لو كانوا مستعدين للعمل، فقد أفاد مسؤولون قضائيون بأن الإدارة الذاتية ليس لديها الموارد اللازمة لتعيين محامين للمتهمين ونادرًا ما تتوفر لدى الأشخاص الذين يُحاكمون الوسائل لدفع أتعاب محاميهم.[1038] وقالت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، "بُذلت في الآونة الأخيرة جهود لتنظيم حضور المحامين أمام محكمة الدفاع عن الشعب من خلال ترتيبات أُجرِيت بالتعاون بين مجلس العدالة واتحاد المحامين".[1039]

[1029] الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، ميثاق نظام العدالة الاجتماعية للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (مرجع سبق ذكره)، المادة 3.

[1030] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)(د)؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32، الفقرة 34؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 20، الفقرة 11؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 100؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، القرار 19/13: التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: دور ومسؤولية القضاة، والمدعين العامين، والمحامين، اعتُمِد في 15 إبريل/نيسان 2010، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/RES/13/19، الفقرة 6؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية: اليابان، 18 ديسمبر/كانون الأول 2018، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/JPN/CO/5، الفقرة 18؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية: هولندا، 25 أغسطس/آب 2009، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/NLD/CO/4، الفقرة 11؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية: جورجيا، 5 مايو/أيار 1997، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/79/Add.75، الفقرة 27؛ المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المُهينة، *مسألة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاعتقال أو السجن، وبصفة خاصة: التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة*، وثيقة الأمم المتحدة رقم: E/CN.4/1992/17، 27 ديسمبر/كانون الأول 1991، الفقرة 284؛ انظر أيضًا: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية*، 2013، https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/UN_principles_and_guidlines_on_access_to_legal_aid-A.pdf الفقرة 43(ب).

[1031] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية: طاجيكستان، 18 يوليو/تموز 2005، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/CO/84/TJK ، الفقرة 11؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية: سلوفينيا، 25 يوليو/تموز 2005، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/CO/84/SVN ، الفقرة 9.

[1032] مقابلة، 2023.

[1033] مقابلة، 2022.

[1034] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 4 مارس/آذار 2023، القامشلي؛ مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، والرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، والرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 29 يوليو/تموز 2023، القامشلي. انظر أيضًا International Legal Assistance Consortium, *ILAC Rule of Law Assessment Report: Syria 2021,* 2021, http://ilacnet.org/wp-content/uploads/2021/06/ILAC-Rule-of-Law-Assessment-Syria-2021-.pdf, p. 161 ويفيد التقرير بأن تقديرات عدد أعضاء اتحاد المحامين تتراوح بين 200 و500 عضو.

[1035] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، والرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، والرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 29 يوليو/تموز 2023، القامشلي؛ انظر أيضًا International Legal Assistance Consortium, *ILAC Rule of Law Assessment Report: Syria 2021* (previously cited), pp. 163-164.

[1036] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، والرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، والرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 29 يوليو/تموز 2023، القامشلي.

[1037] Associated Press, "Syria's Kurds put IS on trial with focus on reconciliation", 7 May 2018, https://apnews.com/article/after-the-caliphate-islamic-state-group-syria-ap-top-news-international-news-d672105754434b738c8e5823233572c9

[1038] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي؛ مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 4 مارس/آذار 2023، القامشلي؛ مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي. انظر أيضًا ردَّ سلطات الإدارة الذاتية الخطِّي، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[1039] ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

وزعم قاض في محكمة الدفاع عن الشعب أن القضاة يتيحون للمتهمين، في غياب المشورة القانونية، أكبر وقت ممكن للدفاع عن أنفسهم دون ضغط أو إهانة.[1040] غير أن بعض الأشخاص أبلغوا المنظمة أنهم لم يُمنحوا الفرصة للكلام أصلًا أو لم يُتح لهم الوقت الكافي لتقديم دفاعهم (تستغرق المحاكمات في بعض الأحيان أقل من 15 دقيقة).[1041]

وأفاد عدة أشخاص أيضًا بصعوبات أخرى تعوق دفاعهم عن أنفسهم خلال المحاكمة، من بينها الافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بالإجراءات القانونية وطبيعة التهم الموجَّهة إليهم.[1042] فعلى سبيل المثال، ذكرت أمارة، وهي امرأة عمرها 23 عامًا، أنها لم تتلق مسبقًا أي معلومات بشأن اعتزام متهمة معها اتِّهامها بإعداد قوائم بأسماء أشخاص لتنظيم الدولة الإسلامية لاستهدافهم بالقتل، وهو ما تركها غير واثقة من طريقة الردِّ على الاتهام ودون وقت كاف لاستدعاء شهود للإدلاء بإفادات دفاعًا عنها.[1043] وأبلغ بعض الأشخاص المنظمة بأنهم اختاروا عدم الدفاع عن أنفسهم لأنهم اعتقدوا أنه لن يكون له أثر يذكر.[1044]

وقال بعض الأشخاص للمنظمة إنهم لم يُمنحوا الفرصة للكلام أصلًا أو لم يُتح لهم الوقت الكافي لتقديم دفاعهم (تستغرق المحاكمات في بعض الأحيان أقل من 15 دقيقة)، بينما قال آخرون إنهم اختاروا عدم الدفاع عن أنفسهم لأنهم اعتقدوا أنه لن يكون له أثر يذكر.[1045] ويجعل نظام الادعاء من جانب واحد الناس معتمدين إلى حد بعيد على محققي النيابة في التحقيق وجمع الأدلة اللازمة للدفاع عنهم. ولم يُتح لكثير من الأشخاص قراءة تفاصيل ملفات استجوابهم والاعترافات المنتزعة بالإكراه، وهي وثائق أساسية لإعداد دفاع فعَّال. وذكر أحد الأشخاص أنه حاول تزويد النيابة بشهود ومعلومات أخرى يمكن أن تدعم قضيته في المرة الأولى التي يذهب فيها إلى المحكمة، لكنه قال إنه حُكِم عليه بعد ذلك بقليل دون أن يمثل أمام القضاة ثانية.[1046] وذكر شخص آخر للمنظمة أن اختلال ميزان القوة بينه وبين الادعاء جعل من الصعب الطعن في الاعتراف الذي أعده الادعاء للمحكمة أو تصحيح ما ورد فيه.[1047]

حق الاستئناف غير الفعَّال

برغم أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يقضي بأن كل من يُدان بجريمة جنائية له الحق في مراجعة إدانته وعقوبته أمام محكمة أعلى،[1048] فلم يكن حق الاستئناف متاحًا عندما بدأت محاكم الدفاع عن الشعب نظر قضايا "الإرهاب" في البداية.[1049] وقالت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، إنها أنشأت في عام 2020 نظامًا يسمح للأشخاص الذين حُوكموا أمام محكمة الدفاع عن الشعب باستئناف قضاياهم.[1050] وأفادت كذلك بأن ثمة "آليات" قائمة لوقف تنفيذ الأحكام النهائية بعد أن يقضي الشخص الذي حُكِم عليه بعقوبة ثلاثة أرباع مدة العقوبة وأظهر "حسن السير والسلوك خلال سجنه" أو للإفراج الطبي المشروط.[1051]

ووفقًا لما ذكره مسؤولون قضائيون كبار، فإن للنيابة والمتهم حق استئناف قرار محكمة أول درجة عن طريق ملء نموذج خلال 10 أيام من صدور الحكم.[1052] وإذا اتُّخِذ هذا الإجراء، تراجع محكمة الاستئناف القضية المستأنفة وتؤيِّد الحكم والعقوبة أو تعدِّلهما. وذكر أشخاص أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم أنهم عرفوا بشأن حق الاستئناف من شخص ما ينتمي إلى محكمة الدفاع عن الشعب، مثل قاض أو مدع، أو من إدارة السجن، أو من أشخاص آخرين محتجزين في منشأة الاحتجاز نفسها.[1053] وقال مسؤولون في المنظومة القضائية إن القضاة لا ينظرون خلال الاستئناف في المسائل الإجرائية فحسب، بل ينظرون كذلك في أمور أخرى، من بينها مثلًا، أدلة جديدة في القضية.[1054]

[1040] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[1041] مقابلات، عام 2023.

[1042] مقابلات مع خمسة أشخاص، عام 2023.

[1043] مقابلة، عام 2023.

[1044] مقابلات، عام 2023.

[1045] مقابلات، عام 2023.

[1046] مقابلة، عام 2023.

[1047] مقابلة، عام 2023.

[1048] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(5)؛ اتفاقية حقوق الطفل، المادة 40(2)(ب)(5)؛ الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة 16(7).

[1049] AP, "A look at the Kurdish-run courts trying IS in northern Syria", 7 May 2018, https://apnews.com/article/after-the-caliphate-islamic-state-group-syria-middle-east-international-news-2dc5bceeeeea407e836030bc28a2b231

[1050] ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[1051] ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل. وأفادت سلطات الإدارة الذاتية في الردِّ الخطِّي بأن 386 شخصًا أوقِف تنفيذ أحكامهم بعد أن قضوا ثلاثة أرباع مدة العقوبة وأبدوا "حسن السير والسلوك خلال سجنهم".

[1052] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[1053] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[1054] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي؛ مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا ، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

وأفادت سلطات الإدارة الذاتية، في ردّها الخطّي على النتائج التي توصّلت إليها المنظمة وأسئلتها، في مارس/آذار 2024، بأن المتهمين والنيابة العامة استأنفوا 3,505 قضية.[1055] ومن بين 41 شخصًا أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، ممَّن حُوكموا و/أو حُكم عليهم في محكمة الدفاع عن الشعب، قال 24 شخصًا إنهم قدَّموا استئنافًا، وقال خمسة إنهم قرروا ألّا يفعلوا. وقال خمسة آخرون إنهم لم يُمنحوا خيار الاستئناف،[1056] ولم تناقش المنظمة مسألة الاستئناف مع سبعة من الأشخاص الذين أُجرِيت معهم المقابلات. وذكر أحد التقارير أن نحو 60 بالمئة من القضايا استأنفها المتهمون.[1057] ومن بين الذين لم يستأنفوا قضاياهم، رأى البعض أنها عملية غير مجدية، بينما خشي آخرون احتمال أن يُحكم عليهم بمدد سجن أطول. ومن بين 24 قضية استؤنفت، ظلَّت الأحكام كما هي في أغلب الحالات، لكن ثلاثة أشخاص حُكم عليهم بمدد سجن أطول، وحُكِم على ثلاثة أخرين بمدد أقصر.[1058] وأسفر الاستئناف في إحدى القضايا عن زيادة كبيرة في مدة العقوبة من سنة واحدة إلى 10 سنوات، وقالت المرأة التي حُكم عليها إنها لم تفهم السبب.[1059]

وينصُّ القانون الدولي على إلزام الدول بأن تكفل سُبل نيل الحق في الاستئناف وممارسته بفعالية، على أن يشمل ذلك مراجعة وثائق المحاكمة والحكم.[1060] وتقضي مبادئ الأمم المتحدة الأساسية ومبادئها التوجيهية بشأن سُبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية بأن كل من يُتَّهم بجريمة يُعاقب عليها بالسجن له الحق في الحصول على المساعدة القانونية خلال الاستئناف.[1061]

وبرغم قيود الإمكانيات التي تحدُّ من قدرة المنظومة القضائية، فما زال بمقدور سلطات الإدارة الذاتية اتّخاذ مزيد من الخطوات للارتقاء بعملية الاستئناف كي تكون عملية فعَّالة. فأغلب الأشخاص الذين سُئِلوا لم تُعقد لهم جلسة استماع، وهي إجراء كان من شأنه أن يتيح لهم الفرصة لشرح موقفهم.

وبالنسبة إلى الباقين، اقتصر استئنافهم على ملء نموذج من صفحة واحدة ضمن إطار مطبوع على ورقة. وأفاد كثير من الأشخاص بمقابلة صعوبات في ملء نموذج الاستئناف وبالارتباك بشأن ما ينبغي كتابته.[1062] واطَّلعت منظمة العفو الدولية على نسخة من نموذج الاستئناف الذي لا يوضِّح للمتهمين سوى المدة التي يمكنهم الاستئناف خلالها ومن الذي يمكنه تقديم استئناف. واعتمد عدة أشخاص أجرت المنظمة مقابلات معهم على آخرين في منشأة الاحتجاز، أو على سلطات السجن، في ملء نموذج الاستئناف لأنهم أميون أو لأنهم شعروا بأنهم بحاجة إلى دعم في هذه العملية.[1063]

8.7 الظلم في محاكمة نساء سوريات

أبلغ مسؤولون قضائيون كبار منظمة العفو الدولية بأن ما بين 100 و200 امرأة سورية حُوكِمن في محكمة الدفاع عن الشعب على جرائم ذات صلة بتنظيم الدولة الإسلامية.[1064] وأغلب هؤلاء نساء سوريات بالغات، لكن بينهن عدد أصغر من الفتيات، أو نساء من العراق. وتتعلق المحاكمات باتهام النساء والفتيات بارتكاب أفعال أو الامتناع عن أفعال في المناطق التي تديرها سلطات الإدارة الذاتية، ولاسيما في مُخيَّم الهول أو في مجتمعات محلية.[1065]

وتشير سياسة الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا وممارستها العملية، والتي تقضي بوجود قاضية دومًا ضمن هيئة القضاة في كل دوائر محكمة الدفاع عن الشعب، إلى التزام بوضع النوع الاجتماعي وظروف النساء الفريدة في الاعتبار خلال عملية تطبيق العدالة. إلا إن النتائج التي خلصت إليها المنظمة تشير، مع ذلك، إلى ظلم واسع النطاق بسبب النوع الاجتماعي في المحاكمات.

[1055] ردٌّ خطّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[1056] في أربع من هذه الحالات، يُرَجَّح أن المحكمة لم تكن قد وضعت بعد نظام الاستئناف.

[1057] International Centre for Counter-Terrorism, "New kid on the block: Prosecution of ISIS fighters by the Autonomous Administration of North and East Syria", 16 March 2021, https://www.icct.nl/publication/new-kid-block-prosecution-isis-fighters-autonomous-administration-north-and-east-syria

[1058] في 15 قضية، ظلَّت الأحكام كما هي، وفي القضايا الثلاث الأخرى، لم تجمع منظمة العفو الدولية معلومات كافية لتحديد ما إذا كانت الأحكام قد تغيَّرَت بعد الاستئناف. مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[1059] مقابلة، عام 2023.

[1060] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32، الفقرة 49؛ HRC, Views: *Mennen v. the Netherlands*, adopted on 24 August 2019, UN Doc. CCPR/C/99/D/1797/2008, para. 8.2; HRC, Views: *Lumley v. Jamaica*, adopted on 30 April 1999, UN Doc. CCPR/C/65/D/662/1995, para. 7.5; HRC, Views: *Henry v. Jamaica,* adopted on 29 May 1987, UN Doc. CCPR/C/43/D/230/1987, para. 8.4; and HRC, Views: *Little v. Jamaica*, adopted on 19 January 1988, UN Doc. CCPR/C/43/D/283/1988, para. 8.5.

[1061] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية* (مرجع سبق ذكره)، المبدأ 3، الفقرة 20.

[1062] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[1063] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[1064] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي؛ مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 4 مارس/آذار 2023، القامشلي. وأفادت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطّي على منظمة العفو الدولية، بأنه "فيما يتعلَّق بالنساء اللاتي حُوكِمن أمام هذه المحكمة، فقد بلغ عددهن 163 منذ إنشاء المحكمة. وأغلبهن نساء منتميات إلى الحسبة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، واحتُجِزن بسبب جرائم موثَّقة. ومن بينهن نساء كن عضوات في خلايا وارتكبن جرائم مثل القتل أو حرق خيام في مُخيَّم الهول، أو جرائم أخرى مشهودة". ردُّ خطي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل. وكان هناك، كما سبقت الإشارة أعلاه في القسم 6-6: "احتجاز نساء من المخيَّمَين"، 80 امرأة وفتاة تقريبًا رهن الاحتجاز في شمال شرق سوريا تمت إدانتهن بجرائم إرهاب ذات صلة بتنظيم الدولة الإسلامية عندما زارت منظمة العفو الدولية المنطقة في مارس/آذار 2023.

[1065] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي؛ مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي.

فقد ذكرت 11 من بين 19 امرأة وفتاة أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهن، مِمَّن صدرت أحكام بإدانتهن بجرائم ذات صلة بتنظيم الدولة الإسلامية، أنهن أُرغِمن على "الاعتراف" عن طريق التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك تعريضهن للصدمات الكهربائية والضرب.[1066] وقالت ربيعة التي يبلغ عمرها 30 عامًا، وهي تصف للمنظمة ما تعرضت له عندما قُبِض عليها في عام 2022:

عصبوا عينيّ، وكانوا يضربونني ويضربونني. أخذوني للاستجواب... ووضعوا ذراعيّ في وضع العقرب. كانوا يضربونني على رأسي، ويرفعونني في الهواء من شعري. كانوا يستخدمون كلمات بذيئة، وكانوا يصعقونني بصدمات كهربائية. كنت أنزف... كانوا يهدِّدونني أنا وأطفالي، ويسألونني، "أين أبوهم، أين قُتِل هذا الكلب".[1067]

وقالت كثير من هؤلاء النساء إنهن تعرَّضن للعنف في نطاق الأسرة وغيره من الانتهاكات على أيدي أزواجهن أو آخرين من افراد الأسرة لسنوات كثيرة. وقالت إحدى النساء للمنظمة إنه خلال استجوابها، "كانوا يضربونني. فقلت لهم، أنا معتادة على التعرُّض للضرب، هذا لن يحقق لكم شيئًا".[1068] وقالت إنها وُضِعت أيضًا في أوضاع مجهدة وهُدِّدت بتعريضها للصدمات الكهربائية.[1069]

وبالإضافة إلى العنف الجسدي خلال الاستجواب، قالت خمس نساء حُوكِمن أمام محكمة الدفاع عن الشعب إنهن أُرغِمن على مشاهدة أفراد من أسرهن يُعذَّبون أو على الاستماع إلى أصوات تعذيبهم، أو قلن إنهن تعرَّضن لتهديدات بإبعاد أطفالهن عنهن.[1070]

كما أفادت نساء كذلك، على النحو المشار إليه في القسم 4-3، بأنهن تعرَّضن لتهديدات جنسية أو سخرية ذات طابع جنسي، أو قلن إنهن تعرَّضن للضرب أو الصعق بالصدمات الكهربائية، برغم أن المحققين كانوا يعرفون أنهن حوامل.[1071] وقالت النساء، مثلهن مثل الرجال والصبية، إنهن حُرِمن من المشورة القانونية أو لم تُتح لهن في أي مرحلة.[1072]

وتتأثر النساء كذلك بشكل غير متناسب بعملية الاستئناف الجائرة التي تقتضي من كثير من المتهمين أن يكتبوا استئنافهم على نموذج من صفحة واحدة، بدلًا من عقد جلسة استماع لهم، ودون أي دعم قانوني، على النحو الموصوف أعلاه. ووفقًا لبيانات البنك الدولي، لا تعرف سوى 80,9 بالمئة فقط من النساء في سوريا القراءة والكتابة، بالمقارنة مع 91,6 بالمئة من الرجال.[1073] وأبلغت عدة نساء منظمة العفو الدولية بأنهن وجدن صعوبة كبيرة في ملء نموذج الاستئناف لأنهن لا يعرفن كيف يكتبن.[1074]

نساء تعرَّضن للإدانة ظلمًا بأفعال أزواجهن

قالت خمس نساء إنهن تعرَّضن للإدانة بجرائم "إرهاب" ذات صلة بأفعال أزواجهن، مثل "عدم الإبلاغ" عن أزواجهن،[1075] أو التعاون مع تنظيم الدولة الإسلامية عن طريق جمع أسلحة أو أموال لأنشطة أزواجهن ذات الصلة بالتنظيم.[1076] وأفادت النساء بأنهن حُكِم عليهن بالسجن مددًا تتراوح بين أربع و10 سنوات عقابًا على مجموعة من هذه التهم في أغلب الحالات.[1077]

ونتيجة للاستخدام السائد للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة لانتزاع اعترافات، تتعرَّض النساء اللاتي ينشط أزواجهن في تنظيم الدولة الإسلامية لخطر إدانتهن لتعاونهن معهم، بغض النظر عن أي ضلوع فعليّ لهن. وقالت ريم التي يبلغ عمرها 23 عامًا للمنظمة: "أحضروا زوجي ووضعوا مسدسًا في رأسه. وقالوا لي، 'إذا لم تعترفي فسنطلق عليه النار. زوجك أمير خلية في الدولة الإسلامية، وأنتِ الأميرة'".[1078] وقالت ريم إنها وقَّعت على "اعتراف" كي يتوقف التعذيب، الذي قالت إنه شمل أيضًا التعرُّض للصدمات الكهربائية، والأوضاع المجهدة، والضرب، وإيداعها هي وطفلها الصغير في ما وصفته بزنزانة حبس انفرادي باردة للغاية.[1079] وأيَّدت شاهدتان أخريان رواية ريم بشأن تعرضها للتعذيب.[1080] وقالت ريم إنها لم يُسمح لها بالكلام في محاكمتها أمام

[1066] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[1067] مقابلة، عام 2023.

[1068] مقابلة، عام 2023.

[1069] مقابلة، عام 2023.

[1070] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[1071] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[1072] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[1073] World Bank, Gender Data Portal, Syrian Arab Republic, https://genderdata.worldbank.org/countries/syrian-arab-republic. Note this data is from 2014.

[1074] مقابلات، عام 2023.

[1075] الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، قانون مكافحة الإرهاب، القانون رقم 7 لسنة 2021، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية، المادة 14 التي تفيد بأن أي سوري أو أجنبي يقيم في شمال وشرق سوريا، يعلم بإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ولا يبادر بإبلاغ السلطات المختصة فور علمه بالجريمة، يُعاقَب بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات.

[1076] قد تكون عدة نساء من بين هؤلاء ضحايا أيضًا للاتجار في البشر.

[1077] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[1078] مقابلة، عام 2023.

[1079] مقابلة، عام 2023.

[1080] قالت امرأة إنها شاهدت ريم تتعرَّض للضرب وتُوضع في أوضاع مجهدة، وقالت أخرى إنها رأت ريم عقب تعذيبها مباشرة عدة مرات. وأجرت المنظمة مقابلة مع كل من هاتين المرأتين وحدها دون وجود الأخرى ودون وجود ريم في عام 2023.

محكمة أول درجة ولم تتمكن من إثارة موضوع التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة إلا في مرحلة الاستئناف، حيث رُفض على وجه السرعة. وقالت إنها أُدينت بتهمة "الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية، والتعامل مع التنظيم، والاتصال به" وحُكِم عليها بالسجن أربع سنوات.[1081]

وأبرزت روايات النساء أن المحاكم لا تُولي دائمًا الاعتبار الكافي أو الثابت للعلاقات التي تتسم باللامساواة بين الرجال والنساء والتي أوجدها القانون، والسياسة، والممارسة العملية وأشكال الإكراه القائم على النوع الاجتماعي التي يتعرض لها النساء. وتشمل هذه الأشكال اعتمادهن الشديد من الناحية المالية وغيرها من النواحي على أزواجهن، والخوف من فقدان حضانة أطفالهن إذا تركن أزواجهن، والعنف المستمر وغيره من الإساءات في نطاق الأسرة.[1082]

وقالت منال، البالغة من العمر 30 عامًا، للمنظمة إن علاقتها مع زوجها انهارت بعد أن أحاط نفسه بمجموعة جديدة من الرجال الذين علمت لاحقًا أنهم من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية.[1083] وقالت إنه صار عنيفًا معها، ومن ذلك أنه يكون عنيفًا عندما توجِّه إليه أسئلة عما يفعله.[1084] ووصفت ضلوعها في أنشطته من خلال التضليل:

> **في إحدى الأمسيات، قال، فلنذهب إلى [بلدة محلية] ونأكل كبابًا. فهمت أنه يحاول المصالحة. لكن في الطريق، انعطف في اتجاه آخر. وتوقف في منزل... وعاد بحقيبة وضعها على دراجته النارية. كنت مستاءة للغاية، فلم يكن مفترضًا أن هذا هو سبب خروجنا. وعاد بالدراجة إلى البيت... وضع الحقيبة ولم أفكر في الحقيبة ثانية.**[1085]

وقالت منال إنه بعد أن قبضت قوى الأمن الداخلي عليهما، أبلغها المحققون أن الحقيبة التي كانا معًا حين أخذها كان بها سلاح.[1086] وأبلغها المحققون كذلك أن حوالة مالية صرفتها لزوجها قبل ذلك بعدة أشهر كانت لأنشطته المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية.[1087] وقالت إنها قُدِّمت إلى المحاكمة بتهمتيّ عضوية تنظيم الدولة الإسلامية و"عدم الإبلاغ" عن زوجها، وحُكِم عليها بالسجن خمس سنوات دون اعتبار كافٍ لما إذا كانت هي نفسها ملتزمة بتنظيم الدولة الإسلامية أو لسبب عدم محاولتها منع زوجها عن القيام بأنشطته المتعلقة بالتنظيم أو الإبلاغ عن تلك الأنشطة.[1088] ووصفت ما حدث في المحكمة قائلةً:

> **قرأوا ملفي وكانوا قساة معي. قالوا إنني كنت أعرف ما في الحقيبة، وكنت أعرف من أجل ماذا كانت النقود... قلت لهم إن زوجي كان يضربني، وإنني لا سلطة لي عليه. قلت أرجوكم تحقّقوا، عندي ندوب في رأسي من أثر الضرب... قلت إن ثمة ظروفًا يجب أن تضعوها في اعتباركم، إنني لا سيطرة لي على زوجي، وإن هذا ليس في ملفي. قلت إنني أبلغت النيابة هذا. لكن القضاة لم يوجِّهوا لي مزيدًا من الأسئلة عن هذا أو يدعوني أوضِّح.**[1089]

وأضافت منال أن المحققين عرضوا عليها في إحدى المراحل الإفراج عنها إذا وافقت على الطلاق من زوجها، وهو ما رفضته. كذلك أفادت امرأتان أخريان بأن رأي المحققين فيهما كان قاسيًا خلال التحقيقات لعدم طلاقهما من زوجيهما.[1090]

وأبلغ مسؤولون قضائيون المنظمة بأنهم بذلوا جهودًا نشطة لفهم السياق الذي أقدم فيه المتهمون على أفعالهم، بما في ذلك أي إكراه تعرَّضوا له.[1091] وشدَّدوا، مثلًا، على أنهم ينظرون في إرادة المتهم وما إذا كانت قد توفرت لديه نِيَّة ارتكاب الجريمة أم أُجبِر على ارتكابها.[1092] وذكرت عدة نساء محتجزات أجرت المنظمة مقابلات معهن، بالفعل، أن القضاة سألوهن ما إذا كن قد تصرفن بملء إرادتهن.[1093] غير أن المسؤولين القضائيين لم يشيروا إلى أي جهود خاصة لإيلاء الاعتبار والتقدير للظروف الخاصة بالنساء، مثل العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي أو احتمال أن بعض النساء كن يعتمدن على أزواجهن من الناحية المالية أو نواحٍ أخرى، وهو ما قيَّد حريتهن في رفض مطالب أزواجهن، أو الحصول على معلومات كاملة بخصوص أنشطة أزواجهن، أو إبلاغ السلطات بشأن أزواجهن. وفضلًا عن ذلك، ترى منظمة العفو الدولية أن الحق في الحياة الخاصة والأسرية يحمي الزوجين من

[1081] مقابلة، عام 2023.

[1082] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[1083] مقابلة، عام 2023.

[1084] مقابلة، عام 2023.

[1085] مقابلة، عام 2023.

[1086] مقابلة، عام 2023.

[1087] مقابلة، عام 2023.

[1088] مقابلة، عام 2023.

[1089] مقابلة، عام 2023.

[1090] مقابلات، عام 2023.

[1091] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[1092] مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[1093] مقابلات، عام 2023.

مطالبتهما بتقديم أدلة أحدهما ضد الآخر، مع استثناءات محدودة للغاية.[1094] وكان غياب المشورة القانونية باعثًا على القلق بوجه خاص في هذه السياقات، إذ أدى إلى أن الظروف الفريدة التي يتعرض لها النساء لم تكن دائمًا توضع تحت نظر المحاكم.

تجريم النساء لأفعال تخصُّ الحفاظ على حياتهن في مُخيَّم الهول

تتعرَّض النساء أيضًا لاتهامهن وإدانتهن بجرائم "إرهاب" لارتكابهن أفعالًا غير عنيفة حفاظًا على حياتهن في مُخيَّم الهول. فقد أوجد الاحتجاز التعسفي لعشرات الآلاف من الأشخاص في مخيَّمين يحفلان بالعنف ويعانيان من نقص الخدمات (انظر الفصل 6) ظروفًا تجبر الناس على ارتكاب جرائم لحماية أنفسهم أو أفراد أسرهم أو للحصول على السلع والخدمات الأساسية. وتمثِّل النساء الغالبية العظمى من البالغين في مُخيَّم الهول، ويُوجّه قسط وافر من أعمال العنف المُرتكبة في المخيّم على أيدي أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية نحو تقييد حرية النساء والفتيات ومعاقبتهن، ولذلك فمن المرجَّح أن يؤثر استخدام قانون مكافحة الإرهاب في تجريم أفعال تهدف إلى الحفاظ على الحياة في مخيَّم الاحتجاز على النساء والفتيات بشكل غير متناسب.[1095]

وذكرت آمنة للمنظمة أنها حُكم عليها بالسجن سنة واحدة بتهمة التهريب لحساب تنظيم الدولة الإسلامية بعد أن ساعدت مهرّبًا في إخراج نساء من مُخيَّم الهول – وهي صفقة عقدتها في محاولة للخروج هي وأطفالها من المخيم آنذاك. وقالت إنها عقدت هذه الصفقة بعد أن تعرَّضت للهجوم والتهديد في المخيَّم على أيدي رجال تعتقد أنهم من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية ولم توفر لها قوات الأمن الحماية.[1096] وقالت آمنة إنها وافقت على استضافة نساء في خيمتها إلى أن يُؤخذن للتهريب وإن المهرّبين وافقوا على إخراجها هي وأطفالها من المخيَّم مقابل ذلك. وقُبِض عليها وهي تستضيف نساءً وأطفالًا في خيمتها. وقالت، موضِّحةً العنف واليأس اللذين أدَّيا بها إلى العمل مع مهرِّب: "بعد أن تعرَّضتُ للضرب على أيدي خلية كامنة [لتنظيم الدولة الإسلامية] عدة مرات، طُعِنت بسكين... ظنوا أنني أقدِّم معلومات للأمن. أبلغت الأمن بما حدث لي. وفي وقت لاحق تلقَّيت مزيدًا من التهديدات. أمروني [خلية تنظيم الدولة الإسلامية الكامنة] بألا أغادر خيمتي وإلا ضربوني بوحشية وكسَّروا عظامي".[1097]

وأُدينت بعض هؤلاء النساء أيضًا بالامتناع عن فعل "لعدم الإبلاغ" عن جرائم إرهاب كُنَّ على علم بها، حسبما زُعِم، برغم أن من يتواصلون مع السلطات كانوا عُرضةً بدرجة كبيرة لخطر انتقام تنظيم الدولة الإسلامية.[1098] فعلى سبيل المثال، قالت امرأة، كما ذُكِر أعلاه، إنها سهَّلت شراء خيمة في مُخيَّم الهول لرجل كانت تعرف أنه من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية، خوفًا من أن يسرق الخيمة التي تعيش فيها هي وأطفالها إن لم تفعل.[1099] وقالت إنه أنذرها بقطع رأسها إن أبلغت عنه.[1100]

وأبلغت سلطات قضائية رفيعة المستوى المنظمة أنها تدرك أن هناك حالات في مُخيَّم الهول تخاف فيها النساء إبلاغ السلطات.[1101] وقال أحد المسؤولين، "إذا كُنَّ قد أُرغِمن، نخفف العقوبة".[1102] إلا إن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق بشأن عدم إيلاء الاعتبار الكافي من جانب المحاكم للسياق والظروف التي قامت فيها النساء والفتيات بأفعالهن في هذه الأوضاع. وبشكل أعم، تشعر المنظمة كذلك بالقلق بشأن فرض عقوبات جنائية على نساء وفتيات لعدم إبلاغهن عن آخرين في مُخيَّم الهول، حيث يُحتجزن بشكل تعسفي ولا يحظين بالحماية الكافية من احتمال التعرض للانتقام، لأن ذلك ينطوي على احتمال تجريم نساء لمحاولتهن الحفاظ على حياتهن في الوضع المحفوف بالخطر الذي وُضِعن فيه بشكل غير مشروع.

الامتناع عن تطبيق مبدأ عدم المعاقبة على ضحايا الاتجار بالبشر

تشير الروايات التي قدَّمتها تسع نساء أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهن، بعد أن صدرت أحكام بإدانتهن بجرائم ذات صلة بتنظيم الدولة الإسلامية، إلى أنهن قد يكن ضحايا للاتجار في البشر. وأشارت الروايات، في سبع حالات، إلى أن النساء تعرَّضن للاتجار بهن على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية بغرض الزواج القسري.[1103] وأشارت الروايات، في اثنتين من هذه الحالات وحالتين أخريين، إلى أنهن تعرَّضن للاتجار بهن لغرض استغلالهن في دعم أعمال جنائية أو عسكرية للتنظيم.[1104] وأُدينت أغلب هؤلاء النساء فيما يتصل بأفعال تشمل مساعدة أزواجهن على الضلوع في أعمال جنائية أو عسكرية لتحقيق أهداف تنظيم الدولة الإسلامية، أو عدم الإبلاغ عن أزواجهن، أو لأفعال تهدف إلى الحفاظ على حياتهن في مُخيَّم الهول، دون اعتبار كافٍ للظروف.

[1094] انظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 23. وقدَّمَت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في دعوى فان دير هايدن ضد هولندا (الدعوى رقم 42857/05) تحليلًا للمادة 8 من الاتفاقية الأوروبية التي تناظر المادة 23، وأقرَّت غلبة القاعدة التي تمنع إجبار أحد الزوجين على تقديم أدلة.

[1095] مسألة تجريم النساء لقيامهن بأفعال تهدف إلى الحفاظ على حياتهن ليست مشكلة في مُخيَّم روج، لأن النساء في مخيَّم روج أجنبيات، مع استثناءات قليلة، والنساء من الجنسيات الأجنبية لا يُحاكَمن أمام محكمة الدفاع عن الشعب. وقد نُوقِش موضوع احتجاز النساء الأجنبيات بسبب مخالفات متصَوَّرة، مثل حيازة هاتف نقَّال، في الفصل 6: "العنف والظروف غير الإنسانية في مُخيَّمي الاحتجاز".

[1096] مقابلة، عام 2022.

[1097] مقابلة، عام 2022.

[1098] أبلغ مسؤول رفيع في قوى الأمن الداخلي باحثي المنظمة أنه، فيما يتعلق بالإبلاغ عن العنف الجنسي، "إذا أرادت امرأة أن تتواصل مع قواتنا لتقدِّم إليها معلومات، قُتِلت [على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية]". مقابلة شخصية مع مسؤول رفيع في قوى الأمن الداخلي لشمال شرق سوريا، 5 مارس/آذار 2023، الرقة. وقد تأكد هذا أيضًا في مقابلات مع عدة نساء كُنَّ في الآونة الأخيرة في مُخيَّم الهول.

[1099] مقابلة، عام 2023.

[1100] مقابلة، عام 2023.

[1101] مقابلة مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[1102] مقابلة مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[1103] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[1104] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

ووفقًا لمبدأ عدم المعاقبة لضحايا الاتجار في البشر، على النحو الذي نُوقِش في الفصل 7، ينبغي ألا يُحتجز الضحية أو يُقاضى بسبب جرائم ارتُكِبت "كنتيجة مباشرة" لتعرضه للاتجار.[1105] غير أن مقابلات المنظمة مع نساء محتجزات ومع مسؤولين قضائيين ومسؤولين من النيابة العامة تشير إلى أنه لم تُبذل أي جهود لتحديد النساء اللاتي تعرَّضن للاتجار لحمايتهن من إعادة استغلالهن بهذه الطريقة.[1106] ولم يؤخذ وضعهن كنساء يُحتمل أن يكن ضحايا للاتجار في البشر في الاعتبار في القرارات المتعلقة بالاتهام، أو المحاكمة- أو إصدار الأحكام، وعلى الأقل، لم يؤخذ في الاعتبار بطريقة منهجية تتجاوز تقدير المسؤولين أو القضاة الأفراد. وأفادت بعض هؤلاء النساء بتعرضهن للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في الحجز.

8.8 الظلم في محاكمة أطفال سوريين

بعد سقوط الباغوز في عام 2019، يُنقل الأطفال السوريون الذين يُقبض عليهم في العمليات العسكرية الجارية إلى عهدة سلطات الإدارة الذاتية للمحاكمة، في أغلب الحالات. وتفيد تقديرات مسؤولين قضائيين في شمال شرق سوريا بأنهم قدَّموا للمحاكمة ما بين 100 و200 طفل.[1107] وأشارت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، إلى أنها لم تحاكِم سوى 54 قاصرًا حتى الآن، لكن ذلك العدد الإجمالي يبدو منخفضًا، نظرًا لأن تقديرات عدد الأطفال السوريين الذين اتُّهِموا بجرائم "إرهاب" واحتُجِزوا في منشآت احتجاز تديرها سلطات الإدارة الذاتية في عام 2023 تتجاوز هذا العدد على الأرجح.[1108] وفضلًا عن ذلك، أفادت تقديرات الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث بأن ما بين 40 و50 سوريًا اتُّهِموا عندما كانوا أطفالًا، من ذلك المركز وحده، غادروا المنشأة.[1109]

وقد أخضعت قوات الأمن الأطفال السوريين، على النحو الموضَّح في الفصلين 4 و5 أعلاه، لنفس التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة التي تعرَّض لها البالغون لانتزاع اعترافات بالإكراه.

والتزمت سلطات الإدارة الذاتية، بموجب قانون حقوق الطفل الذي أصدرته عام 2022، بحماية حقوق الأطفال "كما هي موضَّحة في اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة".[1110]ويدعو القانون الدولي، في ظروف استثنائية يكون فيها من المناسب ملاحقة الطفل جنائيًا، إلى أن تُجرى المحاكمات في محاكم متخصصة أو من جانب أفراد مدربين.[1111] وقال مسؤول قضائي، خلال مقابلة مع منظمة العفو الدولية، إن الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا ناقشت إمكانية إنشاء محكمة منفصلة للأطفال لمحاكمة الأطفال المتهمين بارتكاب جرائم بموجب قانون مكافحة الإرهاب، لكن بسبب ضيق الإمكانيات، يُحاكم مثل هؤلاء الأطفال حاليًا مع البالغين في محكمتيّ الدفاع عن الشعب.[1112]

ويطبِّق القضاة عناصر من "قانون الأحداث الجانحين" الخاص بإقليم الجزيرة في القضايا التي تتهم فيها النيابة شخصًا بارتكاب جريمة عندما كان طفلًا.[1113] ويعتبر هذا المرسوم بقانون الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية 10 سنوات، وهو ما يقل عدة سنوات عن السن في المبادئ التوجيهية الدولية،[1114] كما يجعل السجن سبع سنوات حدًا أقصى للعقوبة لأي جريمة ارتكبها الشخص وهو طفل، مقارنة بالسجن 15 سنة للبالغين.[1115] وأفادت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، بأنه يجوز الإفراج عن القاصر "بعد قضاء ثلاثة أرباع مدة عقوبته وإظهار حسن السير والسلوك خلال سجنه".[1116] ويدعو قانون الأحداث الجانحين كذلك إلى أن تعيِّن السلطات المختصة محاميًا لتمثيل الطفل إذا لم يوكِّل وليّ أمره محاميًا.[1117]

[1105] انظر، على سبيل المثال، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، *المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والإتجار بالأشخاص*. لإلقاء نظرة عامة على المعايير القانونية، انظر أيضًا: المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، *تنفيذ مبدأ عدم المعاقبة*.

[1106] مقابلات، في عامي 2022 و2023.غير أن مسؤولًا قضائيًا قال لمنظمة العفو الدولية إنه "بالنسبة للنساء، إذا كُنَّ قد أُرغِمن على الزواج من أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية ثم قُبض عليهن، فسأنظر كي أرى ما إذا كُنَّ متزوجات فقط أم أنهن ضالعات فعليًا. لكن النساء في الهول متطرفات إلى حد بعيد". مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمحكمة الدفاع عن الشعب، 7 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[1107] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمحكمة الدفاع عن الشعب، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023، القامشلي؛ مقابلة شخصية مع الرئيسيْن المشتركيْن لمجلس العدالة الاجتماعية لشمال شرق سوريا، 4 مارس/آذار 2023، القامشلي.

[1108] ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل. ووفقًا لمقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية، يشمل الأطفال الذين اتُّهموا بجرائم "إرهاب" واحتُجِزوا في منشآت احتجاز تديرها سلطات الإدارة الذاتية في عام 2023 الغالبية من بين حوالي 66 طفلًا محتجزين في الرقة، ومنبج، وكوباني، وعددًا من الأطفال في سجن علايا المركزي (يشير أحد التقديرات إلى 14 طفلًا وتشير تقديرات أخرى إلى عدد أكبر) وقرابة 13 طفلًا سوريًا في مركز هوري لإعادة التأهيل.

[1109] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث، والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث.

[1110] الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، قانون الطفل لسلطات الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، القانون رقم (7) لسنة 2022، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية، المادة 3.

[1111] لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 14 المتعلق بحق الطفل في إيلاء الاعتبار الأول لمصالحه الفضلى (المادة 3 الفقرة 1)، 29 مايو/أيار 2013، وثيقة الأمم المتحدة رقم CRC/C/GC/14، الفقرات 27-29.

[1112] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي.

[1113] مجلس الشعوب الديمقراطي لإقليم الجزيرة، قانون الأحداث الجانحين (مرجع سبق ذكره).

[1114] مجلس الشعوب الديمقراطي لإقليم الجزيرة، قانون الأحداث الجانحين (مرجع سبق ذكره)، المادة 15؛ لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 24 بشأن حقوق الطفل في نظام قضاء الأطفال، 18 سبتمبر/أيلول 2019، وثيقة الأمم المتحدة رقم CRC/C/GC/24، الفقرة 22.

[1115] مجلس الشعوب الديمقراطي لإقليم الجزيرة، قانون الأحداث الجانحين (مرجع سبق ذكره)، المادة 35؛ الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، قانون مكافحة الإرهاب (مرجع سبق ذكره).

[1116] ردٌّ خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[1117] مجلس الشعوب الديمقراطي لإقليم الجزيرة، قانون الأحداث الجانحين (مرجع سبق ذكره)، المادة 18.

وأجرت المنظمة مقابلات مع تسعة سوريين اتُّهِموا وهم أطفال بجرائم تتعلق بمزاعم انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية في الفترة بين عامي 2019 و2022، وشابة زعمت أنها كانَ يجب أن تُتَّهم وهي طفلة.[1118] وكان عمر أصغر الأطفال بين هذه المجموعة عند القبض عليهم 13 أو 14 عامًا.

وأفاد مسؤول قضائي بأنهم يلاحقون القضايا ذات الطابع العنيف.[1119] فقد ارتكب ستة من الأشخاص التسعة الذين اتُّهِموا وهم أطفال جرائم شملت القتل العمد أو غيره من أشكال العنف، حسبما زُعِم، وهو ما أسفر عن الحكم على خمسة من هؤلاء الأفراد بالعقوبة القصوى للأطفال وهي السجن سبع سنوات.[1120] وبالإضافة إلى ذلك أفاد شاب عمره 18 عامًا بأنه اتُّهِم بالانتماء إلى عضوية "خلية كامنة" لتنظيم الدولة الإسلامية عندما كان طفلًا وحُكِم عليه بالسجن سبع سنوات؛ ولم يذكر تفاصيل بشأن ما إذا كان الادعاء وجَّه إليه أيضًا تهمًا تتعلق بارتكاب جرائم عنيفة.[1121]

وفي الحالتين الأخريين، اتُّهم شخصان احتُجِزا وهما طفلان بجرائم أقل شأنًا. فقد قالت شابة عمرها 18 عامًا إنها اتُّهِمت بتصوير نفسها وهي ترفع علم تنظيم الدولة الإسلامية، وأفاد صبي عمره 16 عامًا بأنه اتُّهِم بحيازة مقاطع فيديو مؤيدة لتنظيم الدولة الإسلامية على هاتفه.[1122]

وكما هو الحال مع البالغين، تفتقر العملية القانونية للأطفال في محكمة الدفاع عن الشعب لضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك أشكال الحماية الخاصة بالأطفال. فقد اعتمدت سبع من القضايا التسع التي وثّقتها المنظمة، كليًا أو جزئيًا، على اعترافات منتزعة بالإكراه، ولم يحضر أي محامٍ، أو حتى أحد الوالدين، أو ولي أمر، أو قريب مع أي من الأطفال خلال الإجراءات الجنائية، بما في ذلك خلال الاستجواب.[1123] ووصف أربعة من الأشخاص الذين اتُّهِموا عندما كانوا أطفالًا اعترافاتهم بأنها زائفة تمامًا.[1124]

ووصف مراهق أكبر سنًا حُوكِم وعمره 13 أو 14 عامًا شعوره بالارتباك إزاء العملية القانونية: "لا أعرف النظام أو المواد التي يعتمدون عليها في إصدار الحكم".[1125] وفي حالتين، قال الشخصان اللذان قابلتهما المنظمة إن أُمَّيْهما حاولتا العثور على محامين لمساعدتهما، لكن قوات سوريا الديمقراطية أبلغتهما بأنه لا محامين في قضايا الإرهاب.[1126] بل وحاولت إحداهما، حسبما ورد، أن تذهب هي نفسها إلى المحكمة، لكن لم يُسمح لها بالدخول.[1127] وكان المتوقع من جميع الأطفال الذين أجرت المنظمة مقابلات معهم مِمَّن قدَّموا استئنافًا أن يفعلوا ذلك بأنفسهم. وبعضهم لم يذهبوا إلى المدرسة سوى بضع سنوات أو لم يذهبوا بالمرة لتعلم القراءة والكتابة. وقال مراهق، "لم أكن أعرف ما هو الاستئناف".[1128]

وعند انتهاء المحاكمة، يُرسل أغلب الأطفال السوريين إلى منشأة تسيطر عليها الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا لقضاء عقوباتهم. ولا تُقدَّم حاليًا خدمات دعم للأطفال الذين اتُّهِموا بالانتماء لتنظيم الدولة الإسلامية عندما يُفرج عنهم ويُعادون إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية بعد قضاء عقوباتهم، برغم تأثير وصمة مثل هذه الاتهامات.[1129]

[1118] مقابلات، ف عامي 2022 و2023.

[1119] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية لإقليم الجزيرة، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2022، القامشلي.

[1120] مقابلات، في عامي 2022 و2023؛ مجلس الشعوب الديمقراطي لإقليم الجزيرة، قانون الأحداث الجانحين (مرجع سبق ذكره)، المادة 35.

[1121] مقابلة، عام 2022.

[1122] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[1123] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[1124] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[1125] مقابلة، عام 2023.

[1126] مقابلات، عام 2023.

[1127] مقابلة، عام 2023.

[1128] مقابلة، عام 2023.

[1129] مقابلة شخصية مع الرئيس المشترك لمركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث والرئيس المشترك لمكتب شؤون الإصلاح والتأهيل، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث.

9. عمليات النقل من شمال شرق سوريا إلى حيث التعذيب والموت

> **"باعتبارنا سجناء، لا توجد إرادة حرَّة... إذا أردتَ أن تُرسلني إلى موتي، فسوف أذهبُ إلى الموت... مصيرنا في أيدي المجتمع الدولي."**
>
> رجل مُحتجز في منشأة احتجاز بانوراما[1130]

يواجه بعض الأجانب المُحتجزين في منشآت ومُخيَّمي الاحتجاز في شمال شرق سوريا خطر التعرُّض لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان إذا أُعيدوا إلى بلدانهم، بما في ذلك انتهاكات للحق في الحياة والحق في عدم التعرُّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. وبالإضافة إلى ذلك، يُحظر على الدول، بموجب مبدأ عدم الإعادة القسرية، أن تنقل شخصًا من دولة إلى أخرى إذا كانت هناك أسباب وجيهة تدعو للاعتقاد بأن ذلك الشخص قد يكون عُرضة للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أو الحرمان التعسفي من الحياة من خلال حكم بالإعدام يُطبَّق بدون توفُّر الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.[1131] وطبقًا لذلك المبدأ، يتعيَّن على الدول، وكذلك على أطراف أي نزاع، تقييم ما إذا كانت هناك أسباب وجيهة تدعو للاعتقاد بأن الشخص المعني قد يكون عُرضةً لتلك الانتهاكات بعد نقله، وإذا كان الأمر كذلك ينبغي عدم نقل الشخص ما دامت هذه المخاطر باقية.[1132]

وكما يتبيَّن تفصيلًا أدناه، فإن سلطات الإدارة الذاتية، من خلال ضلوعها في عمليات نقل إلى العراق والمملكة العربية السعودية على الأقل، قد انتهكت على الأرجح التزاماتها بحماية تلك الحقوق، وانتهكت أيضًا مبدأ عدم الإعادة القسرية. كما انتهكت الحكومة الأمريكية على الأرجح مبدأ عدم الإعادة القسرية عندما سهَّلت نقل رجال عراقيين وسعوديين إلى بلديهم، وفي الحالات التي كان فيها أولئك الرجال خاضعين للسيطرة الفعلية للولايات المتحدة، فقد انتهكت حقهم في الحياة وحقهم في عدم التعرُّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة ولانتهاكات أخرى جسيمة.

وكما يوضِّح الفصل الحالي تفصيلًا، فقد أبرم التحالف بقيادة الولايات المتحدة، في يناير/كانون الثاني 2022، اتفاقًا مع قوات سوريا الديمقراطية والسلطات العراقية، نُقل بمقتضاه مئات الرجال العراقيين من منشآت احتجاز في شمال شرق سوريا إلى العراق. وللعراق سجل طويل في استخدام التعذيب لانتزاع "اعترافات"، وبخاصة من الأشخاص المُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وفي تطبيق عقوبة الإعدام استنادًا إلى هذه الاعترافات القسرية. وتوثِّق منظمة العفو الدولية أدناه حالات سبع رجال عراقيين نُقلوا من شمال شرق سوريا إلى العراق. ووفقًا لما ذكره بعض أفراد عائلاتهم، فقد تعرَّض ستة منهم للتعذيب على أيدي قوات الأمن العراقية بعد نقلهم إلى العراق، من أجل انتزاع اعترافاتهم القسرية، بينما أدلى واحد باعتراف قسري بسبب التهديد بالتعذيب. وجميعهم الآن إما ينتظرون الإعدام أو يقضون أحكامًا بالسجن لمدد طويلة في ظروف مهدِّدة للحياة.

[1130] مقابلة، عام 2023.

[1131] لمزيد من التفاصيل عن مبدأ عدم الإعادة القسرية، انظر الفصل 3: "معايير القانون"، والفصل 10: "تحليل قانوني". ويشمل الحرمان التعسفي من الحياة أي "عقوبة إعدام تُطبَّق بدون الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة". اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التعليق على المادة 3 المشتركة، الفقرة 709. وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الظروف.

[1132] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التعليق على المادة 3 المشتركة، الفقرة 715.

وبالرغم من أن الإطار العالمي لدعم العائدين من مواطني دول ثالثة في سوريا/ العراق، التابع للأمم المتحدة، قد أُعلن عن انطلاقه في العراق، في عام 2021، فإن الأمم المتحدة حاليًا لا تراقب على وجه الخصوص الرجال العراقيين الذين يُنقلون من شمال شرق سوريا، وبالمثل لم ينشئ التحالف بقيادة الولايات المتحدة أي نظام مراقبة لأولئك الرجال.

وكما يرد تفصيلًا أدناه، فإن الحكومة الأمريكية، وربما دول أخرى من أعضاء التحالف بقيادة الولايات المتحدة، قد شاركت أيضًا في عمليات نقل رجال سعوديين إلى المملكة العربية السعودية، التي خلصت منظمة العفو الدولية وغيرها من المراقبين إلى أن المحاكمات فيها فادحة الجور، وأن من المألوف فيها إصدار أحكام بالإعدام إثر "اعترافات" انتُزعت من خلال التعذيب.

وبالنظر إلى الانتهاكات الموثَّقة في التقرير الحالي، فإن ثمة أساسًا منطقيًا واضحًا لأن تسهِّل الحكومة الأمريكية نقل مُحتجزين إلى خارج شمال شرق سوريا. ولكن، بتسهيل نقل أولئك الرجال إلى العراق والمملكة العربية السعودية، فقد تركتهم الولايات المتحدة عُرضةً لخطر شديد يتمثل في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان يُحتمل أن تؤدي إلى موتهم.

9.1 عمليات النقل إلى العراق

> **"أنا متفائل بصفة خاصة بشأن قدرتنا على تسهيل وإعادة عراقيين، إما لكي يواجهوا العدالة أو يتم إعادة دمجهم بشكل فعال في المجتمعات. وأود أن أحيي حكومة العراق لجهودها ولاستعدادها لمواجهة هذه المشكلة، وكذلك للعمل الذي قامت به من أجل إعادة ما يزيد عن 600 مقاتل من حجز قوات سوريا الديمقراطية..."**
>
> تيموثي ألان بيتس، القائم بأعمال المنسق الأمريكي لمكافحة الإرهاب والقائم بأعمال المبعوث الخاص للتحالف الدولي ضد داعش، متحدثًا إلى الحاضرين في مؤتمر "حل معضلة المُحتجزين: ما هي الخطوة القادمة لرجال ونساء وأطفال [تنظيم] الدولة الإسلامية"[1133]

> **"عادةً ما كانت المحاكم تقبل اعترافات قسرية كأدلة، وفي بعض قضايا مكافحة الإرهاب المتعلقة بتنظيم داعش، كانت تلك هي الأدلة الوحيدة التي أُخذت في الاعتبار. وهناك تقارير عديدة... أشارت إلى أن مسؤولي الحكومة [العراقية] استخدموا التعذيب..."**
>
> وزارة الخارجية الأمريكية، التقارير القُطرية لعام 2022 حول ممارسات حقوق الإنسان[1134]

وفقًا لمصادر متعدّدة أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معها، فقد توصلت قوات سوريا الديمقراطية، والسلطات العراقية، والتحالف بقيادة الولايات المتحدة إلى اتفاق جديد، في يناير/كانون الثاني 2022، وبمقتضاه يُنقل كل شهر 50 رجلًا عراقيًا من منشآت احتجاز في شمال شرق سوريا، ويتم تسليمهم إلى السلطات العراقية لكي تتولى محاكمتهم أو الإفراج عنهم.[1135] كما نص الاتفاق على أن تُنقل شهريًا 150 عائلة من مُخيَّم الهول، من العائلات التي اجتازت الفحص الأولي، إلى مُخيَّم جدة في

[1133] US State Department, Remarks from Timothy Alan Betts, 13 July 2022, https://www.state.gov/resolving-the-detainee-dilemma-what-next-for-the-men-women-children-of-the-islamic-state-2

[1134] US Department of State, "Iraq", 2022 Country Reports on Human Rights Practices: Iraq, Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, https://www.state.gov/reports/2022-country-reports-on-human-rights-practices/iraq/

[1135] مقابلة شخصية مع اللواء مظلوم عبدي، 10 مارس/آذار 2023، الحسكة؛ مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة؛ مقابلة شخصية مع مسؤول الاتصال لقوات سوريا الديمقراطية مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة؛ مقابلة شخصية مع مستشار عراقي للتحالف بقيادة الولايات المتحدة، 6 أغسطس/آب 2023، إربيل.

العراق، لإعدادهم لإعادة إدماجهم بشكل نهائي في مجتمعاتهم الأصلية أو في أماكن أخرى في العراق.[1136] وقد نُقل مئات من المُحتجزين العراقيين الذكور من شمال شرق سوريا إلى حجز السلطات العراقية بموجب هذا الاتفاق.[1137] وفي يوليو/تموز 2022، نُقل أيضًا 203 من الصبية والشبان الذين كانوا صبية وقت القبض عليهم من منشآت احتجاز في شمال شرق سوريا، وسُلموا إلى السلطات العراقية.[1138]

ولدى منظمة العفو الدولية بواعث قلق شديد بشأن مصير الرجال والصبية العراقيين الذين نُقلوا إلى العراق نتيجة ذلك الاتفاق، وبالأخص من أن سلطات الإدارة الذاتية والتحالف بقيادة الولايات المتحدة قاما بنقل أولئك الأشخاص عن علمٍ إلى دولة يواجهون فيها مخاطر بالغة بالتعرُّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة من أجل انتزاع اعترافات، وعلى أساس هذه الاعترافات يُحكم عليهم بالإعدام أو بالسجن مدى الحياة في ظروف مُهدِّدة للحياة.

ويُحتمل أن تكون الحكومة الأمريكية والتحالف بقيادة الولايات المتحدة قد حاولا، من خلال اشتراكهما في ذلك الاتفاق، إيجاد بديل لأولئك الرجال العراقيين عن منظومة الاحتجاز في شمال شرق سوريا، والتي تتسم بانتهاكات جسيمة، كما يتبين تفصيلًا في ثنايا التقرير الحالي. إلا إنه في غياب ضمانات لحماية المنقولين تقوم على أساس الحقوق، فقد سهَّلت الولايات المتحدة والتحالف بقيادة الولايات المتحدة نقل أولئك الرجال إلى دولة يواجهون فيها على الأرجح مزيدًا من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أو الحرمان التعسفي من الحياة، أو غير ذلك من انتهاكات جسيمة.

ووفقًا لما ذكره ممثلون لقوات سوريا الديمقراطية، فقد كان التحالف بقيادة الولايات المتحدة مشاركًا بشكل كبير في مفاوضات أدت إلى الاتفاق، كما لعب دورًا أساسيًا في عمليات النقل الجسدي لرجال وصبية من منشآت احتجاز. ففي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال اللواء مظلوم عبدي، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية:

> **لدينا اتفاق مع السلطات العراقية... والأمريكيون هم الطرف الثالث. وهم ينهضون بالمسؤولية. [الأطراف هي] نحن والعراقيون والتحالف، بما في ذلك الأمريكيون والبريطانيون... تسلِّم قوات سوريا الديمقراطية السجناء إلى العراقيين مباشرةً. ننقلهم إلى الحدود، ثم يأخذهم العراقيون. تقوم قوات سوريا الديمقراطية بالنقل [و] يوفر التحالف حماية جوية لعملية النقل. والتحالف هو الطرف الذي تفاوض [على ذلك]. والأطراف الثلاثة هي التي قرَّرت بشأن التفاصيل.**[1139]

وقال ممثل آخر لقوات سوريا الديمقراطية: "هم يستقلون حافلات المدينة إلى الحدود، وهناك تتسلمهم [السلطات العراقية]. ويرافق التحالف الحافلات بطائرات مُسيَّرة، وبطائرات عادية، وعربات مُدرَّعة."[1140] وقال ممثل ثالث لقوات سوريا الديمقراطية عن هذه العملية: "نذهب إلى غرفة العمليات [مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة]، ثم تحدِّد الاستخبارات العسكرية 50 اسمًا، وتتحقق منها. ثم نقوم بعملية تحقيق مشترك [مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة] مرة أخرى."[1141] وأضاف مستشار عراقي للتحالف بقيادة الولايات المتحدة أنه أثناء النقل الجسدي للرجال العراقيين بالحافلات من شمال شرق سوريا، "تراقبهم القوات الأمريكية على الأرض [من السماء]. يوفرون الحماية لهم بقافلة للتحالف."[1142]

وقالت الحكومة الأمريكية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، إنَّ "عمليات إعادة عراقيين أُجريت بناءً على ترتيبات بين قوات سوريا الديمقراطية وحكومة العراق".[1143] لكن سلطات الإدارة الذاتية قالت، في ردِّها الخطِّي على المنظمة، تماشيًا مع تصريحاتها السابقة: إنَّ "النقل يجري بالتعاون مع التحالف الدولي... الذي يُشرف بدوره على تطبيق الأحكام وشروط المعاملة."[1144] وبالمثل، قالت الحكومة العراقية، في ردِّها الخطِّي، إنَّ "التنسيق" بين سلطات الإدارة الذاتية والحكومة العراقية جرى "بتسهيل من التحالف الدولي".[1145]

وأفادت السلطات العراقية بأنه بحلول يونيو/حزيران 2023، كان أكثر من 3,000 من المُحتجزين العراقيين الذكور قد نُقلوا من شمال شرق سوريا إلى العراق.[1146] ويعني ذلك أنه يُحتمل أن يكون مئات العراقيين قد نُقلوا قبل عام 2022، بالإضافة إلى مئات العراقيين

[1136] مقابلة شخصية مع اللواء مظلوم عبدي، 10 مارس/آذار 2023، الحسكة؛ مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة؛ مقابلة شخصية مع مسؤول الاتصال لقوات سوريا الديمقراطية مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة. وقد واجه عراقيون نُقلوا من مخيَّم الهول عقبات في إعادة الاندماج في العراق، وهي عقبات يتناولها بالنقاش القسم 6–8: "حالات الخروج المحدودة"، إلا إن منظمة العفو الدولية لم توثِّق ولم تتلق أنباءً بعد عن انتهاكات محدَّدة تعرَّضت لها هذه المجموعة من الأشخاص على أيدي السلطات العراقية، بخلاف الانتهاكات وأشكال التمييز التي يواجهها كل منْ يُشتبه في انتمائه لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق. ومع ذلك، فإن هذه المسألة تستحق مزيدًا من التحقيق.

[1137] مقابلة شخصية مع مستشار عراقي للتحالف بقيادة الولايات المتحدة، 6 أغسطس/آب 2023، إربيل؛ مقابلات مع منظمات إنسانية، عام 2023.

[1138] مقابلة شخصية مع مستشار عراقي للتحالف بقيادة الولايات المتحدة، 6 أغسطس/آب 2023، إربيل.

[1139] مقابلة شخصية مع اللواء مظلوم عبدي، 10 مارس/آذار 2023، الحسكة.

[1140] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[1141] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[1142] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع مستشار عراقي للتحالف بقيادة الولايات المتحدة، 26 فبراير/شباط 2024.

[1143] رد خطِّي من الحكومة الأمريكية، 1 إبريل/نيسان 2024. انظر الملحق 2 لمزيد من التفاصيل.

[1144] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[1145] رد خطِّي من الحكومة العراقية، 4 إبريل/نيسان 2024. انظر الملحق 4 لمزيد من التفاصيل.

[1146] Rudaw, "Iraq says over 3,000 ISIS fighters repatriated from Syria", 8 June 2023, https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/080620231

الذين نُقلوا بموجب الاتفاق مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية حتى الآن من تحديد مدى ضلوع التحالف بقيادة الولايات المتحدة في عمليات النقل قبل عام 2022، وتستحق هذه المسألة مزيدًا من البحث.

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال مستشار عراقي للتحالف بقيادة الولايات المتحدة إنَّ الرجال العراقيين الذين نُقلوا من شمال شوريا قد اقتيدوا بحافلات إلى معبر قرب قرية الوليد في محافظة نينوى، وهناك قابلهم مسؤولون عراقيون من الأمن الوطني والاستخبارات. وأضاف المستشار قائلًا إنَّ الرجال يُنقلون بعد ذلك إلى محكمة "الإرهاب" في محافظاتهم، حيث يخضعون للتحقيق والمحاكمة؛ وإذا ثبت أنهم مُذنبون يُودعون في سجون تخضع لسلطة وزارة العدل لقضاء مدد أحكامهم أو انتظار الإعدام.[1147] وأكَّدت الحكومة العراقية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، أنَّ "المُشتبه بهم يُنقلون إلى وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية التابعة لوزارة الداخلية، التي تُجري تحقيقات ثم تُحيلهم إلى القضاء العراقي".[1148]

وقال المستشار العراقي للتحالف بقيادة الولايات المتحدة إنَّ الرجال الذين يُدانون عادةً ما يُودعون في سجن بابل المركزي أو سجن الناصرية المركزي (ويُشار إليه أيضًا باسم سجن "الحوت"، لشهرته في ابتلاع الأشخاص وعدم لفظهم إلى الخارج مُطلقًا).[1149]

ووفقًا لما ذكره مسؤول سابق في الحكومة العراقية، فإنَّ الأشخاص الذين يُحكم عليهم بالإعدام في العراق يُمنحون مُهلة للمراجعة عادةً ما تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات،[1150] وتشمل عدة خطوات قبل تنفيذ الإعدام، بما في ذلك الاستئناف أو "التمييز؛ وتصديق رئيس الجمهورية؛ وإحالة الحكم إلى وزارة العدل للتصديق عليه.[1151]

وقد ثبت أن السلطات العراقية تستخدم بصفة منتظمة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة لانتزاع اعترافات، وخاصة مع الأشخاص المُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وأنها تُصدر أحكامًا بالإعدام استنادًا إلى تلك الاعترافات القسرية. وطبقًا لتقرير إعلامي من عام 2018، كان معدَّل الإدانة في العراق بالنسبة للقضايا التي تنطوي على تهمة الانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية 98 بالمئة.[1152] ومنذ عام 2014، أعدمت السلطات العراقية آلاف الرجال المُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية.[1153] وذكر تقرير صادر عن المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، ومُقتبس في تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، أنَّ 900 شخص ممن اتُّهموا بالانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية قد حُوكموا في محاكم الإرهاب المتخصِّصة في عام 2019؛ وأنَّ 797 من هذه المجموعة حُكم عليهم بالإعدام، مما يعني أن السلطات العراقية طبَّقت عقوبة الإعدام في حوالي 88 بالمئة من القضايا.[1154]

ووثَّقت تقارير إعلامية وحقوقية عديدة هذه الأنماط من الانتهاكات في العراق، وكذلك انتهاكات أخرى جسيمة للضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، وخاصةً مع الأشخاص المُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية.[1155] كما غُطيت هذه الانتهاكات بشكل تفصيلي في تقرير المفتش العام عن عملية العزم الصلب، والذي نُشر علنًا وقُدِّم إلى الكونغرس الأمريكي في يوليو/تموز 2019.[1156]

[1147] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع مستشار عراقي للتحالف بقيادة الولايات المتحدة، 26 فبراير/شباط 2024.

[1148] رد خطِّي من الحكومة العراقية، 4 إبريل/نيسان 2024. انظر الملحق 4 لمزيد من التفاصيل.

[1149] مقابلة شخصية مع مستشار عراقي للتحالف بقيادة الولايات المتحدة، 6 أغسطس/آب 2023، إربيل. وقال المسؤول إنَّ الرجال الذين يُحكم عليهم بالسجن لمدة 15 سنة أو أقل يُودعون عادةً في سجن إربيل، أما الرجال الدين يُحكم عليهم بالإعدام أو بالسجن لمدة 20 سنة، والتي تُعتبر سجنًا مدى الحياة، فعادةً ما يُرسلون إلى سجن الناصرية. لمزيد من التفاصيل عن استئناف عمليات القتل الجماعية غير القانونية في سجن الناصرية، انظر: هيومن رايتس ووتش، "العراق: استئناف الإعدامات الجماعية غير القانونية"، 24 يناير/كانون الثاني 2024، الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2024/01/24/iraq-unlawful-mass-executions-resume.

[1150] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع مسؤول عراقي سابق، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

[1151] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع المسؤول نفسه، 19 ديسمبر/كانون الأول 2023.

[1152] New Yorker, "Iraq's post-ISIS campaign of revenge", December 2018, https://www.newyorker.com/magazine/2018/12/24/iraqs-post-isis-campaign-of-revenge

[1153] هيومن رايتس ووتش، *عدالة منقوصة: المحاسبة على جرائم "داعش" في العراق*، ديسمبر/كانون الأول 2017، الرابط: https://www.hrw.org/ar/report/2017/12/05/311927.

[1154] US Department of State, *2020 Country Reports on Human Rights Practices: Iraq*, *https://www.state.gov/reports/2020-country-reports-on-human-rights-practices/iraq*

[1155] انظر، على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية، أجساد مُحطَّمة ونفوس مُعذَّبة: تعرُّض المعتقلين في العراق للمعاملة السيئة والإهمال (رقم الوثيقة: MDE 14/001/2011)، فبراير/شباط 2011، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde14/001/2011/ar/؛ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، *حقوق الإنسان في تطبيق العدالة في العراق: المحاكمات بموجب قوانين مكافحة الإرهاب والآثار المترتِّبة على العدالة والمساءلة والتماسك الاجتماعي في أعقاب مرحلة "داعش"*، يناير/كانون الثاني 2020. الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/IQ/UNAMI_Report_HRAdministrationJustice_Iraq_28January2020_AR.pdf؛ هيومن رايتس ووتش، هيومن رايتس ووتش، *عدالة منقوصة: المحاسبة على جرائم "داعش" في العراق* (مرجع سبق ذكره)؛ هيومن رايتس ووتش، "لازم كلُّكم تعترفون" (مرجع سبق ذكره)؛ New Yorker, "Iraq's post-ISIS campaign of revenge" (previously cited).

[1156] تضمن أحد تقارير المفتش العام لعام 2019 عن عملية العزم الصلب، ضمن تقاريره ربع السنوية المُقدمة إلى الكونغرس الأمريكي، الملخص التالي: "ذكرت المنظمة غير الحكومية هيومن رايتس ووتش أن بعض الذين يُزعم انتماؤهم إلى تنظيم داعش كثيرًا ما يُحرمون من الإجراءات الواجبة في المحاكمات، ويتعرَّضون للتعذيب والإكراه لانتزاع اعترافات، ويعانون من الاحتجاز في منشآت احتجاز غير إنسانية، ومن أحكام تعسفية. وبعد مراجعة مئات المحاكمات لأشخاص زُعم أنهم ينتمون إلى تنظيم داعش، أورد مكتب حقوق الإنسان في بغداد، التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بواعث قلق كبيرة تتعلق بالإجراءات والسياسات في المحاكمات. وأوردت البعثة الإفراط في استخدام البند الخاص بالاشتراك الجنائي في القانون العراقي لمكافحة الإرهاب، والذي يُجيز إدانة أفراد تربطهم "صلة قرابة" حتى الدرجة الرابعة بشخص معروف عنه الانتماء إلى تنظيم داعش بتهمة الاشتراك في الجريمة والحكم عليهم بالإعدام. وطبقًا لما ذكره مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا، فإن أي إعدامات تنجم عن المحاكمات الحالية للمُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم داعش قد تُصنَّف باعتبارها عملية قتل تعسفي بموافقة الحكومة... وطبقًا لما ذكرته وزارة الخارجية [الأمريكية]، فإن الظروف في السجون ومراكز الاحتجاز كانت قاسية، بل ومُهدِّدة للحياة بسبب نقص الطعام، والاكتظاظ الهائل، والإيذاء الجسدي، وعدم كفاية الشروط الصحية والرعاية الطبية". الرابط: https://media.defense.gov/2019/Aug/09/2002169448/-1/-1/Q3FY2019_LEADIG_OIR_REPORT.PDF، ص.53.

وتلقت منظمة العفو الدولية، من مسؤول حكومي سابق، ما يبدو أنه وثيقة حكومية رسمية تلخِّص أعداد وأنواع المحتجزين في السجون التي تُديرها وزارة العدل. ووفقًا لهذه الوثيقة، التي يرجع تاريخها إلى مايو/أيار 2023، فقد أُدين 11,345 رجلًا، من بين 12,258رجلًا يُحتجزون في سجن الناصرية، بتهمة "الإرهاب". وتُورد الوثيقة قائمة بعدد مذهل، وهو 9,297 رجلًا مُحتجزين في سجن الناصرية ومُصنَّفين بأنهم "محكوم عليهم بالإعدام."[1157]

رجال عراقيون تنقلهم سلطات الإدارة الذاتية من شمال شرق سوريا، برفقة قوات من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. تصميم Colin Foo © Amnesty International

تعرَّضوا للتعذيب من أجل الاعتراف، وحُكم عليهم بالإعدام

تحدثت منظمة العفو الدولية مع أفراد من عائلات سبعة رجال عراقيين نُقلوا من شمال شرق سوريا إلى العراق. وأكد أقارب ستة من هؤلاء الرجال أن ذويهم تعرَّضوا إما للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة السيئة خلال التحقيق معهم في العراق، بينما قال أهالي شخص واحد إنه اعترف بسبب التهديد بالتعذيب. وقال أهالي جميع الرجال الستة، الذين ذكروا أنهم تعرَّضوا للتعذيب، إن اعترافات الستة انتُزعت تحت وطأة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الضرب، والصعق بالصدمات الكهربائية، والعنف الجنسي. ويُحتجز أربعة من هؤلاء الرجال حاليًا على ذمة حكم بالإعدام. وكان اثنان منهم قد نُقلوا بعد يناير/كانون الثاني 2022، بموجب اتفاق عمليات النقل الذي أُبرم بين التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وقوات سوريا الديمقراطية، والسلطات العراقية. وحسبما ذكر أفراد عائلتي هذين الرجلين، فقد تعرَّضا للتعذيب من أجل الاعتراف وحُكم عليهما بالإعدام.[1158]

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت زينة إنها كانت قد فرَّت مع عائلتها للعيش مع أقارب في محافظة دير الزور نتيجة النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية. وعندما أصبحت المنطقة غير آمنة، فرَّت العائلة إلى مُخيَّم الهول. ومن هناك، قبضت قوات سوريا الديمقراطية، في عام 2021، على شقيق زينة، البالغ من العمر 42 عامًا، مع رجال عراقيين آخرين، واحتُجز في منشأة احتجاز بانوراما، حيث حُرم من الطعام والماء والرعاية الصحية وكان يتعرَّض للضرب بصفة منتظمة. وفي يونيو/حزيران 2022، نُقل إلى العراق في قافلة، وأُرسل إلى الموصل، ثم إلى منشأة احتجاز في بغداد. وقد أخبر زينة أنه كان يتعرَّض للتعذيب يوميًا على مدى

[1157] تلقت منظمة العفو الدولية الوثيقة في 16 يوليو/تموز 2023، وهي محفوظة لدى المنظمة. واستفسرت منظمة العفو الدولية من السلطات العراقية عن مدى دقة تلك الأرقام، وذلك في رسالة بالبريد الإلكتروني بتاريخ 28 مارس/آذار 2024. وحتى تاريخ الانتهاء من التقرير الحالي، لم تكن المنظمة قد تلقت أي رد.

[1158] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

شهر، بما في ذلك التعذيب بالصدمات الكهربائية باستخدام مسدس صاعق، إلى أن أدلى أخيرًا باعتراف قسري بأنه كان منتميًا إلى تنظيم الدولة الإسلامية.[1159]

وقالت زينة لمنظمة العفو الدولية: "خلال التحقيق،... أُجبر أن يقول أشياء ليس لديه أي فكرة عنها. قال "لم أعرف حتى ماذا قلتُ"... واتخذ القاضي قراره، بدون وجود محامٍ مع أخي، وخلال أسبوعين، حكموا عليه بالإعدام، بدون استئناف. في جلسة واحدة للمحكمة، اتخذوا القرار... كانت مدتها أقل من 10 دقائق".[1160] وينتظر شقيق زينة حاليًا الإعدام في سجن تُديره وزارة العدل العراقية، حيث يواجه ظروفًا مُهينة وغير إنسانية. وعندما سُئلت زينة عمَّا تشعر به إزاء وضع شقيقها، قالت: "بسبب الضربات الجوية، انتقل آلاف إلى مُخيَّم الهول. وهذا لا يعني أنهم كانوا مع تنظيم الدولة الإسلامية. من البداية، لم تكن له أي علاقة بتنظيم الدولة الإسلامية. لقد كان شرطيًا... أريدُ أن يراجعوا جميع حالات العراقيين الذين أُرسلوا من سوريا إلى العراق... لو كان قلبي من حجر لذاب بسبب وضعه."[1161]

وقالت فادية، وهي امرأة من الأنبار تبلغ من العمر 31 عامًا، إنها وعائلتها فرُّوا من العراق إلى مُخيَّم الهول في عام 2018. وبعد شهر من وصولهم، قُبض على شقيقها، البالغ من العمر 38 عامًا، مع رجال عراقيين آخرين واحتُجزوا على أيدي قوات سوريا الديمقراطية، ونُقل إلى العراق في مايو/أيار 2022. وعندما زارت فادية شقيقها للمرة الأولى، أخبرها أنه تعرَّض للتعذيب لكي يعترف. وأوضحت فادية: "كان بإمكاننا أن نرى أنه مُصاب بكسر في أنفه، والتواءٍ في يده، وجرح في ساقه، وجميعها من التعذيب،" وأضافت: "قال إنه أثناء محاكمته مثل أمام القاضي وسط مجموعة من الرجال، وإن كل من كانوا في المجموعة حُكم عليهم بالإعدام... [وقال] "لم تكن لدينا أي فرصة."[1162]

ويُحتجز شقيق فادية حاليًا في سجن الناصرية، في انتظار الإعدام. وقالت فادية: "حُكم عليه بالإعدام، ونحن أيضًا حُكم علينا بالإعدام- العائلة كلها." وأضافت قائلةً: "كان لاعبًا لكرة القدم، وكان حلمه أن يلعب في المنتخب الوطني العراقي... كل ما أتمناه أن تنظر السلطات في العراق والولايات المتحدة في هذه القضايا بمنتهى الجدية... يجب عليهم أن يفحصوا المحكمة، والقانون، ويجب أن يفحصوا القضاة بجدية."[1163]

وقالت نهاد لمنظمة العفو الدولية إن زوجها، وهو مدرس وناظر مدرسة يبلغ من العمر 58 عامًا، قُبض عليه مع رجال عراقيين آخرين من مُخيَّم الهول في عام 2018، على أيدي قوات الأمن في شمال شرق سوريا.[1164] ووفقًا لما ذكرته نهاد، فقد أُبلغ زوجها، في عام 2019، أنه سوف يُنقل إلى عائلته في مُخيَّم الهول، وبدلًا من ذلك نُقل بحافلة إلى العراق. وبعد دخوله الحجز العراقي، نُقل إلى قاعدة البغدادي في الأنبار، ثم نُقل بطائرة مروحية إلى سجن في مطار بغداد. وقالت نهاد لمنظمة العفو الدولية:

كانوا يقولون له: "سنعذِّبك إلى أن تعترف. إذا أدليت [باعترافك] الآن، فهذا أفضل لك، وإذا لم تفعل، فسوف تدلي به فيما بعد."... [الناس] يرون الدماء على الحائط، وأظافر الأشخاص التي نُزعت. [ولذلك] يدلون باعترافات زائفة... قال [شقيقي] "عندما وصلت، وجدتُ إفادتي مكتوبة، وطلبوا مني أن أبصم عليها."... هناك كثير من الناس ماتوا بسبب التعذيب أمامه، ولهذا قال "ليست لدي أي فرصة لأقول لا. اضطُررت أن أقول إنني كنتُ مع تنظيم الدولة الإسلامية لأنجو بحياتي.""[1165]

وقالت نهاد إنه بناءً على اعتراف زوجها القسري، حُكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة. ونُقلت نهاد من مُخيَّم الهول إلى العراق في عام 2019، وسُمح لها أخيرًا بزيارة زوجها في فبراير/شباط 2023. وقالت نهاد لمنظمة العفو الدولية: "زوجي كان ناظر مدرسة، وربَّى أجيالًا. كان محبوبًا من الكل في المجتمع."[1166]

وقال ياسر لمنظمة العفو الدولية إن قوات الأمن في شمال شرق سوريا قبضت على والده، وهو عراقي يبلغ من العمر 86 عامًا، في عام 2018، بينما كان يحاول الفرار والوصول إلى مُخيَّم الهول. وقد نُقل إلى العراق في وقت لاحق من ذلك العام، وأخيرًا أُرسل إلى سجن في مطار بغداد. وقال ياسر إن والده، أثناء وجوده رهن الاحتجاز الممتد السابق للمحاكمة، كان يتعرَّض لضرب مبرِّح لانتزاع اعترافاته، وعلى أساسها حُكم عليه بالسجن 20 سنة. وأضاف ياسر إن والده كان يعمل مربيًا لخيول السباق، ولكنه كان قد تقاعد منذ فترة طويلة عندما قُبض عليه. وأوضح ياسر قائلًا: "كان شخصًا عجوزًا جدًا وهو يحاول الفرار... اتهموه بأنه عضو في تنظيم الدولة الإسلامية. قال لهم إننا مدنيون ونعيش حياتنا العادية، وكنا نجري هربًا من المعارك."[1167]

[1159] مقابلة، عام 2023.

[1160] مقابلة، عام 2023.

[1161] مقابلة، عام 2023.

[1162] مقابلة، عام 2023.

[1163] مقابلة، عام 2023.

[1164] مقابلة، عام 2023.

[1165] مقابلة، عام 2023.

[1166] مقابلة، عام 2023.

[1167] مقابلة، عام 2023.

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع أفراد من عائلات أربعة رجال عراقيين آخرين من المُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية المُحتجزين في سجن الناصرية. ولم يُنقل هؤلاء الرجال من شمال شرق سوريا إلى العراق؛ ومع ذلك تم تحليل حالاتهم للتعرُّف بشكل أفضل على الانتهاكات المُحتملة التي قد يواجهها في العراق مُحتجزون عراقيون نُقلوا من شمال شرق سوريا. وقال أفراد جميع تلك العائلات إن ذويهم أُدينوا بناءً على اعترافات مشوبة بالتعذيب. وقالوا جميعهم إن الظروف في سجن الناصرية المركزي مُهدِّدة للحياة وغير إنسانية، وإن ذويهم يُحرمون من الحصول على ما يكفي من الطعام والمياه والمرافق الصحية والرعاية الصحية.[1168]

المراقبة وبناء القدرات

في عام 2021، أطلق مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) الإطار العالمي لدعم العائدين من مواطني دول ثالثة في سوريا/ العراق، التابع للأمم المتحدة. ويسعى هذا الإطار إلى توفير "كل أوجه الدعم من الأمم المتحدة" للدول الأعضاء لمساعدة الأفراد العائدين من العراق وسوريا، عن طريق "الجمع بين النُهج القائمة على الحقوق والملائمة للعمر والمُستجيبة للنوع الاجتماعي."[1169] وفي عام 2022، صرَّحت الأمم المتحدة أن الإطار العالمي يُطبَّق على العراقيين الذين نُقلوا من شمال شرق سوريا إلى العراق.[1170]

إلا إنه، على حد علم منظمة العفو الدولية، لا توجد أي هيئة أو وكالة تابعة للأمم المتحدة تراقب بشكل خاص الرجال العراقيين الذين نُقلوا من منشآت احتجاز في شمال شرق سوريا إلى العراق، وليست هناك أي هيئة دولية تراقب حاليًا معاملة السلطات العراقية لأولئك الرجال خلال التحقيق معهم، أو محاكمتهم، أو الحكم عليهم. وقال موظف رفيع المستوى بالأمم المتحدة إنه "لا توجد أي ضمانات، ولا يوجد أي إشراف" من جانب الأمم المتحدة على أولئك الرجال، وأضاف قائلًا: "كل هذا هو بمثابة ثقب أسود."[1171] وقال مُحلِّل آخر لمنظمة العفو الدولية: "المفروض أن تكون وظيفة كثير من الناس [في إطار الأمم المتحدة] هي العناية بهم."[1172]

ويبدو أيضًا أن التحالف بقيادة الولايات المتحدة لم يضع أي منظومة للمراقبة بالنسبة للرجال العراقيين الذين نُقلوا في أعقاب إبرام الاتفاق بين التحالف وقوات سوريا الديمقراطية والسلطات العراقية. فوفقًا لما ذكره المستشار العراقي للتحالف بقيادة الولايات المتحدة، لا يُشرف التحالف على المُحتجزين بعد دخولهم إلى العراق، حيث قال: "عندما يتسلم [المسؤولون] العراقيون السجناء، يكون عمل التحالف قد انتهى."[1173]

ونُقل مواطنون أجانب آخرون غير عراقيين من شمال شرق سوريا إلى العراق، وفي بعض الحالات شارك التحالف بقيادة الولايات المتحدة، أو شاركت دولٌ من أعضاء التحالف، بشكل مباشر في عمليات النقل هذه. ومن هذه الدول فرنسا، التي شاركت في نقل ما لا يقل عن 11 مواطنًا فرنسيًا من شمال شرق سوريا إلى العراق في عام 2019.[1174] وقد تُعد مثل هذه الحالات بمثابة انتهاكات لالتزامات الدول بموجب مبدأ عدم الإعادة القسرية.[1175]

وعند إجراء تقييم للمخاطر المتعلقة بعمليات نقل مُحتجزين، تسعى بعض الدول أو سلطات الاحتجاز أحيانًا إلى الحصول على تأكيدات دبلوماسية كوسيلة لتقليل احتمال وقوع الانتهاكات التي يُحتمل أن يتعرَّض لها الأشخاص المنقولون في دولة ثالثة.[1176] وترى منظمة العفو الدولية أن التأكيدات الدبلوماسية ضد التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة هي بطبيعتها غير جديرة بالثقة. ففي حالة العراق، يوجد لدى السلطات سجل حافل من ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد المُحتجزين لديها، وبخاصة ارتكاب انتهاكات ضد أشخاص يُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية. وحتى إذا ما سعى التحالف بقيادة الولايات المتحدة وسلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا للحصول على تأكيداتٍ من السلطات العراقية بأن الرجال والصبية العراقيين الذين يُنقلون من شمال شرق سوريا لن يتعرَّضوا لانتهاكات جسيمة، من قبيل التعذيب أو الحرمان التعسفي من الحياة، فإن مثل هذه التأكيدات لن تكون لها قيمة تُذكر، ولاسيما إذا ما رافقها غياب كامل للمراقبة في مرحلة ما بعد النقل.[1177]

[1168] مقابلات، في عامي 2021 و2023.

[1169] UNOCT, "Launch of the Global Framework for United Nations support on Syria / Iraq third country national returnees", 29 September 2021, https://www.un.org/counterterrorism/ru/node/18675

[1170] UNOCT, "Statement by Mr. Raffi Gregorian, Deputy to the Under-Secretary-General and Director, United Nations Office of Counter-Terrorism", 21 September 2022,https://www.un.org/counterterrorism/sites/www.un.org.counterterrorism/files/220916_-_dusg_statement_unga_side_event_prr.pdf. وفي هذه الملاحظات، أشاد ممثل لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بإقدام العراق على اتخاذ "قرار شجاع وجدير بالثناء لإعادة مواطنيه- المشتبه في أنهم مقاتلون إرهابيون أجانب ونساء وأطفال."

[1171] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع موظف الأمم المتحدة، 9 مايو/أيار 2023.

[1172] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع مُحلِّل بخصوص شمال شرق سوريا، 31 مارس/آذار 2023.

[1173] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع مستشار عراقي للتحالف بقيادة الولايات المتحدة، 26 فبراير/شباط 2024.

[1174] مقابلات عبر مكالمات بالفيديو مع محامين عن مُحتجزين فرنسيين في العراق، 21 يوليو/تموز 2023؛ لمزيد من التفاصيل، انظر: Lead Inspector General, *Quarterly Report*, April – June 2019 (previously cited), p. 24; New York Times, "France hands ISIS suspects to Iraq, which sentences them to hang, 29 May 2019, https://www.nytimes.com/2019/05/29/world/middleeast/france-iraq-isis-trials.html

[1175] هيومن رايتس ووتش، "نقل مُشتبه بانتمائهم إلى "داعش"، منهم أجانب، إلى العراق يثير مخاوف التعذيب، 4 مارس/آذار 2019، الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2019/03/04/327834.

[1176] لمزيد من التفاصيل عن موقف منظمة العفو الدولية من هذه المسألة، انظر: Amnesty International, *Diplomatic Assurances Against Torture – Inherently Wrong, Inherently Unreliable* (Index: IOR 40/6145/2017), 28 April 2017, https://www.amnesty.org/en/documents/ior40/6145/2017/en

[1177] Amnesty International, *Diplomatic Assurances Against Torture* (previously cited).

9.2 عمليات النقل إلى دول أخرى

يُحتجز في منشآت ومُخيَّميْ الاحتجاز في شمال شرق سوريا أشخاصٌ من عدة دول أخرى، ويُحتمل أن تتهددهم مخاطر شديدة بالتعرُّض لانتهاكات جسيمة لحقوقهم في حالة نقلهم مرة أخرى إلى بلدانهم الأصلية. وفيما يتعلَّق بهؤلاء الأشخاص، يقع على عاتق قوات سوريا الديمقراطية والتحالف بقيادة الولايات المتحدة التزامٌ باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، ومن ثم تجنُّب عمليات نقل المُحتجزين في هذه الحالات.

وبموجب القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، يُحدَّد خطر الإعادة القسرية بناءً على كل حالة على حدة. فقد تشير التقييمات لوضع حقوق الإنسان في بعض الدول إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان متفشيةً وواسعة الانتشار لدرجة أن ثمة مخاطر جسيمة تُهدد أي شخص في البلد. وحتى يتسنى الالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية في مثل هذه الحالات، يجب وضع سياسة عامة بحظر جميع عمليات الإعادة إلى هذه الدولة.[1178] ومن بين الدين يتهددهم الخطر على وجه الخصوص في شمال شرق سوريا أشخاصٌ من الصين ينتمون إلى طائفة الأويغور، وأشخاصٌ من روسيا ينحدرون من شمال القوقاز.

وقالت سلطات الإدارة الذاتية إنها نقلت رجالًا من منشآت احتجاز في شمال شرق سوريا إلى المملكة العربية السعودية، ومن بينهم 18 رجلًا نُقلوا في مايو/أيار 2023 تقريبًا.[1179] وأكد تقرير صادر عن المفتش العام بخصوص عملية العزم الصلب أن الحكومة الأمريكية "سهَّلت نقل" أولئك الرجال الثمانية عشر.[1180] ووفقًا لما ذكرته قوات سوريا الديمقراطية، فقد نقل التحالف بقيادة الولايات المتحدة أولئك الرجال الثمانية عشر جوًا. والأرجح أن هؤلاء الرجال توقفوا في الكويت، التي قالت عنها وزارة الخارجية الأمريكية إنها تُعتبر مركز تجمُّع لعمليات النقل بمساعدة أمريكية من شمال شرق سوريا.[1181]

وتُظهر بحوث سابقة لمنظمة العفو الدولية أن المحاكمات المتعلقة بالإرهاب في المملكة العربية السعودية تتسم بالجور الفادح، وأن من المعتاد توقيع عقوبة الإعدام إثر اعترافات انتُزعت من خلال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.[1182] ومن ثم، فإن عمليات النقل هذه تنتهك على الأرجح التزام الحكومة الأمريكية وسلطات الإدارة الذاتية بمبدأ عدم الإعادة القسرية.

وقد تحدثت منظمة العفو الدولية مع شخصين مُحتجزين في منشآت احتجاز تديرها قوات الأمن، والأرجح أنهما سيتعرضان لانتهاكات فظيعة لحقوقهما، بما في ذلك التعذيب والحرمان التعسفي من الحياة، إذا ما أُعيدا إلى بلديهما الأصليين. وقد عرض أحدهما، ويُدعى أكيم وهو شاب من روسيا، مخاوفه من النقل إلى روسيا قائلًا: "لا أريد العودة إلى روسيا... في عام 2019، كانت هناك قائمة بالروس [الذين] يريد بوتين إعادتهم. أخذوا واحدًا أو اثنين [و] لا أعرف ماذا حدث لهما. أنا من داغستان، وأعرف المعاملة الروسية."[1183] أما الثاني، ويُدعى حمزة، فهو شاب من الصين، وأحضرته عائلته إلى شمال شرق سوريا عندما كان عمره 13 عامًا، وقد قال لمنظمة العفو الدولية: "أنا خائف بشدة من العودة إلى الصين."[1184]

[1178] لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 4 (2017) بشأن تنفيذ المادة 3 من الاتفاقية في سياق المادة 22، 4 سبتمبر/أيلول 2018، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CAT/C/GC/4، حيث تنصُّ الفقرة 13 على ما يلي: "... ينبغي أن تدرس الدولة الطرف كل حالة على حدة، بطريقة محايدة ومستقلة، من خلال السلطات الإدارة و/أو القضائية، وفقًا للضمانات الإجرائية الأساسية، ولاسيما ضمان عملية فورية وشفافة ومراجعة لقرار الطرد وأثر إيقافي للاستئناف. وينبغي في كل حالة إبلاغ الشخص المعني في الوقت المناسب بعملية الترحيل المُزمع تنفيذها." وانظر أيضًا: الفقرات 27–30.

[1179] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة؛ ومقابلة شخصية مع مسؤول الاتصال لقوات سوريا الديمقراطية مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة. ولتأكيد واقعة قيام سلطات الإدارة الذاتية بنقل مواطنين سعوديين في عملية النقل في مايو/أيار 2023، مقابلة شخصية مع اللواء مظلوم عبدي، 10 مارس/آذار 2023، الحسكة.

[1180] Lead Inspector General, *Quarterly Report,* April – June 2023 (previously cited), p. 32.

[1181] مقابلة شخصية مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة؛ ومقابلة شخصية مع مسؤول الاتصال لقوات سوريا الديمقراطية مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة. لمزيد من التفاصيل عن دور الكويت، انظر: US State Department, "Ian Moss fireside chat with Matthew Levit" (previously cited).

[1182] لمزيد من التفاصيل عن هذه الانتهاكات في المملكة العربية السعودية، انظر: منظمة العفو الدولية، *تكميم الأفواه المُعارضة: مُحاكمات مُسيَّسة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية*، 6 فبراير/شباط 2020، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/1633/2020/ar/؛ منظمة العفو الدولية، "السعودية: الإعدام الوشيك لسبعة شبان ينتهك وعد المملكة بإلغاء عقوبة الإعدام للأحداث، 15 يونيو/حزيران 2023، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/06/saudi-arabia-imminent-execution-of-youths-would-violate-kingdoms-promise-to-abolish-death-penalty-for-juveniles/.

[1183] مقابلة، عام 2023.

[1184] مقابلة، عام 2023.

10. تحليل قانوني

10.1 انتهاكات على أيدي سلطات الإدارة الذاتية

تمارس سلطات الإدارة الذاتية ما يكفي من السيطرة لأن تتقيَّد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني في تعاملها مع أشخاص يُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإنسانية في منشآت ومُخيَّميْ الاحتجاز في شمال شرق سوريا. ومن ثم، ترى منظمة العفو الدولية أن الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا لديها مسؤوليات مماثلة لمسؤوليات الدولة وأن قوات الأمن لديها مسؤوليات مماثلة لمسؤوليات القوات الحكومية.

عمليات القتل غير المشروعة

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يجب على سلطات الإدارة الذاتية أن توفر الحماية وأن تضمن عدم تعرُّض أي شخص للحرمان التعسفي من حقه في الحياة.[1185] وقد أوضحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وهي هيئة مؤلفة من خبراء مُستقلين أُنشئت بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لمراقبة تنفيذ الدول لهذه الاتفاقية، المتطلبات اللازمة لسلطات الاحتجاز. وقد ذكرت اللجنة أنه يقع على عاتق الدول الأطراف في ذلك العهد "واجب كبير في إطار توخي الحرص بأن تتخذ أي تدابير لصون حياة الأفراد الذين سلبتهم الدولة حريتهم"، وأنه "لا يجوز لها أن تتذرع بنقص الموارد المالية أو بوجود مشاكل لوجستية لتخفيف هذه المسؤولية."[1186] ويشمل واجب صون الحياة توفير ما يلزم للأشخاص المُحتجزين من الرعاية الصحية ومراقبة حالتهم الصحية بشكل منتظم وملائم.[1187] وتعتبر اللجنة أن قيام سلطات الأمن الحكومية بحرمان شخصٍ من حياته هو "أمر بالغ الخطورة".[1188]

وبموجب القانون الدولي الإنساني، يجب على سلطات الإدارة الذاتية أيضًا أن تضمن معاملة جميع الأشخاص في نطاق سلطتها، ممن لا يشتركون مباشرةً في الأعمال الحربية، بمن فيهم الأشخاص العاجزون عن القتال، معاملةً إنسانية.[1189] ويحظر القانون الدولي الإنساني، في أي وقت وفي أي مكان، استعمال العنف ضد الحياة والأشخاص، ولاسيما القتل بجميع أنواعه وتلك الأفعال التي قد ترقى إلى جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.[1190]

وتبيّن النتائج التي خلص إليها التقرير الحالي أن سلطات الإدارة الذاتية انتهكت التزامها باحترام وحماية وإعمال الحق في الحياة. فتقاعس قوات الأمن عن توفير ما يكفي من الطعام والمياه والتهوية والرعاية الصحية في منشأة احتجاز الكامب الصيني، مما أدى إلى وفيات على نطاق واسع، يُعد بمثابة حرمان تعسفي جماعي من الحياة.

كما ارتكبت سلطات الإدارة الذاتية على الأرجح جريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد في منشأة احتجاز الكامب الصيني. وتشمل المتطلبات القانونية لجريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد إظهار ما يلي: 1) أن يقتل مرتكب الجريمة شخصًا واحدًا أو أكثر، 2) من الأشخاص الذين ألقوا أسلحتهم أو أصبحوا عاجزين عن القتال، أو من المدنيين غير المُشتركين اشتراكًا فعليًا في الأعمال الحربية، 3) أن يكون مرتكب الجريمة "على علمٍ بالظروف الواقعية التي تُثبت" الوضع المحمي لأولئك الأفراد، 4) أن يصدر

[1185] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 3.

[1186] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36، المادة 6: (الحق في الحياة)، 3 سبتمبر/أيلول 2019، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/36، الفقرة 25.

[1187] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36، الفقرة 25.

[1188] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36، الفقرة 19.

[1189] المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف.

[1190] المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف؛ نظام روما الأساسي، المادة 8(2)(ج)(ط).

السلوك في سياق نزاع مسلح غير ذي طابع دولي، و5) أن يكون مرتكب الجريمة على علمٍ بالظروف الواقعية التي تثبت وجود نزاع مسلح.[1191]

كما يتطلب وقوع جريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد أن يتصرف مرتكب الجريمة مع توافر "القصد والعلم".[1192] ويجب أن يكون مرتكب الجريمة "(1) قد قصد أن يقتل أو يتسبب في وفاة شخص أو أكثر، أو (2) أن يكون مدركًا أن الوفاة/الوفيات سوف تحدث في المسار العادي للأحداث."[1193]

وفي هذا السياق، فقد تقاعست قوات الأمن عن أن توفر للأشخاص المُحتجزين في منشأة الكامب الصيني الموارد الأساسية للحياة، مما أدى إلى وقوع وفيات على نطاق واسع لأشخاص ممن أصبحوا عاجزين عن القتال أو من المحميين باعتبارهم مدنيين لا يشتركون في الأعمال الحربية. ولما كان هؤلاء الأشخاص رهن الاحتجاز، فإن سلطات الإدارة الذاتية على علمٍ بالطابع المحمي لهم. وأخيرًا، وكما يتبيَّن في الفصل 3 من التقرير الحالي، فإن قوات سوريا الديمقراطية والتحالف بقيادة الولايات المتحدة ضالعين في نزاع مسلح غير دولي مع تنظيم الدولة الإسلامية، حيث يواصلان الاشتراك في عمليات واسعة النطاق.

وبالإضافة إلى ذلك، كان لدى قوات الأمن في منشأة الكامب الصيني علمٌ بالظروف. فموجات الوفيات الواسعة، الناجمة عن الاكتظاظ الشديد ونقص التهوية وقلة ما يُقدم من طعام ومياه، توحي بقوة بأن قوات الأمن أصبحت تُدرك في وقت ما أن أفعالهم المستمرة قد تتسبب في الوفاة. وقد وقعت الوفيات على مدار عدة أعوام، بما في ذلك خلال فترة إجراء البحوث لإعداد التقرير الحالي. وكما يبيّن النقاش في القسم 4-1، فإن ثمة أدلة موثوقة على وجود قبر جماعي داخل مجمع منشأة احتجاز الكامب الصيني، مما يُشير أيضًا إلى أن السلطات كانت تُدرك أن هناك وفيات واسعة النطاق قد حدثت، وأنها سوف تستمر في الحدوث، بسبب الظروف في المنشأة.

الاحتجاز التعسفي

كما سبق العرض تفصيلًا في القسم 3-2 من التقرير الحالي، فإنه يُحظر على سلطات الإدارة الذاتية حرمان أي شخص من حريته إلا بناءً على الأسباب، وبما يتماشى مع التدابير، المنصوص عليها في القانون.[1194] ويتعيَّن على السلطات إبلاغ أي شخص يُقبض عليه بسبب القبض، وإحالة أي شخص يُقبض عليه بتهمة جنائية على وجه السرعة للمثول أمام أحد القضاة، وضمان محاكمته خلال فترة معقولة أو الإفراج عنه.[1195]

وفيما يتعلق بمن يُحتجزون لأسباب أمنية، يجب على سلطات الاحتجاز أن تتيح لجميع الأشخاص المحرومين من حريتهم فرصة الطعن في قانونية احتجازهم.[1196] وتعارض منظمة العفو الدولية أشكال الاحتجاز الإداري، حيث يُحتجز أفراد على أيدي سلطات حكومية بناءً على أسباب أمنية سرية لا يمكن للمتهمين ومحاميهم الاطلاع عليها، مما يعني فعليًا التحايل على ضمانات الإجراءات الواجبة المكفولة لجميع الأشخاص المحرومين من حريتهم بموجب القانون الدولي.

منشآت الاحتجاز

قالت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، إنها تعتبر "معظم المُحتجزين في السجون ومنشآت الاحتجاز التابعة لسلطات الإدارة الذاتية أعضاءً في منظمة إرهابية"، تحتجزهم السلطات إلى أن يتم تقرير وضعهم القانوني.[1197] وحتى الآن، لم يُتهم أو يُحاكم أي من المواطنين الأجانب، من الرجال والنساء والأطفال، في منظومة الاحتجاز التابعة لسلطات الإدارة الذاتية، فيما عدا قلة من العراقيين.[1198] وقد حُوكم معظم السوريين، ولكن ليس كلهم. وعقب سقوط الباغوز في عام 2019، اقتيد حوالي 600 من الرجال والصبية، المُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، إلى حجز قوى الأمن، مما أربك منظومة الاحتجاز.

ولكي تتسنى محاكمة أي شخص، يتعيَّن على قوى الأمن أن تنقله من حجزها إلى الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا. وكانت عمليات النقل هذه محدودة، بالرغم من رغبة السلطات المحلية المُعلنة في مباشرة عملية محاكمة جميع المُشتبه في أنهم من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، ويرجع ذلك إلى القيود في طاقات المنشآت والمحاكم التي تُديرها الإدارة

[1191] المحكمة الجنائية الدولية، *أركان الجرائم*، الرابط: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Publications/Elements-of-Crimes-Arabic.pdf، المادة 8(2)(أ)"1"، جريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد.

[1192] نظام روما الأساسي، المادة 30(1). يتوافر القصد لدى الشخص عندما: "أ) يقصد هذا الشخص، فيما يتعلق بسلوكه، ارتكاب هذا السلوك؛" و"ب) يقصد هذا الشخص، فيما يتعلق بالنتيجة، التسبب في تلك النتيجة أو يدرك أنها ستحدث في إطار المسار العادي للأحداث." ويكون الشخص على علم إذا كان "مدركًا" أنه توجد ظروف أو ستحدث نتائج في المسار العادي للأحداث." انظر: نظام روما الأساسي، المادة 30(2)-(3).

[1193] International Criminal Court, *The Prosecutor V. Jean-Pierre Bemba Gombo*, Case ICC-01/05-01/08, Trial Chamber III judgment, 21 March 2016, para. 96.

[1194] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3).

[1195] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)؛ القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 99.

[1196] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(4)؛ القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 99.

[1197] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2024. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[1198] مقابلة مع الرئيس المشترك لمجلس العدالة الاجتماعية في شمال شرق سوريا، 7 مارس/آذار 2023.

الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا. وقد قُوبلت الدعوات من سلطات الإدارة الذاتية لإيجاد حلٍ دوليٍ لمحاكمة الأجانب بالتجاهل في معظم الأحيان.

وفضلًا عن ذلك، لم تمنح سلطات الإدارة الذاتية كثيرًا من آلاف الأشخاص الذين احتُجزوا في منشآت الاحتجاز فرصةً للطعن في قانونية احتجازهم. وباستثناء المواطنين الأمريكيين، لم يُسمح للغالبية العظمى من المُحتجزين بالاستعانة بمحامين. وحرمت سلطات الإدارة الذاتية كثيرًا من الرجال والنساء والأطفال في منظومة الاحتجاز التابعة لها من حريتهم بشكل تعسفي، بسبب تقاعسها عن وضع وتنفيذ نوعٍ ما من الإجراءات الواجبة، وخاصةً بالنسبة للمواطنين الأجانب، وبسبب طول المدة التي انقضت. وهذا التقاعس عن المحاكمة خلال مدة زمنية معقولة يعني أنه ينبغي محاكمة الأشخاص المُحتجزين في منشآت الاحتجاز على وجه السرعة أو الإفراج عنهم.

كما يُعتبر احتجاز نساء أجنبيات في منشآت الاحتجاز، ولاسيما في سجن الحسكة للنساء، بدون تهمة أو محاكمة، احتجازًا غير قانوني، لأن كثيرًا من حالات الاحتجاز، على ما يبدو، تتم لأغراض جمع معلومات، وهو أمر لا يُعد تبريرًا قانونيًا للاحتجاز، أو تتم بسبب أفعال لا تشكل جريمةً جنائيةً مُعترفًا بها، من قبيل حيازة هاتف نقَّال.

وكما سبق القول أعلاه، فإن منظمة العفو الدولية لا تقبل الاحتجاز الإداري للأفراد لأسباب أمنية مُلحَّة. وفي هذه الحالة، وحتى إذا تذرَّعت سلطات الإدارة الذاتية بالقول بأن أولئك الأفراد مُحتجزون رهن التحفظ بشكل قانوني- وهو شكل من أشكال الاحتجاز الإداري لأسباب أمنية أثناء نزاع مسلح- فإن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان تؤكِّد على ضرورة وجود مراجعة فورية ومنتظمة من جانب محكمة أو هيئة قضائية أخرى ذات طبيعة مماثلة للقضاء من حيث الاستقلال والحياد، باعتبار ذلك ضمانة للحيلولة دون حدوث حرمان تعسفي من الحرية.[1199]

مُخيَّما الاحتجاز

احتجزت سلطات الإدارة الذاتية عشرات الآلاف من الأشخاص، من النساء والأطفال بالأساس، داخل مُخيَّمَيْن يُحظر عليهم مغادرتهما. وفضلًا عن ذلك، لا يُسمح للمواطنين الأجانب بحيازة هواتف نقَّالة، ولا يمكن لأي من المُحتجزين في المُخيَّمين استقبال زوار، مما يحد فرص الاتصال بأفراد العائلة وبالمجتمع خارج المُخيَّمين. ويشمل المحتجزون في مُخيم الهول مجموعة متنوعةً من الأشخاص، تتراوح بين من عاشوا في أراضٍ كانت تخضع لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، إلى أفراد من عائلات مقاتلين في تنظيم الدولة الإسلامية، إلى أشخاص ليست لهم صلة بتنظيم الدولة الإسلامية.

ولم يخضع أيٌّ من المُحتجزين في المُخيَّمين لعملية فحص لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة موثوقة على أنه ارتكب جريمة. وبدلًا من ذلك، يُحتجز أشخاص في مُخيَّمَيْ روج والهول على نحو جماعي شامل، ودون أي نيَّة، على ما يبدو، لمحاكمتهم على جرائم يُحتمل أن تكون قد ارتُكبت في الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية. ومن ثم، فإن احتجازهم غير قانوني.

ومرة أخرى، حتى إذا تذرَّعت سلطات الإدارة الذاتية بأنها تحتجز أشخاصًا رهن التحفظ في مُخيَّميْ الهول وروج- وهو إطار قانوني تعارضه منظمة العفو الدولية- فإن ذلك لا يبرِّر احتجاز عشرات الآلاف من الأشخاص، على النحو الذي تم توثيقه آنفًا. فقوانين الحرب تحظر العقاب الجماعي.[1200] وحيث إن سلطات الإدارة الذاتية وشركاءها لم تضع إجراءات لتحديد الخطر الأمني الفردي الذي يشكِّله الأفراد المُحتجزون في المُخيَّمين، ولم تمنحهم فرصةً للطعن في قانونية احتجازهم، حتى في ظل إطار الاحتجاز الإداري، فإن جميع الأشخاص في المُخيَّمين سوف يُعتبر أنهم قد حُرموا تعسفيًا من حريتهم.[1201] وفيما يتعلق بالأطفال، على وجه الخصوص، لا يجوز احتجازهم إلا باعتبار ذلك ملاذًا أخيرًا، ولأقل مدة زمنية ممكنة.[1202]

وفضلًا عن ذلك، لم يكن من الجائز قانونًا وضع سوريين وعراقيين، ممن وصلوا إلى المُخيَّمَيْن كنازحين داخليًا أو كلاجئين، رهن الاحتجاز الإداري، إلا إذا كانت هناك صلة سابقة مع تنظيم الدولة الإسلامية تمثِّل تهديدًا أمنيًا مُلحًّا. ورغم أنه بدأ السماح بشكل بطئ لسوريين من شمال شرق سوريا ولعراقيين بمغادرة المُخيَّمين، فإنه لا يُسمح بالمغادرة لسوريين ينحدرون من مناطق تخضع لسيطرة الحكومة ومناطق أخرى تسيطر عليها المعارضة. ومن بين هؤلاء، سوف يُعتبر من كانوا نازحين داخليًا أنهم محرومين تعسفيًا من حريتهم في ظل ذلك الإطار. كما إن استمرار حرمان لاجئين عراقيين من حريتهم، بالنظر إلى الوتيرة البطيئة لعمليات الإعادة إلى الوطن، قد تُعد أيضًا بمثابة حرمان تعسفي من الحرية.

[1199] انظر: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35، المادة 9 (حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه)، الفقرة 15.

[1200] البروتوكول الإضافي الثاني المُلحق باتفاقيات جنيف، المادة 4(2)(ب).

[1201] تستند قواعد القانون الدولي الإنساني المنطبقة على شروط الاحتجاز خلال النزاعات المسلحة غير الدولية إلى أوجه تشابه مُستقاة من البند الوارد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن حالة الطوارئ، وبنود اتفاقيات جنيف المُنطبقة على النزاعات المسلحة الدولية. وطبقًا لمجموعة قواعد القانون الدولي الإنساني العُرفي، الصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن من حق الأشخاص المُحتجزين، ضمن حقوق أخرى، إجراء مراجعة قضائية لأسباب وظروف احتجازهم. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 99. وانظر أيضًا: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 15؛ وكذلك: ICRC, *Detention by Non-State Armed Groups, Obligations under International Humanitarian Law and Examples of How to Implement them*, 4 April 2023, https://shop.icrc.org/detention-by-non-state-armed-groups-obligations-under-international-humanitarian-law-and-examples-of-how-to-implement-them-pdf-en.html, Rule 11, pp. 55–57.

[1202] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 37(ب).

الاختفاء القسري

يُعرف الاختفاء القسري بأنه "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون".[1203] ويُعتبر حظر الاختفاء القسري معيارًا لا يجوز تقييده أو الانتقاص منه، وهو مُلزمٌ للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء،[1204] وينطوي على عدد من الحقوق المكفولة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الحق في الحياة؛ والحق في الحرية والأمن الشخصي؛ والحق في عدم التعرُّض للاحتجاز التعسفي؛ والحق في عدم التعرُّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة.[1205] كما يُحظر الاختفاء القسري بموجب القانون الدولي الإنساني العُرفي.[1206]

وقد يتسبب اختفاء شخصٍ ما قسريًا في اضطراب عقلي شديد، بما يُعد انتهاكًا لحق أفراد عائلة الضحية في عدم التعرُّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة.[1207]

وكما بيَّن النقاش في الفصل 4، فإن قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها تحتجز الغالبية العظمى من الأشخاص لديها بمعزل عن العالم الخارجي، دون أي اتصال بالعالم الخارجي. وفي حالات كثيرة وثَّقتها منظمة العفو الدولية، كان أفراد العائلة يتوجهون إلى قوات الأمن للاستفسار عن مصير أحبائهم، فكانت قوات الأمن إما ترفض الإقرار بوجودهم في الحجز أو تُخفي هوية الأشخاص الموجودين في حجزها. وهذه الأفعال ترقى إلى مستوى الاختفاء القسري بموجب القانون الدولي.[1208]

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

يرد في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة، الصادرة عن الأمم المتحدة، تعريف التعذيب بأنه أي عمل ينجم عنه ألم وعذاب شديد، جسديًا كان أم عقليًا، يرتكبه أو يُحرِّض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية، بغرض الحصول على اعتراف، أو بغرض العقاب أو التخويف أو الإرغام، أو لأي سبب يقوم على التمييز أيًا كان نوعه.[1209] وجميع أشكال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية محظورة بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب،[1210] وبموجب معاهدات أخرى مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،[1211] وكذلك بموجب القانون الدولي العُرفي.[1212] ويُعتبر حظر التعذيب معيارًا لا يجوز تقييده أو الانتقاص منه، وهو مُلزمٌ للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء.

وتنص المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق بالاتفاقيات على أنه يُحظر على أطراف أي نزاع الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، بما في ذلك المعاملة القاسية والتعذيب، للأشخاص الذين لا يشاركون مباشرةً في الأعمال الحربية.[1213]

وبموجب نظام روما الأساسي، تتطلب الشروط القانونية لجريمة المعاملة القاسية توفُّر الأركان التالية: 1) أن يُنزل مُرتكب الجريمة ألمًا أو معاناةً بدينةً أو نفسيةً شديدتين بشخصٍ واحد أو أكثر"، 2) أن يكون هذا الشخص أو الأشخاص إما عاجزين عن القتال أو مدنيين لا يشاركون بشكل فعلي في الأعمال الحربية، 3) أن يكون مُرتكب الجريمة "على علم بالظروف الواقعية التي تُثبت" الوضع المحمي لأولئك الأشخاص، 4) أن يصدر السلوك في سياق نزاع مسلح غير ذي طابع دولي ويكون مُقترنًا به، 5) أن يكون مرتكب الجريمة على علمٍ بالظروف الواقعية التي تُثبت وجود نزاع مسلح".[1214] وتتطلب الشروط القانونية لجريمة التعذيب، بموجب

[1203] الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2.

[1204] الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، *قضية تشامبان بليك ضد غواتيمالا*، (1998).

[1205] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد 1، و7، و9، و14.

[1206] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 98.

[1207] انظر، على سبيل المثال: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، *قضية أشلاخانوفا ضد روسيا*، 18 ديسمبر/كانون الأول 2012، *وقضية أورهان ضد تركيا*، 18 يونيو/حزيران 2002، وقضية *إيماكييفا ضد روسيا*، رقم 02/7615، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان 2006-13، *قضية كبرت ضد تركيا*، 25 مايو/أيار 1998؛ محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، *قضية غودونيز كروز*، تعويضات (المادة 63(1) الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان)، الحكم الصادر في 21 يوليو/تموز 1989، ومحكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (Ser. C) رقم 8 (1990)، الفقرتان 48-49؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، *قضية سيليس ليورانو ضد بيرو*، رسالة رقم 540/1993، آراء، 25 مارس/آذار 1996، الفقرة 8-5، *وقضية كاتومبي إل. تشيشيمبي ضد زائير*، رسالة رقم 542/1993، آراء، 26 مارس/آذار 1996، الفقرة 5-5، *وقضية يوسف المجريسي ضد الجماهيرية العربية الليبية*، رسالة رقم 440/1990، الفقرة 5-4، *وقضية موبيكا ضد الجمهورية الدومينيكية*، رسالة رقم 449/1991، الفقرة 5-7.

[1208] خلصت مقررة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب أيضًا إلى أن هناك نساء أجنبيات وأطفال أجانب رهن الاحتجاز في "الملحق" الموجود في مخيم الهول يتعرَّضن لاختفاء جماعي، بالنظر إلى حرمانهن من الاتصال بالعالم الخارجي، وتقاعس السلطات عن الاحتفاظ بسجلات للأشخاص الموجودين في حجزها، وعدم معرفتها، حسب تصريحها، بمن كانوا في الحجز. انظر: *Technical Visit to the Northeast of the Syrian Arab Republic: End of Mission Statement*, July 2023, https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/terrorism/sr/statements/EoM-Visit-to-Syria-20230721.pdf

[1209] اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 1.

[1210] اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 16.

[1211] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 7.

[1212] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 90.

[1213] المادة 3 المشتركة(1)(أ)؛ البروتوكول الإضافي الثاني، المادة 4(2)(أ).

[1214] المحكمة الجنائية الدولية، أركان الجرائم، المادة 8(2)(ج)(1)-3 جريمة الحرب المتمثِّلة في المعاملة القاسية.

نظام روما الأساسي، توفُّر الأركان نفسها، بالإضافة إلى أدلة على أن الألم البدني أو النفسي قد أُنزل بقصد الحصول على "معلومات أو انتزاع اعتراف، أو بفرض عقوبة، أو التخويف أو الإكراه، أو لأي سبب يقوم على التمييز من أي نوع".[1215]

وقد أثبت القسم 10-1-1 أعلاه توفُّر الأركان من (2) إلى (5) في أعمال القتل غير المشروعة لأشخاص داخل منشآت الاحتجاز. وبالمثل، تنطبق الأركان من (2) إلى (5) على الأشخاص المُحتجزين في المُخيَّمين، لأنهم ممن أصبحوا عاجزين عن القتال، أو من المدنيين، ولأن السلطات على علم بوضعهم المتمتِّع بالحماية.

وكان من شأن أعمال العنف على أيدي قوات الأمن في منشأة الكامب الصيني وغيرها من منشآت الاحتجاز بقصد معاقبة أو إكراه أو تخويف أشخاص في حجز تلك القوات للاعتراف بارتكاب جرائم، أن تتسبب في كرب وألم بدني ونفسي شديد، يرقى إلى مستوى التعذيب، مما يُعد انتهاكًا للقانون الدولي وجريمة حرب.

أما تقاعس سلطات الإدارة الذاتية عن توفير ما يكفي من الطعام والمياه والتهوية والرعاية الصحية في منشأة الكامب الصيني، مما أدى إلى وفيات جماعية واسعة فضلًا عن الألم والمعاناة الشديدين، فينبغي التحقيق فيها باعتباره يُشكِّل جريمة الحرب المتمثِّلة في التعذيب. وبالرغم من غياب دليل على تعمُّد سلطات الإدارة الذاتية معاقبة أولئك الأفراد أو تخويفهم، فإن أفعالها ترقى إلى مستوى المعاملة القاسية، التي تُعد أيضًا جريمة حرب.

وهناك عدة أفعال أخرى من جانب سلطات الإدارة الذاتية ترقى إلى مستوى جريمة الحرب المتمثِّلة في المعاملة القاسية، بما في ذلك الاختفاء القسري، كما سبق العرض تفصيلًا في القسم أعلاه. وفُصل معظم المُحتجزين في منشآت الاحتجاز التابعة لقوات الأمن عن أفراد عائلاتهم، دون اتصال يُذكر بينهم، أو دون أي اتصال على الإطلاق، مما يسبب ألمًا نفسيًا هائلًا.

كما تشمل هذه الأفعال الظروف المُزرية في مُخيَّميْ الاحتجاز، حيث تعرَّض أشخاص للاحتجاز التعسفي إلى أجل غير مُحدَّد، فضلًا عن الافتقار إلى خدمات كافية، والعنف، بما في ذلك العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي في ظروف أمنية مُشدَّدة، وجميع هذه الأفعال مُجتمعة أو مُنفردة ترقى إلى مستوى المعاملة القاسية.

وأخيرًا، فقد تشمل هذه الأفعال أيضًا التعريض لمرض السل الرئوي. وكما سبق القول في القسم 4-2، فقد ذكرت سلطات الإدارة الذاتية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، أن بعض المُحتجزين الذين أُصيبوا بالمرض، قد عُزلوا عن زملائهم أثناء تلقي العلاج، ولكنها أقرَّت أيضًا بأن السل الرئوي انتشر في منظومة الاحتجاز بسبب "نقص" الإمدادات الطبية، بما في ذلك الأدوية، لعلاج السل الرئوي، بالإضافة إلى الاكتظاظ و"عدم وجود إمكانات لعزل الجميع".[1216] وعندما زارت منظمة العفو الدولية منشأة احتجاز بانوراما، في أغسطس/آب 2023، وجدت أنه بالرغم من توفر ترتيبات كافية للإقامة، فإن سلطات الإدارة الذاتية لم تتخذ إجراءات لمنع انتشار السل الرئوي، بما في ذلك عن طريق فصل الأشخاص المصابين وتسكينهم معًا. وكان من شأن التعريض المستمر للمرض، وكذلك لأشخاص يموتون بسبب المرض، أن يُسبِّب لمحتجزين في منشأة بانوراما معاناة بدنية وضيقًا نفسيًا، بما قد يرقى إلى مستوى المعاملة القاسية.[1217]

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدُنيا لمعاملة السجناء

كما سبق العرض تفصيلًا في الفصل 4، فإن أفعال قوات سوريا الديمقراطية في منشأة احتجاز الكامب الصيني تمثِّل انتهاكًا لبعض القواعد الواردة في قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدُنيا لمعاملة السجناء ("قواعد نيلسون مانديلا"). ومن بين هذه

[1215] المحكمة الجنائية الدولية، أركان الجرائم، المادة 8(2)(ج)(1)-4 جريمة الحرب المتمثِّلة في التعذيب.

[1216] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2023. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[1217] ذكر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة أن الحرمان من علاج الألم يمكن أن يستوفي تعريف التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة "عندما يكون الألم شديدًا ويستوفي الحد الأدنى بموجب حظر التعذيب وسوء المعاملة؛ وعندما تكون الدولة، أو ينبغي أن تكون، على علمٍ بالعذاب، بما في ذلك الحالات التي لم يُقدم فيها أي علاجٍ مناسب؛ وعندما لا تتخذ الحكومة جميع الخطوات المعقولة لحماية السلامة البدنية والعقلية للأفراد". المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة، *تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة*، 1 فبراير/شباط 2013، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/22/53، الفقرة 54. وبتطبيق تلك العناصر، فإن التقاعس عن التصدي لتفشي السُل الرئوي في منشأة بانوراما يمكن أن يرقى إلى مستوى التعذيب، نظرًا لاحتمال الوفاة من جراء السُل الرئوي، وعلم سلطات الإدارة الذاتية بالانتشار الكبير للسُل الرئوي في منشأة بانوراما، وتقاعس قوات الأمن عن الحدِّ من انتشار المرض عن طريق عزل الأفراد المصابين في منشأة الاحتجاز، أو إيجاد سبيل لهم للمغادرة.

الانتهاكات التقاعس عن توفير ما يكفي من الطعام والماء،[1218] وما يكفي من المساحة والتهوية،[1219] وما يكفي من المراحيض ومرافق الاغتسال.[1220]

كما تقاعست قوات سوريا الديمقراطية عن احترام المعايير الدولية المتعلقة بالرعاية الصحية في منشأة الكامب الصيني ومنشأة بانوراما. وترد هذه المعايير في قواعد نيلسون مانديلا ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تقضي بأن تُتاح لكل شخص مُحتجز فرصة إجراء فحص طبي في أقصر مدَّة ممكنة عقب إدخاله مكان الاحتجاز.[1221] وتقضي هذه المعايير الدولية أيضًا بضرورة توفير الرعاية الصحية في الفترة اللاحقة لإدخال المُحتجز من أجل معالجة الاحتياجات الطبية. وتنصُّ قواعد نيلسون مانديلا على أنه "ينبغي أن يحصل السجناء على نفس مستوى الرعاية الصحية المُتاح في المجتمع".[1222] كما تقضي اللوائح بضرورة وجود فريق للرعاية الصحية في كلّ سجن،[1223] وأن تُكفل لجميع المُحتجزين إمكانية الحصول الفوري على الرعاية الطبية في الحالات العاجلة.[1224]

الاعتداء على الكرامة الشخصية

يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني، والقانون العُرفي الاعتداءات على الكرامة الشخصية، بما في ذلك المعاملة المُذلّة والمُهينة.[1225] وتمثِّل هذه الأفعال أيضًا انتهاكًا لأحكام نظام روما الأساسي، كما تُعتبر جريمة حرب.[1226] وتتطلب الشروط القانونية لهذه الجريمة أن يقوم مُرتكب الجريمة "بإذلال شخص أو أكثر، أو الحط من قدره، أو انتهاك كرامته"، وأن يكون قد ارتكب أفعاله وهو يعلم العواقب المُحتملة لها.[1227] وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تبلغ شدة أفعال مرتكب الجريمة "حدًا يسلِّم الجميع بأنها تمثِّل اعتداءً على الكرامة الشخصية".[1228] وقد اعتمدت بعض المحاكم على التقديرات الشخصية للضحايا، وكذلك على معايير موضوعية، مثل مدة المعاناة وشدَّتها، لتحديد ما إذا كانت أركان الجريمة قد توفرت.[1229]

وكما سبق العرض في الفصل 4، فقد ذكر مُحتجزون سابقون في منشأة الكامب الصيني أن الحراس كان يُحذِّرون من مرات ذهاب المُحتجزين إلى المرحاض بقصد إذلالهم. وكان بع المُحتجزين في المنشأة يتبرزون على أنفسهم أحيانًا لأنهم لا يستطيعون الانتظار لاستخدام دورة المياه.

وبالإضافة إلى ذلك، وصف رجل وامرأة احتُجزا في منشآت احتجاز تابعة لقوات الأمن أنهما أُجبرا على التجرُّد من ملابسهما كعقاب لهما. كما تلقت منظمة العفو الدولية عدة حكايات عن قيام قوات الأمن بتوجيه تهديدات جنسية أو الاستهزاء بنساء.

وفي هذه الحالات، كانت قوات الأمن، على ما يبدو، تعمل على إذلال المُحتجزين، والتسبب في ألم شديد بدني أو عقلي لهم، وهو الأمر الذي قد يُعد بمثابة اعتداءات على الكرامة الإنسانية.

مبدأ عدم الإعادة القسرية

بموجب مبدأ عدم الإعادة القسرية، يُحظرعلى الدول نقل شخصٍ من دولة إلى أخرى إذا كانت هناك أسباب جوهرية للاعتقاد بأن ذلك الشخص سوف يكون عُرضة لخطر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في تلك الدولة، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب

[1218] انظر: قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة 22، التي تنصُّ على "1) توفِّر إدارة السجون لكل سجين، في الساعات المُعتادة، وجبة طعام ذات قيمة غذائية كافية للحفاظ على صحته وقواه، جيدة النوعية، وحسنة الإعداد والتقديم؛ 2) تُوفِّر لكل سجين إمكانية الحصول على ماءٍ صالحٍ للشرب كلَّما احتاج إليه".

[1219] انظر: قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة 13، التي تنصُّ على أن "تُوفِّر لجميع الغرف المُعدَّة لاستخدام السجناء، ولاسيما حجرات النوم ليلًا، جميع المتطلَّبات الصحية، مع الحرص على مراعاة الظروف المناخية، وخصوصًا من حيث حجم الهواء والمساحة الدُنيا المُخصَّصة لكلِّ سجين والإضاءة والتدفئة والتهوية".

[1220] انظر: قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة 15، التي تنصُّ على أنه "يجب أن تكون المراحيض كافيةً لتمكين كلِّ سجينٍ من قضاء حاجاته الطبيعية عند الضرورة وبصورة نظيفة ولائقة"، والقاعدة 16، التي تنصُّ على أنه "يجب أن تتوفَّر مرافق الاستحمام والاغتسال بالدُش، بحيث يكون في مقدور كلِّ سجينٍ ومفروضًا عليه أن يستحمَّ أو يغتسل، بدرجة حرارة مُتكيِّفة مع الطقس، بالقدر الذي تتطلَّبه الصحة العامة تبعًا للفصل والموقع الجغرافي للمنطقة، على ألَّا يقلَّ ذلك عن مرةٍ واحدةٍ في الأسبوع في مناخٍ معتدل".

[1221] قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة 30؛ مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، المبدأ 24.

[1222] قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة 24.

[1223] قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة 25.

[1224] قواعد نيلسون مانديلا، القاعدة 27.

[1225] اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 16؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 7؛ المادة المشتركة 3(1)(ج)؛ البروتوكول الإضافي الثاني، المادة 4(2)(أ)؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 90.

[1226] نظام روما الأساسي، المادة 8(2)(ج)(2).

[1227] المحكمة الجنائية الدولية، أركان الجرائم، المادة 8(2)(ج)(2)، جريمة الحرب المُتمثِّلة في الاعتداء على الكرامة الشخصية؛ وكذلك: International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia (ICTY), *Prosecutor v. Dragoljub Kunarac, Radomir Kovac, and Zoran Vukovic*, Case IT-96-23, Appeals Chamber judgment, 12 June 2022, https://www.icty.org/x/cases/kunarac/acjug/en, paras 164-166.

[1228] المحكمة الجنائية الدولية، أركان الجرائم، المادة 8(2)(ج)(2)، جريمة الحرب المُتمثِّلة في الاعتداء على الكرامة الشخصية.

[1229] ICTY, *Prosecutor v. Dragoljub Kunarac, Radomir Kovac, and Zoran Vukovic*, Appeals Chamber judgment (previously cited), para. 162; ICTY, *Prosecutor v. Zlatko Aleksovski,* Case IT-95-14/1-T, Trial Chamber judgment, 25 June 1999, https://www.refworld.org/cases,ICTY,4146e8ba2.html, paras 56-57.

المعاملة السيئة؛ والحرمان التعسفي من الحياة؛ والاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى فئة اجتماعية بعينها، أو الرأي السياسي.[1230] وتعارض منظمة العفو الدولية أي عملية نقل يمكن أن تؤدي إلى تعرُّض الشخص المنقول لعقوبة الإعدام. ويُعتبر حظر الإعادة القسرية إلى حيث التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة أحد مبادئ القانون الدولي العُرفي التي لا يمكن عدم التقيُّد بها أو الانتقاص منها.[1231] ويرد هذا المبدأ مع "بعض الاختلافات في النطاق... في القانون [الدولي] الإنساني، وقانون اللاجئين، وقانون حقوق الإنسان، وبعض المعاهدات المتعلقة بتسليم [المجرمين]".[1232]

ولا يرد حظرٌ صريحٌ للإعادة القسرية في المادة 3 المشتركة، التي تنطبق على حالات النزاع المسلح غير الدولي من قبيل النزاع الدائر في شمال شرق سوريا. إلا إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ذكرت أن الأفعال المحظورة بشكل قاطع في المادة 3 المشتركة تحظر أيضًا عمليات النقل إلى أماكن أو سلطات حيثما "توجد أسباب وجيهة للاعتقاد بأنهم سوف يواجهون خطر التعرُّض للاعتداء على الحياة أو السلامة البدنية، من قبيل القتل العمد أو التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة".[1233] كما يرد مبدأ عدم الإعادة القسرية في المادة 5(4) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، حيث تقتضي من السلطات التي تقرر نقل أشخاص إلى سلطة احتجاز أخرى "اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامتهم".[1234]

وقد نقلت قوات سوريا الديمقراطية ما لا يقل عن 3,000 رجل عراقي وما لا يقل عن 18 رجلًا سعوديًا من المُحتجزين لديها إلى السلطات في بلديهم الأصليين.[1235] واستنادًا إلى الممارسات الراسخة منذ أمد طويل في كل من الدولتين، والتي وثّقتها منظمة العفو الدولية وغيرها من مراقبي حقوق الإنسان، فمن الواضح أن أولئك الرجال سيواجهون على الأرجح انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة لانتزاع "اعترافات"، والحرمان التعسفي من الحياة. وفي الحالات التي يكون فيها التعذيب مُمنهجًا، بما في ذلك الحال في هذين البلدين، ترى منظمة العفو الدولية أن التأكيدات الدبلوماسية، بأن الأفراد لن يتعرَّضوا لتلك الانتهاكات، لن تكون لها قيمة تُذكر، وستكون غير كافية، ولاسيما إذا كان هناك غياب للمراقبة في مرحلة ما بعد النقل من جانب قوات سوريا الديمقراطية، والتحالف بقيادة الولايات المتحدة، والأمم المتحدة.[1236] وفي حالة المواطنين العراقيين والسعوديين، وربما في حالات أخرى ليست معروفة بعد للرأي العام، انتهكت قوات سوريا الديمقراطية، بدعم من التحالف بقيادة الولايات المتحدة، التزامها باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. وفي الحالات التي انتهكت فيها قوات سوريا الديمقراطية مبدأ عدم الإعادة القسرية، فقد انتهكت على الأرجح أيضًا حق أولئك الأفراد في الحياة وفي عدم التعرُّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وكذلك بعض حقوق الإنسان الأخرى المهمة المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ذي الصلة بوضع أولئك الأفراد.

حقوق المحاكمة العادلة

القبض التعسفي

بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا يجوز حرمان أي فرد من حريته إلا لأسباب ينصُّ عليها القانون وطبقًا للإجراء المقرَّر فيه.[1237] ولا يجوز أن يتعرَّض أحد للقبض أو الاحتجاز تعسفيًا.[1238] وقد أوضحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن مصطلح "تعسفي" يجب أن يُفسر تفسيرًا أعم ليشمل عناصر مثل عدم الملاءمة، والظلم، والفجائية.[1239]

وكما سبق الوصف في القسم 8-2، فقد وثَّقت منظمة العفو الدولية حالات استخدمت فيها سلطات الإدارة الذاتية مزاعم الانتماء لتنظيم الدولة الإسلامية من أجل القبض على مدنيين، وترهيبهم وإسكاتهم. وفي جميع هذه الحالات، احتجزت سلطات الإدارة الذاتية أولئك الأفراد في منشآت احتجاز متنوعة، حيث تعرَّضوا أحيانًا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، ولم يُحاكموا

[1230] اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 3؛ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 4 بشأن تنفيذ المادة 3 من الاتفاقية في سياق المادة 22، (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 10؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 20، المادة 7 (حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة)، 26 مايو/أيار 2004، وثيقة الأمم المتحدة رقم CCPR/C/21/Rev.1/Add 13، الفقرة 12، والتعليق العام رقم 31، طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد، 28 يوليو/تموز 1994، وثيقة الأمم المتحدة رقم: HRI/GEN/1/ Rev.1، الفقرة 12؛ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 16(1). كما ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن المادة 3 المشتركة تُعتبر إلى حد كبير أنها تتضمن مبدأ عدم الإعادة القسرية. انظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التعليق على المادة 3 المشتركة (2020)، الفقرة 744.

[1231] انظر، على سبيل المثال: اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 3؛ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 4 بشأن تنفيذ المادة 3 من الاتفاقية في سياق المادة 22، (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 10؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 20، المادة 7 (حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة) (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 12، والتعليق العام رقم 31، طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 12؛ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 16(1). كما ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن المادة 3 المشتركة تُعتبر إلى حد كبير أنها تتضمن مبدأ عدم الإعادة القسرية. انظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التعليق على المادة 3 المشتركة (2020)، الفقرة 744.

[1232] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التعليق على المادة 3 المشتركة (2020)، الفقرة 745.

[1233] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التعليق على المادة 3 المشتركة (2020)، الفقرة 746.

[1234] البروتوكول الإضافي الثاني، المادة 5(4).

[1235] لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل 9: "عمليات النقل من شمال شرق سوريا إلى التعذيب والموت".

[1236] Amnesty International, *Diplomatic Assurances Against Torture – Inherently Wrong, Inherently Unreliable* (previously cited).

[1237] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(1).

[1238] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(1).

[1239] HRC, Views: *Mukong v. Cameroon*, adopted on 21 July 1994, UN Doc. CCPR/C/51/D/458/1991, para. 9.8, HRC, Views: *Fongum Gorji-Dinka v. Cameroon*, adoptes on 17 March 2005, UN Doc.CCPR/C/83/D/1134/2002, para. 5.1; HRC, Views: *Marinich v. Belarus*, adopted on 16 July 2010, UN Doc. CCPR/C/99/D/1502/2006, para. 10.4.

رسميًا على الإطلاق قبل إطلاق سراحهم. وتُعتبر إساءة استخدام السلطات لصلاحيتها، من أجل ترهيب أو إسكات من يُفترض أنهم خصوم بين السكان، انتهاكًا للقانون الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، وثَّقت منظمة العفو الدولية أنباء موثوقة عن قيام أفراد من العامة، وفي بعض الأحيان سلطات الإدارة الذاتية، باتهام أشخاص كذبًا بأنهم ينتمون لتنظيم الدولة الإسلامية، بسبب خلافات شخصية أو منازعات عشائرية، مما أدى إلى القبض عليهم. وبالنظر إلى هذه السهولة التي اعتمدت بها سلطات الإدارة الذاتية على تلك الأنباء الكاذبة، دون التحقيق على نحوٍ كافٍ في صحتها، فإن تلك الحالات ترقى أيضًا إلى مستوى حالات القبض التعسفي.

قانون فضفاض لمكافحة الإرهاب

بموجب مبدأ القانونية في القانون الدولي، لا يجوز أن يُدان أي فردٍ بأية جريمة بسبب فعلٍ أو امتناعٍ عن فعلٍ لم يكن وقت ارتكابه يُشكِّل جريمةً جنائيةً، ويجب أن يكون تعريف الأفعال الإجرامية واضحًا ودقيقًا حتى يتسنى للشخص التصرُّف وفقه.[1240]

وكما سبق القول في القسم 8-1، فإن قوانين مكافحة الإرهاب في شمال شرق سوريا تتسم بأنها فضفاضة، وتُجرِّم سلوكًا يتجاوز نموذج تعريف الإرهاب الذي وضعه مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمكافحة الإرهاب.[1241] ويجرِّم القانون في شمال شرق سوريا جرائم فرعية، مثل التحريض، والدعم، والعضوية، تنشأ عن سلوك بعيدٍ عن الجريمة (الإرهابية) الأساسية، وتتسم بأنها مُبهمة وغير مُحددة بشكل أكبر. وبالنسبة لهذه الجرائم، يجب أن يشترط وجود نيَّة مُحددة للتحريض أو للمشاركة في أنشطة الجماعة وارتكاب، أو المساهمة في ارتكاب، الجريمة الجنائية الأساسية. وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع أشخاص تقصر أفعالهم كثيرًا، فيما يبدو، عن أن تمثِّل نيَّة واضحة لارتكاب، أو للتحريض على ارتكاب، جريمة إرهابية أساسية.

وأخيرًا، فإن قانون مكافحة الإرهاب لإقليم الجزيرة، الصادر عام 2014 وما زال يُستخدم أحيانًا في محاكم الدفاع عن الشعب، لا ينصُّ على العقوبة القصوى لكل جريمة، ويُحتمل أن يؤدي إلى التفاوت في الأحكام بين الأشخاص الذين يُحكم عليهم في ظروف متشابهة.[1242]

انتهاكات خلال المحاكمات

لا ينص القانون الدولي الإنساني بوضوح على جواز أو حظر قيام جماعات مسلحة غير تابعة للدولة بإنشاء محاكم. كما إنه لا ينصُّ صراحةً على إلزام هذه الجماعات بممارسة مهام قضائية. ومع ذلك، فبموجب المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف، يُحظر على أطراف أي نزاع "إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام *محكمة مُشكَّلة تشكيلًا قانونيًا*، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المُتمدِّنة".[1243] وتؤكِّد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تعليقها على المادة 3 المشتركة أنه: "بالرغم من أن إنشاء مثل هذه المحاكم قد يثير مسائل تتعلق بالشرعية، فإن المحاكمة بمثل هذه الوسائل قد تُشكِّل بديلًا للمحاكمة بإجراءات موجزة، وسبيلًا للجماعات المسلحة للحفاظ على "القانون والنظام" ولضمان احترام القانون الإنساني".[1244] وهناك بعض البنود في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية- بشأن مسؤولية القادة العسكريين[1245] وإصدار الأحكام وتنفيذ عمليات الإعدام[1246]- تبرِّر على ما يبدو ممارسة مهام قضائية من جانب جماعات مسلحة غير تابعة للدولة تشارك كأطراف في نزاعات مسلحة غير دولية.

وقد أنشأت سلطات الإدارة الذاتية محاكم الدفاع عن الشعب لنظر القضايا المتصلة بالأمن القومي. وحتى يتحقَّق التزام المحكمة بالمادة 3 المشتركة، يتعيَّن أن تكون قادرة على أن "تكفل جميع الضمانات القانونية"، بما في ذلك حق كل فرد في أن تكون قضيته محل نظر مُنصف وعلني من جانب محكمة مختصة مستقلة حيادية، مُنشأة بحكم القانون.[1247] ويعني التقاعس عن ضمان هذه الحقوق أن المحاكمات التي تجريها محاكم الدفاع عن الشعب تمثِّل انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

[1240] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "المبادئ العامة للقانون الجنائي الدولي"، مارس/آذار 2014، الرابط: https://www.icrc.org/sites/default/files/document/file_list/general_principles_of_international_criminal_law_ar.pdf، ص 3؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 15؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34، المادة 19– حرية الرأي وحرية التعبير، 12 سبتمبر/أيلول 2011، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/34، الفقرة 25. وانظر: المقرر الخاص المعني بمكافحة الإرهاب، تقرير، 28 ديسمبر/كانون الأول 2005، وثيقة الأمم المتحدة رقم: E/CN.4/2006/98، الفقرة 46: "الشرط الأول الوارد في الفقرة 1 من المادة 15 [من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية] هو أن حظر السلوك الإرهابي يجب أن يتم بمقتضى أحكام القانون الوطني أو الدولي. وحتى يكون الحظر "منصوصًا عليه قانونًا"، يجب أن تتم صياغته بشكل: يكون فيه الوصول إلى القانون مُتاحًا بشكل مناسب حتى يعلم الشخص كيف يُقيِّد القانون سلوكه؛ وتكون فيه صياغة القانون دقيقة بشكل كافٍ حتى يتسنى للشخص التصرف وفقه".

[1241] المقرر الخاص المعني بمكافحة الإرهاب، تقرير، *عشرة مجالات للممارسات الفضلى في مكافحة الإرهاب* (مرجع سبق ذكره)، ص 18.

[1242] المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم الجزيرة، قانون مكافحة الإرهاب، رقم 244، 31 يوليو/تموز 2014، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية، المادة 5(1).

[1243] المادة 3(1)(د) المشتركة. التشديد مُضاف.

[1244] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التعليق على المادة 3 المشتركة (2020)، الفقرة 689.

[1245] نظام روما الأساسي، المادة 28(أ)(2).

[1246] نظام روما الأساسي، المادة 8(2)(ج)(4).

[1247] المادة 3(1)(د) المشتركة؛ انظر أيضًا: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14.

ومن بين تلك الضمانات الحق في الحصول على مساعدة قانونية خلال المحاكمة.[1248] ووفقًا لما ذكرته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، يجب تزويد كل فرد يُقبض عليه، أو تُوجه إليه تهمة، أو يحتجز بمحامٍ يدافع عنه، دون تحميله أجرًا على ذلك، إذا كان لا يملك الوسائل الكافية لدفع ذلك الأجر.[1249] وبموجب العقد الاجتماعي لسلطة الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، الصادر عام 2024، وميثاق العدالة الاجتماعية، الصادر عام 2019، تكفل الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا لجميع الأشخاص الحق في محاكمة عادلة وعلنية.[1250] ومع ذلك، لم يكن هناك محام أثناء المحاكمة مع أي ممن أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم. وكما سبقت الإشارة، فقد تعرَّضت نساء، كما تعرَّض أطفال، لأشكال معنية من التمييز والظلم في الإجراءات القضائية.

وبالإضافة إلى ذلك، يقتضي القانون الدولي لحقوق الإنسان أن يكون لكل فرد أُدين بجريمة جنائية الحق في مراجعة قرار الإدانة والحكم أمام محكمة أعلى.[1251] ويقع على عاتق الدول التزام بضمان تيسير سُبل الحصول على الحق في الاستئناف وممارسته بشكل فعَّال.[1252] وبالرغم من سلطات الإدارة الذاتية قد أنشأت نظامًا للاستئناف في عام 2020، فقد قال معظم الأشخاص الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إنهم لم يتمكنوا من استئناف الأحكام الصادرة ضدهم عن طريق استيفاء نموذج يُقدم لهم بعد صدور الحكم، وهو عبارة عن إطار مطبوع على ورقة واحدة، ورُفضت طلبات الاستئناف من أغلب الأشخاص دون عقد جلسة لنظرها. وقال ثلاثة أشخاص إنهم تلقوا أحكامًا لمدد أطول كنتيجة لدعاوى الاستئناف التي تقدموا بها. ولا يوفر نظام الاستئناف القائم للأشخاص فرصةً حقيقية لرفع دعوى استئناف، في انتهاك للقانون الدولي.

التقاعس عن ضمان حقوق ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية

من شأن غياب التحقيقات والمحاكمات للجرائم المؤثِّمة بموجب القانون الدولي، التي يُزعم أن أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية قد ارتكبوها، أن يقوّض حقوق الضحايا، الذين لهم الحق في العدالة والمساءلة، بما في ذلك المساءلة الجنائية.[1253] ورغم أن 9,602 من الأشخاص الذين زُعم أنهم على صلة بتنظيم الدولة الإسلامية قد حُوكموا أمام محاكم الدفاع عن الشعب، فقد حُوكمت غالبيتهم العظمى بتهمٍ ذات صياغات فِضفاضة تتعلق بمكافحة الإرهاب، وشهدت جميع المحاكمات انتهاكات عديدة لحقوق المحاكمة العادلة. وفي غياب محاكمة عادلة، فلن يكون بالإمكان تحقيق العدالة، ولا معرفة الحقائق، أو تقديم تعويض عادل.[1254] وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد، على ما يبدو، أية جهود لإجراء تحقيقات أو محاكمات بخصوص جرائم مؤثِّمة بموجب القانون الدولي تُعتبر أقل ارتباطًا بشكل مباشر بقتال تنظيم الدولة الإسلامية ضد قوات سوريا الديمقراطية والقوات السورية، من قبيل أعمال قتل واستعباد أفراد الأقلية الأيزيدية أو غيرها من الأقليات، وحالات الزواج القسري، بما في ذلك ما يتعلق بنساء وفتيات سبّيات وأجنبيات وغيرهن.

وهناك ضحايا للجرائم المؤثِّمة بموجب القانون الدولي التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية يُحتجزون تعسفيًا أيضًا في منشآت ومُخيَّمي الاحتجاز مع آخرين من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية الفعليين أو المُفترضين. ومن بين الضحايا آلاف المواطنين الأجانب، بالإضافة إلى بعض المسلمين السنَّة من أهالي المنطقة، سواء أكانوا نساء تعرَّضن للزواج القسري أو أطفالًا تعرضوا لتجنيد الأطفال. وقد تقاعست الجهات المُكلَّفة بالمسؤولية، بما في ذلك سلطات الإدارة الذاتية والدول التي تأثر بعض مواطنيها أو من يتمتعون بالإقامة الدائمة فيها، عن تحديد ضحايا الاتجار على نحو كافٍ وضمان حقوقهم.

[1248] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)(د)؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32، الفقرة 34.

[1249] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية: طاجيكستان، 18 يوليو/تموز 2005 (مرجع سبق ذكره، الفقرة 11؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية: سلوفينيا، 25 يوليو/تموز 2005 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 9.

[1250] الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، 2024، محفوظ لدى منظمة العفو الدولية، المادة 56؛ الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، ميثاق نظام العدالة الاجتماعية للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا (مرجع سبق ذكره)، المادة 3.

[1251] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(5)؛ اتفاقية حقوق الطفل، المادة 40(2)(ب)(5)؛ الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة 16(7).

[1252] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 49؛ وكذلك: HRC, Views: *Mennen v. the Netherlands* (previously cited), para. 8.2; HRC, Views: *Lumley v. Jamaica* (previously cited), para. 7.5; HRC, Views: *Henry v. Jamaica* (previously cited), para. 8.4; and HRC, Views: *Little v. Jamaica* (previously cited), para. 8.5.

[1253] انظر: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 2(3)، ومعاهدات أخرى متخصِّصة مثل اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 14، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 24. وانظر أيضًا: لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 33 بشأن لجوء المرأة إلى القضاء، 3 أغسطس/آب 2015، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CEDAW/C/GC/33؛ المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنسان، القرا رقم 60/147، اعتمدته الأمم المتحدة في 15 ديسمبر/كانون الأول 2005.

[1254] وثَّقت منظمة العفو الدولية على مدى فترة طويلة إساءة استخدام الجرائم المتعلقة بالإرهاب، التي تتحايل على معايير المحاكمة العادلة. انظر، على سبيل المثال: Amnesty International, *Dangerously Disproportionate: The Ever Expanding National-Security State in Europe* (Index: EUR 01/5342/2017), 17 November 2017, and Amnesty International, Permanent State of Exception: Abuses by the Supreme State Security Prosecution (Index: MDW 12/1399/2019), 27 November 2019.

انتهاكات أخرى تتعلق بالأطفال

من حق الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة أن يحصلوا على احترام خاص وحماية خاصة.[1255] ويطالب القانون الدولي لحقوق الإنسان أن يُعامل الأطفال، الذين جنَّدتهم واستخدمتهم جماعات مسلحة، باعتبارهم ضحايا أولًا وأخيرًا، وألا يُستخدم الاحتجاز إلا باعتباره ملاذاً أخيرًا ولأقصر فترة زمنية ممكنة.[1256] ولكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول بسرعة على مساندة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة، فضلًا عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية.[1257] وتُعتبر المسؤولية الجنائية فردية، ويجب إثباتها، ولا يجوز أن تستند إلى الصلات العائلية.[1258]

ولم توجه سلطات الإدارة الذاتية اتهامات لأطفال مُحتجزين في المُخيَّمين، ولأطفال أجانب في منشآت احتجاز، ولما يزيد عن 300 طفل سوري في منشأة بانوراما، ولم تمنح هؤلاء أي فرصة للطعن في قانونية احتجازهم، مما يعني أنها تقاعست عن معاملتهم كضحايا في المقام الأول، وحرمتهم من حريتهم في انتهاكٍ للقانون الدولي.[1259]

وكما سبق القول في القسم أعلاه عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، فإن الظروف المُزرية للأطفال في مُخيَّمي الاحتجاز، والضغوط النفسية الهائلة التي عاناها أطفال أجانب مُحتجزون إلى أجل غير مُحدَّد في منشآت احتجاز، ومفصولون عن عائلاتهم، تُعد بمثابة معاملة قاسية، وهي جريمة حرب. كما إن معاناة التعرُّض المستمر لمرض السُل الرئوي في منشأة بانوراما، دون بذل جهود كافية لعزل المُصابين أو السماح للصبية وللشبان الذين احتُجزوا عندما كانوا صبية، ترقى بالمثل إلى مستوى جريمة الحرب المتمثِّلة في المعاملة القاسية. ويُحرم أطفال في منشآت ومُخيَّمي الاحتجاز كذلك من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك حقهم في الصحة وفي التعليم.[1260]

وكما سبق العرض في الفصل 5، فقد أبعدت سلطات الإدارة الذاتية بعض الصبية المراهقين الأجانب من المُخيَّمين، ونقلتهم إلى مراكز "إعادة التأهيل" للأحداث، حيث لا يمكنهم مغادرتها إلا إذا قرَّرت بلدانهم الأصلية إعادتهم لها.

وبالرغم من بواعث القلق المشروعة بشأن سلامة بعض الصبية في المُخيَّمين، فإنه بموجب المادة 9 من اتفاقية حقوق الطفل، لا يجوز فصل أطفال عن والديهم إلا إذا قررت سلطات مُختصة، وخاضعة للمراجعة القضائية، أن هذا الفصل في مصلحة الطفل الفُضلى.[1261] وتفتقر العملية الحالية لفصل الأطفال عن والديهم للشفافية، ولا تُوفِّر للآباء والأوصياء والأطفال سُبلًا للطعن في عمليات إبعادهم، مما يُعد انتهاكًا للمعايير الدولية.

وأخيرًا، فإن الصبية السوريين القلائل الذين حُوكموا في محاكم الدفاع عن الشعب قد تعرَّضوا لنفس انتهاكات حقوق المحاكمة العادلة، شأنهم شأن الرجال كما سبق التوضيح أعلاه، بما في ذلك التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة لانتزاع "اعترافات" بالإكراه لاستخدامها في المحاكمة. ويُقرُّ القانون الدولي لحقوق الإنسان بأن الأطفال يختلفون عن البالغين من حيث نموهم الجسدي والنفسي، ومن حقهم أن يحظوا بأشكال إضافية من الحماية القضائية.[1262] فبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يجب على السلطات أن تدرس اتباع بدائل للإجراءات القضائية الرسمية، وينبغي إيلاء الأولوية لإعادة التأهيل في مكانٍ لا ينطوي على الحبس.[1263] ويجب ألا يُحاكم الطفل لمجرد صلته بجماعة مسلحة.[1264] وقد تعهدت سلطات الإدارة الذاتية، في قانون حقوق الطفل الذي اعتمدته في عام 2022، بالالتزام بحقوق الطفل "كما فُصِّلت في اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.[1265]

وفيما يتعلق بالأطفال، فكما سبق التوضيح في القسم 8-8، سعت السلطات القضائية في شمال شرق سوريا بالأساس، على ما يبدو، إلى متابعة القضايا المتصلة بجرائم عنيفة، ولكن منظمة العفو الدولية وثَّقت أيضًا حالات اتُهم فيها أطفال بجرائم أقل شأنًا.

وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت لجنة حقوق الطفل، التي تتولى تفسير اتفاقية حقوق الطفل ومراقبة تنفيذها، أن الطفل الذي يقل عمره عن 14 عامًا يجب ألا يُحاسب في إجراءات القانون الجنائي، أو يتعرَّض للإجراءات القضائية المتعلقة بالطفل، نظرًا لعدم

[1255] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 135.

[1256] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 37(ب)؛ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدُنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث ("قواعد بكين")، القاعدة 13-1؛ قواعد ومبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة ("مبادئ باريس")، فبراير/شباط 2007، الرابط: https://www.unicef.org/media/113646/file/UNI-Paris-Principles-and-Commitments-FAQ-AR-21.pdf، الفقرة 3-6.

[1257] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 37(د). وانظر أيضًا: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 99.

[1258] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 102.

[1259] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و10؛ اتفاقية حقوق الطفل، المادتان 37 و40؛ مبادئ باريس، الفقرة 3-6.

[1260] اتفاقية حقوق الطفل، المادتان 24 و28.

[1261] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 9.

[1262] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 24(1)؛ اتفاقية حقوق الطفل، الديباجة والمادة 3(2)، الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة 17.

[1263] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 40(3)(ب)، والمادة 40(4)؛ مبادئ باريس، الفقرة 3-7؛ قواعد بكين، القاعدة 11.

[1264] مبادئ باريس، الفقرة 8-7.

[1265] الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، قانون الطفل (مرجع سبق ذكره)، المادة 3.

نُضجه.[1266] ومع ذلك، وفي انتهاك لهذا المعيار، نصَّ المرسوم بقانون رقم 8 لسنة 2017 في إقليم الجزيرة على أن يكون الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية هو 10 سنوات.[1267]

وبالرغم من أن النصَّ على جعل الحد الأقصى لعقوبة السجن التي تُوقع على الطفل هي سبع سنوات، والقرار المتعلق بالتركيز أساسًا على متابعة الجرائم العنيفة، قد يوفران سبيلًا إلى الإقرار بأن أولئك الأطفال ضحايا في المقام الأول وليسوا جناة، فإن ذلك ليس كافيًا في حد ذاته لضمان حقوق الأطفال الذين تعرَّضوا للاتجار بهم على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية.[1268] وكما سبق العرض تفصيلًا في الفصل 7، فإنه ينبغي، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالأشخاص، توفير الحماية لضحايا الاتجار بالأشخاص من تحويلهم إلى ضحايا مرة أخرى، عن طريق احتجازهم، أو اتهامهم، أو محاكمتهم على أنشطة أُجبروا عليها "كنتيجة مباشرة" للاتجار بهم.[1269]

الظلم القائم على أساس النوع الاجتماعي وانتهاكات أخرى متعلقة بالنساء

عانت نساء وفتيات من مجموعة متنوعة من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وما يُحتمل أن تكون حوادث اختفاء قسري. وبالإضافة إلى ذلك، واجهت نساء وفتيات أيضًا عددًا من الانتهاكات الإضافية الفريدة المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

وتعرَّضت نساء وفتيات سوريات وعراقيات لمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان أثناء محاكماتهن. وكان من شأن شيوع التعذيب واعتماد المحاكم بشكل كبير ععلى الاعترافات المُنتزعة بالتعذيب أن يجعل النساء عُرضةً لخطر إدانتهن بجرائم متعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية بسبب أفعال بعض الذكور من أفراد عائلاتهن. وعلاوة على ذلك، فإن عدم إتاحة فرص كافية للمتهمين للدفاع عن أنفسهم وغياب التمثيل القانوني في محاكم الدفاع عن الشعب كان يعني ألا تنظر المحاكم في أشكال الإكراه القائمة على العنف الاجتماعي التي يُحتمل أن تكون نساء قد تعرَّضن لها على أيدي أزواجهن أو ذكور آخرين من أفراد عائلاتهن. كما إن من المرجح أن يؤثِّر تجريم "عدم الإبلاغ" بشكل غير متناسب على النساء، اللاتي يتعرَّضن لخطر القتل أو الإيذاء بأشكال أخرى إذا أبلغن عن آخرين في مُخيَّم الهول، وقد يُنتهك حقهن في الحياة العائلية إذا كان "واجب الإبلاغ" ينطوي على الإبلاغ عن أزواجهن.[1270] ويقتضي قانون حقوق الإنسان من المُكلَّفين بالمسؤولية إلغاء التجريم المنطوي على التمييز، ومراجعة ومراقبة جميع الإجراءات الجنائية لضمان أنها لا تنطوي بشكل مباشر أو غير مباشر على التمييز ضد المرأة.[1271] كما يقتضي قانون حقوق الإنسان من المدَّعين والمسؤولين القضائيين تطبيق "منظور يراعي النوع الاجتماعي" في الإجراءات القضائية.[1272]

وكما سبق التناول في القسم 4-3، ضمن الأشكال الأخرى من التعذيب، فقد وثَّقت منظمة العفو الدولية ثماني حالات للعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد نساء على أيدي قوات الأمن، ووقع معظمها خلال عمليات الاستجواب، وتُشكِّل كل منها انتهاكًا لالتزام سلطات الإدارة الذاتية بضمان احترام مبدأ حظر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، والمكفول بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك حظر العنف القائم على النوع الاجتماعي، المكفول بموجب قانون حقوق الإنسان.

وفي داخل مُخيَّميْ الاحتجاز، تقاعست سلطات الإدارة الذاتية أيضًا عن التصرف بالعناية الواجبة لتوفير حماية كافية لمن يتعرَّضن لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي على أيدي أفراد تنظيم الدولة الإسلامية والمجتمع وأفراد العائلة. ويمثِّل هذا انتهاكًا لالتزامات سلطات الإدارة الذاتية بالتصدي للتعذيب وجميع أشكال المعاملة السيئة، وبمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له. فبموجب قانون حقوق الإنسان، يتعيَّن على سلطات الإدارة الذاتية اتخاذ تدابير شاملة لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، بما في ذلك عن طريق معالجة أسبابه الجذرية، وإنشاء نُظم لحماية المعرَّضات للخطر، ومحاكمة مرتكبي العنف على نحو يركز على حقوق وأولويات الضحايا، ويضمن جبر الضرر.

[1266] لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 24 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 22.

[1267] مجلس الشعوب الديمقراطي لإقليم الجزيرة، قانون الأحداث الجانحين (مرجع سبق ذكره)، المادة 2. محفوظ لدى منظمة العفو الدولية.

[1268] انظر الفصل 7: "تجاهل ضحايا الاتجار بالأشخاص"، للاطلاع على مزيد من المعلومات عن كيف ينطبق وصف ضحايا الاتجار بالأشخاص على الأطفال الذين جنَّدهم واستخدمهم تنظيم الدولة الإسلامية.

[1269] المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، *تنفيذ مبدأ عدم العاقبة* (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 18. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو القانون الدولي وكذلك المبادي التوجيهية الدولية إلى معاملة الأطفال الذين اتُّهموا بارتكاب جرائم أثناء ارتباطهم بجماعة مسلحة باعتبارهم ضحايا في المقام الأول (مبادئ باريس، الفقرة 3-6)؛ وإلى أن يكون احتجازهم إجراءً يُتخذ كملاذ أخير، ولأقصر فترة ممكنة، وبما يتماشى مع المعايير الدولية لقضاء الطفل، التي تسعى إلى تعزيز تعافي الطفل وإعادة اندماجه. (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 37(ب)، والمادة 40(1). وخلال عملية تحرير الأطفال من الجماعة المسلحة، ينبغي تسليمهم إلى عملية مدنية مستقلة، ويجب إعادة أغلب الأطفال إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم، أو إلى بيئة عائلية واجتماعية، بأسرع وقت ممكن (مبادئ باريس، الفقرتان 7-21 و7-45). وتدعو اتفاقية حقوق الطفل، حيثما كان ذلك ملائمًا ومرغوبًا، إلى "اتخاذ تدابير عند الاقتضاء لمعاملة هؤلاء الأطفال دون اللجوء إلى إجراءات قضائية"، وإلى أن تتيح الدول بدائل للرعاية المؤسَّسة. اتفاقية حقوق الطفل، المادة 40(3)(ب)، والمادة 40(4).

[1270] أُقر مبدأ الحصانة الزوجية في محاكم على المستوى الدولي، من بينها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، على اعتبار أنه يستمد أساسه من الحق في الحياة الخاصة والعائلية، وهو حق تعكسه المادة 23 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[1271] لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 33 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 51(1).

[1272] انظر، على سبيل المثال: لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 33 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 15(ج) التي تتطلب من المُكلَّفين بالمسؤولية "كفالة أن يتناول المهنيون في نُظم العدالة القضايا بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين"، والتقرير المؤقت لمقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، 10 أغسطس/آب 2011، وثيقة الأمم المتحدة رقم: ، الفقرة 102، التي تبرز الحاجة إلى تبني منظور قائم على النوع الاجتماعي في إصدار الأحكام.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأشكال العديدة التي تجعل النساء في منظومة الاحتجاز معرَّضات لخطر فصلهن عن أطفالهن وعن غيرهم من أفراد العائلة، بالمخالفة للقانون الدولي، ترقى أيضًا إلى مستوى التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. فالنساء في المُخيَّمين يواجهن معاناة وألمًا شديدين عندما يُؤخذ أبناؤهن بعيدًا عنهم، في إطار سياسة نقل الصبية الأجانب إلى مراكز "إعادة التأهيل" عند بلوغهم سن المراهقة؛[1273] أو عندما يُجبرن على ترك أطفالهن بدون وصي أو إشراف من بالغين آخرين، حيث يُنقلن هن أنفسهن إلى منشآت احتجاز، أو عندما لا تُتاح لهن فرص تُذكر للاتصال بأحباء لهن رهن الاحتجاز أو يتلقين معلومات غير صحيحة عنهم، وكثيرون منهم رهن الاحتجاز منذ عام 2019 أو قبل ذلك.[1274] والأرجح أن بعض هذه الأفعال وأشكال الامتناع عن الفعل تشكِّل جريمة الحرب المتمثِّلة في المعاملة القاسية.

كما تواجه النساء اللاتي لديهن أبناء أكبر سنًا، ولم يتم بعد نقلهم من المُخيَّم إلى مراكز "إعادة التأهيل"، معاملةً قاسية ولاإنسانية ومُهينة، حيث يعشن في قلق وتحت وطأة أذى نفسي خوفًا من أن يُؤخذ أبناؤهن منهن في أي لحظة، أو عندما يكبرون، ويستمر ذلك إلى أجل غير مُحدد ودون اتصال يُذكر معهم.[1275]

10.2 انتهاكات على أيدي الولايات المتحدة ودول أخرى من أعضاء التحالف

القانون الدولي المنطبق على أعضاء التحالف

واجب ضمان احترام القانون الدولي الإنساني

كما سبقت الإشارة أعلاه، فإن دول أعضاء في التحالف بقيادة الولايات المتحدة المشاركة في أنشطة عسكرية في شمال شرق سوريا مُلزمة بالتقيُّد بالقانون الدولي الإنساني. وينظِّم القانون الدولي الإنساني كيف يمكن للدول تقديم الدعم أو المساعدة لسلطات الإدارة الذاتية. وبموجب المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف، والتي تُعد أيضًا أحد معايير القانون الدولي الإنساني العُرفي، تكون الدول مُلزمة "بضمان احترام" أحكام القانون الدولي الإنساني "في جميع الأحوال".[1276] ويتضمن هذا البند جوانب سلبية وإيجابية، حيث يتطلب من الدول الامتناع عن أفعال معينة، ويقتضي منها أن تتخذ بشكل استباقي إجراءات معينة.[1277]

وفيما يتعلق بالالتزامات السلبية، يتطلب الالتزام "بضمان الاحترام" أن تمتنع الدول عن تشجيع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وعن دعمها أو المساعدة فيها.[1278] فعلى سبيل المثال، ينبغي على أي دولة "الكفّ عن نقل أسلحة، إذا كان هناك توقّع، بناءً على حقائق أو معرفة بأنماط سابقة، بأن هذه الأسلحة سوف تُستخدم في انتهاك الاتفاقيات [اتفاقيات جنيف]"[1279]. وفي سياق التقرير الحالي، فإن الالتزام "بضمان الاحترام"، بموجب المادة 1 المشتركة، يحظر على الدول تقديم ذلك الدعم المالي والمادي لسلطات الإدارة الذاتية من أجل منشآت ومُخيَّميْ الاحتجاز، إذا كانت هذه الدول على علم بأن ذلك الدعم سوف يساعد في ارتكاب انتهاكاتٍ للقانون الدولي الإنساني.[1280]

وفيما يتعلق بالالتزامات السلبية، تُلزم المادة 1 المشتركة الدول، التي ليس ضروريًا أن تكون طرفًا في نزاع، بأن تضمن عدم انتهاك القانون الدولي الإنساني من جانب طرف في نزاع.[1281] وفي هذا الصدد، أكَّدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الدول "يجب أن تُمارس نفوذها، إلى الحد الممكن، لوقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني".[1282] وعلى وجه الخصوص، يجب على الدول "اتخاذ خطوات استباقية لوضع حد لانتهاكات الاتفاقيات [اتفاقيات جنيف]، ولإعادة طرف النزاع الذي ارتكب الخطأ إلى موقف احترام الاتفاقيات، وخاصة باستخدام نفوذها لدى ذلك الطرف".[1283]

[1273] Special Rapporteur on Counterterrorism, *Technical Visit to the Northeast of the Syrian Arab Republic: End of Mission Statement*, 21 July 2023 (previously cited), para. 11.

[1274] انظر، على سبيل المثال: الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، التعليق العام رقم 10 بشأن الحق في الحقيقة فيما يتعلق بالاختفاء القسري، 26 يناير/كانون الثاني 2011، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/16/48، الفقرة 4.

[1275] على سبيل المثال، أشارت المقررة الخاصة السابقة المعنية بمكافحة الإرهاب، في زيارة فنية إلى شمال شرق سوريا: بيان بمناسبة انتهاء الولاية (مرجع سبق ذكره)، إلى أن "الأذى النفسي العميق والمُتعمد الواقع على الأمهات والأطفال من جراء خطر الانفصال يرقى إلى مستوى التعذيب، والمعاملة اللاإنسانية والمُهينة بموجب القانون الدولي"، الفقرة 10.

[1276] المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 144.

[1277] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق على المادة 1 المشتركة في اتفاقية جنيف الثالثة (2020) (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق على المادة 1 المشتركة، (2020)، الفقرة 186.

[1278] ICJ, *Military and paramilitary activities in and against Nicaragua case*, Judgment of 27 June 1986, para. 220؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ، تعليق على المادة 1 المشتركة، (2020)، الفقرة 191.

[1279] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق على المادة 1 المشتركة، (2020)، الفقرة 195.

[1280] بتطبيق المعيار الوارد في: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق على المادة 1 المشتركة، 2020)، الفقرة 195. وبالمثل، فبموجب المادة 16 من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا، يمكن تحميل الدول المسؤولية عندما تقوم عن علم بالمعاونة أو المساعدة في ارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني. وتتضمن مشاريع المواد، كأمثلة، بعض الحالات التي تقدم فيها دولة ما تسهيلًا أساسيًا أو تمويلًا للنشاط المعني. انظر: لجنة القانون الدولي، مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا، مع التعليقات، المادة 16، ص 66، الفقرة 1.

[1281] ICJ, *Legal consequences of the construction of a wall in the Occupied Palestinian Territory*, Reports of judgement, advisory opinion and orders (previously cited), para. 158.

[1282] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العُرفي، القاعدة 144.

[1283] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق على المادة 1 المشتركة، (2020)، الفقرة 197.

وتُلزم المادة 1 المشتركة أي دولة بمنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي يرتكبها أحد أطراف نزاع، حيثما كانت في وضع يتيح لها أن تفعل ذلك. ووفقًا لما ذكرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن المادة 1 المشتركة تنصُّ على "التزام بمنع الانتهاكات عندما يكون هناك خطر متوقَّع بأنها سوف تُرتكب، والحيلولة دون وقوع مزيد من الانتهاكات إذا كانت قد وقعت بالفعل".[1284] وأوضحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن هذا يمثل أحد التزامات العناية الواجبة، مما يعني أن "محتواه يعتمد على الظروف المُحددة، بما في ذلك جسامة الانتهاك، والوسائل المُتاحة بشكل معقول أمام الدولة، ودرجة التأثير الذي تمارسه على المسؤولين عن الانتهاك".[1285] وهذا الالتزام يتعلق بالوسائل، وليس بالنتائج، وبناء عليه فإن الدولة مُلزمة بأن تبذل قصارى جهدها، في ظل ظروف معينة، لمنع حدوث الانتهاك، ولا يمكن تحميلها "المسؤولية عن الإخفاق المُحتمل لجهودها، ما دامت قد بذلت كل ما في طاقتها بشكل معقول لوضع حدٍ للانتهاك".[1286]

ويتمثَّل أحد المعايير لتقييم العناية الواجبة فيما يتعلق بالالتزامات الإيجابية بموجب المادة 1 المشتركة في ما إذا كانت لدى دولة ما القدرة على التأثير الفعلي في أفعال أحد أطراف النزاع، وما إذا كانت قد استخدمت جميع الوسائل المُتاحة لديها لممارسة مثل هذا التأثير.[1287] ووفقًا لما ذكرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن واجب التصرُّف بالعناية الواجبة من أجل "ضمان احترام" القانون الدولي الإنساني يُعتبر قويًا على وجه الخصوص في حالة الشريك في عملية مشتركة: "[عندما تشارك دولة ما] في تمويل، أو تجهيز، أو تسليح، أو تدريب القوات المسلحة لطرف من أطراف نزاع، أو حتى تخطِّط، وتنفِّذ، وتستخلص معلومات من، عمليات بالاشتراك مع تلك القوات، فإنها تكون في وضع مميز للتأثير على سلوك تلك القوات، ومن ثم تضمن احترام الاتفاقيات [اتفاقيات جنيف]".[1288] كما أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن واجب الشريك في عملية مشتركة "يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالواجب السلبي المتمثِّل في الامتناع عن التشجيع، أو المعاونة، أو المساعدة في ارتكاب انتهاكات للاتفاقيات.[1289]

انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان ولمبدأ عدم الإعادة القسرية

مثلما سبقت الإشارة أعلاه، فإن الدول الأعضاء في التحالف بقيادة الولايات المتحدة مُلزمةٌ أيضًا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان حيثما كانت تمارس "سيطرة فعلية" على أفراد أو أراض.[1290] ويشمل ذلك الحالات التي تقوم فيها دول أعضاء في التحالف بقيادة الولايات المتحدة باعتقال أو احتجاز أشخاص خلال عمليات وتُبقيهم في حجزها.[1291] وبناءً على ذلك، فبمجرد أن تحتجز إحدى الدول الأعضاء في التحالف بقيادة الولايات المتحدة شخصًا لأي غرض، فإنها مُلزمةٌ باحترام وحماية حق ذلك الشخص في الحياة، وفي عدم التعرُّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، ولغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ذي الصلة بوضعه.[1292]

وفي ضوء الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، المُنطبقة في هذه الظروف، يُحظر على الدول نقل أي شخص تحت سيطرتها الفعلية إلى سلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا، أو إلى أي دولة أخرى، حيثما كانت هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأنه سيكون عُرضةً للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أو لانتهاكات لحقه في الحياة، أو للاختفاء القسري، أو الاحتجاز التعسفي، أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة. وتُعتبر عمليات النقل المحظورة انتهاكًا لمبدأ القانون الدولي المتمثِّل في عدم الإعادة القسرية، وذلك استنادًا إلى التزام كل دولة باحترام وحماية الحقوق الإنسانية لمن هم في عهدتها.[1293]

ولغرض قيام الدولة بتحديد ما إذا كانت هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن شخصًا ما سوف يتعرَّض لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في حالة نقله، يتعيَّن على الدولة أن تأخذ في الحُسبان جميع الاعتبارات ذات الصلة، بما في ذلك، حيثما كان منطبقًا، وجود نمط متسق من الانتهاكات الجسيمة أو الصارخة أو الواسعة لحقوق الإنسان أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني.[1294]

[1284] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق على المادة 1 المشتركة، (2020)، الفقرة 197.

[1285] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق على المادة 1 المشتركة، (2020)، الفقرة 198.

[1286] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق على المادة 1 المشتركة، (2020)، الفقرة 198.

[1287] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق على المادة 1 المشتركة، (2020)، الفقرتان 198–199. وعند تفسير المادة 1 المشتركة، عزَّزت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تفسيرها بالاستشهاد بحيثيات محكمة العدل الدولية في *قضية البوسنة ضد صربيا*. انظر: ICJ, *Case concerning application of the convention on the prevention and punishment of the crime of genocide (Bosnia and Herzegovina v. Serbia and Montenegro),* Judgment of 26 February 2007, paras 430–431.

[1288] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق على المادة 1 المشتركة، (2020)، الفقرة 200.

[1289] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق على المادة 1 المشتركة، (2020)، الفقرة 200.

[1290] انظر أيضًا: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية: الولايات المتحدة الأمريكية 2023، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وثيقة الأمم المتحدة رقم: ، الفقرة 5: "تكرر اللجنة في هذا الصدد وتشدد على أن العهد ينطبق على جميع تصرفات سلطات الدولة الطرف أو أعوانها التي تضر بتمتع الأشخاص الخاضعين لولايتها بالحقوق المُكرَسة في العهد بصرف النظر عن مكان وجودهم".

[1291] انظر، على سبيل المثال، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35، الفقرة 63؛ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2، الفقرة 16.

[1292] انظر، على سبيل المثال، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36، الفقرة 63؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 10.

[1293] انظر، على سبيل المثال، اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 3؛ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 4، *بشأن تنفيذ المادة 3 من الاتفاقية في سياق المادة 22* (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 10؛ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 20، *حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية*، 26 مايو/أيار 2024، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/21/Rev.1/Add 13، الفقرة 12، والتعليق العام رقم 31، *طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد*، 28 يوليو/تموز 1994، وثيقة الأمم المتحدة رقم: HRI/GEN/1/ Rev.1، الفقرة 12؛ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 16(1). كما ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن المادة 3 المشتركة تُعتبر إلى حد كبير مُشتملة على مبدأ عدم الإعادة القسرية. انظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق على المادة 1 المشتركة، (2020)، الفقرة 744.

[1294] انظر، على سبيل المثال، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الشخاص من الاختفاء القسري، المادة 16(2)؛ لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 4، الفقرة 29.

ويجب على أي دولة تنقل شخصًا بالمخالفة لمبدأ عدم الإعادة القسرية أن تواصل مراقبة مصير أي شخص نُقل، وأن توفر الانتصاف الفعَّال وجبر الضرر الملائم للشخص المتضرِّر/للأشخاص المُتضرِّرين.[1295]

انتهاكات على أيدي الحكومة الأمريكية

في حين يتألف التحالف بقيادة الولايات المتحدة من قوات من 29 دولة مشاركة،[1296] فإن الحكومة الأمريكية هي أقوى عضو في التحالف حتى الآن. فمنذ أن أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية التحالف بقيادة الولايات المتحدة في عام 2014، تولت الحكومة الأمريكية الدور القيادي في عملية اتخاذ القرار، ووضع الاستراتيجيات، والتخطيط، وتدبر الموارد، وتنفيذ مهمة التحالف. وقال خبير سوري لمنظمة العفو الدولية إنه لا يوجد في شمال شرق سوريا سوى قوات من ثلاث دول فقط، وهي الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وما لا يقل عن 90 بالمئة منها قوات أمريكية.[1297] والقائد الحالي، وجميع القادة السابقين، للتحالف بقيادة الولايات المتحدة هم مواطنون أمريكيون، وفي الفترة من عام 2015 إلى مارس/آذار 2024، كان حوالي 70 بالمئة من القيادات الأخرى من المواطنين الأمريكيين أيضًا.[1298]

ونظرًا للدور القيادي للحكومة الأمريكية في التحالف، ينصبُّ تحليل منظمة العفو الدولية على الانتهاكات التي يُحتمل أن تكون الحكومة الأمريكية قد ارتكبتها.

وكما يتضح تفصيلًا أدناه، فإن الحكومة الأمريكية مُلزمة، بموجب المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف بضمان احترام القانون الدولي الإنساني من جانب سلطات الإدارة الذاتية. وقد اتخذت الولايات المتحدة بعض الخطوات لمنع الانتهاكات ضد أشخاص مُحتجزين في منشآت ومُخيَّميْ الاحتجاز، أو لتخفيف حدة ونطاق هذه الانتهاكات. ولكن بالمقارنة بنطاق وجسامة الانتهاكات التي يرد وصفها في ثنايا التقرير الحالي، وكذلك بمدى قوى النفوذ والوسائل المتاحة للحكومة الأمريكية في شمال شرق سوريا، فإن تلك الخطوات لم تكن كافية.

والحكومة الأمريكية مُلزمة أيضًا باحترام وحماية الحقوق الإنسانية الدولية لأولئك الذين يخضعون لسيطرتها الفعلية، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في عدم التعرُّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة والانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان.ويجب على الحكومة الأمريكية نفسها أن تضمن أن هذه الحقوق تحظى بالاحترام والحماية، بموجب مبدأ القانون الدولي المتمثِّل في عدم الإعادة القسرية، وأنه لا يجوز نقل أفراد إلى جهات أخرى إذا توفرت أسباب وجيهة للاعتقاد بأنهم سوف يواجهون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وقد توصلت منظمة العفو الدولية إلى أن الولايات المتحدة انتهكت على الأرجح مبدأ عدم الإعادة القسرية، كما انتهكت الحق في الحياة، والحق في عدم التعرُّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، بالإضافة إلى عدد آخر من الحقوق الإنسانية الدولية الجوهرية، لأولئك الذين كانوا تحت سيطرتها الفعلية، وذلك عندما نقلت أشخاصًا كانت تستجوبهم في قواعد التحالف إلى حجز قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها. والأرجح أن الولات المتحدة انتهكت أيضًا تلك الحقوق، فضلًا عن مبدأ عدم الإعادة القسرية، عندما ساعدت في إعادة مُحتجزين عراقيين وسعوديين ذكور إلى بلديهم الأصليين. فبمجرد وجود أولئك الأفراد تحت السيطرة الفعلية للولايات المتحدة، سواء خلال عمليات الاستجواب أو غيرها من العمليات، يقع على عاتقها التزام بحماية حياتهم وضمان عدم تعرُّضهم للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، ولغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

واجب ضمان احترام القانون الدولي الإنساني

تقاعست الحكومة الأمريكية، على الأرجح، عن التقيُّد بالتزامها "بضمان احترام" القانون الدولي الإنساني، وذلك بتقديمها مساعدات لانتهاكات ارتكبتها قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها، وبتقاعسها عن اتخاذ خطوات كافية في نطاق سلطاتها لممارسة نفوذ من أجل وقف الانتهاكات المستمرة والحيلولة دون وقوع انتهاكات مُستقبلًا.

وانتهكت القوات الأمريكية، على الأرجح، التزاماتها السلبية بواجب "ضمان الاحترام"، عندما شاركت في عمليات مشتركة، أو قدمت معلومات استخبارية لقوات سوريا الديمقراطية، مما أدى إلى احتجاز أشخاص للاشتباه في انتمائهم لتنظيم الدولة

[1295] انظر، على سبيل المثال، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية: الولايات المتحدة الأمريكية، 18 ديسمبر/كانون الأول 2006، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/USA/CO/3/Rev.1، الفقرة 16، التي تطالب الولايات المتحدة بالتحقيق في عمليات النقل غير المشروعة التي حدثت في الماضي، في انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية، وتوفير الانتصاف للضحايا، و"اعتماد... آليات فعَّالة لمراقبة مصير الأشخاص المُتضرِّرين بشكل دقيق ومستفيض؛ المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنسان (مرجع سبق ذكره)، المادة 11(6) والمادة 19، حيث ينصَّان على حق الضحايا في إعادة الوضع لأصله كشكل من أشكال جبر الضرر.

[1296] Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congress,* October – December 2023, (previously cited), p. 8.

[1297] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع محلل سوري، 29 فبراير/شباط 2024.

[1298] وفقًا لبحثٍ في مصادر مفتوحة، أجرته منظمة العفو الدولية في فبراير/شباط ومارس/آذار 2024، تبيَّن أن 36 من بين الممثلين السابقين والحاليين لقيادة التحالف، وعددهم 46، هم مواطنون أمريكيون. ويُستبعد من هذا العدد المتحدثون الرسميون باسم التحالف (وجميعهم مواطنون أمريكيون أيضًا). أما باقي الممثلين الحاليين والسابقين لقيادة التحالف، وعددهم 10، فهم بريطانيون. ومن بين المواقع الإلكترونية التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، انظر، على سبيل المثال: Operation Inherent Resolve, "Leadership", https://www.inherentresolve.mil/About-Us/Biographies (accessed on 7 April 2024); Jerusalem Post, "US appoints new commander for anti-ISIS mission in Kurdistan", 27 August 2023, https://www.jpost.com/middle-east/isis-threat/article-756358; US Central Command, "Coalition welcomes new commander, continues mission", 10 September 2021, https://www.centcom.mil/MEDIA/NEWS-ARTICLES/News-Article-View/Article/2771191/coalition-welcomes-new-commander-continues-mission

الإسلامية. وفي هذه المواقف، لابد أن الولايات المتحدة كانت تُدرك، استنادًا إلى معرفتها بأنماط سابقة، أن أشخاصً يُشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية، من الموجودين في منشآت الاحتجاز التابعة لقوات الأمن، يتعرَّضون للاختفاء القسري، وفي بعض الحالات للاحتجاز التعسفي. ويُحتمل أن تكون القوات الأمريكية على علم أيضًا بانتهاكات أخرى موثَّقة في التقرير الحالي، وخاصة خلال السنوات الأخيرة (انظر الإطار أدناه لمزيد من التفاصيل).

ويُحتمل أن تكون الولايات المتحدة قد انتهكت بالمثل التزاماتها السلبية، من خلال دعمها المالي والمادي لمنشآت ومُخيَّميْ الاحتجاز. ورغم أن الغرض المقصود من الدعم ربما كان تحسين ظروف السجن والتخفيف من الانتهاكات، فإن جانبًا من ذلك الدعم ساعد أيضًا في ترسيخ وتوسيع منظومة الاحتجاز في شمال شرق سوريا، التي اتسمت، وكانت الولايات المتحدة تعلم أنها اتسمت، بانتشار الاحتجاز التعسفي على نطاق واسع، ضمن انتهاكات أخرى.

ويُحتمل أن تكون الحكومة الأمريكية قد تقاعست عن الوفاء بالتزاماتها الإيجابية في "ضمان احترام" القانون الدولي الإنساني، فيما يتعلق بمنظومة الاحتجاز، عن طريق عدم استخدام كل ما في نفوذها واستطاعتها لحمل سلطات الإدارة الذاتية على الالتزام. وقد اتخذت الولايات المتحدة بعض الإجراءات لمنع الانتهاكات ضد أشخاص مُحتجزين في منشآت ومُخيَّميْ الاحتجاز، أو لتخفيف حدة ونطاق هذه الانتهاكات. فكما سبق القول في الفصل 2، على سبيل المثال، قدمت الولايات المتحدة مساعدات ودعمًا فنيًا إلى قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها من أجل تحسين الظروف في منشآت ومُخيَّميْ الاحتجاز، وقدمت برامج تدريبية للحراس والقوات التي تتولى تأمين منشآت ومُخيَّميْ الاحتجاز. كما بذلت الولايات المتحدة جهودًا على المستوى الدبلوماسي والعملي لتعزيز عمليات إعادة بعض المواطنين الأجانب، مما أدى في بعض الحالات إلى إنهاء احتجازهم التعسفي إلى أجل غير مُحدد.[1299]

إلا إن المعلومات المتاحة لمنظمة العفو الدولية تشير إلى أن الإجراءات التي اتُخذت كانت غير كافية، على ما يبدو، بالمقارنة بنطاق الانتهاكات التي تُرتكب، وكذلك بمدى قوة النفوذ والوسائل المتاحة لدى الولايات المتحدة في هذا السياق. فلدى الولايات المتحدة مستوى فريد من النفوذ والوسائل بسبب دورها في دعم قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها، بما في ذلك تنفيذ عمليات مشتركة معها، وكذلك في تمويلها وتسليحها وتدريبها. كما إن تقديم مستوى عال من الدعم المادي والمالي لتلك المنشآت يضع الولايات المتحدة في وضع فريد لممارسة نفوذ على ما يحدث داخلها. ولا يبدو أن الولايات المتحدة قد استخدمت المدى الكامل لذلك النفوذ.

فعلى سبيل المثال، لم تبذل الولايات المتحدة، على ما يبدو، جهودًا كافية لضمان قيام قوات سوريا الديمقراطية والقوات التابعة لها بمعالجة مسألة الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي أو الاختفاء القسري لأشخاص في منشآت الاحتجاز الخاصة بها. ورغم أن التحالف بقيادة الولايات المتحدة قد ذكر أنه أجرى مؤخرًا تدريبًا ما بشأن القانون الدولي الإنساني ومعاملة المُحتجزين،[1300] ويُحتمل أن يكون ذلك بمشاركة قوات أمريكية، فإن نطاق وشدة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في منشآت الاحتجاز يشير إلى أن الولايات المتحدة بالمثل لم تتخذ إجراءات كافية لتشجيع سلطات الإدارة الذاتية على التحقيق في هذه الانتهاكات ومنعها. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الولايات المتحدة لم تبذل ما يكفي من الجهد لاستخدام نفوذها في معالجة الطابع التعسفي لعمليات الاحتجاز بخلاف التدابير الدبلوماسية والتنفيذية لتعزيز عملية إعادة بعض المواطنين الأجانب. والواقع، كما يتبيَّن أدناه، أن هذه التدابير نفسها لم تكن في كل الأحوال متوافقةً مع القانون الدولي. ولا يبدو أن الولايات المتحدة قد استخدمت على نحوٍ كافٍ نفوذها لدى قوات سوريا الديمقراطية لإنهاء الاحتجاز التعسفي لأولئك الأشخاص الذين لا يمكن ترحيلهم بشكل قانوني إلى بلدان ثالثة، ولدعم حلول متوافقة مع حقوق الإنسان لهذه الفئة من الأشخاص.

معرفة الحكومة الأمريكية وغيرها من أعضاء التحالف بالانتهاكات

كان بوسع الحكومة الأمريكية وغيرها من أعضاء التحالف أن تتوقع، استنادًا إلى الحقائق أو الدراية بأنماط سابقة، أن بعض المساعدات العملياتية التي تقدمها إلى قوات سوريا الديمقراطية والقوات التابعة لها من أجل القبض على أشخاص يُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وكذلك بعض المساعدات المالية المُقدَّمة للمساعدة في توسيع وصيانة منظومة الاحتجاز، سوف تُستخدم للمساعدة في ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

وقدَّمت الحكومة الأمريكية وغيرها من أعضاء التحالف تلك المساعدة بالرغم من التخطيط المحدود بشأن ما يتعيَّن عليها أو على قوات سوريا الديمقراطية وقوى الأمن التابعة لها أن تفعله مع الأفراد الذين يُحتجزون؛ وكان الافتقار إلى التخطيط الكافي مشكلةً ليس فقط خلال فترة المعارك الأخيرة مع تنظيم الدولة الإسلامية، عندما كان الوضع ينطوي على تحديات وتحولات

[1299] لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل 2: "دور الحكومة الأمريكية وشركاء التحالف".

[1300] Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congress,* October – December 2023, https://media.defense.gov/2024/Feb/09/2003391885/-1/-1/1/OIR_Q1_DEC2023_GOLD_508.PDF, p. 36.

سريعة على وجه الخصوص، بل أيضًا في السنوات التالية.[1301] وقدَّمت الحكومة الأمريكية وغيرها من أعضاء التحالف مساعدات في سياق لا يوجد فيه نظام قضائي ملائم يوفر للمُحتجزين محاكمة عادلة، ولا توجد أيضًا آلية للسماح للمُحتجزين بالاتصال بالعالم الخارجي أو لتأكيد مكان وجود المُحتجزين، حسبما يبيّن التقرير الحالي. كما قدمت الحكومة الأمريكية وغيرها من أعضاء التحالف تلك المساعدات بالرغم من التاريخ المعروف لحزب الاتحاد الديمقراطي، ولاحقًا قوات سوريا الديمقراطية، في ارتكاب انتهاكات، من بينها القبض الاحتجاز التعسفيين والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة ضد الأفراد المُحتجزين لديهما، على النحو الذي وثّقته منظمة العفو الدولية والأمم المتحدة من قبل.[1302] وكما ذُكر آنفًا، فقد قال ثلاثة ممن أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إنهم طلبوا من قوات التحالف أن تسمح لهم بالتحدُّث مع أفراد من عائلاتهم أو مع آخرين خارج الاحتجاز، ولكن قوات التحالف ردَّت بأن ذلك غير ممكن أو أنه لا توجد قوانين وقواعد منظِّمة للسماح بذلك.[1303]

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان التحالف بقيادة الولايات المتحدة، على مدى أكثر من خمس سنوات، على علم بأن قوات الأمن في شمال شرق سوريا تفتقر إلى القدرات اللازمة لأن تحتجز لديها آلاف الأشخاص ممن يُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية. وكان التحالف على علم بالظروف المُتدنية لأولئك المتجزين منذ أربعة أعوام على الأقل، إن لم يكن أكثر.

ففي مايو/أيار 2019، أفاد التحالف بقيادة الولايات المتحدة في تقرير للمفتش العام أن منشآت الاحتجاز التابعة لقوات سوريا الديمقراطية "تفي بالمعايير الدولية"، وأن قوات سوريا الديمقراطية "تعمل جاهدةً، بدعم من التحالف، لتوسيع وتحسين منشآت الاحتجاز الخاصة بتنظيم داعش".[1304] ولكن، بحلول أغسطس/آب 2019، أفاد التحالف بقيادة الولايات المتحدة أن "قوات سوريا الديمقراطية لا تمتلك القدرات اللازمة لاحتجاز آلاف من مقاتلي تنظيم داعش" في سجونها/ السجون المؤقتة".[1305] وفي التقرير ربع السنوي التالي، ذكر التحالف بقيادة الولايات المتحدة أن قوات سوريا الديمقراطية "تعتمد بالكامل على دعم الولايات المتحدة والتحالف لتمويل عمليات الاحتجاز المتعلقة بتنظيم داعش".[1306]

وفي عام 2022، أفاد التحالف بقيادة الولايات المتحدة أن بعض المُحتجزين قاموا بأعمال شغب احتجاجًا على ظروفهم وللمطالبة بإجراء محاكمات والسماح لهم بتلقي زيارات عائلية، وفي وقت لاحق من ذلك العام قال التحالف بقيادة الولايات المتحدة إنه قدَّم إلى قوات سوريا الديمقراطية موارد من أجل "تخفيف الاكتظاظ وتحسين ظروف المُحتجزين."[1307] وفي عام 2021، ذكر التحالف بقيادة الولايات المتحدة أن هناك "مُحتجزين ما زالوا يعيشون في ظروف معيشية مُتدنية المستوى تتسم بالاكتظاظ"، وأورد ذلك باعتباره مبعث قلق على وجه الخصوص، لأن "ظروف المعيشة السيئة زادت من فرص عمليات الهروب."[1308] وفي عام 2022، أفاد التحالف بقيادة الولايات المتحدة أنه أجرى وأتمَّ تقييمًا لجميع منشآت الاحتجاز التابعة لقوات سوريا الديمقراطية، بما في ذلك تقييم لظروف المُحتجزين.[1309] ولم يُفصح التحالف بقيادة الولايات المتحدة علنًا عن نتائج ذلك التقييم.

وذكر سبعة أشخاص أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إن ممثلين للتحالف بقيادة الولايات المتحدة كانوا يزورون منشآت احتجاز حيث يتفشى التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أو حيث تتسم الظروف بأنها مُتدنّية، وذلك اعتبارًا من عام 2018.[1310] وعبَّر خمسة على الأقل من هؤلاء الأشخاص عن اعتقادهم بأن ممثلي التحالف كانوا مواطنين أمريكيين.[1311] وفي عام 2023، أفاد التحالف بقيادة الولايات المتحدة بأنه "بالرغم من استمرار ورود أنباء عن تعرُّض مُحتجزين لمعاملة غير إنسانية على أيدي قوات أسايش التابعة لقوات سوريا الديمقراطية، فقد تناقصت هذه الأنباء."[1312] ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من معرفة ما إذا كانت عبارة "معاملة غير إنسانية" تُشير إلى التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

[1301] مقابلة مع مسؤول الاتصال لقوات سوريا الديمقراطية مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة، 3 أغسطس/آب 2023، الحسكة؛ مقابلات مع اثنين من ممثلي الاستخبارات العسكرية لقوات سوريا الديمقراطية، 29 يوليو/تموز 2023، الحسكة.

[1302] انظر، على سبيل المثال، منظمة العفو الدولية، "سوريا: الاعتقالات التعسفية وافتقار المحاكمات الصارخ للعدالة يشوِّهان كفاح "حزب الاتحاد الديمقراطي" ضد الإرهاب"، 7 سبتمبر/أيلول 2015، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2015/09/syria-abuses-mar-pyd-fight-against-terrorism/؛ لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، التقرير السابع عشر، 31 يناير/كانون الثاني 2019، الرابط: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g19/023/18/pdf/g1902318.pdf، الفقرات 45، و91، و92؛ لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، التقرير الحادي والعشرين، 15 سبتمبر/أيلول 2020، الرابط: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g20/210/88/pdf/g2021088.pdf، الفقرات 75، و76، و80؛ لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا، التقرير الثالث والعشرين، 11 مارس/آذار 2021، الرابط: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g21/059/71/pdf/g2105971.pdf، الجداول 1، و4، و5، و9، والفقرات 52، و54، و55؛ وكذلك: Special Rapporteur on Counterterrorism, *Submission to the UK's Foreign Affairs Committee on the UK's International Counter-terrorism Policy*, June 2023, https://committees.parliament.uk/writtenevidence/121939/pdf

[1303] مقابلات، في عامي 2022 و2023.

[1304] Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congress*, January – March 2019, https://media.defense.gov/2019/May/07/2002128705/-1/-1/1/LIG%20OCO%20OIR%20Q2%20MARCH2019.PDF, p. 24.

[1305] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, April – June 2019 (previously cited), p. 23.

[1306] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, July – October 2019 (previously cited), p. 8.

[1307] Lead Inspector General, *Quarterly Report*, April – June 2020 (previously cited), p. 4; Lead Inspector General, October – December 2020 (previously cited), p. 58.

[1308] Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congress*, July – September 2021, https://media.defense.gov/2021/Nov/08/2002889206/-1/-1/1/.PDF, p. 5.

[1309] Lead Inspector General, *Quarterly Report,* April – June 2022 (previously cited), p. 58.

[1310] مقابلات مع سبعة أشخاص، عام 2023.

[1311] مقابلات، عام 2023.

[1312] Lead Inspector General, *Quarterly Report,* October – December 2023 (previously cited), p. 36.

وقالت الحكومة الأمريكية إن التزامها بالاحترام وضمان الاحترام بموجب المادة 1 المشتركة في اتفاقيات جنيف هو التزام عام باتخاذ تدابير يُرى أنها ملائمة من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف. ورغم أن الولايات المتحدة صرَّحت بأن المادة 1 المشتركة لا تعكس التزامًا بضمان تنفيذ اتفاقيات جنيف من جانب دول أخرى أو أطراف في نزاع ما، فقد أكَّدت أنها، كسياسة عامة، كثيرًا ما تسعى إلى تعزيز الالتزام بقوانين الحرب من جانب أطراف أخرى.[1313]

القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبدأ عدم الإعادة القسرية

عمليات النقل داخل شمال شرق سوريا

بالإضافة إلى التقاعس على الأرجح عن "ضمان احترام" القانون الدولي لحقوق الإنسان، فالأرجح أن الحكومة الأمريكية انتهكت أيضًا بشكل مستقل الحقوق الإنسانية الدولية لأفرادٍ، وكذلك مبدأ القانون الدولي المتمثِّل في عدم الإعادة القسرية، عندما احتجزت أشخاصًا في قواعد التحالف الخاصة بها لاستجوابهم، ثم نقلتهم إلى قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها. ويستند مبدأ عدم الإعادة القسرية إلى التزام دولة ما باحترام وحماية الحقوق الإنسانية الدولية لأولئك الذين يخضعون لسيطرتها الفعَّالة.

وقال ستة أشخاص أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إنهم خضعوا للاستجواب على أيدي قوات التحالف، التي نقلتهم بعد ذلك إلى قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها.[1314] وقال اثنان من هؤلاء الأشخاص إن أفراد القوات الذين استجوبوهم ثم نقلوهم كانوا مواطنين أمريكيين، استنادًا إلى لهجتهم.[1315] وكما سبق القول أعلاه، فقد قال خبير سوري لمنظمة العفو الدولية إن القوات الأمريكية تشكِّل أكثر من 90 بالمئة من قوات التحالف على الأرض، ومن ثم فالأرجح أنها شاركت في معظم العمليات المشتركة التي كان يتم فيها تسليم أشخاص بعد استجوابهم. وكان الأفراد الذين احتجزتهم قوات التحالف تحت "السيطرة الفعلية" لتلك القوات.

ووصف بعض الأشخاص الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، ممن نُقلوا على أيدي التحالف بقيادة الولايات المتحدة، أنهم تعرَّضوا بعد ذلك لاحتجاز تعسفي مُطوَّل، كما تعرَّض البعض للاختفاء القسري.[1316] وكما سبق الوصف في القسم 4-4، فقد تعرَّض شخصان للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها فور نقلهم. وكما يُبيِّن الإطار أعلاه، فإن لدى القوات الأمريكية أسبابًا جوهرية للاعتقاد بأن الأشخاص المُشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية سوف يتعرَّضون على الأقل لبعض هذه الانتهاكات.

وينبغي على الولايات المتحدة مراقبة الحقوق الإنسانية لأولئك الذين نقلتهم بشكل غير قانوني، وأن تتصرف في حدود سلطتها لمنح أولئك الأفراد الإنصاف والتعويض. وقال جميع الأفراد، الذين أبلغوا منظمة العفو الدولية أنهم نُقلوا على أيدي قوات التحالف إلى حجز قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها، إن قوات التحالف لم تزرهم مُطلقًا بعد ذلك أثناء وجودهم في حجز قوات الأمن، مما يُشير إلى أن التحالف بقيادة الولايات المتحدة لم يراقب حقوقهم الإنسانية، حتى بعد ما يُحتمل أن تكون عمليات نقل غير قانونية.

عمليات النقل إلى دول ثالثة

كان التحالف بقيادة الولايات المتحدة ضالعًا بشكل مباشر في نقل مُحتجزين إلى دول ثالثة، بما في ذلك عن طريق تشجيع دول ثالثة على التفاوض مع سلطات الإدارة الذاتية، وعن طريق مشاركة التحالف كطرفٍ في اتفاقيات للنقل بين سلطات الإدارة الذاتية ودول ثالثة، وذلك وفقًا لما ذكرته قوات سوريا الديمقراطية. ففي حالة العراق، قال مسؤولون في قوات سوريا الديمقراطية إن التحالف بقيادة الولايات المتحدة كان طرفًا في اتفاق، أُبرم في يناير/كانون الثاني 2022، وبمقتضاه يُنقل شهريًا 50 رجلًا عراقيا من منشآت احتجاز في شمال شرق سوريا إلى العراق.[1317]

كما قال مسؤولون من قوات سوريا الديمقراطية إنه في أعقاب إبرام اتفاق النقل، راجع التحالف بقيادة الولايات المتحدة أسماء الأشخاص المُحتمل نقلهم، وأجرى، بالاشتراك مع قوات سوريا الديمقراطية تحقيقًا مُشتركًا مع الأشخاص الذين سيُنقلون. ووفقًا لما ذكرته قوات سوريا الديمقراطية، فإن التحالف بقيادة الولايات المتحدة يشارك بعد ذلك في مرافقة أولئك الرجال إلى الحدود العراقية. ورغم أنه ليس واضحًا ما إذا كانت القوات الأمريكية قد مارست على وجه الخصوص سيطرة فعلية على أولئك الأفراد، مما

[1313] US Department of Defence, *Law of War Manual*, June 2015 (Updated 2023), para. 18.1.2.1.

كما يُضيف هامش لتلك الفقرة ما يلي: [قال] بريان إيغان، المستشار القانوني في وزارة الخارجية... إنه فيما يتعلق بالسياسة العامة، فنحن نسعى دائمًا إلى تعزيز الالتزام بقانون النزاع المسلح بوجه عام، ونشجع الدول الأخرى على أن تفعل الشئ نفسه. وزفيما يتعلق بالقانون الدولي، فإننا ننظر إلى قانون مسؤولية الدول والتزام شركائنا بقانون النزاع المسلح عند تقييم مدى قانونية مساعداتنا لأولئك الشركاء العسكريين، والقيام بعمليات مشتركة معهم.

[1314] مقابلات، عام 2023.

[1315] مقابلات، عام 2023.

[1316] مقابلات، عام 2023.

[1317] لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل 9: "عمليات النقل من شمال شرق سوريا إلى التعذيب والموت".

يثير مسألة تطبيق التزامها بمبدأ عدم الإعادة القسرية، فإن مشاركة الولاييات المتحدة عالية المستوى في جهود الترحيل، وكذلك حجم قواتها غير المتناسب في شمال شرق سوريا، تشير إلى أنها شاركت على الأقل في بعض عمليات النقل هذه.

وقالت الحكومة الأمريكية، في ردِّها الخطِّي على منظمة العفو الدولية، إن "عمليات إعادة عراقيين أُجريت بناءً على ترتيبات بين قوات سوريا الديمقراطية وحكومة العراق".[1318] إلا إن سلطات الإدارة الذاتية قالت، في ردِّها الخطِّي على المنظمة، إن " النقل يجري بالتعاون مع التحالف الدولي... الذي يُشرف بدوره على تطبيق الأحكام وشروط المعاملة".[1319] وبالمثل، ذكرت الحكومة العراقية، في ردِّها الخطِّي، إنَّ "التنسيق" بين سلطات الإدارة الذاتية والحكومة العراقية جرى "بتسهيل من التحالف بقيادة الولايات المتحدة".[1320]

وكما سبق القول تفصيلًا في الفصل 9، فقد كانت لدى الولايات المتحدة أسبتب جوهرية للاعتقاد بأن العراقيين المُشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية سوف يتعرَّضون في العراق لانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والحرمان التعسفي من الحياة. ومن ثم، فقد انتهكت الحكومة الأمريكية على الأرجح التزامها بمبدأ عدم الإعادة القسرية في كل حالة شاركت فيها الولات المتحدة من حالات نقل رجال عراقيين من شمال شرق سوريا إلى العراق.

وكما تبيَّن في الفصل 9، فقد قالت الحكومة الأمريكية إنها "سهَّلت" نقل مجموعة تضم 18 رجلًا سعوديًا من شمال شرق سوريا إلى المملكة العربية السعودية في مايو/أيار 2023 تقريبًا. والأرجح أن الولايات المتحدة نقلت أولئك الرجال الثمانية عشرة جوًا، مرورًا عبر الكويت، وخلال هذه الفترة مارست الولايات المتحدة سيطرة فعلية على أولئك الأفراد، مما يثير مسألة التزامها بمبدأ عدم الإعادة القسرية. وتُظهر بحوث سابقة لمنظمة العفو الدولية أن المحاكمات المتعلقة بالإرهاب في المملكة العربية السعودية تتسم بالجور الفادح، وأن من المعتاد توقيع عقوبة الإعدام إثر اعترافات انتُزعت من خلال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. ومن ثم، فإن عمليات النقل هذه تنتهك على الأرجح التزام الحكومة الأمريكية باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية.

القانون الأمريكي المحلي

يُحتمل أن تكون أفعال الحكومة الأمريكية في شمال شرق سوريا بمثابة انتهاكات للقانون الأمريكي المحلي، الذي نصَّ على كثير من ضمانات حماية حقوق الإنسان، والتزامات القانون الدولي الإنساني الراسخة في القانون الدولي. وينبغي على الكونغرس الأمريكي استخدام الأدوات الإشرافية لديه للتحقيق في هذه الانتهاكات المُحتملة. وكما ذُكر آنفًا في الفصل 2، فإن الإنفاق الأمريكي لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا كان يتولاه بالأساس صندوق التدريب والتجهيز الخاص بسوريا، الذي أقرَّه الكونغرس الأمريكي في القسم 1209 من قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2015.[1321] وفي عام 2017، أُدمج صندوق التدريب والتجهيز الخاص بسوريا في صندوق التدريب والتجهيز لمكافحة داعش، الذي أقرَّه الكونغرس الأمريكي أولًا في القسم 1236 من قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2015.[1322] ولا تزال الصلاحيات الواردة في القسمين 1209 و1236 قائمة، وتلقت تمويلًا من الكونغرس حتى عام 2024، من خلال قوانين تفويض الدفاع الوطني اللاحقة.[1323] ومن أبرز الاشتراطات ذات الصلة لهذه الصلاحيات الشرط الخاص بصندوق التدريب والتجهيز الخاص بسوريا، والذي يقضي بأن تلتزم "العناصر والجماعات والأفراد"، التي تتلقى تمويلًا من الولايات المتحدة بتعزيز "احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون".[1324] وخضع جميع من تلقوا تمويلًا بموجب الفصل 1209 لعملية تدقيق "على غرار ليهي"، لاستبعاد الأفراد والجماعات التي تتوفر أسباب موثوقة للاشتباه بأنها ارتكبت انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان.[1325]

وفي السنة المالية 2020، عُدل الفصل 1209 لاشتراط أن يكون الدعم المُقدَّم إلى الجماعات والشخصيات السورية التي خضعت للتدقيق، من أجل احتجاز وترحيل "مقاتلين إرهابيين أجانب"، متماشيًا مع: "(أ) قانون النزاع المسلح؛ (ب) حقوق الإنسان المُعترف بها دوليًا؛ (ج) مبدأ عدم الإعادة القسرية؛ و(د) اتفاقية مناهضة التعذيب."[1326] وقال أحد المحللين لمنظمة

[1318] رد خطِّي من الحكومة الأمريكية، 1 إبريل/نيسان 2024. انظر الملحق 2 لمزيد من التفاصيل.

[1319] رد خطِّي من سلطات الإدارة الذاتية، 23 مارس/آذار 2023. انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل.

[1320] رد خطِّي من الحكومة العراقية، 4 إبريل/نيسان 2024. انظر الملحق 4 لمزيد من التفاصيل.

[1321] National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2015, https://www.congress.gov/113/plaws/publ291/PLAW-113publ291.pdf#page=251, section 1209.

[1322] National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2015 (previously cited), section 1236.

[1323] National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2015 as amended through P.L. 117-339, 5 January 2023, https://www.govinfo.gov/bulkdata/COMPS/COMPS-11977.xml

[1324] National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2015 (previously cited), section 1209(e)(1)(b).

[1325] لمزيد من التفاصيل عن قانون ليهي وعملية التدقيق "على غرار ليهي"، انظر القسم 2-1: التمويل المُقدم من الحكومة الأمريكية".

[1326] National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2020, 20 December 2019, https://www.govinfo.gov/content/pkg/PLAW-116publ92/pdf/PLAW-116publ92.pdf#page=440, section 1222(a)(4).

العفو الدولية إن إضافة هذه العبارات يشير إلى الكونغرس كان يحاول الحصول على قدر أكبر من الإشراف، ويُحتمل أن يكون ذلك بسبب المخاوف بشأن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.[1327]

وفي السنة المالية 2022، عدَّل الكونغرس الفصل 1209 للسماح للرئيس بالإعفاء من القيود على استخدام أموال التمويل في مشروعات للبناء والترميم في شمال شرق سوريا، حتى يتسنى لهذه المشروعات أن تتجاوز 20 مليون دولار أمريكي إجمالًا. ويستند هذا الإعفاء على تصديق من الرئيس بأن المشروعات تلتزم بالقوانين الواردة في تعديل الفصل 1209 للسنة المالية 2020.[1328]

وفي عام 2023، قالت وزارة الدفاع الأمريكية إنها قدمت 71.4 مليون دولار أمريكي لرواتب قوات وشخصيات فردية سورية خضعت لعملية تدقيق، وسف تتكون بالأساس من "قوات حراسة جديدة لمنشآت احتجاز". وكان هذا التمويل يستند، ضمن عناصر أخرى، على التزام القوات "بقانون النزاع المسلح واحترام حقوق الإنسان".[1329]

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية، في ردّها الخطي على منظمة العفو الدولية، إنها تعمل مع جماعات وشخصيات فردية في قوات سوريا الديمقراطية "خضعت للتدقيق بشكل ملائم، بما في ذلك بشأن التزامهم باحترام حقوق الإنسان..."[1330] إلا إن قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها عرَّضت أشخاصًا مُحتجزين لديها لانتهاكاتٍ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويبرهن هذا على أن احتجاز "مقاتلين إرهابيين أجانب" على أيدي قوات سوريا الديمقراطية لم يُنفَّذ بما يتماشى مع القوانين الواردة في تعديل الفصل 1209 للسنة المالية 2020. وقد تُبطل هذه الانتهاكات أيضًا الإعفاء الممنوح لمشاريع في شمال شرق سوريا، وكذلك الرواتب المُقدمة لقوات حراسة منشآت الاحتجاز في شمال شرق سوريا.

انتهاكات على أيدي شركاء آخرين للتحالف

يُحتمل أن يكون بعض شركاء التحالف بقيادة الولايات المتحدة قد تقاعسوا أيضًا عن التقيُّد بالتزاماتهم السلبية بموجب المادة 1 المشتركة في اتفاقيات جنيف، والالتزام العُرفي ذي الصلة بخصوص "ضمان احترام" القانون الدولي الإنساني.

وكما هو الحال مع الولايات المتحدة، وخاصة في السنوات الأخيرة، فقد كانت دول أخرى من أعضاء التحالف تعلم على الأرجح، استنادًا إلى عملياتها على الأرض،[1331] والتقارير المنتظمة من التحالف، ومعرفتها بأنماط سابقة، أن كثيرًا من الأفراد المُحتجزين في منشآت الاحتجاز هذه سوف يتعرَّضون على الأقل للاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، وربما لانتهاكات أخرى موثَّقة في التقرير الحالي. (لمزيد من التفاصيل، انظر الإطار أعلاه عن معرفة الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء التحالف بالانتهاكات).

وبالمثل، فقد أسهم شركاء آخرون للولايات المتحدة في التحالف بتقديم تمويل لمنظومة الاحتجاز الخاصة بالأشخاص المُشتبه في صلتهم بتنظيم الدولة الإسلامية. ففي عام 2020، ذكرت وزارة الدفاع الأمريكية أن أي مساهمات أجنبية سوف تُخصَّص كأولوية لغرض "بناء" منشآت احتجاز تابعة لقوات سوريا الديمقراطية.[1332] وقالت بريطانيا إنها "قدَّمت مشورة تقنية وتمويلًا لتحسين منشآت احتجاز يُحتجز فيها مقاتلون لتنظيم داعش في شمال شرق سوريا"، ولكنها رفضت تقديم تفاصيل مُحدَّدة عن ذلك التمويل نظرًا "لأسباب تتعلق بأمن العمليات".[1333] إلا إن واحدًا على الأقل من هذه المساهمات واضح؛ حيث صرَّح القائد المنتهية ولايته لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة بأن بريطانيا قدَّمت ما لا يقل عن 20 مليون دولار أمريكي من أجل توسيع منشأة احتجاز بانوراما/الصناعة، وهي منشأة الاحتجاز الأساسية التي يُحتجز فيها مقاتلون أجانب ذكور في شمال شرق سوريا.[1334] وبالإضافة إلى ذلك، قالت ممثلة لوحدات حماية المرأة، في مقابلة مع منظمة العفو الدولية، إن الحكومة البريطانية قدَّمت تمويلًا من أجل "مرافق البنية الأساسية، وكاميرات الأمان، ودور الإقامة المتنقلة، ووحدات تكييف الهواء" في سجن الحسكة للنساء.[1335]

[1327] كانت هذه النتيجة تستند إلى معرفة عامة بإجراءات قانون تفويض الدفاع الوطني وإشراف الكونغرس وليس على معرفة مُحددة بالملابسات المحيطة بهذا البند. مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع جون شابيل، زميل للشؤون القانونية وكسب التأييد في مركز المدنيين في حالات النزاع، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

[1328] National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2022, 27 December 2021, https://www.congress.gov/bill/117th-congress/senate-bill/1605/text, section 1223(d)(2).

[1329] Justification for FY 2023 Overseas Operations Counter-Islamic State of Iraq and Syria (ISIS) Train and Equip Fund (CTEF), https://comptroller.defense.gov/Portals/45/Documents/defbudget/FY2023/FY2023_CTEF_J-Book.pdf, p.24.

[1330] رد خطِّي من الحكومة الأمريكية، 1 إبريل/نيسان 2024. انظر الملحق 2 لمزيد من التفاصيل.

[1331] وفقًا لما ذكره خبير سوري، فإن قوات خاصة من بريطانيا وفرنسا تعمل أحيانًا في شمال شرق سوريا، بالإضافة إلى القوات الأمريكية. مقابلة عبر مكالمة صوتية مع مُحلِّل سوري، 29 فبراير/شباط 2024. ويبدو أن قوات من بريطانيا قد زارت أيضًا اثنتين على الأقل من منشآت الاحتجاز التي تديرها سلطات الإدارة الذاتية؛ حيث قالت قوات سوريا الديمقراطية لمنظمة العفو الدولية إن بريطانيا قدَّمت، وأشرفت على، التصميم الخاص ببناء منشآت الاحتجاز الجديدة في مجمع بانوراما، كما ذكر أحد العاملين في سجن غويران، الذي تديره الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، في مقابلة مع منظمة العفو الدولية، أن قوات بريطانية تزور السجن بصفة منتظمة. مقابلات، عام 2023.

[1332] Lead Inspector General, *Operation Inherent Resolve Quarterly Report to the US Congress*, January – March 2020, https://media.defense.gov/2020/May/13/2002298979/-1/-1/1/LIG_OIR_Q2_MAR2020_GOLD_508_0513.PDF, p. 59.

[1333] UK government, "Response from the government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland" (previously cited).

[1334] Paul Calvert, "CJTFOIR commander speaks on SDF and Global Coalition successes in defeating ISIS", 1 August 2021, https://www.youtube.com/watch?v=q97HwOu-2Ko, minute 1:59.

[1335] مقابلة شخصية مع إدارة سجن الحسكة للنساء، 27 فبراير/شباط 2023.

وبالنظر إلى المعرفة الواسعة باستمرار الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في شمال شرق سوريا، فإن مثل ذلك التمويل من جانب بريطانيا لبناء وتوسيع منظومة احتجاز أكثر رسوخًا قد يكون بمثابة انتهاكاتٍ لالتزاماتها السلبية بضمان احترام القانون الدولي الإنساني. ويصح هذا الأمر نفسه على أي دولة أخرى من أعضاء التحالف قدمت تمويلًا مشابهًا.

وبالإضافة إلى التمويل، يُحتمل أن تكون قوات من بريطانيا وفرنسا قد شاركت أيضًا في عمليات مشتركة أدت إلى احتجاز أشخاص من المُشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، ممن تعرَّضوا بعد ذلك لانتهاكات مؤثِّمة بموجب القانون الدولي الإنساني على أيدي قوات سوريا الديمقراطية في منظومة الاحتجاز. ويبدو أن قوات من هاتين الدولتين قد استغلَّت، على أقل تقدير، الفرصة التي أتاحتها عمليات الاحتجاز هذه من أجل جمع معلومات. فعلى سبيل المثال، قالت وحدات حماية المرأة لمنظمة العفو الدولية إن قوات فرنسية وبريطانية شاركت في العمل معًا "بشأن حالات التعاون" في سجن الحسكة للنساء.[1336] وكما سبقت الإشارة آنفًا، فإن هناك نساءً في سجن الحسكة للنساء مُحتجزات بدون تهمة أو محاكمة، وبمعزل عن العالم الخارجي، في ظروف قد ترقى إلى حد الاختفاء القسري. ولابد أن القوات تعلم، على أقل تقدير، أن هناك نساء في سجن الحسكة للنساء قد يُحتجزن لشهور، أو لمدد أطول، بدون تهمة أو محاكمة. ويُحتمل أن تكون مشاركة القوات هذه قد شجَّعت على احتجاز أولئك النساء أو أدت إلى إطالة أمد احتجازهن، وربما إلى انتهاك التزامات الدولتين "بضمان احترام" القانون الدولي الإنساني.

ويُحتمل أن تكون بعض الدول من الشركاء في التحالف قد انتهكت أيضًا مبدأ عدم الإعادة القسرية، وهو أحد مبادئ القانون الدولي، عن طريق قيامها بشكل غير قانوني بنقل بعض الأشخاص إلى قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها أو إلى بلدان ثالثة.[1337] فعلى سبيل المثال، نقلت فرنسا 11 من مواطنيها إلى العراق في عام 2019. وأفادت الأنباء أن سبعة من هؤلاء الرجال تعرَّضوا للتعذيب للإدلاء باعترافات قسرية، وعلى أساسها حُكم عليهم بالإعدام.[1338] ويجب على جميع الدول الشركاء في التحالف أن تضمن عدم قيامها مطلقًا بنقل مواطنيها أو أفراد آخرين إلى دول عندما تتوفر لديها أسباب وجيهة للاعتقاد بأن الأشخاص المنقولين سيكونون عُرضة لخطر انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

10.3 انتهاكات على أيدي دول أخرى لها مواطنون رهن الاحتجاز

يُعد التقاعس عن إعادة الأطفال، ومنْ يتولون رعايتهم، ومنْ يُحتمل أن يكونوا ضحايا للاتجار في الأشخاص، إلى أوطانهم انتهاكًا لالتزامات الدول بموجب القانون الدولي تجاه مواطنيها، وفي بعض الحالات تجاه منْ يتمتعون بالإقامة الدائمة فيها.

ويقع على عاتق الدول التزام بالتصرُّف بما يحقق المصالح الفُضلى للطفل، وبأن تحترم حق الطفل في الحياة، وفي البقاء والنمو، وبأن تضمن حق الطفل في أن يتم الاستماع إليه.[1339] وتقتضي مصالح الأطفال الفُضلى ترحيلهم من شمال شرق سوريا لأن الظروف المزرية في منشآت ومُخيَّميْ الاحتجاز تمثل تهديدًا لحياة الأطفال ونموهم. وترى منظمة العفو الدولية أن هذا الالتزام ينشأ عندما يُحتجز الطفل أولًا على أيدي سلطات الإدارة الذاتية في منشآت ومُخيَّميْ الاحتجاز، ويظل مُنطبقًا حتى بعد أن يتم الطفل سن الثامنة عشرة.[1340]

وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز فصل الأطفال عن والديهم إلا عندما تقرِّر السلطات المُختصة، رهنًا بإجراء مراجعة قضائية، أن هذا الفصل ضروري لصون مصالح الطفل الفُضلى.[1341] وبالنظر إلى التحديات التي ينطوي عليها إجراء مثل هذا التقييم من شمال شرق سوريا، يتعيَّن على الدول إعادة الأطفال مع من يتولون رعايتهم إلى أوطانهم.

ويقع على عاتق الدول أيضًا التزامٌ بتحديد هوية أي من مواطنيها أو المقيمين بصفة دائمة فيها ممن كانوا ضحايا الاتجار في الأشخاص، ثم إعادتهم، في حالة التعرُّف عليهم (انظر القسم 7-4).[1342] ونظرًا للتحديات التي تنطوي عليها عملية إثبات أن شخصًا

[1336] مقابلة شخصية مع إدارة سجن الحسكة للنساء، 27 فبراير/شباط 2023.

[1337] لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل 9: "عمليات النقل من شمال شرق سوريا إلى التعذيب والموت".

[1338] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع محامين عن المُحتجزين الفرنسيين في العراق؛ لمزيد من التفاصيل، انظر: Lead Inspector General, *Quarterly Report*, April – June 2019 (previously cited), p. 24; New York Times, *"France hands ISIS suspects to Iraq, which sentences them to hang"*, 29 May 2019, https://www.nytimes.com/2019/05/29/world/middleeast/france-iraq-isis-trials.html

[1339] اتفاقية حقوق الطفل، المواد 3، و6، و12.

[1340] تدعو منظمة العفو الدولية إلى أن تُرحِّل الدول الأشخاص الذين احتُجزوا عندما كانوا أطفالًا على ايدي سلطات الإدارة الذاتية، لضمان أن تقوم الدول التي كانت متباطئة في ترحيل مواطنيها بإدراج شبان بالغين في أي جهود للترحيل يتم التخطيط لها. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي أنه في ظروف الاختفاء القسري، فإن التزامات الدول التي تنشأ عندما يكون الطفل دون سن الثامنة عشرة تظل مُستمرة ما دام لم يتم الوفاء بهذه الالتزامات. الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، التعليق العام بشأن الأطفال وحالات الاختفاء القسري (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 4. والأرجح أن كثيرًا من الشبان البالغين، الذين قُبض عليهم وهم أطفال ويُحتجزون في منشآت الاحتجاز التابعة لقوات الأمن، يستوفون معيار الأشخاص الذين اختفوا قسرًا (انظر الفصل 4: التعذيب المُمنهج أثناء الاحتجاز لدى قوات الأمن).

[1341] اتفاقية حقوق الطفل، المادة 9.

[1342] تنصُّ المادة 8 من بروتوكول باليرمو، وهي بعنوان "إعادة ضحايا الاتجار بالأشخاص إلى أوطانهم"، على أن "تحرص الدولة الطرف التي يكون ضحية الاتجار بالأشخاص من رعاياها أو التي كان يتمتَّع بحق الإقامة الدائمة فيها وقت دخوله إقليم الدولة الطرف المستقبلة، على أن تيسِّر وتقبل عودة ذلك الشخص دون إبطاء لا مسوّغ له أو غير معقول."، وذكرت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص أن الالتزام بعدم المعاقبة ينطبق خارج حدود الولاية الإقليمية على ضحايا الاتجار الذين حُدِّدت هويتهم أو ضحايا الاتجار المُفترضين. وبالتالي "تُلزم الدول بالوفاء لالتزاماتها الإيجابية باتخاذ تدابير تنفيذية وقائية لكفالة عدم المعاقبة، بما في ذلك عن طريق إنهاء الاحتجاز أو رفع القيود الأخرى المفروضة على الحرية أو غير ذلك من أشكال المُعاقبة، كرفض تقديم المساعدة القنصلية والإعادة للوطن." المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، تقرير عن

ما تعرَّض للاتجار في شمال شرق سوريا، فإن منظمة العفو الدولية تدعو إلى إعادة *من يُحتمل* أن يكونوا من ضحايا الاتجار بالأشخاص في شمال شرق سوريا. وعند تنفيذ عمليات تحقُّق، يجب إجراؤها على نحو يراعي ظروف الناجين وجوانب الصدمة النفسية من جانب فرق من تخصُّصات متعددة، بما في ذلك مهنيون من جميع المجالات ذات الصلة.[1343]

تنفيذ مبدأ عدم المُعاقبة، 21 مايو/أيار 2021، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/47/34، الفقرة 44. كما اقتُبس هذا النص بشكل إيجابي في المبادئ التوجيهية المُدرجة في: اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 38 (مرجع سبق ذكره)، الرابط: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n20/324/43/pdf/n2032443.pdf.

[1343] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 38 (مرجع سبق ذكره)، الفقرتان 39، و40.

11. نتائج وتوصيات

11.1 توصيات

إن احتجاز سلطات الإدارة الذاتية لأكثر من 56,000 شخص لتصوّر انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا، يُمثل أزمة لحقوق إنسان. فقد تعرَّض أشخاص في منظومة الاحتجاز هذه للاختفاء القسري والتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. وتُوفي المئات في الاحتجاز من جراء التعذيب أو ظروف الاحتجاز غير الإنسانية. وتُحتجز الغالبية العظمى من الأشخاص في هذه المنظومة إلى أجل غير مسمى، بدون تهمة أو محاكمة، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ومن بين المحتجزين في منظومة الاحتجاز هذه نحو 14,500 امرأة بالغة، وحوالي 30,000 طفل، يُحتجز العديد منهم بسبب أفعال أفراد أسرهم الذكور. وتتعرض نساء للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مختلف جوانب منظومة الاحتجاز، فضلًا عن تعرّض نساء وأطفالهن لخطر فصلهم قسرًا عن بعضهم البعض، بما في ذلك عندما يُنقل صبية أجانب من مُخيميْ الاحتجاز عند بلوغهم سن المراهقة. ويُحتجز في منشآت الاحتجاز حوالي 1,000 من الصبية والشبّان الذين احتُجزوا عندما كانوا صبية، ويوجد نحو 80% منهم في منشآت تحتجز بالغين.

تخذل هذه المنظومة ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية، فباستثناء عدد محدود من العراقيين، لم يُقدَّم أي من الأجانب في شمال شرق سوريا للمحاكمة عن جرائمهم. ولم تُسفر محاكمات سوريين بتهم مُبهمة تتعلق بالإرهاب أمام محاكم الدفاع عن الشعب عن تحقيق العدالة، وكشف الحقيقة، وتقديم تعويضات. ولم تكن هناك أي محاكمات عن جرائم مجرّمة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك أفعال الاستعباد الجنسي وغيرها من الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي. كما أن العديد من النساء والأطفال والشبّان في منظومة الاحتجاز هم ضحايا ما ارتكبه تنظيم الدولة الإسلامية من جرائم بموجب القانون الدولي، أو كانوا ضحايا لأنماط مُمنهجة من الاتجار في البشر على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية.

ولم يبذل المجتمع الدولي جهودًا كافية لمعالجة أزمة حقوق الإنسان هذه وتوفير الدعم وإيجاد الحلول بما يكفل تحقيق العدالة لضحايا تنظيم الدولة الإسلامية، مع ضمان الحقوق الإنسانية للأشخاص المتهمين بالانتماء إلى التنظيم، بل تُرك العبء على عاتق سلطات الإدارة الذاتية، وهي جهة غير حكومية ذات موارد محدودة وتعمل في سياق نزاع مستمر. وتركت كثير من الدول رعاياها، بمن فيهم أطفال وضحايا محتملين للاتجار (وبعضهم أطفال أيضًا)، للاحتجاز لأجل غير مسمى في شمال شرق سوريا.

ويُعد التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وبخاصة الحكومة الأمريكية، ضالعًا في معظم جوانب منظومة الاحتجاز هذه، إذ يواصل تنفيذ عمليات مشتركة مع قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها، تسفر عن احتجاز أشخاص يُتصوّر أنهم ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت بعض الإجراءات لمنع الانتهاكات بحق مُحتجزين في مُخيَّميْ أو منشآت الاحتجاز، أو للحدِّ من نطاق وشدة هذه الانتهاكات، تُبيّن بحوث منظمة العفو الدولية أن الإجراءات التي اتُخذت غير كافية بالنظر إلى نطاق الانتهاكات المُرتكبة، ومقدار ما تمتلكه الولايات المتحدة من وسائل ونفوذ في هذا السياق.

ينبغي وضع حدٍ لهذه الانتهاكات، لكن الأمر الأكثر إلحاحًا هو ضرورة أن تتوقف سلطات الإدارة الذاتية عن تعريض مُحتجزين لديها للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة وللاختفاء القسري، وأن تحسّن ظروف الاحتجاز التي أدت إلى وقوع وفيات كثيرة. وتحقيقًا لهذا الغرض، ينبغي فورًا أن تؤكد مجددًا وتنفِّذ تعهدها بالسماح لمراقبي حقوق الإنسان والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية، ممن لديهم صلاحيات حماية، بالوصول بشكل كامل لجميع أماكن الاحتجاز، بما في ذلك جميع أجزاء مُخيَّميْ الاحتجاز.

ويجب على التحالف بقيادة الولايات المتحدة أن يعمل، على وجه السرعة، على تنفيذ التزاماته بموجب المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف بضمان احترام سلطات الإدارة الذاتية للقانون الدولي الإنساني. ويجب على التحالف الكفّ فورًا عن تنفيذ عمليات مشتركة مع قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها، والتي تؤدي إلى احتجاز أشخاص يُتصور أنهم ينتمون إلى تنظيم

الدولة الإسلامية، إلى أن تعالج سلطات الإدارة الذاتية الانتهاكات الموثَّقة في التقرير الحالي. كما يجب على التحالف أن يحسِن الاستفادة من وسائله ونفوذه لوقف تعرُّض مُحتجزين للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة والانتهاكات الأخرى، ولتحسين ظروف الاحتجاز غير الإنسانية التي يعاني منها آلاف الأشخاص.

ويتعين على سلطات الإدارة الذاتية، والتحالف بقيادة الولايات المتحدة، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، وضع إستراتيجية شاملة وتنفيذها لجعل منظومة الاحتجاز في شمال شرق سوريا تمتثل للقانون الدولي.

ويجب أن تزيد الأمم المتحدة بشكل كبير حجم استجابتها للأزمة في شمال شرق سوريا. وكخطوة أولى، يجب أن يسعى مراقبون مستقلون فورًا وبصورة مستمرة لزيارة جميع أماكن الاحتجاز في تلك المنطقة، على أن يشمل ذلك هيئات الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الإنسانية التي لها صلاحيات مُحددة للحماية وخبرات تتعلق بالنساء والأطفال.

ويجب عمومًا على الأمين العام للأمم المتحدة أن يُثبت موقع قيادته ويحافظ عليه من أجل إيجاد حلول عالمية أطول أمدًا لهذه الأزمة. وكخطوة أولى، يجب أن يعمل فريق مكتبه مع قوات سوريا الديمقراطية والتحالف بقيادة الولايات المتحدة لإجراء عملية تحقق تهدف إلى تحديد هوية مَن يجب إطلاق سراحهم فورًا من المحتجزين في منشآت ومخيميْ الاحتجاز، مع التركيز بشكل خاص على ضحايا ما ارتكبه تنظيم الدولة الإسلامية من جرائم مجرّمة بموجب القانون الدولي، وضحايا الاتجار بالبشر.

وينبغي لفريق مكتب الأمين العام أيضًا الإشراف على عملية تحديد أخطر الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية، واحتياجات وأولويات ضحايا جرائم التنظيم والناجين منها، وهياكل العدالة التي يمكن تعزيزها أو إنشاؤها من جديد للمحاكمة على تلك الجرائم. وينبغي أن يُبنى هذا العمل على الجهد المكثَّف في هذه المجالات الذي بذلته آليات التحقيق وغيرها من الآليات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وشبكات الناجين، وجهات أخرى. ويجب أن تجمع هذه العملية أبرز الأطراف المعنية معًا وأن تحدد حلولًا، بقيادة الأمين العام للأمم المتحدة، تسفر في النهاية عن محاسبة مرتكبي الجرائم الفظيعة من تنظيم الدولة الإسلامية.

11.2 توصيات

توصيات إلى سلطات الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا

منشآت ومُخيَّميْ الاحتجاز

- إنهاء الاختفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفييْن، والتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في منشآت الاحتجاز، ومعالجة الظروف غير الإنسانية التي أدت إلى وفيات كثيرة، فضلًا عن الألم والمعاناة. وإبلاغ جميع أفراد قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن الأخرى بشكل واضح أن مثل هذه الانتهاكات ستستلزم المحاسبة، بما في ذلك التحقيق الجنائي والملاحقة القضائية؛
- إجراء تحقيق وافٍ ومستقل ومحايد على وجه السرعة بشأن جميع أفعال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وجميع الجرائم الأخرى المجرّمة بموجب القانون الدولي، وجميع الانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان؛ وضمان إبعاد جميع المسؤولين عنها من مواقع السلطة في منظومة الاحتجاز، ومحاكمتهم في حالة وجود أدلة كافية؛
- التكفُّل، بمساعدة دولية إذا لزم الأمر، بحصول جميع الأفراد الذين عانوا من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، أو من تجاوزات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، على سُبل انتصاف فعَّالة وتعويضات كافية، بما في ذلك رد الحقوق، والتعويض، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمانات بعدم تكرار الانتهاكات؛
- السماح للمراقبين والآليات الدولية المستقلة، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان، والهيئات الإنسانية المعنية بالحماية، وكذلك المسؤولون والخبراء التابعون لمجلس الأمن الدولي، وللجمعية العامة للأمم المتحدة، ولمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، بالوصول غير المُقيَّد لجميع الأفراد المحرومين من حريتهم، بما في ذلك الموجودين في ملحق مُخيَّم الهول، والسماح لهم بإجراء مقابلات سرية وزيارات تفتيشية غير مُعلن عنها سلفًا إلى جميع منشآت الاحتجاز؛
- ضمان حماية جميع الأفراد من أعمال الترهيب، أو الانتقام، أو الثأر نتيجة حوارهم مع مراقبين وآليات دولية مستقلة؛
- إنشاء أو تعزيز مكتب لشؤون المحتجزين، يسعى للحصول على الدعم الدولي إذا لزم الأمر، ويتولى ضمن مسؤوليات أخرى: 1) إبلاغ الأُسر بمصير ومكان جميع الأشخاص المُحتجزين لديه وبوضعهم القانوني، والرد على جميع الطلبات العالقة؛ و2) إبلاغ الأُسر بمصير أولئك الذين تُوفوا أثناء الاحتجاز، والسماح لهم باستلام رفات أقاربهم؛
- طلب الدعم والخبرة الدوليين للنظر في إجراءات إضافية لتعزيز تحقيق العدالة وكشف الحقيقة، وجبر الضرر لضحايا تنظيم الدولة الإسلامية، بالتشاور مع المتضِّررين؛ وتسهيل نشاط المنظمات المحلية التي تعمل على إعادة إدماج العائدين من منشآت ومُخيَّميْ الاحتجاز؛
- النظر في تنفيذ عفو واسع النطاق يُطبَّق على جميع الذين اتُهموا أو أُدينوا بتهم تتعلق بالإرهاب أو بجرائم أخرى، وحُوكموا أمام محاكم الدفاع عن الشعب، وذلك بعد إجراء فحص شامل يتوصل إلى عدم وجود أدلة كافية تتيح بشكل معقول الاشتباه في أنهم ارتكبوا جرائم بموجب القانون الدولي، أو جرائم خطيرة بموجب القانون المحلي تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- الإفراج عن العدد القليل من الرجال العراقيين الذين حاكمتهم سلطات الإدارة الذاتية، وأنهوا بالفعل فترة عقوبتهم في شمال شرق سوريا.

النساء

- وقف الممارسة المُتبعة حاليًا والمتمثِّلة في نقل نساء أجنبيات وأطفالهن من مُخيَّميْ الاحتجاز إلى منشآت الاحتجاز، والتي تستمر في بعض الحالات لأسابيع أو شهور، في إطار عملية النقل المنتظمة بين مُخيَّميْ الهول وروج؛
- وقف نقل نساء أجنبيات من مُخيَّميْ الاحتجاز إلى منشآت الاحتجاز بسبب ما يُزعم عن سوء سلوكهن، بما في ذلك حيازة هاتف نقَّال، والتي لا ترقى إلى مستوى جريمة جنائية معترف بها تتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان أو المعايير الدولية؛
- ضمان السماح للنساء اللاتي يُنقلن إلى منشآت الاحتجاز باصطحاب أطفالهن معهن، بعد إجراء تقييم يعطي الاعتبار الأساسي لمصلحة الطفل؛
- ضمان أن يتوفر لأي امرأة أو أي شخص آخر من مقدمي الرعاية عند اعتقالهم، الوقت الكافي والدعم لإعداد ترتيبات لأطفالهم الذين لا يحضرون معهم؛ والإفراج عن الأطفال الذي تركوا في مُخيَّميْ الاحتجاز وتسليمهم لأفراد من أُسرهم؛ وإبلاغ النساء بصفة مستمرة أثناء احتجازهن بجميع القرارات المتعلقة بسلامة أطفالهن، والسماح لهن بالمشاركة في تلك القرارات؛

- ضمان أن تُتاح لجميع النساء المُحتجزات في مُخيَّميْ الاحتجاز الفرصة لحضور جميع المواعيد الطبية مع أطفالهن، بما في ذلك المواعيد الطبية خارج المُخيَّم، إلا إذا كانت مصلحة الطفل تقتضي عدم حضور الوالدة أو مقدم الرعاية؛
- ضمان تمكُّن النساء المُحتجزات في مُخيَّميْ ومنشآت الاحتجاز من تلقي معلومات عن أفراد أُسرِهن في منشآت الاحتجاز، وتمكُّنهن من التواصل معهم بصورة منتظمة؛
- العمل مع المسؤولين في المجال الإنساني، ذوي الخبرة في التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي، لوضع وتنفيذ خطة شاملة لحماية النساء والفتيات وغيرهم من المعرَّضين لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في المُخيَّمين، واتباع إجراءات سريعة، إن أمكن ، للإفراج عن أولئك المعرَّضين للخطر من المُخيَّمين، ممنْ لم يرتكبوا جرائم بموجب القانون الدولي أو جرائم خطيرة بموجب القانون المحلي تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وضمان معالجة جميع الشكاوى الموثوقة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي في المُخيَّمين، واحترام حقوق الناجين، وإخضاع الجناة للمحاسبة، وفقًا لإجراءات تركِّز على الناجين وتتوافق مع حقوق الإنسان.

الأطفال

- الإفراج على وجه السرعة عن جميع الأطفال المحتجزين في منشآت الاحتجاز وتسليمهم إلى أُسرهم، حيثما أمكن، وبما يتوافق مع مصلحة الطفل. وبالنسبة للأطفال الذين ليس لديهم هذا الخيار الفوري، يجب السعي لطلب المساعدة من جهات مدنية معنية بحماية الأطفال من أجل إقامة منشآت ملائمة للرعاية البديلة أو العيش المستقل، بما يتماشى مع حقوقهم واحتياجاتهم. كما ينبغي الإفراج عن الشبان الذين احتُجزوا عندما كانوا صبية. وبالإضافة إلى ذلك:

    - إذا كان الأطفال، أو الشبان الذين احتُجزوا عندما كانوا صبية ضمن هذه المجموعة، أو في حالات مستقبلية، ممن تتوفر أسباب معقولة للاشتباه في أنهم ارتكبوا جرائم خطيرة أثناء انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، ينبغي عدم إجراء محاكمات إلا في حالات استثنائية، عن جرائم مجرّمة بموجب القانون الدولي أو جرائم خطيرة بموجب القانون المحلي تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك بما يتماشى مع الإجراءات القانونية الواجبة، ومعايير المحاكمة العادلة، ومعايير تحقيق العدالة للأطفال، وفي إطار نظام قضائي مخصص للأحداث. وينبغي عدم محاكمة أطفال مطلقًا لمجرد ارتباطهم بجماعة أو قوة مسلحة. كما ينبغي ضمان التعامل مع الأطفال الذين ارتبطوا بجماعات مسلحة باعتبارهم في المقام الأول ضحايا لانتهاكاتٍ لحقوق الإنسان، وضمان إيلاء الاعتبار الأساسي لمصالحهم؛
    - عند اتخاذ قرار بشأن إجراء أي محاكمة من ذلك النوع، ينبغي مراعاة المدد الزمنية التي أمضاها أولئك الأفراد في الاحتجاز بالفعل، وكذلك مراعاة أنه بموجب القوانين في المنطقة، فإن مدة العقوبة القصوى لجريمة ارتكبها شخص دون سن الثامنة عشرة هي سبع سنوات؛
    - ضمان ألا يُحاكم الآن أو في المستقبل أي شخص ممن احتُجزوا عندما كانوا أطفالًا، أمام محاكم الدفاع عن الشعب؛
    - في الحالات المحدودة التي تُجرى فيها محاكمة، ينبغي النظر في بدائل للإجراءات القضائية، وكذلك في إجراءات مُجتمعية لا تنطوي على الحبس كبدائل للاحتجاز، بما في ذلك آليات للعدالة التصالحية والمصالحة. وفي حالة تطبيق إجراءات المسؤولية الجنائية، ينبغي لخيارات الأحكام أن تدعم إعادة تأهيل ودمج الأطفال، ويجب عدم استخدام إجراء الاحتجاز إلا كملاذ أخير، على أن يكون لأقصر فترة زمنية مناسبة.

- فحص وعلاج الأشخاص المصابين بالسل الرئوي، ممن احتُجزوا عندما كانوا أطفالًا، ثم أُفرج عنهم من منشأة احتجاز بانوراما؛
- السماح للجهات ذات الصلة المعنية بحماية الأطفال بالوصول بشكل كامل لمنشآت الاحتجاز التي يُحتجز فيها أطفال، والسماح لهذه الجهات بالتعامل بصفة منتظمة، وطوعية، وفي سرية، مع الأطفال لتقييم احتياجاتهم والسعي لإيجاد حلول دائمة؛
- التوقُّف فورًا عن إجراء أي عمليات نقل جديدة لأي صبية أجانب من مُخيَّميْ الاحتجاز إلى منشآت الاحتجاز، بما في ذلك مراكز "إعادة تأهيل" الأحداث؛ والسعي لطلب الدعم من الهيئات المعنية بحماية الأطفال، بما في ذلك المنظمات الإنسانية، لوضع إجراءات وخدمات للرعاية والحماية لجميع الأطفال الذين يواجهون العنف والاستغلال داخل الأسرة أو على أيدي أشخاص آخرين في المُخيَّم، لكي تحلَّ محلَّ سياسة الفصل المُتَّبعة حاليًا مع الصبية الأجانب في المُخيَّمين؛
- إجراء مراجعة مستقلة بدعم دولي لتقييم ما إذا كان فصل ونقل صبية وشبان، احتُجزوا أول الأمر عندما كانوا صبية، من مُخيَّميْ الاحتجاز، في مصلحتهم؛ والإفراج عن الصبية والشبان إذا ثبت أن نقلهم مثَّل انتهاكًا للمعايير الدولية، بما في ذلك تسليمهم إلى أُسرهم في المُخيَّمين؛

- توثيق أي عملية نقل لأطفال من مُخيَّميْ الهول وروج إلى منشآت الاحتجاز، بما في ذلك مراكز "إعادة تأهيل" الأحداث، وتقديم معلومات عن مصير ومكان الأطفال إلى أفراد أُسرهم؛
- تحديد هوية وتوثيق الأطفال، والشبان الذين احتُجزوا عندما كانوا أطفالًا، ممن يُحتجزون حاليًا في منشآت الاحتجاز؛ وتقديم معلومات عن أماكن أولئك الأطفال إلى أفراد أُسرهم؛ والكشف عن عدد ومكان المنشآت التي يُحتجز فيها أطفال وشبان، ممن احتُجزوا عندما كانوا أطفالًا، للجهات المعنية بحماية الأطفال؛
- تسهيل التواصل بين الأطفال وأُسرهم، بسُبل منها الاتصالات الهاتفية المنتظمة في جميع منشآت الاحتجاز التابعة لقوات الأمن؛
- فصل جميع الصبية والشبان الذين احتُجزوا عندما كانوا أطفالًا، ممن يُحتجزون حاليًا في منشآت احتجاز للبالغين، عن البالغين، إلا إذا كانوا أفرادًا من الأسرة نفسها، أو إذا اعتُبر أن ذلك في مصلحة الطفل؛
- الكف عن نقل الصبية، الذين بلغوا سن الثامنة عشرة، إلى منشآت الاحتجاز الخاصة بالبالغين؛
- العمل، بدعم دولي ومساعدة الجهات المعنية بحماية الأطفال، على ضمان إمكانية نقل أي أطفال عثرت عليهم قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها خلال العمليات العسكرية الجارية إلى السلطة المسؤولة عن النظام القضائي المخصص للأحداث، أو سلطة مدنية أخرى مدرَّبة على إجراءات تراعي مصلحة الأطفال، في أقرب وقت ممكن، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من الوقت الذي يقضيه الأطفال في الحجز لدى قوات الأمن؛
- زيادة الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية من 10 سنوات إلى 14 سنة على الأقل.

توصيات إلى الحكومة الأمريكية والدول الأخرى الأعضاء في التحالف بقيادة الولايات المتحدة:

- وقف أي انتهاكات جديدة للالتزامات الإيجابية والسلبية المنصوص عليها في المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف، واستخدام أقصى قدر من النفوذ والوسائل لوقف الانتهاكات الحالية للقانون الدولي الإنساني على أيدي سلطات الإدارة الذاتية ولمنع أي انتهاكات مُستقبلًا؛
- وقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في عدم التعرُّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وكذلك مبدأ حظر الإعادة القسرية؛ وضمان الانتصاف الفعَّال والتعويض الكافي لجميع المتضرِّرين، الذين سبق نقلهم في انتهاكٍ لمبدأ حظر الإعادة القسرية؛ ومراقبة مصير جميع الأشخاص الذين نُقلوا؛
- وقف نقل رجال ونساء وأطفال، عقب اعتقالهم واستجوابهم في قواعد عسكرية تخضع لسيطرة التحالف بقيادة الولايات المتحدة، إلى عهدة قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن الأخرى التابعة لها، إلى أن تثبت سلطات الإدارة الذاتية أن أولئك الأفراد ليسوا عُرضةً لمخاطر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أو الحرمان التعسفي من الحياة، أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛
- الإنهاء الفوري لجميع أشكال التعاون مع قوات سوريا الديمقراطية، عندما يُرجّح أن يؤدي مثل هذا التعاون إلى ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، أو تسهيل ارتكابها، أو مفاقمة مخاطرها. وينبغي، بوجه خاص، وقف العمليات المشتركة مع قوات سوريا الديمقراطية والقوات التابعة لها، التي تؤدي إلى اعتقال أشخاص واحتجازهم ممنْ يُتصوّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، إلى أن تعالج سلطات الإدارة الذاتية الانتهاكات الموثَّقة في التقرير الحالي. وينبغي وضع معايير واضحة وشفافة ذات مؤشرات للقياس لتقييم ما إذا كانت سلطات الإدارة الذاتية قد عالجت الانتهاكات، وتقديم تقارير علنية عن مدى التقدم قبل استئناف التعاون؛
- استخدام أقصى قدر من النفوذ للضغط على سلطات الإدارة الذاتية من أجل الكفِّ عن تعريض أشخاص في الحجز لديها للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والظروف غير الإنسانية التي أدت إلى وفيات كثيرة، وغير ذلك من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- التعبير علنًا عن المخاوف بشأن ما يجري حاليًا من فصل ونقل بصورة قسرية وتعسفية لصبية أجانب بعيدًا عن أُسرهم، وبخاصة عن أمهاتهم في مُخيَّميْ الاحتجاز، في ظل غياب أي إجراءات قانونية شفافة لعمليات الفصل تتماشى مع الممارسات المُثلى ومع المعايير الدولية. وينبغي دعم إجراء مراجعة مستقلة لتقييم ما إذا كان فصل ونقل الصبية والشبان، الذين احتُجزوا عندما كانوا صبية، بعيدًا عن مُخيَّميْ الاحتجاز، في مصلحتهم؛ والكفّ عن دعم مراكز "إعادة تأهيل" الأحداث لحين الانتهاء من عمليات التقييم هذه؛
- نقل أي أطفال احتُجزوا خلال عمليات مشتركة مع قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأمن التابعة لها إلى سلطة مسؤولة عن نظام قضائي مخصص للأحداث، أو سلطة مدنية أخرى مدرَّبة على إجراءات تراعي مصلحة الأطفال، في أقرب وقت ممكن، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من الوقت الذي يقضيه الأطفال في حجز قوات الأمن؛
- إنشاء آلية فعَّالة فورًا لمتابعة مصير جميع المحتجزين العراقيين والسعوديين الذين نُقلوا من شمال شرق سوريا إلى بلديهم الأصليين، وكذلك أي رعايا آخرين نُقلوا إلى دول في عمليات يُحتمل أنها انتهكت الالتزامات المتعلقة بمبدأ حظر الإعادة القسرية؛

- التعاون في العراق مع "الإطار العالمي لدعم الأمم المتحدة للعائدين من بلدان أخرى في سوريا والعراق"، لضمان متابعة أي مُحتجزين ذكور نُقلوا من شمال شرق سوريا إلى العراق؛
- حث السلطات العراقية على تقييم حالات جميع الرجال العراقيين الذين نُقلوا من شمال شرق سوريا إلى العراق، وإلغاء أي أحكام يُحتمل أن تكون المحاكم العراقية قد أصدرتها استنادًا إلى "اعترافات" شابها التعذيب، وضمان حصول جميع العراقيين الذين نُقلوا من شمال شرق سوريا إلى العراق على محاكمة عادلة وعدم تعرُّضهم لعقوبة الإعدام؛
- اتخاذ إجراءات سريعة والانتهاء من تعيين منسّق رفيع المستوى للإشراف على وضع المحتجزين في مُخيَّميْ ومنشآت الاحتجاز، ممن يُتصوّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا، ومتابعة وضع وتنفيذ الإستراتيجية بحيث يقودها فريق العمل المعني بمخيم الهول التابع للأمم المتحدة. ويجب ضمان أن تعكس الاختصاصات التزامًا بحقوق الإنسان وبمنظور يراعي النوع الاجتماعي وحقوق الطفل؛
- الإعلان عن جميع التقييمات التي أجراها التحالف بقيادة الولايات المتحدة لمنشآت الاحتجاز التابعة لقوات سوريا الديمقراطية، بما في ذلك التقييم الذي أُجري في عام 2022.

توصيات إلى وزارة الخارجية الأمريكية، بما في ذلك مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص، والفريق العامل المعني بالأيزيديين، وفريق العمل المعني بمُخيَّم الهول التابع للأمم المتحدة:

- مواصلة وتوسيع نطاق الرصد والإبلاغ بشأن وضع ضحايا الاتجار بالأشخاص في مُخيَّميْ ومنشآت الاحتجاز في شمال شرق سوريا؛
- زيادة الدعوات الثنائية للدول التي يوجد أشخاص من رعاياها في مُخيَّميْ ومنشآت الاحتجاز في شمال شرق سوريا، والتركيز على التزاماتها الدولية بموجب القانون الدولي لمكافحة الاتجار في الأشخاص والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في تحديد هوية وإعادة رعاياها والأشخاص المقيمين إقامة دائمة فيها ممن يُحتمل أن يكونوا من ضحايا الاتجار، وكذلك الأطفال والشبان، الذين أُحضروا إلى شمال شرق سوريا عندما كانوا أطفالًا. وينبغي تقديم المشورة بشأن كيفية تحديد الدول بشكل استباقي لضحايا الاتجار المحتملين من بين رعاياها والأشخاص المقيمين إقامة دائمة فيها المتواجدين في شمال شرق سوريا؛
- ضمان أن أي آلية للفحص، أو أي عملية قضائية، يتم إنشاؤها في شمال شرق سوريا تتضمن أفضل الممارسات العالمية فيما يتعلق بمكافحة الاتجار في الأشخاص، وتضمن حقوق الضحايا والناجين؛
- توفير التدريب لسلطات الإدارة الذاتية و/أو المنظمات الإنسانية العاملة في شمال شرق سوريا، بشأن المعايير الدولية المتعلقة بالتصدي للاتجار وضمان حقوق الضحايا والناجين.

توصيات إلى سلطات الإدارة الذاتية والحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية والدول الأخرى الأعضاء في التحالف بقيادة الولايات المتحدة:

العمل بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة المعنية، على وضع وتنفيذ إستراتيجية شاملة لمعالجة الجرائم المجرّمة بموجب القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت ضد أشخاص يُتصوّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في منشآت ومُخيَّميْ الاحتجاز في شمال شرق سوريا. ويجب أن تشتمل هذه الإستراتيجية، كحدٍ أدنى، على العناصر التالية:

- مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء عملية فحص تتوافق مع حقوق الإنسان، ودعمه في ذلك (لمزيد من التفاصيل، انظر التوصيات المُوجَّهة إلى الأمم المتحدة أدناه)؛
- التأكد من أن جميع الأشخاص الذين لا يزالون محتجزين بعد الفحص الأولي مُسجَّلون باعتبارهم موجودين في مُخيّم بعينه أو مُنشأة بعينها، ويُتاح لهم الاتصال بمحامين، وتتوفر لهم سُبل الحصول على الرعاية الطبية، ويُحتجزون في أماكن احتجاز معروفة، ويُسمح لهم بتلقي زيارات بصفة منتظمة من أُسرهم؛
- إنشاء نظام متابعة فعَّال لجميع المُحتجزين المُتصوَّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية ممن يتواجدون في حجز سلطات الإدارة الذاتية، بطرق منها زيارات تفتيش مستقلة غير مُعلن عنها سلفًا إلى جميع أماكن الاحتجاز، من أجل رصد انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وإجراء إحالات، إذا لزم الأمر. ويمكن إجراء مثل هذه الإحالات، على سبيل المثال، عن طريق منظمات معنية بالحماية تعمل خارج مُخيَّم الاحتجاز، في الحالات التي يُترك فيها أطفال وحدهم بدون عمل ترتيبات كافية؛
- ضمان تمكُّن جميع الأشخاص المُحتجزين في منظومة الاحتجاز من التواصل مع أفراد أسرهم وتلقي زيارات منهم، ومع أحبائهم الآخرين، والمحامين؛

- التوقف عن نقل أي فرد إلى أي جزء آخر في سوريا أو إلى بلد آخر، بما في ذلك بلدهم الأصلي، حيث يمكن أن يكونوا عُرضة لخطر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاك مبدأ حظر الإعادة القسرية، وذلك استنادًا إلى تقييم لكل حالة على حدة؛
- التوقف عن نقل رجال عراقيين وسعوديين إلى بلديهم الأصليين إلى أن تنتفي الأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد بأنهم سيكونون عُرضةً للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أو الحرمان التعسفي من الحياة، أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وينبغي، في الوقت نفسه، استكشاف ودعم خيارات لمحاكمة هؤلاء الأفراد من خلال الحلول القضائية التي يحددها المُخطط العام الذي تضعه الأمم المتحدة على النحو الموضح أدناه؛
- وضع بروتوكول للتسليم مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لإضفاء الطابع الرسمي وتوحيد أنظمة وإجراءات تسليم الأطفال الذين يُعثر عليهم خلال العمليات العسكرية الجارية؛
- التوصل إلى حل يتوافق مع حقوق الإنسان، بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة المعنية والأشخاص المتضرِّرين، من أجل الإفراج عن العدد المتبقي من السوريين الذين لا يستطيعون العودة إلى مناطقهم الأصلية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية أو جماعات مسلحة؛
- التوصل إلى حل يتوافق مع حقوق الإنسان، بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة المعنية والأشخاص المتضرِّرين، من أجل الإفراج عن العدد المتبقي من الأجانب في مُخيَّميْ ومنشآت الاحتجاز، الذين لا يستطيعون العودة بأمان إلى بلدانهم الأصلية دون المخاطرة بالتعرُّض لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وينبغي أن يشمل ذلك خيارات إعادة التوطين في شمال شرق سوريا أو في بلدان أخرى؛
- النظر في اتخاذ إجراءات، بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة المعنية والأشخاص المتضرِّرين، من أجل السماح لضحايا الاتجار بالبشر، الذين يتم تحديدهم شخصيًا للإفراج عنهم من خلال عملية الفحص، بالبقاء بصفة مؤقتة أو دائمة في مناطق في شمال شرق سوريا، إذا كانوا لا يستطيعون العودة إلى مناطقهم أو بلدانهم الأصلية، أو إلى أن يحين الوقت الذي يُصبح فيه هذا الأمر ممكنًا، وذلك تماشيًا مع بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو)؛
- وضع إجراء عمل موحد لتحديد الأيزيديين أو الأشخاص المنتمين إلى أقليات أخرى الذين اختطفهم تنظيم الدولة الإسلامية ويوجدون حاليًا في منظومة الاحتجاز. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان عدم التعرف على هوية الأشخاص ونقلهم من مُخيَّميْ الاحتجاز ضد رغبتهم، وضمان عدم تعرُّضهم للفصل عن أطفالهم.

توصيات إلى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة:

- المسارعة بلعب دور قيادي في المبادرات الدولية التي تتخذها هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية لمعالجة أزمة الاحتجاز في شمال شرق سوريا. وينبغي على الأمين العام للأمم المتحدة، ضمن أولويات أخرى، إعادة تنشيط فريق العمل المعني بمخيَّم الهول التابع للأمم المتحدة والإشراف عليه، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، من أجل التوصل إلى حلول، والقيام بأنشطة للضغط وكسب التأييد لتحقيق الأهداف التالية:

    - الإقرار بأن منظومة الاحتجاز في شمال شرق سوريا تمثل أزمة حقوق إنسان، بما في ذلك أزمة لحقوق الطفل وللعدالة المتعلقة بالنوع الاجتماعي؛ وإثارة مخاوف علنًا من أن منطقة شمال شرق سوريا أصبحت أكبر موقع يُحتجز فيه أطفال على مستوى العالم، وأن أعدادًا كبيرة من ضحايا الاتجار بالأشخاص يقبعون رهن الاحتجاز، وأن أشخاصًا في منظومة الاحتجاز تعرَّضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة ولظروف غير إنسانية.
    - إجراء عملية فحص تتوافق مع حقوق الإنسان في مُخيَّميْ ومنشآت الاحتجاز من أجل:

        1. تحديد الأفراد المُحتجزين بدون تهمة أو محاكمة الذين يجب أن يخضعوا للاستجواب والمحاكمة عن جرائم مجرّمة بموجب القانون الدولي أو جرائم خطيرة بموجب القانون المحلي تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، على أن يُحاكموا بما يتماشى مع الحق في محاكمة عادلة، ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
        2. الإفراج عن جميع الأشخاص الآخرين المُحتجزين تعسفيًا في مُخيَّميْ ومنشآت الاحتجاز. وفي هذا السياق، ينبغي إعطاء الأولوية للإفراج عن الفئات المُعرَّضة للخطر، بما في ذلك الأطفال، وكبار السن، والأشخاص الذين يعانون من أمراض خطيرة، والأشخاص الذين يُحتمل أن يكونوا من ضحايا الاتجار، والأشخاص المعرّضين لخطر الموت الوشيك أو الضرر البالغ. وينبغي أن تشارك الدول لضمان تقديم الخدمات القُنصلية والوثائق المدنية لرعاياها المُفرج عنهم؛

- دعم تحقيق العدالة، وكشف الحقيقة، وتقديم تعويضات، فيما يتعلق بالجرائم المجرّمة بموجب القانون الدولي التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية، ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم الفظيعة لهذا التنظيم، وذلك عن طريق وضع مُخطط عام يشمل:

1. وضع تقييم لاحتياجات ضحايا الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا لفهم طبيعة الحلول التي يريدها الناجون فيما يتعلق بتحقيق العدالة والحصول على التعويضات. وينبغي أن تُدرج في هذا التقييم الأوسع البحوث التي أجرتها بالفعل جماعات معنية بالضحايا، ومنظمات غير حكومية، وجهات فاعلة أخرى؛
2. مراجعة الهيكل القضائي القائم الذي يمكن من خلاله تقديم مرتكبي جرائم بموجب القانون الدولي، الذين يُزعم أنهم ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية، إلى ساحة العدالة في محاكمات عادلة، من خلال آليات محلية أو دولية؛ ووضع حل قضائي لباقي الأفراد الذين لا يمكن أن يُحاكموا محاكمة عادلة أمام المحاكم الموجودة؛
3. تحديد الثغرات والفرص لتعزيز الهيكل القضائي والتعاون بين شتى الاختصاصات القضائية، واستكشاف خيارات لآلية دولية للمحاكمة عما ارتُكب من جرائم مجرّمة بموجب القانون الدولي في شمال شرق سوريا، بما يتماشى مع المعايير الدولية. ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء عمليات لتسهيل تبادل الأدلة وغيرها من المعلومات ذات الصلة بالمحاكمات.

- بالتشاور مع المتضرِّرين، تحدد سلطات الإدارة الذاتية والتحالف بقيادة الولايات المتحدة حلًا يتوافق مع حقوق الإنسان من أجل:

1. العدد المتبقي من السوريين الذين لا يستطيعون العودة إلى مناطقهم الأصلية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية أو الجماعات المسلحة الأخرى؛
2. الإفراج عن العدد المتبقي من الأجانب في مُخيَّميْ ومنشآت الاحتجاز، الذين لا يستطيعون العودة بأمان إلى بلدانهم الأصلية دون المخاطرة بالتعرُّض لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وينبغي أن يشمل ذلك خيارات إعادة التوطين في شمال شرق سوريا أو في بلدان أخرى. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتمكين ضحايا الاتجار من السوريين أو الأجانب الذين يرغبون في البقاء في شمال شرق سوريا من تحقيق ذلك، بمساعدة هيئات إنسانية متخصِّصة.

- تعزيز التنسيق والتعاون بين الآليات الدولية المختلفة التي أُنشئت من أجل سوريا وجرائم تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية؛ والآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسوريا؛ والمؤسسة الدولية المعنية بالمفقودين؛ وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المُرتكبة من جانب داعش (يونيتاد)؛
- ضمان العمل بشكل وثيق، من أجل تنفيذ هذه التوصيات، مع كل من: المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في سوريا؛ الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب؛ والمقررة الخاصة المعنية بمسألة الاتجار بالأشخاص لاسيما النساء والأطفال.

توصيات إلى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة:

- مطالبة لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية التابعة للأمم المتحدة بمواصلة العمل بناءً على تحقيقاتها الجارية بشأن الوضع في مُخيَّميْ ومنشآت الاحتجاز في شمال شرق سوريا، وتقديم تقارير عنه، بما في ذلك أعمال القتل غير المشروع، والتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، والنقل غير المشروع لصبية إلى منشآت احتجاز، وغير ذلك من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والتركيز على الحقوق الإنسانية لضحايا الاتجار بالبشر في إطار عمليات المتابعة والإبلاغ الجارية بشأن شمال شرق سوريا؛
- مطالبة المقررة الخاصة المعنية بمسألة الاتجار بالأشخاص لاسيما النساء والأطفال، بتقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق ضحايا الاتجار في منظومة الاحتجاز والنظام القضائي في شمال شرق سوريا.

توصيات إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ومنها الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها وبرامجها:

يجب على الهيئات المعنية بحقوق الإنسان أو الحماية، بما في ذلك الهيئات التي لها خبرات تتعلق بالأطفال والنساء:

- طلب زيارة جميع أماكن الاحتجاز التي يُحتجز فيها أشخاص يُتصوّر انتماؤهم لتنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا والعراق، وإجراء مقابلات سرية بشأن المخاوف المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويجب على الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع:

- إيلاء اهتمام خاص، في أنشطتها ودعواتها الخاصة والعامة، لوضع الأشخاص الذين ربما تعرَّضوا للاتجار بهم لغرض الزواج القسري، أو الاستعباد الجنسي، أو غير ذلك من أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والذين يُحتجزون في مُخيَّميْ ومنشآت الاحتجاز في شمال شرق سوريا؛
- التطرُّق، في أنشطتها ودعواتها العامة والخاصة، إلى الحاجة المستمرة لتحقيق العدالة لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، فيما يتعلق بالمحتجزين بدون تهمة أو محاكمة في مُخيَّميْ ومنشآت الاحتجاز في شمال شرق سوريا؛
- العمل، بالتعاون مع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون/العنف الجنسي في حالات النزاع، على تقديم المشورة الفنية لدعم الخطط والمبادرات التي يقدمها التحالف بقيادة الولايات المتحدة وسلطات الإدارة الذاتية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، من أجل ضمان حقوق ضحايا الاتجار بالأشخاص في منظومة الاحتجاز والنظام القضائي.

ويجب على منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف):

- العمل مع الجهات المعنية بحماية الأطفال، بما في ذلك المنظمات الإنسانية والسلطات المُختصَّة، لتطوير إجراءات وخدمات للرعاية والحماية لجميع الأطفال الذين يواجهون العنف والاستغلال داخل الأسرة أو على أيدي أشخاص آخرين في المُخيَّم، بهدف إنشاء آليات للحماية، باعتبارها خط الدفاع الأول عن الأطفال. وينبغي أن تحلَّ السياسات والممارسات التي تم تطويرها محلَّ سياسة الفصل المُتَّبعة حاليًا مع الصبية الأجانب في مُخيَّميْ الاحتجاز، لضمان التركيز على حماية الأطفال، مُسترشدةً في ذلك بمصلحة الطفل؛
- طلب زيارة جميع أماكن الاحتجاز التي يُحتجز فيها أطفال حاليًا، وهو أمر يتطلب تصريحًا، من أجل التعامل بصفة منتظمة وبشكل حر وفي سرية مع جميع الأطفال. وينبغي العمل مع السلطات المختصة والجهات الإنسانية لإعداد ملفات فردية لكل من الأطفال المُحتجزين حاليًا، للاستعانة بها من أجل العودة الآمنة والطوعية أو لإيجاد حلول دائمة؛
- العمل مع جميع الجهات المعنية بحماية الأطفال لتطوير سُبل لإخراج جميع الأطفال من الاحتجاز استنادًا لتقييم كل حالة على حدة، واستكشاف وسائل بديلة للرعاية وإعادة الإدماج تحترم حقوق الأطفال؛
- وضع بروتوكول للتسليم مع سلطات الإدارة الذاتية والتحالف بقيادة الولايات المتحدة للإسراع بنقل الأطفال الذين يُعثر عليهم خلال العمليات العسكرية الجارية إلى سلطات مختصَّة من أجل الحصول على خدمات دعم ملائمة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إعادة الإدماج.

ويجب على الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح:

- دعوة سلطات الإدارة الذاتية من أجل الإفراج عن الأطفال المتصوّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية والمحتجزون في مُخيَّميْ ومنشآت الاحتجاز؛
- دعوة الدول التي لديها رعايا أطفال في مخيميْ ومنشآت الاحتجاز، وكذلك شبان كانوا أطفالًا وقت احتجازهم، من أجل إعادتهم إلى وطنهم بما يتوافق مع مصلحتهم؛
- النظر في تقديم توصية إلى الأمين العام بإدراج قوات سوريا الديمقراطية في قائمة مرتكبي الانتهاكات بسبب ارتكابها انتهاكات جسيمة ضد أطفال أثناء الاحتجاز، إذا قدم فريق العمل القُطري المعني بالمتابعة والإبلاغ معلومات كافية ومُتحقق منها عن هذه الانتهاكات.

ويجب على فريق العمل القُطري المعني بالمتابعة والإبلاغ:

- رصد الانتهاكات الجسيمة التي يُحتمل أنها ارتُكبت ضد الأطفال المحتجزين، بما في ذلك الاختطاف، والحرمان من الخدمات الإنسانية في منشأة احتجاز بانوراما.

ويجب على مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف):

- المسارعة، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، باعتبارها جزءًا من "الإطار العالمي لدعم الأمم المتحدة للعائدين من بلدان أخرى في سوريا والعراق"، بالتأكُّد من أن الرجال والأطفال الذين يُنقلون من منشآت احتجاز في شمال شرق سوريا إلى العراق يتلقون زيارات من مراقبين وآليات دولية مستقلة؛ والتنسيق مع الحكومة الأمريكية وسلطات الإدارة الذاتية للإبلاغ عن أي حالات تنطوي على التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أو انتهاكات أخرى جسيمة لحقوق الإنسان.

توصيات إلى الجهات المانحة:

- مواصلة دعم المجتمعات المحلية وتوسيعه في مختلف أنحاء شمال شرق سوريا، التي تضرَّرت من النزاع المُسلح مع تنظيم الدولة الإسلامية؛ ودعم إعادة إدماج الأشخاص العائدين من مُخيَّميْ ومنشآت الاحتجاز؛
- زيادة الدعم لإصدار وثائق مدنية جديدة أو بديلة للمُحتجزين المُفرج عنهم الذين لم تَعد لديهم سُبل للحصول على وثائقهم المدنية، وذلك في إطار عملية تسهيل العودة؛
- تشجيع ودعم مبادرات الأمم المتحدة للقيام بدور استباقي على نحو أكبر في متابعة مواقع الاحتجاز في شمال شرق سوريا؛
- تشجيع ودعم مبادرات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية لتقديم الدعم لأُسر الأشخاص الذين احتُجزوا، بما في ذلك الأطفال الذين تُركوا بدون إشراف من بالغين أو أوصياء ملائمين بعد اعتقال أمهاتهم أو من يتولون رعايتهم؛
- العمل بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الإنسانية التي تركِّز على معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل شمال شرق سوريا، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مُخيَّميْ الاحتجاز؛ وتقديم دعم يستهدف المعرّضَين للخطر؛ وضمان أن تُولي جميع القطاعات الإنسانية اهتمامًا كافيًا لبواعث القلق المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويجب العمل مع متخصِّصين في العنف القائم على النوع الاجتماعي والعاملين في المجال الصحي لضمان توفير رعاية صحية جنسية وإنجابية شاملة لجميع الموجودين في المُخيَّمين؛
- تقديم دعم مالي للمبادرات الرامية إلى تحديد وإحالة ودعم الناجين من الاتجار الموجودين في مُخيَّميْ ومنشآت الاحتجاز، والعمل مع بذل العناية الواجبة على ضمان توافق هذه النُهج مع حقوق الإنسان وتركّزها على الناجين؛
- تقديم التمويل الضروري للاستجابات الإنسانية للأطفال، بما في ذلك التمويل اللازم للرعاية الطبية المطلوبة على وجه السرعة ولتعزيز قدرات الجهات المعنية بحماية الأطفال لدعم سُبل خروج الأطفال من منشآت الاحتجاز؛
- تمويل المنظمات المعنية بحقوق الأيزيديين وغيرها من المنظمات التي تعمل لضمان عودة أشخاص من الأيزيديين والأقليات الأخرى في شمال شرق سوريا على نحو يتفق مع حقوق الإنسان؛ والنظر في دعم سُبل إجراء فحوص الحمض النووي للتعرُّف على الأيزيديين الذين اختُطفوا عندما كانوا أطفالًا؛ وتوخي العناية الواجبة والمتابعة لضمان أن هذه الفحوص لن تُسهم في تحديد أشخاص باعتبارهم من الأيزيديين أو الأقليات الأخرى ثم إبعادهم من مُخيَّميْ الاحتجاز ضد رغبتهم، أو في فصل نساء عن أطفالهن قسرًا، أو في أي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان؛ وضمان دعم جهود المتابعة وإعادة الإدماج للأيزيديين وأفراد الأقليات الأخرى الذين يعودون إلى شمال العراق؛
- تقديم دعم مالي وتقني للمجموعات والشبكات المعنية بالناجين من جرائم تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا وشمال العراق.

توصيات إلى الحكومة السورية:

- السماح بدخول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى شمال شرق سوريا، لكي يتسنى، ضمن أهداف أخرى، تسهيل دعم الأشخاص المُفرج عنهم من مُخيَّميْ ومنشآت الاحتجاز، وكذلك المجتمعات المُضيفة في شمال شرق سوريا؛
- تسهيل وصول مسؤولي وموظفي الأمم المتحدة وخبرائها المستقلين إلى شمال شرق سوريا، حتى يتسنى لهم متابعة الوضع، أو تقديم الخبرات التقنية أو الدعم العملياتي لمعالجة المخاوف المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
- ضمان ألا يتعرَّض أي شخص عاد من شمال شرق سوريا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أو لانتهاكات أخرى جسيمة لحقوق الإنسان.

توصيات إلى الحكومة العراقية:

- وقف التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، والمحاكمات الجائرة، واستخدام عقوبة الإعدام، ضد الأشخاص المُتصوّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك الأفراد الذين نُقلوا من شمال شرق سوريا إلى العراق؛
- ضمان السماح لمراقبين وآليات دولية مستقلة، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان، والهيئات الإنسانية المعنية بالحماية، بزيارة منشآت الاحتجاز في العراق، التي احتُجز فيها رجال عراقيون نُقلوا من شمال شرق سوريا، والسماح لهم بإجراء مقابلات سرية مع أولئك المحتجزين، وكذلك إجراء زيارات تفتيش غير مُعلن عنها سلفًا؛ والتأكد أيضًا من أن التحالف بقيادة الولايات المتحدة، أو أي دولة من الدول الأعضاء في التحالف، قادرة على مراقبة وضع أولئك الذين نُقلوا من شمال شرق سوريا، نظرًا إلى المخاوف المتعلقة بالإعادة القسرية التي يتناولها التقرير الحالي؛
- زيادة وتيرة العودة الطوعية من الاحتجاز في شمال شرق سوريا للأطفال (أو من احتُجزوا عندما كانوا أطفالًا)، ومن يتولون رعايتهم، وكذلك الأشخاص الذين يُحتمل أن يكونوا قد تعرَّضوا للاتجار بهم؛ وضمان إدراج الأطفال (أو أولئك الذين احتُجزوا عندما كانوا أطفالًا)، والناجين من الاتجار (بما في ذلك الأطفال الذين تعرَّضوا للاتجار بهم) ضمن الفئات التي تُمنح أولوية في العودة وتُحال للحصول على دعم ملائم عند عودتها؛

- التعاون مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة وسلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا في تنفيذ إجراءات عمل موحدة تكفل عودة أفراد من الأيزيديين وغيرهم من أبناء الأقليات الراغبين في العودة إلى العراق طبقًا لنهج يركِّز على الناجين ويتوافق مع حقوق الإنسان؛
- ضمان حصول الأشخاص العائدين إلى مجتمعات محلية في العراق على دعم كافٍ لتسهيل إعادة دمجهم، وضمان دعم هذه المجتمعات لتسهيل عمليات العودة هذه.

توصيات إلى الدول الأخرى التي يوجد أشخاص من رعاياها أو المقيمين إقامة دائمة فيها داخل سوريا:

- تسهيل العودة الطوعية للأطفال، ومن يتولون رعايتهم، والأشخاص الذين كانوا أطفالًا وقت احتجازهم أولًا على أيدي سلطات الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا (ثم "تجاوزوا سن الطفولة" منذ ذلك الحين)، بما يتماشى مع شرط حظر الإعادة القسرية ومع مصلحة الطفل؛ وضمان توفر دعم كافٍ للإحالة وإعادة الإدماج لدى العودة؛ وتسهيل متطلبات التسجيل للرعايا الذين لديهم أطفال وُلدوا في سوريا بما يمكِّنهم من العودة ويحول دون نشوء حالات من انعدام الجنسية؛ وإنشاء ودعم عملية لإعادة توطين الأطفال الذين لا يصحبهم أحد وعديمي الجنسية في شمال شرق سوريا؛
- تسهيل العودة الطوعية للرعايا والأشخاص المقيمين إقامة دائمة، ممن يُحتمل أن يكونوا ضحايا للاتجار في الأشخاص؛ وضمان توفر دعم كافٍ للإحالة وإعادة الاندماج؛ وإجراء بحث استباقي عن الرعايا والأشخاص المقيمين إقامة دائمة، ممن يُحتمل أن يكونوا ضحايا للاتجار، وتحديدهم من خلال إجراءاتٍ تركِّز على الناجين، وتُراعي واقع الصدمات، وتتوافق مع حقوق الإنسان؛
- التعاون مع أي عملية تتوافق مع حقوق الإنسان من أجل "فحص" المحتجزين في مُخيَّميْ أو منشآت الاحتجاز، بما يتيح الإفراج عن أولئك الذين لا تتوافر أسباب ذات مصداقية لاتهامهم بارتكاب أفعال تُعد بمثابة جرائم بموجب القانون الدولي، أو جرائم خطيرة بموجب القانون المحلي تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وضمان تمكُّن الأشخاص المُفرج عنهم إثر عملية الفحص هذه من العودة إلى بلدانهم الأصلية، بما في ذلك عن طريق توفير سُبل التواصل مع قنصليات بلادهم والحصول على وثائق مدنية.

المرفق ١

السادة السيدات في منظمة العفو الدولية،

السيد: ماثيو ويلز

مدير برنامج الاستجابة للأزمات في منظمة العفو الدولية

تحية طيبة وبعد

بدايةً نتقدم بالشكر الجزيل على جهودكم وعلى رسالتكم التي تتحدث عن التقرير الذي تقومون بإعداده وعلى البيانات الموجودة فيها فيما يتعلق بقضية معتقلي داعش ومخيمات الإيواء ومراكز إعادة تأهيل وجميع القضايا المهمة في رسالتكم.

واظبت الإدارة الذاتية منذ نشأتها وإلى اليوم على العمل وفق القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني واتخذت منها مرجعاً اساسياً في عملها. بُنيت الإدارة الذاتية على مجموعة مبادئ أساسية منها احترام مبادئ التعددية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان بالإضافة إلى الشفافية مع شعبها ومع المجتمع الدولي وتحاول بكل إمكانياتها السير قدماً في هذه السياسات والمبادئ.

خلال الأعوام التي مضت قدمت الإدارة الذاتية جميع التسهيلات الممكنة للمنظمات الدولية التي تعمل في مجال حقوق الانسان مثل منظمتكم الموقرة من خلال تسهيل عمليات الوصول إلى المرافق والأماكن التي ترغب بزيارتها، بالإضافة التي تقديم جميع المعلومات والتقارير التي تسهل عملها، وكما أشرتم في رسالتكم فقد قمنا بتسهيل جميع الاجراءات الممكنة خلال زيارات فرقكم الى شمال وشرق سوريا وبكل شفافية.

وكما أشرتم فإن الإدارة الذاتية مرت وتمر بظروف صعبة خلال السنوات الماضية فقد تعرضت إلى هجمات مكثفة من عدة أطراف بالتوازي , منها الهجمات التركية المستمرة منذ العام 2018 والتي بدأت باحتلال عفرين ومن ثم منطقة سري كانيه/ رأس العين/ و تل ابيض مروراً بهجماتها المستمرة على العسكريين والمدنيين والنشطاء الحقوقيين ولم تنتهي بهجمات واسعة النطاق ضد البنية التحتية ,والمرافق الحيوية وتدميرها بشكل كامل , من جانب آخر تحارب الإدارة الذاتية التنظيمات الجهادية الإرهابية منذ العام 2012 منها جبهة النصرة والفصائل الجهادية التابعة للدولة التركية.

منذ العام 2014 و2015 انخرطت قوات سوريا الديمقراطية في حرب واسعة النطاق ضد داعش وبالتعاون مع التحالف الدولي استمرت حتى العام 2019 والتي توجت بإنهاء سيطرة تنظيم داعش على شمال وشرق سوريا جغرافياً. تحملت الإدارة الذاتية أعباء هذه الحرب على كافة الصعد في هذه المناطق وحاولت قدر المستطاع جلب الاستقرار إليها وذلك مع عدم قيام المجتمع الدولي والشركاء في الإيفاء بالتزاماتهم القانونية والحقوقية والأخلاقية.

أن قضية داعش في المعتقلات وعوائلهم في المخيمات هي قضية ذات أبعاد دولية وليست قضية متعلقة بشمال وشرق سوريا فقط ولا يمكن اختزالها ضمن هذه الجغرافية، تنظيم داعش هو تنظيم إرهابي عابر للحدود ومعظم المعتقلين لدينا هم من الأجانب ومن رعايا دول أخرى ولا تتحمل الإدارة الذاتية وحدها تبعات هذه القضية، وتقع المسؤولية على الدول التي لديها رعايا في هذه المرافق وعلى المجتمع الدولي في ظل ترك الإدارة الذاتية لوحدها في معالجة تبعات هذه الحرب.

لمعظم الدول والكيانات مصالح ومسؤوليات عليا تجاه شعوبها ومنها الإدارة الذاتية التي تقوم بكل ما يمكن لتأمين احتياجات شعوبها امنياً واقتصادياً وتضعها في الدرجة الأولى ولا يمكن لها ترك شعبها والقيام بصرف جميع مواردها المالية والقانونية والقضائية في اتجاه آخر، وإنما تحاول إيجاد الحلول الممكنة لإدارة هذه القضايا حسب مصالحها العليا.

فيما يتعلق بالنتائج الأولية لتقريركم:

بداية نتحفظ على مصطلح (احتجاز تعسفي) لأن معظم المواقيف في مراكز التوقيف لدى الادارة الذاتية في مراكز الاحتجاز والسجون هم من عناصر تنظيم إرهابي وتم القاء القبض عليهم أثناء المعارك بالتالي هم مواقيف احتياطيا لحين لحين البت في وضعهم القانوني والحقوقي وليسوا معتقلين سياسيين أو نشطاء حقوق الانسان، يتم التعامل معهم وفق مبادئ اتفاقيات جنيف الخاصة بالأسرى والجرحى. أعضاء تنظيم داعش الإرهابي المعتقلين ارتكبوا المئات من الجرائم بحق السكان المدنيين ومنها جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

أما بخصوص عمليات التعذيب المزعومة من قبل بعض الأشخاص فإننا لم نتلقى اي علم او شكاوى بهذا الخصوص وان وجدت فهي تصرفات فردية ونؤكد التزامنا في اعادة النظر في هكذا تصرفات ان وجدت ووضعها في المنحى الصحيح ونركز على اننا نرفض بشكل قاطع أي عمل من شأنه إنقاص كرامة البشر أو أي عمليات تعذيب ممنهجة. هناك العشرات من الأشخاص اللذين تم إطلاق سراحهم نتيجة وساطات عشائرية ممن لم تتلطخ أيديهم بالدماء لم نتلق أي شكاوى رسمية أو قضائية من هؤلاء الأشخاص ولم تتوفر لدينا أي ادلة بهذا الصدد، نؤكد مجدداً لرفضنا لأي أجراء تعسفي بحق أي شخص كان ونبدي استعدادنا لمناقشة وتبادل الأدلة مع منظمتكم وفي حال وجود أدلة تثبيت تورط العاملين في هذه المراكز فإن الإدارة الذاتية ستقوم باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمحاسبة مرتكبي هذه الأفعال وتقديمهم للعدالة أن وجدت.

إلى جانب آخر ذكرتكم انه قد يكون بعض الأشخاص ضمن القوات الامنية قاموا باستغلال مناصبهم للقيام بعمليات انتقامية من اشخاص اخرين لأسباب شخصية، نعيد ونؤكد أن في حال وجود أدلة على هكذا أفعال فأنها تدخل في إطار فردي بحت ولا تدخل ضمن سياساتنا أو مبادئنا وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وبخصوص الادعاءات حول المعاملة السيئة في مركزي الاحتجاز الكامب الصيني وبانوراما فيما يتعلق بنقص الطعام والمياه والرعاية الصحية فهي غير صحيحة يتم تقديم الطعام والمياه بشكل كافي لجميع المعتقلين وبحصص متساوية وأوقات منظمة تكفي للجميع أما موضوع الأماكن المكتظة فهي موضوع يتعلق بالإمكانيات المتوفرة لتأمين مراكز احتجاز واسعة، فهذه المراكز تحتاج إلى موارد مالية ضخمة تتجاوز قدرات الإدارة الذاتية بالإضافة إلى حاجة أي مراكز جديدة إلى إمكانيات بشرية لخدمتها وحمايتها وتأمينها و تأمينها في ظل تقاعس المجتمع بالقيام بمسؤولياته اتجاه هذه القضية و تقديم المساعدة لبناء مراكز جديدة مخدمه.

فيما يتعلق بالرعاية الصحية فإن الإدارة الذاتية تقدم الرعاية الصحية الأولية والتي تشمل الفحص الطبي الاولي وتقديم الاسعافات الاولية وتعمل في هذه المراكز عدد من الطواقم الطبية تتبع لمنظمات دولية ومحليه ولكن بالمجمل هنالك نقص شديد في تقديم الرعاية الصحية الثانوية والثالثة و توفير المستلزمات والأدوية خاصةً للأمراض المزمنة والمعدية , بعض الحالات التي تحتاج إلى المتابعة يتم تحويلها إلى المشافي ضمن حراسة مشددة ولكن الإدارة الذاتية لا تستطيع تأمين الرعاية الكاملة الصحية للمعتقلين لوحدها. وبسبب انتشار السل هو نتيجة اكتظاظ هذه الأماكن وعدم توافر الإمكانيات لعزل الجميع فهي تحتاج إلى أماكن واسعة وجديدة وكما ذكرنا فإن الإدارة الذاتية لا تستطيع تحمل تكلفة انجاز هكذا مشاريع في ظل الظروف الراهنة.

بخصوص المواضيع الأخرى المذكورة في رسائلكم سنقوم بالرد عليها في الملحق رقم 1 والتي فيها قمنا بالإجابة على بعض من اسئلتكم والبعض الاخر لم نتمكن من الإجابة عليها بسبب ضيق الوقت.

نعيد ونذكر ان ايجاد حلول جذرية شاملة ومتكاملة لارث داعش لا تقل أهمية عن محاربته عسكريا مم قبل التحالف الدولي وشركائه من قوات سوريا الديمقراطية هذا الارث المتمثل بآلاف المواقيف وعشرات الالاف من العوائل من النساء والاطفال في المخيمات يثقل كاهل الادارة الذاتية حقوقيا وقانونيا وامنيا ولوجستيا مع وجود تحديات وتعقيدات في المعادلة السياسية والعسكرية على أرض الواقع .

نتوجه بجزيل الشكر لجهودكم ولمشاركتكم المعلومات ونعرب عن استعدنا لمناقشة أي مواضيع مهمة تخص الواسع الحقوقي في شمال وشرق سوريا وتسهيل عمليات الوصول الى المعلومات الممكنة.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير،

الإدارة الذاتية الديمقراطية إقليم شمال وشرق سوريا،

الرئيس المشترك لدائرات العلاقات الخارجية،

إلهام أحمد

بتاريخ: 23 مارس 2024

الأجوبة على الملحق رقم (1)

معاملة الأشخاص رهن الاحتجاز:

1.هل وردت لسلطات الإدارة الذاتية أي مزاعم حول ارتكاب عناصر من قوات سوريا الديمقراطية أو قوى الأمن الداخلي أو وحدات حماية المرأة لأعمال تعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة داخل أي من منشآت الاحتجاز في شمال شرق سوريا أو داخل مخيم ي الهول وروج؟

- لم ترد أي شكاوى بهذا الخصوص الى المحاكم المختصة او الجهات المختصة القائمة في قوات سوريا الديمقراطية او قوى الامن الداخلي او وحدات حماية المرأة بشكل رسمي من قبل اشخاص تعرضوا لمثل هكذا معاملة، ولكن وردت شكاوى من خلال بعض المنظمات الحقوقية خلال السنوات الماضية وتم التحقق منها.

أ. وعلى وجه التحديد، هل تلقت سلطات الإدارة الذاتية أي مزاعم حول التعرُّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة من المُحتجزين داخل منشآت احتجاز الكامب الصيني أو بانوراما/الصناعة، أو الكسرة، أو من أولئك المُحتجزين في أي من مراكز "إعادة تأهيل" الشباب؟

- لم تتلق الإدارة الذاتية او أي جهات عدلية أي شكاوى رسمي بهذا الصدد بشكل رسمي، ولكن تلقت بعض الشكاوى من خلال بعض المنظمات الحقوقية الدولية خلال الأعوام المنصرمة.

ب. إذا كانت قد وردت مزاعم من هذا القبيل، فما الخطوات، إن وُجدت التي اتخذتها سلطات الإدارة الذاتية استجابةً لها؟

- طوالا الفترة الممتدة من العام 2014 والى وعلى وجه التحديد فيما يخص تنظيم داعش وردت الينا العديد من التقارير التي تضمنت ادعاءات من هذا القبيل، هذه الادعاءات قدمت من قبل منظمات دولية عاملة في المجال الحقوقي او جهات اخرة من شركائنا ضمن التحالف الدولي وخصوصاً ما قبل العام 2022 أي بعيد هزيمة تنظيم داعش. هذه الادعاءات تتنافى مع القيم والمبادئ التي تأسست عليها قوات سورية الديمقراطية بكافة تشكيلاتها الأمنية والعسكرية فقد تم حينها اجراء تحقيقات خاصة للتأكد من صحة ما وردئ ضمن تلك التقارير وتم حينها الرد عليها بشفافية مطلقة والهدف من اغلب تلك الادعاءات كانت استمالة عطف الرأي العام في قضية أسرى التنظيم وقلب الحقائق ليكون الجناة في موقف المجني عليهم.

2.هل نفذت قوات سوريا الديمقراطية أي تدابير لحماية الأشخاص من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة داخل منشآت الاحتجاز الخاضعة لسيطرتها أو لسيطرة قوى الأمن الداخلي أو وحدات حماية المرأة أو الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي تلك التدابير ومتى نُفِّذت؟

- نعم، بالإضافة الي القيم التي تتحلى بها قوات سورية الديمقراطية والمبادئ التي أنشأت عليها وتماشياً معها فقد خضع جميع العناصر والافراد المتواجدين في هذه المراكز الى دورات فكرية ومهنية خاصة للتعامل مع المعتقلين وفق القوانين النافذة التي تمنع سوء المعاملة والتعذيب بكافة اشكالها، كما انها قامت بتزويد جميع مراكز التحقيق والاعتقال في السجون بشكل خاص بكاميرات مراقبة سمعية وبصرية بالإضافة لوجود مكاتب خاصة مهمتها النظر في شؤون المعتقلين ومتابعة حالاتهم.

3.هل توجد أي سياسات وإجراءات قائمة يمكن للأشخاص بموجبها الاستعلام بشأن ما إذا كان قد تم احتجاز أحد أفراد أسرهم المُتصوَّر انتماؤه إلى تنظيم الدولة الإسلامية وبشأن مكان احتجازه، سواء كان هذا الشخص مُحتجزًا لدى قوات سوريا الديمقراطية أو قوى الأمن الداخلي أو وحدات حماية المرأة؟ إذا كانت توجد مثل هذه السياسات والإجراءات، يُرجى وصفها وذكر كيفية إعلام الأشخاص بها.

- نعم , ان سياسات الاعتقال التعسفي والاختطاف كانت سبباً من الأسباب الأساسية التي دفعت بالشعب السوري الي الثورة ضد الاستبداد المتجذر طوال سنين من الظلم والاضطهاد, ولذلك فأن سياسة الإدارة الذاتية هي التعامل بشفافية تجاه شعوب المنطقة ومن جميع النواحي ونظراً للفوضى المنتشرة في المنطقة طوال السنوات السابقة نتيجة الصراع القائم والحرب الاهلية ومنعاً لتكرار الأخطاء السابقة ذكرُها فقد عمدت الإدارة الذاتية ومعها قوات سورية الديمقراطية الي فتح مكاتب خاصة مهمتها تلقي الشكاوى من أبناء المنطقة المتعلقة بحالات الاختفاء ,بالإضافة الى انشاء لجان خاصة مهمتها متابعة

شؤون المعتقلين وتسهيل عملية ابلاغ العوائل كما انها فتحت المجال امام العديد من المنظمات الدولية لزيارة السجون والمعتقلات والتواصل مع عوائلهم بشكل سلس.

4.هل توجد أي سياسات أو إجراءات قائمة يمكن لأفراد الأسر بموجبها الاستعلام بشأن الأطفال المُحتجزين لتصوُّر انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، سواءً لدى قوات سوريا الديمقراطية أو قوى الأمن الداخلي أو وحدات حماية المرأة؟ إذا كانت توجد مثل هذه السياسات والإجراءات، يُرجى وصفها وذكر كيفية إعلام الأفراد بها.

- نعم، كما ذكرنا سابقاً توجد العديد من المؤسسات واللجان المتخصصة لمتابعة هذه الاجراءات.

5.كم عدد المنظمات العاملة في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان التي يمكنها حاليًا الوصول إلى منشآت الاحتجاز الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقوى الأمن الداخلي ووحدات حماية المرأة؟

- العديد من المنظمات تعمل داخل هذه المنشاة سنذكرها في الأسئلة الأخرى.

- تعمل العديد من المنظمات داخل مراكز الاحتجاز، منها من يعمل ضمن المرافق التابعة لقوات سوريا الديمقراطية ومنها من يعمل ضمن المرافق التابعة لقوى الامن الداخلي التابعة لمكتب العدل والإصلاح. تقدم هذه المنظمات خدمات مختلفة منها من يقوم بتقديم الرعايا الصحية ومنها من يقدم خدمات التعليم ومنها من يقدم خدمات أخرى.

أ. ما هي تلك المنظمات التي يمكنها الوصول إلى المنشآت؟

في مراكز بانوراما\الصناعة والكامب الصيني تعمل منظمات مثل: [redacted] وفي مراكز العدل والإصلاح تعمل عدة منظمات في قطاعات مختلفة مثل تدريب الإداريين والحراس على المبادئ الأساسية للقانون الدولي والمواثيق الدولية الخاصة بحماية الأطفال ومنظمات تعمل في المجال الطبي وأخرى في مجال إعادة التأهيل ودمج القاصرين والمعتقلين في المجتمع في مراكز: هوري- اوركيش- سجن علايا وأخرى في مجال تأمين الاحتياجات وهذه المنتظمات هي:

[redacted]

ب. هل يُسمح لها بإجراء مقابلات تحت جناح من السرية في إطار رصدها لأوضاع حقوق الإنسان؟

- جميع المنظمات تعمل في هذه المنشأة وتقدم خدماتها بالتنسيق مع إدارات هذه المراكز التي تؤمن وصولها الى هذه المنشأة.

6.هل لدى سلطات الإدارة الذاتية أي خطط لتحري الأشخاص داخل منشآت ومخيمي الاحتجاز لتحديد من يمكن اتهامهم بارتكاب جرائم أو من وقعوا ضحايا لجرائم تنظيم الدولة الإسلامية؟ إذا كانت لديها هكذا خطط، يُرجى تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات حول تلك الخطط.

- نعم، فجميع المؤسسات واللجان والمحاكم التابعة للإدارة الذاتية لديها مكاتب خاصة لتلقي الشكاوى من الأهالي بحق كل من كان له أي ارتباط مع تنظيم داعش او غيرها من المجموعات والتنظيمات الإرهابية او قام بارتكاب أي جريمة ومن ضمن تلك الشكاوى ادعاءات تخص عدد من المعتقلين المتواجدين حالين ضمن المنشأة ومخيمات الاحتجاز ويتم تحليل تلك الادعاءات والتحقق منها وتوثيقها بالشكل المطلوب وتحويلها الى الجهات القضائية المختصة.

7.هل أجرت سلطات الإدارة الذاتية أي تحري سابق فيما يخص الأشخاص داخل منشآت ومخيمي الاحتجاز لتحديد من وقعوا ضحايا للاتجار؟ إذا كانت قد أجرت هكذا تحري، يُرجى تقديم مزيد من المعلومات بشأن ذلك.

- نعم، فجميع المعتقلين المتواجدين حالياً ضمن السجون والمخيمات قد خضعوا الى تحقيقات عميقة ودقيقة من قبل اللجان والجهات الأمنية المختصة بالإضافة لجمع أكبر قدر من المعلومات حولهم عبر مصادرها البشرية ومصادرها التقنية لتحديد المتورطين في عمليات الاتجار بالبشر او من كانوا ضحايا لهذه الأفعال.

8.ما الخطوات المُتَّخذة لضمان حماية النساء أو الفتيات الأيزيديات اللاتي أنجبن أطفالاً من جراء تعرُّضهن للعنف الجنسي من جانب عناصر تنظيم الدولة الإسلامية، ويخشين فصلهن عن هؤلاء الأطفال إذا عُلِم أنهن أيزيديات وأُعِدن إلى العراق؟

- يتم تسليم النساء الايزيديات الى البيت الايزيدي من قبل وحدات حماية المرأة ولايتم فصل الأمهات عن أطفالهم بأي شكل. يتم التكتم على الايزيديات من قبل نساء الحسبة بشكل كبير وهذا بشكل خوف لديهن من الهروب والخوف على أطفالهم. تم تسليم 6 عوائل ايزيدية و15 فتاة تم تحريريهن.

الكامب الصيني:

1. كم عدد المتوفين تقريبًا بين الرجال والنساء والأطفال ممن كانوا محتجزين داخل الكامب الصيني (بما في ذلك الأشخاص الذين احتُجزوا في طفولتهم) منذ سقوط بلدة الباغوز؟

- سيتم تزويد هذه المعلومات لاحقاً، لم يتم الإجابة عنها بسبب ضيق الوقت.

أ. ما هي أسباب وقوع هذه الوفيات؟

ب. هل وقعت أي حالات وفاة جماعية؟ إذا كان الأمر كذلك، كم عدد الحالات التي وقعت؟ وما أسباب وقوعها؟

ت. ما الإجراء المُتبَّع عندما يتوفى أي شخص مُح ت جز في الكامب الصيني؟

2. هل اتخذت سلطات الإدارة الذاتية أي خطوات لمراقبة الأوضاع داخل الكامب الصيني؟ إذا كانت قد اتخذت خطوات، متى اتُّخِذت وكيف يجري تنفيذها حاليًا؟

- نعم. فلدى الإدارة الذاتية لجان خاصة لمراقبة شؤون مراكز الاحتجاز ومنها الكامب الصيني بالإضافة لوجود أنظمة مراقبة سمعية وبصرية تعمل ليلاً ونهاراً وقد أقدمت الإدارة الذاتية على هذا الاجراء منذ ربيع العام 2019 أي بعيد مرحلة الباغوز.

3.هل واجهت سلطات الإدارة الذاتية أي معوقات فيما يتعلق بكميات الطعام أو المياه أو المساحات التي تستطيع توفيرها للمُحتجزين داخل الكامب الصيني؟

- لم تواجه معوقات تذكر من ناحية الاطعام والمياه.

أ. إذا واجهت سلطات الإدارة الذاتية معوقات، فهل تمكنت من حل هذه التحديات؟

ب. كيف تغير الوضع، إن كان ذلك قد حدث ذلك بالفعل، فيما يتعلق بهذه المعوقات على مدى الأعوام الأربعة الماضية؟

ت. ما هي المعوقات، إن وُجِدت، التي تواجهها سلطات الإدارة الذاتية حاليًا؟

- تواجه مشكلة تأمين مراكز أوسع لاحتواء المعتقلين وتوفير الموارد اللازمة لبناء مراكز جديدة ملائمة بالاضافة الى النقص الحاد في تأمين الرعاية الصحية.

4. ما هي الخطوات، إن وُجِدت، التي اتخذتها سلطات الإدارة الذاتية للتعامل مع درجات الحرارة الشديدة التي يعاني منها المُحتجزون في الكامب الصيني؟

- وفرت إدارة هذه المراكز جميع المستلزمات الممكنة لتأمين التكييف الملائم داخل المركز حسب الإمكانات المتوفرة لديها.

5. هل واجهت سلطات الإدارة الذاتية أي نقص في الأدوية المُتوفِّرة للمُحتجزين في الكامب الصيني؟

- نعم واجهت في الماضي ومانزال تواجه نقص في توفير الادوية اللازمة لجميع المحتجزين خلصةً الادوية الخاصة بمعالجة الامراض المزمنة والمعدية.

أ. إذا كان الأمر كذلك، فكيف حاولت سلطات الإدارة الذاتية معالجة حالات النقص هذه؟ وهل تواجه أي نقص حاليًا؟

- لقد سخرت الإدارة الذاتية القسم الأكبر من اهتمامها بالحالة الصحية للمعتقلين وقد عملت بشتى الطرق على توفير كل ما يلزم لتامين الدواء اللازم لمعالجة المعتقلين سواء من الأسواق المحلية او عبر شركائها من التحالف الدولي او عبر المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال اما في الوقت الحالي فلا فماتزال تعاني من تامين عدد محدد من الادوية والتي تختص استعمالها في معالجة الامراض المعدية او المزمنة.

ب. هل نُقِل سابقًا أي أشخاص مُحتجزين في الكامب الصيني خارج المخيم لتلقي الرعاية الطبية؟ وكيف هو الوضع الآن؟

- نعم، حالياً هنالك قسم طبي يتعامل مع حالات المرضى ضمن المركز بالإضافة لنقل الحالات الحرجة او المستعصية الى مراكز او مستشفيات خارجية لحين انتهاء العلاج.

ت. هل يوجد فريق أو عيادة للرعاية الصحية في الكامب الصيني؟ وهل كان يوجد مثل هذا الفريق أو العيادة في الكامب الصيني في 2022 أو قبل ذلك؟

-نعم تتوفر عيادة تعمل على مدار الساعة تستقبل الحالات الاسعافية.

6. هل سبق أن تعمدت سلطات الإدارة الذاتية منع الطعام أو المياه أو غيرها من الاحتياجات الأساسية عن المُحتجزين في الكامب الصيني؟ إذا كانت قد فعلت ذلك، ما الذي استندت إليه لاتخاذ مثل هذا الإجراء؟

- لا يوجد أي اجراء من هذا النوع سواءٍ في الماضي او الحاضر.

7.هل توفي أي شخص مختنقًا في الكامب الصيني بسبب الاكتظاظ الشديد ونقص التهوية؟ إذ كانت قد وقعت هكذا حالات، يُرجى تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات حول ما حدث.

- لم يتم تسجيل أي حالة مشابهة.

8. هل سبق أن تلقى الرجال المُصابون بالسل في الكامب الصيني العلاج؟

- نعم تلقى جميع المصابين العلاج اللازم ضمن هذا المعتقل وجميع المراكز الأخرى.

أ. هل تلقى الفتيان أو الشباب المُحتجزون في طفولتهم الذين أُصيبوا بالسل العلاج اللازم؟

-نعم تلقى جميع المصابين العلاج اللازم حسب درجة المرض وحسب توفر العلاجات اللازمة.

ب. هل اتخذت سلطات الإدارة الذاتية أي تدابير لاحتواء تفشي السل في الكامب الصيني؟ إذا كانت قد اتخذت هكذا تدابير، يُرجى تقديم مزيد من المعلومات بشأن ذلك.

-نعم من خلال عزل المصابين وتوفير العلاج للحالات الشديدة.

ت. هل طلبت سلطات الإدارة الذاتية الدعم من التحالف بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة تفشي السل في الكامب الصيني؟

-نعم طلبت من التحالف الدولي والشركاء والمنظمات الإنسانية الدولية العاملة في القطاع الصحي.

ث. ما هي استراتيجية سلطات الإدارة الذاتية على المدى الطويل لمواجهة السل في الكامب الصيني؟

- في الوقت الحالي لدينا نقص في الادوية والإمكانات الطبية بشكل عام ونحاول تغطيتها في الدرجة الأولى وبعدها سنقوم بتخصيص نقطة مجهزة لتشخيص وعلاج حالات السل والوقاية منها.

منشأة الاحتجاز بانوراما/الصناعة:

1. كم عدد المتوفين تقريبًا بين الرجال والنساء والأطفال ممن كانوا محتجزين داخل منشأة بانوراما/الصناعة (بما في ذلك الأشخاص الذين احتُجزوا في طفولتهم) منذ سقوط بلدة الباغوز؟

- سجن البانوراما لا يحتوي على نساء ولم يتم احتجاز أي نساء فيه مطلقاً. ما يقارب 600 معتقل في السجن قد فقدوا حياتهم بأمراض مختلفة خلال فترات الاحتجاز منذ نشأته.

أ. ما هي أسباب وقوع هذه الوفيات؟

- السبب الرئيسي لوفاتهم هو مرض السل بالإضافة الى بعض حالات الوفاة بالجلطات القلبية والدماغية واغلب المتوفيين ممن تقدم العمر بهم.

ب. هل وقعت أي حالات وفاة جماعية؟ إذا كان الأمر كذلك، كم عدد الحالات التي وقعت؟ وما أسباب وقوعها؟

-لم تحدث حالات وفاة جماعية.

ت. ما الإجراء المُتبّع عندما يتوفى أي شخص مُحتجز في منشأة بانوراما/ الصناعة؟

- يشرف على ذلك كوادر من الأطباء متعاقدين مع الإدارة ويعملون في المشفى الخاص في سجن البانوراما ويتم الكشف على الجنازات من قبل اللجنة واستخلاص شهادة وفاة متضمنة ملفه الصحي والأدوية التي تلقاها وتوضيح سبب الوفاة ويتم دفنهم في مقبرة خاصة بالسجن وتحديد موقع الدفن وارفاقه بملف المعتقل ويتم دفن المعتقل وفق معايير الشريعة الإسلامية.

2. هل اتخذت سلطات الإدارة الذاتية أي خطوات لمراقبة الأوضاع في منشأة بانوراما/ الصناعة؟ إذا كانت قد اتخذت خطوات، متى أتخِذت وكيف يجري تنفيذها حاليًا؟

- الخطوات المتبعة لمراقبة الوضع بكافة نواحيها الصحية والأمنية والإنسانية: صحيا تم تجهيز المشفى والكادر الصحي، ولكن هنالك نقص في الادوية والأجهزة ومن الناحية الأمنية توجد كاميرات وفرق حماية وانسانيا تلتقي المنظمات بالمعتقلين ويرسلون رسائل لذويهم عن طريق منظمة الصليب الأحمر الدولي وتعمل إدارة السجن على توفير جميع الاحتياجات.

3.هل واجهت سلطات الإدارة الذاتية أي معوقات فيما يتعلق بكميات الطعام أو المياه أو المساحات التي تستطيع توفيرها للمُحتجزين في منشأة بانوراما/الصناعة؟

- من الناحية اللوجستية وناحية مياه الشرب هنالك نقص علما ان الطعام المقدم للسجناء يأتي من المخصصات العسكرية الخاصة بقوات سوريا الديمقراطية وفي حالات عدم الاستقرار التي تصيب إقليم شمال وشرق سوريا بسبب التدخلات الخارجية والعسكرية التي تؤدي الى استنفار الجهود العسكرية لجميع القوات مما يؤدي الى النقص في المحروقات والطعام والكهرباء المقدم للسجن.

أ. إذا واجهت سلطات الإدارة الذاتية معوقات، فهل تمكنت من حل هذه التحديات؟

- لم يتم حل جميع الإشكالات، ولكن تسعى الإدارة الذاتية جاهدة لحل جميع المشكلات التي تواجهها وهنالك بعض المشاكل تفوق طاقتها ولحلها يجب تقديم المساعدة من قبل الشركاء الدوليين والمنظمات الدولية وهذه الالية تسير ببطء شديد وبعضها متوقف مثل: محاكمة المعتقلين كونهم موقوفين بدون مصير محدد وتامين منشأة لإعادة تأهيل القاصرين وتأمين الادوية لمعالجة الامراض المعدية مثل السل وجميع الاحتياجات اللوجستية.

ب. كيف تغير الوضع، إن كان قد حدث ذلك بالفعل، فيما يتعلق بهذه المعوقات على مدى الأعوام الأربعة الماضية؟

- بداية الامر كان الامر يسير بشكل جيد بعض الشيء وكانت تلتقي المنظمات الدولية مع المعتقلين وترسل رسائل لذويهم وكان هنالك بعض التحسن من الناحية الصحية للمعتقلين، ولكن الهجوم الأخير على السجن أوائل عام 2022 قد أوقف هذه العملية. تم نقل السجناء بعد الهجوم الى السجن الجديد المجاور للمبنى القديم مما حسن أوضاعهم بشكل جيد.

ت. ما هي المعوقات، إن وُجدت، التي تواجهها سلطات الإدارة الذاتية حاليًا؟

- تواجه الإدارة الذاتية معوقات كثيرة منها محاكمة وتحديد مصير المعتقلين وتحقيق العدالة للضحايا وهم بالألاف وينتظرون محاسبة الجناة على الجرائم المقترفة والتي تشمل جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية, وجهت الإدارة الذاتية دعوات متكررة الى المجتمع الدولي لأنشاء محكمة خاصة في شمال وشرق سوريا لمحاسبة الجناة بالإضافة الى قيام الإدارة بمحاكمة الالاف من عناصر داعش السوريين ولكن هذه الإجراءات لم تكن كافية بالنسبة للجناة من الجنسيات الأجنبية بسبب وضعهم القانوني وهذه عقبة كبيرة نعاني منها و العقبة الأخرى هي ان الدول لا تعمل على الاعتراف برعاياها والعمل على اعادتهم وعلى العكس تلقي بالمسؤولية كاملةً على عاتق الإدارة الذاتية وتحاول كسب الوقت بالتقادم, ومن الناحية اللوجستية يوجد نقص في الامدادات اللوجستية والصحية خاصةً المعدات والأجهزة والأدوية وبالأخص المتعلقة بمرض السل ومن ناحية تأمين مياه الشرب فأنه يتم استجرارها من مناطق بعيدة عن السجن عبر اليات نقل المياه كون المنطقة التي يقع فيها السجن تحصل على مياه الشرب من محطة علوك التي تم قطع المياه من قبل تركيا بعد احتلالها لرأس العين\سري كانية\ في العام 2019 بالإضافة الى تأمين التيار الكهربائي و الديزل الخاص بتشغيل المحركات بسبب الهجوم الأخير من قبل الجولة التركية على المرافق الحيوية و البنية التحتية الخاصة بالطاقة.

4. ما هي الخطوات، إن وُجِدت، التي اتخذتها سلطات الإدارة الذاتية للتعامل مع درجات الحرارة الشديدة التي يعاني منها المُحتجزون في منشأة بانوراما/ الصناعة؟

- يتم تبريد وتبديل هواء داخل مراكز الاحتجاز بواسطة مكيفات مركبة على المباني، ولكنها تعمل بالمولدات الكهربائية وتلك المولدات تعمل على وقود الديزل الذي لم يعد متوفراً بعد الهجمات التركية على المرافق الحيوية وهذا يؤثر على عمل الية تبريد وتبديل الهواء في السجن.

5. هل واجهت سلطات الإدارة الذاتية أي نقص في الأدوية المُتوفّرة للمُحتجزين في منشأة بانوراما/ الصناعة؟

- نعم واجهت نقصاً في الادوية وعلى فترات طويلة.

أ. إذا كان الأمر كذلك، فكيف حاولت سلطات الإدارة الذاتية معالجة حالات النقص هذه؟ وهل تواجه أي نقص حاليًا؟

-بذلت الإدارة الذاتية جميع الجهود الممكنة لتأمين الاحتياجات الصحية لمراكز الاحتجاز رغم الظروف الصعبة التي تواجهها في تأمين الرعاية الصحية لمواطنيها، ماتزال تعاني نقصاً شديداً في الادوية والمعدات داخل مراكز الاحتجاز.

ب. هل نُقِل سابقًا أي أشخاص مُحتجزين في منشأة بانوراما/الصناعة خارج المنشأة لتلقي الرعاية الطبية؟ وكيف هو الوضع الآن؟

- يتم علاجهم في العيادة الطبية في السجن، ولكن في الحالات التي تحتاج الى عناية فائقة يتم نقلهم الى المشافي العسكرية الخاصة بعلاج عناصر قوات سوريا الديمقراطية.

6. هل سبق أن تعمدت سلطات الإدارة الذاتية منع الطعام أو المياه أو غيرها من الاحتياجات الأساسية عن المُحتجزين في منشأة بانوراما/الصناعة؟ إذا كانت قد فعلت ذلك، ما الذي استندت إليه لاتخاذ مثل هذا الإجراء؟

- لم تقم بهذا الاجراء من قبل وليست من ضمن سياساتها في التعامل مع المعتقلين.

7. هل توفي أي شخص مختنقًا في منشأة بانوراما/الصناعة بسبب الاكتظاظ الشديد ونقص التهوية؟ إذ كانت قد وقعت هكذا حالات، يُرجى تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات حول ما حدث.

-لم يتم تسجيل هكذا حالات.

8. هل سبق أن تلقى الرجال المُ صابون بالسل في منشأة بانوراما/الصناعة العلاج؟

- نعم تلقى المصابون العناية الطبية اللازمة مع الادوية حسب الإمكانات المتوفرة.

أ. هل تلقى الفتيان أو الشباب المحتجزون في طفولتهم الذين أصيبوا بالسل العلاج اللازم؟

- نعم تلقوا المعالجة حسب الإمكانيات المتوفرة.

ب. هل اتخذت سلطات الإدارة الذاتية أي تدابير لاحتواء تفشي مرض السل في منشأة باتوراما/الصناعة؟ إذا كانت قد اتخذت هكذا تدابير، يُرجى تقديم مزيد من المعلومات بشأن ذلك.

- في فترة العلاج من مرض السل تم عزل المعتقلين المصابين عن باقي المعتقلين وتم تقديم مقتنيات شخصية معقمة خاصة بهم وتم تقديم نظام غذائي خاص بهم وتم تنظيم مواعيد تنفس وتهوية لهم تناسب نظام معالجهم.

ت. هل طلبت سلطات الإدارة الذاتية الدعم من التحالف بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة تفشي السل في منشأة باتوراما/الصناعة؟

-نعم طلبت منهم ومن جميع الشركاء والمنظمات العاملة في هذا المجال داخل مراكز الاحتجاز.

ث. ما هي استراتيجية سلطات الإدارة الذاتية على المدى الطويل لمواجهة السل في منشأة باتوراما/الصناعة؟

- نعمل رفقة التحالف الدولي [redacted] على مجابهة تفشي مرض السل ودعم مشفى السجن بالأدوية والإمكانات اللازمة للقضاء على المرض.

9. كم عدد المُحتجزين في طفولتهم داخل منشأة باتوراما؟

- حوالي 450 طفل وقاصر.

أ. كم عدد السوريين والأجانب منهم؟

حوالي 200 سوري.

ب. هل يجري احتجاز الفتيان أو الشباب المُحتجزين في طفولتهم داخل منشآت احتجاز أخرى تحت إدارة قوات سوريا الديمقراطية، بما فيها "الكامب الصيني"؟

- توجد مراكز إيواء للمحتجزين هي مركز هوري ومركز اوركيش وهي تابعة لمركز الإصلاح والتأهيل في الإدارة الذاتية الديمقراطية.

10. بعد الهجوم على منشأة الصناعة سابقًا في يناير/كانون الثاني 2022، هل لا يزال هناك أي مفقودين بين الفتيان أو الشباب المُحتجزين في طفولتهم؟

- لا يوجد.

أ. إذا كان هناك أي مفقودين، كم عددهم؟

- لا يوجد.

ب. ما هي التدابير التي اتخذتها سلطات الإدارة الذاتية لمحاولة العثور عليهم؟

- لا يوجد.

11. لماذا لم يُعط الفتيان والشباب المُحتجزون في طفولتهم السوريون داخل منشأة باتوراما الأولوية للتحري بشأنهم والإفراج عنهم أو، إذا كان ذلك مناسبًا، مقاضاتهم؟

- كون اغلب المحتجزين عناصر في اشبال الخلافة التابعة للتنظيم الإرهابي وهم ذوي نسبة تشدد ديني مرتفعة وبحسب اجراءاتنا القانونية إذا ما تم حكمهم يجب نقلهم الى مراكز الإصلاح والتأهيل المركزية ولدينا عائقان احدهما اننا لا نريد ان يختلطوا بالمعتقلين بجرائم أخرى كلي لا يتأثر المعتقلين بهم والعائق الثاني هو عدم وجود مراكز إعادة تأهيل كافية لتحويلهم.

نظام القضاء في شمال شرق سوريا:

1. ما هي نسبة الأشخاص الذين تثبت إدانتهم من بين هؤلاء المُتصوَّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية الذين يُحاكمون أمام محاكم الدفاع عن الشعب؟

- تبلغ نسبتهم اكثر من 95 %, 1محكمة الدفاع عن الشعب هي المحكمة المختصة بمحاكمة المتهمين بالانتساب لتنظيم داعش وذلك تبعا للتهم الموجهة إليهم من انتساب للتنظيم والقتال في صفوفه وغيرها من الجرائم التي قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وقد جرمت المحكمة منذ بداية تأسيسها في عام 2014/ ولتاريخه 9602 تسعة آلاف وستمئة واثنان من عناصر تنظيم الدولة الاسلامية السوريين بتهم مختلفة من انتساب للتنظيم وارتكاب جرائم القتل وتدمير الممتلكات وتفجيرات ارهابية وغيرها من الجرائم الإرهابية, كما صدرت احكام بالبراءة وعدم المسؤولية بحق 206/ متهم خلال العامين الفائتين 2022- 2023وأغلب المدانين بهذه الجرائم قد تم إلقاء القبض عليهم بجرائم مشهودة أو في ساحات المعارك ومنهم من كان جريحا وتمت معالجته قبل البدء بإجراءات المحاكمة ومنهم من تم اعتقاله أثناء مداهمة أوكار الخلايا بحيث ضبطت الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة بحوزتهم وقد أدلوا باعترافاتهم أمام الهيئات القضائية وليس فقط أمام جهات التحقيق الأولية ولم يثبت تعرض أحدهم للتعذيب الجسدي أمام النيابة العامة.

2. كم عدد السوريين المُتصوَّر انتماؤهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية داخل منظومة الاحتجاز الذين لا يزالون في انتظار محاكماتهم؟

- أما بالنسبة لمحاكمة السوريين المتصور بانتمائهم إلى تنظيم الدولة فإن هذه المحاكمات مستمرة بشكل قانوني وضمن الإجراءات المتبعة امام المحاكم في شمال وشرق سوريا عدا الموقوفين الذين تم اعتقالهم أو سلموا أنفسهم في معركتي الباغوز وهجين حيث أجريت المحاكمة لبضعة مئات منهم ولكنها توقفت بسبب اكتظاظ السجون المتوفرة وعدم امكانية بناء سجون جديدة من قبل الادارة الذاتية ولم يتح امكانية توفير أماكن ضمن السجون التابعة للإدارة الذاتية وبقاؤهم ضمن السجون التابعة لقوات سوريا الديمقراطية والعدد المتبقي بشكل تقريبي حوالي 2000 معتقل ,ضمن تلك السجون بانتظار المحاكمة لحين نقلهم إلى سجون الادارة الذاتية. دأبت الإدارة الذاتية على اطلاق النداءات من اجل الحصول على مساعدة المجتمع الدولي في عقد هذه المحاكمات لعدم قدرة الإدارة على اجراء المحاكمات سواء من ناحية الكادر القضائي المتوفر والسجون المتوفرة وعدم وجود برامج اعادة التأهيل وغيرها من المعوقات القانونية واللوجستية مما سبب في بقاء هذا العدد الكبير دون محاكمات لتاريخ الآن.

3. ما هي الجرائم التي تحظى بالأولوية لمقاضاة مرتكبيها أمام محاكم الدفاع عن الشعب، إن وُجدت، بالنظر إلى مجموعة الجرائم العديدة المرتكبة من جانب عناصر تنظيم الدولة الإسلامية؟ ولماذا تحظى هذه الجرائم بالأولوية عن غيرها؟

- بالنسبة لآلية محاكمة المتهمين أمام محكمة الدفاع عن الشعب فإنها تتحدد تبعا لتاريخ توقيف المتهم وتاريخ ورود وقيد ملف التحقيق الأولي أمام النيابة العامة ليصار إلى اجراء المحاكمات تبعا " للتسلسل في تلك السجلات وفي بعض الأحيان تقوم المحكمة بتقصير مهل الجلسات والحكم في بعض الجرائم الناتجة عن تفجيرات وعمليات انتحارية كونها تؤثر على المجتمع والرأي العام واحقاقا " للعدالة للضحايا وذويهم.

4. هل ينطبق الحق في الاستعانة بمحامين، كما ينص عليه ميثاق العقد الاجتماعي، في المحاكمات أمام محاكم الدفاع عن الشعب؟ إذا لم يكن ينطبق هذا الحق، فما سبب ذلك؟

- أما بالنسبة لحق الدفاع والاستعانة بمحام فهو حق مصان بموجب العقد الاجتماعي لكل متهم "وقد حرصت الإدارة الذاتية على تسخير محام لكل متهم وخصوصا الاطفال والنساء للحضور مع المتهم امام المحكمة إلا أنها لم تستطع تحمل عبء التكاليف المادية وأتعاب المحامين بالإضافة الى احجام معظم المحامين عن الحضور امام محكمة الدفاع عن الشعب لأسباب تتعلق بالضحايا وغيرها وقد نظم مؤخرا حضور المحامين أمام محكمة الدفاع عن الشعب بين مجلس العدالة واتحاد المحامين

5. متى وضعت سلطات الإدارة الذاتية عملية إجرائية لاستئناف الأحكام في محاكم الدفاع عن الشعب؟

- يقوم نظام القضاء في اقليم شمال وشرق سوريا على نظام التقاضي على درجتين وقد استحدثت هيئة التمييز وهي محكمة الدرجة الثانية والتي يتم الطعن بالأحكام أمامها في عام 2020 وقد نظرت هذه الهيئة منذ بداية تأسيسها للآن ب 3505/ /

ثالثة آلاف وخمسمئة وخمسة ملف تم الطعن بها سواء من قبل المدعى عليه أو من قبل النيابة العامة وقد طبقت ايضا آلية وقف الحكم النافذ حيث يستفيد المحكوم بعد تنفيذه ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها وثبات حسن سلوكه ضمن السجن خلال تأدية مدة محكوميته من اعفائه من تنفيذ ربع المدة المتبقية ويتم اطلاق سراحه وقد استفاد منها /386/ محكوم للآن كما يتم تطبيق الية الأفراج الصحي في حال ثبوت اصابة المحكوم بمرض عضال غير قابل للشفاء.

6. إلى جانب العقوبة القصوى البالغة سبع سنوات، هل تنطبق أي أحكام أخرى من المرسوم رقم 8 لسنة 2017على الأطفال الذين يُحاكمون أمام محاكم الدفاع عن الشعب وتصدر أحكام بحقهم؟

- يحاكم الأحداث الأطفال امام محكمة الدفاع عن الشعب وفقا لقانون الأحداث رقم - /8/ للعام 2017 النافذ وتكون العقوبة كحد أقصى هي السجن سبع سنوات في الجنايات ويحق له الطعن بالقرار الصادر بحقه امام هيئة التمييز وتطبق بحقهم آلية وقف الحكم النافذ حيث يستفيد القاصر الحدث بعد تنفيذه نصف العقوبة المحكوم بها وثبات حسن سلوكه ضمن السجن من اعفائه من تنفيذ نصف المدة المتبقية ويطلق سراحه ,وبالنسبة لتنفيذ العقوبة يتم نقل الأحداث إلى مركز الاحتجاز الخاص بالأطفال (مركز هوري) وعند عدم توفر أمكنة الاستيعاب لأعداد اخرى ضمن المركز يتم وضعهم ضمن مهاجع خاصة قدر الإمكان في السجون التي يقضون فيها عقوبتهم وقد تمت محاكمة 54 / قاصر امام هذه المحكمة لتاريخه.

7. هل يولي القضاة أو وكلاء النيابة أي اعتبار لاحتمالية أن تكون النساء أو الأطفال قد تعرّضوا للاتجار أو الإكراه والعنف من جانب أفراد أسرهم أو أشخاص آخرين؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف يفعلون ذلك؟

- أما بالنسبة للنساء التي تمت مقاضاتهن أمام هذه المحكمة فقد بلغ عددهن - / /163 امرأة منذ تأسيس المحكمة وأغلبهن من نساء الحسبة التابع لتنظيم الدولة الإسلامية وتم توقيفهن بجرائم مشهودة ومنهن من كن أعضاء ضمن خلايا وارتكبن جرائم قتل أو حرق للخيم في مخيم الهول أو غيرها من الجنايات المشهودة.

الأطفال داخل منشآت ا لاحتجاز:

1.متى بدأتم فصل فتيان مراهقين أجانب عن أسرهم ونقلهم خارج المخيمين؟

- لم نقم بفصلهم عن عائلاتهم فبعد تجاوزهم لسن المراهقة يتم نقلهم الى مراكز الإصلاح والتأهيل لإعادة التأهيل باستثناء اللذين يقومون بعمليات امنية. علما ان مركز هوري يتضمن الأطفال الذين توفيت عائلاتهم ضمن صفوف التنظيم في المعارك لذلك تم وضعهم فيه.

أ. هل يمكنكم توضيح المعايير التي استندتم إليها عند نقل فتيان مراهقين أجانب خارج المخي م ي ن قبل صياغة مسودة "بيان سياسة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وإجراءاتها بشأن اختيار ونقل الشباب الأجانب الموالين لتنظيم داعش خارج المخيمين"؟

- يعتمد بالدرجة الأولى على إدارة المخيمين (بمساعدة قوات الامن) كونهم على معرفة واطلاع على تفاصيل قاطني المخيمين. المعايير الواضحة هي فئة الفتيان عند بلوغ سن الـ 12 ف يجب نقل الفتيان الى مكان أكثر أماناً بحيث لا يتم استغلالهم جنسيا وتدريبهم عسكريا لتحضريهم لأعمال إرهابية أو هجومية.

ب. قبل صياغة هذه السياسة، ما هي المعلومات، إن وُجدت، التي كنتم تبلغون بها الآباء والأمهات أو أولياء الأمور الآخرين حول سبب نقل أبنائهم الذين نقل أعمارهم عن 18 عامًا خارج المخي م ي ن والأماكن التي نُقلوا إليها؟

- لم يكن يتم تحديد المركز للأهالي لحظة نقلهم للدواعي الأمنية، لكن بعد أن كانت تتم عملية نقلهم بالشكل الأمن، كان يتم اخبارهم بأنهم متواجدين بمركز إعادة التأهيل أو مركز الاحتجاز (المؤقت) حيث لاحقًا كان يتم منحهم حق التواصل مع اهاليهم عبر مكالمات صوت وصورة عبر الواتساب ولاحقاً زيارة عوائلهم لهم في المراكز.

2.كم عدد الأطفال الذين نُقِلوا خارج مخيم الهول خلال العملية الأمنية في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول2022؟

- لا يوجد أطفال تم نقلهم خلال هذه العملية.

أ. هل أعْلِم التحالف بقيادة الولايات المتحدة بشأن نقل الفتيان خارج المخيم قبل العملية أو خلالها؟ إذا كان قد أُعلِم، فماذا كان رده؟

- كانت العملية الأمنية بشكل كامل بالتنسيق مع التحالف الدولي وكل القرارات المتخذة كانت قرارات مشتركة علماً انه لم يتم نقل أي فتيان في تلك العمليتين الامنيتين.

ب. هل كان للتحالف بقيادة الولايات المتحدة دور في نقل الأطفال خارج المخيم؟ إذا كان له دور في ذلك، هل يمكنكم تقديم مزيد من التفاصيل؟

- تم ذلك عبر مشاركة المعلومات مع التحالف الدولي بغرف العمليات المشتركة الخاصة بالعمليات الأمنية.

3.هل فصلتم سابقًا فتياناً سوريين أو عراقيين عن عائلاتهم ونقلتموهم خارج مخيم الهول أو مخيم روج؟

- نعم

أ. إذا كنتم قد فعلتم ذلك، فما هي الأسباب الداعية إلى فصلهم ونقلهم خارج المخيمين؟ وإلى أين نُقِلوا؟ وهل أُبْلِغت أسرهم؟

- بسبب مشاركتهم بالعمليات الأمنية المرتكبة في المخيمين وتم نقلهم الى مراكز الإصلاح والتأهيل المخصصة للقاصرين وتم ابلاغ اسرهم وتأمين التواصل بينهم فيما بعد.

4.هل فصلتم سابقًا أي فتيات عن عائلاتهن ونقلتموهن خارج مخيم الهول أو مخيم روج؟

- لا، لم يتخذ مقل هذا الاجراء.

أ. إذا كنتم قد فعلتم ذلك، فما هي الأسباب الداعية إلى فصله ن ونقلهن خارج المخيمين؟ وإلى أين نُقِلن؟ وهل أُبل غِت أسرهن؟

5.ما هي الخطط القائمة، إن وُجدت، لتسهيل إطلاق سراح وإعادة إدماج الفتيان والشباب المُحتجزين في طفولتهم الذين تُسنب عد إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية ويجري احتجازهم حاليًا في منشآت الاحتجاز، بما فيها مراكز "إعادة تأهيل" الشباب؟

- توجد برامج ودروس تخص إعادة التأهيل والاندماج في المجتمع يتم إعطاؤها في مراكز الاحتجاز والمذنبين منهم من الجنسية السورية فور انتهاء احكامهم يتم اخلاء سبيلهم والمهاجرين يتم التعامل معهم وفق القوانين النافذة لحين إيجاد حل دولي لقضيتهم لا توجد خطط لإطلاق سراح الأجانب ما لم يتم استعادتهم من قبل بلدانهم الأصلية. مع الظروف الراهنة والوضع الأمني المتذبذب، لا يمكن احتواء هذه العناصر مجتمعياً، مازال المجتمع يعاني أصلاً من آثار الإرهاب ولم تلتئم جروحه.

6.ما هي الخطط القائمة، إن وُجدت، بشأن الفتيان الذين يبلغون سن الثامنة عشرة ولا يزالون مُح ت جزين في مراكز "إعادة تأهيل" الشباب؟

- إذا لم تنته فترة حكمهم وبلغوا سن ال 18 عشر يتم تحويلهم الى السجون المركزية. لا بديل جوهري عن استعادة البلدان الأصلية لرعاياهم، لكن مع ذلك هناك جهود وخطط لتحشيد الدعم لبناء مراكز لاحتواء الفتيان الذين بلغوا سن الثامنة عشرة لاستكمال عملية تأهيلهم وتمكينهم مهنياً عبر برامج تأهيل مهني تساعدهم في اقتناء مهن وحرف تمكنهم أو تحضرهم لإعادة الاندماج في مجتمعاتهم عندما يتم استعادتهم.

7.في رسائل عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 8 أغسطس/آب 2023 و20 ديسمبر/كانون الأول 2023، وخلال اجتماع مع ممثلين عن الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا في جنيف في 13

نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أبدت منظمة العفو الدولية [redacted] بواعث قلق حيال مسودة "بيان سياسة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وإجراءاتها بشأن اختيار ونقل الشباب الأجانب الموالين لتنظيم داعش خارج ال مخيمين". ولم تتلق منظمة العفو الدولية حتى الآن أي ردٍ من الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا بشأن تحليلنا القانوني لبيان السياسة هذا.

- يجب التنويه الى النقاط الكثيرة المجحفة بالجهود المبذلة من قبل الإدارة الذاتية التي وردت في "التحليل القانوني" لـ [redacted] الذي كان يفتقر الى المصداقية والشفافية في نقل الواقع، حيث تم استخدام مصطلحات بعيدة عن الواقع في وصف الصورة الحقيقية.

أ. ما هو رد الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا على التحليل القانوني الذي أجرته منظمة العفو الدولية لمسودة بيان السياسة؟ [redacted]

- هنالك عملية إصلاح مستمرة ضمن الإمكانات المتوفرة وحسب الظروف التي تمر بها الإدارة الذاتية وكذلك حسب الأولويات التي تنشغل بها الإدارة الذاتية في الظروف والهجمات التي تتعرض لها من قبل تركيا وتنظيم داعش والتحديات التي تواجهها الإدارة.

ب. ما هي الخطوات، إن وُجدت، التي تتخذها الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا لمعالجة انتهاكات القانون الدولي التي حدّدها التحليل؟ وهل تسير الإدارة الذاتية ال ديمقراطية وفق جدول زمني محدد لإصلاح سياسة عمليات الفصل؟

- هنالك عملية إصلاح مستمرة ضمن الإمكانات المتوفرة وحسب الظروف التي تمر بها الإدارة الذاتية وكذلك حسب الأولويات التي تنشغل بها الإدارة الذاتية في الظروف والهجمات التي تتعرض لها من قبل تركيا وتنظيم داعش والتحديات التي تواجهها الإدارة.

ت. ما هي البدائل التي جرى النظر فيها، إن وُجدت، بدلاً من فصل الفتيان عن أسرهم ونقلهم خارج المخي م ي ن؟

- لا توجد بدائل متوفرة حالياً، البديل هو بناء مراكز لأعاده التأهيل.

8.هل لا تزالون تعتزمون إقامة مجموعة من منشآت "إعادة تأهيل" الشباب لجميع المراهقين في مخيم ي الهول وروج؟

-نعم في حال توافر الموارد اللازمة.

أ. إذا كان الأمر كذلك، كم منشأة تعتزمون إقامتها؟

- هناك تقديرات بالحاجة الى بناء الى ما يقارب 15 مركز إعادة تأهيل نموذجي يتم فيها عزل الفتيان عن تغذيتهم بالأفكار التطرفية وتوجيه تركيزهم الى التعلم وتلقي الدعم النفسي والاجتماعي.

ب. هل تعتزم سلطات الإدارة الذاتية ضم فتيات إلى مجموعة المراهقين الذين سيجري نقلهم خارج المخيمين وإدخالهم منشآت "إعادة التأهيل"؟

-لا توجد هكذا خطط حالياً.

ت. هل تعتزم سلطات الإدارة الذاتية ضم سوريين وعراقيين إلى مجموعة المراهقين الذين سيجري نقلهم خارج المخيمين وإدخالهم منشآت "إعادة التأهيل"؟

-فقط في حال توافر مراكز إعادة تأهيل كافية.

9.ما هي السعة الاستيعابية لمنشأة بانوراما الجديدة "لإعادة تأهيل" الشباب؟

-من المتوقع ان تستوعب حوالي 300 حدث.

أ. متى ستكون المنشأة جاهزة لاستقبال الأطفال والشباب البالغين؟

- هي قيد الأنشاء وتحتاج لبضعة أشهر لاستقبالهم.

ب. أي فئات من الأطفال والشباب البالغين سيجري نقلها إلى هذه المنشأة؟

- لن يتم نقل البالغين، سيتم نقل جميع من هم دون سن ال 18

10.على أي أساس يُنقل الفتيان من مركز هوري "لإعادة تأهيل" الأحداث إلى سجن علايا المركزي؟

- بعد تجاوزهم السن القانوني ولا زال بحقهم مدة حكم.

11.هل نُقِل أي فتيان من منشآت "إعادة تأهيل" الشباب إلى منشآت أخرى لاحتجاز البالغين؟

-نعم تم النقل.

12.هل ضمت سلطات الإدارة الذاتية الفتيان إلى الرجال في أي من منشآت احتجاز البالغين، بما في ذلك في سجن ي علايا والرقة المركزيين؟

- في سجن البانوراما يوجد جناح وهو مبنى منعزل مخصص لأشبال الخلافة.

13.متى كانت المرة الأخيرة التي تلقى فيها الفتيان داخل مركزي هوري وأوركيش "لإعادة تأهيل" الأحداث زيارات وجهًا لوجه من أفراد أسرهم في المخيمين؟

- شهر أغسطس 2023،

14. كم عدد الفتيان والشباب المُحتجزين بدايةً في طفولتهم لانتمائهم المتصورّ إلى تنظيم الدولة الإسلامية، الذين أُعيدوا إلى وطنهم من منشآت الاحتجاز، بما فيها مراكز "إعادة تأهيل" الشباب؟

- تم تسليم العشرات من الأطفال الى بلدانهم وذويهم من جميع المرافق بما فيها المخيمات ومراكز إعادة التأهيل ومراكز الاحتجاز.

النساء داخل منشآت الاحتجاز:

1. كم عدد النساء المحتجزات حاليًا في سجن النساء بالحسكة؟

2. لماذا تُحتجز النساء في سجن النساء بالحسكة في إطار عملية النقل بين مخيم ي الهول وروج؟ وما هو الغرض من الاستجوابات التي تجري في هذه الظروف؟ وما هي الوثائق التي يُطلب من النساء توقيعها بعد استجوابهن؟

3. كم عدد النساء الأجنبيات المحتجزات حاليًا في جميع منشآت الاحتجاز (بما فيها منشآت الاحتجاز في مخيمي روج والهول وفي القامشلي)؟

4. كم عدد النساء الأجنبيات المحتجزات حاليًا داخل سجن النساء في الحسكة أو غيره من منشآت الاحتجاز اللواتي احتُجزن منذ أكثر من عام؟ وما هي أسباب احتجازهن؟ وإذا كُن أمهات لأطفال، أين يُحتجز أطفالهن؟

5. كم عدد النساء السوريات المحتجزات على خلفية جرائم تتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية في سجن ي النساء بديريك والرقة وجميع منشآت الاحتجاز الأخرى داخل المخيمين أو في أرجاء شمال شرق سوريا، بما فيهن النساء اللاتي لم يُحاكمن؟

6.كم العدد الإجمالي للنساء والفتيات اللواتي تمت مقاضاتهن أمام م حاكم الدفاع عن الشعب على خلفية جرائم متعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية؟

مخيمي الاحتجاز

1. كم عدد الأشخاص الذين توفوا في مخيم الهول خلال 2022 و2023؟ وكم عدد أولئك الذين توفوا في مخيم روج خلال 2022 و2023؟ a. كم من حالات الوفيات هذه يُمكن تصنيفها بأنها حالات قتل عمد؟

- عدد الوفيات في عام 2022 و2023 (204 شخص) منهم قتل العمد 34

سوريين: 47 , منهم حالات قتل عمد: 10

عراقيين: 136 , منهم حالات قتل عمد: 17

أجانب: 11

مجهولي الهوية: 10 , منهم حالات قتل عمد: 7

2. ما هي التدابير التي اتخذتها سلطات الإدارة الذاتية للتصدي للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي في المخيمين ولحماية الذين يواجهون خطر التعرّض لتلك الممارسات؟

- في حال وجود حالات اتجار بالنساء والدعارة او التحرش الجنسي في حال الإبلاغ عنها يتم اخذ الإجراءات اللازمة من قبل الجهات المعنية ويتم محاسبة الجهة التي قامت بهذا العمل، سواء كانت من أي جهة من قبل الأشخاص في المنظمات او من داخل المخيم او من قبل جهة امنية او غيرها يتم محاسبتهم ومعاقبتهم حسب القانون. عادة لا يتم التبليغ عن هذه الحالات للاعتداء الجنسي من قبل النساء خوفا من وصمة العار وإذا تم الإبلاغ يتم اخذ الإجراءات اللازمة من قبل الجهات المعنية ومحاسبة الفاعلين.

3. يُرجى تقديم مزيد من التفاصيل حول إقامة ما يُسمى بالمنطقة الآمنة" في مخيم الهول. وما هي الإجراءات التي اتخذتها سلطات الإدارة الذاتية استجابةً للتقارير التي قدمتها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في عام 2022 وبداية عام 2023 بشأن ارتفاع عدد حالات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي داخل "المنطقة الآمنة"؟

- تم انشاء المنطقة الامنة عام 2021 بالاتفاق بين إدارة مخيم الهول وبين المنظمات الإنسانية كحل مؤقت للحالات التي تتلقى تهديدات مباشرة لحياتها وليس لها مكان امن داخل المخيم ومع ارتفاع عدد الحالات المحالة الى هذه المنطقة عام 2022 بشكل كبير تسبب بازدحام كبير داخله بسبب تدهور الوضع الأمني في المخيم آنذاك. وكان الاتفاق مع المنظمات هي ان تكون هذه المنطقة مكان مؤقت وليس دائم كما هو الحال الان، وكان على إدارة المخيم إيجاد حل سريع للقاطنين فيه، وكان من ضمن الحلول التي قمنا بها هي ترحيل بعض الأشخاص الى مخيم العريشة، ولكن توقف هذا الإجراء منذ مدة من الزمن كون وصلتنا شكاوى من إدارة مخيم العريشة بخصوص هؤلاء الأشخاص وسلوكهم ضمن المخيم، وبالنسبة للعراقيين تم النقاش مع الوفد العراقي الخاص بالترحيل لترحيل هؤلاء المهددين، ولكن لم يأخذوا إلا جزءاً بسيطا منهم.

4. ألا يزال هناك نظام معمول به يسمح لوجهاء وشيوخ العشائر السورية بإعادة أفراد منتمين إلى مجتمعاتهم بكفالتهم من مخيم ي الهول أو روج؟ إذا كان لا يزال هذا النظام مُتّبعًا، كيف يسير في الوقت الحاضر؟

- أ ـ نقبل الكفالات بالحالات الإنسانية (الحالات المرضية التي تتطلب المعالجة خارج مناطق الإدارة الذاتية) بكفالة وذوي النازح. ملاحظة: لم يبق عدد كبير من السوريين في المخيم من مناطق الإدارة الذاتية حيث انه لم يبق سوى الذين لا يرغبون بالخروج من المخيم. يتم خروج السوريين من مناطق شمال وشرق سوريا برحلات عودة الذين لديهم رغبة بالخروج حيث يتم تسليمهم الى المجالس المدنية للإدارة الذاتية ليتم تسليمهم الى كفلاء من وجهاء وشيوخ العشائر في المنطقة.

5.هل توجد أي خطط بشأن احتمالية إعادة توطين الأشخاص الذين لا يمكنهم العودة من مخيمي الاحتجاز إلى مواطنهم الأصلية، بما فيهم السوريين والمواطنين الأجانب؟ ما هي تلك الخطط، إن وُجِدت؟

- لا توجد لدينا أي خطط لتوطينهم.

النقل إلى بلدان ثالثة:

1. كم عدد الرجال والفتيان العراقيين الذين تم نقلهم إلى العراق قبل اتفاقية 2022 التي شارك فيها التحالف بقيادة الولايات المتحدة؟ كم عدد الرجال والفتيان العراقيين الذين تم نقلهم إلى العراق بعد اتفاقية 2022 التي شارك فيها التحالف بقيادة الولايات المتحدة؟

- عدد الأشخاص الذين تم نقلهم الى العراق قبل العام 2022: 300 عائلة 1375 شخص

2.كم عدد الرجال والفتيان العراقيين الذين لا يزالون داخل منشآت الاحتجاز التي تديرها سلطات الإدارة الذاتية بسبب انتمائهم المتصوّر إلى تنظيم الدولة الإسلامية؟

- متبقي حوالي 400 معتقل.

3. هل تلقت سلطات الإدارة الذاتية، قبل نقل رجال وفتيان عراقيين من منشآت الاحتجاز، أي ضمانات بشأن طريقة معاملتهم بعد وصولهم إلى العراق؟ وإذا كانت قد قُدِّمت مثل هذه الضمانات، هل اتخذت سلطات الإدارة الذاتية أي خطوات لمتابعة الالتزام بها؟

- يتم النقل بالاشتراك مع التحالف الدولي [redacted] وهم يقومون بدورهم بمراقبة تنفيذ البنود والمعاملة.

4. كم عدد الرجال والفتيان السعوديين الذين لا يزالون داخل منشآت الاحتجاز التي تديرها سلطات الإدارة الذاتية، بسبب انتمائهم المتصورّ إلى تنظيم الدولة الإسلامية؟

- يوجد 75 معتقل سعودي.

5. هل تلقت سلطات الإدارة الذاتية، قبل نقل رجال سعوديين من منشآت الاحتجاز، أي ضمانات بشأن طريقة معاملتهم في بعد وصولهم إلى السعودية؟ وإذا كانت قد قُدِّمت مثل هذه الضمانات، هل اتخذت سلطات الإدارة الذاتية أي خطوات لمتابعة الالتزام بها؟

- تم توقيع بروتوكول رسمي يضمن أسس التعامل الإنسانية مع المعتقلين قبل تسليمهم.

العلاقة مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة:

1. هل أبلغت سلطات الإدارة الذاتية التحالف بقيادة الولايات المتحدة بالمزاعم الواردة بشأن الانتهاكات المتعلقة بأعمال الإخفاء القسري والتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة والحرمان التعسفي من الحياة المُبيِّنة أعلاه؟ أم أن سلطات الإدارة الذاتية لديها أي دواعٍ أخرى للاعتقاد بأن التحالف بقيادة الولايات المتحدة على علم بهذه المزاعم أو بواعث القلق؟

أ. إذا كان الجواب نعم، فمتى علِم التحالف بشأن هذه المزاعم أو بواعث القلق؟

ب. ما هي الخطوات، إن وُجدت، التي اتخذها التحالف بقيادة الولايات المتحدة لدعم سلطات الإدارة الذاتية في التصدي لهذه الانتهاكات؟

2. ما هو الدور الذي اضطلع به التحالف بقيادة الولايات المتحدة، إن وُجد، في إدارة نقاط التفتيش وفرز الأشخاص ونقلهم إلى مخيمي ومنشآت الاحتجاز، خلال المعارك الأخيرة مع تنظيم الدولة الإسلامية؟

3.هل تعهد التحالف بقيادة الولايات المتحدة بأي التزامات بدعم قوات سوريا الديمقراطية، حينما بدأت الأخيرة تحتجز رجالاً ونساء وأطفالاً خلال آخر المعارك مع تنظيم الدولة الإسلامية؟ إذا كان الأمر كذلك، ما الذي وعد به التحالف؟ وهل كانت هذه الالتزامات شفهية أم مكتوبة أم كلاهما؟

4. هل قدّم التحالف بقيادة الولايات المتحدة، خلال زياراته لمنشآت الاحتجاز، أي توجيهات أو توصيات بشأن تحسين أوضاع السجن أو بشأن معاملة المُحتجزين؟ يُرجى ذكر أي توجيهات وردت من التحالف.

5. هل أبلغت سلطات الإدارة الذاتية التحالف بقيادة الولايات المتحدة بأي خطط لنقل الفتيان المراهقين خارج المخيمين؟ إذا كان الأمر كذلك، متى أبلغت سلطات الإدارة الذاتية التحالف بشأن ذلك؟ وماذا كان رده؟

6. في حالة الخلافات بين التحالف بقيادة الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية بشأن سياسةٍ ما أو تدبيرٍ يتعلق بمنظومة الاحتجاز في سلطات الإدارة الذاتية، كيف تجري تسوية مثل هذه الخلافات؟

أ. هل سبق أن فرض التحالف بقيادة الولايات المتحدة أو حكومة الولايات المتحدة أي شروط على سلطات الإدارة الذاتية متمثلة باتخاذها إجراءات معينة لتقديم الدعم لها؟ إذا كان الجواب نعم، يُرجى تقديم مزيد من المعلومات بشأن ذلك. وماذا كان رد سلطات الإقليم؟

ب. هل سبق أن فرض التحالف بقيادة الولايات المتحدة أو حكومة الولايات المتحدة أي عواقب على سلطات الإدارة الذاتية بسبب عدم اتخاذها لإجراءات معينة؟ إذا كان الجواب نعم، يُرجى تقديم مزيد من المعلومات بشأن ذلك. وماذا كان رد سلطات الإدارة الذاتية؟

7. هل اتخذ التحالف بقيادة الولايات المتحدة أي خطوات لتقديم الدعم في إحقاق المساءلة الجنائية، أو العدالة على نحو أشمل، فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية التي قد ترقى أيضًا إلى جرائم بموجب القانون الدولي؟

المرفق ٢

United States Department of State

Washington, DC 20520

April 1, 2024

Mr. Wells:

Thank you for your March 8 letter. The United States and international partners remain committed to addressing the dire humanitarian and security challenges at al-Hol camp, Roj camp, and detention centers in northeast Syria. We share many of your concerns and have been both working to address them and continue to call on the international community to aid local entities' management of these challenges since ISIS' territorial defeat. We are focused on advancing justice and accountability efforts for abuses committed by all parties over the past thirteen years in Syria. We take seriously and remain deeply concerned about reports of human rights abuses including extrajudicial killings; torture and cruel, inhuman or degrading treatment or punishment; arbitrary detention; and enforced disappearance. We continuously urge all actors in Syria, including the Syrian Democratic Forces (SDF), to uphold human rights, protect civilians, and to respond appropriately to allegations of abuse and civilian harm, including by holding perpetrators accountable as appropriate.

The SDF remains a capable military partner in the fight against ISIS and, as a nonstate actor, shoulders an outsized burden in the effort to ensure ISIS' defeat. The only long-term, durable solution to these challenges is the repatriation or return of displaced persons and detainees to their countries or areas of origin so they can rejoin society and, where appropriate, be held responsible for their crimes by competent rights respecting judicial processes. We are making progress. In 2023, nearly 5,500 people were repatriated or returned to their community or country of origin from northeast Syria, including over 700 non-Syrian, non-Iraqi nationals to 20 different countries. However, much remains to be done.

We are committed to supporting our local partners both to improve security and humanitarian conditions at al-Hol and Roj displaced persons camps, as well as to address the concerns and conditions your organization has identified in detention and youth centers, and to ensure that these remaining populations receive better services and protection.

Through its partnerships with UN humanitarian agencies and NGOs, the U.S. government provides life-saving humanitarian assistance to the almost 43,000 people living in al-Hol, most of whom are children, including funding for camp management, food assistance, health care, education, psychosocial support services, and clean water and sanitation.

The imperative of repatriation also extends to those individuals in custody in SDF detention facilities in northeast Syria, including those referenced in your correspondence. Conditions remain very much of concern, and we continue to work with the SDF to support humane and secure detention practices, and to improve conditions in these facilities, including by providing nutritional supplements, facilitating training, funding facility upgrades, and working with partners to address medical needs such as tuberculosis.

We are urging local authorities both to consult organizations such as UNICEF and to give paramount consideration to the best interests of children and ultimately move the hundreds of detainees under the age of 18 out of detention and into dedicated youth facilities. Our priority is that these vulnerable youth be repatriated or, where appropriate, reunited with their families while they await repatriation. We also share your concern about reports of youth removed from al-Hol and Roj camps to both youth centers and detention facilities. We have and will continue to engage local authorities to ensure that any decision to place a child in a youth facility is taken only after a thorough assessment of the best interest of the child. In such cases where immediate repatriation, family reunification, or alternative care are not possible, we advocate for placement in appropriate civilian-managed youth centers that offer essential support for these vulnerable youth. We continue to track this issue closely and report on it in the Department of State's annual Human Rights Report for Syria.

Combined Joint Task Force-Operation Inherent Resolve (CJTF-OIR) works with Vetted Syrian Groups and Individuals (VSGI) in the SDF to help them identify, plan, and implement measures supporting detention facilities and their operations' compliance with standards set by the law of armed conflict, and consistent with internationally recognized human rights principles, the United Nations Convention Relating to the Status of Refugees, and the Convention Against Torture and Other Cruel, Inhuman, or Degrading Treatment or Punishment. CJTF-OIR likewise assists VSGI to improve the safety and welfare of al-Hol and Roj camp residents. VSGI are

appropriately vetted, including for their commitment to promoting respect for human rights and the rule of law, in accordance with National Defense Authorization Act Section 1209. Reports of misconduct by VSGI are investigated, as appropriate, to determine the alleged perpetrators' continued eligibility for U.S.-funded support, and U.S. forces notify reportable incidents of violations of the law of armed conflict to appropriate command and local authorities, consistent with the Department of Defense Directive 2311.01, "DoD Law of War Program."

We support the efforts of the UN International, Impartial and Independent Mechanism (IIIM), the UN Commission of Inquiry on Syria, and Syrian and other civil society organizations to document, preserve, and analyze allegations of human rights abuses. Such documentation supports criminal accountability efforts, like those we see in third country investigations and prosecutions. We also support family and survivor groups to determine the fate and whereabouts of their missing and disappeared loved ones, including those disappeared by ISIS. These efforts include data collection, memorialization, advocacy, investigations, forensic identification, and securing mass and clandestine graves. Our sanctions and visa restrictions also remain important tools to promote accountability for human rights abuses committed by any actor in Syria.

On efforts to identify and support trafficking victims, as reported in the Department of State's annual Trafficking in Persons Report for several years, trafficking victims - including children forcibly recruited or used by armed groups, women and girls exploited in sex trafficking, and Yezidi women and girls exploited in sexual slavery - are in al-Hol and Roj camps in northeast Syria and possibly inappropriately detained in detention centers. The United States encourages governments and other responsible entities, including our local partner in northeast Syria, to screen vulnerable populations, such as women and children previously associated with armed groups in Syria, for trafficking indicators and refer any identified victims to appropriate specialized services.

Regarding those individuals repatriated from northeast Syria, the United States has supported and remains committed to helping the international community address the challenges of rehabilitating and reintegrating returnees by providing a range of assistance to foreign governments to facilitate repatriations via support

for air travel, security, logistical support, and case assessments of the detainee population.

Repatriations of Iraqis from SDF-secured facilities are conducted based on arrangements made between the SDF and Government of Iraq. The reported instances of torture and other ill-treatment of repatriated Iraqis after they entered Iraq that Amnesty cited are concerning. We note the United States stands by its commitment to the principle of non-refoulement and continues to call on Iraq, and all countries, to act in accordance with their non-refoulement obligations. Moreover, the United States underscores to countries that repatriate their citizens, including those for whom we facilitate repatriations, the imperative to treat individuals humanely and in accordance with receiving countries' obligations under domestic and international law, including with regard to ensuring due process. We likewise raise these matters, and other concerns documented in the Department of State's annual Human Rights Report, with Iraqi and other country authorities around the world. Additionally, U.S.-funded courses for partner security forces include training on human rights and reducing civilian harm, and all participants in U.S.-funded security courses or end users of U.S.-funded equipment undergo vetting to ensure that they have not been credibly implicated in gross violations of human rights.

We look forward to our continued engagement with Amnesty International on these important matters.

Sincerely,

Ethan A. Goldrich
Deputy Assistant Secretary
Bureau of Near Eastern Affairs

المرفق ٣

منظمة العفو الدولية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشـارة الـى رسالتكم ذات الرقـم المرجـعي (TG MDE 14/2024.5307) المؤرخـة فـي 21 مارس / اذار 2024 ، ندرج لكم ادناه اجاباتنا بصدد الاستفسارات الواردة في رسالتكم المشار اليها انفاً .

١- هل يوجد اتفاق بين السلطات العراقية مع سلطات الادارة الذاتية لنقل (٥٠) رجلا عراقياً بصورة شهرية، بالإضافة الى (١٥٠) شخص من مخيم الهول السوري، ومتى ابرم هذا الاتفاق؟

الاجابة: نعم يوجد تنسيق مشترك بين الجهات الامنية العراقية وسلطات الادارة الذاتية من خلال التحالف الدولي، لنقل (١٥٠) عائلة وليس شخص شهرياً من مخيم الهول السوري، فضلاً عن نقل (٥٠) متهم مع كل وجبة.

٢- عدد الرجال والفتيان العراقيين من الذين نقلوا من شمال شرق سوريا الى العراق قبل ابرام الاتفاق بين الحكومة العراقية وقوات شمال شرقي سوريا، واعداد المنقولين بعد ابرام الاتفاق؟

الاجابة: تم إعادة (٢٠٨١) عائلة عراقية من مخيم الهول السوري الى مركز الجدعة للتأهيل النفسي والمجتمعي في محافظة نينوى على شكل (١٤) وجبة لغاية (٢٠٢٤/٣/٩)، حيث يقوم مركز الجدعة بتقديم الإغاثة والايواء وتقديم الرعاية والتأهيل النفسي والمجتمعي للعوائل العائدة لحين العودة الى مناطقهم الاصلية بعد توفير مستلزمات العودة وتهيئة البيئة المناسبة لذلك.

فضلاً عن ذلك تقوم الحكومة العراقية بعقد مصالحات مجتمعية مع العشائر لغرض اعادة العوائل الى مناطقها الاصلية، وكذلك العمل على حل مشكلة المستمسكات الثبوتية المفقودة للعوائل العائدة، وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية لهم.

ويعد العراق من الدول السباقة في إعادة مواطنيها من مخيم الهول السوري مع حث جميع الدول على إعادة رعاياها.

٣- عدد الرجال العراقيين الذين مازالوا في منشآت الاحتجاز التي تديرها سلطات الادارة الذاتية لإقليم شمال شرق سوريا؟

الاجابة: لاتوجد احصائيات دقيقة ويقدر عددهم اكثر من ثلاثة آلاف شخص.

٤- عدد الفتيان العراقيين الذين مازالوا في منشآت الاحتجاز؟

الاجابة : لاتتوفر لدينا احصائيات دقيقة.

٥- ماهي الاجهزة المسؤولة عن استلام الرجال والفتيان العراقيين وماهي الاجراءات اماكن التحقيق والاحتجاز ؟

الاجابة : يتم نقل المتهمين الى وزارة الداخلية/ وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية التي تقوم بالتحقيق ومن ثم عرضهم على القضاء العراقي.

٦- ماهو الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة الى السلطات العراقية من خلال " الاطار العالمي لدعم الامم المتحدة للعائدين من بلدان أخرى في سوريا والعراق؟

الإجابة: قدمت الأمم المتحدة خطة (بداية جديدة) لدعم الحكومة العراقية في ملف عودة العوائل العراقية من شمال شرق سوريا وشكلت أربعة مجاميع تقنية مع المنظمات الدولية لدعم العراق.

٧- ماهي الخطوات التي اتخذتها السلطات العراقية لتحديد وعودة افراد الطائفة الايزيدية وغيرهم من الاقليات الذين اختطفوا على يد عصابات داعش الارهابية وتعرضوا لجرائم فظيعة ، والذين يحتجزون حالياً في منشآت أو مخيمات للأحتجاز، وماهي الخطوات التي تم اتخاذها من السلطات العراقية لضمان حقوق العراقيين الذين تتم إعادتهم، بما في ذلك حقهم في عدم فصلهم قسراً عن أطفالهم؟

٨- ماهي الخطوات، ان وجدت التي اتخذتها السلطات العراقية من اجل التعرف بشكل استباقي على هوية العراقيين الآخرين في منشآت ومخيمات الاحتجاز ممن يحتمل ان يكونوا من ضحايا الاتجار، بمن فيهم النساء والاطفال والشبان ممن ينتمون الى مجتمعات سنية في العراق.

الاجابة على الاستفسارين ٧ و٨:

قامت الحكومة العراقية بتشكيل لجنة للبحث عن المختطفين الايزيديين وغيرهم من التركمان والشبك واي مواطن عراقي تعرض للاختطاف على يد عصابات داعش الارهابية بدون تمييز، ومن اهم اهداف عمل اللجنة هو انشاء قاعدة بيانات موحدة للمختطفين، واطلقت خط ساخن واستمارة الكترونية في الصفحة الالكترونية لمديرية شؤون الناجيات خاصة بمعلومات البحث عن المختطفين.

كما تقوم هذه اللجنة بالتنسيق مع الاجهزة الامنية والوكالات الاستخبارية والجهات المعنية في البحث عن المختطفات والمختطفين وايلاء الموضوع أهمية خاصة من خلال الاستجابة السريعة الى المعلومات وتكثيف الجهود في البحث والتحري عن المختطفات.

وتقوم اللجنة بعقد لقاءات مع ذوي المخطوفين وخصوصاً من الايزيديين والتركمان والشبك (كونهم يمثلون اعلى نسبة من المختطفين) وذلك لغرض التوصل الى معلومات للمختطفين وعرض مطابقات للصور المتوفرة لدى الاهالي ومقارنتها بما يتوفر لدى الاجهزة الأمنية.

وتمكنت اللجنة من تحرير العديد من المختطفات والمختطفين وتمت اعادتهم الى ذويهم.

وتقبلو منا وافر الاحترام والتقدير

مكتب مستشار رئيس مجلس الوزراء
لحقوق الانسان
الدكتور زيدان خلف العطواني
٢٠٢٤/٤/٤

المرفق ٤

Foreign, Commonwealth
& Development Office

Stephen Hickey
Director
Middle East and North Africa
FCDO
King Charles Street
London SW1A 2AH
T +44 (0)20 7008 3640

www.gov.uk/fcdo

Dear Mr. Wells,

Thank you for your letter dated 12 March 2024 regarding Amnesty International's research on people with perceived Daesh affiliation in north-east Syria.

As Syria enters its 14th year of conflict, the situation is dire. Humanitarian need is worsening, and high levels of violence continue across the whole country. The UK closed its Embassy in Syria in 2012 and since that time has worked from outside the country. Humanitarian assistance and accountability for the range of atrocities committed against Syrians, regardless of perpetrator, remain priorities for the UK. We maintain a 'whole of Syria' approach, so while your letter focuses on the north-east, some of this response necessarily sets out our approach in this wider context.

The UK continues to use its membership of multilateral fora to focus international attention on human rights violations and abuses in Syria. This includes through our permanent position on the UN Security Council and as penholder for the Human Rights Council's Syria resolutions. To date, we have contributed over £4 billion to supporting those affected by the Syrian conflict. This includes over £14 million towards international efforts to gather evidence and assist victims.

As a member of the Global Coalition against Daesh, the UK continues to work with the Coalition and its local security partners in Syria and Iraq to tackle the threat from Daesh and prevent its resurgence. This includes extensive humanitarian programming aimed at preventing and responding to civilian protection risks and improving conditions for camp populations in north-east Syria.

We provide support to internally displaced persons camps, offering multi-sector assistance, including medical, child protection, water and sanitation hygiene (WaSH)

and education services. We also provide humanitarian assistance to minors to improve basic conditions, provide psycho-social support and education, and explore pathways for release and reintegration.

The UK has robust processes in place to ensure that projects funded by the UK meet our human rights obligations and values. This includes publicly available HMG guidance that sets out the human rights risks that must be considered prior to providing justice or security sector assistance.

In terms of impact, in financial year 2022/23, the UK's humanitarian assistance in north-east Syria supported over 225,000 medical consultations, provided over 4,000 people with mental health support and over 2,700 people with cash and voucher assistance. The UK has also supported over 6,000 people with sexual and gender-based violence services, as well as 9,000 people with sexual and reproductive services in Al Hol camp.

Your letter mentions tuberculosis (TB). The UK is extremely concerned about the humanitarian implications of the TB outbreak in detention facilities in north-east Syria and for the wider community. We are coordinating closely with partners and humanitarian actors to respond, and we will continue working with international partners, including the UN, on opportunities to improve humanitarian programme coverage, access and coordination in north-east Syria.

However, ultimately, responsibility for detention and camp facilities and the wellbeing, detention, transfer or prosecution of detainees is a matter for authorities under whose jurisdiction individuals are detained. We remain clear that all parties to the Syrian conflict must respect their obligations and responsibilities towards civilians under international law.

Yours sincerely,

Stephen Hickey
Director Middle East and North Africa

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

اتصل بنا

info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

في أعقاب هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية

ظلم وتعذيب وموت أثناء الاحتجاز في شمال شرق سوريا

Index: MDE 24/7752/2024
April 2024

amnesty.org

منظمة العفو الدولية